المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

الدكتور ممدوح الروسان

العراق وقضايا الشرق العربي القوميّة

١٩٤١ - ١٩٥٨



العـراق
وقضايا الشرق العربي
القومية

الدكتور ممدوح الروسان

العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى * ١٩٧٩



مقدّمة

تتناول هذه الدراسة فترة هامة من تاريخ العراق السياسي الحديث، بل من تاريخ الوطن العربي وبخاصة في المشرق في الفترة ما بين (١٩٤١ – ١٩٥٨).

شهدت منطقة المشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية تنافساً دولياً حاولت خلاله دول المحور «ألمانيا وايطاليا» النفوذ اليها من خلال التعاون مع القوى الوطنية العربية من ناحية، في حين حرصت دول الحلفاء «انجلترا وفرنسا» على الحفاظ على نفوذها واستمراره فيها من ناحية ثانية.

واذا كانت انجلترا وفرنسا قد نجحتا في إبعاد النفوذ المحوري عن هذه المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، فانهما لم تنفردا بالسيطرة عليها في الفترة التي أعقبت تلك الحرب، وكما انفردتا بها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد ظهرت قوى دولية جديدة «كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي» راحت تسعى بدورها الى النفوذ الى هذه المنطقة من خلال مداعبة الأماني الوطنية حيناً، والتعاون الاقتصادي حيناً آخر.

ولقد كان لتنافس هذه القوى الدولية القديمة والجديدة «على هذه المنطقة آثارها البارزة على مستقبل دولها، وعلاقات أقطارها المستقل منها كالعراق ومصر والسعودية وشبه المستقل كالأردن، أو تلك التي لم تستقل كسوريا ولبنان وفلسطين.

حاول العراق في مستهل الحرب العالمية الثانية استغلال هذه الحرب من أجل تحقيق بعض الأماني العربية في الاستقلال والوحدة، وتمثلت تلك المحاولة في حركة رشيد عالي الكيلاني، ولكن بريطانيا أحبطت تلك المحاولة، بل وعملت على تجميد دور العراق السياسي والعسكري في المنطقة العربية خلال سنوات الحرب الباقية من أجل الحصول على دعم وتأييد معظم أقطار الوطن العربي لجهودها الحربي من خلال الدعوة الى درجة من التعاون أوسع في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتجسّدت هذه الدعوة في قيام جامعة الدول العربية.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف عن العوامل والأسباب العراقية والعربية والدولية التي كانت تتحكم في مواقف العراق السياسية، والأدوار التي كان يلعبها تجاه القضايا العربية التي كانت ولا تزال محوراً

للعلاقات السياسية العربية مثل قضية فلسطين والوحدة العربية من خلال الوثائق والمستندات الرسمية وبخاصة غير المنشورة.

ومن أبرز العوامل التي رسمت «ولا تزال» مسار العلاقات السياسية «وبخاصة في المشرق العربي» ما يسمى «بتوازن القوى» مقروناً بالمنازعات والمنافسات العائلية أو الأسرية حيناً والخلافات والمذاهب السياسية حيناً آخر.

جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، تناولت في الفصل الأول اتجاهات العراق القومية على المستويين الرسمي والحزبي ومنها يتضح أن اتجاه العراق العربي الرسمي تجاه التعاون والوحدة مع الدول العربية كان يختلف باختلاف رؤساء الوزارات العراقية من ناحية، وباختلاف ظروف واحداث المنطقة العربية من ناحية ثانية مقروناً ذلك كله بموقف انجلترا وغيرها من الدول الأوروبية التي كانت ولا تزال معارضة لأي وحدة أو اتحاد عربي.

أما الفصل الثاني فتحدثت فيه عن دور العراق ومواقفه تجاه حركات الاستقلال والتحرر العربي، وفيه أوضحت دور العراق وجهوده الدبلوماسية لدى مختلف الأطراف الدولية لاستقلال دولتي سوريا ولبنان في الفترة ما بين (١٩٤١ - ١٩٤٦) من ناحية كما تكلمت عن موقف العراق من محاولات مصر استكمال سيادتها الوطنية ممثلة في انهاء معاهدة ١٩٣٦ من ناحية ثانية، وتأميمها لقناة السويس باعتباره ضربة موجهة للنفوذ البريطاني بل الاستعماري لا في مصر بل في المنطقة العربية كلها. وقد ختمت هذا الفصل بالكلام عن موقف العراق من قضية البريمي ١٩٥٥.

وفي الفصل الثالث تعرضت لموقف العراق من جامعة الدول العربية وقسمته الى ثلاثة أقسام. تناول القسم الأول الدور الذي لعبه العراق في تأسيس جامعة الدول العربية ممثلة في المساعي الدبلوماسية لدى الأطراف العربية والبريطانية كي يكون للعراق دور بارز في هذه المنظمة الإقليمية العربية.

بينما تناول القسم الثاني سياسة العراق الرسمية والحزبية تجاه الجامعة، وقد مرّت هذه السياسة بمراحل التأييد فالمعارضة فالاهمال وفقاً لعلاقات العراق مع الدول العربية نفسها من ناحية ولعلاقاته مع الدول غير العربية من ناحية ثانية.

في حين تعرض القسم الثالث الى مشاركة العراق في بعض نشاطات الجامعة وقصرتها على مجالي المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل والتعاون العسكري والاقتصادي بين الدول العربية فيما عرف بمشروع الضمان الجماعي العربي.

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه موقف العراق من قضايا الوحدة أو الاتحاد العربي وقسمته الى ثلاثة أقسام. تناول القسم الأول منها موقف العراق من مشروع الاتحاد العراقي - الأردني في عهدي الأمير فالملك عبد الله ٤١ - ٥١ من ناحية والملك حسين (٥١ - ١٩٥٨) من ناحية ثانية. في القسم الأول كان الملك عبد الله راغباً في الاتحاد ملحاً في طلبه بينما كان العراق مهملاً له صاداً عنه.

أما في عهد الملك حسين فقد طرحت العراق مشروع الاتحاد مع الأردن في أعقاب اغتيال الملك عبد الله

ولكن الظروف العربية والدولية حالت دون ذلك حتى اذا ما تهيأت الظروف عام ١٩٥٨ اثر قيام الوحدة المصرية السورية اتحد البلدان فيما عرف بالاتحاد العربي، فبراير ١٩٥٨.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل استعرضت مشاريع الاتحاد العراقي السوري في مرحلتيه الأولى مرحلة الهلال الخصيب (٤٣ – ١٩٤٩) والثانية مرحلة الاتحاد العراقي السوري (٤٩ – ١٩٥٨)، وبينما جاءت المبادرة للاتحاد في المرحلة الأولى من قبل العراق، فقد جاءت المبادرة في المرحلة الثانية من سوريا الاّ أن الظروف العربية والدولية حالت دون تحقيق المحاولتين.

أمّا القسم الثالث فقد تناولت فيه ردود فعل العراق تجاه الوحدة المصرية – السورية فبراير ١٩٥٨. فقد كان تقارب سوريا مع مصر يقلق الحكم في العراق، ومحوراً لمحادثات حلف بغداد لدرجة أن موقف العراق تجاه تلك الوحدة تحدد قبل اعلانها وتمثل في الاتحاد مع الأردن من ناحية والسعي لفك ارتباطها ان حدثت بالقوة العسكرية عند الضرورة.

وفي الفصل الخامس تناولت موقف العراق من القضية الفلسطينية، ودوره في حرب عام ١٩٤٨ وموقفه من ضم الضفة الغربية للأردن أو اتحادها معه من ناحية وفي حل النزاع العربي الاسرائيلي وقسمته الى قسمين.

الأول ويشمل الفترة ما بين (مايو/١٩٤١ – مايو/١٩٤٨)، وفيه تعرضت للجهود التي بذلها العراق من أجل التوصل الى حل يتفق وأماني الشعب العربي الفلسطيني سواء لجاءت تلك الجهود بمبادرة من العراق نفسه (وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية) أو جاءت بتنسيق مع الدول العربية وخاصة خلال السنتين اللتين أعقبتا الحرب مباشرة، فقد وحّد العراق جهوده مع الدول العربية تجاه محاولات انجلترا وأمريكا لحل القضية الفلسطينية (١٩٤٥ – ١٩٤٨).

الثاني ويشمل الفترة ما بين (١٩٤٨ – ١٩٥٨) وفيه بحثت موقف العراق ودوره في النزاع العربي الاسرائيلي من حيث مشاركته في حرب/١٩٤٨ وموقفه من ضم الضفة الغربية للأردن، وسماحه لليهود العراقيين بالهجرة من العراق الى فلسطين (١٩٥٠ – ١٩٥١)، وأخيراً دعوته لحل النزاع العربي الاسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، واستعداده لتأييد أي حل تتفق عليه الدول العربية وخاصة مصر.

أمّا مصادر هذا البحث فقد تعددت وتنوعت، وتأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة وتمثلت أولا: في وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق بلندن (P.R.O.)، مجموعة (Fo. 371). فقد حصلت على نسخ مصورة للعديد من البرقيات والتقارير، ومحاضر بعض المحادثات الرسمية التي كانت ترسلها الممثليات البريطانية في العواصم العربية، بغداد/ دمشق/ عمّان/ القدس/ بيروت/ جدة/ القاهرة، ورد وزارة الخارجية البريطانية عليها.

ثانياً: الوثائق العراقية غير المنشورة وهي أنواع:

(أ) وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد) وتمثل الوثائق فيه مجموعة البلاط الملكي وهذه الوثائق

يوم اطلعت عليها عام/١٩٧٣ كانت في دور التنظيم ، وكانت تنظم على الوارد في الملفات وترقم وفقاً لموقعها في الملف دون مراعاة لتاريخ صدورها ولذا تجد أحياناً وثيقة تحمل رقماً كبيراً في الوقت الذي تحمل تاريخاً قديماً ، في حين تجد أحياناً وثيقة تحمل رقماً صغيراً ، في الوقت الذي تحمل فيه تاريخاً حديثاً.

(ب) وثائق وزارة الخارجية العراقية ، وقد اطلعت عليها في ارشيف وزارة الخارجية في بغداد ، وهي وإن كانت أكثر تنظيماً الا أن قسماً كبيراً منها مسحوب من الملفات ، ولعل السبب يرجع الى الثورات التي كان يتعرض لها العراق ، وهذه الوثائق منوعة تجمع ما بين البرقيات ، والرسائل التي كانت تتبادل بين وزارة الخارجية العراقية وممثليها في الخارج ، بالاضافة الى قصاصات من الصحف التي كانت تلك الممثليات تزود بها الخارجية العراقية.

(ج) وثائق متفرقة اطلعني عليها بعض الشخصيات السياسية العراقية ، مثل تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، وتقرير الوفد العراقي البرلماني الى جبهات القتال ، ومجرى الحوادث المتأتية من الانقلاب في دمشق ، فيما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات المختصة.

وبالاضافة الى هذه الوثائق غير المنشورة ، تأتي مجموعة من الوثائق المنشورة عربية وانجليزية ومن أهمها محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة أو محكمة الشعب ، وقد أصدرتها وزارة الدفاع العراقية ، واطلعت عليها في المكتبة الوطنية في بغداد ، وقيمة هذه المحاضر تتمثل في أنها مدعمة بالوثائق ، والمستندات الرسمية ومأخوذة من مختلف الوزارات العراقية. بالإضافة الى محاضر جلسات مجلس النواب العراقي في الفترة ما بين ١٩٤٣ – ١٩٥٨ ، ومجموعة كبيرة من الوثائق المنشورة بالعربية والانجليزية[1].

ويلي الوثائق التراجم والمذكرات الشخصية باللغتين العربية والانجليزية ، مثل كتاب «نوري السعيد» تأليف «بيرد وود» ، وعراق نوري السعيد بقلم السفير الأمريكي في بغداد غولمن (١٩٥٤ – ١٩٥٨) ومذكرات ايدن ، بالإضافة الى مذكرات الشخصيات السياسية العراقية والعربية التي كان لها دور في الأحداث خلال هذه الفترة مقروناً ذلك ببعض اللقاءات الشخصية مع عدد من الساسة العراقيين والعرب ، أمثال حسين جميل ، نور الدين محمود ، صديق شنشل ، اكرم الحوراني عبد الله الريماوي ، سلمان الصفواني.

كذلك فقد حرصت على الاطلاع على معظم الدراسات التي تتعلق بموضوع بحثي في اللغتين العربية والانجليزية ، بل حصلت على نسخ مصورة لتلك المقالات[2].

يضاف الى ذلك الاطلاع على الصحف والدوريات وفي مقدمتها العراقية ثم العربية كالسورية والمصرية واللبنانية ، وتوجد في ملفات الخارجية العراقية قصاصات العديد من الصحف العربية والأجنبية. بالإضافة الى مجموعة من الصحف الانجليزية. وتغطي هذه الدوريات الفترة ما بين (١٩٤١ – ١٩٥٨).

---

(١) راجع ثبت هذه الوثائق في آخر هذا البحث ص(٣٧٩-٣٨٣-٥٨٥).

(٢) راجع ص (٣٨٥-٣٨٧).

وأخيراً تأتي الكتب الأجنبية والعربية والمترجمة . وفي مقدمة الكتب الانجليزية يأتي كتابا «جورج كيرك» الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٦) ، والشرق الأوسط فيما بين (١٩٤٥ - ١٩٥٠) ثم كتاب «لينشوفسكي» الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، وكتاب «باتريك سيل» الصراع على سوريا (١٩٤٥ - ١٩٥٨) .

أمّا الكتب العربية فأهمها كتاب السيد عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية وتتمثل النتائج التي توصلت لها من خلال هذا البحث في ما يلي :

أولاً : ان سياسة العراق العربية وعلاقاته مع أي دولة عربية (شأنه في ذلك شأن معظم الدول العربية) تتأثر بعلاقاته مع بقية الدول العربية الأخرى وتؤثر فيها .

ثانياً : ان سياسة المحاور أو «توازن القوى» بين الدول العربية كانت ولا تزال المتحكمة في رسم مسار سياسة أي دولة عربية تجاه بعض القضايا العربية مثل قضية فلسطين والوحدة العربية وإليها يرجع السبب في فشل العرب في هاتين القضيتين.

ثالثاً : ان الدول الكبرى لم ولن تعمل أو توافق على قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية جزئية كانت أو كلية ، وهي وإن تظاهرت أحياناً في تأييد بعض الوحدات الجزئية فان ذلك كان بهدف الاطاحة بوحدة أقوى منها .

رابعاً : ان القوات العسكرية العربية لعبت (ولا تزال) دوراً كبيراً في توجيه سياسة البلاد العربية وان كان نوري السعيد قد نجح في إبعاد الجيش العراقي عن السياسة العراقية خلال الفترة ما بين (١٩٤١ - ١٩٥٨) .

خامساً : ان الساسة العرب تنقصهم الجرأة والشجاعة الأدبية لمفاتحة شعوبهم على ما يواجهونه من صعوبات ، أو يتعرضون له من ضغوط محلية كانت أو دولية سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذي يجعلهم يتكلمون لغتين ، لغة داخل قاعات المؤتمرات ولغة اخرى مع شعوبهم .

سادساً : يشوب مذكرات بعض الساسة العراقيين عدم الصدق والموضوعية ، وخاصة تجاه القضايا التي كان لهم دور فيها ، ومن أمثال هؤلاء توفيق السعدي وفاضل الجمالي .

سابعاً : كان للتنافس الانجليزي - الامريكي أكبر الأثر في إحباط جميع المشاريع البريطانية ، التي كانت تهدف إلى الحفاظ على المصالح البريطانية بالتعاون مع نوري السعيد ، فقد أفشلت دخول الاردن حلف بغداد ، والتدخّل العراقي وخاصة العسكري في سوريا .

ثامناً : ان موقع العراق الجغرافي وتكوينه السكاني لعبا (ولا يزالان) دوراً كبيراً في تحديد مسار سياسة العراق العربية .

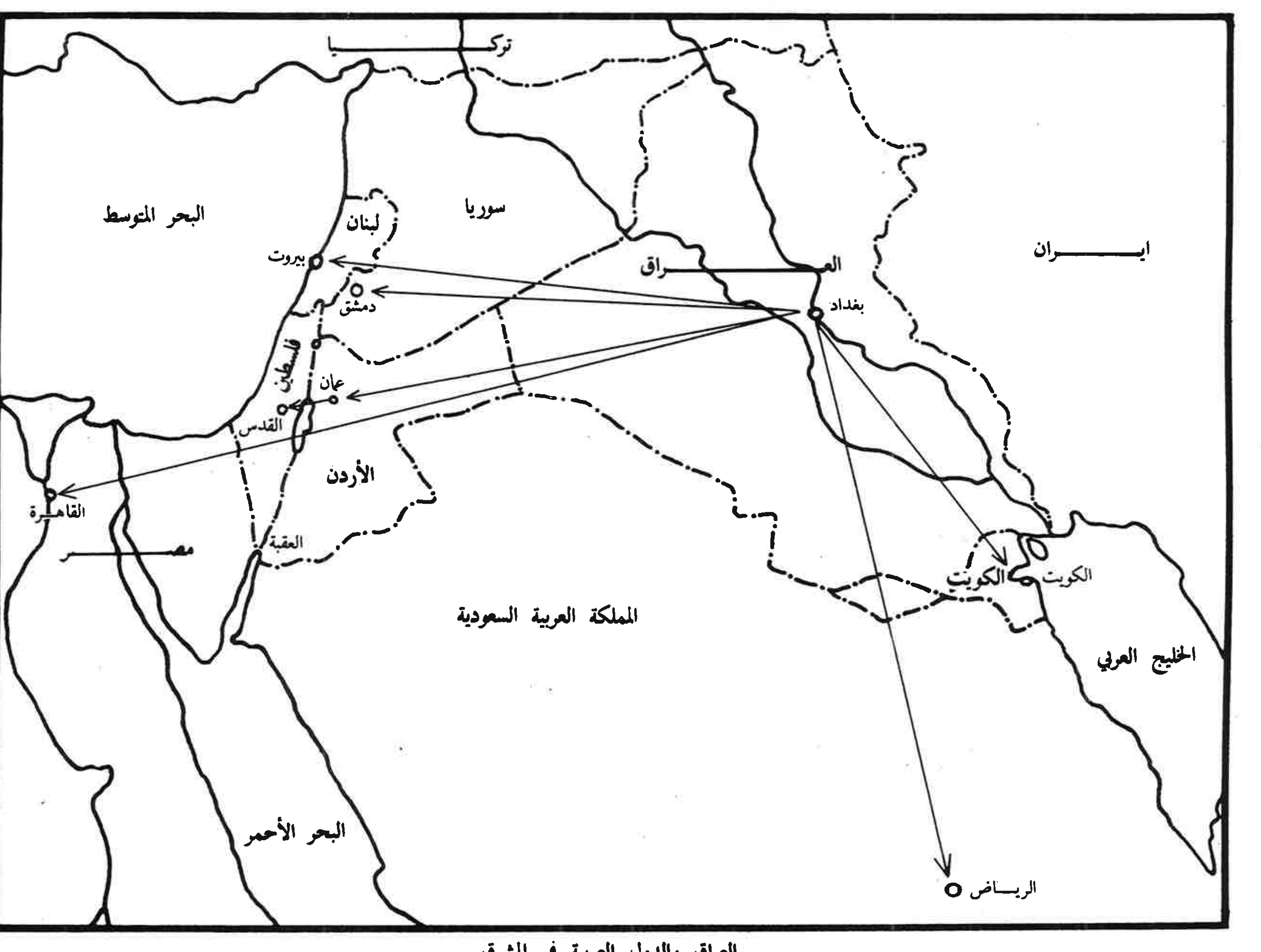
ولا يسعني إلاّ تقديم وافر الشكر والتقدير إلى استاذي الفاضل الدكتور محمد أحمد أنيس على ما قدّمه لي من توجيهات ، كان لها أثرها في ميلاد هذا البحث. كما أتقدّم بوافر شكري إلى كل من قدّم أية مساعدة مهما كانت بسيطة ، سواء كانت بشكل تقارير أوكتب أو مذكرات ، أو بشكل مقابلات شخصية. كما أتقدّم بالشكر إلى أمناء المكتبات لما قدّموه من تسهيلات ، وخاصة أمناء المكتبة الوطنية في بغداد ، وأمناء المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد ، وأدعو الله أن يوفقني إلى ما فيه خير وصلاح الأمة العربية.

ممدوح عارف الروسان

قائمة بالوزارات العراقية
خلال الفترة ما بين ١٩٤١ - ١٩٥٨

الرقم	الوزارة	من	الى
١	طه الهاشمي	١٩٤١/٢/١	١٩٤١/٤/١
٢	رشيد عالي الكيلاني	١٩٤١/٤/١٢	١٩٤١/٥/٢٩
٣	جميل المدفعي	١٩٤١/٤/٢	١٩٤١/١٠/٧
٤	نوري السعيد	١٩٤١/١٠/٩	١٩٤٢/١٠/٨
٥	نوري السعيد	١٩٤٢/١٠/٨	١٩٤٣/١٢/٢٥
٦	نوري السعيد	١٩٤٣/١٢/٢٥	١٩٤٤/٦/٣
٧	حمدي الباجهجي	١٩٤٤/٦/٤	١٩٤٤/٨/٢٩
٨	حمدي الباجهجي	١٩٤٤/٨/٢٩	١٩٤٦/١/٣١
٩	توفيق السويدي	١٩٤٦/٢/٢٣	١٩٤٦/٥/٣٠
١٠	ارشد العمري	١٩٤٦/٦/١	١٩٤٦/١١/١٤
١١	نوري السعيد	١٩٤٦/١١/٢١	١٩٤٧/٣/١١
١٢	صالح جبر	١٩٤٧/٣/٢٩	١٩٤٨/١/٢٧
١٣	محمد الصدر	١٩٤٨/١/٢٩	١٩٤٨/٦/٦
١٤	مزاحم الباجهجي	١٩٤٨/٦/٢٦	١٩٤٩/١/٦
١٥	نوري السعيد	١٩٤٩/١/٦	١٩٤٩/١٢/١٠
١٦	علي جودت الايوبي	١٩٤٩/١٢/١٠	١٩٥٠/٢/١
١٧	توفيق السويدي	١٩٥٠/٢/٥	١٩٥٠/٩/١٥
١٨	نوري السعيد	١٩٥٠/٩/١٥	١٩٥٢/٧/١٠
١٩	مصطفى العمري	١٩٥٢/٧/١٢	١٩٥٢/١١/٢٣
٢٠	نور الدين محمود	١٩٥٢/١١/٢٣	١٩٥٣/١/٢٩
٢١	جميل المدفعي	١٩٥٣/١/٢٩	١٩٥٣/٥/٥

٢٢	جميل المدفعي	١٩٥٣/٥/٧	١٩٥٣/٩/١٣
٢٣	فاضل الجمالي	١٩٥٣/٩/١٧	١٩٥٤/٣/٧
٢٤	فاضل الجمالي	١٩٥٤/٣/٨	١٩٥٤/٤/٢١
٢٥	ارشد العمري	١٩٥٤/٤/٢٩	١٩٥٤/٧/٢٣
٢٦	نوري السعيد	١٩٥٤/٨/٢	١٩٥٥/١٢/١٧
٢٧	نوري السعيد	١٩٥٥/١٢/١٧	١٩٥٧/٦/٨
٢٨	علي جودت الايوبي	١٩٥٧/٦/١٨	١٩٥٧/١٢/١١
٢٩	عبد الوهاب مرجان	١٩٥٧/١٢/١٤	١٩٥٨/٣/٢
٣٠	نوري السعيد	١٩٥٨/٣/٣	١٩٥٨/٥/١٣
٣١	أحمد مختار بابان	١٩٥٨/٥/١٨	١٩٥٨/٧/١٤
٣٢	عبد الكريم قاسم	١٩٥٨/٧/١٤	



العراق والدول العربية في المشرق

الفصل الأول

اتجاهات العراق العربية على المستويين الرسمي والحزبي (١٩٤١ - ١٩٥٨)

١ - اهتمامات العراق العربية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١ - ١٩٤٥)

٢ - حرص العراق الرسمي على التعاون العربي في اطار جامعة الدول العربية (١٩٤٥ - ١٩٥٣)

٣ - عزلة العراق العربية في مرحلة حلف بغداد (١٩٥٤ - ١٩٥٨)

٤ - العوامل التي رسمت مسار اتجاهات العراق العربية

٥ - الاتجاهات العربية للاحزاب العراقية

الفصل الأول

اتجاهات العراق
العربية على المستوى الرسمي والحزبي
(١٩٤١-١٩٥٨)

ان اهتمام العراق بالقضايا العربية في الاربعينات والخمسينات من القرن الحالي كان امتداداً لاهتمامه بتلك القضايا في فترة الثلاثينات وبخاصة فيما بين (٣٦-٤١) حيث كانت ثورة رشيد عالي الكيلاني تتويجاً للاتجاه القومي العربي على الاتجاه الاقليمي الأممي(١).

ومنذ سقوط الكيلاني مايو ١٩٤١ راحت بريطانيا تعمل على تقليص وتجميد دور العراق السياسي والعسكري في المشرق العربي، كما راحت تعمل على اضعاف الشعور الوطني القومي متهمة اياه بالنازية، ولذا انتهجت سياسة تعليمية هدفها مقاومة التيار القومي (تحت ستار مقاومة النازية)، فأبعدت العناصر القومية من عراقية (الجمالي، سامي شوكت) وعربية (الحصري والمقدادي) عن وزارة المعارف(٢).

كما أطلقت العنان للدكتور هملي الذي سمح للدعاية الشيوعية بحرية العمل ايماناً منه بأنها القادرة على غسل دماغ الطلبة والأساتذة من الأفكار النازية (القومية) مستعيناً بذلك ببعض العناصر المشهودة بحسن السيرة والسلوك كستار لتنفيذ تلك السياسة مثل الدكتور صادق جوهر (مصر) وحسن أحمد السلمان (البصرة) وعبد الفتاح ابراهيم (بغداد)(٣).

وهذا ما أكده الدكتور عبد المجيد القصاب في خطابه في المجلس النيابي عندما تكلم عن سياسة

---

(١) ممدوح الروسان، العراق والسياسة العربية (١٩٢١-١٩٤١) رسالة ماجستير غير مطبوعة-كلية الآداب-جامعة القاهرة ١٩٧٢.

(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق بغداد قرارات مجلس الوزراء العراقي جـ/٢/٦/٤/٤١، جـ/٢/١٢/٤١ وأيضاً

a) Fo.371/3137, & 1460/204/93, despach, No.19, Baghdad 24/1/1942, Confid, Cornwallis to Mr. Eden.

b) Fo.371/31371, & 6356/204/93, despach, No.293, Baghdad 14/10/42, Mr. Thompson, to Mr. Eden.

(٣) الحسني/الوزارات/جـ٦/ص ٨٥ نقلاً عن مجلة المعلم الجديد المجلد ١٧، الصادر في اكتوبر سنة ١٩٥٤.

التعليم في العراق، فقد استهل خطابه بقوله : أما الناحية الوطنية في ثقافتنا القومية فقد أهملت اهمالاً شنيعاً عام ١٩٤١، وبقيت روح «هملي» و«سكيف» واخوان الحرية هي المسيطرة على السياسة الخلقية في وزارة المعارف وأصبح التلاميذ يعرفون الطريق الى دار الملحق الثقافي البريطاني والسفارة البريطانية والروسية والأمريكية أكثر مما يعرفون عن طريق المقاومة الوطنية ولم يبق عند الطلاب ذلك الشعور الفياض تجاه الأحداث.

وختم كلمته قائلاً: اننا لا نريد مثقفين منحلين من قوميتهم ودينهم، ويدعون الى الأفكار والمبادئ الغربية، وانما بحاجة الى من يؤمن بدينه وقوميته وحق أمته في الحرية والسيادة والاستقلال[١].

في خلال فترة الحرب العالمية الثانية، كانت اهتمامات العراق الرسمية بالقضية العربية، غير محدّدة، واقتصرت على الاشارة الى القضية العربية والوحدة العربية بشكل عام، ومن أمثلة ذلك خطاب العرش الذي افتتح به مجلس الأمة في ١٩٤٢/١١/١ وفيه حدد سياسة العراق بقوله : تستهدف سياستنا توثيق وانماء صلاتنا بالأقطار العربية الشقيقة، وأضاف : لقد انتهزت حكومتنا فرصة زيارة ممثل الرئيس روزفلت الشخصي (المستر وندل ويلكي) للعراق وبسطت له قضية الأمة العربية، وأهدافها في الحرية والوحدة والاستقلال، وأظهرت له ضرورة تغيير التفكير في أية سيطرة أو حقوق تدعي بها الدول في بلاد العرب، بأي اسم كان مما ينافي التطورات التي نشأت وطرأت على العالم[٢].

واضح من الخطاب أنه يشير الى سوريا ولبنان بدليل قوله «ضرورة تغيير التفكير في أية سيطرة أو حقوق تدعي بها الدول في بلاد العرب» اشارة الى فرنسا ومحاولتها التمتع بمركز متميز في البلدين».

وعلى هذا النهج كانت برقية نوري السعيد الى المستر «تشرشل» بمناسبة اعلان العراق الحرب على المحور وانضمامه الى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٣/١/١٧، فقد جاء فيها قوله : «أما الأقطار العربية التي لم تتحرر حتى الآن فهي تتطلع الى الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن العراقيين، وبذلك تنجز بريطانيا الوعد الذي قطعته للعرب قبل ربع قرن[٣]».

وتوضح لنا رسالة السفير البريطاني[٤] في بغداد، «السرية جداً» والمرسلة الى وزارة الحرب، الاتجاهات العربية السائدة في العراق. فالحركة العربية في العراق تهدف الى ضم الشعوب العربية في كل من آسيا وأفريقيا في دولة عربية واحدة. وهم يرون أن ذلك يتحقق تدريجياً وعلى مراحل أما هدفهم المباشر فهو مساعدة سوريا وفلسطين للحصول على الاستقلال كخطوة أساسية من أجل اتحادها مع العراق. ولكن لا العراق ولا سوريا

(١) اليقظة ١٩٤٨/١/١٤.

(٢) الحسني/الوزارات/جـ٦، ص ٩٥-٩٦.

(٣) جلال الأورفه لي/الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ص ١٢٠ - ١٢١ وطبعاً الاشارة هنا أيضاً الى سوريا ولبنان وفلسطين. وانظر خطاب العرش في ١٩٤٣/١٢/١ الذي جاء فيه : ان العراق متصل بشقيقاته العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها. الأخبار ١٩٤٣/١٢/٢ وخطاب العرش في ١٩٤٤/١٢/٢، محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٤/٤٣، ص ١ الجلسة الأولى.

(٤) Fo.371/35010,& 2755/489/93, No.143 Baghdad, 20/4/43, Most Secret, from Cornwallis to War Cabinet.

ولا فلسطين في نظرهم من القوة بالقدر الذي يمكنها من الاستغناء عن الدعم البريطاني ولكنهم يأملون في حالة وحدتهم السياسية ولاقتصادية في الاعتماد على أنفسهم. وهم الآن على استعداد لقبول خطط التعاون الثقافي والاقتصادي كخطوات على طريق الوحدة.

هؤلاء القادة يتمتعون بتأييد معظم أهل السنة وهم حريصون على التعاون مع بريطانيا ولكن الشيعة الذين هم نصف السكان يبدون حماساً قليلاً للوحدة ويصرفون جهدهم للحصول على المساواة السياسية مع السنة، ويرون أن اتحاد العراق مع دولة عربية سوف يحولهم الى أقلية دينية. كما أن الأقلية الكردية (رغم انقسامها) تعتبر معارضة للوحدة. بل يوجد بين السنيين أنفسهم عدد من الشبان المهتمين بالأمور السياسية، يرون أن الوحدة الفيدرالية يجب أن تؤجل حتى تتحقق بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ولكن دعاة الوحدة أو الاتحاد لا يهتمون بمعارضة الشيعة والسنة.

فلمّا انشئت جامعة الدول العربية (مارس ١٩٤٥) حرص العراق الرسمي من خلال خطب العرش وبرامج الوزارات العراقية التي كانت مكملة ومفسرة لخطب العرش، حرصت في مجال السياسة الخارجية العربية على تكرار عبارات تقليدية حول حرص العراق على توطيد علاقاته مع الدول العربية، وتنمية تلك العلاقات وتقويتها والتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبخاصة في الفترة ما بين (١٩٤٥-١٩٥٣).

ولما كانت وزارة توفيق السويدي أول وزارة عراقية شكلت بعد تأسيس جامعة الدول العربية فان برنامجها كان نموذجاً الى حد ما لبرامج ما أعقبها من وزارات من حيث الحرص على التمسك بميثاق جامعة الدول العربية، فقد جاء فيه قول السويدي «نحن نسعى لتحقيق الأماني القومية المتمثلة في مؤسسة جامعة الدول العربية التي نجد فيها الاداة الصالحة لجمع كلمة العرب، ونتمسك بميثاقها ونعمل لتعزيزها وتوطيد أركانها[1]».

ولم يشذ عن هذه القاعدة من الوزارات العراقية من حيث الحرص على ميثاق جامعة الدول العربية خلال هذه الفترة (٤٥-٥٣) إلاّ وزارة نوري السعيد ١٩٤٩ فقد شنّ وزير خارجيته فاضل الجمالي هجوماً عنيفاً على جامعة الدول العربية وأمينها العام (كما سنوضح ذلك عند الكلام عن موقف العراق من جامعة الدول العربية).

فمنذ بدأت مشاورات الوحدة العربية أصبحت الجامعة العربية في نظر الحكومات العربية وبخاصة العراقية كبش فداء لتبرير تقاعسهم، بل أنها كانت سياسة تقليدية بالنسبة لنوري السعيد.

ويكفينا أن نستشهد بردّه على منتقدي سياسته تجاه فلسطين والوحدة الذي ضمنه قوله: «ليس للعراق وحده أن يضمن هذه الآراء بل يجب على الدول العربية أن تتعاون لانجاز قضية فلسطين والوحدة العربية، وإلاّ فهذا يكون ديكتاتورية من العراق على الدول العربية الأخرى ونحن بعيدون كل البعد عن كل هذا[2]».

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٤/٤٥ الجلسة ٢١ تاريخ ١٩٤٦/٣/٢٥ ص(٢٠٥) وانظر برنامج وزارة صالح جبر الجلسة ٦/الاجتماع غير العادي لعام ١٩٤٧ تاريخ ١٩٤٧/٤/١٠ ص(٨٠-٨٦).

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب ١٩٤٣/الجلسة ٢٠ تاريخ ١٩٤٤/٥/١٠ ص ٢٣٩.

وللمرة الأولى بل والأخيرة يشير خطاب العرش العراقي في ١٩٤٩/١٢/١ الى الخلافات بين الدول العربية فقد جاء فيه «ويؤلمنا جداً أن تجابه الدول العربية أغراضاً دولية وأخطاء داخلية أدت الى ايصال فلسطين الى الحالة السيئة التي وصلتها، وأملنا قوي أن تكلل جهود الجامعة بالنجاح وتسفر عن اعادة تنظيم الصفوف وتوحيد الخطط [١] ».

وطبعاً هذه الخلافات كانت تدور حول الوضع في فلسطين مقرونة بالصراع الذي نشب حول سوريا اثر الانقلابات العسكرية وما رافقها من امكانية التقارب العراقي السوري الأمر الذي كانت تعارضه مصر والسعودية بل والاردن.

وبالرغم من هجوم الجمالي على جامعة الدول العربية فانه دعا الى استغلال المادة التاسعة في ميثاقها الى أقصى حد، وجاراه في ذلك توفيق السويدي في برنامج وزارته بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٦ فقد دعا الى تشجيع المشاريع التي تستهدف تعزيز الكيان العربي عملاً بأهداف العراق القومية [٢].

وبالطبع فان هذا التركيز على المادة التاسعة رافق الدعوة الى الاتحاد العراقي - السوري التي كانت تلق ترحيباً وتشجيعاً من قبل الوصي الأمير عبد الاله.

ولقد علق النائب عبد الجبار الجومرد على سياسة السويدي بقوله: لقد تولى الحكم في العراق في الفترة ما بين (١٩٢٤-١٩٥٠) طبقة من السادة تختلف عناصرهم باختلاف أفرادهم، وحكمت بنفس الذهنية خلال تلك الفترة وكانت ولا تزال تسير في طريق ملتو لا هدف له ولا اتجاه ولا تنظيم [٣].

في حين أشار خطاب العرش في ١٩٥١/١٢/١ الى أن العراق لن يحتمل أية واجبات دفاعية خارج حدوده إلاّ ما كان ضمن نطاق الضمان الجماعي الموقع عليه بين الدول العربية هذا العام، والعراق مستعد دائماً لمعاونة الدول العربية كما فعل عندما قام بارسال قوة عراقية الى سوريا، كما أشار الى موقف العراق تجاه مصر الشقيقة [٤].

أما في الفترة ما بين يناير ٣٥ وحتى ديسمبر ١٩٥٥ فان الاشارة الى ميثاق جامعة الدول العربية، والتعاون مع الأقطار العربية الشقيقة أخذت تأتي في المرتبة الثانية بعد الاشارة الى ميثاق الامم المتحدة والتعاون مع الأقطار المجاورة والصديقة الأمر الذي يشير الى أن العراق بعد أن يئس أو فشل في توطيد مركزه في المنطقة العربية راح كعادته ينشد العون من خارج المنطقة العربية فكان حلف بغداد يقيه للوقوف في وجه الزعامة المصرية [٥].

---

(١) المصدر السابق/الجلسة الأولى تاريخ ١٩٤٩/١٢/١، ص ١.

(٢) (٣) خطاب السويدي الجلسة ٤ تاريخ ١٩٥٠/٢/١٦ ص ٢٤، محاضر جلسات عام ٥١/٥٠ انظر خطاب نوري السعيد في مؤتمره الصحفي ١٩٥٠/٩/١٥ الذي ركز فيه على الاعمار والادارة قائلاً: الأمور الأخرى لا تستحق السؤال، الحسني/جـ ٨ ص ١٨١-١٨٢.

(٤) الحسني/جـ٨/ص ٢٣٦ وانظر أيضاً برنامج وزارة مصطفى العمري ١٩٥٢/٧/٢ نفس المصدر ص ٢٧٣.
(٥) مجيد خدروي العراق الجمهوري/ص ٢٣.

فخلافاً لما جرت العادة في السنوات السابقة لعام ١٩٥٣ ، أشار خطاب العرش في ١٩٥٣/١/٢٤ الى أن صلاتنا مع الدول المجاورة والصديقة وثيقة والحكومة متمسكة بسياسة العراق التقليدية الرامية الى استقلال العراق وسائر البلاد العربية وتحقيق الاتحاد معها ، وتدعيم الجامعة(١) وفي نفس الاتجاه جاء خطاب العرش في ١٩٥٣/١٢/١ الذي اعتبره الجمالي برنامجاً لحكومته التي شكلها في أيلول ١٩٥٣ فهو يقول : «ان سياستنا الخارجية تقوم على توطيد الأمن والسلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، كما أن صلاتنا بالدول الشقيقة تستند الى ميثاق جامعة الدول العربية وحكومتنا قائمة بتنفيذ معاهدة الضمان الجماعي(٢) .

وعلى أثر توقيع ميثاق بغداد راح نوري السعيد يستغل كل مناسبة للتأكيد على أن الحلف لن يكون سبباً في عزلة العراق عن شقيقاته العربيات ، فاستغل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي ليرد على أقوال صادق البصام وحسن عبد الرحمن (اللذين أشارا الى أن الحلف يعني عزلة العراق عن البلاد العربية) قائلاً : ان الميثاق لن يحرم العراق من التعاون مع البلاد العربية مهما كلف الأمر فنحن متعاونون مع الدول العربية منذ نشأنا ومنذ نشأ العراق وسنبقى على هذا العهد لا يهمنا ان وجدت جامعة عربية أو لم توجد فنحن مع الجميع نتعاون ونخلص للجميع(٣) .

ولم يكتف بذلك بل استغل فرصة احتفال العراق بعيد الجيش العراقي فراح يصرح أن العراق لا يزال ضمن الحظيرة العربية فأصغ اليه وهو يقول : «ان جيشنا ليس حصناً للعراق فحسب بل حصن من حصون الأمة العربية في مختلف أقطارها ، وهو لم يتأخر عن نجدة أي بلد عربي يدعوه لمعاونته ، وقد قام غير مرة بذلك ، فنحن عندما نقوّيه نضع نصب أعيننا الوطن العربي الأكبر وحمايته من كل اعتداء حيثما كان وأيا كان مصدره(٤) » .

ولكن كيف يتفق هذا الكلام مع ما قاله وزير خارجية العراق «موسى الشاه بندر» في اجتماعات جامعة الدول العربية ديسمبر ١٩٥٤ «ليس الهدف من السلاح محاربة سرائيل وانما الدفاع عن النفس»(٥).

وبالنسبة لحقيقة وضع العراق بالنسبة للدول العربية بعد دخوله حلف بغداد يكفينا الاستشهاد بما جاء في تقرير Gatham House حول المصالح البريطانية في البحر المتوسط والشرق الأوسط فقد أوضح أن المعونة الاقتصادية التي قدمتها منظمات الحلف لربط اقتصاديات دوله مع بعضها زادت في عزلة العراق عن الدول

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب ٥٣/٥٢ ، الجلسة الأولى تاريخ ١٩٥٣/١/٢٤ ص ١ .

(٢) خطاب العرش ١٩٥٣/١٢/١ ، محاضر الجلسات لعام ٥٣/٥٢ ، الجلسة الأولى ص ١ .

(٣) انظر محضر الجلسة (٢٨) تاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦ التي نوقش فيها تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق ميثاق التعاون المشترك العراقي - التركي الموقع عليه في ١٩٥٥/٢/٢٤ ، ص (٥٨١ - ٥٩٧) وانظر أيضاً خطب العرش في محاضر الجلسات لعام ٥٥/٥٤ ، الجلسة الأولى تاريخ ٥٤/١٢/١ ، ص ١ ، والجلسة الأولى تاريخ ١٩٥٥/١٢/١ ، ص ١ محاضر جلسات عام ٥٦/٥٥ .

(٤) الزمان ٦ ، ١٩٥٦/١/٧ .

(٥) أوراق عوني عبد الهادي ، اعداد . خيرية قاسمية/ص ٢٠١ .

العربية ، وأظهرت الحلف أنه غير عربي . وعضوية بريطانيا فيه اعتبرت حيلة لاضعاف العالم العربي . ولذا نصح التقرير إلى أنه اذا كان اصرار بريطانيا على التحالف العسكري مع العراق هو الذي يجعل من عبد الناصر بطلاً في نظر العرب ، فان ذلك يدعوها إلى استبدال الحلف الحالي بشكل اتفاق جديد يعطي العراق مزيداً من الحرية لاستخدام تفوقها في القوة الاقتصادية وجعلها منافساً قوياً وايجابياً لمصر في نظر الوطنيين العرب(١).

وهذا بالطبع يتفق مع ما ورد في مذكرة الاحتجاج التي رفعتها المعارضة إلى الملك فيصل الثاني بمناسبة تشكيل نوري السعيد وزارته الثالثة عشرة ١٩٥٥/١٢/١٧ ، فقد أوضحت أن هدف الشعب العربي هو الوحدة أما في عهد نوري السعيد فقد أصبحت البلاد معزولة ، بل وعاملاً مؤثراً في عرقلة الجهود ، وأداة تفكك للمجموعة العربية ، ووسيلة للضغط على بعض الدول العربية كي تتخلف هي الأخرى عن الهدف السامي ، وطالبت المذكرة بتخلي نوري السعيد عن الحكم واعادة الحريات الديمقراطية إلى البلاد والانسحاب من حلف بغداد وانتهاج سياسة عربية سليمة منسجمة وسياسة البلاد العربية الأخرى في اتجاهاتها نحو التحرر والاتحاد(٢).

وليس أبلغ في الدلالة على كذب ما يدعيه نوري السعيد من تعاونه مع الدول العربية خلال هذه الفترة من رفضه مجاراة الدول العربية في استخدام عبارة الاستنكار الشديد أو الاستياء الشديد من الاجراء البريطاني تجاه واحة البريمي ، رغم الحاحات ورجاء مندوبه في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية للموافقة على ما تم التوصل إليه من قرارات في هذا الظرف الدقيق الذي تألب فيه الرأي العام العربي ضد بريطانيا ، الأمر الذي يزيد من مهاجمة العراق في الصحف والاذاعات في البلاد العربية ويضاعف النقمة عليه(٣)

أمّا في السنوات الثلاث التالية أي ما بين (٥٦ – ٥٨) فقد عاد العراق إلى ما درج عليه في أواخر الأربعينات وهو التأكيد على التعاون مع دول جامعة الدول العربية ، والتمسك بميثاقها مع الاشارة إلى التعاون مع الأقطار الحليفة والصديقة.

فقد أوحت الأحداث المؤسفة المحزنة التي وقعت في مصر (كما جاء في خطاب العرش ٥٦/١٢/١) بضرورة التعاون مع الدول العربية والاسلامية لرد العدوان وتأمين انسحاب الجيوش المعتدية. أما سياسة العراق والشعوب العربية فكانت ولا تزال تقوم على أسس متينة من الأخوة والتضامن والتعاون، تستند إلى ميثاق الجامعة وميثاق الضمان الجماعي ويستهدف إعلاء شأن العرب والمحافظة على حقوقهم أينما حلوا(٤).

وهكذا أصيبت حكومة نوري السعيد في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥٦ بنوع من الاسهال الكلامي بالنسبة

---

(1) Gatham House, Study Group, British Interest in the Mediterranean and Middle East, p.144.

(٢) الحسني/جـ١٠/ص ٨ (والمذكرة موقعة من محمد مهدي كبة/ محمد حديد/حسين جميل/ صديق شنشل.

(٣) وزارة الخارجية ، ملف ع/٧٤٢/٢٨٧/٧ برقية السفارة العراقية في القاهرة رقم (٣٣٥٧٠) تاريخ ١٩٥٥/١١/١٢ ، وبرقية وزارة الخارجية–الرمزية من المكتب الخاص بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٣.

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب/ الجلسة الأولى ١٩٥٦/١٢/١ ص ١.

لموقفها تجاه القضايا العربية ، وهي التي أصيبت بالامساك خلال أيام العدوان بحيث لم يصدر عنها ولو كلمة واحدة ، بل أنها رفضت وصف العدوان البريطاني – الفرنسي بكلمة «عدوان» ووصفته بالتدخل.

وجاءت وزارة علي جودت الأيوبي خلفاً لوزارة نوري السعيد (الذي استقال في يونيو ١٩٥٧) فذكرت أنها ستبذل كل ما في وسعها لتوثيق أواصر الأخوة بين جميع الدول العربية واعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وأضافت قولها : واننا مستعدون لوضع جميع امكاناتنا وجهودنا بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة والدول الاسلامية الحليفة ، والدول الصديقة لحل القضية الفلسطينيه وقضية الجزائر، حلاً عادلاً[١].

فهذا الترتيب لجهود العراق،فالدول العربية فالدول الاسلامية الحليفة فالدول الصديقة يخالف ما درجت عليه حكومات نوري السعيد والمدفعي والجمالي ما بين (٥٣ – ١٩٥٥).

وجاء خطاب العرش في نفس النهج فأكد : ان صلاتنا بالدول العربية والشقيقة تزداد وثوقاً ولم تزل الحكومة تبذل المساعي في تصفية الجو العربي ونحن ماضون في هذا السبيل للمحافظة على كيان الأمة العربية واستقلالها[٢].

ولقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح في خطاب عبد الوهاب مرجان الذي خلف الأيوبي في الحكم فقد قال : «ان سياسة وزارتي تتلخص بأنها سياسة عربية قومية تستهدف اعادة حقوق العرب في فلسطين وفي تمسكنا بميثاق جامعة الدول العربية والدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونج. أما ميثاق بغداد فسنعمل مع الدول الأعضاء فيه لصالح العراق والدول العربية والدول الاسلامية. وأضاف اني من المؤمنين بأن وحدة الصف العربي وجمع كلمة العرب ضرورة ملحة لا سيا في مثل هذه الظروف»[٣].

ولم يكتف بذلك، فقد اقترح على مجلس النواب بتاريخ (١٩٥٨/١/٢٣) ارسال وفد برلماني من أعضاء مجلس الأمة للدعوة إلى الاتحاد والاتصال باخواننا القوميين في البلاد العربية الشقيقة جميعها لتحقيق ذلك[٤].

ولكن يبدو أن صيحة عبد الوهاب مرجان كانت شديدة الوقع على أذن نوري السعيد فزادته صمماً على صمم ، فنحّى مرجان وتولى الحكم في ١٩٥٨/٣/٣ ، ولم يكلف نفسه عناء التقدم ببرنامج لحكومته وكل ما قاله عندما سئل عن ذلك : ان هدفه دعم الاتحاد وترصينه بجميع الوسائل الممكنة واعداد دستور الاتحاد الجديد (العراقي – الأردني) بالاتفاق مع الأردن وتعديل الدستور العراقي[٥].

---

(١) الحسني/جـ١٠/ص ١٤٦.
(٢) محاضر جلسات مجلس النواب ، الجلسة الأولى ١٩٥٧/١٢/١ ، ص ١
(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٨/٥٧ ، الجلسة الثامنة تاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٧ ص ١٣ ورداً على سؤال لصادق البصام عن كيفية التوفيق بين ما يقوله وحلف بغداد ، أجاب بقوله : انه مستعد أن يقدم مصالح العرب على مصالح حلف بغداد ، وان لا صلح مع اسرائيل. نفس المصدر.
(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٨/٥٧ ، الجلسة الحادية عشرة تاريخ ١٩٥٨/١/٢٣ ص ١٥٣ – ١٥٤.
(٥) الحسني/جـ١٠/ص٢٠٧ ، وتقول الديلي تلغراف ان نوري تولى الحكم بسبب عداء عبد الناصر للاتحاد/نقلته الحوادث ١٩٥٨/٣/٨.

وجاء في خطاب العرش الذي افتتح به الملك فيصل الثاني مجلس الأمة في الاجتماع غير العادي لعام ١٩٥٨، في ١٩٥٨/٦/٩ : «ان علاقات العراق مع الشقيقات العربية جارية وفقاً لميثاق الجامعة والضمان الجماعي» ثم أكمل الحديث عن الاتحاد الأردني العراقي وانه مفتوح للدول العربية الأخرى[١].

هذا هو اتجاه العراق العربي الرسمي تجاه التعاون والوحدة مع الدول العربية، وضمانها الجماعي، وهو كما شاهدنا كان يختلف باختلاف رؤساء الوزارات العراقية من ناحية، وباختلاف ظروف وأحداث المنطقة العربية من ناحية ثانية. وكان الطابع العام لوزارات نوري السعيد هو الارتباط مع الدول من خارج المنطقة العربية، ولما كان نوري السعيد هو مخطط أو مهندس سياسة العراق (ان صح التعبير)، فقد كان تأثيره واضحاً في سياسة العراق حتى في الأوقات التي لم يشترك فيها في الوزارة بنفسه، فانه لم يكن بعيداً عن السلطة سواء عن طريق اتباعه أو من خلال رئيس الدولة باعتباره أو بوصفه مستشاراً له.

ورغم ما يرويه مجيد خدوري عن اهتمام نوري السعيد بالوحدة العربية وما بذله من مساع في انشاء جامعة الدول العربية ومن دعوته لمشروع الهلال الخصيب، وتأييده لمشروع سوريا الكبرى والاتحاد العراقي الأردني[٢] فاني أختلف معه، فنوري السعيد لم يكن جاداً ولا مخلصاً (هذا اذا افترضنا أنه كان راغباً في الوحدة أو الاتحاد) في كل ما طرحه من مشاريع وبخاصة بعد أن أهمل الانجليز مشروعه للوحدة يناير ١٩٤٣، وكل ما كان يقوم به هو مجرد الهاء للجماهير. يبدأ مشاريعه بضجة ضخمة (كما قال كامل الجادرجي) ثم يأخذ بالانسحاب تدريجياً حتى يصبح ما دعا له في خبر كان. ولعل في موقف نوري السعيد من الاتحاد العراقي - السوري سواء عام ١٩٤٩ ومعارضته له بحجة فقدان العرب صوتاً في الأمم المتحدة كما قال صديق شنشل[٣] أو عام ١٩٥٤ بحجة افلاس الخزانة العراقية، كما قال فاضل الجمالي[٤].

وكذلك موقفه من الاتحاد العراقي - الأردني في عامي ١٩٥١، ١٩٥٨ كما سنوضح ذلك خلال تناولنا لمشاريع الاتحاد العراقي - الأردني في فصل قادم.

ولعل عزت دروزة كان أكثر توفيقاً من خدوري في تقييمه لمساعي العراق الوحدوية، فهو يقول: ان كثيراً من رجالات العراق البارزين (وعلى رأسهم بالطبع نوري السعيد) يقفون من الحركات العراقية الاتحادية موقف التحفظ واللامبالاة، وأنها كانت متصفة بصفة المساعي والرغبات الشخصية والمطمح الأسروي أكثر منها بالصفة

---

(١) الحسني/جـ١٠/ص (٢١٧-٢١٨) انظر خطاب العرش في ١٩٥٨/٥/١٠ محاضر جلسات لعام ٥٨/الجلسة الأولى/ص ١ وخطاب الملك في حفل افتتاح مجلس الاتحاد ١٩٥٨/٥/٢٧/الحسني جـ١٠/ص ٢٦٠-٢٦١.

(٢) مجيد خدوري/عرب معاصرون ص (٦١-٦٤).

(٣) حديث لصديق شنشل مع كاتب البحث في فبراير/١٩٧٦ في بغداد. (أي فكر قومي أو عربي ينادي به نوري السعيد عندما يقترح نقل القوات البريطانية بعد جلائها عن السويس الى الأردن، أوراق عوني عبد الهادي - برقيته إلى الخارجية الاردنية ١٩٥٥/١/١، ص ١٧٨.

(٤) راجع ص ٢٠٧.

الجماعية التي يدعمها شعور قوي وجد ودأب ، فضلاً عن أن نطاقها كان منحصراً في العراق والشام دون وحدة عربية شاملة[1].

ولا أعتقد ان بلداً يرفض حكامه مجرد نشر بيان في الصحف حول قضية الاسكندرونة عام ١٩٤٥ ، ويستنكفون عن الموافقة على قرار في مجلس جامعة الدول العربية يعبر عن استنكار بل وحتى عن استياء الدول العربية لاحتلال بريطانيا لواحة البريمي عام ١٩٥٥ ويرفضون وصف العدوان البريطاني على مصر عام ١٩٥٦ بالعدوان ويسمونه تدخلاً ، لا أعتقد أن مثل هذا البلد يمكن أن يوصف حكامه بأنهم من دعاة الوحدة أو الاتحاد العربي.

فساعي الحكم في العراق لتحقيق الوحدة خلال هذه الفترة كانت ضعيفة وغير جدية والسبب بالدرجة الأولى يرجع إلى انكلترا وغيرها من الدول الأجنبية التي كانت ولا تزال وستظل معادية لأي وحدة أو اتحاد عربي ، كما ترجع إلى عدم ايمان وجدية الساسة العراقيين وعلى رأسهم نوري السعيد ، بالاضافة إلى المعارضة العربية الممثلة في محور الرياض - القاهرة - دمشق دائماً ، ومحور عمان - دمشق - الرياض أحياناً.

كذلك فان معارضة الأكراد للقومية العربية الواسعة كانت من الأسباب التي جعلت حكام بغداد يترددون بين فكرة القومية العربية الواسعة وفكرة القومية العراقية الضيقة فالأولى تجد معارضة من الأكراد ، والثانية لا تستطيع التغلب على المشاعر الطائفية التي سوف تبقى ما دامت القومية العربية تحتفظ بصبغتها الدينية[2].

ويقول «جون مارلو»[3] : إذا كانت الدعوة للوحدة مقبولة في سوريا باعتبارها كانت مهداً لها ، ومقبولة في الأردن كوسيلة للتحرر ، إلا أنها في العراق بسبب الأقلية الكردية تعتبر دعوة للفرقة أكثر منها دعوة للوحدة ، والقومية العربية بزعامة السنة العراقيين تعتبر دعوة طائفية في نظر الشيعة ولهذا أصبحت الشيوعية خطراً أكبر في نظر الوطنيين العراقيين مما كانت تبدو في نظر السوريين والأردنيين.

ورغم ذلك فقد أقدمت السلطات العراقية على بعض الخطوات وان كانت بسيطة إلا انها تعتبر خطوة تقدمية إذا ما قورنت بما يلقاه المواطن العربي في ايامنا هذه من اجراءات وصعوبات خلال تنقله من بلد عربي إلى آخر (رغم تغني تلك الدول بأغنية الأخوة العربية والتضامن العربي). فقد وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٥٣/٣/٧ على إلغاء سمات السفر بين البلاد العربية بشرط المعاملة بالمثل كما وافق على لائحة تمليك رعايا الدول العربية والامارات العربية أموالاً غير منقولة في العراق بتاريخ ١٩٥٣/٧/١١[4].

هذا هو الاتجاه العربي العراقي على المستوى الرسمي من خلال برامج الوزارات وخطب العرش أما اتجاهه

---

(١) عزت دروزة/الوحدة العربية/ص ٦٠٥.

(٢) مجيد خدوري/الاتجاهات السياسية في العالم العربي/ص ٢٦٤.

(٣) John Marlow, Arab Nationalism and British Imperialism, p.180.
وخدوري/العراق الجمهوري/ص ١٢

(٤) المركز الوطني ، قرارات مجلس الوزراء/ملف ، جـ١٩٥٣/٢/١ ، ملف/جـ١٩٥٣/٧/١ .

من خلال العمل فسوف نتعرض له خلال دراستنا للقضايا العربية والأحداث العربية المختلفة فما هو اتجاه العراق العربي على المستوى الحزبي؟

سمح للنشاط الحزبي في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد اغتنم الساسة العراقيون خطاب العرش في ١٩٤٥/١٢/٢٧ فتقدموا بطلبات إلى وزارة الداخلية العراقية لتأليف أحزاب عراقية، فأجازت السماح لخمسة أحزاب هي الأحرار والاستقلال والشعب والاتحاد الوطني والوطني الديمقراطي، ورفضت الموافقة على حزب التحرر الوطني الشيوعي[١].

وبدراستنا لبرامج هذه الأحزاب[٢] وبخاصة فيما يتعلق باتجاهاتها العربية نجد أنها لا تخرج عن اطار الدعوة إلى: ١ – تعاون الأقطار العربية واتحادها في اطار جامعة الدول العربية في جميع الأمور المشتركة في ادارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل قطر في شؤونه الداخلية (وفقاً لوجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي) ٢ – مساعدة الأقطار العربية غير المستقلة لنيل استقلالها. أما حزب الشعب فقد انفرد بالدعوة إلى توطيد الصلات مع الهيئات الشعبية الديمقراطية، بينما نادى حزب الاستقلال بايجاد سياسة مالية موحدة للتعاون بين البلاد العربية كتوحيد النقد والادارة الجمركية، وانشاء مراكز مصرفية متحدة.

ولقد تعثرت هذه الأحزاب في ممارسة العمل السياسي، ولم يبق منها حتى أواخر الأربعينات سوى حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي.

وفي مستهل الخمسينات تجدد النشاط الحزبي وشكلت أحزاب جديدة بالاضافة إلى الحزبين السالفي الذكر. فشكل نوري السعيد حزب الاتحاد الدستوري، وسامي شوكت حزب الاصلاح وصالح جبر حزب الأمة الاشتراكي، ولفيف من المستقلين برئاسة طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي حزب الجبهة الشعبية المتحدة.

ولقد اتفقت أحزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والأمة والجبهة الشعبية في الدعوة إلى الاتحاد وبخاصة في شكله الفيدرالي، بينما دعا حزب الاصلاح إلى الوحدة العربية الكبرى، في حين اقتصر حزب الاتحاد الدستوري على الدعوة لتقوية الأمة العربية وازدهارها وسيرها متحدة.

ولكن بينما رأت أحزاب الأمة والاصلاح والجبهة الشعبية في الجامعة العربية وسيلة واطاراً لهذا الاتحاد أو الوحدة ودعت إلى تقويتها فان الحزب الوطني الديمقراطي أغفل الاشارة إلى الجامعة خلافاً لما كان عليه برنامجه في فترة الأربعينات.

كذلك فقد حرصت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والاصلاح والاتحاد الدستوري على استخدام عبارة الأمة العربية، أغفل حزبا الأمة والجبهة الشعبية المتحدة هذه العبارة. وفي حين استخدمت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي[٣] والاصلاح عبارة الشعب العربي بدلاً من عبارة الشعوب العربية، نجد أن

---

(١) الحسني/جـ٧/ص ٢٣.

(٢) انظر حول برامج هذه الاحزاب الحسني/جـ٧/ص (٢٣–٤١) ومذكرات كامل الجادرجي ص ٩٦.

(٣) انظر خطاب الجادرجي في مؤتمر الحزب الرابع في ١٩٥٠/١١/٢٩/مذكرات الجادرجي/ص (٥١٣–٥٢١).

أحزاب الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي والجبهة الشعبية المتحدة بقيت تردد عبارة الشعوب العربية.

ولقد انفرد حزب الأمة الاشتراكي في الدعوة إلى العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية غير المستقلة، كما انفرد حزب الاتحاد الدستوري في الدعوة إلى دراسة تاريخ الأمة العربية وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية في البلاد العربية[١].

وفي حديث لكامل الجادرجي مع وفد من حزب العمال البريطاني بتاريخ ١٩٥٣/١/١٣ حدد فيه طبيعة الاتحاد الفيدرالي الذي كان يدعو له ونطاقه فقال: «ان شكل الحكم جمهورياً أم ملكياً قضية ثانوية. في نظرنا ان العراق يجب أن يكون جزءاً من نظام فيدرالي للبلاد العربية بأسرها تسعى في سبيل تحقيقه مهما كان من عوائق، ويجب أن تؤلف حكومة عربية فيدرالية تضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين (بعد ازالة الوضع المصطنع فيها) ولبنان ومصر وكل دولة عربية من الممكن دخولها حالاً، ضمن هذا النظام الفيدرالي على غرار الولايات المتحدة وسويسرا».

وحول امكانية دخول المملكة العربية السعودية أجاب بصورة غير مباشرة أنه ليس هناك مانع، وخلص إلى القول ان النظام الفيدرالي هذا هو غايتنا المنشودة أما تفاصيل المشروع فيجب أن تترك لدراسة المختصين[٢].

وقد علق غولمان (السفير الأمريكي في بغداد) على نشاط هذه الأحزاب بقوله: انها كانت في الواقع تعمل كنواد سياسية وأعضاؤها مندفعون في مساندة رئيس الحزب لا في تحقيق منهاج الحزب، وكان نوري يعتمد في تحقيق منهاجه بالدرجة الأولى على مساندة البلاط ثم ولاء الجيش والشرطة وعلى مراقبة الصحف[٣].

وفي عام ١٩٥٤ تشكلت جبهة وطنية بهدف الاشتراك في الانتخابات النيابية تألفت من حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي وأنصار السلام والحزب الشيوعي وبعض المستقلين، على أن تكون مؤقتة بهدف الاشتراك في الانتخابات وقد أضيف إلى بنودها بندان هما:

١ – التعاون مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار.

٢ – العمل على استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الصهيونية والاستعمار[٤].

---

(١) حول برنامج الأحزاب العراقية في فترة الخمسينات انظر: الحسني/جـ٨/ص (١٠٢–١٠٦)، ١١١، (١١٩–١٢٢)، ٢٠٤، ٢١٥، ومذكرات الجادرجي الصفحات (٥١٣–٥٢١)، ٥٣٣، وجريدة الأمة ١٩٥١/٦/٢١.
وحول اتجاهات تلك الاحزاب انظر Lensowski, Middle East in World Affairs, pp.252-53.

والعقاد: المشرق العربي المعاصر: (٢٤٨–٢٥٧)، (٢٨٠–٢٨٢)
ومذكرات توفيق السويدي/ص ٤٢٠ وفي ١٩٥١/٧/٤ اندمج حزب الاصلاح مع حزب الأمة/الحسني/جـ٨/ص ٢١٥.

(٢) مذكرات الجادرجي/ص ٦١٤ وحول الدعوة للاتحاد انظر صوت الأهالي ١٩٤٢/٧/١٠ مذكرات الجادرجي /ص (٥٥–٥٦).

(٣) غولمان/عراق نوري السعيد/ص ١٨٠.

(٤) صوت الأهالي ١٩٥٤/٥/٢٣.

وعندما حل نوري السعيد الأحزاب السياسية، اتفق الحزبان الوطني الديمقراطي والاستقلال على تشكيل حزب باسم «حزب المؤتمر الوطني» جاء في منهاجه[1] بخصوص البلاد العربية، وفي المادة الرابعة: لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب أمة واحدة مزقها الاستعمار وأعاد توحيدها فان المؤتمر يهدف في سياسته إلى:

(أ) العمل على اقامة اتحاد عربي فيدرالي شامل يكون خطوة فعّالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد.

(ب) العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

(ج) العمل على تحرير البلاد العربية الأخرى وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها.

(د) تطوير جامعة الدول العربية واقامة كيانها على أسس جديدة لتساير أماني الأمة العربية ولتكون أداة صالحة لجمع شمل الأمة العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها إلى الاتحاد.

(هـ) تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون أوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية على أن يتفق والأهداف الواردة في هذا الميثاق.

وبمناسبة الدعوة لتشكيل الجبهة الوطنية قال الجادرجي: ان العرب أمة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة وأحوالها الاجتماعية الخاصة مع تباين أقطارها في بعض الخصائص، وان العرب كأمة وكقطر مع تمسكهم بقوميتهم اواعتزازهم بها، يقرون جميع حقوق القوميات والأقليات التي يعيشون معها، وعلى هذا الأساس ان كل يساري أو تقدمي لا يمكن إلا أن يكون قومياً أصيلاً ولكن قوميته هذه يجب أن لا تشوبها شائبة القومية الشوفينية في أي حال من الأحوال[2].

وفي آذار ١٩٥٧ تكونت جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي ووضعت ميثاقاً يهمنا منه اتجاهاته العربية. فقد دعا في حقل السياسة العربية إلى الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة. ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي. وبقيت هذه الجبهة تعمل في تعاون حتى قامت ثورة تموز ١٩٥٨[3].

واذا كانت الأوساط الرسمية العراقية تشير أحياناً إلى القومية بدون أن تضع تحديداً واضحاً لما تعنيه بها، أهي القومية العراقية أم القومية العربية فان الجيل الجديد خارج الدوائر الرسمية كانت فكرة القومية لديه تزداد قوة ونشاطاً وهدفها دمج القومية العراقية وتوحيدها بحركات القومية العربية في سائر الأقطار العربية وقد زادت هذه الدعوة من قلق الأكراد والأقليات العراقية مما دفع بالأكراد إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي[4].

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي ص ٦٤٧ ومذكرات مهدي كبه/ص ٤٣٤، وجريدة الحرية ١٩٥٦/٦/١٧ وقد رفضت وزارة الداخلية اجازة هذا الحزب في ١٩٥٦/٧/٩ بحجة أن الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية، الحسني/جـ١٠/ص (٣٠-٣٢).

(٢) مذكرات الجادرجي/ص ٦٦٢.

(٣) المصدر السابق/ص ٦٧٥.

(٤) مجيد خدوري/العراق الجمهوري/ص ١٣.

أما حزب الاستقلال فقد دعا إلى ما سماه «بالجامعة الشعبية»[1] باعتبار أن المشاكل التي تجابهها البلاد العربية في الوقت الحاضر تكاد تكون واحدة لأن أصلها واحد هو الاستعمار، وبسبب عدم نجاح وسائل العرب في مقاومته بسبب الانذار بالعمل، لذلك فان الحزب وجد نفسه أمام طريقين:

الأول: تأسيس حزب قومي واحد له ميثاق موحد وبرنامج شامل ويكون له فروع في شتى الأقطار العربية تعمل على تنفيذ برنامج وميثاق الحزب وبث الدعاية له ولكن تواجه هذا المشروع عقبات تتمثل في السياسة الاقليمية ولذا لا يكتب له النجاح.

الثاني: أن تؤسس جامعة شعبية تؤلف من كافة الأحزاب القومية في البلاد العربية ويكون لها مؤتمر سنوي يعقد في التناوب في عواصم البلاد العربية ويكون لها مكتب دائم على غرار الهيئة الحاكمة لمنظمة العمل الدولية. ويكون هذا المكتب مؤلفاً من ممثلين عن الأقطار العربية بالتساوي، ويكون اختصاصه تنفيذ مقررات المؤتمر السنوي واعداد جدول أعمال المؤتمر القادم وقد عرض حزب الاستقلال الفكرة على الأحزاب العراقية بتاريخ ١٩٤٦/٩/٩ ورحبت فيها واستعدت للمساهمة فيها.

وقد أوفد الحزب عبد الرزاق الظاهر نائب المعتمد الأول إلى مصر للمذاكرة مع الأحزاب واسفرت محادثاته عن تأليف لجنة تحضيرية قوامها محمد صالح حرب والشيخ حسن البنا وعبد الوهاب عزام ومحمد صلاح الدين وأسعد داغر، ووجهت نداءها الأول إلى الأمة العربية وحددت شهر مايو ١٩٤٧ موعداً لعقد المؤتمر العربي إلا أن الصعوبات حالت دون ذلك[2].

ويروي أسعد داغر في مذكراته أن نوري السعيد طلب من دول الجامعة العربية التعاون مع الحكومة العراقية للضغط على مصر لمنع عقد هذا المؤتمر لما فيه من خطر على كيان جامعة الدول العربية، كما احتج على الجامعة لأنها قررت عقد مثل هذا المؤتمر والسبب أن نوري رأى فيه تأييداً للجامعة العربية التي أخذ يناهضها بايعاز من الانجليز بعد أن رفضت أن تكون آلة في أيديهم[3].

وفي سؤال لمندوب (العالم العربي) وجهه إلى أحد الساسة العراقيين عن رأيه في انشاء الجامعة الشعبية التي دعا لها حزب الاستقلال قال: اني لا أؤيدُ قيام جامعة شعبية ليس لها من الحول والقوة ما تستطيع تحقيق مراميها ولكن يجب أن ترتفع الجامعة العربية إلى درجة تمكنها من انتهاج سياسة ايجابية تحل مشاكل العرب على أساس اعادة حرياتهم المغتصبة، فهذا وحده يحقق رغبات العرب ويصون حقوقهم[4].

وبعد أن فشلت الدعوة لانشاء جامعة الشعوب العربية أخذ حزب الاستقلال يسعى إلى انشاء منظمة قومية عامة تني بمعالجة القضايا والمشاكل التي تواجهها البلاد العربية ونجحت المساعي في عقد مؤتمر في دمشق

---

(١) التقرير السنوي الأول/منشورات حزب الاستقلال/ص ١٣-١٤، ومذكرات محمد مهدي كبه ص ١٩٦-١٩٧.
(٢) انظر تقرير فائق السامرائي عن أسباب فشل فكرة الجامعة الشعبية/مذكرات كبة ص ١٩٩-٢٠٧.
(٣) أسعد داغر/مذكراتي على هامش القضية العربية/ص ٢١١.
(٤) جريدة العالم العربي/١٩٤٦/٩/١٩.

١٩٥٦ وحضره عن العراق محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي وعبد الجبار الجومرد، وانتخب حميد فرنجية رئيساً للمؤتمر وتألفت لجنة اتصال مركزية لهذا المؤتمر برئاسة محمد فؤاد جلال، كما تألفت الفروع والمكاتب لها في كل البلاد العربية [١].

ومما يجدر بالملاحظة أنه ورد في مذكرات غازي الداغستاني دعوة إلى توحيد الأقطار العربية.

فبعد أن تكلم عن حركة التطهير «التنظيف» في العراق ممثلة في اقصاء نوري السعيد وعبد الاله تكلم عن حركة جمع الشمل. (أ) احتلال الكويت وجمع الشمل. (ب) ضم الأردن.

ثم تكلم عن فترة استقرار تعقب حركة جمع الشمل. غير قصيرة تعرض بعدها على مصر عقد اتفاقية خاصة عسكرية واقتصادية وثقافية، قد تدعى لها دول اسلامية على أن يشترط على تركيا أن تقطع علاقاتها مع اسرائيل ويكون الهدف العسكري لهذه الاتفاقية الدفاع عن كيان البلاد الاسلامية. هذا أولاً.

ثانيا: يعقد اتفاق مصري - عراقي خاص يتفق الطرفان بموجبه على توحيد البلاد العربية في افريقيا تحت زعامة مصر وتوحيد البلاد العربية في الجزيرة بزعامة العراق.

ثالثاً: تهيأ خلال الفترة الخطط اللازمة بين مصر والعراق لتنفيذ حركة التطهير النهائي وهدفها القضاء على اسرائيل.

رابعاً: الاعداد لتنفيذ هذه الخطة عسكرياً [٢].

---

(١) مذكرات كبة/ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٢) محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة بغداد (سنرمز لها فيما يلي بمحكمة الشعب). جـ الأول/ص ٣١٠ - ٣١٣.

الفصل الثاني

العراق وقضايا الاستقلال والتحرُّر العربي
(١٩٤١ - ١٩٥٨)

أولاً : دور العراق في استقلال سوريا ولبنان (١٩٤١ - ١٩٥٨)
(أ) جهود العراق الدبلوماسية لدى الأطراف الدولية المختلفة.
(ب) استعداد العراق للمساندة العسكرية المباشرة أو لدعم ثورة شعبية.

ثانياً : دور العراق في استقلال لبنان (١٩٤١ - ١٩٤٦)
ارتبطت مساعي العراق لاستقلال لبنان بمساعيه وجهوده لاستقلال سوريا.

ثالثاً : العراق وإلغاء مصر معاهدة عام ١٩٣٦ عام ١٩٥١.

رابعاً : العراق وتأميم مصر لقناة السويس (١٩٥٦).

خامساً : العراق وقضية البريمي (١٩٥٥).

الفصل الثاني

العراق وقضايا
الاستقلال والتحرر العربي
(١٩٤١-١٩٥٨)

أولاً : دور العراق في استقلال سوريا (١٩٤١ - ١٩٤٦)

اهتم العراق باستقلال سوريا منذ قيام الحكم الوطني، وتتويج فيصل الأول ملكاً على العراق آب/اغسطس/١٩٢١ فقد سعى العراق لدى الفرنسيين والانجليز في عهد الانتداب من أجل منح سوريا استقلالها أو على الأقل افراغ الانتداب الفرنسي بشكل معاهدة على نمط المعاهدة الانجليزية-العراقية لعام ١٩٢٢ [١].

وبعد أن حصل العراق على استقلاله واصبح عضوا في عصبة الأمم منذ عام ١٩٣٢ واصل مساعيه الدبلوماسية من أجل استقلال سوريا، ولم تتوقف تلك المساعي بقيام الحرب العالمية الثانية بل استمرت واتسع نطاقها لتشمل إلى جانب انجلترا وفرنسا، المانيا وتركيا وايطاليا وروسيا، كما انها لم تعد تقتصر على الجهود الدبلوماسية بل تعدتها إلى امكانية التدخل العسكري سواء عن طريق الجيش العراقي أو عن طريق الثورة الشعبية المدعومة من العراق بالمال والسلاح والمتطوعين، وبخاصة بعد سقوط فرنسا يونيو/١٩٤٠ [٢].

سارعت بريطانيا اثر سقوط فرنسا بتحذير الدول المختلفة في ١/يونيو/١٩٤٠ من محاولة استغلال الموقف في سوريا ولبنان واعلنت أنها ستتخذ الاجراءات المناسبة لمواجهة أي احتلال للبلدين من أجل ضمان مصالحها، مع التعهد بعدم الحاق أي ضرر بمستقبل تلك الأقطار التي هي تحت الانتداب الفرنسي [٣] وهذا التحذير موجه

---

(١) انظر ممدوح الروسان/حول مساعي العراق لاستقلال سوريا «العراق والسياسة العربية» ١٩٢١-١٩٤١ الفصل السابع، ص (٢٠٣-٢٢١)، رسالة ماجستير غير مطبوعة/آداب القاهرة/١٩٧٢.

(٢) المصدر السابق، الفصلين الحادي عشر ص (٣٤٤-٣٥١) والثالث عشر ص (٤٦٦-٤٧٤) وحول نشاط القنصل العراقي في دمشق وتهجمه على السلطات الفرنسية، ودعمه لرجال الكتلة الوطنية بقصد اثارة الاضطرابات وامكانية تدخل القوات العراقية انظر:

Fo.371/24591, & 1778/198/89, Secret, Political Report Syria, No.12, 21/6/1940.

(٣) M. Khadduri, The Frances Lebanese Dispute and the Crisis of nov. 1943, The American Journal of International Law, Vol.38, 1944, p.601. العقاد/الحرب العالمية الثانية ص ٩٤-٩٥.

بالدرجة الأولى إلى كل من ألمانيا وايطاليا من ناحية، ومطمئن لأماني السوريين من محاولة التعاون مع تلك الدول من ناحية ثانية.

ولقد نصح المستر جاردنر (Gardener) في برقيته إلى وزارة الحرب في لندن أن تطلب حكومته من نوري السعيد كي يصدر تعليماته إلى القنصل العراقي في دمشق كي لا يمنح جماعة مردم التأييد والتشجيع والا يشجعهم إلى مزيد من الاندفاع والتهور[1].

ولكن برقية المستر نيوتن من بغداد تشير إلى أن نوري السعيد ليس ميالا إلى نصح الزعماء السوريين بالتريث والحكمة وانه يميل إلى فكرة الاحتلال البريطاني لسوريا[2] وهذا ما حدا بوزارة الخارجية البريطانية إلى تحديد موقفها تجاه الوضع في سوريا، وهو حث الوطنيين على ضبط النفس، والتعاون مع «فيشي»، والتخلي عن فكرة الأحتلال البريطاني لسوريا .

وما كادت بريطانيا تنتهي من أزمة العراق حتى راحت تخطط للسيطرة على سوريا لمواجهة النشاط الألماني فيها الذي كان يهدف (كما قال تشرشل) للسيطرة على تلك الاقطار بالتدريج تماماً كما حصل في بلغاريا[4] هذا من ناحية.

وليمنعوا تأسيس حكومة مستقلة بتأييد ودعم المانيا، تبعث الآمال العربية ويشلوا الحركة القومية التي عجز فرنسيو «فيشي» عن شلها، وليقطعوا علاقات وطنيي سوريا مع احرار العراق من ناحية ثانية[5].

علما بأن المانيا لم تعد العرب بشيء سوى العطف على نضالهم في سبيل الحرية بالرغم من أنها حرضتهم للوقوف إلى جانب فيشي. الا أنهم كانوا مترددين لا يلتزمون بشيء تجاه الموقف الغامض. فهم يكرهون الفرنسيين في الوقت الذي تساورهم الشكوك في وعود ديجول[6].

ويبدو أن انجلترا كانت تدرك حقيقة مشاعر السوريين ولذا بادرت بالاتفاق مع فرنسا في اذاعة بيان باسم «كاترو» يوم بدء الغزو الانجليزي – الديجولي (٨/يونيو/١٩٤١) وعد فيه بوضع حد لنظام الانتداب، والاعلان

(١) Fo.371/42592, & 2227/2170/89, Telegram No. 22, Decypher, Damascus, 4 July 1940 1940, Mr. Gardener.
(القنصل البريطاني في دمشق)

(٢) Fo.371/24592, & 2227/2170/89, Telegram No.323, Decypher, Baghdad, 4th July 1940, Sir Newton.

(٣) Fo.371/24592, & 2227/2170/89, Telegram No.18, particular secrecy, 9th July 1940, from F.O. to Mr. Gardener.

(٤) Churchill, The second World war, Vol.5, pp.292-95,
وحول النشاط الالماني في سوريا وأثره على مركز بريطانية انظر: Lensowski, op. cit. p.272.

(٥) أنيس صايغ الهاشميون وقضية فلسطين/ص ٢٠٨ – ٢٠٩.
(٦) لوكاز هيرزويز – المانيا الهتلرية والشرق العربي – ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى/ص ٢٤٦ – ٢٤٨.

بأنهم أحرار ومستقلون وسيكون لهم الخيار بين أن يؤسسوا دولا مستقلة أو أن ينتظموا في دولة واحدة وفي كلتا الحالتين سيؤكد استقلالهم وسيادتهم بواسطة معاهدة تحدد فيها العلاقات المتبادلة بين فرنسا وسوريا [1].

ولقد نجحت قوات الغزو الانجليزي - الديجولي في احتلال سوريا ولبنان وتوقيع الهدنة مع قوات فيشي في الفترة ما بين ٨ يونيو - ١١ يوليو/١٩٤١ [2].

وفي ١٩٤١/٩/٢٧ أعلن كاترو استقلال سوريا وعين الشيخ تاج الدين الحسني رئيسا للجمهورية، مؤكداً أنها تتمتع منذ الآن وصاعداً بحقوق الدول ذات السيادة وامتيازاتها فلها حق تعيين الممثلين في الخارج وتشكيل قوات وطنية على أن تمنح فرنسا وحلفاءها المساعدة والتسهيلات الممكنة أثناء الحرب وأن تستبدل الشروط المارة الذكر بالسرعة الممكنة بتسوية نهائية على شكل معاهدة سورية - فرنسية تضمن استقلال البلاد بصورة قاطعة [3].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا اختارت فرنسا الشيخ تاج الدين الحسني؟ لماذا لم تُعد الأمور للكتلة الوطنية كما كان الحال عليه قبل الحرب؟.

يتفق كل من خالد العظم والقنصل العراقي في دمشق إلى أن السبب في عدم العودة بسوريا إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وباسناد الحكم للشيخ تاج الدين هم الانجليز، وان اختلفوا في تحديد الدافع الذي حدا بالانجليز إلى اتخاذ ذلك الاجراء.

فخالد العظم أرجع السبب إلى رغبة الانجليز في وضع سوريا تحت نفوذهم، اما القنصل العراقي فقد أرجع السبب إلى رغبة الانجليز في ارباك الفرنسيين في ادارة سوريا كي يضطروهم إلى ايداع أمرها اليهم وعندئذ يتجهون بالبلد إلى الملكية التي يناصرونها وبالطبع ستكون أسهم الأمير عبد الاله أكثر ارتفاعاً من أسهم الأمير عبد الله [4].

---

(١) العقاد/المشرق العربي المعاصر ص ٤٩، A.H. Hourani, Syria and Lebanon, pp.241-42.

وحول بيان كاترو والسفير البريطاني «لامبسون» في مصر بالنسبة للاستقلال السوري انظر: المركز الوطني/ملف ت/١/٤/٢، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم س/١٦٥٨/١٦٥٨/٨١١٧/٨ تاريخ ١٩٤١/٦/٢٥ وانظر البرقيات التي تبودلت بين ويفل وتشرتشل ٥/يونيو، وتشرتشل وروزفلت ٧/يونيو، وتشرتشل وديجول ٨/يونيو Churchill, op. cit, pp.296-97.

(٢) حول القتال بين القوات الغازية وقوات فيشي وسهولة احتلال سوريا ولبنان وموقف السوريين وتوقيع الهدنة انظر: لوكازهيرزويز المصدر السابق/ص (٢٥٠ - ٢٥٥).

(٣) جاء ذلك الاعلان بعد سلسلة من الاتصالات الانجليزية الفرنسية، ليتلتون - كاترو ٧/٨، وليتلتون ديجول ٨/١٥ وتصريح تشرتشل في مجلس العموم ١٩٤١/٩/٩ انظر حول ذلك: Ann Williams, Britian and France in the Middle East and North Africa pp.78-79, Hourani, Ibid, pp.243-47, Lenzowski, op. cit, pp.277-78.

(٤) خالد العظم/مذكرات/المجلد/١، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، والمركز الوطني/ملف ت/٢/٤/العام ٤١/٤٧، تقرير قنصلية دمشق رقم ١٦٨/١١/٦، تاريخ ١٩٤١/١٠/١٠ وثيقة رقم ٢٦٧ ومرفقاتها.

ولا يستبعد أن يكون للانجليز ضلع كبير في الاجراء الفرنسي بهدف ارباك الفرنسيين في سوريا كما قال القنصل العراقي ، وبالتالي يظلون بحاجة إلى المساعدة والعون البريطانيين ، وهم بهذا يبقون باب الأمل مفتوحا أمام أطماع الأميرين عبد الله وعبد الاله ، ويبقى الكل يخطب ودهم ، الأمراء الهاشميون في العراق والأردن ، والكتلة الوطنية الراغبة في الحكم ، والفرنسيون الذين يواجهون المتاعب وحكومة تاج الدين الحسني التي لا تلق التأييد الشعبي ولا التأييد العربي ، كما أنهم لا يحرجون أتباعهم في الأردن والعراق بحصول سوريا على درجة من الاستقلال أفضل مما حصل عليه الأردن والعراق ومصر.

لم تبادر الحكومة العراقية إلى الاعتراف بالوضع الجديد في سوريا كما فعلت مصر والسعودية [1] وكان تأخر العراق في اعترافه محل تساؤل واستغراب المسؤولين السوريين ابتداء من رئيس الجمهورية وانتهاء بوزير خارجيته فايز الخوري.

ففي لقاء جرى بين القنصل العراقي ووزير الخارجية السوري[2] أعرب الوزير السوري عن أسفه لتأخر العراق في الاعتراف بالاستقلال السوري الذي ضمنته بريطانيا وأضاف اذا كان السبب هو عدم رضا العراق عن بعض الشخصيات الحاكمة في سوريا فان الرجال يأتون ويذهبون بينما الاستقلال باق. وأعرب عن أمله في أن لا يطول تأخير اعتراف العراق باستقلال سوريا نظراً لما يؤمله الجميع من القوة التي تكسب هذا الاستقلال اذا اعترف به العراق.

أما القنصل العراقي فقد برر تأخر الاعتراف العراقي بالأزمة الوزارية التي مرت على العراق وبعدم اعتراف بريطانيا بالاستقلال السوري.

فعندما اعترفت بريطانيا بالاستقلال السوري في ١٩٤١/١٠/٣٠ ، أمّلَ السوريون أن يسارع العراق إلى الاعتراف بالاستقلال السوري. ولكنه بقى مصرا على موقفه مما دفع بالرئيس السوري الشيخ تاج الدين الى الاتصال بالقنصل العراقي في بيروت عن طريق أحد الأشخاص، حيث أعرب له عن استغراب الشيخ تاج الدين لعدم اعتراف الحكومة العراقية بالاستقلال السوري ، كما اعترفت مصر. واذا كان هناك من يزايد عليه من أنصار الهاشميين كالسيد «رمضان شلاش» ، فانه مستعد للانضواء تحت لواء أحد الأمراء الهاشميين ومتنازل منذ الآن عن رئاسة الجمهورية ومستعد لتأليف وزارة أو اشغال أي وظيفة كانت تحت لوائهم ، وانه لم يأت للحكم كي يعادي الأسرة الهاشمية [3]

---

(١) اعترفت مصر والسعودية باستقلال سوريا وليس بالحكومة السورية Hourani, op.cit, pp.256-58 ولقد نسب القنصل العراقي في دمشق سرعة اعتراف مصر بالاستقلال السوري لأسباب اقتصادية/المركز الوطني/ملف ت/١/٤/٢ لعام ١٩٤١/١٩٤٢ تقرير قنصلية دمشق رقم ١٩٨/١١/٦ تاريخ ١٩٤١/١٠/٢٦ وثيقة رقم ٢٧٦ ومرفقاتها.

(٢) المركز الوطني ملف ت/١/٤/٢ لعام ٤٢/٤١ ، تقرير قنصلية دمشق رقم ١٩٨/١١/٦ تاريخ ١٩٤١/١٠/٢٦ وثيقة رقم ٢٧٦ ومرفقاتها.

(٣) المركز الوطني الملف السابق ، كتاب القنصلية العراقية في بيروت رقم ١٠/١٢/٣٨٩ تاريخ ١٩٤٣/١١/٣ وثيقة رقم (٣٠٥).

فبعث مجلس الوزراء العـراقي كتابا إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٠ أوضح فيه موقف العراق من استقلال سوريا مؤكدا فيه «أن العراق معترف باستقلالها (سوريا) مع السيادة، وما تجنب من الظهور بذلك الا لصالح سوريا والسوريين. اذ لا يمكن أن يكون هذا الاستقلال بالمعنى الصحيح اذا اعترفنا بحق الموظفين الافرنسيين أن ينصبوا رئيسا للجمهورية في حين أن دستور سوريا الحالي يعارض ذلك. وان القضية ليست متعلقة بشخص تاج الدين وانما هي مسألة تخص أسس نظام الحكم السوري التي مسنها تصرفات الافرنسيين بما لا يتفق وأحكام دستورها[1] ».

ولا أعتقد أن السبب في تأخر اعتراف العراق بالاستقلال السوري يرجع إلى ما ذكره كتاب مجلس الوزراء العراقي وهو الشرعية والدستور، وانما يرجع إلى امكانية تقرير مستقبل سوريا بشكل يؤدي إلى التحاقها بالعراق أو امكانية بعث الملكية أو اعادة الملكية الهاشمية اليها.

فقد حفلت تقارير وكتب القنصليات العراقية في دمشق وحلب وبيروت بالاشارات الى تجدد الدعوة للملكية وبخاصة من قبل الوفود الفلسطينية والشرق أردنية[2] ويوضح لنا تقرير القنصلية العراقية في حلب بتاريخ ١٩٤١/٨/٢٥ موقف الكتلة الوطنية من الدعوة للملكية الى درجة الدعوة إلى التعاون مع فرنسا الحرة فقد ذكر جميل آل ابراهيم باشا «جاسوس سعد الله الجابري الشخصي» (كما يصفه تقرير القنصلية العراقية في حلب) الذي عاد مؤخراً من دمشق واجتمع مع احسان الجابري واخذ يصرح أن الواجب يحتم على الكتلة الاتفاق مع الفرنسيين الأحرار على أساس التصريح الانجليزي الفرنسي حول استقلال سوريا لئلا تفسح المجال إلى عناصر أخرى تحل محلها وهو يشير إلى امكانية الاتحاد مع العراق، والانجليز يعملون لذلك أو لاتحادها (سوريا) مع الأردن، وان جميل آل ابراهيم قام بحملة شعواء على العراق ورئيس وزرائه وقال عن زملائه انهم مأجورون وان واجب السوريين الأشتغال لمصلحة سوريا فقط، وان يعلموا أن قضية الوحدة العربية والانضمام إلى العراق ليس الا خبل وخيال وجنون[3].

أما القنصل العراقي في بيروت فقد أشار بتاريخ ١٩٤١/٨/١٧ إلى ما تردد من اشاعات حول ترشيح الأمير محمد علي المصري لعرش سوريا وان علق على ذلك بقوله: الا أن الفكرة لا تلقى قبولاً لأن الاسرة المالكة المصرية غير عربية ويتجه السوريون إلى العائلة الهاشمية وإلى العراق بصورة خاصة باعتبار ذلك الخطوة الأولى للاتحاد العربي[4].

---

(١) المركز الوطني/كتاب مجلس الوزراء العراقي الى وزارة الخارجية العراقية رقم (٥٥٤٥) تاريخ ١٩٤١/١٢/١٠ وثيقة رقم (٣١٨) الملف ت ١/٤/٢/١، ٤٢/٤١.

(٢) المركز الوطني/ملف ت/١/٤/٢/١، كتاب القنصلية العراقية في بيروت رقم ١٠/١٢/٢٨٣ تاريخ ١٩٤١/٧/٢٨، وثيقة ١٠٤ في حين أشار كتاب قنصلية حلب رقم ٢٤٩/٨/١ بتاريخ ١٩٤١/٧/٣٠ وثيقة رقم (١٢٨) الى أن بريطانيا ستلحق حلب ودير الزور والجزيرة العليا بالعراق، وفلسطين وحمص وحماة ودمشق بشرق الاردن برئاسة الأمير عبد الله، وطرابلس واللاذقية وبيروت منطقة ساحلية تحت حكم فرنسا.

(٣) المركز الوطني/الملف السابق تقرير قنصلية حلب ٣٠٥/٨/١ تاريخ ١٩٤١/٨/٢٥ وثيقة ٢١٨.

(٤) المصدر السابق، كتاب قنصلية بيروت رقم ١٠/١٢/٣١٩ تاريخ ١٩٤١/٨/٢٧ وثيقة ٢٢٨.

كما عاد في ١١/أيلول إلى نفس الموضوع مشيراً إلى النشاط الذي كان يمارسه كل من الشريف عبد المجيد بن الشريف علي حيدر، والأمير عبد المنعم حيث بذلت السفارة المصرية أموالا طائلة في سبيل ذلك بالاضافة إلى مساعي فخري النشاشيبي لصالح الأمير عبد الله. وختم كتابه بقوله: غير أن الرأي العام يميل إلى الترشيح الذي يأتي عن طريق العراق أكثر من ميله الى غيره[1].

فهل بعد هذه الاشارات يمكن للعراق ان يسارع إلى الاعتراف باستقلال سوريا وممثلوه في دمشق وبيروت يمنونه بعرش سوريا ويبشرونه بتأييد الأهالي وحتى لو فرضنا أن العراق كان راغباً في الاعتراف باستقلال سوريا فانه كان مضطراً إلى مراعاة أماني الأمير عبد الله الذي ربما كان له دوره في تأخر العراق في الاعتراف ريثما يتمكن دعاته من كسب تأييد السوريين.

وخلال عام ١٩٤٢ استمر العراق على موقفه من مسألة الاعتراف في سوريا رغم مطالبة القنصلية العراقية في دمشق والحاحها بضرورة الاعتراف كي تستمر في تأدية أعمالها. وكان وزير الخارجية السورية قد صرح في لقاء تم بينه والقنصل العراقي أن الحكومة السورية مستعدة أن تعقد مع العراق معاهدة على الشكل الذي يريده العراق اذا ما تم الاعتراف[2] بينما راح نوري السعيد يدعم مطالب جميل مردم بعدم شرعية حكومة تاج الدين الحسني وضرورة العمل على اسقاطها ودعوة المجلس النيابي لعام ١٩٣٦ أو اجراء انتخابات جديدة[3] ولقد أخذت السلطات البريطانية تميل إلى تأييد وجهة نظر الكتلة الوطنية بضرورة الضغط على فرنسا لتحويل الاستقلال السوري إلى أمر حقيقي، وضرورة اقامة حكومات مدعومة شعبياً كما أشارت إلى ذلك برقية وزارة الخارجية في لندن إلى وزير الدولة في القاهرة كي يضغط الجنرال اوكنلك (Uuchinlech) على كاترو بأن يسلم السوريين جميع الأمور لكسب ثقتهم بدون تعريض الموقف العسكري للخطر من ناحية ويجعل الاستقلال يبدو مقبولا وجذابا قدر الاستطاعة من ناحية ثانية[4].

ولا شك أن الدعوة إلى مشاورات الوحدة في القاهرة كانت تستدعي استقلال سوريا ولبنان حتى يمكنهما المساهمة في المشاورات. اذ لا يمكن تصور قيام اتحاد عربي بدون البلدين وهذا لن يتم الا بتمتعها بالاستقلال الفعلي[5].

ولقد كللت الجهود البريطانية والأمريكية[6] بالضغط على فرنسا لاعادة العمل بالدستورين المعطلين

(١) المصدر السابق، ملف ت/١/٤/٢ كتاب قنصلية بيروت رقم ١٠/١٢/٣٤٠ تاريخ ١٩٤١/٩/١١ وثيقة ٢٣١.

(٢) المركز الوطني، ملف ت/١/٤/٢ لعام ٤٢/٤١، تقرير قنصلية دمشق–رقم ٣٧/١١/٦ تاريخ ٢٦/فبراير/١٩٤٢.

(٣) Fo.371/31471, E. 1369/207/89, telegram, No.680 Confidential, Syria, Beirut, 26/2/1942, from Mr. Spears to Minister of State, Cairo.

(٤) Fo.371/31471, E 1559/207/89, telegram No.343 very Secrecy from F.O. to Minister of State Cairo 10 March 1942.

وأرسلت الى المستر سبيرز في بيروت تحت رقم ٧١. راجع ص ٨٨.

(٥) Hourani, op. cit, pp.284-85.

(٦) حول موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من استقلال سوريا انظر/نجيب الأرمنازي عشر سنوات في الدبلوماسية جـ٢/ص ٢٠٨–٢٠٩.

واجراء انتخابات حرة في سوريا تولى على أثرها رجال الكتلة الوطنية الحكم وانتخب شكري القوتلي في ١٩٤٣/٨/١٧ رئيسا للجمهورية، ولذا لم يبق هناك مبرر لعدم اعتراف العراق بالوضع في سوريا. وبالفعل وافق مجلس الوزراء العراقي في جلسته بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٨ على الاعتراف باستقلال سوريا[١]، بعد أن أوضحت بريطانيا أنها تعارض بشدة أية محاولة من جانب العراق لترشيح عبد الإله لعرش سوريا بسبب معارضة السعودية والأردن[٢].

وقد أوضحت الحكومة العراقية في بيان رسمي بتاريخ ١٩٤٣/٩/١١ الأسباب التي حالت دون الاعتراف باستقلال سوريا منذ اعلانه في ١٩٤٣/٩/٢٧ قائلة: «ان العراق تريث بالاعتراف ريثما يعاد تطبيق احكام دستور سوريا وتتألف في البلاد حكومة بمقتضاه، وبالنظر لتحقيق ذلك الآن فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٨ الاعتراف بسوريا كدولة مستقلة، وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين القطرين[٣].

وهذا ما قالته جريدة «فتى العرب» الدمشقية من أن عدم اعتراف العراق باستقلال سوريا يرجع إلى عدم اطمئنان العراق إلى ساسة سوريا قبل أن تسود الحياة الديمقراطية فيه[٤].

ولقد لقي اعتراف العراق باستقلال سوريا ارتياحاً كبيراً من قبل وزير الخارجية السوري يوم نقله له تحسين قدري قنصل العراق العام في بيروت ١٩٤٣/٩/٢، وأبدى رغبته في تبادل التمثيل الدبلوماسي. وحتى يتم تعيين وزير مفوض في دمشق فسوف يكون هو (تحسين قدري) قائماً بالأعمال فيها[٥].

ويشير تقرير القائم بالأعمال الانجليزي في بغداد المستر Thompson بتاريخ ١٩٤٣/٩/١٢ أن نوري السعيد عرض فكرة ارسال قوات عراقية إلى سوريا كمساهمة ليس إلى جانب الحلفاء فقط ولكن من أجل الوحدة العربية وامكانية تحقيقها. كما أنه أبدى رغبته في بناء سكة حديد تربط بغداد بحمص لربط العراق بالبحر المتوسط عن طريق طرابلس لا حيفا. الأمر الذي سوف يرافقه تقوية الروابط بين العراق وسوريا. ولقد بحث الموضوع مع المدير العام لخطوط السكك الحديدية من أجل بدء العمل في مد الخط على أن يبدأ من بغداد إلى الرمادي[٦].

---

(١) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف جـ/١٩٤٣/٨/٢، انظر ص (٩٢ - ٩٤) من هذه الدراسة.

(٢) Fo.371/34955, E 1227/506/65, Telegram No.197 F.O. to Baghdad, Particular Secrecy and important, 3 March 1943.
وراجع ص ٩٩ من هذه الدراسة.

(٣) انظر البيان الرسمي العراقي. وبرقيات التهاني التي تبودلت بين القوتلي وسعد الله الجابري رئيس الوزراء وجميل مردم وزير الخارجية مع الوصي ونوري السعيد رئيس الوزراء ونصرت الفارسي وزير الخارجية. الأخبار ١٩٤٣/٩/١٢ والحسني /جـ٦/ص ١٤٦ - ١٤٧، والعراق ٤٣/١/١٣.

(٤) نقلته الأخبار بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٢.

(٥) Fo.371/35181, Syria, Weekly, Palitical Summary, No.75 E 5421/27/89, 8/9/43.

(٦) Fo.371/35012, E 579/93, Confidential, No.337, Baghdad 12/9/43 Mr. Thompson to Mr. Eden.

ولقد أشار الوصي في خطاب العرش إلى ما حدث في سوريا بقوله : لقد أثمر هذا التعاون وضوح الحياة الاستقلالية الصحيحة في الحكومتين الشقيقتين في سوريا ولبنان فجرت فيهما انتخابات حرة وقامت حكومات وطنية على أساس ديمقراطي واضح فأدى ذلك إلى اعترافنا مع سائر الدول ذات الشأن باستقلالها ، وأسسنا مفوضيتين على الفور [1].

في حين كتبت صوت الأهالي بهذه المناسبة تقول «ان حرية الشعوب العربية فضلا عن كونها حقا مقدسا وامنية عزيزة ومحورا لمطالبنا القومية ، فهي أيضاً ضرورة من الضرورات القصوى لكفاح الشعوب الراهن في سبيل احراز النصر المشترك» [2].

ولم يقتصر دور العراق في استقلال سوريا على مجرد الاعتراف باستقلال سوريا بعد عودة الحياة الدستورية ، وانما سعت دبلوماسيا لدى الدول الأخرى كي تعترف بالدولة السورية ووضعها الجديد.

وقد أكد ذلك رئيس وزراء العراق حمدي الباجه جي [3] في خطابه في مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١ عندما قال : «ان الأمر البارز في سياستنا الخارجية هو تأييد وترصين استقلال سوريا ولبنان وهذه أمنية جميع الوزارات العراقية . والحق يقال أن لها جهوداً معلومة ومشكورة في هذا الباب . وعندما تولينا الحكم رأينا أن أمريكا والصين وتركيا وايران وبولندا لم تعترف بهذا الاستقلال .

وأضاف : اني أؤكد لكم أن وزارة الخارجية العراقية أتت بأعمال جديرة بالشكر لحث حكومات أمريكا وايران وتركيا والصين للاسراع بالاعتراف باستقلال هاتين الدولتين وقد أثمرت هذه الجهود واعترفت كل من أمريكا والصين وايران وبولندا .

وكان علي جودت الأيوبي وزير العراق المفوض في واشنطن أثناء تقديمه لأوراق اعتماده للرئيس الأمريكي قد وجه اهتمام الرئيس الأمريكي إلى قضيتي سوريا ولبنان وضرورة تخليصها من الانتداب الفرنسي فأجابه الرئيس الأمريكي بقوله : اطمئنك أن هذه القضية سوف ينتهي أمرها وتنال هذه الأقطار استقلالها مهما كانت علاقاتها بفرنسا [4].

وعلى أثر تصريح الجنرال « بينيه » (Bey-net) للرئيس اللبناني بخصوص بروتوكول الاسكندرية وانه يمنع لبنان من امكانية عقد معاهدة مع فرنسا . وما قام به الفرنسيون من سعي لدى الولايات المتحدة

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب/لعام ٤٤/٤٣ الجلسة الأولى ١٩٤٣/١٢/١ ص ٢ . وتاريخ ١٩٤٣/١/٢٧ نسب مجلس الوزراء العراقي تعيين تحسين قدري وزيراً مفوضاً لدى الحكومتين السورية واللبنانية . المركز الوطني/مقررات مجلس الوزراء العراقي ملف جـ/١٩٤٣/٣/١ .

(٢) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ص ٢٥ .

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٥/٤٤ الجلسة الثالثة تاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١ وقد عقب علي ممتاز في الجلسة الخامسة بتاريخ ١٩٤٥/١/٣ على بيان الباجه جي بقوله : ان جريدة الأهالي نشرت بتاريخ ١٩٤٤/٥/١١ خبر اعتراف الصين باستقلال لبنان أي قبل أن يؤلف الباجه جي وزارته بـ ٢٤ يوماً/ص ٦٣ ، الأخبار ١٩٤٥/١/٨ .

(٤) علي جودت الايوبي /ذكريات/ ص ٢٥٧ .

لحملها على الاعتراف بوضع فرنسا الخاص في سوريا ولبنان. أبلغ اللبنانيون ذلك للسوريين الذين بحثوا الموضوع بدورهم مع وزير الخارجية العراقي الذي كان وقتذاك في زيارة لدمشق. واقترح وزير الخارجية العراقي أن يقوم بعد عودته لبغداد بارسال مذكرات احتجاج إلى ممثلي الحلفاء في بغداد باسم الحكومة العراقية. على أن يتصل وزير الخارجية السوري بممثلي الدول العربية التي شاركت في بروتوكول الاسكندرية للقيام بعمل مماثل لشجب تصريح «بينيه».

ولكن وزير بريطانيا المفوض في دمشق نصح السوريين بعدم التسرع باتخاذ أي اجراء. ووافق الوزير السوري على تلك النصيحة كما قام السفير البريطاني في بغداد بناء على طلب «سبيرز» بنصح وزير الخارجية العراقي بأن لا يتخذ أي إجراء تجاه تصريح بينيه[1].

وعندما تأزمت العلاقات السورية الفرنسية بسبب الخلاف حول عقد معاهدة بين البلدين يشار فيها إلى مركز فرنسا الخاص، وتوفير ضمانات للمعاهد الثقافية الفرنسية الموجودة في سوريا ولبنان. والاعتراف بحقوق فرنسا الاقتصادية وبمصالحها الاستراتيجية في المنطقة (قواعد جوية وبحرية)[2]. رفض السوريون ذلك رغم نصائح الانجليز لهم بذلك[3] بحجة أنه ليس هناك ما يبرر عقد مثل هذه المعاهدة على اعتبار أن الحكومة السورية (كما قال مردم) لا تعتبر لجنة التحرير الفرنسية مؤهلة للتصديق على معاهدة ١٩٣٦. ولا لالزام أية حكومة فرنسية مستقبلا للتصديق على معاهدة تتفاوض عليها الآن. وبالتالي لا يوجد ما يدعو الحكومة السورية إلى الارتباط بأي تعهد بينها وبين لجنة التحرير الوطنية الفرنسية[4].

وعندما تظاهرت فرنسا باستخدام الضغط العسكري اثر تعزيز قواتها في لبنان ١٩٤٥/٥/١٧ خشي السوريون ان تتكرر قصة عام ١٩١٩ يوم انسحبت القوات الانجليزية وحلت محلها قوات فرنسية وما أعقب ذلك من احتلال سوريا وليس أصدق في الدلالة على ذلك من الشكوك التي أبداها الرئيس شكري القوتلي للمستر تشرتشل أثناء محادثاته معه في القاهرة (فبراير ١٩٤٥) حول وجود اتفاق انجليزي فرنسي حول سوريا ولبنان شبيه باتفاق سايكس -- بيكو.

ولقد احتج السوريون واللبنانيون على انزال القوات الفرنسية في بيروت وأصدروا بياناً مشتركاً في

---

(١) Fo.371/40306, E 6934/23/89, Weekly political Summary No.134, Syria, Lebanon, Secret, 25/10/1944.

(٢) وردت تلك الامتيازات في المقترحات التي قدمها Bey-net في ١٢/مايو/انظر:
Kirk, Middle East in the War (39-46), p.295, Lenzowski, op. cit, p.281.

(٣) وردت النصائح الانجليزية للسلطات السورية بضرورة التفاهم مع فرنسا وعقد معاهدة معها في مناسبات عديدة وسوف اكتفي فقط بنصيحة تشرتشل للرئيس القوتلي أثناء اجتماعه به في القاهرة فبراير ١٩٤٥

Fo.371/45560 E 1415/8/89, Top Secret, Record of Conversation with the President of Syria at the Minister Residentos Villa Cairo, on 17th Feb. 1945.

(٤) ورد ذلك على لسان مردم في حفل وداعي للجنرال كوليه: Fo.371/35/82, E 5700/27/89 Weekly political Summary No.77, Secret, Syria & Lebanon 22/ 9/1945.

٢١/مايو/١٩٤٥ أعلنوا فيه قطع المحادثات مع فرنسا وقدم البلدان احتجاجات إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومصر والسعودية والعراق وشرق الأردن. وعمت التظاهرات شوارع البلدين.

وفي ٢٢ مايو صدر بيان في باريس يدعو الى استئناف المفاوضات وأعقب ذلك تدهور للموقف وبدأ اطلاق النار في دمشق وقذفت المباني الحكومية ومبنى البرلمان السوري فتدخلت انجلترا ووجه تشرتشل برقية إلى ديجول مساء ٣٠/مايو/١٩٤٥ ونفذ الجنرال بينيه الفرنسي الانذار الانجليزي بوقف القتال وسحب الجنود من الشوارع رغم أوامر ديجول بالمقاومة[١].

ذاك كان موقف انجلترا وفرنسا من الأزمة السورية الفرنسية فما هو موقف العراق؟.

في يناير ١٩٤٥ أجاب رئيس الوزراء في المجلس النيابي على سؤال حول الاجراءات الفرنسية بخصوص سوريا ولبنان بقوله: «ان الحكومة العراقية لا توافق أن يتصدع الاستقلال الذي يتمتع به الشعب السوري واللبناني من قبل أي دولة أجنبية فرنسية كانت أو غيرها وهي جادة بكل ما لديها من وسائل لتحقيق أمنية الشعب السوري اللبناني في الاستقلال والحرية[٢]. وعلى أثر تصريحات ديجول ووزير خارجيته بيدو أثناء مؤتمرهما الصحفي في ٢٥/يناير/١٩٤٥ حول ضرورة الحفاظ على مركز فرنسا الخاص في سوريا ولو بالقوة[٣]. نشرت الأخبار مقالا تحت عنوان «سوريا ولبنان وديعة بيد فرنسا» فندت فيه أقوال وزير الخارجية وكيف أنها لا تزال تعتبر نفسها مسؤولة عن حفظ الأمن وصيانة سلطتها في سوريا[٤].

وأثناء اجتماع مجلس النواب العراقي في ١٩٤٥/٥/٢١ (وهو اليوم الذي أعلنت فيه سوريا ولبنان في بيان مشترك قطع المحادثات مع فرنسا) وردت برقية إلى المجلس من السكرتير العام لجمعية الاتحاد العربي في القاهرة (أسعد داغر) يناشد فيها العراق ملكا وحكومة وشعباً أن يهب لنصرة سوريا ولبنان في محنتها الحالية. فتلا وزير المالية (بالنيابة عن رئيس الوزراء) بياناً معدا حول الموضوع جاء فيه: ان العمل الفرنسي مناف لمبادئ الاستقلال وميثاق الاطلنطي وان الحكومة العراقية قامت بما يلزم في الوقت الحاضر أمام هذا الاعتداء من تقديم احتجاجاتها إلى الدول ذات الشأن وستستمر على الاشتراك في معالجة الاعتداء الذي قامت به السلطات الفرنسية بدون حق[٥].

ولقد تراوحت مواقف النواب (أثناء مناقشتهم للموضوع) ما بين دعوة مجلس الجامعة العربية إلى الاجتماع

---

(١) انظر العقاد المشرق العربي المعاصر/ص (٦٤-٦٦) والعرب في الحرب العالمية الثانية (١١٩-١٢١)، Kirk, Middle East in the War, 1939-1946, Note, I pp.295-96.

ولقد شبه كلوب الانذار الانجليزي لفرنسا لصالح سوريا عام ١٩٤٥ بالانذار الأمريكي لصالح مصر عام ١٩٥٦. Clubb, op. cit, pp.266-69.

(٢) محكمة الشعب /جـ٦/ص ٢٢٢ محاكمة برهان الدين باش أعيان/الجلسة ١٩ تاريخ ١٩٤٥/١/١٧.

(٣) العقاد-العرب والحرب العالمية الثانية ١١٩، Kirk, Middle East in the War (1939-1940), p.290-91.

(٤) الأخبار ٦/فبراير/١٩٤٥.

(٥) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٤/محضر الجلسة (٣٦) تاريخ ١٩٤٥/٥/٢١ ص (٤٤٤-٤٤٥).

وارسال برقيات احتجاج إلى الجهات الدولية والمجالس النيابية، وتشكيل وفد برلماني أو نيابي لمقابلة ممثلي الدول الصديقة والحليفة لايضاح وجهة نظر العراق من حوادث سوريا.

وبين الدعوة إلى تنفيذ المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية واعلان الحرب على فرنسا واذا لم توافق الدول العربية فعلى العراق أن يقوم بهذا الأمر لوحده. فلا بد من مقابلة المعتدي بالمثل كما قال سلمان الشيخ داود: فلدينا من الحراب والرجال ما يكفي لرمي هذه الشرذمة المجرمة إلى البحر وتترك جثتها طافية لتعود إلى فرنسا. في حين دعا طارق العسكري إلى سوق الجيش العراقي إلى الحدود وقذف العصابة الآثمة الى البحر.

وقد وافق المجلس النيابي على اقتراح بارسال برقيات احتجاج إلى مجلس العموم البريطاني ومجلس الكونجرس الأمريكي ومجلس السوفييت الأعلى واقتراح آخر بتشكيل وفد نيابي إلى الدول الصديقة والحليفة[١].

ولم تقتصر برقيات الاحتجاج على الهيئات الرسمية بل تعدت ذلك إلى المؤسسات والجمعيات الأخرى مثل مؤتمر الاتحاد العربي في بغداد. ومدير مكتب الوحدة العربية. ومحامي العراق[٢].

وقامت تظاهرة في يوم ١٩٤٥/٥/٢٢ في بغداد وغيرها من الانحاء ورفعت نقابة المحامين برقيات الاستغاثة إلى رئيس الوزراء والسفير البريطاني ووزير أمريكا المفوض والسكرتارية العامة لمؤتمر سان فرنسيسكو وإلى نقابات المحامين في الدول العربية للتدخل في أمر الاعتداء الفرنسي على القطرين الشقيقين وقامت بحركة مماثلة جمعية الصحفيين العراقية[٣].

كما وجهت جمعية الهلال الأحمر العراقي كتاباً بتاريخ ٨/تموز/١٩٤٥ إلى السكرتير العام لعصبة جمعيات الصليب الأحمر الدولية في جنيف تحتج فيه على اجراءات فرنسا التعسفية في سوريا. كما ارسلت بعثة طبية. ووزعت (٤) آلاف دينار ووجهت نداء إلى الشعب العراقي جمعت على اثره (١٥٠٠) دينار لشراء أرز وتمور. ووافقت مديرية سكة الحديد على اعفاء الجمعية من رسوم النقل. وتطوعت سيدات لخياطة الملابس وجمعن (١١٠٠) دينار[٤].

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٤/١٩٤٥، محضر الجلسة (٣٦) تاريخ ١٩٤٥/٥/٢١ ٤٤٤ - ٤٥٠، ومحضر الجلسة (٤٢) تاريخ ١٩٤٥/٥/٣١ ص (٥٢٨ - ٥٣٣)، وانظر برقية محمد حسن كبه رئيس مجلس النواب «الأخبار» ١٩٤٥/٥/٢٣.

(٢) انظر برقية احتجاج نجيب الراوي رئيس مؤتمر الاتحاد العربي الى ممثلي الدول العربية في سان فرنسيسكو والى رئيس وزراء سوريا ولبنان وأمين جامعة الدول العربية/الأخبار ١٩٤٥/٥/٢٢ وبرقية احتجاج رئيس مكتب الوحدة العربية جلال الأوزرلي/الأخبار ١٩٤٥/٥/٢٣، وبرقية محامي العراق/الاخبار ١٩٤٥/٥/٢٤، واحتجاج عشائر العراق الاخبار ١٩٤٥/٥/٣٠.

(٣) الحسني/جـ٦ ص ٢٤٢، وكانت معظم الهيئات والمنظمات الشعبية في سوريا قد رفعت برقيات وعرائض وبيانات الى المفوضية العراقية في دمشق تطالب فيها العراق بالتدخل لتأييد سوريا عملياً في نضالها. كأهالي أبو كمال، عريضة جامعة نساء العرب، وبيان الحزب العربي، وعريضة طلاب سوريا إلى الملك فيصل، وزارة الخارجية ملف د/٦٠٠/٤٠٦/٤٠٦، كتابا المفوضية بتاريخ ١٥/فبراير/١٩٤٥/ بارقام ٢٩/١٢/٧، ٣٠/١٢/٧.

(٤) وزارة الخارجية /ملف رقم د/٦٠٠/٤٠٦/٤٠٦ ومرفقاته لعام/١٩٤٥، الحسني/جـ٦/ص ٢٤٤.

وقد أدلى رئيس وزراء العراق السيد حمدي الباجه جي[1] بتصريح لمراسل News of The World في 1945/5/27 حول الوضع في سوريا قال فيه : «اذا ما تردى الوضع فستكون العواقب وخيمة جداً . وان الشعور السائد في العراق هو أعظم بكثير من شعوره خلال أزمة 1943 . لأن انزال الجنود الفرنسيين هو عبارة عن تكرار الطريقة القديمة ، ونحن الآن نفهم بوضوح وجلاء أكثر من ذي قبل نوايا فرنسا لعرقلة استقلال سوريا ولبنان وأضاف قوله : اذا ما طلب مجلس جامعة الدول العربية (الذي دعت سوريا لعقده) من العراق ارسال جيشه لمساعدة سوريا فان الحكومة العراقية سوف لا تتردد في ذلك . ثم قال : لقد سبق لسوريا أن طلبت من العراق 4 آلاف بندقية أرسلتها حكومة فيشي إلى العراق سنة 1941 . لكنه لا يستطيع أن يوافق على ذلك ما لم يوعز مجلس الجامعة بذلك .

وختم تصريحه بقوله : نأمل أن تعمل بريطانيا أكثر من أجل تأييد استقلال سوريا وان الحل هو انسحاب الفرنسيين انسحاباً كلياً».

وطبعاً لم يلب العراق طلب سوريا فيما طلبته من الأسلحة لأن القائم بالأعمال الانجليزي في بغداد (بناء على تعليمات الخارجية البريطانية) أقنع الحكومة العراقية ان حكومته هي التي ستزود السوريين بالأسلحة . وان لا ضرورة لتدخل العراق وقد وافق وزير الخارجية العراقي على ذلك بعد أن حمل بعنف على السياسة الفرنسية . وكانت الحكومة السورية قد تقدمت بطلبها ذلك بواسطة وزير العراق المفوض في سوريا ولبنان تحسين قدري[2] .

ولما عقد مجلس الجامعة العربية قال حمدي الباجه جي رئيس وزراء العراق باسم العراق حكومة وشعباً: أعلن استعدادنا لنصرة سوريا ولبنان إلى اقصى حدود النصرة . وبجميع الوسائل التي يقررها مجلس جامعة الدول العربية التي كنا ولا نزال نعتبرها حارسة أمينة لصيانة حقوق العرب[3].

وكما سبقت الاشارة فقد تدخلت بريطانيا وأنذرت القوات الفرنسية بوقف العدوان ولقد تشجعت الدولتان بالتدخل الانجليزي وأصدرتا في 21/حزيران بياناً مشتركاً بطرد الرعايا الفرنسيين من خدمتها . وادخال الجند الخاص تحت سيطرتها ووافقت فرنسا رسمياً على ذلك في 7/يوليو/1945[4] .

---

(1) وزارة الخارجية/ملف د/349/349/600 ، ولقد ذكر لونجرك انه لولا الانذار الانجليزي لدخل الجيش العراقي الى سوريا ، Longrigg, op. cit, p.333. ولقد علقت فتى العرب الدمشقية 45/6/21 على موقف العراق بقولها : لم تعترف بحكومة الجنرال ديجول ، ولم تقبل أن يكون لها معتمد في بغداد وذلك كله ارضاء لسوريا في منازعها الوطنية/ملف الخارجية السابق .

(2) Fo.371/40042, E 7011/37/93, Report on Situation in Iraq, No.510, Confidential Baghdad, 31/11/1944 from Mr. Thompson to Mr. Eden.

ولقد اتهمت فرنسا انكلترا بتسليح السوريين، وكذب وزير الدولة البريطاني ذلك في 11/يونيو/1945 انظر : Kirk, Middle East in the War, 1939-1946, pp.300-301.

(3) الاخبار 1945/6/6 .

(4) Lenzowski, op. cit, p.282.

ولقد اضطرت بريطانيا إلى تدعيم مطالب سوريا بجلاء القوات البريطانية والفرنسية بسبب الموقف الدولي، ومطالبة الاتحاد السوفييتي بجلاء القوات الغربية عن سوريا ولبنان مقابل جلائه عن ايران. وكانت الدول الكبرى تلح في جلاء القوات الروسية عن ايران خوفاً على البترول ولقمع الثورة في أذربيجان[١].

واذا كانت انجلترا تخشى من الخطر الشيوعي في ايران فحري بها أن تخشاه في سوريا ولبنان فقد دلت الانتخابات البلدية (كما يقول العقاد)[٢] في فرنسا عام ١٩٤٤ على تزايد النفوذ الشيوعي. فقد حصلوا على ٤٠٪ من المقاعد. فنجاح الشيوعيين يعني امتداد نفوذهم إلى سوريا ولبنان ولذا وافقت على جلاء قواتها احراجاً لفرنسا كي تجلو هي الأخرى.

ورغم ذلك فقد رفض تشرتشل حضور حفل المفوضية السورية بمناسبة جلاء القوات الأجنبية بحجة أن ذلك لا يوفي الجنود الانجليز حقهم، فقد كان وجودهم في سوريا ضماناً لاستقلالها[٣].

ولقد شاركت العراق سوريا أفراحها بجلاء القوات الفرنسية فارسلت وفدين أحدهما عسكري والثاني مدني، كما تبادل توفيق السويدي رئيس الوزراء البرقيات بهذه المناسبة مع سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا[٤].

وكانت «الاخبار» قد ذكرت أنه في حالة طلب الوفدان السوري واللبناني اثارة مسألة الجلاء في مجلس الأمن فان الوفود العربية الثلاثة مصر والعراق والسعودية قد تلقت الصلاحيات اللازمة من حكوماتها بشأن سوريا ولبنان في أية حركة سيقررانها[٥].

ولكن استكمال استقلال سوريا كان يستدعي اعتراف تركيا بهذا الاستقلال فهل سعى العراق لدى تركيا لضمان هذا الاعتراف؟.

سبق لحمدي الباجه جي أن صرح في المجلس النيابي بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١ أن حكومته سعت لدى عدة دول من بينها تركيا من أجل اعترافها باستقلال سوريا، وقال أن تلك الدول اعترفت دون أن يذكر اسم تركيا[٦].

وبمناسبة سفر نوري السعيد إلى تركيا تناولت الصحف موضوع اعتراف تركيا باستقلال سوريا وتساءلت هل من هدف هذه الزيارة السعي لدى تركيا لضمان هذا الاعتراف؟.

---

(١) طارق البشري/الحركة السياسية في مصر/ص ٢٦ - ٢٧ - ١٤٠.
(٢) العقاد/المشرق العربي المعاصر/ص ٦٧، العرب والحرب العالمية الثانية ص ١٢٢.
(٣) انظر رسالة تشرتشل للقنصل السوري في لندن نجيب الارمنازي بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٩ نجيب الارمنازي عشر سنوات في الديبلوماسية /جـ١/ص ٢٠٨.
(٤) الحسني/جـ٧/ص ١٢/الأخبار ٢٤/نيسان/١٩٤٦.
(٥) الأخبار ١٩٤٦/١/٢٣.
(٦) راجع ص ٣٢ من هذه الدراسة.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده نوري السعيد في ١٩٤٦/٢/٨ في دمشق وهو في طريقه إلى تركيا، سئل حول مهمته في تركيا، وهل تتضمن بحث مسألة الاسكندرونة واستئجار هذا الميناء لاستخدامه إلى جانب ميناء البصرة فقال: هذا الموضوع غير موجود أصلا، وليس من مهمتي التوسط لإيجاد حل لمشكلة الاسكندرونه، وكانت اجابته (كما قالت جريدة النصر الدمشقية) بشكل عصبي واضح[١].

في حين ذكرت جريدة «السكوتشمان» بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٥ أن هدف الزيارة هو لتسوية النزاع القائم بين سوريا وتركيا حول الأراضي التي وافقت فرنسا كدولة منتدبة في سوريا على ضمها إلى تركيا عام ١٩٣٩[٢].

تلك التساؤلات الصحفية هي التي حدت بنوري السعيد إلى تحديد هدف مهمته في تصريح لوكالة الأنباء العربية في ٧/مارس/١٩٤٦ بقوله: «ان اعتراف تركيا باستقلال سوريا ولبنان خارج عن نطاق مهمته التي تنحصر في بحث مسائل قانونية واقتصادية وثقافية. وأكد أن المفاوضات تختص بتركيا والعراق دون أن تتناول علاقات تركيا بغيرها من جاراتها الشرقيات ولكن صحيفة الأخبار التي نقلت النبأ لم تستبعد أن تكون مسألة الاعتراف قد بحثت بين الدول الثلاث في العام الماضي[٣].

وبالرجوع إلى قرارات مجلس الوزراء العراقي، وبخاصة قرار ١٩٤٦/١/٢٢ الذي حددت فيه موضوعات البحث التي سوف يتناولها الوفد المسافر إلى تركيا لا نجد فيها أية اشارة لقضية التوسط لدى تركيا من أجل الاعتراف باستقلال سوريا[٤].

ويبدو أن العراق الذي سبق له أن توسط في قضية الاسكندرونة في عام ١٩٣٨[٥]. يدرك موقف الأتراك، ورفضهم بحث الموضوع أصلاً. وتكشف لنا وثائق الخارجية العراقية موقف الحكومة العراقية من قضية الاسكندرونة.

فقد أرسل أبناء الاسكندرونة برقية إلى وزير خارجية العراق بواسطة المفوضية العراقية في دمشق يطالبون فيها اثارة موضوع قضية ارجاع اللواء إلى سوريا في مؤتمر سان فرنسيسكو[٦] وقد أهملت الخارجية تلك البرقية ولم ترد عليها.

كما طالبت لجنة الدفاع عن الاسكندرونة في سوريا نشر مقال في الصحف العراقية عن الأساليب التركية التي رافقت الاستفتاء من غش ورشوة ووعد ووعيد واساليبها التي راحت تمارسها للقضاء على عروبة اللواء بتملك الممتلكات واغلاق المدارس ومنع التكلم بالعربية وطالبت باثارة الموضوع في مؤتمر سان فرنسيسكو[٧].

---

(١) نقلته العالم العربي ١٩٤٦/٢/١٣.
(٢) نقلته الأخبار ١٩٤٦/٢/١٧.
(٣) الاخبار ١٩٤٦/٣/٩.
(٤) المركز الوطني /قرارات مجلس الوزراء العراقي ملف/جـ/١٩٤٦/١/٢ وثيقة رقم ٧.
(٥) انظر ممدوح الروسان/العراق والسياسة العربية/، رسالة ماجستير غير مطبوعة/ص ٣٥٢-٣٦٠.
(٦) وزارة الخارجية/ملف د/٦٠٠/٤٠٦/٣٠٦ لعام ١٩٤٥ كتاب المفوضية في دمشق رقم ٦٨/٢/٧ تاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢.
(٧) وزارة الخارجية/ملف د/٦٠٠/٤٠٦/٤٠٦/لعام ١٩٤٥، كتاب المفوضية في دمشق رقم ٢٧٦/٦/٦ تاريخ ١٩٤٥/٤/٢٤.

فأرسلت الخارجية العراقية رسالة إلى مدير الدعاية العامة ترجوه فيها عدم السماح بنشر المقال المرفق بكتاب المفوضية وأمثاله في المستقبل، وورد مدير الدعاية العامة على الخارجية بقوله: اننا لم نسمح بنشر المقال المذكور في كتابكم المشار اليه منذ البداية لعلمنا بأن هذا النشر لا يتفق وخطة وزارتكم(١).

وبتاريخ ١٩٤٥/٥/١٤ استشار مدير الدعاية الخارجية حول السماح بنشر كراسة بعنوان «نداء قومي» موجه إلى العرب عامة لكي يطالبوا باعادة لواء الاسكندرونة إلى سوريا وانه استشار الوزارة قبل السماح بنشره باعتباره يمس سياستنا مع تركيا، فأجابت الخارجية على ذلك بتاريخ ٣١/مايو/١٩٤٥ بقولها، لا تنسب هذه الوزارة محتويات الكراسة المرفقة ولكنها طلبت في ١٩٤٥/٥/٣١ نشر برقية المؤتمر العربي في بيونس ايرس حول الأحداث في سوريا والموجهة إلى وزارة الخارجية العراقية تطلب فيها توسط العراق في القضية(٢).

فاذا كانت الحكومة العراقية تستنكف عن نشر أي بيان أو برقية أو نداء يتعلق بقضية الاسكندرونة فهل يمكن أن ننتظر أن تسعى لارجاع اللواء لسوريا واذا كان هناك سعي عراقي لدى تركيا للاعتراف بسوريا فلا به أن يكون على أساس الأمر الواقع، وربما تكشف لنا الوثائق السورية أو التركية أو الانجليزية حقيقة هذا السعي العراقي(٣).

بقي علينا توضيح الدور الذي لعبه العراق في دعوة سوريا إلى الاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو باعتبار أن ذلك كان مظهراً من مظاهر الاستقلال.

في تقرير نشر من قبل مدير دائرة المخابرات في بغداد حول الوحدة العربية وزيارة رئيس الجمهورية السورية للعراق مارس ١٩٤٥ أشار إلى أن السبب في عدم دعوة سوريا ولبنان والأردن لمؤتمر سان فرنسيسكو هو عدم رغبة الدول الثلاث الكبرى في اغضاب فرنسا، باعتبار أن دولتي المشرق (سوريا ولبنان) منطقتا نفوذ فرنسي، والأردن منطقة نفوذ بريطاني وأوضح التقرير خيبة أمل جميع الدوائر السياسية في بغداد لهذا الاهمال، وقيل انه في حالة عدم توجيه الدعوة إلى الدول العربية فان الدول العربية الثلاث (العراق ومصر والسعودية) سوف تقدم احتجاجاً وتنسحب ولا ترسل ممثلين عنها وبهذا تظهر الدول العربية بشكل جبهة متحدة، وترى المعارضة ضرورة وقوف العراق موقفاً حازماً لحماية ودعم مصالح الدول العربية وفشلها في ذلك يعرض مركزها كرائدة لحركة الاتحاد العربي للخطر(٤).

وقد أشار وزير الخارجية العراقية في خطابه في مجلس النواب بمناسبة التوقيع على ميثاق جامعة الدول

---

(١) المصدر السابق، رسالة وزارة الخارجية رقم د/٤٠٦/٤٠٦/٦٠٠/٤١١١، وكتاب مدير الدعاية رقم ١١٦٩/تاريخ ١٩٤٥/٥/١٤.

(٢) نفس المصدر السابق كتاب مدير الدعاية رقم ١٦٦٨ تاريخ ١٩٤٥/٥/١٤.

(٣) ذكر برهان الدين باش أعيان اثناء محاكمته ان رئيس الوزراء العراقي أشار في جلسة بمجلس النواب ١٩٤٥/١/٤ أن تركيا اشترطت شرطاً للاعتراف بسوريا لم يشأ أن يذكره. محكمة الشعب /جـ٦/ص ٧٦.

(٤) Fo.371/35238 E 2183/3/65, Special Report issued by Director C.I.D., Baghdad, About Arab Unity, and the visit of H. Magnificent, The President of the Syrian Republic, Copy, 210/7/45, Ta/882, C.I.D. Bag.12/3/1945 Ta/882/29.

العربية ، أنه تداول مع وزيري خارجية مصر والسعودية حول عدم دعوة البلدين إلى حضور مؤتمر سان فرنسيسكو، وانهم قدموا مذكرة بهذا الشأن إلى الدول ذات الشأن[1].

وقد ذكرت جريدة البلاد ان الوفد العراقي نجح في حمل مؤتمر سان فرنسيسكو على توجيه الدعوة للحكومتين السورية واللبنانية لحضور جلسات المؤتمر، بحيث يكون لهما ما لبقية الشعوب الممثلة من حقوق وتتحملان ما يتحمله غيرهما من واجبات. وقد وافق المؤتمر على ذلك ولذا سارع وزيرا خارجية البلدين جميل مردم وهنري فرعون بارسال برقيات شكر إلى وزير خارجية العراق أرشد العمري ورئيس وفد العراق إلى مؤتمر سان فرنسيسكو[2].

أما خالد العظم فيروي أن الحكومة السورية سعت لحمل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على دعوة سوريا إلى سان فرنسيسكو، وأيدها في مسعاها ممثلا هاتين الدولتين في دمشق وساعدتها على ذلك سياسة الولايات المتحدة التي كانت ترمي إلى تحرير دول المشرق الأوسط أملا في جعلها إلى جانبها في المستقبل، وسياسة بريطانيا التي كانت تستهدف قلع جذور فرنسا من هذه المناطق لعلها تستطيع الحلول محلها، وجعل بلاد العرب جميعها تحت نفوذها ويغلب على الظن أن الحكومة الفرنسية شعرت بتلك الرغبة الأكيدة، فأرادت تجنب مواجهة الأمر الواقع فبادرت بتوجيه الدعوة إلى سوريا للاشتراك في المؤتمر[3].

وطبعاً جهد سوريا لدى بريطانيا والولايات لا يتعارض مع جهد العراق المقرون بالجهد المصري والسعودي من أجل دعوة سوريا ولبنان إلى الاشتراك في المؤتمر.

---

(١) الأخبار ١٩٤٥/٣/٣٠.
(٢) جريدة البلاد ١٩٤٥/٤/١٦ انظر فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ص ٢٤-٢٥.
(٣) مذكرات العظم جـ١/ص ٢٩٠.

ثانياً : دور العراق في استقلال لبنـــان

لم تختلف الجهود والمساعي التي بذلها العراق من أجل استقلال لبنان كثيراً عن تلك التي بذلها من أجل استقلال سوريا ، بل أن قضيتي استقلال البلدين كانتا مترابطتين ومتكاملتين وان أي نجاح يحققه أحدهما كان له أثره على البلد الآخر..

فبعد أن أعلن كاترو في ١٩٤١/٩/٢٧ استقلال سوريا وتعيين تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية لم يقرن ذلك باعلان استقلال لبنان مع أنه أشار في بيانه في ٨/يونيو/١٩٤١ إلى مستقبل البلدين عندما قال : وسيكون لكم الخيار بين أن تؤسسوا لأنفسكم دولاً مستقلة أو أن تنتظموا في دولة واحدة[١] .

ولعل خوف فرنسا من وحدة البلدين هو الذي أخر اعلان مستقبل لبنان عن مستقبل سوريا ، وهذا ما أشار إليه القنصل العراقي في بيروت في تقريره إلى الخارجية في بغداد بقوله : لم تسارع السلطات الفرنسية إلى حل القضية اللبنانية لسببين :

أولهما : أن الالحاح في المطالبة بحلها هنا ليس شديداً كما كان الحال في سوريا .

وثانيهما : أن الفرنسيين يريدون المماطلة في قضية لبنان لعدم فسح المجال للتقول حول الاتحاد أو الوحدة أو الاتفاق مع سوريا والبلاد العربية الأخرى ، فهم يعتقدون أن منح البلاد استقلالها يؤدي حتماً إلى المطالبة بالاتحاد »[٢]

ويبدو أن قضية الوحدة كانت تشغل أذهان الفرنسيين وان العراق كما يتضح من تقرير القنصل العراقي في بيروت يؤيد فصل اجزاء شمال لبنان وضمها إلى سوريا . فيروى على لسان الكولونيل «فرلونك» الضابط السياسي البريطاني أن المستر سمارت السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية في القاهرة أعلمه أن الأقضية الأربعة التي ألحقت بلبنان تطلب الآن أن تنسلخ عنه وان الجنوب يريد الالتحاق بفلسطين وكذلك الشمال يريد الانسلاخ لولا أن فريقاً من أهل طرابلس الأرثوذكس لا يحبون الشيخ تاج الدين ولا يرتاحون لحكومة يقوم على رأسها.

فرد القنصل العراقي : ليس الحسني خالداً في الحكم ولا نستطيع أن نعتبر حكومته أبدية وبالنسبة لرغبة أهل الشمال فالمعروف أن الجميع حتى الأرثوذكس يتمنون الالتحاق بسوريا ويمكنكم الاطلاع على ذلك ممن أرسل لكم من رجالهم[٣].

---

(١) راجع صفحة ٢٥ من هذه الدراسة.

(٢) المركز الوطني /ملفت/١/٤/٢/ لعام ١٩٤٧/٤١ . تقرير قنصلية بيروت رقم ١٠/١/٣٦٣ تاريخ ١٩٤١/١٠/٣ وثيقة رقم ٢٥٥ .

(٣) المصدر السابق/تقرير قنصلية بيروت رقم ١٠/١٢/٣٩٦ تاريخ ١٩٤١/١١/٢٢ وثيقة (٣٠٢).

واضــح من كلام القنصل العراقي ومن رده أنه لا يمانع في ضم تلك الأجزاء إلى سوريا ، وكأنه على علم بنوايا أهل الشمال بما فيهم الأرثوذكس بدليل قوله : المعروف أن الجميع حتى الأرثوذكس يتمنون الالتحاق بسوريا ويمكنكم الاطلاع على ذلك ممن أرسل لكم من رجالهم.

ولم تكن قضية وحدة سوريا مع لبنان واردة في ذهن العراقيين فحسب ، بل كانت واردة أيضاً في ذهن السوريين ، والأردنيين واللبنانيين ومصداق ذلك أن المشروع الثاني الذي وضعه الأمير عبد الله ، وأسماه «سوريا اتحادية وقيام اتحاد عربي تعاهدي» جاء في فقرته (١٠) : اذا تخلفت لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري لأسباب خاصة بها يجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان (دون رغبة السكان) بالاستفتاء الحر إلى سوريا[١].

كما انتقدت الصحف السورية عبارة «الاستقلال التام» التي وردت في رسالة التهنئة التي بعثها الرئيس اللبناني للقوتلي ، وأكدت أن الأقطار العربية تتطلع ليس لمجرد الاستقلال ولكنها تسعى الى التقارب والوحدة العربية [٢].

في حين قال كاترو : ان بشارة الخوري وهو يتمشى مع الاتحاد العربي ضمن حدود كان يتلقى تأييداً من النحاس ونوري السعيد وهذا التأييد لم يكن دون مقابل من جانب رجلين يحلمان بتجميع الشعوب التي تتكلم اللغة العربية [٣].

وكان الانجليز يقدرون الدور الذي يلعبه العراق في لبنان بدليل أن المستر «سبيرز» طلب من قنصل العراق افهام الناس عن حقيقة السياسة البريطانية بالاتصال بأصحاب الرأي والنفوذ ويطلعونهم على حقيقة الأمر[٤].

ولكن العراق لم يعترف باستقلال لبنان الذي أعلنه كاترو في ١٩٤١/١١/٢٦ وعين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية . وما كان ممكناً للعراق الذي لم يعترف باستقلال سوريا الذي أعلن قبل استقلال لبنان بشهرين أن يعترف باستقلال لبنان.

ولقد أوضح القنصل العراقي في بيروت في تقرير بعثه إلى خارجيته في بغداد موقف اللبنانيين من عدم اعتراف العراق باستقلال بلادهم بقوله : الرجال الرسميون من رئيس الجمهورية إلى أصغر موظف ناقمون ورجال المعارضة محبذون لعدم اعتراف العراق بالوضع الجديد كي يسمح لهم بالحصول على وضع أفضل ، أما الفرنسيون الأحرار فضّادون ويتهمون العراق بتحريض مصر والسعودية على عدم الاعتراف بلبنان المستقل وقد

---

(١) الكتاب الأبيض الاردني – سوريا الكبرى/ص ٦٨ .

(٢) Fo.371/351/80 , E 41404/27/89 , Weekly political summary Syria , No.73 , 25 August 1943.

(٣) أحمد طربين /الوحدة العربية/ص (٢١٣ – ٢١٤).

(٤) المركز الوطني/ملف ت/٢/١/٤/١ لعام ٤٢/٤١ وثيقة رقم ٣٠٣ ولقد أشارت تقارير قنصلية بيروت بتاريخ ٢٣ . ١٩٤١/٧/٢٨ . ١١ . ١٩٤١/٨/٢٠ أن اللبنانيين يوكلون العراق التكلم باسمهم وتكليـف الحكومة العراقية ابلاغ وجهات نظرهم الى الدول الأجنبية/نفس المصدر/وثائق ٩٧ . ١٥٤ . ١٧٤ . ١٧٥ . ٢٢٦ . ٢٢٧ .

حاول المستر «فرلونك» أن يستطلع من القنصل أسباب عدم الاعتراف بالوضع الجديد في سوريا ولبنان، مشيراً إلى أن الفرنسيين الأحرار باعتبارهم حلفاء للانجليز ينتظرون منا التوسط لدى حلفائنا الآخرين كالعراق ومصر في سبيل اعترافهم بفرنسا الحرة والوضع الجديد في سوريا ولبنان[1].

وقد وجه وزير خارجية لبنان كتاباً إلى القنصلية العراقية في بيروت يعلمها باستقلال لبنان وتأليف الوزارة، وبادر القنصل بابلاغ ذلك إلى خارجيته في بغداد يناير/١٩٤٢[2].

وفي ١٩٤٢/٢/٢١ وخلال حفل شاي فاتَح رئيس الجمهورية اللبنانية القنصل العراقي في بيروت قائلاً: ان على العراق ألاّ ينظر إلى الشكل بل إلى الأساس فيكون في مقدمة من يدعم استقلال لبنان من الدول ويعيننا على التغلب على الصعوبات التي تقف في طريقنا وانهى حديثه طالباً التوسط لدى رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أن ينظرا ورجال الحكومة إلى هذه القضية الحيوية لأن عدم اعترافهم يؤثر في الحصول على مطالبنا الأساسية فضلاً عن الفرعية[3].

وقد أبلغ المستر «هاملتون» القائم بالأعمال البريطاني في بيروت الجنرال كاترو أن الحكومة العراقية تعترف باستقلال سوريا ولبنان اذا أعطي الحكم لأناس يمثلون البلاد تمثيلاً حقيقياً وهم الوطنيون ويعلق القنصل البريطاني على ذلك بقوله: ولقد لمسنا من المسيو «ليبسيه» (السكرتير العام «للمفوض العام» أنه أبدى ارتياحاً كبيراً لهذا الأمر لأنه يتفق وسياسته)[4].

وهذا ما أشار إليه «كورنوالس» في تقريره إلى المستر ايدن بتاريخ ٢٤/يناير/١٩٤٢ من أن رئيس وزراء العراق نوري السعيد أبلغه في منتصف يناير أن الحكومة العراقية على استعداد للاعتراف بالحكومتين السورية واللبنانية اذا أعلنت سلطات فرنسا أن الترتيبات الحالية مؤقتة، وان السوريين واللبنانيين سيكونون أحراراً في اختيار الحكم الذي يريدونه[5].

وفي ١٩٤٣/٣/١٨ أعلن الجنرال كاترو عن خطته لاعادة الحياة النيابية الدستورية في لبنان وانه سيزيد عدد أعضاء المجلس النيابي من (٤٢ – ٥٤) بحيث يكون عشرة من الأثني عشر نائباً من النواب الجدد من المسيحيين وقد أثار هذا القرار قلق المسلمين فعقدوا عدة اجتماعات للتداول في الأمر، وفشل المستر هيليو (Helleu) الممثل الفرنسي العام في تطمين المسلمين خلال اجتماعه مع المفتي في ١٩/يونيو/١٩٤٣ وسلمت

---

(١) المركز الوطني/ملف ت/٢/٤/لعام ٤٢/٤١ كتاب القنصلية العراقية في بيروت رقم س/١٠/١٢/١٧ تاريخ ١٩٤١/١٢/١١ وثيقة رقم ٣٥٤.

(٢) المركز الوطني /الملف السابق/كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي ش/٣/ ٧/٨/٣ تاريخ ٤٢/١/٦ وثيقة رقم ٣٢٤.

(٣) (٤) المركز الوطني/الملف السابق، تقرير القنصلية العراقية في بيروت بكتابها رقم: س/٣٤/١٠/١٢ تاريخ ١٩٤٢/٣/١ وثائق رقم ٣٦١، ٣٦٢.

(٥) Fo.371/31371, E 1460/204/93, despach No.19, Confidential from Mr. Cornwallis to Mr. Eden, Baghdad, 24 Jan., 1942.

احتجاجات شديدة اللهجة موقعة من كافة الزعماء المسلمين في لبنان وأرسلت إلى الحلفاء والحكومات العربية ووصلت احداها إلى البعثة البريطانية[١].

وفي ٦ يوليو ١٩٤٣ وصل نوري السعيد إلى لبنان وأقام في شتورة حيث قام شكري القوتلي وغيره من الزعماء المسلمين بزيارته، وبدون شك فقد وعدهم بالمساعدة. وقد تباحث نوري الذي أقام اسبوعاً في لبنان قابل خلاله عدداً من الشخصيات البارزة تباحث واياهم حول الشؤون السياسية وبصفة خاصة مشروعه عن الاتحاد العربي، ولكنه لم يبد أي اهتمام خاص بوضع لبنان السياسي، ولم يبد أية رغبة للتدخل المباشر كما فعل النحاس. وأصر على أن الأزمة أو القضية اللبنانية لا تعدو كونها وجهاً أو جزءاً من قضية المشرق العربي بشكل عام وهي وجهة نظر ان كانت مقبولة من قبل المسلمين ولكنها مرفوضة من قبل غالبية المسيحيين وبالطبع الفرنسيين[٢].

واصل الزعماء المسلمون احتجاجاتهم للمستر «هيليو» حول قانون الانتخابات الجديد وزيادة عدد النواب المسيحيين، وأرسل النحاس رسالة إلى الجنرال كاترو أعلن فيها تزايد شكوك مصر حول تأجيل موعد الانتخابات وتبديل قانون الانتخابات لصالح المسيحيين، وأوضح أن التفاهم بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ضروري كأساس للاتفاق والتفاهم بين هذه المجتمعات في بلدان الشرق الأدنى، وأنهى رسالته بأن المسلمين سيقاطعون الانتخابات إذا جرت طبقاً لهذا القانون وان المسلمين يوافقون على أن تكون نسبة ممثليهم كنسبة ٢٥ : ٢٩ [٣].

وقد حلت مشكلة الانتخابات اللبنانية بعد اسبوع من المحادثات المكثفة بين السلطات الفرنسية والبريطانية، على أن يكون عدد أعضاء المجلس النيابي (٥٥) عضواً منها (٢٥) للمسلمين وثلاثين للمسيحيين وقد قبل المسلمون بهذا الحل على أن يجري احصاء خلال السنتين التاليتين[٤].

وبعد أن أجريت الانتخابات، وانتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية سارع العراق إلى الاعتراف بالاستقلال اللبناني، فقد قرر مجلس الوزراء العراقي الاعتراف بهذا الاستقلال في جلسته بتاريخ ٤٣/١٠/١٠[٥] وتبادل الوصي والخوري برقيات التهاني في ١٩٤٣/١٠/١٣ وقامت المفوضية العراقية في بيروت بابلاغ المفوضيتين الأمريكية والبريطانية اعتراف العراق باستقلال لبنان وتبادل التمثيل الدبلوماسي معه[٦].

---

(١) Fo.371/35177, E 3691/27/89, Syria, Weekly Political Summary, No.64, 6 July 1943.

(٢) Fo.371/35178, E 3957/27/89, Syria, Weekly Political Summary, No., 66, 7 July 1943.

انظر أيضاً ص ٩٧ من هذه الدراسة.

(٣) Fo.371/35/78, E 4142/27/89, Syria, weekly Political Summary, No.67, 14th July 1943.

(٤) Fo.371/35179, E 4611/27/89, Syria Weekly Political Summary, No.70, 4th August 1943.

(٥) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف جـ/١٩٤٣/١/٢/ تاريخ ١٩٤٣/١٠/١٠.

(٦) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف/جـ/٤٤/٤٣/٦/١ وثائق رقم ٤٧، ٤٨ تاريخ ١٦، ١٩٤٣/١٠/١٩.

وفي ٢٤/فبراير/١٩٤٤ قدم السيد تحسين قدري أوراق اعتماده إلى الرئيس اللبناني، وبهذا يكون أول دبلوماسي عربي من الدول العربية يقدم أوراقه إلى الرئيس اللبناني بعد أن رقي في ٢٧/يناير/١٩٤٤ من قائم بالأعمال إلى درجة وزير مفوض في كل من دمشق وبيروت [١].

وعندما تأزمت العلاقات اللبنانية – الفرنسية بسبب تعديل الدستور اللبناني، وما أعقبه من اعتقال السلطات الفرنسية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتعطيل الدستور مما أثار ثائرة الأقطار العربية كافة ومنها العراق [٢].

فلقد كان لهذه الأزمة ردود فعل عنيفة في بغداد على المستويين الرسمي والشعبي فعلى المستوى الرسمي سارع العراق إلى الاحتجاج لدى كافة الهيئات الدبلوماسية في بغداد وبيروت وواشنطن.

ففي بغداد بادر الوصي أو الديوان الملكي إلى الاحتجاج على اجراءات فرنسا غير القانونية في لبنان، وطلب من الحكومة البريطانية القيام بالاجراءات التي تراها لاعادة الحالة في لبنان إلى مجراها القانوني كما طالب بوقف التدخل الفرنسي في لبنان حسبما تقتضيه الوعود الرسمية التي أعطيت باسم الحلفاء وأرسل احتجاجاً مماثلاً إلى المفوضية الأمريكية، وطلب من القائم بالأعمال العراقي في بيروت الذهاب إلى بيوت المعتقلين وابلاغهم بمساعي العراق وتقديم كل ما يحتاجونه من مساعدة [٣].

في حين دعي مجلس النواب العراقي إلى عقد جلسة خاصة لبحث الموقف في ١٩٤٣/١١/١٣ وخطب نوري السعيد رئيس الوزراء قائلاً: لن أكتفي بالاحتجاج، إذ لا فائدة من تقديم احتجاج في حادث كهذا، بل طلبت أن يقوم الحلفاء بكف يد ما يسمونه بالسلطة الفرنسية في لبنان إلى نتيجة الصلح وبعدئذ نتحاسب نحن وفرنسا فيما إذا كانت لهم حقوق أم لا [٤].

أما جميل المدفعي رئيس مجلس النواب فقد شجب العدوان الفرنسي شاكراً بريطانيا على موقفها خاتماً كلمته بقوله: ان العراق يحتج بعنف على هذه الأعمال، وهو مستعد لأن يساعد الحلفاء اذا اقتضى الأمر إلى إرسال قوة مسلحة من الجيش العراقي إلى لبنان لتحل محل هؤلاء السنغاليين الهمج الذين يعملون في بلد عربي من الأعمال الهمجية ما لا يقره انسان ولا يقبله بشر [٥]

---

(١) Fo./371/40299, E 1049/23/89, Syria & Lebanon Weekly Political Summary, No.96 2nd February 1944.

(٢) راجع حول هذه الأزمة، الأخبار العراقية تاريخ ١٩٤٣/١١/١١.

(٣) المركز الوطني/ملف جـ/٦/١ لعام ١٩٤٤/٤٣، كتابا الديوان الملكي ١١٠ ـ ١١١ وثيقة رقم ٦٨٢١ تاريخ ١٩٤٣/١١/١٣.

(٤) المركز الوطني/ملف/جـ/٦/١ لعام ٤٤/٤٣، وثيقة رقم ٧٢ ومرفقاتها عن الجلسة الخاصة لمجلس النواب في ١٩٤٣/١١/١٣. وقد أوضح السويدي أن الهدف من الجلسة الخاصة لتثبت للعالم بأن ما يصيب أي بلد عربي من الاضطهاد والاعتداء تكون نتائجه وصداه في البلاد العربية الأخرى./محاضر الجلسات ص ٤٥/٤٤، الجلسة السادسة ١٣/نوفبر/١٩٤٤.

(٥) المصدر السابق/وثيقة رقم (٥١)، وجلال الأورفه لي /الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي/ص ٢٦٠-٢٦١.

أما في بيروت فان القائم بالأعمال العراقي تحسين قدري احتج لدى المسيو «جان هيليو» على الاجراءات التي اتخذها ضد المسؤولين اللبنانيين قائلاً في احتجاجه : ان العراق حكومة وشعباً يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به ، وتقوم به السلطات الفرنسية ويطلب وقف خطة القمع ، ورجوع الحالة السياسية والادارية إلى ماكانت عليه ، وهو يصر على الاعتراف بحكومة الشيخ بشارة الخوري ، وانه اذا أهملت فرنسا نصائح حكومته وطلباته هذه لن يستطيع أن يقف مكتوف اليدين[1] .

يضاف إلى ذلك ، فانه عرض على المندوبية الفرنسية أن يقوم بدور الوسيط شخصياً بينها وبين الحكومة اللبنانية لحل الخلاف ، فأكدت المندوبية أن المسألة بسيطة وسوف لا يحصل شيء لهم[2] .

وفي واشنطن قدم وزير العراق المفوض مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكي أعرب فيها عن احتجاج حكومته للاجراء الفرنسي وطلب وضع حد لأي تدخل آخر من قبل السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان فرد عليه الوزير الأمريكي أن الحكومة الأمريكية التي تلقت نفس الاحتجاج عن طريق مفوضيتها في بغداد بادرت بكل حزم وأعلمت لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر بعدم موافقتها على سياسة الضغط المتخذة من قبل السلطات الفرنسية[3] .

فماذا كان موقف الحكومة البريطانية ؟

بادر السفير البريطاني في بغداد إلى ابلاغ حكومته حول ردود الفعل العراقية العنيفة تجاه الأزمة اللبنانية قائلاً : لقد هز الحدث الرأي العام وان كان من السابق لأوانه توقع ما سيحدث من ردود فعل ولكن ما أخشاه إذا لم يلجأ الفرنسيون إلى المصالحة لمعالجة الموقف بدل ترك أعضاء الحكومة والبرلمان رهن الاعتقال أن يزداد غضب الشعب العراقي والحكومة العراقية ، وما يرافق ذلك من تدهور الوضع في البلاد العربية[4].

وفي لندن تقدم وزير العراق المفوض باقتراح نوري السعيد الداعي إلى كف يد فرنسا في سوريا إلا أن وكيل الخارجية البريطاني أوضح في رده على الوزير العراقي المفوض أنه من الصعب تنحيه الفرنسيين الآن من لبنان ، ولكنه يرى ضرورة اطلاق سراح المعتقلين ، وبعد ذلك يتفاوض الفرنسيون واللبنانيون على أساس ما جاء في معاهدة ٣٦ ، وأضاف أن الحكومة البريطانية تأمل تسوية الأزمة بصورة ودية[5].

---

(١) المركز الوطني/ملف جـ/١/٦ وثيقة رقم ١٠٥ .

(٢) المركز الوطني/ملف جـ/١/٦ كتاب وزارة الخارجية رقم ش/١٢٠٧/١٢٠٧/٨/٩٨٥٧ تاريخ ١٩٤٣/١١/١٤ وثيقة ٩

(٣) William R. Polk: A Decade of Discovery American in The Middle East., p.76.

(٤) Fo.371/35013, E 7407/489/93, Confidential, No.401, Baghdad, 12/11/1943, from Cornwallis to Mr. Eden.

(٥) المركز الوطني/ملف جـ/١/٦ لعام ٤٤/٤٣ . كتاب وزارة الخارجية رقم ش/١٢٠٧/١٢٠٧/٨/١٠٤٢٠ تاريخ ١٩٤٣/١١/٢٩ وثيقة ٧ .

وراحت السلطات البريطانية تمارس ضغطاً على فرنسا فقد قام وزير الدولة البريطانية ابتداء من ١٩٤٣/١١/١٩ بزيارة بيروت والجزائر باعتبار أن ذلك يهدد الاجراءات العسكرية ونجحت تلك الجهود بتراجع السلطات الفرنسية واطلاق سراح المعتقلين في ٢١، ١٩٤٣/١١/٢٢ واستمرت الضغوط البريطانية حتى وافقت السلطات الفرنسية على إلغاء الاجراءات التي اتخذها المستر «هيليو» في ١٩٤٣/١١/١١ وجاء ذلك نتيجة الضغط البريطاني على كاترو وتوصياته إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسي فاعترفت في ١٩٤٣/١١/٢٣ بالوضع الجديد في لبنان[١].

وقد أوضح وزير الدولة البريطاني في خطابه في مجلس العموم ١٩٤٣/١١/٢٣ أن موقف بريطانيا من الأزمة يرجع لسببين، الأول: اقتران اسم بريطانيا بوعد كاترو ١٩٤١ بمنح لبنان الاستقلال. والثاني أهمية مركز لبنان بالنسبة للمجهود الحربي باعتباره قاعدة حركات ومركز لخطوط المواصلات وان أي تهديد للأمن فيه يهم حكومة جلالته مباشرة[٢].

ولقد نشرت صحيفة (La Syria) الناطقة بلسان البعثة الفرنسية في ١٩٤٣/١١/٢٥ مقالاً هاجمت فيه بعنف التدخل البريطاني في الأزمة اللبنانية وبخاصة الدور الذي قام به وزير الدولة البريطاني في ١٩٤٣/١١/١٩[٣].

تلك هي ردود الفعل العراقية الرسمية سواء في بغداد أو في بيروت أو لندن أو واشنطن وقد شاركت فيها مختلف الهيئات الرسمية من الديوان الملكي فالحكومة فمجلس النواب فممثلو العراق في العواصم الثلاث السابقة الذكر.

فكيف كانت ردود الفعل الشعبية والصحفية؟

استنكر العراقيون على مختلف مستوياتهم الاجراءات الفرنسية وأرسلوا برقيات الاحتجاج ومن أمثال ذلك احتجاج نادي الاتحاد العربي، ونقابة المحامين وشيوخ العشائر، كما شاركت الصحف بشجب الاجراء الفرنسي فكتبت الأخبار مقالاً افتتاحياً في ١٢/نوفبر/١٩٤٣ عرّضت فيه بلجنة التحرير الوطني الفرنسية قائلة: نود أن يفهم رجال اللجنة بأن الأمة العربية ليست كعهدهم بها فانها وحدة متماسكة الأجزاء وان الاعتداء على أي بلد عربي معناه الاعتداء على جميع الناطقين بالضاد[٤].

---

(١) Fo.371/35/83, E 7682/27/89, Syria, Weekly Political Summary, No.89, 24th November 1943, Lenzowski, op. cit, p.280, Kirk, The Middle East (45-50), p.282-84.

(٢) الأخبار ١٩٤٣/١١/٢٤ حول الاجراءات التي اتخذتها بريطانيا لمواجهة الموقف اذا ما فشلت فرنسا في المحافظة على الأمن انظر: Wilson: Operation in the Middle East from 16th February 1943 to 8th January 1944, Col., 5599-5600.

(٣) Fo.371/35196, E 7963/27/89, Syria, Weekly Political Summary, no.87, 1st December 1943.

(٤) انظر الأخبار العراقية بتاريخ ١٢. ١٧. ١٨. ١٩. ١٩٤٣/١١/٢٠ وفي ١٩٤٣/١١/٢١ نشرت الأخبار قصيدة بعنوان: الوحدة العربية وحادث لبنان جاء فيها:

بردى ودجلـــة والفرات ونيلهـــا ... إذ كـــل مـــاء سائـــغ واديك
قطر العراق إليك اول مـن سعى ... فكـــأنما قطر العراق أبوك

وحول موقف العراق، ساسة وصحفاً، أنظر أيضاً: Longrigg, op. cit, p.331, Bird wood, op. cit., p.198.

ولقد ربط تقرير وزارة الخارجية العراقية بين الأزمة اللبنانية وموقف فرنسا من مشاورات الوحدة العربية في القاهرة من ناحية والدول الثلاث الكبرى في موسكو من ناحية ثانية. اذ أن فرنسا تعارض في الوحدة العربية، لأن توسيع نطاقها يعني ادخال كافة الشعوب المتكلمة بالعربية. ولذا فان أهم المستعمرات الفرنسية ستخرج من أيدي الفرنسيين كتونس والجزائر ومراكش وسوريا ولبنان تماماً كما حاربت ايطاليا الوحدة العربية خوفاً على طرابلس.

يضاف إلى ذلك عدم رضا لجنة التحرير الوطني الفرنسية من أحد قرارات موسكو المتعلق بعدم اشراك ممثل فرنسا في اللجنة التي ستعقد في لندن للبحث في الشؤون الخاصة بأوروبا ولذا فقد كان الاجراء الفرنسي احتجاجاً على مؤتمر موسكو من ناحية وعلى عدم رغبتها في ادخال سوريا ولبنان في زمرة الشعوب العربية التي تؤلف الوحدة العربية من ناحية ثانية[١].

ففرنسا إذاً في معارضتها للوحدة العربية أحدثت تلك الأزمة بهدف الحصول على ضمانات أو اعترافات عربية واضحة باستقلال لبنان وسيادته وبالتالي عدم ابتلاعه من قبل سوريا أو مشاريع الوحدة العربية.

ولذا فليس من قبيل الصدفة أن تنشر جريدة صوت الشعب الشيوعية في بيروت مقالاً في ٢٩/يناير/١٩٤٤ نقلاً عن جريدة المصري التي نشرت المقال بتاريخ ٢٢/يناير/نقلاً عن مراسل التايمز اللندنية في دمشق أشارت فيه إلى أن سوريا لا تعترف بالسيادة والاستقلال للبنان كبلد مستقل ولكن مكتب الصحافة السورية نشر تصريحاً كذب فيه النبأ وأكد أن سوريا اعترفت رسمياً بلبنان كدولة مستقلة[٢].

أما الحسني فيرى أن الأزمة كانت مدبرة لاخراج الفرنسيين من سوريا ولبنان واحلال الأمريكان والانجليز محلهم[٣] وقد يؤيد وجهة النظر هذه زيارة المستر هورلي (Hurely) مبعوث الرئيس روزفلت إلى لبنان فبراير ١٩٤٤ ومقابلته لنوري السعيد الذي كان في زيارة لسوريا ولبنان والذي أكد (كما قال وزير الخارجية اللبناني أنه بالنسبة للأكثرية المسيحية في لبنان فان استقلاله يجب أن يكون مكفولاً بضمان خاص من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا كما جرى الأمر بخصوص فارس في مؤتمر طهران[٤].

وعلى ضوء ذلك يمكننا القول أن الأزمة اللبنانية كانت مدبرة وعلى وجه الخصوص من قبل انجلترا لا من أجل الوحدة العربية ولكن من أجل اخراج الفرنسيين مستغلة مشاورات الوحدة العربية للحصول من الدول العربية على تأكيدات واضحة باستقلال لبنان وسلامة كيانه رداً على مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب اللذين أشارا إلى احتمال ضم لبنان إلى سوريا وهذا بالضرورة يلقى تأييد فرنسا.

---

(١) وزارة الخارجية /ملف /د /٧٨٥/ ٧٨٥/ ٦٠٠/

(٢) Fo.371/40299, E 1049/28/89, Syria & Lebanon, Weekly Political Summary, No.96, 2nd February 1944.

(٣) الحسني/ جـ٦/ ص١٤٦.

(٤) Fo.371/40300, E 1486/23/89, Syria & Lebanon Weekly Political Summary, No.98, 16th February 1944.

ولعل هذا ما يفسر تكذيب الحكومة السورية لما أذاعته محطة الشرق الأدنى من أن نوري السعيد ورئيس وزراء سوريا قد وقعا اتفاقاً لتوحيد سوريا مع لبنان في دولة واحدة، وإقامة اتحاد فيدرالي يضم سوريا ولبنان وفلسطين والعراق يرأسه مجلس منتخب من قبل ممثلي الاتحاد كما صدر تكذيب لبناني وآخر عراقي في وقت متأخر[١].

وعلى أثر انتهاء الأزمة واطلاق سراح المعتقلين في ١٩٤٣/١١/٢٢ تبادل نائب الوصي الأمير زيد ورئيس الوزراء نوري السعيد ووكيل الخارجية تحسين العسكري برقيات التهنئة مع زملائهم من الساسة اللبنانيين. كما أشار خطاب العرش بتاريخ ١٩٤٣/١٢/١ إلى استقلال سوريا ولبنان وربط اعتراف العراق بهما بتكوين مجالس نيابية وحكومات وطنية على أسس ديمقراطية واضحة[٢].

وفي ١٩٤٣/١١/١٩ أعلن رياض الصلح عن نية حكومته للتباحث مع الفرنسيين حول استقلال لبنان، وبالفعل بدأت المباحثات في ٢٠/ديسمبر بين فرنسا من ناحية وسوريا ولبنان من ناحية ثانية وتحت ضغط السلطات البريطانية من أجل التوصل إلى نتائج سريعة فان اللبنانيين كانوا ميالين إلى المصالحة وعدم التطرف، وكلا الطرفين أبلغ بريطانيا في أن تسود روح التفاهم والود المفاوضات ولذا وافقت الأطراف المتفاوضة على نقل المهمات التي كانت تمارسها فرنسا إلى حكومتي سوريا ولبنان في الأول من يناير ١٩٤٤ كاتفاق مؤقت حتى نهاية الحرب وبعدها تستأنف المفاوضات لوضع تسوية نهائية للعلاقات بين الطرفين[٣].

وعندما انتهت الحرب وعلى أثر توقيع الهدنة في أوروبا استؤنفت المفاوضات وانتهت بالصورة التي سبق لنا أن تعرضنا لها خلال دراستنا لاستقلال سوريا[٤].

واستكمالاً لاستقلال لبنان فقد سعت الحكومة العراقية لدى ممثل الصين في بغداد للاعتراف بالحكومة اللبنانية، مما حدا بالخارجية اللبنانية إلى شكر الحكومة العراقية على هذا المسعى الذي قامت به الحكومة العراقية[٥].

---

(١) Fo.371/40302, E 5412/23/89, Syria & Lebanon, Weekly Political Summary No.124, 16th August 1944.

(٢) أنظر تلك البرقيات في الأخبار ٢٤، ٢٨/ ١١/ ١٩٤٣، وخطاب العرش في الأخبار ٢/ ١٢/ ١٩٤٣.

(٣) Fo.371/40299, E 98/23/89, Syria, Weekly Political Summary, 22nd December 1943.

(٤) حول أزمة مايو/ ١٩٤٥ راجع الصفحات (٣٢ – ٣٤)

(٥) محكمة الشعب/ جـ٦/ ص٧٦ كتاب الخارجية اللبنانية تاريخ ٤/ ١٢/ ٤٤ ردا على كتاب وزير العراق المفوض في بيروت تاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٤٤. يراجع خطاب حمدي الباجه جي في مجلس النواب العراقي ٣١/ ١٢/ ١٩٤٤ ص٢٨ من هذه الدراسة.

وخلال حديث صحفي أجراه حنا غصن مع وزير المالية العراقي صالح جبر يناير ١٩٤٥ أكد الوزير العراقي حرص العراق على استقلال لبنان والدفاع عنه ضد أي معتد أجنبي أو شرقي وطالب اللبنانيين بالتعاون مع البلاد العربية[١].

وبمناسبة جلاء القوات الفرنسية تبادل الوصي وبشارة الخوري برقيات التهاني وأوفد العراق وفداً مدنياً وعسكرياً للاشتراك بمهرجان عيد الجلاء، وفي أكتوبر ١٩٤٧ قام الخوري بزيارة لبغداد استقبل فيها بحفاوة[٢].

---

(١) الأخبار ٢٣/ ١/ ١٩٤٥.

(٢) الأخبار ٥/ يناير/ ١٩٤٧. ٣٠/ اكتوبر/ ١٩٤٧. المركز الوطني/ ملف جـ/ ١/ ١/ ٤ (٤٥-١٩٤٧).

ثالثاً : العراق وإلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦

منذ أن وقّعت مصر اتفاقية «الجنتلمان» مع مزاحم الباجه جي بخصوص القضية السورية ركزت مصر اهتمامها على تصفية الاحتلال البريطاني، ولذا نجدها لم تول القضية السورية شديد عنايتها، أما موقف العراق خلال هذه الفترة فقد ركز نشاطه الدبلوماسي حتى أواخر يوليو ١٩٥١ في تنمية علاقاته الاقتصادية والسياسية مع مصر.

فقد ذكرت جريدة المصري في ١٩٥١/٧/٣٠ أن وزير العراق المفوض الذي عاد من بغداد تحدث الى المصري فقال: ان الحكومة العراقية أقرته على الاقتراحات التي تقدم بها لدعم العلاقات بين مصر والعراق بصفة خاصة، وبين الدول العربية بصفة عامة، وانه أخبر وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين أن الرأي استقر على عقد معاهدة اقتصادية تجارية بين مصر والعراق، وتأليف شركة ملاحة عراقية مصرية مشتركة. وحول التعاون الثقافي ذكر أن هناك معاهدة بين البلدين وانه يأمل أن تزود مصر العراق بالعدد اللازم من الأساتذة للمدارس الثانوية والمعاهد العالية. أما في المجال السياسي، فقد ذكر أن العراق على انسجام مع موقف مصر وغيرها من الدول العربية[١].

وفي اجتماع مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٣ والذي حضره وزير العراق المفوض في القاهرة ركزت معظم قراراته على أحكام المقاطعة على اسرائيل مع تأييد اقتراح مصر برفع قيود الملاحة في قناة السويس المرفوع الى مجلس الأمن باعتبار أن مصر فرضت تلك القيود تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة القاضي بفرض الحصار على اسرائيل[٢].

وعندما أشارت جريدة الاتحاد الدستوري لسان حال حزب نوري السعيد من أن الحكومة العراقية تؤيد وجهة نظر مصر كباقي الحكومات العربية علقت جريدة الصحافي التائه البيروتية على ذلك بقولها: هل يمكن للاردن والعراق المرتبطين مع الانجليز بمعاهدات صداقة سياسية وعسكرية هل يمكنهما أن توافقا على سياسة مصر العدائية لانكلترا[٣].

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده نوري السعيد رئيس الوزراء في ١٩٥١/١٠/١٠ بعد انتهاء اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية سئل عن موقف حكومته من الغاء مصر للمعاهدة، فحاول أن يتهرب من الاجابة، ولما ألحوا عليه قال: انا عراقي لا مصري، روحوا أسألوا المصريين. وفي المساء أذاعت اللجنة السياسية

---

(١) جريدة المصري ٣٠/ ٧/ ١٩٥١ نقلته صوت الأهالي في ٤/آب/ ١٩٥١.

(٢) المركز الوطني /قرارات مجلس الوزراء/ ملف جـ/ ١/ ٨/ ١٩٥١ وثيقة رقم (٤٧) تاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٥١ طبعا في هذا الوقت كان العراق مهتما بالأوضاع في الأردن اثر اغتيال الملك عبد الله.

(٣) الصحافي التائه ٢٣/ ٨/ ١٩٥١/ ملف خاص في الخارجية اثر اغتيال الملك عبد الله.

لجامعة الدول العربية قرارها القاضي بتأييد القرار المصري. فكيف يكون هذا، اللجنة السياسية بما فيها ممثل العراق تؤيد مصر، ورئيس الوزراء يتهرب من بيان موقف حكومته في الموضوع[1]. وربما يرجع تردّد نوري السعيد في تحديد موقفه من الغاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ ٨/اكتوبر/١٩٥١ الى أنه كان يريد أن يعرف موقفها من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي لم يكن قد عرض رسمياً عليها، وبالفعل تقدمت الدول الأربع بمقترحاتها الى وزير الخارجية المصرية في ١٣/اكتوبر، وكان مفهوماً دعوة مصر لتصبح عضواً في القيادة المشتركة على قدم المساواة مع الدول الكبرى. ولكن الحكومة المصرية أعلنت شجبها ورفضها للمشروع في بيان لوزير خارجيتها في ١٥/اكتوبر في الجلسة المشتركة لمجلس الأعيان والنواب حيث أيد المجلسان قرار الحكومة المصرية بانهاء معاهدة ١٩٣٦ بترحاب حار[2].

فعلى أثر ذلك نشرت مديرية الدعاية والتوجيه بياناً رسمياً أدلى به نوري السعيد رئيس الوزراء وجاء فيه قوله: سبق للعراق أن أيد مصر في مطالبها الوطنية في مناسبات عديدة وآخرها في اجتماع اللجنة السياسية في الاسكندرية، وقد أعلن ذلك في حينه وأضاف: ان سياسة العراق ترمي الى التعاون مع كافة الدول العربية لتحقيق مطالبها الوطنية والسيادة الكاملة[3].

وقد علقت جريدة الجبهة الشعبية[4] على تصريح نوري السعيد بقولها: في التحدث عن المناسبات التي أيد فيها العراق مطالب مصر الوطنية ابتعاد عن مواجهة الواقع وتهرب من البت في قضية وطنية واضحة ومحاولة فاشلة أريد منها خداع الناس المندفعين في تأييد مصر الى أن الحكومة العراقية تؤيد هي الأخرى مطالب مصر. أما الحقيقة فشيء آخر اختفى وراء الغموض المقصود من التصريح الذي لا ينفع مصر ولا ينحي باللوم على الأقل على بريطانيا، ولا يبين استياء الحكومة واستنكارها لما تلقاه مصر من انتهاك لسيادتها واستقلالها.

وأضافت ان التصريح يجب أن يفصح عن أمور ثلاثة بشكل يخلو من اللف والدوران ويعرض بصراحة تأييد حكومة العراق لموقف مصر في الغاء المعاهدة ووحدة مصر والسودان، وحق مصر في رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ما دام الشعب لا يرتضيه، ثم استنكار ما قامت به بريطانيا من احتلال أراض مصرية.

وفي نوفمبر ١٩٥١ سارع نوري الى زيارة باريس حيث اجتمع بالمستر ايدن، وفي ١٦/نوفمبر دعي الوزير العراقي المفوض في القاهرة الى باريس، وعقد اجتماع خاص بين الممثلين العرب هناك حيث تدارسوا مقترحات الدول الأربع[5]. وقد علقت جريدة الحوادث العراقية في ١٩٥١/١١/٢٢ على ذلك بقولها: «ان العراق قدم

---

(١) جريدة الأمة ١١/ ١٠/ ١٩٥١. وطبعا نحن لا نعرف ماذا قال نوري السعيد في اجتماعات اللجنة السياسية.

(٢) Glubb, op. cit., pp.309-10 وحول موقف مصر من التعاون مع بريطانيا والدعوة الى الحياد وتأييد موقف روسيا انظر: Survey of I.A., for 1951, pp.263-65.

(٣) صدى الأهالي ٢٣/ ١٠/ ١٩٥١. وقد اعتبر الديمقراطيون تصريح نوري السعيد بمثابة التهرب ووصفوه بالغموض. صدى الأهالي ٢٤/ ١٠/ ١٩٥١. وكذلك وصفته جريدة الأمة: بالغموض والمطاطية / ٢٣/ ١٠/ ١٩٥١.

(٤) جريدة الجبهة الشعبية / تاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٥١.

(٥) Survey of I.A. for 1951, pp.259-60.

مذكرة الى ممثلي الدول الأربع الكبرى طالباً النظر في المطالب المصرية وحسم قضيتها بما يضمن حقوق مصر وسيادتها الكاملة. وقد علق وزير الخارجية المصرية على مذكرة العراق بقوله: «انها مرضية للغاية»، وأبلغ وزير العراق المفوض شكر الحكومة المصرية على ما أبداه العراق من شعور نبيل، كما نشرت الجريدة تعليق جريدة البلاغ الوفدية على موقف العراق والذي قالت فيه: «تقول الدوائر العربية ان ما جاء في صدد هذه المذكرة قد اعتبرته بعض الدوائر بمثابة انذار للدول الأوروبية بل انذار مقنع لبريطانيا»(٢).

ولقد نشرت جريدة الأمة العراقية في ١٩٥١/١١/٢٨ ما عرف بمشروع العراق لحل الأزمة المصرية-البريطانية ويتمثل في:

١ - اجراء استفتاء عام في السودان تحت اشراف الأمم المتحدة.

٢ - جعل مشروع الضمان الجماعي بين الدول العربية ضمن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.

٣ - تزويد الجيوش العربية بالأسلحة على أن لا تقاتل خارج بلادها.

٤ - ان يكون للدول العربية الحق في رفض المساعدات العسكرية من أية دولة أجنبية.

٥ - ان يكون لكل دولة في الأمم المتحدة الحق في الانضمام الى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط بشرط أن توافق الدول ذات العلاقة على هذا الانضمام.

٦ - وجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر والعراق واقامة قواعد لها في شرق الأردن(٢).

ولعل هذا ما عناه «بيردوود» بقوله ان مشاورات نوري السعيد تدور حول تكوين قيادة عربية موحدة تحل محل قيادة الشرق الأوسط أو تندمج فيها(٣) في حين ذكر مراسل الوكالة الفرنسية أن نوري السعيد سعى خلال وجوده في لندن الى التوسط بين بريطانيا ومصر، وأضاف: ان وزير العراق المفوض نجيب الراوي أكثر من زيارته للعراق يبذل المساعي من أجل الوساطة بين مصر وبريطانيا على يد الحكومة العراقية(٤).

وهذا يتفق مع ما رواه صلاح الشاهد في مذكراته في ١٩٥٢/١/٢، ان سفير العراق (وزير العراق المفوض) طلب مقابلة فؤاد سراج الدين وزير المالية، حيث أبلغه أن نوري السعيد كلّفه بطلب الوساطة بين مصر وانجلترا. ويقول الشاهد ان بريطانيا طلبت من نوري أن يتوسط شخصياً على

---

(١) الحوادث ٢٢/ ١١/ ١٩٥١.

(٢) جريدة الأمة ٢٨/ ١١/ ١٩٥١.

(٣) Bird Wood, op. cit., p.222.

(٤) جريدةالأمة ١٩٥١/١١/٢٨، أشار خطاب العرش ١/ ١٢/ ١٩٥١ الى الموقف من مصر بقوله: لقد قامت حكومتنا بما يحتم عليها الواجب تجاه مصر الشقيقة بالتعاون مع السيد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان. ونأمل أن تظهر ثمرة هذه المساعي قريباً لتحقيق أماني الشعب المصري/ محاضر الجلسات لعام ٥١/ ١٩٥٢/ ص١/ الجلسة الأولى. أنظر أيضاً خطاب نوري السعيد في مؤتمر حزبه/ الحوادث ١/ ١٢/ ١٩٥١ وفيه أشار الى مساعي العراق مع باكستان.

أساس الجلاء عن منطقة قناة السويس بشرط أن توقفوا المعركة الدائرة الآن. فرفض سراج الدين الوساطة بحجة أن وعود الانجليز لا قيمة لها. فالوعد شيء والتنفيذ شيء آخر فاذا بدأوا التنفيذ فعلاً فلا محالة أن الأمر سوف يتغير. ووافق السفير على الرد ووعد بالسفر الى بغداد لعرض الأمر على نوري السعيد.

وبعد أيام عاد حاملاً رسالة من نوري تتضمن اقتناع نوري بوجاهة رأي مصر وانه اتصل بالانجليز ووافقوا على بدء الجلاء بشرط أن تؤمنوا ظهورهم لكي يتفرغوا للعملية، وان الأمر أصبح قاب قوسين أو أدنى، ووعد سراج الدين بعرض الأمر على النحاس، ولكن النحاس لم يقتنع بوساطة العراق وكان يدرك باحساسه العميق أن الأمر لا يعدو أن يكون مناورة يسهم فيها أحد كبار أنصار بريطانيا في الشرق الأوسط لتصفية الحركة الوطنية، وقد حققت الأيام صدق هذه الرؤية فلم تمض أيام إلاّ واحترقت القاهرة واقيل الوفد واخمدت الحركة الوطنية[١].

وقد علق «بيردوود» على هذه الوساطة بقوله: «لم تكن الظروف مناسبة سواء لمشاريع الشرق الأوسط أو لتوسط نُوري السعيد بين بريطانيا ومصر»[٢].

وفي المجلس النيابي العراقي، ناقش النواب موقف العراق من مصر فطلب محمد مهدي كبه دعم العراق لمصر قائلاً: «هل يكتفي ساسة العراق أو الحكومة العراقية بوقوفها موقف الوسيط وأشار الى أن مصر نفت تلك الوساطة»، أما فائق السامرائي فقال: «اذا كانت الوساطة جاءت من قبل مصر فالعراق يرحب بها واذا جاءت بتكليف من جهات غير مسؤولة فيجب أن لا يزج العراق نفسه بها»[٣].

وهكذا كان موقف العراق الرسمي من المحادثات البريطانية المصرية ففي الوقت الذي شجعت فيه مصر مقترحات الدول الأربع حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط رحبت الحكومة العراقية بها، وبدلاً من أن تدعم المعارضة المصرية راحت تتوسط بين مصر والغرب بل الأكثر من هذا أنه في الوقت الذي بلغت فيه الكراهية العربية للغرب ذروتها عقد العراق إتفاقاً نفطياً مربحاً مع شركة نفط العراق في ٣/فبراير/١٩٥٣، والتي بموجبها سيحصل العراق على ٦٠ مليون جنيه[٤].

هذا هو موقف العراق الرسمي من الغاء معاهدة ١٩٣٦، ومن قضية من قضايا التحرر الوطني العربية، وفيها يتضح أن العراق لا يحيد اطلاقاً عما تريده بريطانيا.

أمّا موقف الأحزاب وبخاصة الديمقراطيين وحزب الاستقلال والجبهة الشعبية فكانت تؤيد مصر في مساعيها، وتؤيد التعاون العراقي المصري باعتبار أن ذلك قوة حقيقية في تحرير فلسطين فالقوة الحقيقية للعرب

---

(١) صلاح الشاهد/ ذكرياتي/ ص١١٦

(٢) Birdwood, op. cit., p.222.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب/ الجلسة (٣) تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٥٢/ ص (٨ - ١٢)

(٤) Survey of I.A. for 1952, p.236.

ترتكز في مصر والعراق (كما قالت لواء الاستقلال)[1] وأن كل نجاح تحققه مصر هو نجاح للبلاد العربية، وكل انخذال يصيبها يصيب الأمة العربية (كما قالت صوت الأهالي)[2].

وما كاد النحاس يعلن الغاء المعاهدة حتى سارع الجادرجي بالابراق اليه قائلاً: «اقدام حكومتكم على الغاء المعاهدة خطوة جبارة وفاتحة عهد جديد لانقاذ الأمة من عبوديتها نسأله تعالى أن يقي مصر وسائر البلاد العربية من المحاولات التي تبذل لسوقها الى أتون الحرب باسم الدفاع عن الشرق الأوسط»[3].

فالعراقيون اعتبروا القضية المصرية قضيتهم الوطنية بالذات وأعربوا عن شعور الولاء والتضحية، فأرسلوا برقيات التأييد من مختلف الأحزاب وانتقدوا موقف الحكومة العراقية، ودعوا الى اضراب عام تأييداً لمصر في قضيتها حدد له يوم ١٤/نوفمبر/١٩٥١. شاركت فيه الأحزاب وفئات الشعب. وألقوا الخطب المؤيدة لمصر. ونكتفي ببرقية رئيس حزب الاستقلال على سبيل المثال التي قال فيها: «ان تلبية الشعب لدعوة الأحزاب العراقية الى الاضراب الذي عمّ أرجاء العراق كافة. أوضح دليل على ايمان العراقيين بأن مصر تكافح في سبيل قضيتنا المشتركة العادلة[4]».

كما أبرق رئيس مجلس النواب العراقي الى رئيس مجلس النواب المصري مؤيداً مطالب مصر الشقيقة وأعلن شباب العراق رغبتهم في التطوع وظهرت دعوة لانشاء كتائب للتحرير ترسل الى مصر[5].

فلما قامت الثورة المصرية يوليو ١٩٥٢ حرصت الحكومة العراقية على أن لا يطلع العراقيون على أحداث الثورة ولم تنشر غير ما كانت تذيعه بعض محطات العالم اللاسلكية. ومنعت التعليق على الحوادث. وبثت العيون تراقب حركات الناس وتحصي عليهم أنفاسهم حتى كان الانقلاب العسكري في لبنان بعد مدّة قصيرة[6].

أما مواقف الأحزاب فقد تباينت. فالحزب الوطني الديمقراطي (كما يقول فاضل حسين) لم تقف جريدته ولا المسؤولون عنها موقفاً ايجابياً من الثورة المصرية منذ حدوثها ٢٣/يوليو/١٩٥٢ حتى حل الحزب وألغيت جريدته في أوائل سبتمبر ١٩٥٤ واستمر الجادرجي خاصة يعارض الحكم العسكري ولم يغير رأيه قليلاً إلا بعد عقد حلف بغداد وحضور مصر مؤتمر باندونج وعقد صفقة الأسلحة التشيكية[7].

(١) لواء الاستقلال ٦/ ٥/ ١٩٥٠

(٢) صوت الأهالي ٢٨/ ٨/ ١٩٥١.

(٣) صدى الأهالي ١٠/ ١٠/ ١٩٥١. وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٥١ كتبت مقالا افتتاحيا بعنوان: معركة تحرير الأمة العربية بدأت في مصر وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٥١. كتبت مقالا بعنوان: طريق الكفاح أصبح واحدا.

(٤) الحسني /جـ٨/ ص٢٤٢. الحوادث ١/ ١١/ ١٩٥١ (خطاب الهاشمي والجادرجي). الجبهة الشعبية ٣١/ ١٠/ ١٩٥١.

(٥) طارق البشري/ المصدر السابق/ ص٤٨٨. نقلا عن الأهرام ديسمبر ١٩٥١. والمصري يناير/ ١٩٥٢.

(٦) الحسني/ جـ٨/ ص٢٧٧. وفي ٩/ ٨/ ١٩٥٢ رفعت درجة التمثيل بين مصر والعراق الى درجة سفارة/ الحسني/ نفس المصدر/ ص٢٨١. يقول برهان الدين باش أعيان ان نوري كان يعلن تأييده للثورة المصرية في أنها أطاحت بالنظام الملكي. أما غيره من الساسة فكانوا يقفون منها موقف التردد / محكمة الشعب/ جـ٤/ ص١٣١٤ - ١٣١٥.

(٧) فاضل حسين/ الحزب الوطني الدمقراطي/ ص ٣٤٩.

فأعداد صوت الأهالي في خلال أشهر مارس وابريل ومايو كلها تدور حول وصف الحكم في مصر بالدكتاتوري وبارتباطه بالسياسة الأمريكية، وفي ١٩٥٤/٧/٢٩ كتبت تقول: «اغتباط تشرتشل وايدن وايزنهاور وأبي الهدى بتأمين مصالح بريطانيا»، وفي ٣٠/تموز/١٩٥٤ كتبت تقول: «الاتفاق الانجليزي المصري مرحلة لتكوين التكتل العسكري تحت سيطرة الانجليز والأمريكان».

وأدلى الجادرجي بحديث الى وكالة الأنباء الفرنسية حول اتفاقية الجلاء فقال انها لا تختلف عن اتفاقية صدقي.بيفن بل هي أكثر سخاء من الجانب المصري ولكن الشعب معقود اللسان ومكبل بالأغلال فلا يستطيع أن يبدي رأيه بحرية[١].

والواقع أن الجادرجي في مهاجمته الدكتاتورية في مصر إنما يهاجم الدكتاتورية في العراق، أما حزب الجبهة الشعبية فكان في مقدمة الأحزاب العراقية التي رحبت بالثورة، فقالت جريدتهم في ١٩٥٢/٧/٢٨: «لا غرابة أن يعم الفرح القطر المصري لهذا الحدث الخطير وأن تشمل الأمة العربية موجة من الأمل في احداث تحول أساسي في أساليب الحكم من حيث صحة انطباقها على النظم الديمقراقية الصحيحة[٢].

وفي ٢٨/اكتوبر/١٩٥٢ تقدمت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي، والجبهة الشعبية بمذكرات الى الوصي طالبة اجراء انتخابات عامة مباشرة وتطهير جهاز الدولة وتحديد ملكية الأرض وتجريد العشائر من السلاح وتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية والغاء معاهدة ١٩٣٠ ورفض خطط الدفاع الاقليمي التي يشرف عليها الغرب، وحرمان الملك حق اقالة الوزارة أو تعيين الأعيان، كما قدم صالح جبر عن حزب الأمة مذكرة مماثلة[٣].

وفي ٣/نوفمبر/١٩٥٢ وجه طه الهاشمي تحذيراً الى ما يمكن أن يحدث في العراق شبيهاً لما حدث في مصر. في الاجتماع الذي عقد في البلاط بدعوة من الأمير عبد الاله وحضره رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب والأمير عبد الاله لمناقشة الوضع السياسي في العراق، تكلم الهاشمي فقال: «ان الوضع يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الأوسط كايران وسوريا ومصر ولبنان»، وشدّد بصورة خاصة على حوادث مصر فقال: «ان الأسباب التي أدت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد أن تكون النتائج واحدة. والقضية قضية زمن، اذا لم نتدارك الأمر فنقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق». وقد رد الوصي على طه الهاشمي قائلاً: «تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر أنا لا أخاف ذلك لانني أستطيع أن أكون حمّالاً، أنا لا أهتم بهذه الأمور»[٤].

---

(١) فاضل حسين/ المصدر السابق. ص٣٥٧ – ٣٥٨.

(٢) جريدة الجبهة الشعبية ٢٨/ ٧/ ١٩٥٢.

(٣) الحسني/ جـ٨/ ص (٢٨٥ – ٢٨٧). Lenzowski, op. cit., p.200.

(٤) فاضل حسين / المصدر السابق/ ص (٣٠٢ – ٣٠٥).

رابعاً : العراق وتأميم قناة السويس ١٩٥٦

جرت خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ ، وقبل تأميم قناة السويس محاولات لتصفية العلاقات بين العراق ومصر من ناحية ، وبين بريطانيا ومصر من ناحية ثانية. تعهدت خلالها كل من بريطانيا والعراق بتجميد حلف بغداد . وقد شاركت في هذه المحاولات عدّة اطراف عربية ، تمثلت أولاً في وساطة الاردن التي قام بها سمير الرفاعي رئيس الوزراء وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي حيث زارا بغداد ، فالقاهرة . ولكن تلك الوساطة لم تلق ترحاباً لا من القاهرة ولا من بغداد [(١)].

وتمثلت ثانياً في وساطة رئيس وزراء ليبيا (مصطفى بن حليم) [(٢)] مقرونة بمقابلة السفير العراقي في القاهرة لعبد الناصر «نجيب الراوي» ، ولوزير الخارجية المصرية [(٣)] ولكن تلك المساعي لم تؤد الى تحسين العلاقات بين البلدين .

ويبدو أن نوري السعيد لم يكن جاداً ولا مخلصاً في مساعيه تلك لأنه في هذا الوقت بالذات كان يتآمر على سوريا ، ويتقرب الى السعودية ، ويسعى نحو ارسال قوات عراقية الى الاردن وهدفه من ذلك توجيه ضربة الى عبد الناصر بعزل الاردن وسوريا عن مصر . ولذا فان محاولات التقارب والتفاهم مع مصر لم تكن إلاّ للتمويه ولكسب الوقت .

وكما يقول تشايلدرز فقد وردت خلال شهري ابريل ومايو صورة خطرة من المزيد عن التآمر والدسائس ضد الوطن العربي فهناك الاشارة عن امكانية فرض حظر على إرسال السلاح باشراف الأمم المتحدة وبموافقة السوفيات ١٩٥٦/٤/١٦ ، وهناك ثلاث خطوات متتالية زمنياً اعتبرت تشجيعاً لحلف بغداد وهي انضمام الولايات المتحدة للجنة العسكرية ، واقحام حلف الأطلنطي بمزيد من النشاط في المنطقة بتزويد اسرائيل بالأسلحة (١٢/مايو) عن طريق فرنسا وتبني الحكومة الأمريكية السريع لخطوات سلمية تصدرها الأمم المتحدة لفرض صلح على العرب واسرائيل فجاء اعتراف مصر بالصين الشيوعية خوفاً من أن يفرض حظر على تزويد العرب بالسلاح كما حدث عام ١٩٤٨ [(٤)].

وهذا ما قاله عبد الناصر لسفير العراق في مصر عندما بحث معه موضوع اعتراف مصر بالصين الشيوعية

---

(١) انظر: جريدتي الحوادث العراقية ٨/ فبراير/ ١٩٥٦ ، والزمان ٧/ ٢/ ١٩٥٦

(٢) حول الوساطةالليبية/ انظر ، وزارة الخارجية العراقية / ملفع/ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٤/ ١٤ الكتب المتبادلة بين المفوضية العراقية في ليبيا ووزارة الخارجية بتواريخ ٢٥ ، ٢٩/ ٤/ ١٩٥٦ ، ١٠/ ٦/ ١٩٥٦

(٣) حول مساعي السفير العراقي/ انظر : وزارة الخارجية / ملفع/ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٤/ ١٤ ، تقارير السفارة العراقية في القاهرة ورد الخارجية عليها سري للغاية/ تاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٥٦ ، ١٣/ ٦/ ١٩٥٦ ، ٢٤/١٠/ ١٩٥٦ لمزيد من التفاصيل انظر دارسة غير منشورة للباحث : «علاقات العراق السياسية مع دول المشرق العربي» ١٩٤١ - ١٩٥٨ .

(٤) تشايلدرز/ الطريق الى السويس/ ترجمة خيري حماد/ ص١٦٧ - ١٧٠ .

ويبدو منه ان العراق لم تكن مرحبة بخطوة مصر، وانها تفضل بقاء العلاقات مع الصين الوطنية[1].

وكان نوري السعيد ينتظر مبرراً لتنفيذ خطته لتوجيه ضربة لعبد الناصر، وتمثل ذلك المبرر في تأميم مصر لقناة السويس ٢٦/يوليو/١٩٥٦ اثر سحب التمويل الأمريكي لمشروع السد العالي في ١٩/يوليو/١٩٥٦ فكان هذا الحادث كما يقول تشايلدرز بمثابة نعمة ساقتها الأقدار لفرنسا واسرائيل وفي نفس الوقت هدية من السماء لكل من بريطانيا والعراق[2].

ويضيف تشايلدرز نقلاً عن بيردوود: «ان نوري هو الذي اقترح أن يأتي السحب عن طريق الولايات المتحدة، وبصورة حازمة ومهينة». اعتقاداً منه ان رد فعل عبد الناصر سوف يكون الشعور بالمهانة المصحوبة بالعجز عن العمل فتتعرض مكانته للتدهور أما اذا قام برد عنيف حاسم فانه سيؤدي الى أزمة حاسمة في العلاقات المصرية الغربية وهذه الأزمة ستكون شيئاً ضروريا[3].

فنوري السعيد اذا كان يتآمر على عبد الناصر مع بريطانيا لتوجيه ضربة له بطريق مباشر كسحب تمويل السد العالي، وبطريق غير مباشر بالتآمر على سوريا والتدخل في انتخابات الاردن. ويقال أنه نصح ايدن مساء ٢٦/يوليو/١٩٥٦ (وكان ضيفاً على مائدة ايدن) باتخاذ اجراءات شديدة ولكن بدون التعاون مع فرنسا أو اسرائيل في أي اجراء مضاد[4].

فماذا كان موقف الحكومة العراقية تجاه تأميم القناة، وما هو الدور الذي قامت به في الفترة ما بين تأميم القناة ٢٦/يوليو وحتى العدوان على مصر ٢٩/اكتوبر؟.

لقد كان للحكومة العراقية موقفان، أحدهما علني والآخر سري.

أما الموقف العلني فتمثل أولاً: في بيان الحكومة الرسمي الذي أذيع بعد عودة نوري السعيد من لندن بتاريخ ١٩٥٦/٨/٥ والذي يتلخص بحق مصر في تأميم القناة (كمقدمة) وباستعداد العراق للوقوف الى جانب مصر فيما يضمن كرامتها وسيادتها واستقلالها (كخاتمة) وبالاشارة الى الخطر الاسرائيلي (كوسط) دون أية اشارة لبريطانيا أو فرنسا[5].

---

(١) وزارة الخارجية/ ملف ع/ ٢٠٠٤/ ٢٠٠٤/ ١٤/ مقابلة السفير العراقي لعبد الناصر ٢٤/ ٥/ ١٩٥٦.

(٢) تشايلدرز/ المصدر السابق/ ص٢١٩، حول دوافع سحب تمويل السد العالي انظر:
Survey of I.A. for 56-58, p.8.

(٣) تشايلدرز/ المصدر السابق/ ص٢١٨، قارن ما يرويه ايدن عن ذلك/ المذكرات/ القسم الثاني/ ص٢٣١.
Anthony Nutting, op. cit., pp.345-46, Survey, Ibid, p.51.

(٤) حول شروط نوري السعيد للاطاحة بعبد الناصر: انظر تشايلدرز/ نفس المصدر ص (٢٤٠ – ٢٤١) أنظر أيضاً ما قاله الكاتب الفرنسي: «بنوميشان» ان نوري قال لايدن: اضربه الآن يا ايدن اضربه وأنا أضمن لك ان العراق لن يتحرك الحسني/ جـ١٠/ ص٩٧

(٥) مديرية التوجيه/ العراق ينتصر لشقيقته مصر ص (١، ٢) أنظر تعليق صلاح البيطار وتصريح البيطار في ٣/ ٨/ ١٩٥٦/ نضال البعث/ الجزء الثالث/ ص٢٤٢. وانظر تعليق الزمان ٧/ ٨/ ١٩٥٦

ويقول نوري السعيد انه تلقى من سفارته في القاهرة بتاريخ ١٩٥٦/٨/٩ برقية تخبره أن الرئيس عبد الناصر أعرب عن شكره للعراق حكومة وشعباً اثر صدور بيان الحكومة العراقية [١].

وثانياً: في محاولة العراق التوسط بين مصر وبريطانيا. ولكن وزارة الخارجية المصرية نفت في بيان رسمي الأنباء التي أذاعتها وكالات الأنباء عن طلب مصر الى العراق أن يتوسط في أزمة القناة، ورغم أن المصادر العراقية علقت على ذلك بقولها: «ان العراق لم يقم بالوساطة بل بـذل مساعيه الودية»، ولكنها عادت ثانية تؤكد هذه الوساطة وتأييد الولايات المتحدة لها في هذه الوساطة. وان السفير الأمريكي اجتمع مع نوري السعيد ثلاث مرات لهذا الغرض [٢].

ويروي الجمالي أن نوري بعد عودته من لندن، بعث يستدعيه من روما (حيث كان يقضي إجازة) وطلب منه خلال اجتماع في بيت نوري السعيد وبحضور توفيق السويدي، السفر الى القاهرة لمقابلة عبد الناصر والتباحث معه لحل المشكلة بالحُسنى، إلاّ أن الجمالي اعتذر قائلاً: «ان كل ما عمله ناصر انه استعمل حقه القانوني، وانه قبل عودته الى روما اجتمع بالسفير البريطاني بصفة شخصية ورجاه أن يبلغ وزير خارجيته على لسان الجمالي بأن أي اعتداء على مصر يعود بالضرر على العالم العربي وان الرئيس عبد الناصر سينتصر في النتيجة غالباً كان أم مغلوباً حياً أم ميتاً» [٣].

وثالثاً: في تصريح نوري السعيد الذي نشرته الزمان في ٥٦/٩/٥ حول استعداد العراق لتنفيذ جميع الالتزامات عليه بمقتضى معاهدة الضمان، وانه سيضع امكاناته لنصرة البلاد العربية [٤].

ورابعاً: في مشاركة العراق في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وتأييده لموقف مصر. ويوضح السويدي ان تأييد الحكومة العراقية كان قسراً فيقول: «كان أمام العراق حلاّن لا ثالث لهما: فاما أن يظهر بمظهر المخالف قطعياً لمصر في أزمة السويس ويتحمل وزر هذه المخالفة التي لا يستسيغها الشعب العراقي، أو ينساق قسراً في سياسة التأييد ويتظاهر بها رغم أنفه، فاختار الشق الثاني وهو تأييد مصر في مغامرتها» [٥].

فهذا الكلام واضح ولا يحتاج الى تعليق، وكل ما كنا نرجوه ليصبح كلامه أكثر دقّة أن يستبدل كلمة العراق بعبارة الحكومة العراقية، لأن الشعب العراقي لا يستسيغ معارضة مصر كما هو واضح من كلامه.

---

(٤) المصدر السابق/ خطاب نوري السعيد في ١٦/ ١٢/ ١٩٥٦ ص٢٧، وراجع ما صرح به عبد الناصر لجريدة الديار اللبنانية نقلته الزمان العراقية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٥٦، وقد قيل أن مساندة العراق كانت ضربة لايدن انظر:

Survey of I.A. for 1956-58, p.12.

(٢) راجع حول هذه الوساطة/ الزمان العراقية بتاريخ ١٧، ١٩/ ٨/ ١٩٥٦، أنظر برقية السويدي/ ص٢٢٢، وانظر ص٦٨ من هذه الدراسة.

(٣) فاضل الجمالي، ذكريات وعبر/ ص٧٨

(٤) جاء هذا التصريح بعد أن نصحت بريطانيا رعاياها في القاهرة وسوريا والأردن بمغادرة تلك البلاد/ الزمان ٥/ ٩/ ١٩٥٦

(٥) مذكرات السويدي/ ص٥٤٤.

هذا هو موقف الحكومة العراقية العلني من تأميم مصر لقناة السويس.

أما موقفها السري فتمثل، كما سبقت الاشارة، في تشجيع بريطانيا وتحريضها على ضرب مصر بشرط عدم التعاون مع فرنسا، ولقد أوضح توفيق السويدي في برقية بعثها الى نوري السعيد في ١٩٥٦/٨/٢ يوم كان في لندن عن نوايا ساسة العراق تجاه مصر فهو يقول: «الظاهر أن الولايات المتحدة لم تهتم بالقضية (تأميم القناة) كما تريد بريطانيا وفرنسا، فاذا وجدتم أن قضية التأميم سوف تحل وفقاً لرغبة مصر أرى أن تفاتحوا سفير مصر في لندن فتبينوا له استعدادكم لمساعدة مصر في محنتها. هذه أول مرحلة، يجب أن يقوم بها العراق على أن يقوم بعدها بمرحلة ثانية تكون بمثابة وساطة لحل المشكلة على يد العراق بصفته دولة عربية وصديقة للحلفاء الغربيين. أما اذا وجدتم الجو مكهرباً سيتمخض عن اجراءات فعلية ضد مصر، فاتركوا رأس عبد الناصر يتكسر ويحصل على حصاد جهله وغطرسته»[١].

فرد نوري السعيد: «أخبر السويدي بأن الجو مكهرب والولايات المتحدة أيدت بريطانيا وسيعود لبغداد في ١٩٥٦/٨/٥»[٢] (أي دع رأس عبد الناصر تنكسر) ومع هذا يشترك توفيق السويدي في اجتماعات اللجنة السياسية، ويقترح على محمود فوزي عرض القضية على الأمم المتحدة، ويجتمع مع عبد الناصر وينصحه بتدارك الأمر بايجاد حل مناسب لما سيترتب على التعنت من حرب مع بريطانيا[٣] وكأنه بهذا يريد أن يبرئ ذمته ويقول لقد أعذر من أنذر.

بل ان تصريحه في ٩/٥ حول استعداد العراق لتنفيذ التزاماته جاء بعد يوم واحد من احالة مدير الشرطة العام «وجيه يونس» لاستبداله برجل عسكري، فقد ذكر وجيه يونس أن وزير الداخلية سعيد القزاز استدعاه يوم ١٩٥٦/٩/٣ وقال له بالحرف الواحد: «ان نوري باشا متكهرب ومضطرب لقرب وقوع اضطراب في سوريا والعراق نتيجة هجوم تدبره بريطانيا على السويس، وهو يريد استبدالك برجل عسكري» وقد احيل وجيه على التقاعد يوم ١٩٥٦/٩/٤[٤].

ذلك اذا كان موقف الحكومة العراقية قبل العدوان، تحريض وتشجيع سري على ضرب عبد الناصر بشرط عدم التعاون مع فرنسا أو اسرائيل واجراءات داخلية لمواجهة الاحتمالات، واعلان أو تظاهر كلامي بالوقوف الى جانب مصر، ومساعدة الدول العربية مقرون بالتحذير من الخطر الاسرائيلي وذلك لمجرد رفع العتب أو اللوم.

---

(١) محكمة الشعب/ جـ٦/ ص ٢٣١٠، وقد اعتذر السويدي أثناء محاكمته قائلا: أنه لم يكتبها وانما كتبها السفير (البريطاني طبعا) وانه يأسف لهذا التعبير/ نفس المصدر/ ص ٢٤٣٥.

(٢) محكمة الشعب/ جـ٦/ ص (٢٤٨٦ – ٢٤٨٧)، ولم يكن صادقا بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الذي كان يتصف بالتردد والبرود/ راجع مذكرات ايدن الصفحات (٢٤٦ – ٢٤٨)، ٢٥٧ القسم الثاني.

(٣) مذكرات السويدي/ ص ٥٤٩، حول موقف العراق في اجتماعات الجامعة أنظر أوراق عوني عبد الهادي/ ص ٢١١، ونضال البعث جـ٣/ ص ٢٤١.

(٤) الحسني/ جـ١٠/ ص ٩٦

فما هو موقف العراق خلال العدوان والفترة التي أعقبته؟

لم يخرج موقف العراق تجاه العدوان الثلاثي على مصر عن التظاهر الكلامي أيضاً سواء بشجب العدوان أو بالاستعداد لنجدة مصر ومؤازرتها أو السعي لدى ممثلي الدول الكبرى وممثلي دول ميثاق بغداد لمؤازرة العراق. وتمثل ذلك في بيان الحكومة العراقية في ٣١ اكتوبر اثر اجتماع مجلس الوزراء في ٣٠ اكتوبر وقراره بالاتصال من أجل الاجتماع لدى ممثلي انجلترا وفرنسا وأمريكا. واستعداد الجيش العراقي للنجدة. ويعلق الحسني على ذلك البيان بقوله: ان الاحتجاج كان تافهاً. فقد أعربت الحكومة العراقية عن استغرابها للقرار الذي اتخذته الحكومتان البريطانية والفرنسية بانزال قواتهما في منطقة قناة السويس. ووصف ذلك بأنه عمل غير عادل ولا منصف[1].

كما شارك العراق في اجتماعات حلف بغداد التي دعـا لها شاه ايران في ٢/نوفمبر وأصدروا بيانا في ١١/٨ استنكروا فيه العدوان الاسرائيلي والتدخل البريطاني الفرنسي، مع احترام سيادة مصر واستقلالها. ثم أصدرت الحكومة العراقية في ١١/٩ بياناً منفرداً لم يختلف في جوهره عن بيان حلف بغداد وعن بيانات الحكومة العراقية السابقة سواء في ٩/٥ أو في ١٩٥٦/١٠/٣١[2].

كما تقرر فيه استبعاد بريطانيا من مذاكرات حلف بغداد وقصر الاجتماعات على الدول الاسلامية ولكن البريطانيين، كما يقول غولمن، أعلنوا استمرار حضورهم اجتماعات اللجان كالعادة، كما أن الرعايا البريطانيين في سكرتارية الحلف استمروا في أعمالهم، وكذلك الأمريكيون، وكان نوري وزملاؤه المسلمون في الحلف وبخاصة الباكستانيون والأتراك حريصين على دعم مركز نوري باعلان انضمام أمريكا للحلف أو حتى الاعلان عن استعدادها لذلك. أو بعث سفينة أو سفينتين للأسطول السادس بزيارة ودية لبيروت[3].

فالحكومة العراقية خلال العدوان كانت مع مصر كلاماً، بل أن عبارات بياناتها الرسمية التي عبرت فيها عن عدم رضاها عن العدوان كانت رقيقة. ولم تكن تتناسب والموقف. فقد استخدمت عبارة استغربت بدل كلمة استهجنت. والتدخل البريطاني الفرنسي بدل عبارة العدوان وأسمي السويدي التأييد العربي لمصر بالضجة[4].

وهي وان شاركت في اجتماعات الملوك والرؤساء العرب في بيروت الذي دعا له شمعون ١٤/نوفمبر الا أنها رفضت قطع العلاقات مع بريطانيا كما قطعت علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا، وقد علل توفيق السويدي احجام العراق عن قطع علاقاته مع بريطانيا بأن ذلك يعني كارثة بالنسبة للعراق نظراً لتشابك علاقاته المالية والنقدية

---

(١) الزمان ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦، الحسني/ جـ١٠/ ص٩٨، ومذكرات الأيوبي ص٢٩١

(٢) مدير التوجيه/ العراق ينتصر لشقيقته مصر/ ص٤ - ١٤، والجبوري/ المصدر السابق/ ص٤١٤.

(٣) غولمان/ نجدة فتحي صفوت/ ص٢٣٩ - ٢٤١

(٤) مذكرات السويدي/ ص٥٥١ - ٥٥٢.

والتجارية مع بريطانيا وأنه لن يعود بأي فائدة على مصر[1] ونحن نسأله ما الفائدة اذا التي عادت على مصر من قطع العراق علاقاته مع فرنسا؟

ولقد أوضح خطاب العرش في ١٩٥٦/١٢/١ موقف العراق تجاه مصر بقوله : ان الأحداث المؤسفة المحزنة التي وقعت في مصر الشقيقة اعتداء على سيادتها والتي هددت سلامة جميع الدول العربية الأخرى قد استفزت العراق الى الوقوف الى جانب مصر للدفاع عن استقلالها وسيادتها . وأوحت بضرورة التعاون مع الدول العربية . وقد أرسل العراق جيشه فعلاً مع جيوش الشقيقات العربيات الى الأردن للدفاع عن الكيان العربي . كما قام العراق فعلاً في اجتماع طهران مع الدول الاسلامية بجهود صادقة لمجابهة الأزمة . فكان لتلك الجهود الأثر الفعال في ايقاف العدوان عند حده ضد مصر الشقيقة وشاركت العراق في اجتماعات رؤساء الدول العربية التي عقدت في بيروت[2] .

ولن أناقش خطاب العرش ، وانما سأترك الرد للنائب «حسن عبد الرحمن»[3] الذي تكلم في الجلسة الثامنة بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣ عن حلف بغداد وأثره في سياسة العراق ، وكيف أنه جعل الحكومة العراقية في حيرة فلم تعرف ماذا تعمل يوم أممت مصر القناة ، ويوم هوجمت . هذا الموقف المحير هو الذي جعل الحكومة العراقية تؤيد مصر في التأميم وفي المقاومة تأييداً شكلياً أكثر من أن يكون تأييداً واقعياً صحيحاً . لأن التأييد الصحيح يؤدي إلى انهيار حلف بغداد ، والحكومة لا تريد ذلك .

واستمر النائب يقول : ان الحكومة في انذارها لبريطانيا وصفت عدوانها بالاجراءات بينما «جتسكيل» «ونهرو» يصفانها بالاجرام ، وهذه الرقة في التعبير مبعثها الحيرة ، وأشار إلى موقف الاذاعة[4] خلال العدوان وحول قطع العلاقات مع بريطانيا ، قال : لو تصرفت الحكومة بشيء من الجرأة فهددت مصالح بريطانيا والخروج من الميثاق ، ولم تقف موقف الحائر لأدى الأمر إلى كسب ثقة الشعوب العربية والاسلامية بأسرها إذ كان العراق يملك قوة تأثير على بريطانيا بصورة لا تملكها أي دولة عربية أخرى .

ورداً على ما جاء في خطاب العرش من أن قرارات مؤتمر طهران كانت سبباً **في وقف العدوان قال : ان**

---

(١) نفس المصدر / ص٥٥٢ ، حول تلك الاجتماعات أنظر : الزمان ١٩٥٦/١١/١٦ ، والحسني جـ١٠ ص١٠٤ – ١٠٦ وأبونيدس / فرق تخسر / ص٢١٤ ، ونضال البعث / جـ٣ / ص٢٤١ . يقول كوبلاند : لقد تظاهر الخوارج (ويقصد بهم معارضو ناصر) مثل نوري وشمعون والملك حسين بتأييده وتكاتفوا معه ولكن بقيت قلوبهم بعيدة عنه ، وفي نفوسهم تحفز وانتظار (Couplond , op. cit., p.181.) . Document of I.A., for 1956, pp.319-20.

(٢) الحسني/ جـ١٠/ ص (٤٧ – ٤٨)

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب/لعام٥٦/١٩٥٧/الجلسة (٨) تاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣/ ص (١٠٩ – ١١٠) وحول أثر قرارات حلف بغداد في وقف العدوان انظر ما قاله خليل كنة وزير المعارف/محكمة الشعب جـ١١/ص ٤٢٢٩ – ٤٢٣٠ وما رواه الجمالي/ذكريات وعبر ص ٨١.

(٤) كانت مظاهر الشماتة ظاهرة في الاذاعة العراقية . كما كانت تذيع أغاني خليعة/مذكرات ناجي شوكت/ص ٦٢٤

أحداً من المعلقين العالميين أو ساسة العالم أو الصحف لم يورد ذلك ، وانما توقف العدوان لصمود مصر ، وانذار بولجانين ، وموقف أمريكا السلبي وتهديد دول الكومنولث (كندا - الهند - سيلان).

وعلى أثر انسحاب القوات البريطانية والفرنسية هيأت الوزارة برقية مجاملة للملك فيصل بعثها إلى الرئيس عبد الناصر أعرب فيها عن «أصدق مشاعر الود والاغتباط والاعجاب ، راجياً أن يتحقق في وقت قريب بفضل تضافر جهود العرب ووحدة كلمتهم جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء وغزة لتعود هذه الأراضي إلى الوطن العربي وقد رد عبد الناصر ببرقية مماثلة»[١].

وقد بعث العراق في ٥/يناير/١٩٥٧ بتعليمات إلى مندوبه في الأمم المتحدة للعمل بصورة عاجلة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من سيناء وغزة[٢]. ولعل السبب في ذلك الالحاح يرجع إلى الرغبة في اصلاح محطات النفط في سوريا التي رفضت البدء في اصلاحها حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية.

ذاك كان موقف العراق الرسمي ، فما هو موقف العراق الشعبي تجاه تأميم القناة ، والعدوان؟

لم يخرج موقف الشعب بجميع فئاته عن اطار التظاهر وارسال برقيات الاحتجاج وتشكيل لجان لجمع التبرعات ، ووصف بيردوود المعارضة لنوري بالحرب المقدسة وانه اكتشفت مؤامرة شيوعية للاطاحة بالحكومة ، إلاّ أن الحكومة أحبطتها ، كما نجح نوري في توطيد مركزه عن طريق الاحكام العرفية في الداخل ، والمساعي الدبلوماسية في الخارج[٣].

ولم تخرج انتقادات السياسيين في مذكراتهم ، ولا الأحزاب في بياناتها عن الانتقادات التي وجهها النائب حسن عبد الرحمن في المجلس النيابي[٤].

وليس أصدق في الدلالة على تأييد الشعب العراقي لمصر ، ومعارضته لسياسة نوري السعيد من الاجراءات التي اتخذتها وزارة المعارف العراقية تجاه المدرسين والأساتذة ، فعلى أثر التأميم عقد وزير المعارف خليل كنة اجتماعاً في ديوان الوزارة (في مستهل العام الدراسي ٥٧/٥٦) لمدراء المدارس وبين النتائج السيئة للتأميم ، وأعلن أن الوزارة ستقمع أي تظاهرة بالقوة. وهدد المدرسين بالطرد وقال كنة في احد لقاءاته مع المدرسين «انه يعتبر كلام الشرطي قرآناً منزلاً وكرر العبارة ثلاث مرات».

---

(١) الحسني/جـ١٠/ص ١٢٣.

(٢) الزمان ١٩٥٧/١/٥. حول موقف العراق في الأمم المتحدة أثناء العدوان لم تكن الحكومة العراقية تذيع خطب الجمالي المؤيدة لمصر. وانما كانت تذيع خطبه ضد التدخل السوفياتي في المجر. وقد احتج بهذا لنوري السعيد. انظر ذكريات وعبر/ص ٨٠. وجريدة الزمان ١٩٥٧/٣/٢٨.

(٣) Bird wood , op. cit. , p.243.

(٤) انظر ما كتبته الاشتراكي جريدة حزب البعث العربي الاشتراكي/فرع بغداد/تاريخ ١٩٥٦/١٢/٧/البعث وقضية فلسطين / ص١١١ - ١١٢. ومذكرة السياسيين التي رفعوها للملك في ١٩٥٦/١١/٢٠/الحسني/جـ١٠/ ص (١٢٤-١٢٦). وكتاب كبة والجادرجي عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني /١٩٥٦/٨/٢. مذكرات كبة/ص (٤١٥-٤١٦).

ومن مطالعة المراسلات بين وزارة المعارف والداخلية ومديرية الشرطة يتبين:

١ - فصل الطلاب المتظاهرين واحالتهم إلى المحكمة العرفية، وعدم اعادة قيدهم حتى بعد تبرئتهم وعدم اعطائهم شهادات حسن سلوك.

٢ - فصل كل طالب بعثة يشتغل في نشاط سياسي في مصر، وكذلك الذين يأخذون منحاً مالية، وطلب عدم ارسال أي طالب إلى مصر للدراسة على حساب الحكومة ولا بمساعدة أي طالب يدرس على نفقته الخاصة في مصر بمساعدة مالية[١].

بل لقد قُدِّم النائب سامي باشعالم (نائب الموصل) إلى المحاكمة لمجرد أنه أرسل برقية إلى الحكومة يطلب فيها اعلان موقفها من التأميم. ومع أنه عضو في مجلس الأمة لا يجوز محاكمته، قال له رئيس المحكمة: ان عضو مجلس الأمة لا يحق له الاشتغال بالسياسة والمجلس في عطلته[٢].

ولقد حدد ايونيدس مواقف فئات الشعب العراقي تجاه مصر في رسالة بعثها من بغداد بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥ قال فيها: هناك بالطبع بعض العجائز العراقيين الذين هم على استعداد للتضحية في كل شيء واغراق كل انسان في النهر للمحافظة على سلامتهم الشخصية، وراحتهم، هؤلاء بالطبع يؤيدون ايدن في حماقته. أما العراقيون الذين لهم وزن بالفعل، فهم أولئك الذين اهتزت ثقتهم بنا اهتزازاً عميقاً. ومن العراقيين نفر ما زالوا يتحلون بالايمان والشجاعة لاعلان انهم جهاراً من أنصار بريطانيا وأصدقائها ولكنهم كانوا يرفضون تأييد كل ما تفعله الحكومة البريطانية فيشيرون بنفس اللهجة التي يستعملها الوطنيون من اعداء بريطانيا عندما يشيرون إلى أعمال ايدن. ولم تكن إلاّ أقلية ضئيلة من النفعيين الذين يقيسون ميلهم إلى بريطانيا بمقياس الدفع كانوا في تلك الأيام ينتحون بالبريطانيين جانباً ويسألونهم بقلق وبصوت هامس لم تقاعس ايدن عن دخول مصر والخلاص من عبد الناصر. ويضيف أن جميع العراقيين ومختلف اتجاهات الرأي العام مجمعون على أن عبد الناصر لن يستسلم ولن يثور عليه شعبه[٣].

بقي سؤال أخير، وهو هل كانت حكومة العراق متآمرة مع بريطانيا في عدوانها على مصر، وهل هناك علاقة بين العدوان على مصر والتآمر على سوريا؟

الحقيقة الواضحة المقرونة بالأدلة القاطعة أن الحكومة العراقية وعلى رأسها نوري السعيد كانت على علم بما قررته الحكومة البريطانية أولاً وبما اتخذته من اجراءات لتنفيذ هذا القرار ثانياً. فبالاضافة إلى برقية نوري السعيد إلى الخارجية في ١٩٥٦/٨/٢ من أن الجو مكهرب وان الولايات المتحدة أيدت بريطانيا، هناك مذكرات

---

(١) حول اجراءات وزارة المعارف بالتعاون مع الداخلية. والشرطة انظر/محكمة الشعب/جـ١١. الصفحات ٤٢٩٣. ٤٣٣٦. (٤٥٧٧-٤٥٨٠). (٤٥٩٤-٤٥٩٥).

(٢) محضر جلسة مجلس النواب الثامنة/تاريخ ١٩٥٧/٢/٢٣/ص ١٢٦. بلغت مجموع التبرعات الشعبية لمصر حتى ١٩٥٧/١/٢٠ (١٠٤.٢٢٧) دينارا. بينما تبرعت الحكومة بـ(٢٠٠) ألف دينار/الحسني/جـ١٠/ ص ١١٠ الزمان ١٩٥٧/١/٢٠.

(٣) أيونيدس/فرق تخسر/ص ٢٠٧-٢١١.

ايدن التي ذكرت أن بريطانيا قررت استخدام القوة اذا فشلت الاجراءات الأخرى سواء بالمشاركة مع أصدقائها أو بمفردها، وانها اتخذت هذا القرار في ١٩٥٦/٧/٢٧ وأبلغت ذلك للولايات المتحدة وتلقت رداً غير مشجع سواء من أيزنهاور أو دالس[١].

وبالطبع كان نوري على علم بهذا القرار وبخاصة انه كان موجوداً في لندن وقتذاك واستمع إلى خطاب ايدن في ٢/٨/يوم افتتاح مجلس العموم وهو يشير إلى استدعاء (٢٠) ألف جندي بريطاني[٢] وان الحكومة البريطانية (كما يقول بيردوود) كانت تطلع رئيس وزراء العراق على كل تطور وخطوة تخطوها عند وقوعها[٣].

يضاف إلى ذلك ما رواه الساسة العراقيون أمثال الجمالي[٤] الذي ذكر أن نوري التقى به في روما وهو في طريق عودته من لندن إلى بغداد فقال له: ان بريطانيا عازمة على استخدام القوة إذا لم تسو قضية القناة، وما ذكره السويدي[٥] انه أثر عودته من القاهرة اجتمع مع نوري السعيد بحضور السفيرين الأمريكي والبريطاني يوم ١٩٥٦/١٠/١ وأنه فهم منهما قطعياً ان عملاً يجري اتخاذه وان أمريكا على اطلاع على ذلك. ثم ما رواه ناجي شوكت[٦] نقلاً عن صالح جبر على لسان وزير الخارجية البريطاني ان نوري نصح ايدن بالاطاحة بعبد الناصر.

إذاً المصادر العراقية مقرونة بالمصادر البريطانية تؤكد تشجيع نوري السعيد لايدن بضرب عبد الناصر ومعرفته بخطة بريطانيا واجراءاتها لضرب عبد الناصر. شريطة عدم التعاون مع فرنسا أو اسرائيل. وقد اعترف بمعرفته بالعملية البريطانية، وان كان قد أنكر طبيعتها كما ذكر السفير الأمريكي الذي قال: وجدته في أول نوفبر منهوكاً منشغل الذهن أكثر من أي وقت مضى، وقد اعترف بأنه لم يكن يعرف سلفاً بطبيعة العملية البريطانية، ولا مداها، وقال: انه كان يظن أن بريطانيا ستقوم فقط بعملية رادعة لاسرائيل[٧]

فهل ساهمت الحكومة العراقية فعلياً في العدوان على مصر؟ وما هي التسهيلات التي قدمتها لبريطانيا خلال العدوان والتي بالتالي تثبت تآمر العراق مع بريطانيا.

لقد قيل وأشيع أن العراق استأنف ضخ النفط العراقي إلى حيفا، حتى ان كامل الجادرجي أبرق إلى رئيس مجلس الأعيان العراقي يقول: ان لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي تستنهض ضمائركم لتبادروا بانزال العقوبة في حق المتآمرين الذين ارتكبوا الخيانة العظمى بالسماح للبترول العربي في العراق أن يتدفق إلى حيفا لتستخدمه اسرائيل والانجليز والفرنسيون للقضاء على الأمة العربية. ورد رئيس المجلس بقوله ان العراق في طليعة

---

(١) مذكرات ايدن/القسم الثاني ٢٣٤–٢٣٧.

(٢) نفس المصدر/ص ٢٣٨. (٢٤٦–٢٤٨).

(٣) Bird wood, op. cit., 240.

(٤) الجمالي ذكريات وعبر/ص ٧٨.

(٥) مذكرات السويدي ٥٥٠.

(٦) مذكرات ناجي شوكت ٦٢٤.

(٧) غولمن/نجدة فتحي صفوت/٢٣٦.

الدول العربية نصرة للقضايا العربية، وهو أول من بادَر إلى وقف ضخ النفط إلى حيفا وتحمل من وراء ذلك أضراراً مادية ووصف ذلك الاتهام بالدعايات المضللة التي أثبت التحقيق الرسمي في العراق والأردن كذبها وبطلانها[١].

وقد قال وزير الداخلية والدفاع الأردني: اني أؤكد استناداً إلى التحقيقات والمعلومات الرسمية ان البترول العراقي لا يصل المنطقة المحتلة وانه مقطوع منذ عام ١٩٤٨[٢].

وقد حاكمت الحكومة العراقية الجادرجي على هذه البرقية التي لم يستطع اثباتها وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات[٣].

كذلك فقد أشيع أن الطائرات البريطانية كانت تنطلق من مطارات الحبانية لضرب مصر[٤] ولكن بالرجوع إلى خطة الغزو كما وردت في مذكرات ايدن لا نجد اشارة للحبانية وانما وردت أسماء القواعد في قبرص، ومالطة وعدن، ولم يشر أي مصدر آخر إلى هذه التهمة[٥].

أمّا التهمة الأخرى فهي استقبال المستشفيات العراقية للجرحى من الانجليز، فقد رفعت وزارة الخارجية العراقية مذكرة إلى السفارة المصرية بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٢ تنكر فيها تلك التهمة وقالت انها تتحدى كل من يزعم ذلك وهي تدعو الحكومة المصرية إلى ايفاد من تعتمد عليه إلى العراق للتحري عن الحقيقة[٦].

بقيت نقطة أخيرة في الموضوع وهي هل كان تآمر العراق على سوريا مرتبطاً بالتآمر البريطاني على مصر واذا كان مرتبطاً به فما هي أهداف هذا الترابط؟ ومن المسؤول عنه؟

ان تواطؤ بريطانيا (وهي حلقة الوصل بين العدوان على مصر والتآمر على سوريا) مع اسرائيل منذ أواسط سبتمبر ١٩٥٦ ثابت كما روى ذلك تشايلدرز بأنه لا يعتقد أن بريطانيا أطلعت العراق على تواطئها مع اسرائيل أو أن العراق كان على علم بهذا التواطؤ[٧].

وبالرغم من أن هناك توافقاً بين تاريخ العدوان الاسرائيلي وتنفيذ المؤامرة على سوريا كما قال عبد الله سعادة إلاّ أنه برّأ العراقيين من تهمة التآمر، وانهم كانوا يتخبطون في الظلام ويتلقون الأوامر ولم يتضح فيما بعد

---

(١) مذكرات الجادرجي/ص ٦٥٥.

(٢) الزمان ١٩٥٦/١١/١٤ وفي نفس العدد أيضاً تصريح بالنفي لنديم الباجه جي وزير المالية العراقي. وانظر أيضاً: **Orient, op. cit., p.191.**

(٣) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ص ٣٨٥.

(٤) نضال البعث جـ٣/ص (٢٣٥-٢٤٣) خطاب صلاح البيطار ١٩٥٦/١٢/١٧.

(٥) مذكرات ايدن/القسم الثاني/ص ٣٨٧ انظر تكذيب وزير الخارجية البريطانية عن تزود الطائرات البريطانية بالمؤن والعتاد من مطارات العراق أثناء العدوان على مصر/الزمان ١٩٥٧/٢/٢٥.

(٦) الحسني/جـ١٠/ص ١١٩ - ١٢١.

(٧) تشايلدرز/الطريق الى السويس/ص ٢٦٨.

إذا كانت هذه التواريخ قد اختيرت لتوافق موعد عملية السويس أو تحددت بعوامل سورية محلية أو عوامل خارجية أخرى لرغبة فرنسا في تدبير انقلاب لصالحها[١].

ولو فرضنا وجود تنسيق بين المؤامرة والعدوان، فما هو الهدف من هذا التنسيق؟ هل هو الاطاحة بعبد الناصر في مصر، وحلفائه في سوريا، أم منع سوريا من التدخل إلى جانب مصر؟ ويجيب السراج عن ذلك بقوله: مؤامرة ١٩٥٦ كانت تستهدف على التحديد منعنا من التدخل في حرب السويس، والقاء سوريا في فلك حلف بغداد أثناء الاضطراب الذي يتبع الهجوم على مصر[٢]. ولا أعتقد أن ذلك صحيح لأن خطة التآمر على سوريا بدأت منذ نوفبر ١٩٥٥ كما سبق ودرسنا ذلك[٣].

على أية حال لو وجد تنسيق بين المؤامرة، والعدوان فان المسؤول عن ذلك هم الانجليز لا الأمريكان ولا الفرنسيون، ولكن هل أعلم العراق بهذا التنسيق أم لا؟ أمر لا نستطيع الاجابة عنه اللهم إلاّ اذا ربطنا الحاح سفير العراق في الأردن على الحكومة الأردنية بضرورة اصدار قرار بدخول القوات العراقية إلى الأردن إلى درجة انه كان ينتظر اجتماع مجلس الوزراء الأردني في احدى غرف الرئاسة كما يذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي[٤] تمهيداً لاستغلال الموقف لتنفيذ المؤامرة، سيما وانه كان ينتظر مشاركة الأردن في القتال إلى جانب مصر، ولكن طلب مصر من الأردن، وسوريا بعدم فتح جبهة جديدة هو الذي أفشل خطة التنسيق على الطرفين الانجليز والعراقيين. ولا يستبعد أن يكون للأمريكان دور في افشال هذا التنسيق بتسريب معلومات عنه إلى مصر التي سارعت فطلبت من الأردن عدم المشاركة في القتال.

على أي حال فان هدف المؤامرة والعدوان كان واحداً وهو الاطاحة بعبد الناصر وكبح النفوذ المصري السوفياتي في آسيا العربية، ولكن كما خرج عبد الناصر من حملة السويس أكثر قوة، فان فشل التآمر قوى الفئات السورية المتطرفة الداعية للتقارب مع مصر بابعاد معارضيهم عز المسرح السياسي واستلام زمام الحكم[٥].

---

(١) Seal, op. cit., p.280.

(٢) Seal, Ibid, p.281.

(٣) انظر محكمة الشعب جـ٤. ص ١٣٥٢. برقية وزارة الخارجية العراقية الى سفارتها في باريس بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٢ تطلب فيها تزويد الشيشكلي بجواز سفر عراقي.

(٤) حديث شخصي مع السيد عبدالله الريماوي في القاهرة ١٩٧٦/٨/٢٥.

(٥) Seal, op. cit., p.281.

خامساً : العراق وقضية البريمي (١٩٥٥/١٩٥٦)

اغتنم العراق فرصة توتر أو تأزم العلاقات السعودية–البريطانية بسبب احتلال بريطانيا للبريمي (٢٥/اكتوبر/١٩٥٥) ليثأر من السعودية بسبب معاداتها لحلف بغداد سيما وان أزمة البريمي عاصرت معركة حلف بغداد في الأردن ولقد عرت هذه الأزمة موقف حكومة العراق تجاه القضايا العربية وبرهنت على عزلة العراق عن الأقطار العربية وانه ليس مستعداً حتى على المستوى النظري تأييد القضايا العربية ونحن لن نتجنى على العراق وانما سنترك المجال أمام الوثائق العراقية نفسها كي توضح لنا موقف حكومة العراق تجاه هذه القضية.

فبعد أن أبلغت المفوضية السعودية في بغداد وزارة الخارجية في الأول من نوفمبر ١٩٥٥ اعتداء بريطانيا على البريمي واحتلالها. تلقت في نفس اليوم دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لحضور اجتماع اللجنة السياسية للنظر في هذا الاعتداء[١] في حين أبرقت المفوضية العراقية في جدة إلى خارجيتها (بتاريخ ١٩٥٥/١١/٦) تقترح تجنب محطة اذاعة بغداد اذاعة أي شيء يتعلق بقضية البريمي لأن الدعاية السعودية ألهبت الرأى العام ضد بريطانيا وضد كل جهة لا تؤيد وجهة النظر السعودية، وطلبت التزام محطة بغداد جانب الحياد التام لأن ذلك أوفق للمصلحة العامة، وقد وافقت الخارجية العراقية على اقتراح المفوضية واتصلت بمدير الدعاية لاتخاذ الاجراءات اللازمة[٢].

وفي نفس اليوم الذي ردت فيه على مفوضيتها في جدة أي (١١/٨) أبرقت الخارجية إلى سفارتها في القاهرة (من (المكتب الخاص) التابع لرئيس الوزراء) تطلب من ممثلها في الجامعة الاتصال بالوفد السعودي في اللجنة السياسية ترجوه عدم اصرار السعودية على رفع قضيتها إلى مجلس الأمن بحجة انها علمت من مصادر موثوقة أن لدى سلطات مسقط ومحمية عمان وثائق تثبت حوادث الرشوة وتهريب الأسلحة قام بها السعوديون. فرفع القضية إلى مجلس الأمن سيؤدي إلى نشر بريطانيا لهذه الوثائق مما سيسيء الى سمعة العرب في الأوساط الدولية[٣].

---

(١) وزارة الخارجية/قضية البريمي وتقارير المفوضية العراقية في جدة لعام/١٩٥٥ ملف/ع/٧٤٢/٢٨٧/٧. مذكرة المفوضية السعودية في بغداد/رقم ٩/ ٢٠١/٢/١ تاريخ /١٩٥٥/١١/١. وكتاب السفارة العراقية في القاهرة رقم ١٩٥٨/٢/٩٠٣/ تاريخ ١٩٥٥/١١/٢ وحول النزاع على البريمي انظر :.Survey of I.A. for 1955-56, pp.81-82 وحول أسباب هذا الاحتلال البريطاني انظر خطاب انتوني ايدن ١٩٥٥/١٠/٢٥ جي–كيلي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية/ترجمة خيري حماد. وهو دراسة وثائقية حول نزاع الحدود ص (٣١٣–٣١٤).
H. Deb., vol.545, Col.199-120.

(٢) وزارة الخارجية /المصدر السابق برقية جدة (رمزية) رقم (٣٢٠٧٩) تاريخ ١٩٥٥/١١/٦. ورد وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٥/١١/٨.

(٣) المصدر السابق. وبالفعل استبعد الرأي القائل بعرض الخلاف على مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية أو أية هيئة أخرى في الوقت الحاضر (برقية السفارة في القاهرة تاريخ ١٩٥٥/١١/١٠) وحول الرشوة السعودية ضد بريطانيا في الشرق الأوسط انظر مذكرات ايدن /القسم الثاني/ ص (١٢٣–١٢٤).

وفي اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية طالب الوفد اليمني بضرورة استنكار العدوان البريطاني على البريمي ، وضرورة اتخاذ قرار سياسي بتأييد السعودية تأييداً مطلقاً خشية تكرار العدوان على أراض عربية أخرى (وبالطبع يقصد بالأراضي العربية الأخرى الأراضي اليمنية فقد كانت اليمن في نزاع مع بريطانيا) وضرورة اتخاذ قرار، أما الوفد العراقي فقد طالب بوجوب التعقل وعدم الاندفاع في اتخاذ قرارات قد تُعقد الموقف ، واتاحة الفرصة للدول العربية لبذل مساعيها لايجاد حل سلمي مقبول وبعد أن أوقفت الجلسة للتشاور بناء على طلب العراق ليتسنى له الاتصال ببغداد اقترحت اللجنة : عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العدوان تحت الرقابة الدولية ، واستنكار استخدام القوة ، وسعي الدول العربية للمساهمة في الجهود للوصول إلى حل سلمي ، وتأييد السياسة السعودية وقد طلب الوفد العراقي تأجيل الجلسة للاتصال مع بغداد[1].

فجاء رد بغداد بضرورة الاطلاع على وجهة نظر عمان وأبو ظبي ، وحذف الفقرة المتعلقة باستنكار العدوان. وتأييد السياسة السعودية ، بحجة أن الاستنكار والتأييد لأحد طرفي النزاع لا يتفقان مع مهمه الوساطة كما أنهما يتضمنان استفزازاً قد يؤدي إلى عرقلة كل مسعى لحل النزاع[2].

وعندما استأنفت اللجنة اجتماعها دار نقاش حاد بين ممثل العراق والسعودية ودعم موقف السعودية كل من مصر وسوريا واليمن ولبنان. وتوصلوا إلى اتفاق باستبدال كلمة استنكار بكلمة استياء بناء على اقتراح مندوب الأردن ،. وقد طلب السفير العراقي من حكومته الموافقة على القرارات التي تم التوصل اليها وهي :

١ – إعلان هذا العمل نقض لاتفاقية التحكيم من جانب واحد.

٢ – الاستياء الشديد من اللجوء إلى القوة في حل الخلافات الدولية في وقت تتضافر فيه الجهود لدعم أسس السلم والاستقرار.

٣ – تأييد السعودية تأييداً تاماً في موقفها السليم.

٤ – حل القضية حلا سلميا عادلاً بالعودة إلى التحكيم وانسحاب القوات المحتلة واعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وتشكيلَ هيئة دولية محايدة.

٥ – تضافر الجهود العربية مجتمعة ومنفردة لتحقيق تلك الأهداف.

فهل استجابت بغداد لالحاحات السفير وحججه المقنعة بضرورة الموافقة على هذه القرارات في هذا الوقت الذي تألب فيه الرأي العام العربي ضد الاجراء البريطاني الأمر الذي يزيد من مهاجمة الصحف للعراق ويضاعف النقمة عليه في البلاد العربية[3] ؟.

---

(١) وزارة الخارجية/المصدر السابق/برقية السفارة العراقية من القاهرة رقم (٣٢٢٩١) رمزية/تاريخ ١٩٥٥/١١/١٠ وانظر أيضاً كيلي/المصدر السابق/ص ٣٨١ وقد قابل المندوب السعودي في القاهرة الوفد السوفياتي وسلمه رسالة الملك سعود شكر فيها الاتحاد السوفياتي على موقفه المؤيد للسعودية/نفس المصدر/ص ٣٨١.

(٢) نفس المصدر/برقية الخارجية للقاهرة تاريخ ١٩٥٥/١١/١١.

(٣) نفس المصدر/برقية السفارة العراقية من القاهرة/رقم (٣٣٥٦٠) تاريخ ١٩٥٥/١١/١٢.

أجابت الخارجية العراقية (في برقية رمزية من المكتب الخاص) بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٣ مؤكدة ما جاء في برقيتها السابقة في تاريخ ١٩٥٥/١١/١١ طالبة الامتناع عن التصويت على مسودة القرار المقترح وبالفعل امتنع الوفد العراقي متضامنا مع الوفد الأردني في التصويت على القرار بمجموعه، وخلال التصويت على الفقرات امتنع الوفدان العراقي والأردني عن التصويت على الفقرات (١، ٢، ٣) ووافقا على الفقرة الخامسة، والجزء الأول من الفقرة الرابعة[1].

ورغم هذا الموقف العراقي الرسمي راح راديو بغداد يعلن بلسان وزارة الخارجية العراقية بمناسبة الحديث عن علاقات العراق مع سوريا «المهم أن يعلم بعض الناس بأن العراق لا يمكن أن يحيد قيد أنمله عن سياسته العربية التقليدية في التمسك بوحدة الصفوف والحرص على الوفاء بواجباته الأخوية تجاه شقيقاته الدول العربية سواء كانت هناك مواثيق قائمة بينها وبين العراق أو لم تكن»[2].

هذا هو التضليل الرسمي العراقي للرأي العام الذي كان ولا يزال دستور الساسة العرب في علاقاتهم مع بعضهم بعضا، وكم كنت أتمنى لو أن المتحدث الرسمي قال أن العراق لن يحيد قيد أنمله عن سياسته التقليدية في التعاون مع بريطانيا والتمسك بحلف بغداد والحرص على الوفاء بواجباته التعاهدية تجاه بريطانيا لا تجاه شقيقاته العربيات.

ولقد اغتنمت جريدة البلاد السعودية الفرصة لتعري موقف العراق الرسمي فكتبت تحت عنوان: عسى أن يكون ترجمة كلام المتحدث العراقي أعمالا في صالح العرب ضد أي خطر سواء من الشرق أم الغرب» ومضت تقول «نحن كأصدقاء يسرنا هذا الكلام، ونتمنى للعراق كل توفيق في هذه السياسة العربية الجديدة ان كانت تنوي انتهاجها حقا الا أننا نقول هذه قضية البريمي، وهي قضية عربية يحتلها المستعمر، واتفقت جميع الشعوب والحكومات العربية على أن احتلالها انما كان عملا عدائيا، وأيدت ذلك جميع الصحف العربية والإسلامية، ولكننا لم نسمع شيئاً من ذلك لا من الحكومة العراقية ولا من صحافتها إلى اليوم، ونرجو أن يكون ذلك عن سهو يرجى تناسي أمره بتأييد عاجل من الحكومة والصحافة العراقية لموقف السعودية واستنكاراً لعمل بريطانيا لنستطيع أن نعتقد أن المتحدث بلسان الخارجية كان يعني ما يقول، ليتم سرورنا بهذا الاتجاه الجديد في السياسة العراقية[3]».

وفي لقاء تم بين الوزير العراقي المفوض في جدة ووكيل وزارة الخارجية السعودي دار بينهما حديث بخصوص ما جاء في الصحف السعودية حول موقف الصحافة العراقية من قضية البريمي، وبين له أن العراق لا يقل اهتماماً بالقضايا العربية عن أي بلد عربي آخر، ولكن رائده دائماً معالجه القضايا العامة بهدوء وترو

---

(١) وزارة الخارجية/المصدر السابق/برقية الخارجية تاريخ ١٩٥٥/١١/١٣. وبرقية السفارة العراقية من القاهرة رقم (٣٣٥٧١) تاريخ ١٩٥٥/١١/١٤.

(٢) (٣) نفس المصدر/كتاب المفوضية العراقية في جدة رقم ٤٨٤/١٣/٢ تاريخ ١٩٥٥/١١/١٧ ومرفق معه جريدة البلاد السعودية تاريخ ١٩٥٥/١١/١٦.

والابتعاد عن الصيحات التي لا طائل تحتها. ثم عرض عليه ٢٠ نسخة من الصحف العراقية المختلفة التي نشرت البيانات السعودية والأخبار المتعلقة بالبريمي[١].

وبمبادره شخصية من وزير[٢] العراق المفوض في جدة اقترح على وزارة الخارجية العراقية توسط العراق بين بريطانيا والسعودية، وحجته في ذلك أن الدولتين تشعران بالتورط ولا يمكنهما التراجع، ولذا فان الملك سعود سيكون مستعداً لقبول أي أقتراح يؤدي إلى انتشاله من ورطته من هذا المأزق، وان بريطانيا تميل إلى الوساطة اذا ما عرضت عليها، والدول التي يحتمل قيامها بها الولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان.

وأضاف الوزير المفوض أن مشكلة البريمي بهذا الشكل ليست من صالح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى الأخص الدول العربية وبريطانيا التي تقوم الآن بمحاولات جدية لحل القضية الفلسطينية لصالح العرب[٣]، لهذا فإن الاصطدام بينهما سيؤخر حل القضية الفلسطينية ويؤدي إلى انقسام الدول العربية وتستغله روسيا واسرائيل. وعليه فمن واجب الدول العربية تسوية مشكلة البريمي بصورة سلمية وسريعة، ونعتقد أن الدولة التي يمكنها القيام بدور الوساطة بين بريطانيا والسعودية هي العراق، وان نجاح هذه الوساطة سيكسب العراق نصراً سياسياً في الشرق والغرب ويلطم النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط ويدعم سياسة الحلف العراقي-التركي.

ويبدو أن الخارجية العراقية جست نبض السفارة البريطانية حول هذه الوساطة فلم تلق تشجيعاً[٤]، فقد وجهت السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣٠ مذكرة إلى وزير الخارجية العراقي حول تطورات قضية البريمي شكرت فيها العراق على موقفه في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وأكدت أن حكومة جلالة الملك ستواصل دعمها لحقوق الحاكمين العربيين التي جوبهت أو تهددت من قبل السعودية[٥].

وعلى أثر هزيمة العراق في جر الأردن إلى حلف بغداد، واتهام هزاع المجالي للسعودية بشنها حملة من الدعاية المقرونة بالرشوة، اغتنم بعض أعضاء المجلس النيابي الفرصة فهاجم النائب علي كمال (السليمانية) المملكة العربية السعودية بأنها العامل الأول في تكوين الاتفاقات والخلافات بين الدول العربية وقال ان الأموال السعودية هي التي حالت دون اتحاد العراق مع أي قطر من الأقطار العربية. وأشار إلى اقليم الحجاز بقوله: ان الملك سعود ليس له أي حق في الحجاز سوى حق السيف، ولذلك فليس من حقه أن ينتظر تنازل أصحاب

---

(١) وزارة الخارجية/المصدر السابق/كتاب المفوضية العراقية في جدة رقم ٥٠٢/١٣/٢ تاريخ ١٩٥٥/١١/٢٣.

(٢) نفس المصدر/البرقيات المتبادلة بين المفوضية في جدة والخارجية في بغداد تاريخ ١٧. ١٨. ١٩/١١/١٩٥٥. وكتاب المفوضية الى الخارجية رقم ٥١٥/١٣/٢ تاريخ ١١/٣٠/ رقم ٥٣٣/١٣/٢ تاريخ ١٩٥٥/١٢/٦.

(٣) اشارة الى تصريح ايدن في ١٩٥٥/١١/٩. انظر الحوادث العراقية ١٩٥٥/١١/١١.

(٤) كانت الحكومة البريطانية قد رفضت الاقتراح السعودي العودة الى التحكيم واعادة الامور الى ما كانت عليه. كيلي/المصدر السابق/ص ٣٨١.

(٥) نفس المصدر/مذكرة السفارة البريطانية في بغداد تحت رقم: 591/1054/97/55، ومسجلة في الخارجية العراقية تحت رقم (٣٤٨٠٤).

الحجاز الشرعيين عن ملك آبائهم طوعاً أو برضاء كما قال هو في الظهران وطالب باجراء استفتاء شعبي في الحجاز لأجل تقرير المصير، فان شاء أهل الحجاز استقلوا كما فعل السودانيون، أو رجعوا إلى احضان حكامهم الشرعيين[1].

واضح أن الاشارة إلى اقليم الحجاز انما جاءت بايحاء من الأمير عبد الاله الذي يعتبر نفسه صاحب الحق الشرعي في اقليم الحجاز.

أما مزاحم الباجه جي، فقد بعث برقية إلى الملك سعود يؤيد فيها موقف السعودية قائلاً: أن نكث بريطانيا لعهودها واستهتارها بجميع الاعتبارات الدولية في عدوانها الفظيع على البريمي التي لا شك هي عائدة للسعودية مما يعتبر حلقة في سلسلة المؤامرات الاستعمارية على بلاد العرب. اني أؤيد سياستكم الرامية إلى مكافحة الاستعمار لتخليص بلاد العرب من تلك المشروعات تأييداً تاماً، وقد رد عليه الملك شاكراً له تأييده في هذه القضية[2].

ظلت العلاقات السعودية-البريطانية بسبب البريمي تلقي بظلها على العلاقات العراقية-السعودية طيلة ديسمبر ١٩٥٥، ويناير ١٩٥٦ عندما رحبت السعودية (في بيان أصدرته في ٣١/يناير) برغبة الحكومة البريطانية بعودة العلاقات الانجليزية السعودية إلى وضعها الودي في السنوات السابقة اثر زيارة ايدن لواشنطن[3].

ويبدو أن مشكلة البريمي لم تعد عائقاً يحول دون تحسن العلاقات العراقية-السعودية، فقد بدأ هذا التحسن منذ مارس ١٩٥٦، وراح ينمو حتى اكتمل في نوفمبر ١٩٥٧ بزيارة الملك فيصل الثاني إلى السعودية بصحبة ولي العهد الأمير عبد الاله، وكان للولايات المتحدة الأمريكية دورها في هذا التقارب، مقرونا بزيادة التقارب المصري-السوري وما رافقه من زيادة قوة اليسار في سوريا وميلها نحو المعسكر الاشتراكي[4].

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٥/٥٦/ محضر الجلسة (٨) تاريخ ١٩٥٦/١/٧/ ص ٩٠-٩١ وفي الجلسة (٢٥) تاريخ ١٩٥٦/٣/١٣ وصفت السعودية «بدعاة الفتنة في الرياض» ص ٤٦٢ وحول استخدام السعودية لأموالها من أجل التأييد الصحفي والسياسي انظر: Glubb, op. cit., p.358-59 وراجع الزمان ١٩٥٦/١/٣٠ حول احتجاج العراق على الاذاعات السعودية المعادية للعراق.

(٢) وزارة الخارجية/ملف ٧/٧٨٢/٧٤٢ كتاب المفوضية في جدة رقم ٥٣١/١٣/٢ تاريخ ١٩٥٥/١٢/٨.

(٣) كيلي/المصدر السابق. ص ٣٨٣.

(٤) لمزيد من التفصيلات عن العلاقات العراقية-السعودية. انظر للباحث «علاقات العراق السياسية مع دول المشرق العربي (١٩٤١-١٩٥٨) دراسة غير منشورة.

الفصل الثالث

العراق وجامعة الدول العربية

القسم الأول

دور العراق في قيام جامعة الدول العربيـــــة ١٩٤١ - ١٩٤٥

(أ) تصريحاً ايدن ١٩٤١ - ١٩٤٣.

(ب) مشروع نوري السعيد (الكتاب الأزرق) ١٩٤٣.

(ج) المشاورات التمهيدية يوليو ٤٣ - يناير/١٩٤٤.

(د) محادثات اللجنة التحضيرية سبتمبر ٤٤ - أكتوبر/١٩٤٤.

(هـ) المؤتمر العربي وميلاد جامعة الدول العربية مارس/١٩٤٥.

القسم الثاني

سياسة العراق تجاه جامعة الدول العربيـــــة

١ - مرحلة التفاهم ٤٥ - ٤٨.

٢ - مرحلة التدهور أو الخلاف ٤٨ - ١٩٥٤.

٣ - مرحلة اهمال العراق لجامعة الدول العربية ١٩٥٤ - ١٩٥٨.

مشاركة العراق في نشاطات الجامعـــــــة

١ – العراق والمقاطعة الاقتصادية لاسرائيل.

٢ – العراق ومشروع الضمان الجماعي.

الفصل الثالث

العراق
وجامعة الدول العربيــــة

سوف نقسم هذه الدراسة الى ثلاثة أقسام : نتناول في القسم الأول دور العراق في قيام جامعة الدول العربية ، وفي القسم الثاني نتكلم عن سياسة العراق تجاه الجامعة أما في القسم الثالث فسوف نتكلم عن مشاركة العراق في نشاطات الجامعة المختلفة .

القسم الأول
دور العراق في قيام جامعة الدول العربية (١٩٤١ - ١٩٤٥)

ان الدعوة للوحدة العربية قديمة ، فقد كانت من أهداف جمعيتي العهد والعربية الفتاة وبالتالي كانت رائدة الثورة العربية عام ١٩١٦ ، وشارك العراق في الدعوة لهذه الوحدة وبخاصة في النصف الثاني من الثلاثينات حيث كانت ثورة رشيد عالي الكيلاني ذروة الاتجاه العربي في العراق .

فجميع عناصر الوحدة العربية أو العمل العربي المشترك ، كما يقول السيد نوفل «كانت مهيأه ومعبأة شعبياً ، بحيث لم يكن في الاستطاعة التحكم في التيار الشعبي المندفع نحو الوحدة فيما لو انتهت الحرب العالمية الثانية دون التوصل الى نوع من الإجماع العربي على صورة من الصور . ولقد كان الحلفاء وبخاصة البريطانيين مدركين هذا فرأوا أن يأخذوا بيدهم زمام المبادرة وهم أدرى الناس بما بين الحكومات العربية من خلافات[1] .

(١) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ ص ٤٧ . وتمثلت مشاعر العرب الوحدوية ابتداء من ثورة فلسطين ١٩٣٦ وانتهاء بتصريح روبنتروب وزير الخارجية الالمانية وهملر وزير داخليتها ٢ نوفمبر ١٩٤٢ مروراً بمؤتمرات بلودان والقاهرة ولندن وحركتي علي ماهرورشيد عالي . انظر : Cecil Hourani, "The Arab League in Perspective" Middle East Journal April, Vol.I., No.2, p.128.

تمثلت المبادرة الانجليزية بالدعوة للوحدة العربية في تصريح ايدن ٢٩ مايو ١٩٤١ أي في نفس اليوم الذي صفيت فيه حركة الكيلاني. وفيه ابدى تأييد وعطف بريطانيا على ما يرجوه مفكرو العرب للشعوب العربية من وحدة أكبر مما تتمتع به وقتذاك قائلاً: انه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً. وختم تصريحه قائلاً: وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة(١).

فالتصريح يتألف من مقدمة ووسط وخاتمة. المقدمة تشير الى أماني العرب ورغبتهم في درجة من الوحدة أكبر مما يتمتعون به، ووسط يشير الى حق العرب بتقوية الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية فيما بينهم، أما الخاتمة فتشير الى تأييد بريطانيا لأي خطة تلقى موافقة العرب العامة.

ولم يكن هدف بريطانيا من هذا التصريح وفي هذا الوقت اقامة أي شكل من أشكال التعاون السياسي، وإنما تسهيل التعاون الاقتصادي وازالة الحواجز الاقتصادية بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن كما أشارت الى ذلك لجنة الشرق الاوسط اثر زيارة وزير الدولة البريطاني الى لندن أيلول ١٩٤١، أي هدفها التعامل مع هذه الأقطار اقتصاديا كما لو كانت متحدة سياسياً هذا من ناحية. ولمواجهة الدعايا المحورية التي كانت تخاطب أماني العرب في الوحدة والحرية والاستقلال من ناحية ثانية(٢).

ولذا فان صدى تصريح ايدن في العواصم العربية كان مختلفاً، فالاردن رحب بالدعوة وسعى الى استغلالها بينما السعودية نظرت لها بالشك والحذر، في حين أن اليمن أهملتها أما العراق وسوريا ولبنان فقابلتها بالفتور، أما مصر فدعت الى اتحاد وادي النيل(٣).

وما كان ممكناً للعراق في هذا الوقت أن يولي اهتمامه بهذا التصريح، فقد كانت ظروفه الداخلية تستدعي تصفية ذيول الحركة الكيلانية حتى اذا ما وافى عام ١٩٤٢ على الانتهاء بدأ نوري السعيد يتناول الموضوع في الدراسة والبحث.

ففي خريف ١٩٤٢ زار نيوكمب (بدعوة من الحكومة العراقية) بغداد وتباحث مع نوري السعيد ليطلع على وجهات نظر الحكومة العراقية بخصوص الوحدة، ويبدو أن نوري استفاد من تلك المحادثات في وضع مذكرته التي قدمها فيما بعد للمستر كيزي.

---

(١) احمد طربين/الوحدة العربية/ط ١/ص ١٩٨. Kirk, Middle East in The War (1939-1946), p.162.

(٢) حول الدعاية المحورية. وأثرها على مشاعر العرب انظر:
Sulzberger (C.L.) German Preparation in The Middle East — Foreign Affairs, Vol.20, July 1942, pp.673-77, Lenzowski op. cit., p.503, Marlow, op. cit., p.41.

(٣) حول ردود الفعل العربية تجاه تصريح ايدن انظر: Kirk, Middle East in the War 1939-46, p.395.
وفرنان ويله/الجذور التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط/ترجمة نجدة هاجر-طارق شهاب ص ١٢٥ ١٢٦.
Khadduri, Towards an Arab Union, The League of the Arab States, The American Political Science Review, Vol.40, Feb. 1946, p.92.

استبعد نيوكمب امكانية تحقيق الوحدة العربية بسبب ظروف الحرب من جهة وبسبب المعارضة الاقليمية والعنصرية والطائفية ممثلة في المارونيين في لبنان والأكراد والأشوريين في العراق والدروز والاسماعليين في سوريا ، كما أن زعماء المسلمين يفضلون الجمهورية تجنبا للصعوبات الشخصية والعائلية[1].

وفي ديسمبر[2] زار نوري السعيد القاهرة وتباحث مع المستر كيزي وزير الدولة البريطاني بخصوص الوحدة العربية ، فطلب منه تسجيل آرائه وتقديمها بشكل مذكرة ، فكان ذلك ميلاد ما عرف فيما بعد بمشروع الهلال الخصيب أو الكتاب الأزرق الذي أرسله للمستر كيزي في ١٤/يناير ١٩٤٣.

ولا يعنينا من هذه المذكرة سوى ما له علاقة بالجامعة ، بصرف النظر عما ورد فيها بالنسبة لسوريا الكبرى ، ووضع اليهود في فلسطين ، فعلى فرض تحقيق وحدة سوريا الكبرى فكيف يمكن أن تكون جامعة الدول العربية التي دعا لها نوري السعيد.

اشارت الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الخلاصة التي أنهى نوري فيها مذكرته بالدعوة الى إقامة جامعة عربية تتألف من العراق وسوريا (الكبرى طبعاً) مباشرة ، على أن يترك الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى للانضمام عندما تريد أو حسب رغبتها . يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يؤلف من الدول الأعضاء ويرأسه أحد حكام الدول العربية يتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن ويكون هذا المجلس مسؤولاً عن الآتي : الدفاع والشؤون الخارجية – العملة والمواصلات والجمارك وحماية الاقليات (ويكون الاتحاد بين أجزاء سوريا الكبرى فيدراليا بحيث تحتفظ كل دولة بحكومتها المحلية الخاصة وتبقى الشؤون الأخرى للحكومة المركزية).

ويفترض نوري أنه في حالة امتناع سوريا ولبنان عن الدخول في الاتحاد فيجب أن يفرض الاتحاد عليهما كي لا يؤلف عجزهما في الدفاع عن أنفسهما خطراً على جيرانهما وعلى سلم العالم فضعف الدول العربية والحال هذه يبرر فرض الاتحاد عليها دون رغبة أهلها[3].

وقبل أن تصل مذكرة نوري السعيد الى الدوائر البريطانية وبخاصة الى وزارة الخارجية كان وزير الدولة البريطاني في القاهرة قد بعث في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ برقية الى وزارة الخارجية في لندن حول اجتماعه مع ابن سعود في جدة في الفترة ما بين (٢٨ – ٣٠) ، حيث أوضح ابن السعود رأيه في الوحدة العربية ، وانه يؤيد فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بإشراف بريطاني ولكنه لا يؤيد فكرة الوحدة السياسية بحجة أنه

---

(١) Kirk, Ibid., p.336.

(٢) صرح نوري السعيد لجريدة الوفد المصرية ٢٧ ديسمبر ١٩٤٢ ان الوحدة العربية هي أول أهدافنا ولكن لا يمكن القول كيف ولا متى ستحقق . ولكن من الضروري التهيؤ لها بجميع الوسائل التي في طاقتنا.

(٣) Fo.371/34962, Iraq Prime Minister Proposals, Relating to Arab Unit, p.10.

بعث نوري السعيد نسخا من مقترحاته الى الدوائر البريطانية في الهند والى العواصم العربية.

Bird wood, op. cit., p.203.

لا توجد مصلحة لأية دولة أن تستبدل النفوذ البريطاني بالهيمنة المصرية أو العراقية ، وأضاف أن اولئك الذين يدعون لوحدة واستقلال العرب انما يسعون لتحقيق اطماعهم الشخصية ، فالعراقيون يؤيدون جلاء حكومة جلالة الملك عن فلسطين من أجل انفسهم[١] .

ولعل هذه البرقية هي التي تفسر لنا عدم رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة نوري السعيد رداً مباشراً ، وانما جاء باسلوب غير مباشر وبصورة علنية وتمثل في تصريح ايدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ . فقول ايدن أنه لم يعرض حتى الآن مشروعاً يحظى بقبول العرب الجماعي «انما يشير في ذلك الى مذكرة نوري السعيد ، وكأنه يخاطب ابن السعود قائلاً أن وجهة نظره محل تقدير الحكومة البريطانية ، وقد وصف فرنان ويليه[٢] هذا التصريح بأنه احباط لمشروع نوري السعيد بسبب المعارضة السعودية والمصرية .

واضاف ايدن في تصريحه قائلاً : ان بريطانيا تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم على أن تبدأ الخطوة الأولى من العرب انفسهم[٣] ويمكن اعتبار ترتيب الوحدة الاقتصادية وتقديمها على الوحدة السياسية ارضاء ايضاً لابن السعود .

كان لتصريح ايدن هذا ردود فعل في معظم الأقطار العربية يعنينا منها العراق ومصر ففي العراق نشرت جريدة صوت الاهالي تعليقاً جاء فيه : ان البلاد العربية بلاد واحدة وشعوبها وان اختلفت بعضها عن البعض الآخر اختلافاً بسيطاً الا انها تكون امة واحدة لها قضية مشتركة واحدة . ويجب أن لا نعترف بالفروق والحواجز الوهمية التي خلقتها ظروف سياسية شاذة نشأت من العقلية التي كانت سائدة في مؤتمر فرساي[٤] .

اما في مصر فقد صرح عبد الرحمن عزام للاهرام بقوله : لقد وضعنا ايدن في مركز حرج والقى المسؤولية علينا[٥] ولو أن أكثرها ليس من عملنا ولا تذليله بيدنا ورغم ذلك فاني اهيب بالعرب أن لا يدعوا الفرصة تمر فلا بد من سبيل للعمل .

اما على المستوى الرسمي فان البرقيات المتبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية في لندن ، تشير الى المساعي التي راح يبذلها نوري السعيد من اجل اقناع الزعماء العرب بوجهة نظره ، فقد اقترح عقد مؤتمر لبحث الموضوع الا أن وزارة الخارجية خشيت أن يستغل ذلك من اجل الدعاية ضد الصهيونية الأمر الذي يثير تهيجاً في المنطقة قد يربك المجهود الحربي البريطاني علماً بانه تعهد بأن لا يزيد عدد ممثلي كل دولة عن اثنين أو ثلاثة . وان المحادثات في المؤتمر سوف تكون سرية وسوف تطلع الحكومة البريطانية على كل ما يدور فيها . وانه لن يستغل ذلك لاغراض الدعاية . وقد بعث برسالة شخصية إلى النحاس في ١٧ مارس يعرض فيها

---

(١) Fo.371/35147, E 411/69/25, Telegram No.42, particular Secrecy, Cairo, December 30, 1942, Ministry of State to F.O.O.

(٢) فرنان ويليه/الجذور التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط/ص ١٢٨ .

(٣) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص ٨٥ .

(٤) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ص ٢٥ نقلاً عن الاهالي ١٩٤٣/٢/٢٦ .

(٥) الاهرام ١٩٤٣/٢/٢٨ .

افكاره وسوف يرسل رسالة مماثلة إلى ابن السعود. وليست لديه أية نية للعمل من وراء الحكومة المصرية كالتعامل مع بعض العناصر كفؤاد اباظة(١).

كذلك فانه ارسل وفداً آخر برئاسة جميل المدفعي إلى سوريا والاردن للتشاور مع السياسيين في البلدين وللاتفاق معهم حول الخطوط العريضة للتعاون المشترك، والدعوة لعقد مؤتمر عربي وقبل أن يغادر المدفعي بغداد اجتمع بالسفير البريطاني حيث أبلغه سروره وزملائه بتصريح ايدن وان على القادة العرب ان يسارعوا إلى دراسة قضايا الاتحاد العربي الفيدرالي، وأكد للسفير أن بامكانه (اي السفير) ان يعتمد على حصانته، وانه يعرف أن تحقيق الأماني العربية يعتمد على الدعم البريطاني وانه يرغب في تجنب أي عمل قد يسبب المتاعب للانجليز(٢).

ولكن نتائج هذه المساعي التي قام بها المدفعي خلال شهري مارس وابريل لم تكن مشجعة فالسوريون مشغولون في مشكلة الانتخابات والامير عبد الله في الاردن شديد الغيرة من مساعي العراق ولا يفكر الا في نفسه ومكانته اما في مصر فالنحاس رفض ما عرضه المدفعي وتحسين العسكري (وزير الداخلية) الذي تصادف وجوده اثناء زيارة المدفعي وسبب الخلاف أن النحاس يصر على أن لا يشارك في المحادثات الا الممثلون الحكوميون وأن لا تشارك فيها اي هيئات شعبية كما كان يرى العراق، وسوف يقوم رئيس الوزراء في زيارة شخصية الى القاهرة تلبية لدعوة النحاس يزور خلالها شرق الاردن وفلسطين وسوريا وربما يبحث في محادثاته مستقبل شمال افريقيا(٣).

اما رد فعل مصر الرسمي فجاء متأخراً وتمثل في خطاب النحاس في مجلس الشيوخ المصري الذي القاه نيابة عن النحاس وزير العدل المصري وفيه اشار إلى انه معني من قديم باحوال الأمم العربية والمعاونة على تحقيق امالها في الحرية والاستقلال وقد خطا في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح. ويعلق طربين على هذا الخطاب بقوله: ان النحاس عن قصد أو غير قصد افترض قيادة مصر للحركة العربية، وانه نصب نفسه بنفسه زعيماً للدعوة العربية (٤).

فما هي الدوافع التي حدت بالنحاس الى توجيه هذه الدعوة، وبالتالي إلى تزعم او قيادة حركة الوحدة العربية؟

---

(١)
a) Fo/371/34955, E 1382/506/65, Telegram No.188, particular Secrecy, Important, from F.O. to Baghdad, 15th March 1943.
b) Fo.371/4956, E 1621/506/65, Telegram No.274, Baghdad 18th March 1943.

(٢) Fo.371/35010, E 2239/489/93, Confidential, No.III, Baghdad, 28th March, 1943, Cornwallis to Mr. Eden.

(٣) Fo.371/35010, E 3585/480/93, Confidential No.195, Baghdad, 5th June 1943, Cornwallis to Mr. Eden.

(٤) احمد طربين/المصدر السابق/ص ٢٣٦.

بصرف النظر عن صحة اتهام الأمير عبد الله للنحاس بانه تلقى تشجيعاً ووعوداً من قبل انجلترا وامريكا بدليل قوله : انا على جهل تام من درجة تحقيق اماني الوحدة أو الاتحاد وما يملكه رئيس وزراء مصر من وعود سرية من لدن انجلترا وامريكا «وجاراه في هذا الاتهام مجيد خدوري»[١] .

بصرف النظر عن هذا الاتهام فقد كان هناك عدة اعتبارات ودوافع املت على النحاس خاصة ومصر عامة ضرورة تزعم حركة الوحدة العربية . فبالاضافة الى الاعتبارات الشخصية ممثلة في الوجاهة سواء في داخل مصر أو خارجها ، والتنافس بين النحاس وفاروق في هذا المجال[٢] فقد كانت هناك رغبة في محو حادث ٤ فبراير باعتبار ان الدعوة للوحدة العربية كما يقول العقاد كانت تلقى تأييداً لدى قطاع ولو محدود من الرأي العام المصري[٣] مقروناً ذلك كله بما قد تهيئه هذه الوحدة من الفرص لتلبية حاجات مصر النامية في المجالين الاقتصادي والثقافي[٤] :

كما أن ذلك سيزيد من هيبة مصر السياسية في العالم اذا ما تولت زعامة كتلة الدول العربية في اي مؤتمر دولي يعقد بعد الحرب او في منظمة الأمم المتحدة[٥] .

فالعوامل الشخصية مقرونة بحاجات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية هي التي املت عليها تزعم حركة الوحدة العربية . اما بالنسبة إلى التشجيع البريطاني الذي اشار اليه الأمير عبد الله وخدوري فربما جاء بشكل غير مباشر وتمثل بنشاط نوري السعيد المكلف خلال شهر مارس ٤٣ ، وبالاحرى منذ يناير ١٩٤٣ بتشجيع من بريطانيا (وان تظاهرت بمعارضته) للضغط على الحكومة المصرية التي يبدو انها كانت مترددة في اخذ زمام المبادرة للدعوة للوحدة العربية[٦] .

ومن الادلة على ذلك حديث محمد شرارة في جريدة البورص المصرية بتاريخ ١٩٤٣/٢/٥ عندما سئل عما ورد في خطاب العرش حول الروابط مع الاقطار الشقيقة ، فقال : ليست الروابط التي اشار اليها خطاب العرش الا الروابط الثقافية والعلاقات الطيبة التي تربطنا بهذه الاقطار فاذا ظهرت من وقت لآخر اشياء عن سياسة عربية مستقلة فانها لا تدل في الوقت الحاضر الا على اماني ورغبات . اما نصيب هذه الرغبات فهو ان نرى

---

(١) الملك عبد الله/الاثار الكاملة/ ص ٢٠٤ في مذكرة بعثها للحكومة العراقية بتاريخ ٤٣/٨/٢٤ .
Khadduri, The Arab League as Regional Arrangement American Journal of International Law, 40, October 1946, p.163, Newcombe, op. cit., p.160.

(٢) راجع : Seal, op. cit., p.21.

(٣) العقاد: المشرق العربي المعاصر صفحة ٦٩٦ وطربين صفحة ٢٩٤—٢٩٥ .

(٤) Khadduri, The Arab League as a Regional Arrangement American Journal of International law, 25 Oct. 1946 p.163, Marlow, op. cit., p.47.

(٥) Khadduri, Ibid.

(٦) ومعروف عن النحاس أنه يفضل العمل منفرداً على العمل مع الدول العربية ، فقد عرض عليه اللورد كيلرن عام ١٩٣٧ الانضمام إلى السعودية والعراق وسوريا واليمن لتكوين جبهة عربية متحدة لمعارضة مشروع التقسيم المقترح ؛ فكان ردّه : انه لا يميل إلى الاشتراك في هذه الجبهة وانه يرى أن بقاء يده حرة يعطيه قوة في معارضة المشروع . (مذكرات كيلرن — «آخر ساعة» ١٩٧٣/٣/٢١ .

العالم العربي قد تخلص من كل ارهاق ويعيش في هناء وعلى اتم وفاق واطيب علاقات الصداقة والحب مع بعضه البعض. الوحدة العربية موجودة في قلوب جميع العرب الا أن احداً لا يستطيع أن يقرر متى تسمح الظروف بتحقيقها. والحرب من العوامل التي تغير المبادئ والآراء من كل نوع، فيكون اذاً من غير المناسب الادعاء بوجود سياسة مستقلة على اسس معينة لا تقبل التبديل[١].

واضح من هذه الكلمة التركيز على الروابط الثقافية اما العمل السياسي والوحدة العربية فالظروف ليست مناسبة لبحثها حتى تنتهي الحرب. وربما كان هذا الموقف المصري من العوامل التي شجعت نوري ايضاً في نشاطه السالف الذكر.

اما دوافع نوري السعيد في دعوته للوحدة العربية، رغم انها ارتبطت بالسعي لتحقيق مكاسب اسروية تمثلت في ايجاد عرش للأمير عبد الاله في سوريا، فانها كانت ترجع الى اعتبارات اخرى تتمثل في مواجهة الضغط السعودي الماثل، والضغط المصري المحتمل (فما تجدر ملاحظته أن نوري اشار في مذكرته إلى أن عدد سكان مصر يوازي عدد سكان بلدان الهلال الخصيب أي انه كان متخوفاً من هذا العدد ولذا اهملها في خطته للجامعة العربية) وهو وان كان يسعى إلى وحدة سوريا الكبرى فان هدفه تأمين مرور انابيب النفط العراقي الى البحر المتوسط[٢]، فوقفه والحال هذه دفاعي امام هجمات السعودية الماثلة وهجمات مصر المحتملة[٣]. وهذا ما يفسر لنا حرص نوري السعيد على قيام حكم صديق أو موالٍ للعراق في سوريا ولبنان.

وعلى اي حال فقد حدد خطاب النحاس خطوات العمل من اجل الوحدة العربية التي سوف تسير عليها مصر باعتبارها صاحبة الدعوة او باعتبارها زعيمة الدول العربية كما قال طربين وتتمثل في اتصالات مصرية مع جميع الدول العربية للتعرف على وجهات نظرها وعرفت هذه المرحلة بالمحادثات التمهيدية أو الثنائية في الفترة ما بين يوليو ٤٣ - يناير ١٩٤٤، ثم عقد اجتماع لممثلي تلك الدول للتقريب أو للتنسيق بين وجهات نظرها وهو ما عرف باجتماعات اللجنة التحضيرية في الفترة ما بين ٢٥ سبتمبر - ٧ اكتوبر ١٩٤٤، واخيراً عقد مؤتمر عربي اعلن فيه ما تم الاتفاق عليه من قرارات مارس ١٩٤٥.

١ - المشاورات أو المحادثات التمهيدية:

اختار النحاس نوري السعيد ليكون اول من يتباحث معه حول الوحدة، وكان اختياره دبلوماسياً موفقاً نظراً لما كان يعلمه عن مساعي الرئيس العراقي في الوحدة العربية وما يمكن أن يعرضه من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية، وتعين النحاس على فهم ما ينبغي أن تكون عليه المداولة بشأن الوحدة العربية مع الرؤساء الآخرين. وكان النحاس قد اعلن في خطابه في مجلس الشيوخ انه وجه الدعوة لنوري السعيد بواسطة تحسين العسكري.

---

(١) المركز الوطني ملفت/١٩٤٣/١/٢/ وثيقة رقم ١٨٣.
(٢) راجع ص ٣١ من هذه الدراسة.
(٣) Marlow, op. cit., pp.44-47.

وفي ١٩٤٣/٦/١٧ نشرت المصري تصريحاً لنوري السعيد وردها من مراسلها في لندن، اشار فيه نوري إلى دعوة النحاس، والى الروابط التي تربط البلدان العربية مع بعضها اما بالنسبة للجامعة العربية فقد قال: اود أن ارى جامعة الأمم العربية وفي داخل نطاقها عدة دول مستقلة ترسل ممثليها إلى المجلس العربي المركزي الذي يدير اعمال الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات بين دول الاتحاد والجمارك وشؤون التعليم في جميع انحاء العالم العربي[1].

وفي يوليو لبى نوري دعوة النحاس مكرها كما قال الصايغ[2]، وزار وهو في طريقه إلى القاهرة فلسطين (القدس) وعمان ودمشق ورافق تلك الزيارات تصريحات نقلتها الصحف ووكالات الانباء ومعظمها يدور حول اهداف زيارته لمصر وهي التباحث شخصياً مع النحاس حول وجهات النظر المختلفة بخصوص الوحدة العربية وكيفية تحقيقها[3]. واوضح في بعضها مواقف الزعماء العرب في سوريا ولبنان والاردن، قائلاً: سوريا مهتمة بشؤونها الداخلية أما لبنان فمنقسم فريق يناصر الوحدة الكاملة وفريق يتحفظ، أما الأمير عبد الله فرأيه واضح كل الوضوح اذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراها عملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية[4].

وفي القاهرة وقبل أن تبدأ المحادثات الرسمية بينه وبين النحاس تحدث نوري السعيد بصفة شخصية مع المستشار الشرقي للسفارة البريطانية قائلاً: انه يرى أن يقترح بالاتفاق مع النحاس على أن السياسة السليمة هي توحيد سوريا الكبرى بعد قيام الحكم البرلماني في سوريا واما موضوع الاتحاد الكونفدرالي فيمكن البحث فيه فيما بعد. فلما الح عليه المستشار الشرقي بان لا يتحدى ابن السعود بقرارات بدون علم مسبق بها رد عليه نوري بان اقتراحه لا يتضمن ترشيح عبد الاله لعرش سوريا، فسوف يترك للشعب حرية اختيار نوع الحكم ولذا فإن ابن السعود في هذه الحالة كما يعتقد (أي نوري) لن يعارض في ذلك[5].

كذلك فقد اجتمع مع نائب وزير الدولة البريطاني في القاهرة، فاخبره أن رحلته استمرار لجهوده من أجل توحيد سوريا الكبرى تمهيداً للاتحاد الكونفدرالي العربي الذي يشمل سوريا الكبرى والعراق والسعودية وربما مصر. وان أساس هذه الدعوة هو تصريح ايدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ (فكأنه تخلى عن مشروعه الذي بعثه للمستركيزي). ويقول نائب وزير الدولة البريطاني انه نصح نوري بالاتصال بالقادة العرب وان لا يشجع الادلاء بتصريحات أو الدعوة لعقد مؤتمر تجعل امكانية تحقيق مساعيه صعبة. فاوضح نوري أن المؤتمر لن يعقد الا اذا أوضحت الاتصالات الشخصية أن هناك اساساً صالحاً لعقده. كما عرض نوري فكرة السفر إلى الجزائر

---

(١) المركز الوطني/ملفت/١٩٤٣/١/٢. أما ابن السعود فقد صرح لمنبر الشرق ١٩٤٣/٦/١٨ ان العرب ليس بينهم خلاف والمعتقد انه بعد الحرب يحصل بينهم اتحاد يساعد الحلفاء/نفس الملف.

(٢) الصايغ/المصدر السابق/ص ٣١٠ Seal, op. cit., p.22.

(٣) جريدة العراق ١٩٤٣/٧/٢٢.

(٤) نقلته الأخبار ١٩٤٣/٧/٢٣ انظر أيضاً تصريحاته لينوز كروبنكل وسكوتشمان مان.
Bird wood, op. cit., pp.194-95.

(٥) Fo.371/34960, E 4335/506/65, Telegram No.1456, Cairo 25 July 1943, Particular Secrecy, Important, Lord Kirllean to F.O.

لشرح وجهة نظره لكاترو حول مستقبل الوضع في سوريا ولبنان وفقا للرأي السابق ، وقد حبذ نائب وزير الدولة البريطاني الفكرة واستشار الخارجية فيها باعتبار انها تؤكد للفرنسيين حقيقة نواياهم حول مستقبل الوطن العربي [١] .

هذان الاتصالان ربما كانا آخر محاولة لنوري لاقناع المسؤولين البريطانيين بوجهة نظره التي تتفق وخطوط مشروعه في الكتاب الازرق ، وتمشيا مع ذلك كان تصريحه عن موقف الأمير عبد الله بانه واضح وانه يؤيد فكرة توحيد سوريا . وأراد من هذه الاتصالات أن يعرف حقيقة موقف الانجليز قبل أن يفاتح النحاس بهذه الاراء . ومن هذين الاجتماعين يتضح لنا أن الانجليز لا يؤيدون مشروع نوري السعيد ، خلافاً لما ذكره لينشوفسكي [٢] من أن مشروع السعيد يحظى بتأييد بريطانيا التام .

دارت المحادثات بين النحاس ونوري السعيد في الفترة ما بين (٣١/٧-٦/٨/١٩٤٣) حول امكانات التعاون بين الدول العربية المستقلة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وما يتفرع عنها .

أما أداة [٣] ذلك التعاون فتكون من خلال تكوين : -

١ - اتحاد ذو سلطة تنفيذية يرأسه رئيس ينتخب أو معين وفقاً لاحكام نظام الاتحاد ، وتسري قراراته على جميع الدول الاعضاء وتلتزم كل دولة بتنفيذ هذه القرارات حتى ولو كانت مخالفة لرأي مندوبها ، وهذا يعني تنازل الدول المنظمة عن جزء من سيادتها لحكومة الاتحاد وسلطته التنفيذية . وتساعد الاتحاد جمعية تتمثل فيها الدول العربية بنسبة عدد سكانها .

٢ - اتحاد بدون سلطة تنفيذية ، وبدون التزام الدول بقراراته الا لمن يقبلها ، وفي هذه الحالة يتساوى عدد ممثلي الدول في الاتحاد .

منذ البداية سقط مشروع ايجاد حكومة مركزية (كما يقول الشقيري) لأن البحث وراء حكومة مركزية كما قال نوري السعيد «مضيعة للوقت» فاستبعدت «الوحدة العربية» من اول الطريق وكان هذا رأي النحاس ، ولكنه ارادها أن تخرج من فم نوري السعيد (تماماً كما اراد نوري السعيد اثناء مراسلاته مع ابراهيم عبد الهادي ١٩٤٠ ، ان يقول لا نريد استئناف القتال مع اليهود) وهذا هو الاسلوب العربي الذي نعيش فيه إلى يومنا هذا [٤] .

---

(١) Fo.371/34960 , E 4394/506/65 , Telegram No. 1750 , Cairo , 26 July 1943 , Deputy Minister of State to F.O. Particular secrecy , Important.

(٢) Lenzowski , op. cit. , p.504.

(٣) طربين/المصدر السابق/ ص (٢٤١-٢٤٢) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص (٦٠-٦١) سامي الحكيم ميثاق الجامعة العربية/ ص (١٩-٢١) ويقول الشقيري ان نوري كان حريصاً على ان لا يلتزم باي من هاتين الفكرتين . وانه يوافق على ما توافق عليه الدول العربية ، حوار واسرار/ ص ٦٧ .

(٤) الشقيري/المصدر السابق/ص ٦٧ .

اما مجالات التعاون التي يمكن ان تشترك الدول العربية فيها او في بعض منها فهي : -

المجال السياسي ويشمل التعاون في الدفاع والشؤون الخارجية وحماية الاقليات ، اما مجال التعاون الاقتصادي فيشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام بالاضافة الى التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به[1] .

ويروي الشقيري أن نوري امسك به في الحفل الختامي الذي اقامه النحاس لنوري في نهاية المحادثات وقال له : يا احمد هذه الوحدة العربية «لقلقيات» . اخبر الرئيس القوتلي ان المصريين لا يريدون وحدة عربية ، انهم يريدون أن يتزعموا على العرب . ما فيه فايده من هذه المشاورات احسن تفاهم العراق مع سوريا[2] .

وفي ختام المحادثات صدر بيان مشترك جاء فيه : تمت اليوم المشاورات التي بدأت بين النحاس ونوري السعيد بشأن الوحدة العربية ، وتعاون امم العرب ، وقد عقدت هيئة المشاورات ست جلسات بحث فيها هذا الموضوع من جميع نواحيه وتبادلت وجوه الرأي في جو من المودة الخاصة والرغبة الأكيدة في حيز الامم العربية وإعلاء كلمتها وتحقيق آمالها . وسيقوم النحّاس بالاستشارة حتى يتبين وجهة نظر سائر البلاد العربية تحقيقاً لجمع كلمتها وعقد مؤتمر يعبر عن إرادتها برسم الطريق لتحقيق امنيتها[3] .

واصل النحاس مشاوراته مع بقية الدول العربية ، فقد اجرى محادثات مع رئيس وزراء شرق الاردن توفيق ابي الهدى ٨/٢٨ - ٤٣/٩/١ ودارت حول ضرورة وامكانية توحيد سوريا والاردن فوراً ، ثم النظر في ضم لبنان وفلسطين (لأوضاعهما الخاصة) فيما بعد على أن يكون نظام الدولة الجديدة هو النظام الملكي ، اما المحادثات مع رئيس وزراء سوريا سعد الله الجابري فجرت في ١٩٤٣/١٠/٢٦ ، واوضحت سوريا تمسكها بالنظام الجمهوري ، اما السعودية فقد ترددت واحجمت عن المشروع ، وهي وان اشتركت فيما بعد ١٩٤٣/١٠/١٠ فهدفها التأكيد على التعاون الثنائي بين مصر والسعودية اولاً وان لا يتعدى التعاون العربي المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي ثانياً ثم رغبتها في استطلاع رأي النحاس وبيان رأيها تجاه المشاريع الهاشمية ثالثاً.

اما الوفد اللبناني فلم يشارك الا في ٥ يناير ١٩٤٤ بسبب ازمة نوفمبر ١٩٤٣ ، وركز مباحثاته حول احترام الدول العربية لاستقلاله وسيادته التامة وسلامة حدوده (٤).

---

(١) الشقيري/ص ٨٨ . وطربين ص ٢٤٢ . وسامي الحكيم (٢٢ - ٢٧).

(٢) الشقيري/ص ٦٨ . ويقول سيد نوفل ان نوري السعيد كان يطلع اللورد كيلرن السفير البريطاني واللورد موين وزير الدولة البريطانية على محادثاته مع النحاس أولاً بأول/العمل العربي المشترك/ص ٦٠ انظر أيضاً الصايغ/ص ٣١٠ .

(٣) جريدة العراق/١٩٤٣/٨/٩ .

(٤) راجع حول هذه المشاورات : سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص (٦٢ - ٦٣)، وطربين/المصدر السابق/ ص (٢٦٠ - ٢٦٢) (٢٤٧ - ٢٤٩) وأمين سعيد/الدولة السعودية/جـ٣/ ص (٤٠٦ - ٤٠٨).
Marlow, op. cit., p.48, Kirk, Middle East in the War (1939-1946), p.338.

ولقد انتهت المشاورات التمهيدية او الثنائية التي دعا لها النحاس إلى الاراء التالية :-

١ - طرح فكرة الوحدة العربية التامة والحكومة المركزية جانباً في الوقت الحاضر.

٢ - الاعتراف باستقلال لبنان.

٣ - العدول عن مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب (لمعارضة سوريا والسعودية ولبنان) وكذلك مشروع اتحاد سوريا وشرقي الاردن وفلسطين[١].

وقد لخص اللورد كيلرن في تقريره إلى المستر ايدن بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٥ خلاصة ما دار في تلك المشاورات التي دارت خلال عام ١٩٤٣، حيث اصر النحاس على وجهة نظره بالنسبة لخطة المشاورات الثنائية خلافاً لوجهة النظر العراقية التي كانت ترى الدعوة لعقد مؤتمر عربي تشارك فيه هيئات شعبية بالاضافة إلى الهيئات الرسمية، وكيف أن النحاس وضع رقابة شديدة على الصحف كي لا تدعو إلى أي عمل غير رسمي، وان الاضواء جميعها ركزت على النحاس باعتباره حامل لواء العروبة وزعيمها الأوحد، ولم يكن راغباً في أن تشاركه أي هيئات اخرى في هذه المشاورات[٢].

وفي تعليق للتايمز على مشاورات الوحدة تحت عنوان: اتحاد الدول العربية بعد الحرب يغير مجرى التاريخ في الشرق الأوسط. اشارت فيه إلى أن تولي مصر الدعوة للمشاورات من اضمن عوامل نجاحها، لأنها كانت بعيدة عن المطامع والمنافسات بالاضافة إلى نزاهة وكفاءة النحاس، وان المحادثات اقتصرت حتى الآن على عجم العود، ولا يمنع هذا أن تطمح مصر إلى أن يكون لها مركز ممتاز على غيرها في البلاد العربية المتحدة[٣].

وفي حين علق نوري السعيد على المحادثات بقوله: ان الاتفاق تام على الأسس اما تسميتها وحدة او تعاون أو اتحاد فهذا سيتم الاتفاق عليه في حينه اما فيما يتعلق بسوريا وفلسطين وشرق الاردن فان الوحدة والتعاون بين هذه الاقطار متروك لمشيئتها، وان عرب فلسطين مجمعون على سلامة هذا الاتجاه[٤].

نجد الاهرام تكتب كلمة تحت عنوان: مركز مصر الادبي والسياسي بين دول المشرق العربي تقول فيها: جاءت المباحثات المتعاقبة التي قام بها رئيس وزراء مصر مع ممثلي البلدان العربية توصيلاً إلى وضع اساس الاتحاد العربي وما يقصد من ورائه إلى توحيد الكلمة دفعاً لكل عدوان وعوناً للمصالح السياسية والاقتصادية، ولا تزال الانظار متجهة إلى مصر وهكذا تبوأت مصر بعقد الزعامة السياسية بعد الزعامة الادبية بين الدول

---

(١) سيد نوفل/نفس المصدر/ ص٦٣ حول استقلال لبنان وتأييد العراق لهذا الاستقلال انظر طربين/ص٢٦٧، والشقيري/حوار واسرار/ص٨٩.

(٢) Fo.371/41327 (J.828/31/16) — Confidential (16503) No.207, Lord Killearn to Mr. Eden, Cairo 25 February 1944.

(٣) الاخبار/١٩٤٤/٢/١.

(٤) الاخبار/١٩٤٤/٢/٩.

العربية ، وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية راضيات مختارات . وختمت كلمتها قائلة : فان مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعمها هذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها أن تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال [١] .

٢ - محادثات اللجنة التحضيرية :

في ١٢ يوليو [٢] ١٩٤٤ وجه النحاس الدعوة إلى الدول العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية إلى ارسال ممثليها للنظر في امكانية التوصل الى اتفاق للتعاون العربي بين الدول العربية على ضوء ما جرى من محادثات سابقة في اجتماعات تعقد في الاسكندرية اطلق عليها اجتماعات اللجنة التحضيرية .

وعلى اثر تلقي الحكومة العراقية دعوة النحاس لارسال ممثليها إلى اللجنة التحضيرية اجتمع رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته مع السفير البريطاني لبحث هذه الدعوة معه قبل أن يغادر بغداد في اجازة . على أن أي قرار ستبحثه اللجنة يتعلق بمستقبل فلسطين السياسي يجب أن يؤجل حتى نهاية الحرب . واما بخصوص الوحدة العربية ، فمن المعروف أن رئيس الوزراء يعد من الساسة المعتدلين والمهتمين بالوحدة العربية ويرى أن المهم جداً عدم اضاعة الدول العربية الفرصة من اجل التوصل إلى اتفاق حول انتهاج سياسة خارجية مشتركة ، بالاضافة إلى توطيد علاقاتهم الاقتصادية والثقافية وقد قبلت الحكومة العراقية الدعوة وان ممثليها فيها فهما نوري السعيد ، وعطا امين المدير العام لوزارة الخارجية [٣] .

دارت محادثات اللجنة التحضيرية في الفترة ما بين ٢٥ ايلول وحتى ٧ اكتوبر ١٩٤٤ وتغيب مندوب السعودية عن الحضور في الاجتماعين الاول والثاني وحضر في الاجتماع الثالث [٤] .

وفي الاجتماعات المتعددة التي عقدتها اللجنة استعرض النحاس للوفود مختلف الموضوعات التي دارت حولها المشاورات التمهيدية ملخصاً رأي كل دولة فيها ، واتفق المجتمعون على مجموعة من المواد عرفت باسم بروتوكول الاسكندرية يمكن اجمالها فيما يلي : -

١ - تؤلف جامعة للدول العربية المستقلة ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة بالتساوي ومهمته تنفيذ الاتفاقيات ، وتوثيق الصلات وتنسيق الخطط السياسية تحقيقاً للتعاون وصيانة الاستقلال . وعندما اقترح نوري السعيد ان تقتصر مهمة المجلس على الاشراف على الاتفاقات التي تعقدها اي دولة مع جميع

---

(١) الاهرام ١٩٤٤/٦/٢٦ .

(٢) Kirk, The Middle East in the War (1939-1946), p.339.

(٣) Fo.371/40042, E 5285/37/93, No.332, Report on the situation in Iraq, Baghdad, Mr. Thompson to Mr. Eden, 14th August 1944.

(٤) Kirk, the Middle East in the War (39-46) p.340. Fo.371/45546, E 952/952/25, Annual Report on Saudi Arabia for the year, 1944, No.22, Jadda, 27 January, 1945, Confidential, Mr. Jordan to Mr. Eden.

الدول العربية ، والا يشمل الاشراف على معاهدة ثنائية لا شأن لأكثر الاعضاء ولا مصلحة لهم بها رد الرئيس عليه بقوله : ان الأمر يشمل الاثنين[١] .

٢ – قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها الا في حالات الاختلاف.

٣ – لا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة او أي دولة من دولها.

ويجوز عقد اتفاقات بين الدول الاعضاء أو غيرها على أن لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام وقد اعتبر لنشوفسكي[٢] هذا النص نصراً لبريطانيا ، لأنه يعني أن سوريا ولبنان لا يمكنهما عقد معاهدات خاصة مع فرنسا. وان كان هذا النص لا يمنع الارتباط مع دولة كبرى «كبريطانيا» كما قال الرئيس رداً على تساؤل مندوب لبنان حول هذا الموضوع[٣] .

٤ – تتوسط دول الجامعة في الخلاف بين الدول الاعضاء أو بينها وبين الدول الاخرى[٤] .

٥ – الاعتراف باستقلال وسيادة الدول الاعضاء بحدودها القائمة فعلاً ، استجابة لتحفظات لبنان ورغبات السعودية[٥] وهذا يعني الغاء المشاريع الهاشمية ، ويعد نصراً دبلوماسياً لمصر ،ومصداق هذا تصريح عبد الرحمن عزام بأن هذا الشرط قد وضع مشروع سوريا الكبرى على الرف بصورة باتة (٦).

ولقد جاءت التحفظات اللبنانية بتوجيه وتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية ، اثر الزيارة التي قام بها الجنرال هورلي إلى لبنان فبراير سنة ١٩٤٤ واجتمع خلالها بالرئيس اللبناني حيث اوضح له أن استقلال لبنان يجب أن يقترن بضمان خاص من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وروسيا نظراً لاغلبيته المسيحية ، كما حدث بالنسبة لفارس في مؤتمر طهران[٧] .

كما وافقت اللجنة التحضيرية على اقتراح نوري السعيد وهو يغتبط كل الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ونرجو أن نوفق في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات اخرى وبخاصة اذا اسفرت الاوضاع العامة بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول بروابط امتن واوثق(٨) .

---

(١) طربين /المصدر السابق/ ص ٢٧٧ .

(٢) Lenzowski, op. cit., p.505.

(٣) طربين/ص ٢٨٠ .

(٤) البنود (٢و٣و٤) جاءت استجابة لمقترحات نوري السعيد/طربين ص ٢٧٩ ، سامي الحكيم/المصدر السابق/ ص (٣٦-٣٨).

(٥) يقول الشقيري ان رياض الصلح كان يتكلم بلسان حال الدول العربية في التمسك في الاستقلال والسيادة–حوار واسرار مع الملوك والرؤساء العرب/ ص ٧٩ .

(٦) Lenzowski, ibid.

(٧) Fo.371/40300, E 1486/23/89, Weekly Political Summary, Syria and Lebanon, Secret No.98, 16 February, 1944.

(٨) طربين/المصدر السابق/٢٨١ .

وقد صرح الباجه جي لمندوب الاهرام اثناء الاجتماعات عن اماني العراق فقال : ان اماني العراق هي في أن يرى الأمة العربية في جميع اقطارها من المحيط الاطلنطي إلى المحيط الهندي امة مستقلة متمتعة بسيادتها التامة متحدة الكلمة والهدف[1].

٦ – اما التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وامور الزراعة والصناعة وفقاً لظروف كل بلد (كما تحفظت السعودية) وشؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبريد والشؤون الثقافية ووسائل الجنسية والجوازات والتأشيرات وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية وتشكيل لجان فرعية لبحث هذه الأمور فلم يدر حولها نقاش أو خلاف شديد[2].

فقد اظهرت مناقشات اللجنة التحضيرية «كما يقول الدكتور وحيد رأفت» ان التعاون بين الدول السبع في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ايسر مثالاً من التعاون في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية وذلك لفرط حرص كل منها على اسباب ومظاهر استقلاله الخارجي[3].

ويقول كيلرن ان محادثات الوحدة في عامي ٤٤/٤٣ كانت نصراً كبيراً للنحاس وزادت من قوته ونفوذه في مصر والدول العربية[4]، وأدّت كما يقول طربين إلى إقالة فاروق له[5].

وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على بروتوكول الاسكندرية بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣١، وأشار خطاب العرش العراقي إلى الجامعة بقوله : ولنا من تراثنا المجيد وتاريخنا الخالد ونهضتنا الحاضرة ما يجعلنا نعتقد بان صرح هذه الجامعة سيتم في اقرب وقت لتكون الاقطار العربية على امتن وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة وللاضطلاع بمهمتها العالمية من جهة أخرى[6].

٣ – المؤتمر العربي وميلاد الجامعة :

اعقب الفترة التي تلت توقيع بروتوكول الاسكندرية ٧/اكتوبر ١٩٤٤ وحتى توقيع ميثاق جامعة الدول العربية مارس ١٩٤٥ عدة لقاءات بين مختلف القادة العرب وبخاصة بين محور القاهرة – دمشق – الرياض. فقد اجتمع فاروق إلى ابن السعود في ينبع ديسمبر ١٩٤٤ والقوتلي مع إبن السعود في مكة ١٩٤٥/٢/٩ والقوتلي

---

(١) الاخبار ١٩٤٤/١٠/٣.

(٢) العقاد/المشرق العربي المعاصر/ص ٧٠٠.

(٣) وحيد رأفت الجامعة العربية كمنظمة اقليمية/الدورة الدبلوماسية الأولى/وزارة الخارجية الكويتية/١٩٦٩.

(٤) Fo.371/4592, J1665/31/16, Confidential, (16801) No.670, Lord Killearn Cairo, 4 May 1945, to Mr. Eden.

(٥) طربين/ص ٢٩٤.

(٦) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/جـ١٩٤٤/١٠/٢. ومحاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٥/١٩٤٤/ الجلسة الأولى تاريخ ١٩٤٤/١٢/١/ ص ١.

فاروق ١٩٤٥/٢/١٣[1]، والقوتلي فاروق ابن السعود في الفيوم ١٩٤٥/٢/١٢، كما اجتمع الثلاثة مع تشرشل ١٩٤٥/٢/١٥ اثناء عودته من مؤتمر طهران.

وفي ٣٠ يناير ١٩٤٥ نشرت وكالة رويتر مقالا افتتاحياً لجريدة التايمز اللندنية عن زيارة فاروق لابن السعود قالت فيه: ان انضمام السعودية إلى بروتوكول الاسكندرية لاجل تأليف الجامعة العربية يعتبر ضماناً لتشكيل هذه الجامعة، واضافت ان ابن السعود وقف موقفاً حذرا من بروتوكول الاسكندرية في بادئ الأمر ولكن موافقته الأخيرة هذه تظهر انه قدر تقديراً صميماً على غايات الجامعة العربية[2].

وفي الجبهة الهاشمية عقد اجتماع في فبراير في بلدة الشونة الاردنية وابدت بغداد وعمان مخاوفها من اجتماعات فاروق وابن السعود، وزادت هذه المخاوف عندما وصلت الانباء عن اجتماع تشرتشل وروزفلت مع ابن السعود وفاروق والقوتلي دون أن يدعي أحد من الهاشميين كما اسلفنا الاشارة.

وعلى اية حال فقد وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٨ على ايفاد نوري السعيد وارشد العمري للاشتراك في اعداد نظام الجامعة العربية، واطلع على مسودة مشروع الوحدة الذي وضعه نوري السعيد بتاريخ ١٩٤٤/١١/٥ وخول نوري وارشد العمري الصلاحيات الكاملة لادخال أي تعديل على مسودة المشروع حسبما تقتضيه الحالة والاهداف التي تنطبق مع غرض الجامعة[3].

بدأت اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية المؤلفة من وزراء الخارجية لصياغة ميثاق الجامعة اجتماعاتها في ١٤ فبراير ١٩٤٥، وخلال اجتماعاتها كثرت التحفظات التي راحت ترد من السعودية والعراق ولبنان واتخذت اللجنة من المشروعين العراقي[4] واللبناني اساساً لمناقشتها وانتهت من اعمالها يوم ٣ مارس، ودارت التحفظات العراقية التي قدمها نوري السعيد في الجلسة الحادية عشرة ٢٨ فبراير ١٩٤٥، وتلك التي بعث بها تحسين العسكري في مذكرته بتاريخ ١٩٤٥/٣/١١ حول مبدأ التحكيم في الخلافات والسماح بتعاون اوثق بين دول الجامعة، ونوع نظام الحكم في كل دولة. واصبحت المادة (١٤) في البروتوكول المادة التاسعة في الميثاق ونصت على: لدول الجامعة الراغبة فيما بينها تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا التعاون، وفي حين تحفظت السعودية على هذه المادة خشية اتحادات في ظل الهاشميين فاضافت عبارة على أن لا يكون ذلك ضارا بمصالح الدول الأخرى، اقترح نوري السعيد احتمال اشتراك دول الجامعة أو دولة منها في نظام الأمم المتحدة وغيرها بقصد التعاون وقد وافقوا على هذا الاقتراح[5].

وفي يوم ١٩٤٥/٣/١٧ اجتمعت اللجنة التحضيرية ووافقت على الميثاق ثم تحولت في يوم ٣/٢١ إلى مؤتمر

---

(١) طربين/المصدر السابق/ص ٢٩٢.

(٢) وزارة الخارجية، ملف د/ ٦٠٠/٣٤٩/٣٤٩.

(٣) المركز الوطني/ملف حـ/ ٤٤/١١/٢ وثائق (٢٣–٢٧).

(٤) انظر المشروع العراقي سامي الحكيم ص (٢١١–٢١٧).

(٥) طربين المصدر السابق/ص (٣٠٦–٣٢٢)، العقاد المشرق العربي المعاصر/ص ٦٩٩.

عربي عام أعلن ميلاد جامعة الدول العربية. وقد علقت التايمز على هذه السرعة التي انهت خلالها اللجنة السياسية واجبها الصعب في وضع الميثاق قائلة انها ترجع إلى الرغبة في الذهاب إلى مؤتمر سان فرنسيسكو بشكل كتلة موحدة مقرونة بالرغبة في تقوية هذه الجبهة بانضمام دولتي سوريا ولبنان إلى هذه الكتلة(١).

ويقارن سيسل حوراني بين الميثاق والبروتوكول فيقول: اختفت المادة الهامة من الميثاق وهي لا يجوز في أي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو أي دولة فيها، كما حذف المبدأ الثالث في البروتوكول الذي اقترحه نوري السعيد وهو يرجو أن توفق البلاد العربية في المستقبل الى تدعيمها بخطوات أخرى وحل محلها المادة التاسعة الآنفة الذكر(٢).

والميثاق يلزم كل دولة من دول الجامعة الا تتدخل في نظم الحكم ولم يكن ذلك في البروتوكول، واختفت ضمانة استقلال لبنان من الميثاق لانه اشتمل ضمانات كافية لسيادة واستقلال الدول المشتركة، ويقول سيل: ان القصد من هذه الضمانات التي وردت في الميثاف قصد منها منع العراق وشرق الاردن من محاولة دمج سوريا أو السعي لتبديل شكل نظام حكمها الجمهوري بالملكي(٣).

اما الدكتور وحيد رأفت فعلق على الميثاق بقوله: استخدمت في الميثاق عبارات مطاطة مثل «تنسيق» الخطط بدل توحيدها، وتوثيق الصلات مقترنة بعبارة «صيانة» «استقلالها» استخدمت هذه العبارات المرنة عن قصد توكيدا لمعنى استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية واحتفاظها بسيادتها(٤).

اما شبلي العيسمي فيرى أن الميثاق في مجموعه اقرار للتجزئة الراهنة في العالم العربي، وتوكيد للنزعات الشخصية في الفئات الحاكمة، وهو يبرهن على وجود نقص في وضوح الفكرة العربية وتمكنها من نفوس الرجال الرسميين واذهانهم عن الوحدة العربية(٥).

ويعلل طربين هذا التراجع والتباين بين الميثاق والبروتوكول إلى مواقف الدول العربية ويحمل العراق مسؤولية ذلك، فقد وصف موقفه بالتراجع والتضييق، وما قدمه للاردن من دعم أثناء المحادثات(٦). أما حوراني فيرجع السبب إلى التبدلات الوزارية أو الحكومية التي جرت في كل من سوريا ومصر ولبنان وشرقي الاردن خلال الفترة التي اعقبت توقيع البروتوكول(٧). في حين يُحمل العظم مسؤولية تقمص بروتوكول

---

(١) The Time March 24, 1945.

(٢) Cecil Hourani, The Arab League in Perspective, Middle East, Journal, April 1944, Vol.I. No.2, pp.132-33.

(٣) Seal, op. cit., p.23.

(٤) وحيد رأفت/وزارة الخارجية الكويتية/الدورة الدبلوماسية الأولى/ص ١٥٧.

Khadduri, Independent Iraq, p.338.

(٥) شبلي العيسمي/الوحدة العربية من خلال التجربة/ ص ٢١.

(٦) طربين/المصدر السابق/ص (٣٢٨-٣٢٩) Marlow, op. cit., p.47.

(٧) Cecil Hourani, op. cit., p.132-33.

الاسكندرية الى هنري فرعون فهو يقول : كان لموقف مندوب لبنان هنري فرعون وزير الخارجية الأثر الأكبر في هذا التقمص وتجعد وجه النتائج . بالاضافة إلى أن فكرة الوحدة لم تزل في دورالتمحيص لا يشد ازرها سوى رأي عام يمسك في غالب الأحيان بنظريات ومبادئ حلوة دون ان يجد الوسائل المؤدية إلى تحقيقها[1]

وتحدث الملك عبد الله عن الجامعة العربية : الجامعة العربية صوت فاه به نوري السعيد وتلقفه مصطفى النحاس وايده المستر ايدن ، فهو جراب ادخلت فيه سبعة رؤوس بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وشرقي الاردن تحت الانتداب الانجليزي ، ومصر والعراق تحت المعاهدتين الساريتين. فالدول العربية كانت في قيود انتدابية وعهدية ، ما عدا نجد واليمن.وفي هذا كان تسابق الدول العربية بين مقيد ومطلق ، اما قيد احتلال واما قيد عهد ، واما قيد جهالة[2] .

ويقول خدوري أن الجامعة ليست اتحاداً فيدراليا ولكنها اشبه ما تكون بالاتحاد الكونفدرالي الذي يتألف من دول مستقلة ترتبط مع بعضها من أجل ضمان استقلالها ، حيث تبقى كل دولة محتفظة بسيادتها وشخصيتها الدولية المستقلة ، والجامعة العربية باهدافها وغاياتها يمكن مقارنتها بالاتحاد الكونفدرالي الالماني الذي شكل في اعقاب مؤتمر فيينا ومجلس الجامعة يشبه مجلس الدايت (Diet) الالماني ، ولكنه يختلف عنه بان الدول العربية غير المستقلة ليست اعضاء في مجلس الجامعة[3].

ولقد علق د . سيد نوفل على محادثات الوحدة العربية التي بدأت في يوليو ١٩٤٣ حتى مارس ١٩٤٥ بقوله :

١ – ان احدا من رجالات العرب لم يجرؤ على اتخاذ خطوة رسمية فعالة لبدء المشاورات قبل موافقة بريطانيا صاحبة النفوذ الأول ، كما كان بعض المسؤولين (ان لم يكن جميعهم) العرب يرجون تأييدها . ولم يحاولوا سواء قبل أو اثناء المشاورات أن يتصرفوا مستقلين أو أن يأخذوا المبادرة لتنفيذ ما يريدون.

٢ – ان حصيلة المباحثات التي تمثلت في قيام جامعة الدول العربية وميثاقها كانت أقل بكثير مما رضيته الشعوب العربية وقادة الرأى والاحرار فيها. فقد جاء الميثاق تكريساً للتجزئة بدليل كثرة مواده وبدليل المادة الثانية التي تنص على احترام نظم الحكم القائمة فيها.

٣ – تمسك المعارضون منذ اللحظة الأولى باستبعاد فكرة الدولة الواحدة أو الحكومة المشتركة بما يحقق مصالح الاستعمار البريطاني.

٤ – التزمت بمبادئ الجامعة واحكام نظامها الأساسي الاحزاب العربية والقوى السياسية المختلفة . فالى

---

(١) مذكرات العظم/حـ١/ ص (٢٥٦–٢٥٧).

(٢) الملك عبد الله/الاثار الكاملة/ص ٢٣٨ .

(٣) Khadduri, The Arab League, As Regional Arrangement op. cit., pp.769-70.

جانب الوفد جاءت وزارة ضمت بقية الاحزاب المصرية ومن العراق جاء نوري السعيد وحمدي الباجه جي وارشد العمري ، ومن سوريا جاء الجابري وجميل مردم والخوري ، ومن لبنان جاء الصلح وعبد الحميد كرامي، وهكذا جاءت الجامعة العربية جامعة لدول عربية مستقلة لا لدول عربية متحدة[1] .

وهكذا اشركت بريطانيا كافة الاحزاب والقوى السياسية حتى لا تترك لاي فئة أن تدعي أنها لم تشارك في انشائها وبالتالي تدعو إلى التنصل منها ، وهذه سياسة بريطانية تقليدية اتبعتها في مصر في معاهدة ١٩٣٦ ، وفي العراق في حرب فلسطين التي اشترك فيها الصدر/ وحمدي الباجة جي ، فنوري السعيد ، فليس هناك أحد احسن من أحد.

ولم تكن الجامعة في تاريخ الوحدة كما يقول (سيسل حوراني) بداية ولا نهاية وليست فكرة جديدة تلقفها العرب في غمار الحرب العالمية الثانية ، وانما خطوة هامة في العملية الثنائية التي تستهدف التحرر والوحدة ، وهي بذلك متممة للثورة العربية التي اندلعت عام ١٩١٦ ، فاذا كانت الثورة العربية هي الطلقة الأولى من أجل الوحدة فان الجامعة العربية هي الطلقة الثانية على حد تعبير ارشد العمري في حفل توقيع ميثاق جامعة الدول العربية[2] .

اما الدور الذي لعبته بريطانيا في قيام جامعة الدول العربية ، فلم يخرج عن اطار الموجه والمرشد ، أو كما قال « سيل » (Seal) ان بريطانيا لم تخلق حركة الوحدة العربية ولكنها حاولت كاكبر قوة في المنطقة ارشادها وقيادتها عبر قنوات لا تتعارض ومصالحها . وهي لم تبتكر أو تخترع الجامعة العربية ولكن الشكل الذي اتخذته يعود إلى حد ما إلى تأثيرها أو توجيهها[3].

فهي والحال هذه نتيجة تأثيرين احدهما الرغبة في اتحاد أكبر وقوة اشد التي انتشرت انتشاراً سريعاً بين العرب ، وثانيهما التشجيع البريطاني كما قال لنشوفسكي[4]. بحيث أن الجامعة العربية في نظر بريطانيا لم تكن أكثر من مظهر من مظاهر التنسيق السياسي الذي يكمل التنسيق العسكري والاقتصادي للمنطقة خدمة لجهود بريطانيا الحربي[5].

ولقد تمثلت الاهداف التي سعت بريطانيا إلى تحقيقها من تسيير وتشجيع وقيام جامعة الدول العربية بهذه الصورة التي ظهرت فيها في :

---

(١) سيد نوفل العمل العربي المشترك/ص (٦٦ — ٧٠).
(٢) طربين/المصدر السابق/ص ٣٣٨ .
واحمد الشقيري/ حوار واسرار/ص ١٠٩ . انظر خطاب أرشد العمري الاخبار ١٩٤٥/٣/٢٣ .
(٣) Seal, op. cit., p.22, Kirk, The Middle East in the war (39-46), p.344.
(٤) Lenzowski, op. cit., p.501.
(٥) العقاد/المشرق العربي المعاصر/ ص ٦٨٩ .

أولاً : خدمة وضمان مصالحها المختلفة في المنطقة العربية ، ويسير مع هذا الهدف ويخدمه ابعاد النفوذ الفرنسي «المائل» في سوريا ولبنان بعد أن اصبحت فرنسا شريكاً مربكاً ، هذا من ناحية ، والتصدي للنفوذ الامريكي والروسي «المحتمل» ووضع العراقيل امام تسلله إلى المنطقة من ناحية ثانية [1].

ثانياً : التنصل من القضية الفلسطينية وتحميل الدول العربية مجتمعة مسؤولية تبني حل للقضية ، فتريح نفسها من مسؤولية هذه المشكلة المعقدة وتورط الدول العربية مجتمعة في تبني الحل والعمل على تنفيذه [2] ، الأمر الذي يحول دون المزايدات التي يمكن أن تقوم بها إحدى الدول العربية فتؤدي إلى توريط بريطانيا في حل قد لا يخدم مصالحها.

وبينما يرى «سيل» أن القضية الفلسطينية كانت من عوامل تعاون الدول العربية منذ مؤتمر لندن ١٩٣٩ ، فان جون مارلو يرى أنها كانت من ابرز عوامل الخلاف بين هذه الدول وبخاصة خلال حرب فلسطين وما بعدها ، وحال دون قيام سياسة خارجية عربية موحدة تجاه مستقبل فلسطين [3].

ثالثاً : أن تكون الجامعة العربية بمثابة الوعاء تفرغ فيه شحنات الوطنية المصرية خاصة والعربية عامة التي بدأت الظواهر تشير إلى وصولها درجة خطيرة كما تقول الديلي تلغراف ، وبهذا تتجنب بريطانيا امكانية قيام ثورات عربية تهدد مصالحها تماماً كما حدث في اعقاب الحرب العالمية الأولى . فهي والحال هذه بمثابة صمامات امن لضغط الامال والأماني الوطنية العربية التي عملت بريطانيا على احباطها سنوات طويلة . وهذا ما اشار له جون مارلو بقوله : ان مشروع الجامعة العربية كان يستهدف على يد النحاس أن تصبح الجامعة منبراً للسياسة والاحزاب الوطنية العربية وان تدعو لوحدة العرب واستقلالهم [4].

رابعاً : أن تكون الجامعة بالصورة التي ظهرت فيها اداة لاحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية من ناحية أو يهدد المصالح البريطانية من الناحية الثانية.

ومصداق هذا ما قاله الشقيري في لقاء له مع محمد نجيب وعلي ماهر عام ١٩٥٣ من أن الدول العربية قبل الجامعة كانت تتسابق وتتنافس على العمل من أجل القضايا العربية واما بعد الجامعة فقد وقف التنافس واصبحت الجامعة أداة للتخلص من المسؤوليات الفعلية واصبحنا كلما طالبنا بعمل ما قالت (أي الحكومات العربية) : سننظر في الأمر في الجامعة حتى اذا اجتمعت تعطل العمل أو تأجل ، أو تمهل حتى ترضى هذه الحكومة أو تقنع تلك وهكذا [5].

---

(١) راجع حول هذا : طربين المصدر السابق/ص ٣٣٤ ، ٣٣٦ ومذكرات العظم جـ١/ص (٨٣ - ٨٤)
Khadduri, The Arab League as Regional Arrangement, p.775, Mource Moyal, Post Mortem on the Arab League, World Affairs, Vol.3, 1949, p.187.
وطارق البشري/المصدر السابق/ص ٣٥٤.

(٢) Khadduri, op. cit., p.775.

(٣) Seal, op. cit., p.22, Marlow, op. cit., p.43.

(٤) طارق البشري/المصدر السابق/ص ٢٥١ - ٢٥٤.

(٥) أحمد الشقيري/اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ص ٣٥٢.

وجاراه في رأيه هذا فاضل الجمالي بقوله أن الصلات بين الدول العربية قبل الجامعة كانت قوية ، اما منذ قيامها فقد انقسمت الى معسكرين متخاصمين بسبب دعوة فريق الى الاتحاد ومقاومة الفريق الاخر له[١] .

اما بالنسبة لعدم اتحاد العرب في عمل يهدد المصالح البريطانية فهذا ما عبرت عنه السفارة البريطانية في القاهرة . من أن الخلاف بين الدول العربية في الجامعة ليس فيه ضرر علينا ، كما انه يحول دون توحيد العمل ضدنا : ولذا فان احتمال ما قد نكسبه من هذه الوحدة القائمة على التعاون المتبادل بدلا من الاتحاد العضوي الذي يبدو بعيد التحقيق في المستقبل القريب أكثر مما قد نخسره[٢] .

وهذا بالطبع يناقض ما ذكره كلوب من أن هدف بريطانيا من تسيير التعاون المشترك بين دول الجامعة هو توحيد البلاد العربية في النهاية أو على المدى البعيد ، ولكن العرب (على حد تعبير احدهم) ليس عندهم الصبر على تبني هذه الاساليب فمشكلاتهم يجب أن تحل فوراً وبالقوة[٣]

وسبيل تحقيق الجامعة لتلك الاهداف لن يتحقق الا بزعامة مصر للجامعة العربية لان الزعامة الهاشمية لم تكن مقبولة لا في السعودية ، ولا في سوريا ولبنان. واذا كانت المشاريع الهاشمية كمشروع نوري السعيد (الهلال الخصيب) ومشروع الامير عبد الله (سوريا الكبرى) قد عاصرت دعوة ايدن للجامعة العربية ، فان الهدف منها الضغط على مصر لتولي الزعامة في الجامعة من ناحية وعلى السعودية وسوريا ولبنان لقبول تلك الزعامة من ناحية ثانية ومصداق ذلك ما ذكره «سيل»[٤] على لسان موسى العلمي من أن بريطانيا (كما قال نوري السعيد) حملت زعماء سوريا على التسليم بزعامة مصر للمنظمة.

ولكن عندما اخذت مصر تعارض السياسة البريطانية في المنطقة بدلت بريطانيا موقفها وراحت تؤيد المشاريع الهاشمية (كما يقول انيس صايغ)[٥]. بعد أن كانت تتحفظ تجاهها للوقوف في وجه تسرب النفوذ الامريكي الاقتصادي إلى السعودية ، والنفوذ الروسي عبر الاحزاب الشيوعية . وفي وجه مصر بالذات التي كانت تستقطب المعارضة السعودية والسورية للمشاريع الهاشمية–البريطانية.

ولم تعترف بريطانيا بالجامعة العربية كممثلة للدول العربية رغم ما ابدته من تأييد في نشأتها ، وجرت عدة اتصالات دبلوماسية من قبل الدول العربية لحمل الحكومة البريطانية على الاعتراف بالجامعة واعتبار

---

(١) فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ص ١٠٥ وانظر خطاب نوري السعيد بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦ الذي قال فيه : ان غيرنا ارادها وبالاسف الشديد أن تكون ادارة للتفرقة وميداناً للتنافس ومركزاً للاستغلال : مديرية التوجيه/ص ١٨ .

(٢) Fo.371/45239 , E 6937/3/65 , The Arab League , Note by H.M. Embassy , Cairo , 1 Sep. 1945.

(٣) Glubb , op. cit. , p.271.

(٤) انظر حول زعامة مصر للجامعة :
Seal , op. cit. , p.22 , A.D. The Arab League , Development and Difficulties , World Today , Vol.7 , May 1951 , p.188 , Hure Witz Unity and Disunity in the Middle East , International Conciliation , May 1952 , pp.223-24.

(٥) الصايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٣١٤–٤١٦ .

الرسائل التي يبلغها الامين العام باسم الجامعة وبقرار من مجلسها كانها صادرة من جميع دول الجامعة ، وادت كل دولة من الدول العربية دورها في هذا المجال واخيراً اعترفت اعترافاً شكلياً في الرسالة التي بعثها السفير البريطاني في مصر إلى وزير الخارجية المصرية ابراهيم عبد الهادي ١٩٤٦/١٠/١٦ وهي قبول بريطانيا الرد على الكتب التي يوجهها الامين العام اليها ، واعلامه شخصياً عن كتاباتها إلى الدول الأعضاء[١].

تلك هي الاهداف التي سعت بريطانيا إلى تحقيقها من تشجيعها لقيام جامعة الدول العربية ولكن من الخطأ القول أن الجامعة سلعة بريطانية ، فهي كما سبقت الاشارة خطوة من خطوات العرب نحو الوحدة العربية التي كانت وستظل أمل المفكرين العرب والجماهير العربية من أجل التحرر والقوة.

القسم الثاني
سياسة العراق تجاه جامعة الدول العربية

سبق لنا في مقدمة هذا البحث أن تعرضنا الى اتجاهات العراق العربية الرسمية والحزبية ، ومواقفه تجاه القضايا العربية بما في ذلك الموقف من الجامعة العربية. ونحن اذ نعود الآن لبحث الموضوع ثانية فبهدف تحديد موقف العراق وبخاصة الرسمي تجاه الجامعة بشكل محدد وواضح.

تحدد موقف العراق الرسمي تجاه جامعة الدول العربية بعدة عوامل كان في مقدمتها نظام وشكل الجامعة نفسه ، ودور مصر في قيادتها وتوجيهها الأمر الذي لم يلق قبولا من العراق وبخاصة من نوري السعيد ، وهذا ما أشارت له السفارة البريطانية في تعليقها على قيام الجامعة العربية[٢].

يضاف الى ذلك الأحداث والتطورات التي جرت في المنطقة العربية وفي مقدمتها أحداث القضية الفلسطينية ، والقضية السورية وما رافقها من توتر العلاقات العراقية - العربية سواء مع سوريا ، أو مصر أو السعودية بل وحتى الأردن (كما سبقت الاشارة الى ذلك في الفصول السابقة) الأمر الذي نتج عنه تبدل في موقف العراق تجاه جامعة الدول العربية. اذ أن موقف العراق تجاه الجامعة يتأثر بعلاقات العراق مع دول الجامعة ، وليس العكس صحيحاً.

---

(١) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص ٧٧ - ٨١.

(٢) F.o.371/45239 , E 6937/3/65 , The Arab League , Note by H.M. Embassy , Cairo , 1 Sep. 1945.

ولقد مر تاريخ العلاقات العراقية مع جامعة الدول العربية عامة وأمينها العام عبد الرحمن عزام بعدة مراحل. تميزت المرحلة الأولى منها وبخاصة منذ تأسيس الجامعة مارس ٤٥ وحتى قيام الحرب الفلسطينية مايو ١٩٤٨ بنوع من التفاهم والتعاون.

في ١٩٤٥/٣/١١ وافق مجلس الوزراء العراقي على مشروع الجامعة العربية كما عرضتها وزارة الخارجية العراقية(١)، وفي ٢٨ مايو ١٩٤٥ وافق المجلس النيابي العراقي على ميثاق الجامعة(٢)، كما وافق مجلس الوزراء العراقي على كتاب وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٨، على اعتبار يوم ٢٢ مارس من كل عام عطلة رسمية باعتباره عيداً قومياً تحتفل به البلاد العربية(٣).

كذلك فقد حرصت الوزارات العراقية خلال هذه المرحلة على الإعلان عن التمسك بميثاق الجامعة والترحيب بقيامها ومصداق ذلك ما جاء في خطاب العرش في حفل افتتاح مجلس الأمة العراقي في ١٩٤٥/١٢/١، فقد جاء فيه قوله: الحمد لله على تحقيق أمانينا بتأسيس الجامعة العربية، تلك الجامعة التي نرجو أن تكون عنوان التآخي والوحدة بين الأقطار العربية، كما نأمل أن تصبح أداة تعاون وانسجام بين الدول العربية في مواجهة العالم الجديد بعد الحرب(٤).

وفي عام ١٩٤٦ إحتفل العراق بذكرى تأسيس الجامعة، واذاع توفيق السويدي رئيس الوزراء خطاباً بهذه المناسبة جاء فيه: ان العراق يرى في صرح الجامعة العربية عنوان التضامن والتعاون بين البلاد العربية، وفي عين الوقت ينظر إليها مشروعاً قومياً يعلو فوق الغايات الفردية والأنانية، نحن نعمل في العراق للشعب العراقي وفي الجامعة للعرب أجمعين(٥).

ويقول السويدي أنه لم يكتف بالترحيب بالجامعة في منهاج وزارته، بل قرر المشاركة بالإجتماعات في مجلس الجامعة في ١٩٤٦/٤/١٥ للاتصال بالعناصر المسؤولة وتطمينها على إخلاص العراق للجامعة ولكن سفره لم يرق لبعض الساسة العراقيين فبدأوا بالشغب واعتبروا سفرته اسفيناً دق في وزارته(٦).

وهو وإن لم يسم هؤلاء الساسة فان مترجم حياة نوري السعيد لورد «بيردوود» اسماهم فقد ذكر أن نوري السعيد أبرق إلى بغداد من أنقرة عام ١٩٤٦ يطلب الانسحاب من الجامعة العربية وأيده صالح جبر والعين عبد المهدي ولكن الحكومة لم تأخذ بطلبه(٧). وهذا ما يفسر لنا قول خدوري من أن سياسة توفيق السويدي

---

(١) الحسني/حـ٦/ص ٢٢٠.
(٢) Longrigg, op. cit., p.333.
(٣) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/حـ/١٩٤٦/٤/٢ وثيقة رقم (٧٥).
(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٦/٤٥، الجلسة الأولى تاريخ ١٩٤٥/١٢/١ ص١.
(٥) الاخبار ١٩٤٦/٣/٢٣.
(٦) مذكرات السويدي/ص (٤٢٨-٤٣٥). وراجع الصفحتين ٦، ٧ من هذه الدراسة.
(٧) Birdwood, op. cit., p.208.

كانت تدعو إلى اتباع سياسة عربية قوية لتقوية الجامعة العربية بدلاً من التقارب مع تركيا على حساب التقارب العربي [١].

وإستمرت موجة الترحيب بالجامعة العربية خلال عام ١٩٤٧ على الصعيد الرسمي والنيابي فقد قال العين صادق البصام في مجلس الأمة : أن العراق حكومة وشعباً يحرص الآن وسيحرص في المستقبل على كيان الجامعة العربية حرصة على كيانه ووحدته [٢].

وفي الإجتماع غير العادي لمجلس الأمة لعام ١٩٤٧ تكلم الجمالي عن علاقة العراق بالجامعة العربية فقال : ان العراق يعتزّ بالجامعة العربية قبل أي قطر عربي آخر، وأشار إلى ما ذكره النقراشي من أن أحد الساسة العراقيين له الفضل الأكبر أكثر من أي عربي آخر في تأسيس الجامعة (وطبعاً يعني به نوري السعيد) وتكوينها، فالعراق يرجو للجامعة النجاح ويتمسك بميثاقها ومبادئها [٣].

أما موقف الأحزاب العراقية من الجامعة العربية خلال هذه الفترة فتتراوح ما بين النظر لها كمنظمة تجمع الدول العربية على أمل أن تتحرر من الإستعمار وأن تكون رابطة للشعوب العربية [٤]، كما كان يأمل حزب الشعب. أما حزب الإتحاد الوطني فهو وان لم يوضح موقفه بالنسبة إلى الجامعة الا أنه كان أيضاً يدعو إلى تحويلها إلى جامعة شعبية وان تكون خطوة أولى لتوحيد العرب [٥]. أما حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي فلقد سبق لنا أن أوضحنا مواقفها في مقدمة هذا البحث.

أما موقف العراق تجاه الجامعة خلال المرحلة الثانية من تاريخ العلاقات بين العراق والجامعة والتي تشمل الفترة ما بين قيام حرب فلسطين مايو ١٩٤٨ وحتى ديسمبر ١٩٥٤ يوم حدد العراق موقفه من التعاون مع الغرب الأمر الذي أدى في النهاية الى دخول العراق ميثاق بغداد.

تميزت هذه الفترة بتدهور العلاقات بين العراق وجامعة الدول وبخاصة موقف العراق تجاه الأمين العام والسبب بالضرورة هو أحداث القضية الفلسطينية من ناحية والقضية السورية الممثلة بمشروع الإتحاد العراقي – السوري من ناحية ثانية.

في ٢٦ تموز ١٩٤٨ طلعت صوت الأهالي بمقال إفتتاحي بعنوان : تضعضع مركز الجامعة العربية باستمرار سياستها الحاضرة في فلسطين، طالبت فيه بأن تقلع الجامعة العربية عن سياستها الحاضرة وأن تعود

---

(١) Khadduri, Independent Iraq, p.255.
وراجع السويدي ص (٤٣٠ – ٤٣٤).

(٢) الاخبار ١٩٤٧/٣/٢٨.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب/محضر الجلسة (١٠) تاريخ ٤٧/٤/١٧ ص ١٥٠ وراجع مبهاج وزارة صالح جبر الجلسة (٦) تاريخ ٤٧/٤/١٠ ص (٨٠–٨٦).

(٤) جريدة الوطن ٤٧/٣/٢١.

(٥) جريدة صوت الاحرار ١٩٤٦/٦/٢٣.

فتبقى رمزاً للانسجام والتكاتف بين جميع الدول العربية لمواصلة العمل من أجل تحرير فلسطين وسائر الأقطار العربية[1].

وفي ٣٠ تموز ١٩٤٨ نشر كامل الجادرجي مقالاً بعنوان «فشل دبلوماسية الجامعة العربية» أشار فيه إلى فشل دبلوماسية الجامعة سواء في تنوير الرأي العام العربي والإستفادة من الخلافات بين الدول الكبرى مثل انجلترا وأمريكا وختم مقاله مطالباً بأن تكون الجامعة في وضع غير وضعها الحالي كي تقاوم المؤثرات من جهة، وأن لا تكون أكثر تمثيلاً لضعف دبلوماسية الدول العربية من الدول العربية نفسها. وعلى ضوء التجارب التي مرت بها يجب أن يعاد النظر في جميع تشكيلات الجامعة وأن تودع الى هيئة دبلوماسية تقر بمقدرتها جميع الشعوب العربية وتطمئن إلى أنها غير ممالئة للانجليز أو الامريكان، على أن يكون على رأسها شخصية بعيدة كل البعد عن روح الأنتهازية، متصفة بالجرأة الأدبية إلى حد كبير إلى جانب ثقافتها الواسعة ومقدرتها الدبلوماسية لا تستهدف غير هدف تحقيق أهداف الشعوب العربية[2].

وهكذا فتح الجادرجي النار على الجامعة العربية لا بهدف هدمها وانما بهدف إصلاحها ولا مدفوعاً باعتبارات وعوامل شخصية، وإنما بدافع الحرص على اتحاد الشعوب العربية كما قال. وواضح من هذا النقد الذي جاء من المعارضة العراقية أنه يتهم الأمين العام بعدم المقدرة وبالانتهازية، بالإضافة الى ممالأة الأمريكان والإنجليز.

وإذا جاء نقد الجادرجي وهجومه نتيجة لحرب فلسطين، فإن انقلاب الزعيم في سوريا وتدخل الأمين في الموضوع رغم تحذير السلطات لهذا التدخل، كان السبب المباشر لهجوم فاضل الجمالي[3] وزير الخارجية العراقي على الجامعة وأمينها العام في المجلس النيابي وحدد مشكلات الجامعة في مشكلتين: الأولى - هي مشكلة الدول العربية نفسها فدول الجامعة ليس لها سياسة واحدة ولا استعداد واحد، ولا ظروف واحدة، لأن نظم الحكم والمسؤوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من دولة الى أخرى، ولا يمكن لدولة مهما حسنت نيتها، ومهما كانت مندفعة في مشروع ما أن تحمل دوماً بقية الدول العربية على السير معها، وأبرز مثال على ذلك التفاوت في وجهات النظر في معالجة القضية الفلسطينية، فقد اختلفت دول الجامعة في درجة الاندفاع، وفي الاستعداد لتقديم التضحية منذ البداية وكما حدث في بلودان. وقد ربط سرعة تحقيق الجامعة لأهدافها بسرعة الدول العربية نفسها وأتى بنص المادة التاسعة.

المشكلة الثانية - فهي مشكلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فبعد أن حدد دور الأمانة بحفظ السجلات وتبليغ القرارات الى الدول الأعضاء أضاف قائلاً: ان شخصية عزام باشا السياسية لا تستطيع ولا تريد أن تذوب في شخصية عزام باشا الموظف في جامعة الدول العربية. فسلطات الأمين العام هي بيت الداء

---

(١) جريدة صوت الاهالي ١٩٤٨/٧/٢٦.

(٢) صوت الاهالي ١٩٤٨/٧/٣٠.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٩/٤٨، محضر الجلسة (٣٢) تاريخ ١٩٤٩/٥/٣ ص (٤٦٩-٤٧٣). وقد صرح الجمالي ان تقديمه بعض الاقتراحات لنظام الجامعة وصلاحيات امينها فان هذا لا يمس تمسكنا بفكرة الجامعة العربية، فالحكومة العراقية من أول الداعين لتحقيق هذه الفكرة ورئيس وزرائها هو من مشيديها الاصليين/الزمان ١٩٤٩/٣/٢٢.

وسبب الفوضى والإرتباك وأن عزام يعمل كرئيس دولة مستقل فوق وزراء خارجية دول الجامعة ، وطالب بضرورة تعديل نظم الجامعة مشيراً إلى مذكرة سبق للعراق أن تقدم بها حول الموضوع وختم حديثه بالتمسك بميثاق الجامعة والسعي لتوحيد وجهات النظر العربية والعمل على استغلال المادة التاسعة.

وقد رد الأمين العام على هجوم الجمالي في كتاب بعثه إلى رئيس مجلس النواب العراقي بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣١ واصفاً اتهامات الجمالي وزير خارجية العراق بأنها تجن لا يستسيغه المنطق وأنه لم يصل إلى مجلس الجامعة أو أمانتها العامة أية اعتراضات من قبل أية وزارة عراقية بل أن وزير الخارجية العراقي نفسه سجل شكره للأمين العام على ما بُذل من جهود وما قام به من أعمال ، وقد أوضح هذا الأمين العام في تقريره إلى مجلس الجامعة المنعقد في ١٩٤٩/١٠/١٧ ولذا سارع نوري السعيد بتقديم مذكرة في نفس اليوم جاء فيها :

«القول بأن الأمانة تمتعت بسلطات وصلاحيات واسعة متعارض مع المسؤوليات الدستورية للحكومة وأن ذلك سيسبب في المستقبل كما سبب في الماضي إرتباكات ومشاكل تتعارض حتماً ومبدأ التعاون بين الدول العربية الذي أوجد فكرة الجامعة ، واقترح تعديل الأنظمة الداخلية»[1].

تمثلت التعديلات التي وافقت عليها اللجنة المختصة والتي اقترحها نوري السعيد[2] في الأمور التالية :

١ - احداث جدول إضافي للمجلس على أن يقدم الطلب بالاقتراحات الجديدة في خلال ١٥ يوماً ويبلغ إلى الدول الأعضاء قبل انعقاد المجلس بعشرة أيام ليتسنى إطلاع المندوبين على المسائل الجديدة.

٢ - رفضت اللجنة التعديل العراقي الخاص بتأليف لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس[3] بالتعاون مع الأمين العام ، لأن ذلك لا يضمن التعاون وليس له مثيل في الأمم المتحدة ولكنها أناطت الإشراف برئيس المجلس ، الأمر الذي اقتضى تعديل المواد (١٤ ، ١٥ ، ١٦).

٣ - أقرت تعديلات للمادة (٢١) من النظام الداخلي جوزت أن يعاون الأمين العام في جلسات المجلس أو يحل فيها محله مندوب أو أكثر يتولى اختيارهم ، وللأمين العام أو لمندوبيه بموافقة الرئيس أو بدعوة منه أن يعرضوا على المجلس في كل وقت تقارير أو بيانات شفوية عن أية مسألة يكون المجلس في صدد بحثها ، وكانت المادة تخول الأمين العام أو مندوبيه أن يقدموا للمجلس إقتراحات في موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال.

٤ - أضيف إلى لائحة شؤون الموظفين بموجب الإقتراح مادة جديدة وهي : يعين الأمين العام موظفي الأمانة بترشيح من حكوماتهم وبموافقتها ، وأخرى ليس للأمين العام ولا لموظفي الأمانة العامة أن يطالبوا أو أن يتلقوا أثناء تأدية واجباتهم الرسمية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجة عن الجامعة ، وعليهم أن يمتنعوا

---

(١) سامي الحكيم/ميثاق الجامعة/ص ١٩٠-١٩١.

(٢) نفس المصدر/ص ١٩٤-١٩٥-١٩٧.

(٣) حول اقتراحات نوري الخاصة بمهمة المجلس انظر ما سبق ذكره/ص ١٢٠ من هذه الدراسة ، وانظر سامي الحكيم/ نفس المصدر/ ص ١١٠.

عن القيام بأي عمل قد يمس مراكزهم بصفتهم موظفين في الأمانة العامة. وقد وافق مجلس الجامعة على هذه التعديلات في ١٩٤٩/١٠/٢٧.

وقد علق أسعد داغر في رسالة بعثها إلى الوصي الأمير عبد الاله في ١٩٤٩/١١/٣ حول الإصلاحات الهائلة التي أراد نوري أن يدخلها على نظام الجامعة الداخلي بأنها أثارت سخرية الرأي العام[١].

وقد شارك نوري السعيد بالحملة على الجامعة العربية، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩٤٩/١٠/٢٤ قال: انه من الذين ساهموا في وضع أساس الجامعة، يعز عليه أن يراها تشذ عن أغراضها، وعزا ذلك الى الفوضى بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى وأرجع السبب إلى أن بعض رجال الجامعة وموظفيها يقومون بأعمال تتعارض ووضع الجامعة وقال ان علينا أحد أمرين:

إما التعاون بيننا بشكل يتناسب مع مسؤولياتنا ودساتيرنا ونظمنا أو وضع ميثاق جديد للجامعة تتنازل بموجبه كل دولة صراحة عن بعض مسؤولياتها وصلاحياتها كدولة ذات سيادة[٢].

وقد نسب أسعد داغر حملة نوري السعيد على الجامعة إلى معاداة الإنجليز لها لأنها على حد قوله لم تعد أداة تسيرها كما تشاء، وقد جاراه في هذا طارق البشري[٣]. وطبعاً هذا يناقض ما قاله كامل الجادرجي الذي اتهم الجامعة بمالأة الإنجليز والأمريكان. واعتقد أن الحملة ترجع إلى أمور شخصية. بالإضافة إلى تصرفات الأمين العام نفسه لأن النقد الذي وجهه العراق وجهته الأردن. ففي الخطاب الذي القاه الملك عبد الله بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ أثناء اجتماعه برئيس الوزراء السوري ناظم القدسي في عمان قال الملك عبد الله: وعلى رأس الجامعة رجل واحد لا يتغير وهو يدير شؤونها لمصلحة وطنه مصر، ويوظف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها، فمصر عنده كل شيء ويجب أن تسخر مصالح العرب وأن تزداد التفرقة بينهم لمصلحة مصر[٤].

وإذا اعتبرنا هجوم ونقد الملك عبد الله امتداداً للموقف العراقي وتنسيقاً معه، بالإضافة إلى موقف الجامعة بالنسبة لضم الأردن للضفة الغربية، وحكومة عموم فلسطين. فان خالد العظم يتهم أمين الجامعة بأنه مشهور بنشر الفوضى في كل وسط يحط ترحاله به، وبالإستهتار في أعماله، فكان لا يصلح لتولي منصب الأمانة للجامعة، ويضرب مثلاً على ذلك بأن اللجنة السياسية للجامعة فتحت اعتماداً باسمه في خزينة الجامعة لشراء أسلحة من أوروبا ووصل الإعتماد وبدأ في السعي، وإذا ببرقية مكشوفة ترد من السيد عزام يسألني فيها عما إذا كان الإعتماد وصل واشتريت السلاح ومتى يصل[٥].

---

(١) اسعد داغر/مذكراتي على هامش القضية العربية/ص ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) صوت الاهالي ١٩٤٩/١٠/٢٥، راجع ايضاً مقالة صوت الاهالي في ١٩٤٩/١٠/١٠ التي وصفت الجامعة بأنها بقيت حكومية في أنظمتها وتشكيلها وروحيتها، ومن ثم كانت اعمالها شكلية لم ينتج عنها نتائج عملية خطيرة وان قضية فلسطين كشفت الستار عن عيوب الجامعة.

(٣) اسعد داغر/المصدر السابق/ص ٢١٥ وطارق البشري/المصدر السابق/ص ٢٨٣.

(٤) الملك عبد الله/الاثار الكاملة/ص ٢٧١.

(٥) مذكرات العظم/جـ١/ص ٣٥٠.

واستمرت الحملة على الأمين العام في عام ١٩٥٠، فعلى أثر ما أشيع من اتجاه النية لتجديد إنتخاب عزام كتبت اليقظة كلمة افتتاحية تقول[1]: نحن لا نعارض في تجديد انتخابه إذا ما أدرك الخطر الجاثم على البلاد العربية ومهد السبيل للقضاء عليه، ومضت تقول: نريد أن نصارح سعادة الأمين العام أن لا يكون أميناً على الجامعة وأن من مصلحته ومصلحة مصر ومصلحة الأمة العربية أن يتخلى عن هذا المنصب، فقد انعدمت فيه صفات الحياد إنعداماً تاماً فهو موظف بوزارة الخارجية المصرية بدرجة سفير فهل يستطيع أن يتجرد من علاقته الرسمية. وأصبحت الجامعة العربية شعبة من شعب وزارة الخارجية المصرية، ونعتقد أن مصلحة الدول العربية أن يكون الأمين العام شخصية (حيادية) واستمرت الصحيفة في تعليقها قائلة: لقد أوجد في الجامعة تكتلات وخلق في أروقتها جواً خانقاً، وأخذ يستمد تعليماته من جهات مصرية غير مسؤولة. ونظم حملات شديدة على العراق، وأغدق المبالغ الكثيرة على بعض الصحفيين، وقد ابتدع مع كريم ثابت سياسة التوازن العربي التي يراد بها إبقاء الكيانات العربية الهزيلة ومن أجل هذا نجد الأمين العام يقاوم أي حركة ترمي إلى اتحاد قطرين عربيين أو أكثر ويستعين بالفرنسيين والامريكيين لإحباطها (طبعاً الإشارة هنا إلى مشروع الإتحاد السوري لأن رئيس تحرير اليقظة من أعضاء حزب الإستقلال الداعين للاتحاد العراقي - السوري وقتذاك).

وأضافت على ذلك قولها: أن الأمين العام أثرى كثيراً خلال وجوده في الجامعة لأنه يتقاضى مرتباً سنوياً قدره (٢٥٠٠) دينار بالإضافة الى (٢٥٠٠) دينار مخصصات بدل تمثيل (١٦) ألف دينار مخصصات ضيافة، (٣٢) ألف دينار مخصصات دعاية ونشر.

وأثناء الأزمة الأردنية مع الجامعة تعرض النائب رشدي الحلبي (أثناء مناقشة الميزانية العامة) إلى الجامعة وكيف أنها خيبت آمال العرب وفشلت في معالجة القضايا العربية وأنها حجر عثرة في سبيل خطوة نحو التقارب والاتحاد، وأن مسؤوليها لا هم لهم الا البحث عن المتاعب وعرقلة كل مشروع للإتحاد، وانتهاج سياسة خاطئة تستهدي بوحي الخصومات الشخصية[2].

وبالرغم من أن العراق ابتداء من عام ١٩٥١ بدأ يعتبر الجامعة في الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث أثرها على سياسة العراق الخارجية بعد ميثاق الأمم المتحدة كما أسلفنا الإشارة في مقدمة هذا البحث. فان الحملة استمرت على عزام حتى أبعد عن الجامعة. وقد روت آخر ساعة في عددها بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩ في مقال تحت عنوان «اسرار مثيرة تنشر لأول مرة في مذكرات عزام السياسية» جاء فيها أن نوري السعيد حاول أكثر من مرة أن يحرج عزام ليدفعه إلى الإستقالة ولكنه لم يكن يهتم بمناوراته.

وعندما حاول اتهام الجامعة بمسؤولية حرب فلسطين اتهم عزام نوري السعيد بالتآمر على فلسطين، فلما

---

(١) جريدة اليقظة ١٩٥٠/٤/١٠.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٠/٤٩ محضر الجلسة (٢٩) تاريخ ١٩٥٠/٥/٩. ص ٣٦٧ انظر مقال صادق البصام في الجبهة الشعبية بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣ تحت عنوان «صفحة سوداء من صفحات الجامعة العربية» وهو موقفها من فلسطين وفشلها في تحقيق أي كسب للبلاد العربية.

قامت الثورة بعث نوري الى القاهرة يقول : ان عزام يقف حجر عثرة في سبيل التفاهم بين القاهرة وبغداد. وأرسلت القاهرة إلى بغداد تسأل ماذا يعني. فجاء الرد : اخرجوا عزام من الجامعة وبالفعل مارس مجلس قيادة الثورة ضغطاً على عزام حتى قدم استقالته وعارضت السعودية في الإستقالة ولكن دون جدوى فقد أصر عزام ووافق مجلس الجامعة على قبول الإستقالة (١).

فلما قدم الجمالي مشروعه للوحدة العربية في يناير ١٩٥٤، وكان مصيره الإهمال حمل العين صادق البصام على الجامعة قائلاً : ان قيام جامعة الدول العربية هو الذي أفسد على العراق خططه القومية وهو الذي أفقده مكانته الدولية، وأضاع عليه منزلته العربية، وهو الذي أضاع على الأقاليم العربية التي كان يتبناها العراق ضياع سيادتها وحرياتها، وهو الذي دحرج العرب إلى أخطار هذا المصير المظلم، وأضاف : ان موافقة الدول العربية على تنفيذ قرارات بلودان السرية جاء بعد قرار مجلس الأمة العراقي في وجوب تنفيذ تلك القرارات، ونسب إلى الجامعة الموافقة على قرارات الهدنة الأولى والثانية (٢).

ولقد كتبت صوت الأهالي حول سياسة العراق الخارجية وعلاقتها بالجامعة وجاء مقالها بمثابة رد على كلمة صادق البصام، فتحت عنوان «تصدع الجامعة العربية وعلاقته بسياسة العراق الخارجية» قالت : من الأمور التي يعرفها الجميع أن السياسة العراقية بكل ما فيها من بُعد عن ارادة الشعب العراقي ومطالبه القومية كانت هي المحفز للتكتلات العربية بين مصر والسعودية، والأردن والسعودية وربما لبنان مع ابتعاد سوريا عن العراق، مع عدم تبرئتنا للحكومات الرجعية الأخرى في البلاد العربية. الا أنه لا يمكننا تجاهل حقيقة معروفة للجميع تمام المعرفة وهي أن السياسة العراقية لم تستهدف في يوم من الأيام في سياستها التقارب الجدي بين الدول العربية، فها هو الهدف المشترك وهو الاتحاد، فلو أن العراق انتهج سياسة التعاون باخلاص، ولو أن الحكومات العربية استوحت سياستها العربية من رغبات شعوبها لكان من الصعب قيام تكتلات متعارضة ومتضاربة داخل الجامعة العربية مما ينذر بتصدعها (٣).

أما في المرحلة الثالثة من تاريخ العلاقات بين العراق وجامعة الدول العربية، والتي تشمل الفترة ما بين ديسمبر ١٩٥٤ وحتى يوليو ١٩٥٨، وهي المعروفة بتاريخ العراق بمرحلة حلف بغداد فإن العراق أصبح قليل الإهتمام بجامعة الدول العربية، رغم استمرار حضور اجتماعاتها الا أنه لم يعد يقيم وزناً لها، وان ظلت تصريحات ساسته تشير الى اهتمامهم بالجامعة، والتمسك بميثاقها وأصدق مثل على ذلك موقف العراق خلال اجتماعات مجلس الجامعة في نوفمبر ١٩٥٥ عند بحث قضية البريمي كما أسلفنا الإشارة.

---

(١) مجلة اخر ساعة ١٩٧٦/٦/٩.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب/لعام ٥٤/٥٣ محضر الجلسة (١٨) تاريخ ١٩٥٤/٢/٧، راجع تصريح صادق البصام ص ٢٦٩، وكذلك كلمته في محضر الجلسة (١٠) بتاريخ ١٩٥٥/١/١ والتي قال فيها : ان التعاون مع الاقطار المجاورة لا يتم إلاّ عن طريق الجامعة العربية لانها اسست لكي تدافع عن حقوق العرب ضد أي عدوان، ص١٧٧. طبعاً هذا الكلام جاء بمناسبة قرب توقيع الميثاق العراقي — التركي.

(٣) صوت الاهالي ١٩٥٤/٦/٢٢.

وفي خطاب نوري السعيد الذي ألقاه بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦ من الإذاعة العراقية استعرض فيه علاقة العراق بالجامعة فقال : إذا إستعرضنا تاريخ الجامعة منذ تأسيسها تجلت لنا الخلافات المؤسفة التي شلتها ، فقد أردناها جامعة توحد كلمة العرب ، وارتضينا مصر مقراً لها وسعينا لأن تكون الجامعة خطوة إيجابية تعقبها خطوات لتحقيق الوحدة العربية التي كانت هدف الثورة العربية الكبرى ، برهنت على أن غيرنا قد أرادها ويا للأسف أن تكون أداة للتفرقة وميداناً للتنافس ومركزاً للاستغلال ، وختم كلمته قائلاً : من منكم لا يذكر الهزات التي تعرضت لها الجامعة منذ تأسيسها بسبب تضارب هذين الاتجاهين اتجاه العراق واتجاه غير العراق[1] .

وغني عن البيان أن كلمة صوت الأهالي السابقة الذكر ترد على هذا الخطاب . بل أن وزير خارجية نوري السعيد برهان الدين باش أعيان (ذكر أثناء محاكمته) انه أثناء عمله في وزارة الخارجية عمل على تقوية الجامعة العربية وتحويلها إلى أداة فعالة قادرة على تحقيق الأهداف العربية التي أسست من أجلها ، وحاول وضع حد لتخلف العراق عن دفع ما عليه من أقساط مستحقة في ميزانية الجامعة العربية ولكن نوري السعيد كان يمانع في ذلك أشد الممانعة بحجج مختلفة منها أن نسبة ما يدفعه العراق زيدت في السنين الأخيرة ، وأن ميزانية الجامعة تضخمت بدون مبرر وأن هناك دولا أخرى متخلفة كالعراق[2] .

وعلى أثر قيام الوحدة المصرية السورية كتب الجمالي في ٦ فبراير ١٩٥٨ يقول ان العراق يعتبر الجامعة العربية خطوة في سبيل اتحاد عربي شامل ، لكنه عاد في ٢٧ فبراير ١٩٥٨ وبعد قيام الاتحاد العربي (الهاشمي) تحت عنوان (شلل الجامعة العربية) كنا ولا زلنا من المؤمنين بفكرة الجامعة وأنها يجب أن تظل بمثابة الخيمة التي تظلل العرب جميعاً ولكن هذه الخيمة قد تقلص ظلها مع الأسف حتى أصبحت إسماً بلا مسمى[3] .

إذا تأملنا منجزات الجامعة العربية نلاحظ أنها كانت هزيلة بالنسبة للمجالات السياسية والإقتصادية ، فكل ما حققته من نجاح في المجال السياسي هو وقوفها جبهة متحدة من أجل فلسطين ، فمنعت أي تسوية للقضية لا تحقق الأهداف العربية كاملة حتى عام ١٩٤٧ ، أما في المجال الإقتصادي فانها نجحت في مجال مقاطعة إسرائيل ولكنها فشلت في الحفاظ على الوحدة الإقتصادية بين سوريا ولبنان[4] .

أما المجال الذي نجحت فيه فهو مجال التعاون الثقافي والفني فقد أشرفت على تبادل رجال التعليم والأدب بين البلاد العربية ، وحافظت على المخطوطات العربية القديمة ، ودعت إلى عقد مؤتمرات للمهندسين والأطباء والمنقبين عن الآثار وعلماء الاجتماع العرب وأسست وكالة للانباء العربية[5] .

---

(١) مديرية التوجيه والاذاعة/خطاب نوري السعيد ١٩٥٦/١٢/١٦ ص١٨ .

(٢) محكمة الشعب/حـ٤/ ص ١٣٢٣ .

(٣) جريدة العمل العراقية ٦ ، ١٩٥٨/٢/٢٧ .

(٤) Hurewitz, Unity and Disunity in the Middle East op. cit., pp.237-38.

(٥) العقاد/المشرق العربي المعاصر ص ٧٠١ .

فإلى أي حد يمكن مجاراة العراق حكومة ونواباً وصحفاً (كما أسلفنا الإشارة) في تحميل الجامعة العربية بميثاقها ونظامها الداخلي وأمينها العام مسؤولية ما فشلت الجامعة في تحقيقه من إنجازات خلال هذه الفترة وبخاصة في المجال السياسي؟

فنحن وإن كنا لا نقلل من أثر تلك الأسباب في فشل الجامعة الا أن العامل الرئيسي لهذا الفشل تتحمله الحكومات العربية نفسها. فالجامعة العربية لم تكن أكثر من مرآة عكست واقع البلاد العربية نفسها، ولذا فان الخلافات الأسرية، الممزوجة بالمشاعر الإقليمية والطائفية (وهذه سابقة في وجودها على الجامعة العربية) هي السبب في فشل الجامعة[1].

يضاف إلى ذلك محاولة مصر استخدام الجامعة كأداة لاستكمال تحررها الوطني وما رافقه من معاداة بريطانيا لمصر وبالتالي للجامعة العربية التي تسيرها[2] مما دفع بريطانيا الى تشجيع المشروعات الهاشمية لمواجهة مصر، خلافاً لما كان عليه الحال خلال الحرب العالمية الثانية يوم كانت تحبط أو تكبل المشاريع الهاشمية لدعم الزعامة المصرية. فزاد ذلك من شقة الخلاف بين المعسكرين الهاشمي - المصري - السوري - السعودي وبالتالي أدى الى فشل الجامعة العربية.

هذه العوامل، مجتمعة، هي التي أدّت إلى فشل جامعة الدول العربية في تحقيق إنجازات هامة وبخاصة في المجال السياسي.

---

(١) Musa Al-Alami, Lesson of Palestine, Middle East Journal, October 1949 III, No.4 p.389.
وخدوري/الاتجاهات السياسية في العالم العربي/ص ٢٨٨، دروزة/الوحدة العربية/ ص ٣٦٦.

(٢) A.D. The Arab League, Development and Difficulties World Today, pp.188-89.

القسم الثالث
مشاركة العراق في نشاطات جامعة الدول العربية

سوف نتناول في هذا القسم مجالين من نشاطات الجامعة التي شارك فيها العراق : مجال المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ؛ ومجال التعاون العسكري والاقتصادي أو ما هو معروف بالضمان الجماعي العربي.

١ - العراق والمقاطعة الاقتصادية لاسرائيل :

ان فكرة مقاطعة البضائع الصهيونية في فلسطين ترجع الى عام ١٩٤٤ ، أي قبل ميثاق جامعة الدول العربية. ففي لقاء تمّ بين نوري السعيد والسفير[1] البريطاني في بغداد اثر عودة نوري السعيد من عمان (ديسمبر ١٩٤٤) أوضح للسفير مخاوف الفلسطينيين حول ما تردّد من أشاعات حول نية الحكومة البريطانية تبني فكرة التقسيم كحلّ للقضية الفلسطينية وان الخطة تدارسها مندوبو الدول العربية في القاهرة ، واتفقوا على كيفية مواجهتها بشكل إجماعي ، وتتمثل هذه المواجهة بالمقاطعة الكاملة ، وعدم الاعتراف بالدولة الصهيونية اليهودية وقيام أية علاقات تجارية من أي نوع ، وعدم السماح لأي يهودي أجنبي بدخول الأراضي العربية.

وأبدى نوري مخاوفه من أثر سياسة المقاطعة على علاقات الدول العربية مع بريطانيا ، ولكنه أضاف انهم مصممون على تنفيذ هذه المقاطعة مهما كانت النتائج التي ترافقها في حالة الاصرار على قرار التقسيم. وأضاف نوري أنه سوف يغادر بغداد إلى القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩٤٤ ويتوقع أن يتوصل ممثلو الدول العربية إلى قرار حسب الخطوط السابقة ، وانهم سيبلغون حكومة صاحب الجلالة بقرارهم. وانه كان قد أخبر اللورد موين بأن رد فعلهم حيال قرار التقسيم سوف يكون المقاطعة ، وطلب من السفير أن يبلغ حكومته بهذه الآراء ولم يطلب رأي السفير.

وقد علّق السفير على تلك المقابلة بقوله : لقد حذّرته من النتائج الخطيرة بالنسبة للأقطار العربية إذا ما حاولت في أي وقت معارضة حكومة صاحب الجلالة في مثل هذه القضية الهامة. وأخبرته أن حكومة صاحب الجلالة (على حدّ معرفتي) لم تتوصل إلى قرار بهذا الخصوص بالنسبة لفلسطين. وهو وإن لم يكن متأكداً (أي السفير) إلى أي حدّ كان نوري يتكلّم باسم الحكومات العربية إلاّ أنه متأكد أن الحكومة العراقية مستعدة لاتخاذ أي إجراء أو للقيام بأي عمل. وأضاف السفير أنه حذّر وزير الخارجية الذي اجتمع به في اليوم التالي وأخبره أنه يفكّر جدّياً بمنع جميع أنواع التجارة مع فلسطين، وأنه (أي السفير) نصحه بعدم تبنّي مثل هذه السياسة الحمقاء وأنه نجح في إقناعه على ما يعتقد.

---

(١) Fo.371/40138, E. 7436/95/31, Telegram No.1006, Sir Cornwallis, Baghdad, 4 December 1944, to F.O.

ولكن يبدو أن وزير الخارجية لم يأخذ بنصيحة السفير البريطاني فبعث بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤ (أي في نفس اليوم الذي أبرق فيه السفير برقيته) إلى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي رسالة أوضح فيها ما لمسه خلال زيارته الأخيرة للأقطار المجاورة ما تصدره المعامل والمصانع اليهودية في فلسطين إلى العراق من المصنوعات والمواد المختلفة التي جُلّها من المواد الكمالية المغشوشة أو غير الضرورية.

ثمّ بيّن تأثير هذا الاستيراد المتواصل على رؤوس الأموال العراقية إذا ما استمرّ سحبها إلى فلسطين الأمر الذي يرافقه إعمار الاقتصاد اليهودي وتفقير العراق، ولذا رجا الرئيس أن يوعز باتخاذ الاجراءات لمنع استيراد المصنوعات الفلسطينية غير الضرورية لحياة الفرد العراقي. وقد عرَّف المصنوعات الضرورية بالأقمشة القطنية والصوفية والحريرية والألبسة المصنوعة منها وما يماثلها[١].

واضح من هذا أن وزير الخارجية لم يطالب بمقاطعة جميع أنواع التجارة مع فلسطين وإنما حصرها في الكماليات والمصنوعات غير الضرورية، بينما لم يمانع في استيراد المصنوعات القطنية والحريرية والصوفية.

فلمّا بلّغ العراق بقرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٣١ القاضي بمقاطعة البضائع الصهيونية، اجتمع مجلس الوزراء العراقي ووافق على قرار مجلس الجامعة في ١٩٤٥/١٢/٣ وبتاريخ ١٩٤٦/١/١ انعقدت لجنة التموين العليا وقررت منع استيراد البضائع الصهيونية منعاً باتاً. وقيدت تصدير المواد إلى فلسطين بإجازة على أن ينفّذ هذا القرار فوراً. وبتاريخ ١٩٤٦/١/٥ وافق مجلس الوزراء العراقي على تعيين ممثل عراقي في لجنة الإشراف والتنسيق لملاحظة مقاطعة المنتوجات والمصنوعات الصهيونية في فلسطين وتعيين عبد المجيد محمود مدير البنك الصناعي الزراعي مندوباً عن الحكومة العراقية[٢].

بدأت المقاطعة الاقتصادية اعتباراً من ١٩٤٦/١/٢ وتمثلت في منع استيراد البضائع الصهيونية ومنع تصدير أي مادة إلى فلسطين من العراق إلاّ بإجازة اعتباراً من ذلك التاريخ بقصد منع تصدير المواد الاستهلاكية للصهيونيين في فلسطين والسماح بتصدير المواد الاستهلاكية للعرب.

وقد تناول التقرير السنوي[٣] لحزب الاستقلال بيان المقاطعة بالتحليل وأوضح أن البيان الحكومي لم يحتوِ على تعريف للبضائع الصهيونية، ولم يتطرّق بصورة خاصة إلى لزوم تقديم برهان على كون البضائع المستوردة من فلسطين بواسطة العرب مثلاً أو كون البضائع المستوردة من الأقطار المجاورة كسوريا أو شرق الأردن هي بضائع غير صهيونية، كما لم يتضمّن البيان الطريقة التي يجب أن يؤكّد بواسطتها مصير المواد المصدّرة من العراق إلى فلسطين بأن تخصص لاستهلاك العرب، كما عدّل البيان بحيث سمح للبضائع الصهيونية بالترانزيت عبر العراق إلى البلاد الاخرى على أن يتم مرورها بسرعة. وهناك إمكانيات للتحايل على وصول البضائع الصهيونية

---

(١) المركز الوطني/ملف ت/ ١٩٤٤/١١/٢ وثيقة رقم ١٦٤ تاريخ ١٩٤٤/١٢/٤.

(٢) المركز الوطني/ملف ج/ ١٩٤٥/١/٢ ومحاضر جلسات مجلس النواب الجلسة ١٢٠)، بتاريخ ١٩٤٦/١/١٣ ص ٢٩ وقد طالب النائب ابراهيم عطار باش فرض عقوبة صارمة على من يجد لديه بضاعة صهيونية ومصادرتها.

(٣) منشورات حزب الاستقلال/التقرير السنوي الأول/ ص (٤٠-٤٣).

إلى العراق بواسطة العرب أو الأقطار العربية وغيرها كايران وتركيا، واقترح التقرير الخطوات التالية لتكون المقاطعة فعّالة:

١ – المراقبة الشديدة من قبل السلطات الرسمية على الحدود العراقية الغربية.

٢ – تعاون الدول العربية بإيصاد كافة الأبواب التي تدخل منها البضائع الصهيونية والسعي للتعاون مع إيران وتركيا.

٣ – إقامة لجان شعبية ومكائن دائمة لمراقبة تنفيذ القرار بتنسيق من مكتب المقاطعة في الجامعة.

٤ – تأمين الحصول على ما يحتاجه العراق من بضائع من غير الجهات الصهيونية كي لا يكون هناك مبرر لتهريب البضائع الصهيونية.

ولم يقتصر دور العراق على المشاركة في تنفيذ قرار جامعة الدول العربية في مقاطعة البضائع الصهيونية، أي لم يقتصر على هذا العمل السلبي، فقد تعدّاه إلى نواحٍ إيجابية تمثّلت في دعم بعض المصانع العربية في فلسطين كيْ تنافس المصانع الصهيونية، فقد تدخّل الوصي ورئيس الوزراء شخصياً عام ١٩٤٧ من أجل استمرار العمل في معامل المغزل الذهبي في فلسطين بتأمين حصولها على بعض الآلات النادرة التي تعذّر استيرادها من الخارج لتسيير العمل في هذه المصانع ووصلت هذه الآلات إلى بغداد[١].

فلما قامت دولة إسرائيل استمرّت المقاطعة العربية لاسرائيل، كما استمرت المشاركة العراقية من خلال التعاون مع جامعة الدول العربية.

ففي اجتماع لجنة فلسطين بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٦ وافقت اللجنة بالاجماع على اقتراح مندوب العراق، وهي: منع التموين والشحن عن السفن التي تضبط عليها مهربات حربية أو تكون ناقلة لمهاجرين يهود إلى فلسطين مع تبادل المعلومات بين الدول العربية، وعقد اتفاقات تجارية بين الدول العربية العراق وسوريا ولبنان والأردن من أجل نظم التمويل ولمنع تهريب البضائع وقيام المفوضيات العراقية بالتحقيق عن التهريب[٢].

وفي اغسطس عام ١٩٥١ تأسّس في بغداد مكتب إقليمي للمقاطعة وأسندت رئاسته إلى مفتش الجمارك والمكوس ولجنته تجتمع اسبوعياً وتتألف من المدير العام للدائرة العربية في وزارة الخارجية ومدير الأموال المستوردة (وزارة المالية) ومدير التجارة (وزارة الاقتصاد) ويرأسها رئيس المكتب، أما نشاطات المكتب فتمثّلت في:

١ – منع السلطات العراقية من استيراد معظم المواد التي ثبت انها من صنع اسرائيل أو من إنتاج شركات لها مصانع فرعية في إسرائيل، كما منعت التعامل مع الشركات الاسرائيلية.

---

(١) الاخبار ١٩٤٧/١/٢٥.

(٢) المركز الوطني/ملف ٨/٦، كتاب وزارة الخارجية رقم ٤٢١٨/١٤/١٤٥/١٤٥/٤ تاريخ ١٩٥٠/٣/٥ ورقم س/ ١٣/٣٦٢٣/٣٦٢٣ تاريخ ١٩٥٠/١١/٢.

٢ – متابعة نشاط إسرائيل بكشوف البضائع المصدّرة إلى خارج العراق بغية تتبعها.

٣ – متابعة نشاط إسرائيل الاقتصادي في الخارج بواسطة ممثليات الخارجية العراقية.

٤ – أصدرت لجنة التموين عام ١٩٥١ قراراً بمنع الاستيراد والتصدير إلى اليونان لعلاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل.

٥ – منع الاستيراد والتصدير مع تركيا وقبرص وإغلاق مصرف زلخا (١٩٥٢/١/٣١) ومنع تصدير علف المواشي.

٦ – منع تصدير قراضة النحاس المستهلك من الاطارات المطاطية وتزويد غرف التجارة بقوائم بأسماء الشركات والتجار اليهود لمقاطعتهم في العراق والاحتياط دون تهريب الأغنام إلى إسرائيل.

٧ – أصدرت قانوناً لمكافحة التهريب من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود وهي بهذا أول دولة عربية تصدر مثل هذا القانون[١].

نصّت المادة الأولى من القانون على: منع استيراد وبيع وشراء وحيازة ونقل جميع البضائع والحاصلات وسائر الأموال والمنتجات من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود مباشرة وبالواسطة، ويشمل هذا المنع جميع البضائع والمنتجات المعاد تصديرها من تلك الأراضي.

أما المادة الثانية فمنعت تصدير جميع البضائع والحاصلات وسائر الأموال والمنتجات من العراق إلى الأراضي المذكورة في المادة الأولى مباشرة أو بالواسطة. أما المادة الثالثة فعرضت عقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لكل من يرتكب عملاً تنطبق عليه المادة الأولى والثانية أو ساعد في ارتكابه مباشرة أو بالواسطة. في حين قضت المادة الرابعة بمصادرة البضائع والمنتجات وجميع الأموال التي ينطبق عليها هذا القانون، وكذلك الوسائط التي استخدمت وتصبح ملكاً للدولة ويجري التصرف فيها وفقاً للطريقة التي تقرّرها وزارة المالية. بينما نصت المادة الخامسة على منح إكرامية لا تزيد عن نصف قيمة حاصل البضائع والمنتجات والوسائط المصادرة لمن أخبر أو اكتشف أو ساعد على اكتشاف أو ضبط بضائع ومنتجات أو وسائط مشمولة بأحكام هذا القانون[٢].

وأثناء النظر في لائحة قانون مكافحة التهريب من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود طالَب أحد النواب بوجوب مقاطعة إسرائيل والحكومات التي تفسح المجال للشركات بتصدير واستيراد البضائع من والى اسرائيل، كما طالب بالاتصال بالحكومة اللبنانية لردع بعض الاشخاص من ذوي المركز السياسي الذين يقومون بالتهريب على المكشوف وهم لا يهمهم الاّ مصالحهم لأن مثل هذه الأعمال تؤدّي إلى شل المقاطعة[٣].

(١) المركز الوطني/الملف ٥٣/٩/٨ انظر تقرير المقاطعة لعام ٥٢/ص (٢٦–٣٣).
(٢) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٥٢/٥١ محضر الجلسة (٣١) تاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩ ص (٤٣٦–٤٣٧).
(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٢/٥١، محضر الجلسة (٢٩) تاريخ ١٩٥٢/٤/٢٦، ص (٤٣٢–٤٣٤).

وفي الاجتماع الثالث لمكاتب المقاطعة ألقى ممثل المكتب الاقليمي العراقي « أمين المميز[1] » في الجلسة الثانية بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٦ كلمة أوضح فيها الدور الذي قـام به العراق قائلاً : إن العراق قامـم بكل ما طلب منه لتنفيذ المقاطعة ، ولم يتردّد عن اتخاذ أي قرار مهما كانت خطورته ، فقد شرّعنا قانوناً لمكافحة التهريب وقيّدنا الاستيراد والتصدير واتخذنا الاجراءات بحق الشركات المتعاملة مع اسرائيل ، وأغلقت عدّة شركات في العراق وقضينا على التهريب بين العراق والكويت.

ثم تساءل : هل من الانصاف والعدل وروح التعاون أن تقوم بعض البلاد العربية الممثلة في مكاتب المقاطعة بمثل هذه الاجراءات في الوقت الذي تتخلّف بعضها عن ذلك . وأوضح أن حكومته طلبت منه البت في موضوع التوصيات السابقة ، والتوصّل إلى اتخاذ قرار صريح وحازم بهذا الخصوص ، فإما أن تكون المقاطعة إجماعية شاملة وأما أن يتقدّم المؤتمر بتوصيات جديدة إلى مجلس الجامعة ليدرسها في اجتماعه المقبل.

وأضاف قوله بأنه لا توجد مقاطعة عربية لاسرائيل بالمعنى الذي قصدناه عندما قرر مجلس الجامعة ذلك في دمشق سنة ١٩٥١ ، انها أشبه بمن أقفل باب بيته بإحكام وترك جوانبه مكشوفة . وتقدّم باقتراح يقضي بمقاطعة الشركات الأجنبية التي لها مصانع فرعية في اسرائيل فووفق عليه بالإجماع. ولم ينس أن يذكر أن العراق خسر عشرات الملايين بسبب وقف ضخ النفط.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يتذمّر فيها العراق من فشل المقاطعة ، فقد سبق للمفوضية العراقية في القاهرة أن بعثت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كتاباً بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٧ أوضحت فيه فشل المكاتب الاقليمية التي أسّست لمقاطعة إسرائيل والسبب يرجع إلى عدم الأخذ بالاقتراح الذي قدّم للجنة التي درست موضوع المقاطعة أثناء انعقاد مجلس الجامعة في دمشق ، وهو تعيين شخص سوري أو عراقي للمكتب الرئيسي في دمشق (وهذا ما أشار إليه المميز في كلمته السابقة) فرغم كفاءة الموظف المصري إلاّ أن أعماله في مصر تحول دون قيامه بمهمته خير قيام ، ولذا بقي التهريب من إسرائيل والبلاد العربية مستمراً وتزايد إلى أن أصبح الأمر مفضوحاً في الصحف والبرلمانات ، وترجو المفوضية النظر في هذه القضية للحيلولة دون استفحال الخطر الصهيوني الذي يهدّد البلاد العربية[2] .

فلما ضغطت أمريكا على ألمانيا الاتحادية للتعويض على اليهود ارتفعت أصوات الدول العربية تهدد بقطع العلاقات الاقتصادية معها. وقامت جامعة الدول العربية بإرسال وفد بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٦ الى المانيا الغربية مثل العراق فيه د. علي الصافي وانطلقت أثناء زيارة الوفد التصريحات العربية تهدّد (وتتوعّد) فصرحت المانيا ان الذي خلق اسرائيل هي امريكا وبريطانيا فإن كانت الحكومات العربية جادة في احتجاجها وتصريحاتها فلتقاطع الشركات والبضائع الامريكية والانجليزية ، وان لا تقاطع المانيا المكرهة على دفع هذه التعويضات فكانت هذه صفعة جديدة للدول العربية (كما يقول الحسني) وعادت اللجنة بخفي حنين[3].

---

(١) المركز الوطني ملف ١٩٥٣/٩/٨ ، تقرير نشاط مكاتب المقاطعة لعام ١٩٥٢ ، ص(٢-٤).

(٢) وزارة الخارجية ملفع/٤٥٠/٤٥٠/٨ ، كتاب رقم ٢٦/١٠/١١٧٥ ، تاريخ ١٩٥٢/٦/١٧ .

(٣) الحسني/جـ٢٧٨/٨ .

كذلك فقد بعثت الجامعة بمذكرتين الى المانيا طالبت في الأولى بوقوف المانيا على الحياد فلا تقدّم تلك المعونات، ولا تقامر بصداقة العرب، وفي المذكرة الثانية اعتبرت المعونات الالمانية تهديداً خطيراً لحياة العرب، فلا يمكن أن تغض الدول العربية النظر عن مساعدة دولة عدوّة لها، سيما وان التعويضات لا تتفق ومبادئ الحياد والصداقة، وان الدول العربية تحتفظ بحقها في قطع العلاقات الاقتصادية مع المانيا[١].

وعندما قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٥٢/١١/١٢ مقاطعة المانيا اقتصادياً إذا أبرم البرلمان الالماني اتفاقية التعويضات لاسرائيل، علقت جريدة العالم العربي قائلة: ما موقف اللجنة السياسية من المنح الأمريكية لاسرئيل، وهل باستطاعة الجنرالات مطالبة أمريكا بوقف منحها وهداياها لاسرائيل، وتهديدها بقطع العلاقات معها كما هدّدوا مع المانيا، أم ان تلك المنح بعوض بمص الدم ويهلك الجسد، ولذا فلا داعي لمحاسبة أمريكا على منحها[٢]!؟

فجاء الردّ أثناء اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مارس ١٩٥٣ التي عقدت في رئاسة مجلس الوزراء المصري حيث شرح اللواء محمد نجيب رئيس الوزراء وقتذاك الى ممثلي الدول العربية ان مقاطعة المانيا كارثة اقتصادية للجميع ويفسح الميدان التجاري للانجليز والأمريكان وان قرار المقاطعة كان مكتوماً وللتهديد فقط، وأن الدول العربية تريد مخرجاً مشرفاً للعودة عن قرار المقاطعة[٣].

وقد سأل عوني عبد الهادي في الاجتماع عن الفوائد التي تعود على العرب من إعادة النظر منذ الآن وقبل أن تبرم معاهدة التعويضات إبراماً نهائياً، فأجاب وزير الخارجية المصري أن ذلك أكرم من العدول عن المقاطعة بعد أن تصبح أمراً مستعصياً. واقترح الموافقة على القرار التالي: رؤي التفكير في العدول عن مقاطعة المانيا اقتصادياً، وذلك قبل إبرام معاهدة التعويضات الالمانية الاسرائيلية تقديراً على ما يترتب على المقاطعة من أضرار جسيمة محققة تلحق البلاد العربية، على أن تراقب البضائع المصدرة من المانيا لاسرائيل بواسطة دولة محايدة وعلى أن توفد المانيا لكل البلاد العربية بعثة اقتصادية للتباحث في كل ما من شأنه خدمة المصالح المتبادلة بين المانيا وكل من البلاد العربية، وبمعنى آخر فان قرار المقاطعة يصبح نافذاً ما لم تنتهِ المفاوضات إلى حل مرضٍ للدول العربية.

ويضيف عوني في تقريره إلى الخارجية الأردنية في ١٩٥٣/٣/٧ قوله: ان جميع الدول العربية سائرة وراء خطوات مصر في جميع الأحوال، وقد كنت المُدافع الوحيد عن المقاطعة[٤].

أما القرار الذي أُذيع بعد الاجتماع فهو: أن مجلس الجامعة بحث جوانب هامة من قضية فلسطين وفي مقدمتها قضية اللاجئين، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة[٥].

---

(١) انظر نص المذكرتين في جريدة الجبهة الشعبية تاريخ ١٩٥٢/١١/١٠، ١٩٥٢/١١/١٦.
(٢) جريدة العالم العربي ١٩٥٢/١١/٢١ واضح أن الجريدة تعرض بموقف مصر.
(٣) أوراق عوني عبد الهادي/ص ١٩٧.
(٤) أوراق عوني عبد الهادي/ص ١٩٨.
(٥) الشقيري/أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ ص (٣٦٤-٣٦٥).

ولم تقتصر جهود العراق في مقاطعة اسرائيل الاقتصادية على التعاون مع جامعة الدول العربية ، وإنما كان الدولة العربية الوحيدة التي أوقفت ضخ النفط العراقي الى حيفا بمناسبة قيام الحرب العربية الاسرائيلية. فمنذ سقوط حيفا بيد اليهود (ابريل/١٩٤٨) طالبت جريدة «الأخبار» البغدادية في كلمة تحت عنوان «النفط العراقي يجب أن يحرم منه الصهاينة بشكل يشلّ نشاطهم الحربي» ، وطالبت بقطع النفط العراقي عن حيفا ، وإيقاف انسيابه باعتبار أن ذلك عمل عسكري ووطني هام[١] .

وبالفعل أوقفت العراق ضخ النفط ، فقد صرح نجيب الراوي ممثل العراق في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن الحكومة العراقية قررت وقف تدفق النفط إلى حيفا ، وسوف لا تسمح بإيصال النفط الخام إلى تلك المنطقة ، والقرار الذي اتخذته بهذا الشأن قرار نهائي لن يتغير حتى ولو وضعت حيفا تحت الاشراف الدولي[٢] .

ولكن في أيام وزارة نوري السعيد عام ١٩٤٩ ، وبسبب الأزمة المالية ، فقد عرض نوري السعيد على شركات النفط تقديم قرض للحكومة بقيمة ٣ ملايين دينار مقابل استئناف ضخ النفط إلى ميناء حيفا ، وقد عرض نوري السعيد الفكرة على الجمالي فرفضها وهدّد بالاستقالة مما اضطر نوري على التراجع فجاء البيان الرسمي ١٩٤٩/٨/٢٥ الذي صدر في أعقاب محادثاته مع شركات النفط بقوله : جرت مداولات بين فخامته والحكومة البريطانية وشركات النفط بشأن ضخ النفط إلى حيفا ، فأظهر العراق تمسّكه بعدم الضخ إلى أن تحل قضية مصفاة النفط[٣] .

وأثناء مناقشة لائحة قانون تعديل الاتفاق العام حول النقطة الرابعة ، تكلّم النائب عبد اللطيف جعفر عما إذا كانت أمريكا تريد مساعدة العراق فعليها أن تكفّ عن مساعدة اسرائيل لأن قيام اسرائيل ألحق أضراراً بالاقتصاد العربي وجعلها في عجز مالي تنوء تحته ، وان عدم ضخ النفط العراقي قد ألحق خسارة (٢٠) مليون دينار كان بإمكان العراق تخصيص هذا المبلغ للترفيه عن أبنائه دون اللجوء إلى استجداء المال[٤] .

وفي خطاب إيدن في مجلس العموم ١٩٥١/٣/٢٥ تذمّر من وقف ضخ النفط العراقي وأعمال التكرير في حيفا مما ألحق خسارة ببريطانيا تقدّر بـ(٢٠) مليون دينار سنوياً[٥]. الأمر الذي يدل على وجود محاولات تبذل لاستئناف الضخ ، وقد نشرت الحوادث العراقية شروطاً قالت انه يجب تحقيقها لاستئناف ضخ النفط ، وهي تدويل مدينة حيفا وان تخفف اسرائيل من غلوائها واشترطت لقبول العرب التدويل الشروط التالية :

---

(١) جريدة الاخبار ١٩٤٨/٤/٢٥.

(٢) جريدة الاخبار ١٩٤٨/٩/١٤ وانظر أيضاً تصريح الوزراء في الجلسة (٧) تاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٧ حول نفس القرار/ص ١٠٠ محاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٤٩/٤/٨.

(٣) الحسني/حـ٨/ص ٩٤ والجمالي ذكريات وعبر/ص (٣٣–٣٤) وينسب كامل الجادرجي استقالة نوري السعيد الى ما ورد في البيان الرسمي حول عدم استئناف ضخ النفط/مذكرات الجادرجي ص (٣٦١–٣٦٢).

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥١/٥ الجلسة (٢٢) تاريخ ١٩٥١/٣/١٥ ، ص (٣٥٤–٣٥٥).

(٥) Survey of I.A. for 1951 , p.262.

١ – عزل حيفا جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وإدارياً عن سائر جسم اسرائيل وإخضاعها لسلطة دولية لا سبيل إلى التأثير فيها.

٢ – السماح لجميع العرب السابقين في حيفا بالعودة إلى ديارهم وأملاكهم القديمة ومباشرة أعمالهم السابقة.

٣ – إدارة معامل الزيت باعتبارها شركة بريطانيا كما كان الحال سابقاً مع إعطاء الأولوية للعمال العرب.

٤ – حرمان إسرائيل من الزيت الذي يكرّر في حيفا.

٥ – اعتبار مدينة حيفا كلها دولية وعدم الاكتفاء بتدويل الميناء. هذه شروط العرب وعلى اسرائيل والولايات المتحدة قبولها [١].

ولكن يبدو ان هذه الشروط لم تلق قبولاً وأقفل موضوع استئناف ضخ النفط وبخاصة بعد استكمال خط النفط العراقي عبر سوريا إلى المتوسط، وتوقيع العراق اتفاقاً مربحاً مع الشركات في فبراير سنة ١٩٥٣ كما سبقت الاشارة [٢].

٢ – العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي:

إن فكرة ربط الدول العربية بمشروع للدفاع العربي المشترك مع إمكانية دخول بريطانيا وتركيا في هذا المشروع كانت تراود نوري السعيد منذ أوائل الأربعينات وعرضها على الدوائر البريطانية، وان لم يحاول إيرادها في مشروع الهلال الخصيب كما فعل الأمير عبد الله حيث ضمنها مشروعه عن سوريا الكبرى وإن لم ترد في الكتاب الأبيض الأردني [٣].

فعلى أثر عودة نوري السعيد من محادثاته مع النحاس «يوليو – اغسطس ١٩٤٣» اجتمع به وزير تركيا المفوض في بغداد وسأله عما دار في اجتماعه مع النحاس، ويقول القائم بالأعمال البريطاني في بغداد المستر «تمبسون» أن نوري السعيد فاتحه للمرة الثانية حول فكرة إنشاء تكتل في الشرق الأوسط، وانه يريد إرسال وزير خارجيته إلى تركيا ليوضح لها أن الهدف النهائي لاتحاد البلاد العربية سيكون اعتبار الاتحاد جزءاً من تكتل أكبر لدول الشرق الأوسط، وفقاً لمقترحات تشرشل التي أعلنها في خطابه في ٢١ مارس سنة ١٩٤٣، وهدف نوري المباشر من هذه الخطة إبعاد شكوك تركيا التي أبدت ولا تزال تبدي معارضتها نحو تكوين دولة عربية

---

(١) الحوادث ١٩٥١/٧/٦.

(٢) ابدت اسرائيل في اذاعة موجهة يوم ١٩٥٤/٩/٢٦ استعدادها لتقديم تسهيلات ترانزيتية الى ميناء حيفا دون التعرض لسيادة اسرائيل Survey of I.A. for 1954, p.215.

(٣) راجع حول مشروع الامير عبد الله، جواد الأورفـه لي/الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ص ٢٩٩ والكتاب الابيض الاردني/سوريا الكبرى/ص (٦٧ – ٧٠).

متحدة قوية على حدودها الجنوبية. ويضيف القائم بالأعمال أنه حتى كتابة هذا التقرير ١٩٤٣/٩/١٢ فان نوري لم يرسل وزير خارجيته إلى تركيا[١].

وإذا كان نوري السعيد لم يورد فكرة الدفاع العربي المشترك في مشروعه (كما أسلفنا) فانه حاول أن يدخل هذه الفكرة في مشروع الميثاق الذي حمله إلى اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية، فقد دعا إلى توحيد النظم والأسلحة بين الجيوش العربية (مادة ١٠) كما انه أتاح الفرصة لتدخل الدول الأجنبية في شؤون الدول العربية للمشاركة في فض النزاع، فقد اشترط الاجماع ليتسنى لمجلس الجامعة أن يقوم بفض النزاع وهذا أمر صعب التحقيق مما يتيح للدول الأجنبية الفرصة للتدخل (مادة ٩)[٢].

ورغم ان بريطانيا كانت تريد أن تكون الجامعة وعاء يربط دولها بحلف عسكري يتم تكوينه على مراحل وتمثل فيما بعد في اقتراح لجنة الدفاع المشترك في مشروع (صدقي - بيفن) ومشروع (جبر - بيفن)[٣]، إلاّ أنها لم تطرح هذه الفكرة خلال اجتماعات الجامعة ولم ترد لها أية إشارة لأنها اكتفت (كما يقول «العظم») بأن حكّام الدول العربية ملوكاً وأُمراء ورؤساء جمهوريات هم جميعاً تحت نفوذها، ولم تطلب منهم وقتذاك توقيع معاهدة دفاع مشترك لا خوفاً من رفض وإنما اكتفاء منها بولائهم المعروف[٤].

أما وقد تكشّفت الآن مواقف الدول العربية وبخاصة مصر لذا حاولت ربط الدول العربية بمشاريع للدفاع المشترك، كما ورد في مشروع صدقي - بيفن، وجبر - بيفن، ولكن كلا المشروعين ولدا ميتين بسبب المعارضة الوطنية في البلدين.

وفي اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة فبراير سنة ١٩٤٨ قدم الوفد السوري مذكرة لوضع معاهدة تحالف سياسي وعسكري توقعه الدول العربية وتلزم نفسها بسلوك سياسة موحدة في علاقاتها الخارجية أي مشروع للدفاع المشترك، وإعادة الكرة في مارس سنة ١٩٤٨ ولكن كلتا المحاولتين رفضتا[٥].

فلمّا قام الزعيم بانقلابه (١٩٤٩/٣/٣٠) وطلب من العراق عقد محالفة عسكرية لمواجهة الخطر الاسرائيلي، ردّ نوري على طلب سوريا (في ١٤ نيسان سنة ١٩٤٩) بأنه ليس هناك ضرورة لعقد حلف من

---

(١) Fo.371/35012, E 5797/489/93, Confidential No.337 Mr. Thompson Baghdad, 12 Sep. 1943, to Mr. Eden.

بعثت المفوضية العراقية في انقره مقالات بعض الصحف التركية حول الوحدة العربية ومنها يتضح ان بعضها كان يرى صعوبة تحقيق الوحدة وبعضها الأخرى يرى امكانية تحقيقها/وزارة الخارجية ملف ٦٠٠/٧٨٥/٥ كتاب المفوضية في انقره رقم ت/٤٨٤/٢، تاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٨.

(٢) سامي الحكيم/ميثاق الجامعة العربية/ملحق (٢) ص (٢١١-٢١٧).

(٣) طارق البشري/المصدر السابق/ص ٥٣.

(٤) مذكرات العظم/حـ٣/ص ٨٤.

(٥) الحكيم/المصدر السابق/ص (١٠٢-١٠٥).

أجل الدفاع أو مواجهة اسرائيل لأن هذه المواجهة لا تحتاج إلى محالفة، فالجيش العراقي على حدّ قوله، سيأتي لمساعدة سوريا فيما إذا هاجمها الصهيونيون بدون حاجة إلى أية اتفاقية عسكرية بين العراق وسوريا، وحتى بدون أي طلب من سوريا لاننا نعتبر الخطر الصهيوني موجهاً إلينا[1].

ولكن الزعيم لم يرض بهذا الرد فقام نوري بزيارة لدمشق في ١٦ نيسان ١٩٤٩ وخلال اجتماعه بالزعيم قال له: كما هو معلوم ان العراق مرتبط بمعاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى، وأنه وان لم يبق من مدة هذه المعاهدة إلا بضع سنوات إلا اننا لا نزال مرتبطين طبعاً بشروطها وبنودها وعليه فان دخلنا في دفاع مشترك مع سوريا فعلينا أن نشاور بريطانيا في ذلك، على انه بامكاني أن أقول ان العالم وهو يتطور بسرعة ويسير الآن بخطوات خطرة سوف يكون قريباً بالامكان التوقيع على ميثاق أوسع من حلف بين دولتين. بل يتناول معظم وكل الأقطار في الشرق الأوسط، ويشمل أمور الدفاع وتشترك فيه الدول العربية بمجموعها وفي هذه الحال يكون هذا الميثاق ضامناً الغرض الذي يتطلبه الدفاع المشترك ضد الاعتداء، وأملي أن يقع ذلك قريباً[2].

ولم يكن هدف نوري من طرحه هذا المشروع تكبيل سوريا وربطها بمشاريع الدفاع المشترك بقدر ما كان هدفه عدم الارتباط مع سوريا، وانه طرح الفكرة كذريعة لعدم الارتباط معها لأنه يعرف أن سوريا لن ترتبط بمثل هذه المعاهدات.

ويقول سيد نوفل ان محاولة نوري السعيد كان القصد منها التأثير على مصر وغيرها من الدول العربية كي تنضم إلى نظام حلف دفاعي عن الشرق الأوسط، وقد نجحت المناورة في البداية ولكنها لم تنجح في تحقيق الأهداف الغربية[3].

وعلى أثر انقلاب الحناوي وما أعقبه من مشاورات عراقية - سورية بهدف اتحاد البلدين بالاضافة إلى اجراءات الأردن بضم الضفة الغربية فخيل لمصر والسعودية ان الهاشميين سيبتلعون سوريا وفلسطين مما يشكل خطراً عليها لذا اتفقنا على افشال هذين المشروعين، فبالنسبة لاجراءات الأردن برزت فكرة حكومة عموم فلسطين (كما سبقت الاشارة)، أما بالنسبة لسوريا فقد برزت فكرة مشروع الضمان الجماعي.

فخلال اجتماعات الجامعة العربية في أكتوبر ١٩٤٩، حاولت لبنان ومصر والسعودية بَحْث موضوع الاتحاد العراقي السوري فرفض ناظم القدسي وهدد بالانسحاب وكان رده قاسياً وحاسماً (كما قال العظم) عندها رد عليه المندوب السعودي قائلاً: ما دمت خائفاً من اليهود وتريد ضماناً من العراق، فليكن أكثر من ذلك، ضماناً جماعياً تشترك فيه مصر والسعودية والأردن ولبنان أليس اشتراك هذه الدول وخاصة مصر التي تملك من الامكانيات أكثر مما يملكه العراق أضمن من ضمان دولة واحدة. فلم يجب القدسي وطلب استشارة دمشق[4]

---

(١) مجرى الحوادث/ص ٢١٥ محضر المقابلة بين نوري السعيد ووزير الخارجية السوري في بغداد ١٤/نيسان/١٩٤٩.

(٢) مجرى الحوادث/ص ٢٠، محضر الاجتماع بين نوري السعيد وحسني الزعيم في دمشق ١٦/٤/١٩٤٩.

(٣) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص (١١٢-١١٣).

(٤) مذكرات العظم/جـ٢/ص (٢٢٠-٢٥٠) وانظر: Yin'am, op. cit., p.300.

وفي تصريح للقدسي لوكالة الأنباء العربية حول مشروع الضمان قال فيه : «انه لا يقتصر على الترحيب بهذا الميثاق وانما يرحب بما هو أقوى من ذلك ، وصرح أسعد طلاس أحد أعضاء الوفد السوري : «اننا لا نريد أن تتكرر الأخطاء التي وقعت على فلسطين وعليه فاذا وافقت الدول العربية على ميثاق السلامة فاننا نريد ميثاقاً فعالاً»[١] .

واضح مما قاله العظم أن الهدف من المشروع هو احباط مشروع الاتحاد العراقي- السوري وهذا ما قالته البورص المصرية في ١٩٤٩/١٠/٢٧ من أن دوافع الحكومة المصرية لاجتماع الجامعة العربية في خريف ١٩٤٩ وتقديمها مشروع الضمان الجماعي لم تكن بهدف مواجهة اسرائيل ولكن لتمنع أي تجمع للدول العربية كاتحاد الاردن مع فلسطين، أو سوريا والاردن ، أو سوريا والعراق[٢] .

وهذا أيضاً ما اعترف به نوري السعيد بأن هدف مصر من مشروع الضمان هو ازالة الحديث عن الاتحاد العراقي-السوري . ففي محاضرة له بعنوان «الاتحاد بين العراق وسوريا ومشروع الضمان الجماعي» بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦ قال : «ان فكرة الضمان ظهرت عندما اجتمعت الجامعة العربية في نوفمبر، وكنت أمثل العراق والجانب المصري طلب من ممثلي الدول العربية (وكان يومئذ سري) فاجتمعنا واياه واراد ان يزيل البحث عن أمر الاتحاد السوري العراقي بموضوع اسماه ضماناً جماعياً ، أو حاول اقناع ممثلي سوريا بصرف النظر عن الاتحاد»[٣] .

وقد رحب نوري بالفكرة وشرح اخطار الشيوعية على العالم العربي ووجوب الوقوف ضدها ولم يشر الى الخطر الاسرائيلي، ورحبت الدول العربية باقتراح مصر والسعودية (باستثناء الاردن) وقيل حينذاك ان الذي جمع الرأي هو الاتفاق الذي تم بين المجتمعين من ساسة العرب على أن الدول العربية ليست بجانب الجبهة الشيوعية ، كما أن حياد الدول العربية في الحرب بعيد المنال[٤] .

فاذا كانت دول الجامعة العربية باستثناء الاردن قد رحبت بالفكرة فان دوافعها وأهدافها كانت متضاربة أو مختلفة ، فالسعودية تريد احباط الاتحاد العراقي-السوري ومصر بالاضافة الى اتفاقها مع السعودية تريد منع صلح منفرد بين الاردن واسرائيل (كما يقول العقاد)[٥] . أما سوريا فتريد أن تؤمن سلامتها من خطر توسع اردني نحوها ، والعراق هدفه التمهيد لربط مشروع الضمان بمشاريع الدفاع الغربية.

في ١٩٤٩/١١/٥ عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً استمع فيه الى تقرير رئيس الوزراء نوري السعيد حول

---

(١) صوت الاهالي ، ١٩٤٩/١٠/٢٧ .

(٢) Kirk, The Middle East (1945-1950) p.257.

(٣) الزمان ١٩٥٠/٣/٨ وهذا يتفق ايضاً ورأي دروزة/الوحدة العربية/ص ٣٧٤. وقد ذكر النائب محمد مشحن الحردان في المجلس النيابي العراقي (٢١) تاريخ ١٩٥٥/٢/٦ . ان السعودية هي صاحبة الاقتراح عرضته على مصر التي اقترحته على دول الجامعة/محاضر جلسات مجلس النواب لعام ١٩٥٥/٥٤/ ص ٤٥١ .

(٤) سيد نوفل/المصدر السابق/ص ١١٣ .

(٥) العقاد/المشرق العربي المعاصر/ص ٧٠٢.

قرارات مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩٤٩/١/٥ والمتعلقة باقتراح رئيس وفد مصر حسين سري حول ضرورة عقد ضمان جماعي ، اجمعت اللجنة السياسية على أن الهدف من المشروع أولاً – الدفاع ضد الأعتداء الصهيوني ، وثانياً – أن تكون البلاد العربية بجانب كتلة الدول الغربية ، وعدم امكان سلوك الحياد ، وقد اقترح حسين سري أن تتقدم كل دولة بمشروع يضمن سلامتها من الاعتداء ، وقد كرر مجلس الوزراء الموافقة على الاسس والمبادئ التي أقرتها اللجنة السياسية على أن تتقدم الدول بمشاريعها الى اجتماع اللجنة السياسية الذي سيعقد يوم ١٩٤٩/١١/١٠[1] .

وفي يوم ١٩٤٩/١١/٧ اجتمع مجلس الوزراء العراقي في البلاط الملكي برئاسة نوري السعيد واستمع المجلس الى ايضاحات رئيس الوزراء وتلا مشروع الضمان الجماعي الذي وضعته لجنة مشكلة من وزارتي الدفاع والخارجية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٩/١١/٥ وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع[2] والملحق المرفق به .

تألف المشروع من تسع مواد تدور حول اتخاذ مواقف موحدة في السياسة الخارجية (مادة ١) وتوحيد الجهود لحل المنازعات سلمياً (مادة ٢) واعتبار الهجوم المسلح على أحد المتعاقدين هجوماً على الجميع يتطلب المعاونة الجماعية (مادة ٣) مع الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية (مادة ٤) ويكون الدفاع المشترك عن كافة اقطار دول الجامعة وفق (المادة ١) من الملحق (مادة ٥) وتقدم جميع التسهيلات بأنواعها لجيوش الفرقاء في حالة ممارسة الدفاع المشترك (مادة ٦) والملحق جزء من المعاهدة (مادة ٧)، ابرام المعاهدة (مادة ٨) ومدتها (مادة ٩).

اما الملحق فهدفه تنفيذ احكام المواد (٣، ٥، ٦) وتدور حول الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ التعاون والدفاع المشترك على المستويين العسكري بتأليف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء اركان حرب جيوش الدول العربية ، والاقتصادي في استثمار موارد الدول المتعاقدة وتنسيق صناعاتها لصالح الدفاع المشترك وخدمة المجهود الحربي .

وفي نفس اليوم الذي اجتمع فيه مجلس الوزراء العراقي أي ١٩٤٩/١١/٧ أبدت جريدة اليقظة مخاوفها من أن يكون هدف ميثاق الضمان الجماعي القضاء على مشروع الاتحاد العراقي السوري فكتبت تحت عنوان « الاتحاد وميثاق الضمان الجماعي » تقول : « اذا كان اتحاد قطرين عربيين يهدّد بنيان الجامعة فلتسقط الجامعة ولتحيا الوحدة ، لقد فشلت فشلاً ذريعاً جر على العرب الويلات والخزي والعار ولم يبق للعرب أمل في جامعتهم ». وبعد أن شككت بقيمة الميثاق قالت : « ما هو التناقض بين الميثاق العتيد واتحاد قطرين ، وبين تأييد أمريكا وامكان انضمام بعض الدول الشرقية له »[3] .

---

(١) المركز الوطني / قرارات مجلس الوزراء / ملف / جـ/ ١٩٤٩/١١/١ .

(٢) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/الملف حـ/١٩٤٩/١١/٢ الوثائق (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥). انظر أيضاً سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص (١١٥ – ١١٧).

(٣) جريدة اليقظة ١٩٤٩/١١/٧ ، وعادت في يوم ١٩٤٩/١١/٨ تقول : قد تكون مصر ارادت بهذا المشروع لغم فكرة الاتحاد العراقي – السوري ، لان مثل هذا ان وجد ومازلنا نستبعده عمل يحد ذاته جرثومة القضاء على التعاون الصحيح .

وقد وصف سيد نوفل المشروع العراقي بانه تجاهل ميثاق جامعة الدول العربية وانعطف الى الارتباط الدولي في الارتباط العربي مع الالتزام بالسياسة البريطانية في المجال الدولي وتكريس معاهداتها مع الأقطار العربية، والنسج على منوال حلف الأطلنطي بالاعتماد على الدعم الاجنبي دون الدعم القومي (١).

اما ينيعام فقد وصف المشروع العراقي بانه مقيد لسياسة الدول وبخاصة الخارجية بشكل يجعل قبوله صعباً من قبل الدول العربية (٢).

اجتمعت اللجنة التحضيرية للضمان الجماعي التي شكلتها الجامعة للنظر في مشروعات الضمان التي وضعتها الدول العربية تنفيذاً لاقتراح مصر فكان المشروع العراقي كما اسلفنا متفقاً مع الاسس التي أقرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٤٩/١١/٥ وفقاً لقرار مجلس الجامعة وهو عدم امكان سلوك الحياد والوقوف الى جانب الكتلة الدولية.

أما لبنان فقدم مشروعاً للتعاون الدفاعي والاقتصادي في النطاق العربي مع الاحتفاظ باستقلال الدول الاعضاء وسيادتها، ووضعت مصر مشروعاً يتفق مع المشروع اللبناني (أي الاحتفاظ باستقلال الدول وسيادتها) مع احتفاظ الدفاع المشترك بصفة عربية (أي عدم ربطه بمشاريع الدفاع الغربية كما في المشروع العراقي) (٣).

اما سوريا التي كانت تسير في اعداد الخطوات للاتحاد مع العراق فقد اقترحت أن يكون ميثاق الدفاع المشترك أو الضمان الجماعي في اطار الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية ولذا سارع مجلس الوزراء العراقي الى عقد اجتماع بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ برئاسة نائب رئيس الوزراء عمر نظمي (حيث كان رئيس الوزراء نوري السعيد يحضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للضمان في القاهرة) الى الموافقة على الاقتراح السوري، وهو ان يكون مشروع الضمان الجماعي على أساس مبدأ الاتحاد الذي قدمه الوفد السوري واذا تعذر حصول الاجماع على هذا المبدأ فلا مانع من أن يكون المشروع متنوعاً يتمشى مع رغبة أية دولة، بمعنى من ترغب من الدول أن يكون بشكل اتحاد فلها ذلك، والتي ترغب أن يكون بشكل تحالف فلها ذلك وهذا ينطبق وميثاق الجامعة (٤) ولكن اللجنة رفضت الأخذ بالاقتراح السوري والمشروع العراقي.

ووافقت على اتخاذ المشروع المصري أساساً لبحثها بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٦ (٥).

ويقول الشقيري ان عزام طلب منه وضع مشروع للدفاع عساه يكون خطوة على طريق الوحدة، وان يكون سبيلاً لتحرير فلسطين، واضاف انه وضع مشروعاً تقوم بموجبه قيادة عسكرية واحدة ذات اختصاصات واسعة لتعمل على توحيد الخطط والاسلحة والانظمة العسكرية العربية، فلما قدمه لعزام قاله له: «هذا مشروع ولو أن الدول العربية أخذت نصفه فسنكون في عيد».

---

(١) سيد نوفل/المصدر السابق/ص ١١٧.

(٢) Yin'am, op. cit., p.306, Survey of I.A. for 1952, p.237.

(٣) سيد نوفل: الجامعة العربية دورها ومستقبلها وزارة الخارجية الكويتية الدور والدبلوماسية الثالثة ص (٢٠٧ - ٢٣١).

(٤) المركز الوطني/ملف حـ/١٩٤٩/١١/٢ وثيقة ٥٨.

(٥) سيد نوفل: الجامعة العربية دورها ومستقبلها المصدر السابق.

ومضى الشقيري يقول: «ان نوري السعيد لعب دوراً بارزاً في مسخ المشروع (طبعاً الذي وضعه الشقيري) فكان في كل جلسة يأتي بنص جديد ثم يعود ليعدل ما كتبه وينتهي الى شيء آخر. وكان النحاس وباقي الوفود يجارونه في كل ما يطلب، فقد كانوا جميعاً يحرصون على ان لا يعطوا نوري السعيد فرصة للافلات من الحظيرة العربية»(١).

اجتمعت اللجنة السياسية يوم ١٩٥٠/٣/٢٥ للنظر في المشروع المصري (الشقيري) وكان حلف الاطلنطي محور المناقشات واقترح العراق أن يكون للدفاع المشترك مجلس دفاع خاص وان لا يرتبط بمجلس الجامعة، وفعلاً شكل تحت اشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد (٢، ٣، ٤، ٥) من ميثاق الدفاع المشترك ويتألف من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوب عنهم ولجنة عسكرية دائمة(٢).

وقد وافقت اللجنة على المشروع بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣ باستثناء العراق والسبب كما جاء في برقية ممثل العراق في الجامعة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٦ هو موقف الاردن، فقد ذكر أن اتصالاتنا مع النحاس والأمير فيصل مشجعة، وانه سيساعد على اكمال الضمان الجماعي في هذه الدورة، ولكن وضع الاردن يزداد تفاقماً ويعرقل التفاهم(٣). وقد علق لينشوفسكي على موقف العراق بقوله: «لقد هدفت مصر من المشروع مقاومة أي توسع هاشمي باتجاه سوريا، ومن أجل المحافظة على الوضع الراهن حاولت قلب الجامعة من هيئة استشارية الى هيئة للضمان مما أدى الى احجام الهاشميين عن الالتزام بها»(٤).

وفي نفس المعنى كتبت جريدة الاهالي بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧ تقول: «اننا نتمنى أن تكون مصر بعيدة عن احباط مشروع الاتحاد العراقي السوري، فان هذا المشروع ضرورة لا مناص لها للضمان الجماعي، ويجب أن لا يتعارض مع مشروع اتحاد سوريا والعراق، وأي مشروع آخر للاتحاد بين الدول العربية. وطالبت أن يكون مشروع الضمان الجماعي مستقلاً عن التكتلات الدولية والاقليمية في العالم واعتباره واسطة لتعزيز تقارب الدول العربية من جهة وحماية الأقطار العربية من الأخطار المحدقة بها من جهة أخرى(٥).

ويمكن تلخيص الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وملحقها الاقتصادي كما وافقت عليها اللجنة السياسية بالأمور التالية:

---

(١) الشقيري: حوار واسرار مع الملوك والرؤساء العرب/صفحة ١١٥/١١٦.

(٢) سيد نوفل: العمل العربي المشترك/صفحة ١٢٠/١٢٤.

(٣) المركز الوطني: ملف/٨/٧/١٩٥٠، وثيقة رقم ١٦ برقية رقم ٢٢٨. راجع المركز الوطني ملف ٧/٨ وثيقة رقم ١٦، تاريخ ١٩٥٠/٣/٢٦.

(٤) Lenzowski, op. cit., p.511.، هذا ما كانت قد اشارت اليه جريدة اليقظة تاريخ ١٩٤٩/١١/٢٥ من تعليق لها بعنوان «من ملهاة الى ملهاة أخرى» قائلة: من حقنا ان نسميه ملهاة، بل ان نسميه مناورة لأنه لم يظهر إلاّ يوم تنادى احرار العرب باتحاد القطرين العراقي والسوري.

(٥) جريدة صوت الأهالي/٢٥/٤/١٩٥٠.

١ – حل المنازعات بالطرق السلمية.

٢ – مساعدة الدول العربية المعتدى عليها بجميع الوسائل بما في ذلك استخدام القوة مع اخطار الجامعة ومجلس الأمن بالتدابير المتخذة.

٣ – التشاور عند تهديد سلامة أراضي احدى الدول المتعاقدة وتوحيد الخطط والتدابير الوقائية في حالة خطر الحرب.

٤ – التعاون في دعم المقترحات العسكرية الخاصة والجماعية.

٥ – تأليف مجلس للدفاع المشترك من وزراء خارجية ودفاع الدول المشتركة يستعين في عمله بلجنة عسكرية دائمة من ممثلي رؤساء الأركان ويلتزم جميع الأعضاء بقرارات المجلس التي تصدر بأغلبية الثلثين.

٦ – تتعاون الدول في دعم اقتصادياتها فتؤلف مجلساً اقتصادياً من وزراء الاقتصاد.

٧ – أن لا تعقد أي من الدول الأعضاء اتفاقاً أو تسلك سلوكاً يجافي هذه المعاهدة وأن لا تكون مواد هذا الاتفاق مخالفة لميثاق الأمم المتحدة [١].

يرى سيل أن هذه الاتفاقية تخطت ميثاق جامعة الدول العربية في نقطتين:

الأولى: التزام الدول المتنازعة بالموافقة على قرارات المجلس التي يتبناها بأغلبية الثلثين (مادة ٦) والثانية عدم ابرام اتفاقية دولية لا تتفق مع المعاهدة الحالية، وان لا تتبع في علاقتها الدولية سبيلاً لا يتلاءم مع أغراض المعاهدة الحالية (مادة ١٠) وقد وصفت الاتفاقية بانها خطوة نحو تكامل أكبر بين الدول العربية وتعبير عن ارادتها بالوقوف جنباً الى جنب، وهي في الحقيقة لم تعكس شيئاً أكثر من سياسة مصر التقليدية المتجسدة في الجامعة، والقائمة على سد الطريق أمام كل تجمع قطري عربي وعلى الأخص بين العراق وسوريا لتحتفظ لنفسها بكونها أقوى دولة عربية [٢].

اجتمع مجلس الوزراء العراقي [٣] بتاريخ ١٩٥٠/٥/٦ للنظر في معاهدة الدفاع المشترك المعقودة في القاهرة بين دول الجامعة بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣ وقرر تفويض رئيس الوزراء التوقيع عليها في الموعد المحدد وهو يونيو ١٩٥٠، وتقدمت وزارة الدفاع العراقية باقتراحين:

---

(١) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص ١٣١.
(٢) Seal, op. cit., pp.90-91.
(٣) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف جـ/١٩٥٠/٥/٢ وثائق (١، ٢).

١ - ان المساعدة التي يقدمها العراق في الدفاع المشترك تجري عن طريق الحكومات العربية المتاخمة للعراق وساحة القتال.

٢ - أن يعقد بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة يتضمن تأليف هيئة استشارية من رؤساء أركان الجيوش العربية تختص بتوجيه اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة السادسة. وقد طلب المجلس من الحكومة بذل الجهود في سبيل تأليف هذه اللجنة بموجب بروتوكول خاص، أو بشكل تحفظ مع تحديد دور العراق وفقاً لمقترحات وزارة الدفاع.

ورغم أن مجلس الجامعة أخذ بوجهة نظر العراق بخصوص هيئة رؤساء الأركان لتوجيه اللجنة العسكرية إلاّ أن العراق لم يوقع الاتفاقية في يونيو وانما اقتصر التوقيع على مصر والسعودية وسوريا واليمن التي وقعتها في ١٩٥٠/٦/١٧ [١].

أما موقف الأردن بخصوص ميثاق الضمان الجماعي فقد حدّده الملك عبد الله بقوله: ان ما يلفت النظر دعوة الجامعة فجأة وارتجالاً من غير سابق درس الى مواضيع ترسل بها رؤوس أقلام. يجتمع وزراء الدول العربية لشيء لم يقبلوه درساً وتمحيصاً ومثال هذا الضمان الجماعي، فنحن نرى أن الضمان لا يكون نافعاً إلاّ بافتاء رؤساء الأركان. وبوصفي رئيس دوله الأردن ومليكها فلا أتضامن إلاّ مع مصر والعراق. أما اليمن فحاجته الى الضمان لا تكون إلاّ في مسائل داخلية، وما يقال عن اليمن يقال عن السعودية، واما التضامن مع مصر والعراق فعلى الشروط الآنفة الذكر من وقوف وتمحيص في الاستطاعة المالية والعسكرية في الطرق والامكانيات وان لا يترك أحد الثلاثة صاحبيه الآخرين كما وقع من مصر يوم الهدنة في رودس [٢].

ولم يوقع العراق على ميثاق الضمان إلاّ في فبراير ١٩٥١ بعد أن تحفظ على ما جاء في المادة السادسة بقوله: حول الزام الدول بالقرارات التي يتخذها مجلس الدفاع بأغلبية الثلثين فان: حكم هذه الفقرة الأخيرة لا يسري في شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة أو الجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح اذ أن لهذا الشأن حكماً خاصاً تضمنته المادة الرابعة [٣].

ويقول الشقيري ان هذا التحفظ الذي ذيل فيه نوري السعيد توقيعه على ميثاق الضمان الجماعي لم يفهمه أحد حتى الآن وانه فعل ذلك للمشاكسة والمعاكسة وليبرر تحت ذلك التحفظ الغامض أي تحرك سياسي في المستقبل [٤].

---

(١) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص ١٣٥.
(٢) الملك عبد الله/الآثار الكاملة/ص ٢٣٩ - ٢٤٠.
(٣) سيد نوفل/المصدر السابق/ص ١٩١.
(٤) الشقيري/حوار وأسرار/ص (١١٥ - ١١٦).

ورغم توقيع نوري السعيد على الميثاق فانه قال لمراسل مصري في بغداد : اني مع احترامي للأسباب التي دعت الى ايجاد هذا الميثاق إلاّ انني لا أرى ضرورة لمثل هذه المواثيق بين الدول العربية ، وكشف عن شكوكه في جدوى المواثيق والمعاهدات بين الدول العربية قائلاً : انني أعود فأكرر انني لا أثق بها وعندما أشعر بالريبة في عقدها أشعر في نفس الوقت حدوث ما يباعد بين الأقطار العربية[١].

أمّا مجلس الوزراء العراقي فقد وافق على الميثاق بتاريخ ١٩٥٢/٢/٨ ، ودخل حيز التنفيذ في ١٩٥٢/٨/٢٣ [٢].

ويرجع السبب في هذا التلكوء أو التباطؤ العراقي في التوقيع على ميثاق الدفاع العربي ودخوله حيز التنفيذ الى محاولات الدول الكبرى ربط ميثاق الضمان العربي بمشاريع الدفاع الغربية. وجاء رد الدول الغربية المباشر على مشروع الضمان الذي وافقت عليه اللجنة السياسية في ١٩٥٠/٤/١٣ ، بالبيان الثلاثي ٢٥/مايو/١٩٥٠. الذي اقترح بصورة غير مباشرة قيام حلف اسلامي شرقي واسع ضد الشيوعية بدلاً من الهلال الخصيب ، فكان انتصاراً لوجهة النظر الفرنسية الأمريكية ضد الانجليزية على حساب المخطط الهاشمي–البريطاني[٣].

في يناير ١٩٥١ وقبل أن يوقع نوري السعيد على مشروع ميثاق الضمان العربي ، وبمناسبة عرض القدسي مشروعه للاتحاد العربي ومعارضة مصر ولبنان والسعودية للمشروع فقد رأت فيه نمواً لمملكة هاشمية ، وأصرت على تمتع كل الدول العربية بقسط كامل في السيادة والاستقلال ، تقدم نوري بمقترحات معارضة ، فدعا الى انتهاج سياسة خارجية موحدة ، وترك مبدأ الحياد والاتجاه إلى التفاهم مع الغرب[٤].

كذلك فقد ذكرت جريدة الأمة العراقية نقلاً عن وكالة رويتر من القاهرة أن مندوبي العراق وسوريا في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية طالبوا خلال المشاورات التي جرت بين الوفود أن تعلن الدول العربية لدى بحثها الوضع الدولي مناصرتها علانية للدول الغربية باعتبار أن هاتين الدولتين تشعران بأنهما أكثر تعرضاً للعدوان من غيرهما من الدول العربية الأخرى[٥].

---

(١) محكمة الشعب/جـ٦/ص ٢٤٨٩.

(٢) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف حـ/١٩٥٢/٢/١ وثيقة رقم ٧٣ ،
Survey of I.A. for 1952, p.237.

(٣) الصايغ ، الهاشميون وفلسطين/ ص (٣٢٦–٣٢٧) Kirk, The Middle East (45-50) p.313.
انظر رد الجامعة العربية على البيان في ١٩٥٠/٤/١٢ الجبوري/المصدر السابق/ص (٣٩٣–٣٩٥) وقد وصف مهدي كبة رد الدول العربية بالمتخاذل المتهافت الذي اكتفى بتأكيدات لا قيمة لها/اليقظة ١٩٥٠/٦/٣٠.

(٤) Survey of I.A. for 1951, p.257.

(٥) جريدة الأمة العراقية تاريخ ١٩٥١/١/٢٣ ، ذكرت وجود خطة سوفياتية لتطويق تركيا من كردستان حتى حلب عبر الموصل وطلبت تركيا ارسال قوات عسكرية الى سوريا ولبنان بقصد حمايتها.

وفي ابريل ١٩٥١ تقدمت تركيا لعقد اتفاق مع العراق لبعث ميثاق سعد أباد (مايو/١٩٣٧) ومعاهدة الصداقة العراقية-التركية لعام ١٩٤٧، وقد أزعجت هذه التحركات القاهرة. وفي ١٠/يونيو/١٩٥١ دعا شارل مالك مندوب لبنان في الأمم المتحدة الى اتفاق موسع تشارك فيه الدول العربية والدول الكبرى، وانتقد سياسة الحياد قائلاً ان هذا سيحول دون التوسع الاسرائيلي ويحافظ على كيان اسرائيل في نفس الوقت. ولكن دعوة شارل مالك لم تلق ترحيباً من بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل، فقد أعرب في ١٢/يونيو في خطابه في الكنيست عن شكه في نوايا العرب وبأن مالك لا يعبر عن رأيهم[١].

وفي سبتمبر وبمناسبة اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرر مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٥ انه في حالة عرض موضوع اشتراك الدول العربية في الدفاع عن الشرق الأوسط، فيجب أن لا يلزم الوفد العراقي نفسه بأي قرار قبل عرض الكيفية على مجلس الوزراء[٢].

في هذا الوقت كانت أمريكا تعرض بواسطة سفيرها في القاهرة على الحكومة المصرية ١٩٥١/٩/٢٧ المستر كافري استعدادها للضغط على بريطانيا للاستجابة الى الطلبات المصرية اذا وافقت مصر على الدخول في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وفعلاً تقدمت الدول الكبرى بمقترحاتها الى مصر في ١٣/اكتوبر بعد أن أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ١٠/اكتوبر، وأعلن سفيرها في واشنطن بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥ رفض مصر لمقترحات الدول الكبرى بحجة أن ذلك يعتبر تأييداً للاحتلال البريطاني وأدى هذا الى انقسام الموقف العربي فوزير خارجية سوريا فيضي الأتاسي يؤيد مصر في موقفها ١٩٥١/١٠/٢٣، ورئيس وزرائها حسن الحكيم يعارض الموقف المصري وينتقده ٤/نوفمبر/١٩٥١[٣].

وفي هذا الوقت نشط نوري السعيد فقابل ايدن في باريس ١٩٥١/١١/٩، واجتمع ايدن الى بعض السياسيين العرب في باريس، وزار نوري السعيد لندن ديسمبر/١٩٥١ وانتشرت الشائعات عن وضع أسس المخطط التكاملي بين الضمان الجماعي العربي وحلف الاطلنطي، وكتبت التايمز في يناير ١٩٥٢ عن امكانيات ضمان حلف الاطلنطي للدفاع عن الشرق الأسط[٤].

وفي نيويورك أجرى محمد ظفر الله خان وزير خارجية باكستان محادثات مع ممثلي دول جامعة الدول العربية، وأفغانستان وايران وتركيا وأندونيسيا حول اقامة جهاز للتشاور في الأمور ذات المصلحة المشتركة (كما أشارت نيويورك تايمز ١٩٥٢/٣/٢٢) وهذا يعني تحويل جامعة الدول العربية الى جامعة للدول الاسلامية، وكانت هذه الفكرة سبباً في اجتماعات جامعة الدول العربية مارس ١٩٥٢ وقد رفضت تركيا ولبنان الاقتراح الباكستاني[٥].

---

(١) Survey, Ibid. p.257-58.

(٢) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء /ملف ج/١/١٩٥١/٨/١، بناء على تعليمات الخارجية وفقاً لنصيحة السفارة العراقية في لندن بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٣.

(٣) Survey of I.A., for 1951, pp.257-60, 280.

(٤) Birdwood, op. cit., p.222.

(٥) Hurewitz, Unity and disunity in the Middle East, International Conciliation, p.241.

وفي اغسطس أشيع عن احتمال قيام تفاهم مصري اسرائيلي كما لمح الى ذلك خطاب بن جوريون في الكنيست بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٨ عندما أشاد بتصريح محمد نجيب الذي ذكر فيه بأن ليس لمصر نوايا عدوانية تجاه اسرائيل وقد حثت اللجنة السياسية للأمم المتحدة في ١٩٥٢/١٢/١١ كلاً من العرب واليهود من أجل وضع تسوية سلمية لحل خلافاتهم ولكن القرار لم يحصل على أغلبية الثلثين(١) .

وكانت مصر قد طلبت في مذكرة قدمتها للجامعة العربية بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٦ النظر في ميثاق الضمان الجماعي لوضعه موضع التنفيذ ونظر مجلس الجامعة في المذكرة المصرية في ١٩٥٢/٩/٣٠ وحدّد شهر مارس القادم ١٩٥٣ لبعث الحياة في معاهدة الدفاع المشترك(٢) .

وفي ١٧/يناير/١٩٥٣ بعد أن نفى رئيس وزراء باكستان أن تكون بلاده ستشارك في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، كانت الهند تمارس ضغطها في القاهرة لتنظيم معارضة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وفقاً لمقترحات الدول الغربية ، ولكن توقيع مصر لاتفاقية السودان مع بريطانيا والتحسن في المحادثات المصرية البريطانية حول قناة السويس بعث الأمل في احياء مخططات الدفاع عن الشرق الأوسط بحيث تدخل فيها مصر ولكن اسرائيل قضت على هذا الأمل(٣) .

إلاّ أن هذا لم يمنع نوري السعيد من اغتنام الفرصة فأرسل يوم ٢٥/مارس/١٩٥٣ رسالة الى الملك فيصل اقترح فيها :

١ – أن تشترك في الدفاع العربي المشترك الدول الداخلة في منطقة الشرق الأوسط والدول الأخرى التي يكون لاشتراكها منافع عديدة تساعد على استكمال الوسائل الدفاعية المطلوبة .

٢ – اذا تعذر الأخذ بهذا الاقتراح فيمكن ايجاد نوع من التعاون بين كتلة الضمان الجماعي ، وجماعة ثانية ذات علاقة بمنطقة الشرق الأوسط(٤) .

في هذا الوقت ناقش وزراء الخارجة العرب في اللجنة السياسية في ٧/مايو/١٩٥٣ الموقف الذي يجب أن تقفه الدول العربية ، بناء على المذكرة المصرية بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٦ ، وتوصلوا خلال مناقشاتهم الى قرار وافق عليه مجلس الجامعة يوم ١٩٥٣/٥/١٠ جاء فيه : اعتبار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كافية للدفاع عن الدول العربية ، وتكفل تنظيم التعاون العسكري والاقتصادي بينها ، ودعا القرار أن تبدأ الهيئات المنصوص عليها بالقيام بالواجبات الموكولة اليها(٥) .

---

(١) انظر : Document of I.A. , for 1952 , p.332 , Survey of I.A. for 1951 , p.237 , Ben Gurion. My Talk's with Arab Leaders , pp.169-70.

(٢) سيد نوفل/العمل العربي المشترك/ص ١٣٧ – ١٣٩ .

(٣) Survey of I.A. , for 1953 , pp.118-119.

(٤) سيد نوفل/المصدر السابق/ ص (١٤٠ – ١٤١).

(٥) سيد نوفل/نفس المصدر ١٣٩ .

فهل التـزم العراق بهذا القرار، آو كفّ عن مساعيه الرامية الى التعاون مع الغرب. الاجابة بالطبع لا. فقد أعقب قرار مجلس الجامعة زيارة دالس الى المنطقة، مايو/١٩٥٣[١]، وان لم تثمر زيارته في التقارب بين الدول العربية للتعاون مع الغرب الأ أن سقوط مصدق أغسطس/١٩٥٣ قد بعث الأمل من جديد، وقد إستغل نوري السعيد انشغال مصر في مفاوضات الجلاء وراح يعمل للتقارب مع باكستان وتركيا الأمر الذي دفع اللواء نجيب الى مهاجمة باكستان لتحالفها مع تركيا في ٢٢/فبراير/١٩٥٤ في النادي الأندونيسي ولكن جريدة الجمهورية أشارت إلى الخطاب بشيء من التحفظ في حين منع عبد الناصر نشر الخطاب فاستقال نجيب[٢].

واذا كانت مصر قد جمدت نشاطها بالنسبة لمعاهدة الدفاع المشترك ريثما تنتهي من محادثات الجلاء، فسرعان ما نشط الخلاف حول هذه المعاهدة فبعد أن بقيت خمس سنوات بحكم الميتة عادت مصر لتنعشها من جديد وبخاصة مادتها العاشرة التي تمنع اختلاف السياسة الخارجية واستعملتها كسلاح ضد العراق في الصراع حول حلف بغداد كما سبقت الاشارة الى ذلك أثناء الكلام عن العلاقات العراقية–المصرية[٣].

وهكذا ولدت معاهدة الضمان الجماعي العربي كسيحة (كما يقول العظم) في جو يسوده الخلاف بين الفرقاء المعنيين، فولدها كان صعباً وعسيراً، وخاصة أن امها وأباها مصر والسعودية كانا قليلي التعلق بها، كما كانا يقدران منذ البداية أن وليدهما لن يقدر له الوقوف على قدميه لأن الضغينة والكراهية كانت في صلبه. فكانت مصر تهدّد بالانسحاب من معاهدة الضمان كلما أرادت فرض سياستها وسيادتها على سائر الدول العربية[٤].

وأصبحت معاهدة الضمان اداة لاحباط أي مشروع وحدوي بحجة أن المعاهدة كفيلة بتحقيق ما تستهدفه المشاريع الوحدوية، بينما لم تسارع أي دولة لاستخدام هذه المعاهدة لرد الاعتداءات الاسرائيلية المتعدّدة على الأردن (قبية – نحالين – قلقيلية) وسوريا (البطيحة – والزوية) ومصر (الكونتلا – وغزة – ورفح)[٥].

وكما شلت الاعتبارات الاسروية والشخصية والاقليمية نشاط الجامعة في لجانها ومجلسها شلت هذه الاعتبارات اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى ولجانه العسكرية ورغم ما كان يعقده من اجتماعات ويتخذه من قرارات وينشره من بيانات فلم ينتج منها أية نتيجة ملموسة مجدية في المجال العسكري.

---

(١) انظر حول هذه الزيارة: Survey of I.A. for, 1953, p.116.

(٢) Survey of I.A. for 1954, p.186.

(٣) دراسة غير منشورة للباحث.

(٤) مذكرات العظم/جـ٢/ص ٢٥٠.

(٥) دروزة/الوحدة العربية/ص (٣٧٥–٣٧٦).

الفصل الرابع

العراق وقضايا الوحدة العربية أو الاتحاد العربي
(١٩٤١-١٩٥٨)

أولاً : الاتحاد العراقي-الأردني (١٩٤١-١٩٥٨)

١ - في عهد الأمير/الملك عبد الله (١٩٤١-١٩٥١)

٢ - في عهد الملك حسين (١٩٥٢-١٩٥٨)

ثانياً : الاتحاد العراقي-السوري (١٩٤١-١٩٥٨)

١ - مرحلة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى (١٩٤١-١٩٤٩)

٢ - مرحلة الاتحاد العراقي-السوري (١٩٤٩-١٩٥٨)

ثالثا : العراق والوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨)

الفصل الرابع

العراق
وقضايا الوحدة
أو الاتحاد العربي

أولاً : الاتحاد العراقي – الأردني (١٩٤٧ – ١٩٥٨)

مرت محاولات الاتحاد بين العراق والاردن في دورين. الأول في عهد الملك عبد الله (١٩٤٧–١٩٥١) والثاني في عهد الملك حسين (١٩٥٢–١٩٥٨).

١ – الاتحاد العراقي–الاردني في عهد الملك عبد الله.

بدأ التقارب العراقي الاردني وبعبارة أدق الاردني العراقي كخطوة نحو الوحدة أو الاتحاد بين شرقي الاردن والعراق نتيجة لفشل مساعي الأمير (الملك) عبد الله العديدة والمنوعة لدى مختلف الأطراف العربية والدولية في تحقيق مشروع سوريا الكبرى.

فلقد واجه المشروع معارضة عربية (سورية–لبنانية–مصرية–سعودية) من ناحية ومعارضة خارجية (بريطانية–فرنسية–أمريكية–صهيونية اسرائيلية) من ناحية ثانية بالاضافة إلى حياد العراق ان لم تكن معاكسته لهذا المشروع من ناحية ثالثة.

فهذا الفشل مقرون بما راحت الدوائر السياسية السورية تردده من أنه اذا كان لا بد من الوحدة بين سوريا والاردن فيجب أن ينضم شعب الاردن إلى الوطن الأم كجمهورية حرة واذا كان لا بد لسوريا من وحدة مع قطر مجاور فان تلك الوحدة يجب أن تبدأ مع العراق وليس مع شرق أردن الملك عبد الله[1].

هذان السببان هما اللذان دفعا بالملك عبد الله إلى تبديل سياسته أو «تكتيكه» بمعنى أدق فاتجه إلى العراق لا كهدف نهائي وانما كمحاولة لتحقيق مشروعه من نقطة النهاية وهي العراق وليس من نقطة البداية وهي سوريا.

(١) Khadduri, The Scheme of Fertile Crescent Unity, pp.150-51.

فطبقاً لمشروعي توحيد سوريا الكبرى اللذين اقترحها الأمير عبد الله عام ١٩٤٣ كان الاتحاد مع العراق يعتبر الخطوة التالية لتوحيد اقطار سوريا الكبرى كما جاء ذلك في الفقرة (٥) من مشروع الدولة السورية الموحدة، والفقرة (١٣) من مشروع الدولة السورية الاتحادية[١].

فبعد أن ظل الأمير عبد الله يعمل ويدعو إلى مشروعه في الفترة ما بين يوليو ١٩٤٠، وحتى فبراير ١٩٤٥ على وحدة الأقطار السورية أولا، نجده الآن يعمل للاتحاد مع العراق دون أن يسقط سوريا من حسابه، ومصداق هذا ما ذكرته جريدة العالم العربي نقلا عن النيويورك تايمز «من أن الاتحاد بين العراق والاردن سيكون مثالا تحتذيه الدول العربية الأخرى في سبيل اتحادات مماثلة وانه يعمل على وحدة سوريا»[٢].

وكذلك ما ذكره مخابر وكالة الأناضول في لندن من أنه يعتقد أن ذلك أول خطوة في «مشروع سوريا الكبرى» ونقلته المفوضية العراقية في أنقرة إلى بغداد[٣].

وتمشيا مع هذه السياسة تبادل المسؤولون في العراق والأردن الزيارات على أعلى المستويات خلال عامي ٤٥، ٤٦، حيث تباحثوا من أجل وحدة البلدين بشكل اتحاد فيدرالي أو وحدة أو كما قال الأمير عبد الله لوكالة الأنباء العربية أن بغداد هي عمان وعمان هي بغداد، وطن واحد وشعب واحد وغرض واحد هو الغرض نفسه الذي كان هدف الثورة العربية[٤].

ودارت المحادثات من أجل الاتفاق حول أمرين:

الأول: رئاسة الدولة الاتحادية الفيدرالية.

والثاني: مجالات التعاون المختلفة ومستوى ذلك التعاون.

فعلى صعيد رئاسة الدولة طرح الأمير عبد الله عدة اقتراحات منها: أن يرتقي هو عرش العراق وشرقي الأردن بعد توحيدهما، أما خلافته فتنتقل إلى الملك فيصل وليس إلى أبنائه. كما عرض مشروعاً آخر وهو أن يرتقي عبد الاله عرش شرقي الأردن وفلسطين، ويرتقي عبد الله عرش العراق طول حياته ثم ينتقل الحكم بعده إلى الملك فيصل[٥].

أما مجالات التعاون الأخرى فان الملك عبد الله خلال زيارته لبغداد في أيلول وضع مشروعاً للوحدة تحتفظ في ظله كل دولة بشخصيتها مع توحيد الشؤون العسكرية والثقافية والدبلوماسية ويشكل للاتحاد مجلس

---

(١) انظر المشروعين في الكتاب الابيض الاردني ص (٦٦-٦٧ - ٧٠).

(٢) جريدة العالم العربي ١٩٤٥/٢/١٩.

(٣) وزارة الخارجية/ملف ش/١١٥٩/١١٥٩/١٩٤٦/٨/١١٥٩ مذكرة المفوضية العراقية في أنقرة رقم هـ/٩/٨٥، تاريخ ١٩٤٦/٥/١٦.

(٤) الأهرام ١٩٤٥/٢/١١، الأخبار العراقية ١٩٤٥/٢/١٢.

(٥) Seal, op. cit., pp.14-15.

أعلى من أعيان البلدين يجتمع دورياً في بغداد وعمان لبحث القضايا العامة التي تهم البلدين. ولكن المعارضة التي قوبل بها هذا المشروع في داخل البلاد وخارجها أدى إلى تخفيضه إلى مستوى معاهدة تحالف واخوة [1].

ولم يكن نوري السعيد متحمساً للاتحاد مع الأردن وكان ينظر اليه كعبء اقتصادي لا وزن له في دعم العراق سياسياً في علاقاته مع العالم العربي أو الخارجي، وما دامت فكرة الاتحاد الفيدرالي بين البلدين غير واردة حسب الخطوط التي رسمها في خطة الهلال الخصيب فإنه كان يفضل أن يسير النهج العراقي على طريقة الاستقلال في العمل، والحفاظ على ثروته الاقتصادية والعمل سياسياً كما يرى مناسباً.

وجاءت أحداث فلسطين لا لتزيد التقارب الأردني-العراقي تماسكاً ولا لتنفيذ معاهدة التحالف والأخوة وانما لتزيد شقة الخلاف بينهما حيث بدأت العراق تمارس سياسة مستقلة عن الأردن [2].

وفي ديسمبر ١٩٤٩ زار الملك عبد الله بغداد ودارت بينه وبين العراقيين محادثات حول احتمال اعلان اتحاد بين العراق والأردن تحت تاج الملك فيصل ويديره مجلس اتحاد أعلى على رأسه الملك عبد الله كما ذكرت جريدة بيروت المساء في نبأ لمراسلها في بغداد. ولكن وزارة الخارجية العراقية أبرقت إلى مفوضيتها في بيروت تطلب منها تكذيب الخبر [3].

في حين كشفت محاكمات الشعب في بغداد أن الملك عبد الله (أثناء اجتماعه في قصر الزهور مع علي جودة وجميل المدفعي ومزاحم الباجه جي وأحمد مختار بابان) طالب بأن توافق العراق على ضم سوريا للأردن تنفيذاً لتنازل الملك فيصل له عن عرش سوريا مقابل تنازله عن عرش العراق. فرد الباجه جي عليه بقوله أن الاتفاق باطل ولا يجوز الأخذ به وان من بايعوك في الشام كانوا (٢٥) ولا يمثلون العراقيين، وان سوريا ليست قطيعا من الغنم كي يتنازل فيصل لك عنها [4].

وخلال زيارة صالح جبر إلى عمان ١٧/مايو/١٩٥٠ بحجة المشاركة في احتفالات استقلال الأردن، والسعي لتسوية الخلاف الأردني مع جامعة الدول العربية فاتحه الملك عبد الله بموضوع الاتحاد بين العراق والأردن. فلما عاد إلى بغداد أطلع الوصي على محادثاته في عمان فسافر على أثرها مع الوصي إلى عمان في ١٩٥٠/٦/٢٦ حيث تم وضع مسودة مشروع للاتحاد حمله جبر إلى بغداد في ١٩٥٠/٦/٢٩، وكانت المحادثات محاطة بسرية لا يعلم بها حتى رئيس الوزراء توفيق السويدي [5].

الا أن الملك عبد الله أدلى بتصريح إلى جريدة اليوم اللبنانية في ٦/تموز/١٩٥٠ حول تلك المحادثات التي دارت بينه وبين الأمير عبد الاله، وانها انتهت إلى اتفاق بانشاء اتحاد بين العراق والأردن لا وحدة. وذلك

---

(١) راجع: Khadduri, Independent Iraq, pp.343-44, The Scheme of Fertile Crescent Unity, op. cit., p.151.

(٢) انظر ما سبق ذكره في الصفحات (٣٣١-٣٤٤).

(٣) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٠٠/١٠٠/١٣، برقية مفوضية العراق في بيروت رقم ١٤٠ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٣١.

(٤) محكمة الشعب/جـ٤/ص ١٧٢٣، الحسني/جـ٨/ص ١٣٧.

(٥) جريدة الحوادث العراقية ١٩٥١/٩/٣.

بتوحيد المصالح المشتركة الاقتصادية والجمارك والتعاون في النواحي الثقافية والتعليمية. وأعرب الملك عبد الله عن سخطه على سوريا التي تأبى الانضمام اليه وتفضل أن تبقى دولة ضعيفة متخاذلة[1].

فلما سقطت وزارة السويدي وخلفتها وزارة نوري السعيد جمد الموضوع أو علق، فلما جاء الملك عبد الله إلى بغداد بمناسبة مرض الملكة عالية فاتح السويدي في الموضوع وقال له: لقد ثبت لي أن الدولة التي تتقاضى ٦/ملايين من الأجنبي لا تستطيع أن تتمتع بحريتها لذلك أريد أن اعقد اتحاداً مع العراق وأريدك يا توفيق أن تساعدني على ذلك. فسأله السويدي هل أنت جاد في ذلك فأجاب الملك حفاظاً على مستقبل العائلة الهاشمية[2].

ويبدو أن الملك لم يفاتح أحدا في الموضوع غير السويدي وعلى أثر مرض الأمير طلال ابرق الملك عبد الله إلى عبد الاله لمقابلته في أنقرة ١٩٥١/٥/١٧ وفاتحه بموضوع الاتحاد وانه يريد أن يحتاط للأمر بتعيين فيصل وريثا للعرش ولكنه لم يعمل بدوره شيئاً.

ولما عاد الملك إلى عمان اتصل رسمياً بوزير العراق المفوض في عمان وطلب منه الاتصال رسميا ببغداد حول الموضوع فنفضت بغداد الغبار عن مسودة الملك وبحثت فيها في ٦/تموز/١٩٥١ ثاني أيام عيد الفطر في سرسنك، وفي هذه الأثناء اتصل برياض الصلح بواسطة أحمد الراوي ودعاه لزيارة عمان بهدف أن يوسطه بين عمان وبغداد ولكنه اغتيل في عمان يوم ١٩٥١/٧/١٦ وأعقبه اغتيال الملك عبد الله في القدس ١٩٥١/٧/٢١.

وفي ختام مقال الحوادث التي نشرت قصة تلك الاتصالات تساءلت عن سر بقاء المشروع على الرف منذ ٢٩/حزيران/١٩٥٠ حتى ٦/تموز/١٩٥١ في الوقت الذي كان الوصي يرغب فيه، وملك الأردن يلح عليه وعلى رأس الحكم سياسي قدير كنوري السعيد يعد رائد الوحدة العربية[3] (طبعاً كما تقول الجريدة).

واعتقد أن مسؤولية هذا الاهمال يتحملها نوري السعيد نفسه لعدم ايمانه بأهمية الأردن بالنسبة للعراق فهي على حد قول جريدة اليقظة: بمثابة لواء من ألوية العراق الأربعة عشر لا تزيد العراق قوة على قوته في مجابهة الخطر الصهيوني وانما تُلقي على كاهله أعباء جديدة لحماية بقعة فقيرة ونائية[4]. هـــذا أولاً.
وثانياً لأن أمريكا وفرنسا كانتا تعارضان مثل هذه المشاريع ومن هنا كان صدور البيان الثلاثي مايو ١٩٥٠ الذي قاومه الهاشميون، فأعلن نوري السعيد أمام مجلس الأعيان أن العرب لا يتوقعون خيراً من بيان تشترك فيه فرنسا، وانتقده رئيس وزراء العراق توفيق السويدي مؤكداً أن مشاكل الحدود بين الدول العربية

---

(١) وزارة الخارجية/ملفع/١٠٠/١٠٠/١٣ رقم ٣٦١/٦/٣ جريدة اليوم تاريخ ١٩٥٠/٧/٧.
(٢) الحوادث ١٩٥١/٩/٣، الحياة ١٩٥١/٨/٢٦.
(٣) الحوادث ١٩٥١/٩/٦ انظر تعليق صدى الأهالي على اهمال نوري السعيد لهذا المشروع ١٩٥١/٩/٧، والحياة اللبنانية ١٩٥١/٨/٢٦.
(٤) اليقظة ١٩٥٠/٢/٦.

لا تعني أي دولة أجنبية ، وان البيان يحافظ على الحدود الحالية في الشرق الأوسط ولن يستفيد من ذلك أحد غير اسرائيل. في حين رحب به رئيسا وزراء سوريا ولبنان[1].

أما تفاصيل المسودة التي وضع أسسها الملك عبد الله في أعقاب محادثاته مع الوصي حزيران/١٩٥٠ أيام الوزارة السويدية الثانية ، وبعثها مع وزير بلاطه سمير الرفاعي الذي سلمها للوصي (كما يقول الحسني) أو حملها صالح جبر كما ذكرت الحوادث فهي لا تكاد تختلف عن الاتفاق الذي كان يطمع في تحقيقه الملك عبد الله في أيلول/١٩٤٦ فقد أقترح تشكيل مجلس أعلى للاتحاد ينصب أعضاؤه من قبل حكومتهم بعدد متساو ويكونون من أعيان البلدين ورئيس وزرائهما أو نائبيهما ووزراء الخارجية والمالية والدفاع ، ويعقد المجلس جلساته بصفة دورية في العاصمتين برئاسة رئيس وزراء البلد التي يعقد فيها ، وعند الضرورة يترأس ملك تلك البلد المجلس. وتحتفظ كل مملكة بحقوقـــها الحاضرة ودستورها ويكون للاتحاد راية مشتركة هي راية الثورة العربية مع بقاء الراية الحالية في الداخل. ويكون للعائلة المالكة عين الحقوق في البلدين بحيث اذا توفي الملك بدون وريث يكون وريثه الشخص اللائق من ذرية المنقذ الأعظم الحسين بن علي.

كذلك توحد سياسة البلدين الخارجية وتتعاونان في المجال العسكري وتزال المواقع الجمركية وتذاكر المرور مع تنسيق معارف البلدين[2].

أما رد العراق على المشروع الأردني فجاء بشكل مشروع آخر أشار في مقدمته إلى أن الاتحاد بين البلدين يؤدي حتماً إلى ازدهارهما وإلى تحقيق أهداف الثورة العربية الكبرى وان توحيد البلدين يتم بأن يعلن الملك عبد الله بأن فيصل الثاني ملك العراق هو ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية تمهيداً لجعله ملك العـــراق والاردن واذا توفي الملك بدون وارث يعمل بحكم المادة (٢٠) من القانون الأساسي العراقي. ويعتبر الاتحاد بين البلدين اتحاداً في التاج في الوقت الحاضر وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانيهما الداخلي والتشريعي لمدة تزيد عن خمس سنوات تجري خلالها مفاوضات لتحقيق الاتحاد المطلوب أو أي شكل آخر يتفق عليه.

أما الأمور التي يمكن التعاون فيها فهي ازالة المواقع الجمركية وتذاكر المرور وتوحيد السياسة والتمثيل الخارجي وتحتفظ كل دولة برايتها وتتخذ راية موحدة فيما بعد ، مع التعاون في المجال العسكري وانجاد كل دولة للأخرى في حالة وقوع أي اعتداء[3].

واضح تماماً أن المذكرة العراقية ركزت همها على ضمان الحكم في الفرع الهاشمي العراقي ، وأهملت التوحيد التشريعي ، ولم توافق على الراية الموحدة واتفقت مع المشروع الأردني في أمور الجمارك والسياسة الخارجية والعسكرية. فالمشروع الأردني أكثر طموحاً من المشروع العراقي الذي يتسم بطابع التحفظ ، وطبيعي ان مثل هذا المشروع الذي يحرم الفرع الهاشمي في الأردن من الحكم سيلقى معارضة من البيت المالك في الأردن.

---

(١) المحافظة/العلاقات الاردنية–البريطانية/ ص٢١٣ ، واليقظة ١٩٥٠/٦/١٤ وراجع ص ١٤٩ من هذه الدراسة.

(٢) الحسني/جـ٨/ص ١٢١–٢٢٢.

(٣) الحسني/جـ٨/ص ٢٢٢ ، انظر تصريح رئيس وزراء الاردن في جريدة الجبهة الشعبية ١٩٥١/١/١٣.

فماذا كان مصير هذين المشروعين بعد اغتيال الملك عبد الله، وهل فاتح العراق الأردن باتفاقة مع الملك عبد الله، وما هو مصير تلك المفاتحة؟.

من المرجح أن الساسة العراقيين تباحثوا مع الساسة الأردنيين أثناء دفن الملك عبد الله حول وراثة العرش وحول الاتحاد مع الأردن. وليس لدينا أدلة قاطعة عما دار في تلك المباحثات التي قيلت حولها الآراء المختلفة.

فالبعض قال أن العراق نادى بابعاد أو اقصاء الأمير طلال والمناداة بإبنه الأمير حسين ملكا على أن يظل الأمير نايف وصياً للعرش حتى يعلن الملك حسين تنازله عند تولي سلطاته وموافقته على ضم الأردن إلى العراق على اساس الاتحاد واعلان الملك فيصل ملكاً على هذا الاتحاد وان يبقى الملك حسين نائباً للملك في الأردن[١] .

أما الرواية الثانية فتقول أن العراق ناصر تولي الأمير طلال بحجة أن ابعاده يجعل منه بطلا قوميا وعمل على ابعاد سمير الرفاعي المعادي لعودة طلال على أن يعلن ضم الأردن للعراق تحت تاج الملك فيصل ويصبح الملك طلال نائباً عنه في الأردن[٢] .

فالخلاف بين الروايتين هو مصير الأمير طلال، بينما تتفق الروايتان على قيام الاتحاد برئاسة ملك العراق على أن يكون ملك الأردن نائباً عنه سواء أكان الملك طلال أو ابنه الملك حسين، على أن يشغل فترة الوصاية في حالة ابعاد الأمير طلال الأمير نايف.

ولو حاولنا التوفيق بين الروايتين لتوصلنا إلى رواية ربما تكون أقرب ما تكون للصحة لا من حيث أصولها ولكن من حيث النتائج التي ترتبت عليها. وملخصها أن الاتفاق تم على ابعاد سمير الرفاعي وتتويج طلال لفترة مؤقتة حتى يتسنى لابنه الأمير حسين أن يصبح وليا للعهد وبالتالي يسهل المناداة به ملكاً في حالة تنازل والده عن العرش، فلا تكون هناك حاجة إلى تعديل دستوري وبهذا أيضاً تنتفي وصاية نايف وعندما يتوج الملك حسين يعلن انضمام الأردن للعراق قابلاً منصب نائب الملك.

هذا الحل يرضي السعودية التي قيل انها تقف إلى جانب الأمير طلال بناء على اتفاق سابق ويرضي الانجليز لأنه يقصي الأمير الملك طلال لميوله الوطنية ويرضي العراق بتحقيق مشروعه الداعي إلى اتحاد العراق بالاردن، هذا اذا كان العراق فعلا راغباً في الاتحاد[٣] .

ولقد كشفت محاكمات الثورة في بغداد أن وزير الدفاع شاكر الوادي طلب من الدكتور محمد حسن سلمان، والدكتور سليم النعيمي وجابر عمر وزوّدهم بالمال للاتصال ببعض الشخصيات القومية في الأردن وبخاصة في الضفة الغربية، وقد طلبت الخارجية من مفوضيتها في عمان تسهيل مهمتهم واعتبارهم

---

(١) جريدة الشباب ١٩٥١/٧/٢٩، وانظر حول وصاية نايف جريدة الانشاء ١٩٥١/٨/٢، وراجع محكمة الشعب حـ/١/ ص (٢٣٨ - ٢٣٩).

(٢) جريدة الحوادث ١٩٥١/٨/٢٠.

(٣) الحياة ١٩٥١/٨/٢٦، الصايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٣٢٨.

أعضاء في المفوضية وان مسؤوليتهم شخصية تجاه رئيس الوزراء كما جاء في برقية للدكتور محمد حسن سلمان، ورجته أن يستعمل حكمته في توجيه العمل المثمر بالتعاون مع زملائه والوزير المفوض[١].

وفي ١٩٥١/٨/٢٣ أبرق محمد حسن سلمان إلى الخارجية يقول عن عمل اللجنة: الشعب مؤازر للمشروع وبخاصة الرجال والشباب القومي، المعارضون هم طبقة الموظفين المستسلمين لاسرائيل وبعض الدول العربية نشاط المعارضين سيظهر بعد الانتخابات عملنا شعبي ونحن على اتصال مستمر مع مختلف الطبقات بدأنا جولات في أنحاء البلاد أملنا قوي إن لم تحصل اختلافات مفاجئة، التفاهم مع الحلفاء أو مع العائلة المالكة هو الضمان الوحيد للنجاح[٢].

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز العناصر المعادية للاتحاد بحجة تزوير الانتخابات من قبل كلوب وتوفيق أبي الهدى وفشلت جهود العراق لتحقيق الاتحاد على مستوى العرش أو الشعب فما هي أسباب هذا الفشل؟.

ليس من شك أن لبريطانيا الأثر الأكبر في افشال مساعي العراق من أجل الاتحاد. فهي التي تملك زمام الأمور كما هو واضح في برقية محمد حسن سلمان السابقة الذكر. وبصرف النظر عن معاداة بريطانيا أصلا لكل مشروع اتحادي للعرب، فقد قيل أن السعودية سعت لدى بريطانيا لمنع الاتحاد حيث تفاوض الأمير فيصل في لندن مع الانجليز واتفق معهم على تتويج الأمير طلال مقابل التساهل في قضية البريمي[٣]. هذا مع العلم أن بريطانيا ليست بحاجة إلى من يحرضها على معاداة الاتحاد. فقد كانت لها مصلحة مباشرة في بقاء الأردن قاعدة لها أو مملكة لكلوب ولا سيما أن المفاوضات بين مصر وبريطانيا تطالب بالجلاء عن السويس، وان من الحلول المعروضة من قبل نوري السعيد نفسه نقل القواعد البريطانية من السويس إلى الاردن كما أسلفنا الاشارة[٤].

وإلى جانب المعارضة البريطانية المقرونة بالمعارضة السعودية[٥] التقليدية لأي مشروع اتحاد هاشمي كانت هناك المعارضة السورية التي بدورها كانت تسير بتنسيق مع المعارضة السعودية فقد قام الشيشكلي بزيارة الى السعودية في أوائل أغسطس ١٩٥١ وبعثت مفوضية العراق في دمشق تقول أن الهدف من الزيارة التفاهم مع

---

(١) محكمة الشعب/جـ٤/ (١٦٢١-١٦٢٢)، (١٢٥٥-١٢٥٦).

(٢) نفس المصدر/ص ١٦٤٥، كما كانت الحكومة على اتصال بسليمان طوقان وسعيد المفتي عن طريق وزيرها المفوض وتصرف لها الأموال اللازمة/نفس المصدر ص (١٦٣٢-١٦٣٤) برقيات الخارجية الى عمان بتاريخ ١٩٥١/٨/١٤. وانظر: Yin'am, op. cit., p.357.

(٣) جريدة الزمان ١٩٥٦/١٠/٣، وانظر أيضاً المصري ١٩٥١/٧/٢٩ التي ذكرت أن الانجليز كانوا يتخوفون من وضع الجيش الاردني تحت قيادة الجيش العراقي.

(٤) راجع ما سبق ذكره/(٥٧-٦٠) من هذه الدراسة.

(٥) حول موقف السعودية انظر جريدة الهدف اللبنانية ١٩٥١/٧/٢٨، والرواد اللبنانية ١٩٥١/٨/٢٤.

ابن السعود على احباط فكرة ضم الأردن إلى العراق وعرقلة المشاريع الهاشمية بصورة عامة وان الخوري أعلن (كما قال أحد السامعين) ان محاولة احباط الاتحاد تعتبر جريمة وطنية (١).

وعلقت الحياة اللبنانية على المعارضة السورية السعودية بقولها: ان هؤلاء يفضلون أن تأكلهم اسرائيل على أن تتحد كلمة العرب والذي يفعل ذلك مأجور آثم، أو مغرض أعمى، أو جاهل لحقيقة الوضع في الأردن (٢).

أما موقف مصر تجاه الاتحاد فلم يحدد بشكل رسمي، ويبدو أن مصر كانت مشغولة في نزاعها مع بريطانيا وفي اجراءات الغاء المعاهدة فلذا لم تول رسميا ما يجري في منطقة الشرق العربي شديد اهتمامها كما كان موقفها بالنسبة لعدوان اسرائيل على الحولة. ولكن الدكتور محمد حسين هيكل رحب بالاتحاد واعتبره قوة للعرب (٣).

كذلك فقد عارضت اسرائيل الاتحاد وقرر مجلس وزرائها (كما جاء في بيروت المساء نقلا عن هابوكر الاسرائيلية) أن أي تغيير أو تبديل في الأوضاع في الأردن سواء اتم هذا التبديل عن طريق الدمج مع العراق أو مع أي دولة عربية أخرى أو عن طريق حركات يقوم بها المفتي فان اسرائيل تعتبر ذلك خرقاً فاضحاً لاتفاقية الهدنة المعقودة مع الأردن تقاومه بالسلاح (٤).

وفي تعليق «لمناحيم بيجين» على وفاة الملك عبد الله قال فيه: الأردن لنا شرقا وغربا وسنضمه الينا مات من مات وعاش من عاش (٥).

فما هو موقف العراق الرسمي والحزبي من قضية الأردن واتحادها مع العراق؟ اذا استثنينا المحاولات التي قيل أن العراق بذلها من أجل الاتحاد عن طريق وراثة العرش والتي ثبت انه مارسها من خلال التدخل في الانتخابات فان الحكومة العراقية التزمت الصمت ازاء كل ما راحت تردده الصحف ووكالات الأنباء بخصوص هذا الموضوع، بل أن العراق اشترط لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدم اثارة موضوع الأردن (٦).

وقد أوضحت الحياة في كلمة لها موقف العراق الرسمي فأشارت إلى عدم وجود جهود رسمية عراقية

---

(١) وزارة الخارجية/ملف س/٣٧٧/٣٧٧/ ٨/تقرير مفوضية دمشق رقم ٦/١١/أ/٤٥٠ تاريخ ١٩٥١/٨/٩، وانظر تصريح فارس الخوري جريدة ألف باء ١٩٥١/٨/١٥ في الملف س/٣٧٧/٣٧٧/٨. وحول زيارة الشيشكلي للسعودية انظر: الانشاء والرواد ١٩٥١/٨/٨ وصوت الأحرار ١٩٥١/٨/١٠، وانظر المصري ١٩٥١/٧/٢٩ حول رأي رجالات سوريا في الاتحاد.

(٢) الحياة ١٩٥١/٧/٢٧.

(٣) الاخبار القاهرية ١٩٥١/٨/٥، وانظر المصري أيضاً ١٩٥١/٧/٢٩ والهدف ١٩٥١/٧/٢٨ جميع هذه الصحف موجودة في ملفين ضخمين في وزارة الخارجية العراقية.

(٤) بيروت المساء، ١٩٥١/٧/٢٦، وحول امكانية ضغط اسرائيل على أمريكا لمعارضته انظر النداء ١٩٥١/٧/٢٧.

(٥) الحياة ١٩٥١/٧/٢٧، انظر أيضاً حول موقف اسرائيل:

New York Times, 28 July 1951 Hurwitz, Arab Israel Tension. Proceeding of the Academy of Political Science, Vol.24, p.79.

(٦) المنار ١٩٥١/٨/٢٠.

وتساءلت عن السبب في هذا الجمود وهل يرجع إلى عجز في العمل أم التفكير أم انحلال العزائم، وختمت كلمتها مناشدة نوري السعيد وتوفيق السويدي قائلة: يا قوم ماذاتنتظرون لتدارك التقصير أتريدون ترك الأردن لاسرائيل، أم تريدون أن يظل الأردن علبة مفاجآت يشل الأردن ويهدد سوريا والعراق ومن ثم العالم العربي؟[1].

ولقد كشف خطاب رئيس وزراء الاردن توفيق أبي الهدي في الجلسة السرية لمجلس النواب الأردني بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٨ موقف الحكومتين العراقية والأردنية من موضوع الاتحاد فقال: من الأسباب التي تحول دون الاتحاد، ان العراق لم يتعهد بدفع أكثر من مليون ونصف مليون دينار، بينما تدفع بريطانيا الآن خمسة ملايين دينار، وأضاف يقول: أن المشروع العراقي يقتصر على وحدة التاج ويترك الجيش كما هو يتناول المعونات من الخارج، ويقترح بقاء وضعه لمدة تتراوح بين (٥-١٠) سنوات على أن ننظر فيما بعد في توسيع الاتحاد. وانه عندما اطلع على المشروع لم يكن مسؤولاً.

ومضى رئيس وزراء الأردن يقول: لم أفاتح من حكومة العراق حول المشروع وان رجالات العراق وخاصة الوصي ورئيس الوزراء أبدوا كل رغبة في أن يظل الأردن محتفظاً بما يراه لنفسه وفي مصلحته، ولم تجر الجهات العراقية الرسمية أية اتصالات أو محادثات غير أن بعض الأشخاص غير الرسميين من العراق وغير العراق هم الذين أثاروا تلك الأقاويل والاشاعات[2].

أما موقف الأحزاب العراقية فقد استعرضته جريدة المصري في عددها بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٩ وخلاصته أن حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد موافق على الاتحاد دون قيد أو شرط، أما الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي فيعارض في قيام الاتحاد لأسباب عديدة أهمها تغلغل النفوذ البريطاني في الأردن بشكل ظاهر، وعدم قيام حركة تحريرية فيها تهدف إلى جلاء الاستعمار هذا ما تقوله المصري في حين أن جريدة صدى الأهالي كتبت تحت عنوان «العراق والاتحاد بالأردن» «ان الاتحاد يحمل العراق مسؤوليات سياسية وعسكرية جديدة ولذا يجب أن تلغى الامتيازات التي يتمتع بها الانجليز في الاردن، ودمج الجيشين مع قيام حركة شعبية تدعو للاتحاد والفرصة سانحة على أن يُستفتى سكان الضفتين[3].

ومضت (المصري) في استعراضها لمواقف حزب الجبهة الشعبية التي يتزعمها مزاحم الباجه جي وطه الهاشمي وهما من معارضي الملك عبد الله أما حزب الاستقلال فمن دعاة الاتحاد مع سوريا في حين أن حزب الأمة الذي يرأسه صالح جبر مؤيد مع بعض التحفظات[4].

---

(١) الحياة ١٩٥١/٨/١٧.

(٢) جريدة الجبهة الشعبية ١٩٥٢/١/١٣ تحت عنوان «ثمن الاردن في نظر رئيس وزرائه، أو خمسة ملايين مقابل مليون ونصف» وانظر أيضاً: Survey of I.A. for 1952, p.237. وقد كذب أبو الهدى انه أدلى بمثل هذه التصريحات الجبهة الشعبية ١٩٥٢/١/١٩.

(٣) جريدة صدى الأهالي ١٩٥١/٨/١٦.

(٤) المصري ١٩٥١/٧/٢٩، وانظر الرواد اللبنانية ١٩٥١/٨/٣ وبيان حزب الأمة الحوادث ١٩٥١/٨/١٠ وجريدة الأمة ١٩٥١/٨/٢٠، ١٩٥١/٩/٢ والجبهة الشعبية ١٩٥١/٨/١٧، والحياة ١٩٥١/٨/٢٤.

الخلاصة أن موقف الأحزاب العراقية يتراوح ما بين المؤيد بدون شروط كحزب نوري السعيد، والمؤيد للاتحاد من حيث المبدأ كحزب الاستقلال، والمؤيد له بشروط كالحزب الوطني الديمقراطي.

أما في الأردن فالشعب متحمس كما يقول دروزه، وحزب البعث الذي كان ممثلاه في المجلس النيابي في الأردن يعارضان في الاتحاد الا أن قيادة الحزب في دمشق اتخذت قراراً بتأييد كل محاولة اتحادية[1].

فمعارضة بريطانيا مقرونة بمعارضة الدول العربية وإسرائيل، بالإضافة إلى تردد وتحفظ الحكومة العراقية بسبب العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله العراق، والمسؤولية العسكرية تجاه اسرائيل، إلى جانب عدم ترحيب الأحزاب العراقية، مضافاً إلى ذلك كله معارضة العرش[2] والحكومة في الأردن كل هذه العوامل مجتمعة هي التي حالت دون الإتحاد بين العراق والأردن عام ١٩٥١.

٢ - الاتحاد العراقي-الاردني في عهد الملك حسين:

لم يتحقق الاتحاد العراقي - الأردني عام ١٩٥١ لأن العراق لم يكن راغباً ولا جاداً في ذلك وحتى لو كان راغباً فيه فإنه لم يكن قادراً على تحقيقه لأسباب عربية ودولية وداخلية. واتخذت الحكومة العراقية من هذه المعارضة مبرراً لتقاعسها ولم تقم في الفترة ما بين (٥١ - ٥٨) بأية محاولة للاتحاد بين البلدين لا عن طريق أحياء أو بعث المشاريع القديمة، ولا عن طريق طرح مشاريع جديدة باستثناء ما ذكره «غولمن»[3] من أن نوري حاول توحيد العراق مع الأردن من خلال مشاريع الزواج، بأن يتزوج الملك فيصل اخت الملك حسين بوساطة مزاحم الباجه جي. ولكن الملك فيصل رفض ذلك، والأمير عبد الاله انزعج من تدخل وتسرع نوري.

ولكن هذا لم يمنع الصحف العربية أو العراقية من إنتهاز بعض المناسبات للدعوة الى اتحاد البلدين ومن أمثلة ذلك التعليق الذي نشرته جريدة الحياة البيروتية بتوقيع «الكاتب العربي الكبير» (أ) بمناسبة تقديم الجمالي مشروعه إلى جامعة الدول العربية يناير/١٩٥٤، وبالرغم من أن الجمالي لم يكن يخاطب الأردن بقدر ما كان يخاطب سوريا وهو يقول: «ان العراق ليعرب عن استعداده في الدخول مع أي قطر من الأقطار العربية الراغبة فيه، ويرجو مخلصاً أن يلقى من الدول الأعضاء مثل الرغبة التي يحملها ويعمل لتحقيقها»[4].

رغم ذلك فإن «الكاتب العربي الكبير» اعتبر بيان الجمالي تحريضاً صريحاً لكل أردني مثلاً لكي يصيح وهو يرى وطنه في خطر مطالباً باتحاد وطنه مع العراق قائلاً: هو ذا العراق يمد يده الينا فلم لا نمد يدنا اليه»[5].

---

(١) دروزة/الوحدة العربية/ ص ٢٨١، وجلال السيد/حزب البعث/ ص (١٦٣ - ١٦٤)، وحديث مع السيد عبد الله الريماوي القاهرة ١٩٧٦/٨/٢٤.

(٢) حول موقف العرش الاردني انظر: جريدة كل شيء ١٩٥١/٧/٢٩، والزمان ١٩٥٦/١٠/٣، The Times 15 February 1958.

(٣) غولمن/عراق نوري السعيد/ ص ٢٣٢.

(٤) وزارة الخارجية/دعوة العراق الى الاتحاد/الفقرة (ح)، ص ٧.

(٥) الكاتب العربي الكبير (أ)، «بعد ٣٤ سنة خذوها كلمات صريحة» آراء في دعوة العراق للاتحاد، الحياة ١٩٥٤/٢/٩.

وكذلك ما جاء في تعليق صوت الأهالي على ما ورد في مشروع الجمالي : من أنه اذا لم يتحقق بمجموعه فإن من الممكن أن يتحقق على مقياس صغير ، «فهل يعني هذا ضم الأردن للعراق أولاً ، ثم ضم سوريا اليهما وأضافت : أن الحزب يؤيد الإتحاد بين العراق وسوريا أو بين العراق والأردن على أسس ديمقراطية وقواعد شعبية»[1] سيما وأن الجمالي في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٩٥٤/١/١٨ الذي عقده في ديوان مجلس الوزراء أشار إلى تحسين العلاقات العراقية مع الأردن ولبنان ومصر قائلاً بالنسبة للأردن : أما الأردن فهي كما تعلمون الخط الأمامي للعراق تجاه العدو[2].

فمشروع الجمالي كان موجهاً إلى سوريا لا الأردن بدليل قوله : على الدول ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الإتحاد أن تسرع فوراً وأن تمضي قدماً لتحقيقه[3].

أمّا الشقيري فيقول تعليقاً على مشروع الجمالي : كان واضحاً من لهجة الوزير العراقي وطريقة عرضه للموضوع أن الحكومة العراقية كانت تجامل الشعب العراقي في طموحه للوحدة وتداعب آماله في قيام دولة الوحدة وكان ذلك ما أرادته الحكومة العراقية[4] .

واذا كانت الظروف العربية والدولية في الفترة ما بين (١٩٥١ - ١٩٥٤) لم تسمح بالتقارب العراقي - الأردني ، فإن تبدل الظروف العربية ممثلة بصعود نجم عبد الناصر وبالتقارب المصري - السوري - السعودي لمواجهة العراق بعد توقيع ميثاق بغداد استدعت التقارب بين البلدين ، ورغم معارضة اسرائيل لدخول أي قوات عراقية للأردن الآ أن أمريكا وبريطانيا لا تؤيدانها تماماً على أعتبار أن عزل الأردن عن العراق لن يكون أسوأ عاقبة للغرب من مختلف الاحتمالات التي يمكن أن ينتهي اليها الأردن اذا ظل على وضعه الحالي[5].

ويعطينا السفير الأمريكي[6] صورة عن آراء نوري السعيد تجاه الأردن خلال هذه الفترة فيقول : لم يكن عند نوري حماس للتقرب من الأردن ، فقد قال في إحدى المرات أن الأردن عبارة عن وحدة سياسية مصطنعة ، بلا أساس اقتصادي ، ولا مناص لها من أن ترتبط بمرور الزمن ببلد عربي مجاور ولو أعطيت الحرية للأردنيين لاختارت أكثريتهم الوحدة والإتحاد مع العراق. قيل هذا الكلام قبل الاتحاد بسنوات اتصفت بعدم الاستقرار السياسي والضيق الإقتصادي بالنسبة للأردن ، عاني بسببها العراق سنوات محرجة. وأضاف السفير قوله : أن نوري كان يخشى مؤامرات السعودية ومصر على الأردن ولا يثق بالحكومة الأردنية. وطلب من السفير الأمريكي اظهار العطف على الأردن وتمثل ذلك بتقديم قرض لمساعدة الأردن في تمويل مشروع البوتاس والسوبر

---

(١) صوت الأهالي ١٩٥٤/١/١٤.

(٢) الحسني/جـ٩/ص ٨.

(٣) وزارة الخارجية/دعوة العراق الى الاتحاد/ ص ٣.

(٤) الشقيري/حوار واسرار مع الملوك والرؤساء العرب/ص ١٣٨.

(٥) الزمان ٣/اكتوبر/١٩٥٦.

(٦) غولمن/المصدر السابق/ ص (٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٥).

فوسفات، كما اقترح على السفير الأمريكي أن تقدم المعونة الأمريكية للأردن بواسطة العراق لأن ذلك يدعم مركزه (العراق طبعاً) في الأقطار العربية كما أن المساعدة المباشرة للأردن تكون ثلاثة أمثال المساعدة التي تقدم للعراق ومنه للأردن.

هكذا يريد نوري السعيد أن يتظاهر بالكرم على الأردن ولكن على حساب أمريكا وليس من جيبه الخاص.

فهل صحيح أن الأردنيين كانوا تواقين الى الوحدة أو الإتحاد مع العراق؟ أجابت عن هذا السؤال جريدة الحياة وقد نقلته عنها الزمان البغدادية في اكتوبر ١٩٥٦ حيث قالت: أما الشعب في الأردن فلم يكن تواقاً للوحدة مع العراق بعد عام ١٩٥٤، ويرجع ذلك إلى أسباب منها:

تغيب العراق عن الميدان الأردني، وتدفق الأموال السعودية لمحاربة العراق، وصعود نجم عبد الناصر واتجاه الأنظار إليه، وارتباط العراق بحلف بغداد وتزعم مصر لحركة المقاومة، واتساع نشاط الأحزاب اليسارية في صفوف اللاجئين، وتشجيع اسرائيل بوسائلها العديدة لجميع هذه الإتجاهات(١).

ولقد سبق لنا أن تناولنا فترة التقارب العراقي الأردني منذ مارس ١٩٥٦ وحتى اكتوبر أي منذ طرد كلوب حتى العدوان الثلاثي على مصر والتي توجت بالضرورة بطلب الأردن في ٣١/ اكتوبر دخول القوات العراقية إلى الأردن. وعلى أثر رفض الأردن مقترحات العراق بخصوص القيادة المشتركة، واعلان سوريا خطة المؤامرة العراقية عليها وعندما طلبت الأردن سحب القوات العراقية تقدم خمسة عشر نائباً في البرلمان العراقي باقتراح لضم الأردن الى العراق نهائياً واعتبارها اللواء الخامس عشر من ألوية العراق، لأنها «أصبحت كحصان طروادة يخفي في بطنه عناصر الهدم وتبيت في جنباته جراثيم الفوضى والشقاق بين الأمة العربية، ولأنها لا تتوفر فيها المقومات اللازمة للدولة بمفهومها الحديث، ولأنها عالة على الأمة العربية» ولقد قيل أن عبد الاله هو الذي أوحى بهذا الإقتراح مما دفع نوري السعيد إلى المسارعة لوقف هذه الالعوبة، وأصدر تكذيباً لهذا الاقتراح وبأن هذا الخبر لا أساس له من الصحة(٢).

وكما أسلفنا الإشارة فان العلاقات العراقية – الأردنية كانت فرعاً مكملاً للعلاقات العراقية – السورية التي كانت مصدر قلق وازعاج للعراق وبخاصة إثر المؤامرة الأمريكية على سوريا ١٩٥٧ التي أدت الى زيادة التقارب السوري المصري لدرجة الوحدة أو الإتحاد مما دفع نوري السعيد جدياً إلى وضع الخطط لمواجهة هذه الوحدة.

وبالطبع كانت خطة المواجهة (كما ذكرنا في معرض حديثنا عن الوحدة المصرية – السورية) تستدعي

---

(١) الزمان ١٩٥٦/١٠/٣.

(٢) الحوادث ١٩٥٦/١٢/١٥.

فرض الإتحاد على الأردن ولبنان والسعودية، الاّ أنه عاد فاسقط لبنان وبقي الاتحاد مع الأردن أحد الأسلحة لمواجهة تلك الوحدة[1].

وما كاد يعلن عبد الناصر قيام الجمهورية العربية في الأول من فبراير حتى سارعت عمان إلى الإتصال ببغداد لدراسة الموقف، فقد أرسل الملك حسين رسالة إلى الملك فيصل مع وزير بلاطه سليمان طوقان يدعوه فيها التوجه إلى عمان. وهذا بالطبع يخالف ما رواه السويدي من قيام عدد كبير من الشخصيات العربية المخلصة في العراق والأردن وغيرها بالضغط على المسؤولين في البلدين للعمل الحثيث على اقامة إتحاد بين البلدين[2] محاولاً بالطبع إبراز هذه الحركة وصبغها بالصبغة القومية على أساس أنها جاءت تلبية لرغبات العناصر القومية المخلصة في العراق والأردن وغيرها من البلاد العربية. وليست مجرد رد فعل يفتقر إلى عناصر الاصالة والاخلاص.

توجه الملك فيصل إلى عمان في ١١/فبراير/١٩٥٨ ومعه وزير المالية والعدلية وفي ١٣ فبراير لحق بهم عبد الاله حيث توصل المجتمعون إلى إعلان قيام الإتحاد العربي بين العراق والأردن. ورغم أن فكرة الإتحاد بين البلدين قديمة الاّ أنه من الخطأ القول أن اعلانه في هذا الوقت بالذات جاء تتويجاً لتلك الجهود السابقة التي بذلت في الفترة ما بين (٤٧ –٥١) أو استجابة للأماني القومية أو لجهود بعض المخلصين من البلدين كما يقول السويدي، الذي وصف الاتحاد بأنه جهد طبيعي وسليم، بل أسلم من السليم لما بين البلدين من جوار وتكامل وتشابه ومصالح مشتركة. فكأن السويدي لم يدرك ويعرف هذه الروابط بين البلدين الاّ عند اعلان الوحدة، كأن الوحي نزل عليه، ونسي الحاحات الملك عبد الله عليه لتنفيذ المشروع الذي وضع في يونيو/١٩٥٠ الذي لا تكاد خطوطه تختلف عن خطوط الإتحاد الجديد.

جاء في مقدمة الإتفاق الذي أعلن إثر مشاورات عمان (١١ – ١٣) فبراير ١٩٥٨ إلى أن الوحدة كانت من أهداف الثورة العربية الكبرى، وتتألف من أثنتي عشرة مادة تضمنت احتفـاظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على أراضيها وبنظام الحكم القائم فيها (مادة ٧) ومراعـاة كل دولة للمعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية السابقة التي عقدتها قبل الإتحاد، أما المعاهدات والمواثيق اللاحقة فمن أختصاص وسلطة حكومة الأتحاد (مادة ٣) وتنفيذ إجراءات الوحدة الكاملة في نواحي السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي والجيش والشؤون الجمركية والثقافية من تاريخ اعلان الإتحاد (مادة ٤) مع السعي لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والإقتصادية (مادة ٥).

---

(١) راجع ما سبق ذكره ص (٢٢١–٢٢٢). وقد شهدت الفترة التي سبقت اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة عدة لقاءات بين الملك فيصل والملك حسين ١٣/اكتوبر ١٩٥٧، والملك فيصل وشاه ايران، وفيصل والملك سعود، وطلب الملك حسين عقد اجتماع بينه وبين الملك سعود والملك فيصل، ولكن سعود اعتذر، انظر:
Survey of I.A. for 1956-58, p.365.

(٢) الحسني/جـ١٠/ ص ١٩١، مذكرات السويدي ص ٥٧٨، ذكر فاضل فصيدة (في محاكمة توفيق السويدي) وهو وزير مفوض في الخارجية أن فكرة الاتحاد العربي جاءت من الاردن حتى يتحد البلدان للحفاظ على العرش/محكمة الشعب/جـ٦/ص ٢٣٥٩. سبق لنا أن ذكرنا أن نوري قرر الاتحاد مع الأردن منذ يناير ١٩٥٨ راجع ص (٢٢٢–٢٢٣) من هذه الدراسة.

أما شؤون الإتحاد فتتولاها حكومة إتحادية تؤلف من مجلس تشريعي منتخب من مجلسي الأمة في البلدين بعدد متساو، وسلطة تنفيذية تتولى السلطة وفق دستور الإتحاد (المواد ٧، ٨) الذي ستضعه حكومة الإتحاد، مع تعديل دستور الدولتين وفقاً له على أن تتم إجراءات تشكيل الحكومة ووضع الدستور خلال مدة ثلاثة شهور من توقيع الاتفاق (المادة ١١) وتكون عمان وبغداد مقراً لحكومة الإتحاد لمدة ستة أشهر من كل عام (مادة ١٠) ويكون ملك العراق رئيساً لحكومة الإتحاد وينوب عنه ملك الأردن ويحتفظ كل ملك بسلطاته الدستورية في مملكته ويعاد النظر في ذلك عند دخول دولة أخرى (مادة ٩)، أما علم الإتحاد والمملكتين فهو علم الثورة العربية (مادة ٧) ويبرم الاتفاق وفق الأصول (مادة ١٢). [١] ويكاد هذا الاتفاق في خطوطه العريضة يجمع ما بين مسودتي المشروعين العراقي والأردني لعام ١٩٥١.

وبهذه المناسبة وجه كل من الملكين خطاباً إلى شعبه معتبراً الاتحاد فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية (كما قال الملك فيصل) ووسيلة للوصول إلى حقوقنا المشروعة في بلادنا التي أغتصبها العدو (كما قال الملك حسين) أما رئيس وزراء العراق عبد الوهاب مرجان فقد أذاع خطاباً حيّا فيه هذه الخطوة باعتبارها حصناً منيعاً ضد نوايا اسرائيل التوسعية[٢].

وفي ٨/آذار ١٩٥٨ وصل إلى بغداد وفد أردني برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الرفاعي مع عدد من الوزراء والمختصين في الشؤون المختلفة وتباحث مع وفد عراقي برئاسة توفيق السويدي حيث توصلا إلى وضع دستور للإتحاد وصفه السويدي بقوله: أنه أنجح وأكمل وأسلم الدساتير التي يمكن أن توضع لمثل هذا الإتحاد الذي ترك الباب مفتوحاً لأية دولة عربية ترغب في الإنضمام إليه[٣].

وقد شكلت أول حكومة للإتحاد برئاسة نوري السعيد ونائبه إبراهيم هاشم وتوفيق السويدي وزيراً للخارجية ونائبه خلوصي الخيري وسليمان طوقان وزيراً للدفاع وسامي عبد الفتاح نائباً له، وعبد الكريم الأزري وزيراً للمالية[٤].

وفي المجلس النيابي اقترح صادق البصام تحويل الإتحاد الى وحدة كاملة لأن الأردن باعتباره كائناً على خط النار وعدم تمكنه من القيام بكفاية نفسه كدولة نظراً لضعف امكانياته الإقتصادية والمالية لذلك فانضمامه الى العراق كانت تقتضيه المصلحة القومية المشتركة. كما اقترح تعديل عبارة «للملك أن ينشىء اتحاداً مع دولة عربية واحدة أو أكثر» اقترح تبديل كلمة دولة بكلمة اقليم لتتاح الفرصة لأقاليم عربية ليست دولاً الإنضمام الى الاتحاد مستقبلاً، ولكن اقتراحه لم يؤخذ به[٥] واعتقد أنه قصد من هذا أقاليم الخليج العربي.

---

(١) انظر نص الاتفاق /الحسني/جـ١٠/ ص (١٩٣-١٩٥) ومذكرات السويدي/ ص ٥٨٠، وافق مجلسا الأمة في البلدين على الاتفاق في ١٩٥٨/٢/١٧ و .Survey of I.A. for 1956-58 , p.360

(٢) انظر خطاب الملكين ورئيس وزراء العراق/الحسني/ المصدر السابق/ ص (١٩٥-١٩٧) وجريدة العمل ١٩٥٨/٢/١٧.

(٣) مذكرات السويدي ٥٧٨، وانظر نص الدستور/الحسني/ المصدر السابق/ ص (٢٢٥-٢٣٧) والعمل ١٩٥٨/٣/٢٠.

(٤) مذكرات السويدي/ص ٥٨١-٥٨٢.

(٥) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة (٢٦) تاريخ ١٩٥٨/٣/٢٦.

وفي خطاب العرش الذي افتتح به الإجتماع غير العادي لعام ١٩٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٠ أشار إلى الإتحاد بقوله : أن العراق عملاً بسياسته التقليدية وتحقيقاً لأسمى هدف من أهداف الثورة العربية لم يزل يعمل لتأسيس الوحدة العربية وقد وجد في المملكة الأردنية الهاشمية الرغبة الصادقة لتحقيق هذه الأمنية بأقرب وقت ممكن فبادر الى عقد إتفاق يؤسس بموجبه اتحاد بين المملكتين مفتوحاً لغيرهما من البلاد العربية الأخرى ، ولعل أبرز ما في هذا الاتحاد من الميزات مضاعفة القوى العربية المقاومة للعدوان الصهيوني الذي أصبح خطراً على السلام في الشرق الأوسط والذي يجب أن تتضافر القوى العربية وتوجه جهودها إلى إزالة أخطاره[(١)].

فما هي الأسباب التي سهلت وساعدت على قيام هذا الاتحاد بهذه السهولة والسرعة ، ولماذا لم يتردد العراق ويحجم عن هذه الخطوة كما أحجم عن فرص للاتحاد سابقة سواء بالنسبة لسوريا ١٩٤٩ أو بالنسبة للأردن عام ١٩٥١ قبل وبعد اغتيال الملك عبد الله؟

الإجابة عن هذه الأسئلة سهلة اذا ما علمنا أن الدول التي بيدها زمام الأمور في المنطقة والتي كانت تعارض في الإتحادات السابقة وهي بريطانيا وأمريكا كانت على علم مسبق بهذه الخطوة التي بحثت في إجتماعات حلف بغداد في أنقرة ولذا تكفلت أمريكا بابلاغ السعودية (التي كانت على علاقات جيدة مع الأردن والعراق منذ فبراير ١٩٥٧) واسرائيل لضمان عدم تدخلها.

فبعد أن أرسل الملك سعود برقية تهنئة باركفيهاالاتحاد. زار الرياض وفد عراقي أردني مشترك في ٢٥/آذار/١٩٥٨ لدعوة المملكة السعودية إلى الإتحاد ولكن الملك سعود أعتذر ، وتقول التايمز اللندنية أنه رد على دعوة الملك حسين للانضمام إلى الإتحاد بقوله : سوف يدخل الإتحاد اذا انسحبت العراق من حلف بغداد ، وأن بغداد وعدت بذلك[(٢)].

هذا بالنسبة لموقف السعودية.

أما بالنسبة لاسرائيل فإنها كما يقول «أيونيدس» لم تثر أزمة هذه المرة كالأزمة التي أثارتها عام ١٩٥٦ عند بحث موضوع التعاون العسكري بين العراق والأردن أو تلك التي أثارتها عام ١٩٥٧ عندما اشتدت الأزمة السورية[(٣)] ونضيف أيضاً موقفها المعارض أيضاً عام ١٩٥١. والسبب كما ذكرته التايمز اللندنية بتاريخ ١٥/فبراير يرجع إلى أنها كانت تخشى انضمام الأردن للجمهورية العربية الأمر الذي سوف يشكل تهديداً أكبر من انضمام الأردن للعراق ، لأن الإتحاد الجديد سوف يصرف جهوده لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة لا مواجهة اسرائيل[(٣)].

أما دور بريطانيا فيتمثل بالتقريب بين العراق والأردن ومصداق هذا ما ذكرته «المانشستر جارديان»

---

(١) محاضر جلسات مجلس الأمة/محضر الجلسة الأولى غير العادية ١٩٥٨/٥/١٠، ص ١ ،

(٢) الحسني/جـ١٠/ص ١٩٩ و The Times, 14 February 1958.

(٣) أيونيدس/فرق تخسر/ص ٢٧٩.

(٤) The Times, 15 February 1958.

بتاريخ ١٥/فبراير/١٩٥٨ من أن احدى نتائج رحلة ماكميلان رئيس الوزراء الى الشرق الأوسط والأقصى الاتفاق العراقي الأردني، لأن أي محاولة من قبل الجمهورية العربية المتحدة لالحاق الأردن كانت تعني تورط العراق مباشرة والذي بالضرورة سيكون مدعوماً من حلف بغداد(١). يضاف الى ذلك استعداد الأردن للقبول بالتسوية حول رئاسة الاتحاد وحول استمرار العراق في عضوية حلف بغداد كما يقول غولمن(٢).

وهكذا اتحد طرفا الهلال الخصيب وباركت الدول الغربية هذا الاتحاد الموالي للغرب.

فما هو موقف العراق الرسمي والشعبي تجاه هذا الاتحاد؟

تجمع معظم الآراء على أن الاتحاد قوبل من قبل الأوساط الوطنية بل والشعبية العراقية بوجوم شديد وفتور كبير، فلم تكن ثمة حماسة في ميلاده كما قوبل ميلاد الجمهورية العربية المتحدة أو صفقة الأسلحة أو تأميم قناة السويس، ولم تنظم تظاهرات في الشوارع للاتحاد أو ضده ولو جرى استفتاء حر في العراق والاردن فإن الطبقة المثقفة (التي أنهت الثانوية) ستصوت لصالح عبد الناصر كما قال كيرك(٣).

ولم يتعدّ كونه اتحاداً بين حكومتين أو كما قال فيليب حتي: كان اتحاداً بين الحكومات لا الشعوب لأنه كان يفتقر إلى عنصر التشويق لدى الناس، فلا هو أشبع رغائبهم من حيث الاصلاح ولا أشبعها من حيث الروح الوطنية المتأججة التي كانت تسود الاتحاد بين سوريا ومصر، ذلك الاتحاد الذي تميز بطاقاته في الحقلين الاجتماعي والقومي، ونشط القوميون العرب في البلدين - الأردن والعراق - الذين كانوا يحبذون الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة(٤).

وقد وصفه ناجي شوكت بقوله، كان اتحاداً مزيفاً قصد به تقوية البيت الهاشمي في كلا القطرين(٥). ورأى الأكراد فيه تهديداً مباشراً لكيانهم، ولذا أصرّ نوري السعيد عند المفاوضة على علم الاتحاد أن يحتفظ كل بلد بعَلَمه (كما فعل عام ١٩٥١) وعلى إبقاء العَلَم العراقي كما هو بنجمتيه ترمز إحداهما إلى العنصر الكردي والاخرى إلى العنصر العربي فزالت مخاوفهم بهذا القرار، وتقرر تأليف الوزارة العراقية برئاسة وزير كردي هو أحمد مختار بابان ليخلف نوري السعيد(٦).

---

(١) The Manchester Guardian, 15 February 1958.

(٢) غولمن/عراق نوري السعيد/ص ٢٣٩.

(١) Kirk, Short History of the Middle East, p.299, Marlow, op. cit., p.165.
والحسني/جـ١٠/٢٦٤ و The Guardian, 12 February 1958.
وغولمن/نفس المصدر/ص ٢٣٩ وراجع ص ٢٢٧ من هذه الدراسة.

(٤) فيليب حتي/خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى /مجلد٢/ ص ٢٥٠.

(٥) مذكرات ناجي شوكت/ص ٥٢٢.

(٦) الحسني/جـ١٠/ص ٢٣٨، غولمن /عراق نوري السعيد/ ص ٢٠٧ حول معارضة الشيعة. انظر:
Glubb, op. cit., p.367.

أما موقف عبد الإله ونوري ، فإن موقفهما لا جديد فيه . فقد ذكر برهان الدين باش أعيان[1] أن كلاً من عبد الإله ونوري السعيد لم يكونا متحمسين للاتحاد ؛ فعبد الإله رفض حتى المجيء إلى عمان للاشتراك في المباحثات في أول الأمر وعندما جاء كان فتوره ظاهراً بحيث كاد يؤدي بالمفاوضات إلى الفشل .

أمـا نوري فكانت نصيحته لي قبل السفر إلى عمان أن لا أمضي في المفاوضات إلى مدى أبعد من إحياء وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين العراق والأردن ، وذلك بتأليف لجان مشتركة عسكرية واقتصادية وغيرها .

أما في مجلس الأعيان والنواب العراقيين فقد وافق المجلسان على الاتحاد (١٩٥٨/٥/١٢) باستثناء معارضة الشبيبي الذي عارض الاتحاد بحجة أنه سيفتح أبواب العراق أمام اللاجئين الفلسطينيين للتدفق على العراق ، ورغم أن نوري كان أكثر من غيره ادراكاً للخطر السياسي الذي يسببه اللاجئون الفلسطينيون (فقد برهنوا على أنهم أرضاً خصبة للدعاية المصرية في الشهور التي سبقت الاتحاد) ، الاّ أن الفكرة بأنهم سوف يحصلون على أرض هي من حق المواطنين العراقيين لم تبحث على ما يبدو في ذلك الوقت[2] .

وهذا ما أشارت له « الجارديان » من أن وضع الأردن لن يستقر حتى بعد قيام دولة الاتحاد العربي فطالما أن الجزء الأكبر من سكانها يؤيدون الجمهورية العربية المتحدة فمن المؤكد أنهم لن يبدلوا آراءهم وهم يرون المجتمع في المملكتين الهاشميتين يسوده الاقطاع وعدم العدالة[3] .

ويتضح لنا موقف مجلس الأعيان العراقي من الاتحاد ، ومن عدم استعدادهم للتضحية في سبيله مما ذكره وزير مالية الاتحاد «السيد عبد الكريم الأزري» في رسالة بعثها الى السيد عبد الرزاق الحسني تكرم باطلاعنا عليها ، وسمح لنا بتصويرها . ومنها يتضح لنا أن مجلس الأعيان كان يعارض حق حكومة الاتحاد في وضع يدها على ايرادات النفط وفقاً للمادة (٦٤) من دستور الاتحاد وعلق على هذا بقوله : هذا الحادث إن دل على شيء فإنما يدل على التفكير الإقليمي الذي كان يتميز به ساسة العراق القدامى ، وعدم استعدادهم لتحمل العراق أية تضحية في سبيل الأهداف القومية[4] . كما أنه استبعد كذلك حل مشكلة ميزانية الاتحاد وبخاصة نفقات الجيش الأردني بالاستعانة بموارد مجلس الإعمار لأن ذلك سيثير ضجة قوية في الاوساط السياسية العراقية ويولد في الشعب العراقي شعوراً من العداء ضد الاتحاد[5] .

وهذا ما قاله كلوب من أن الاتحاد استقبل بحماس قليل ، فالعراقيون لم يكونوا مسرورين على الإطلاق باحتمال دفع ثمانية أو عشرة ملايين دينار للأردن ، كما أن الجيش العراقي لم يكن مسروراً أيضاً بأي شكل على

---

(١) محكمة الشعب/جـ٤/ص١٣١٩ ، قارن هذا بما ذكره غولمن : من أن نوري رغم معرفته بالمسؤوليات الثقيلة بسبب الاتحاد إلاّ انه عمل على تحقيقه دون كلل/ص ٢٣٢ ، وانظر ص ١٧٦ من هذا البحث .

(٢) Birdwood, op. cit., p.258, Glubb, op. cit., p.344.

(٣) The Manchester Guardian, 15 February 1958.

(٤) أوراق الحسني الخاصة/رسالة عبد الكريم الأزري/ص ٣ ، وانظر ما قاله الجمالي ص ٢١٩ من هذه الدراسة .

(٥) أوراق الحسني الخاصة/ص ٥ و Marlow, op. cit., p:165.

اعتبار أن قسماً من قوته سوف يتمركز في الأردن مستقبلاً. ولذا اعتبر الاتحاد كما لو كان واجباً غير مرغوب فيه[1].

وهذا بالضرورة يقودنا الى دراسة مشكلات الاتحاد وفي مقدمتها المشكلة المالية سواء فيما يتعلق بميزانية الاتحاد أو فيما يتعلق بمشكلات التنمية الاقتصادية.

فبالنسبة لميزانية حكومة الاتحاد فقد تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة العراقية ٨٠٪ من نفقات حكومة الاتحاد وتنهض الأردن بـ ٢٠٪ من تلك النفقات ولكن الحكومة الأردنية اعتذرت عن توفير هذا المبلغ بعد قيام الاتحاد. لأنها كانت توفر نفقات جيشها عن طريق المعونات الأجنبية، فبعد قيام الاتحاد انقطعت صلتها بالدول الأجنبية لأن ذلك أصبح من اختصاص حكومة الاتحاد، ولحل هذه المشلكة تقدم الأزري بعدة حلول منها:

١ - الاتصال بالحكومتين البريطانية والأمريكية حول امكانية استمرارهما في تقديم المساعدات التي كانتا تقدمانها للأردن.

٢ - أن تتحمل الحكومة العراقية تلك النفقات.

٣ - تقديم ميزانية ذات عجز.

٤ - ادخال الكويت في الاتحاد للاستفادة من مواردها لحل مشكلة الاتحاد المالية.

وقد استبعد الأزري الحل الثاني لما يثيره من ضجة في الأوساط السياسية العراقية كما استبعد الحل الثالث بحجة العجز الوارد في ميزانية الحكومة العراقية ولم يبق الاّ الحلين الأول والرابع. أما الحل الرابع فقد سبق لنا أن بحثناه في دراستنا للعلاقات العراقية الكويتية[2].

ولم يبق الاّ الحل الأول وهو مفاتحة بريطانيا والولايات المتحدة حول استمرار تقديمهما المساعدة للأردن ولكن نوري قال: لا أريد في آخر حياتي أن أحمل الكشكول واستجدي بريطانيا وأمريكا المساعدات لتمويل جيشنا. ولا أقبل بهذا الحل وأرفضه. ثم عاد بعد اسبوع فاقترح تأجيل دمج الجيشين الأردني والعراقي لمدة سنة، وعندئذ تستمر الحكومة الأردنية في تأمين نفقات جيشها، كما تؤجل دمج وزارتي الخارجية وبعبارة أخرى تأجيل تنفيذ الاتحاد العربي عملياً ونأتي بميزانية مختصرة لرئاسة وزارة حكومة الاتحاد ومجلس الاتحاد والمحكمة العليا، وقد أيد توفيق السويدي اقتراح نوري السعيد، ولكن الأزري رفض وهدد بالاستقالة اذا قبل هذا الإقتراح لأن ذلك تراجع معيب غير لائق.

فلم يبق غير الاتصال بالحكومتين الأمريكية والبريطانية، ويبدو أنه حصلت أمور لم يفصح عنها أدت الى

---

(١) Glubb, op. cit., p.344.

(٢) راجع رسالة عبد الكريم الأزري للحسني ١٩٧٦ أوراق الحسني الخاصة.

تقديم نوري استقالته التي لم تقبل قائلاً : لماذا أكون أنا دون غيري المبتلي بمشاكل الاتحاد فليبتلي بهذه المشاكل من سعى إلى تحقيق هذا الاتحاد[1].

وقد ذكر السويدي أن الحكومة الأمريكية تعهدت بدفع (١٨) مليون باون لتغطية نفقات حكومة الاتحاد ، ووافقت بريطانيا على دفع (٢,٥) مليون لهذا الغرض على أن يدفع العراق نصف مليون دينار وكان من المقرر أن يستمر هذا الاتفاق الأمريكي البريطاني لمدة ثلاث سنوات[2].

وخلال إجتماع اللجنة المالية والاقتصادية للاتحاد قال نوري السعيد أن حكومة الاتحاد عازمة على إيجاد مصادر ايراد عربية ثابتة لدعم الميزانيات المقبلة بحيث تستغني عن هذه المعونات وبانتهاء المباحثات الجارية حول هذا الموضوع ستعرض نتائجها على المجلس في دورته المقبلة[3] (فهو يلمح الى المحادثات الخاصة بضم الكويت لحل المشكلة المالية وتوفير ايراد عربي ثابت للاتحاد).

وتمشيا مع هذه السياسة وهي الاستفادة من ثروة الكويت وغيرها من الدول النفطية لحل مشكلات التنمية وبخاصة في الأردن اقترح مجلس الأعمار العراقي اقامة مصرف عربي للاتحاد[4]. يسير على نفس الخطوط التي يسير عليها البنك الدولي للانشاء والتعمير، وحصر جهوده في المشاريع المصرفية. وكان في وسع هذا المشروع أن يؤدي الى نتيجتين مهمتين للغاية أولاهما : أن الدول المساهمة في الرساميل ستستثمر أموالها بطريق تجاري صحيح مما قد يجتذب الكويت وغيرها من البلدان العربية المنتجة للزيت ، والتي تبحث عن فائدة معقولة لاستثمار أموالها ، كما يسهل مهمة الأردن من الناحية السياسية.

أما النتيجة الثانية فهي تعني أن لا تكون هناك صلة مباشرة بين الدولة التي تتسلم المال ، والدولة التي تدفعه ، ولا يكون هناك مجال لأية منّة سياسية بين الدافع والقابض ، وسيتناول الدافع جائزته على شكل فائدة مالية تجارية كأي مستثمر مالي ، كما سيدفع القابض هذه الفائدة كأي مقترض عادي.

فهل يصح بعد هذا العرض التشدق بأن الهدف من الاتحاد هو تحقيق رسالة الثورة العربية (كما جاء في خطاب الملك فيصل) وأن هذا الاتحاد جاء تلبية لجهود المخلصين من الأردنيين والعراقيين وغيرهم كما قال السويدي ، وأنه لم يكن اتحاداً عائلياً ، ولا مناوئاً للجمهورية العربية المتحدة التي سبقته بفترة قصيرة كما قال برهان الدين باش أعيان[5].

---

(١) حول معالجة المشكلة المالية للاتحاد وحلولها : راجع أوراق الحسني الخاصة/رسالة عبد الكريم الأزري/ ص (٤-٦) يقول غولمن : في حزيران هبطت معنويات نوري السعيد بسبب صعوبة وضع قاعدة اقتصادية للاتحاد بسبب أعباء الاردن/ ص ٢٤٥.

(٢) الحسني/ج ١٠/ ص ٢٥٩.

(٣) الزمان ١٩٥٨/٦/٢٢.

(٤) ابونيدس/فرق تخسر/ص ٢٧٦-٢٧٧ و Birdwood, op. cit., p.262.

(٥) محكمة الشعب/ج ١٣١٩/٤.

أقول هل يصح القول بأن الاتحاد كان تتويجاً لجهود الهاشميين من أجل تحقيق أماني العرب القومية في الوحدة والتحرر، كيف يمكن أن نؤيد ذلك والشواهد الدامغة تؤكد خلاف ذلك.

أين هو التحرر وميزانية الاتحاد تكفلت بها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن مساهمة العراق فيها لا تتجاوز نصف مليون دينار من أصل (٢١) مليون دينار (كما ذكر السويدي نفسه).

وأين هي التضحية القومية ورضا الشبيبي يعارض في الاتحاد لا لسبب الاّ التخوف من تدفق اللاجئين الفلسطينيين الى العراق، واحتمال مشاركة العراقيين في استثمار أراضيهم، وفي رفض مجلس الأعيان العراقي استخدام عائدات النفط سواء في تدبير ميزانية الاتحاد أو حل مشكلات الأردن المالية. وكيف نوفق بين خطاب الملك حسين بمناسبة اعلان الاتحاد الذي قال فيه في هذا اليوم نتجه بآمالنا وقلوبنا إلى المعاني الحبيبة من فلسطيننا السليبة لنعاهد الله أن نكون أوفياء لعهدنا وعهد اجدادنا، ونعمل جاهدين في سبيل الوصول إلى حقوقنا المشروعة وبلادنا التي اغتصبها العدو الجائر، ولن نلقي السلاح حتى يتحقق الهدف أو نقضي في سبيله. كيف نوفق بين هذا القول وموافقة اسرائيل المسبقة على قيام هذا الاتحاد ومباركتها له؟

ولذا لا يسعنا الاّ أن نؤيد ما قاله الصايغ من أن مشاريع الاتحاد الهاشمي لم تكن من ضمن المخطط القومي لتوحيد العرب، بل كانت من خارجه لتعرقله أحياناً أو لتحديه على الأقل، فهي لم تكن خطوة مسهلة للوحدة بقدر ما كانت حاجزاً في طريقها، ولم يكن الاتحاد الهاشمي الاّ محاولة لضرب أضخم انتصار سياسي حققته الحركة العربية منذ نشأتها[١].

ولم يكن هذا الاتحاد يستهدف غير حماية النظام القائم (كما يقول شبلي العيسمي) في الأردن ومنعه من الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، ولتضليل الجماهير وزرع الالتباس واليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها بالإضافة الى تدعيم سياسة التعاون مع الغرب[٢].

أما علاقة الاتحاد العربي بالجمهورية العربية المتحدة فقد سبق لنا أن تناولناه في العلاقات العراقية – المصرية وسوف نقتصر في هذا المجال على تحديده بشكل عام لاكمال الصورة فقط على أن نرجع إلى ما ذكرناه[٣]. لمزيد من التفصيلات.

فقد ذكر السفير الأمريكي أن ولي العهد الأمير عبد الإله أوضح أن العراق في الوقت الحاضر لن يأخذ موقفاً من الجمهورية العربية المتحدة أو ضدها وسيبقى متيقظاً تجاه أي عمل قد يؤثر على الأردن[٤].

في حين أبلغ نوري السعيد في ٦/حزيران/١٩٥٨ مراسل الصحافة المشتركة الأمريكية (ولتن واين) أن

---

(١) أنيس صايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٢٩٣ – ٣٣٠.
(٢) شبلي العيسمي /الوحدة العربية من خلال التجربة/ ص ٢٤، وانظر نضال البعث جـ٥/ص ٢٦٦.
(٣) راجع الصفحات السابقة ٢٢٤ – ٢٣٠ من هذه الدراسة.
(٤) غولمن/عراق نوري السعيد/ص ٢٤٠.

الوحدة كانت دائماً الهدف الرئيسي للحركات الوطنية العربية لو توقفت اليوم الجمهورية العربية المتحدة عن التدخل في شؤون التعاون العراقي الأردني، لأمكن ايجاد حل بين الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة [١].

وهذا ما قالته الجارديان من أن اقامة علاقات جيدة بين الاتحادين بدلاً من التنافس سيعود بالفائدة على الجميع، ولكنها تشك في ذلك نظراً لأن سكان الأردن موالون إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولن يبدلوا آراءهم وهم يرون مجتمع المملكتين يسوده الاقطاع وعدم العدالة [٢].

ثانياً : الاتحاد العراقي – السوري (١٩٤١ – ١٩٥٨)

ان فكرة الاتحاد السوري–العراقي فكرة سورية في نشأتها فلقد كانت سوريا هي المبادرة بطلب الوحدة أو الاتحاد مع العراق سواء في فترة العشرينات أو الثلاثينات، وكانت هذه الدعوة تقوى وتشتد كلما كانت العلاقات السورية–الفرنسية تتأزم الى حد القول أن الدعوة السورية للاتحاد مع العراق كانت تتناسب تناسباً عكسياً مع نوع العلاقات السورية الفرنسية [٣].

وليس أصدق في الدلالة على هذا مما قاله فارس الخوري في حديث له مع مراسل الأهرام عام ١٩٤٩ اثر قيام انقلاب حسني الزعيم، فقد سأله المراسل كيف تعارض الاتحاد مع العراق بينما كنت من دعاته في السابق، فرد الخوري على هذا السؤال بقوله: «عندما دعوت لهذا الاتحاد كانت سوريا تحت النفوذ الفرنسي ولم يكن أمامنا من وسيلة للتخلص من هذا النفوذ إلاّ بالاتحاد مع العراق، فأعلنت على رؤوس الأشهاد بيعة فيصل الأول ملكاً على سوريا والعراق. أما الآن فقد زال شبح النفوذ الفرنسي وتمتعت سوريا باستقلالها ومارسته في ظل دستورها فلم يعد هناك مبرر للسير وراء هذه الوحدة بعد أن زالت أسبابها» [٤].

أما في فترة الأربعينات فقد انتقلت المبادرة في الدعوة من سوريا الى العراق وتمثلت أولاً في حركة رشيد عالي الكيلاني التي دعت وحاولت تحرير وتوحيد سوريا مع العراق وان توقفت هذه الدعوة مؤقتاً بسبب فشل حركة الكيلاني وانشغال العراق في تصفية ذيولها، إلاّ انها سرعان ما بعثت ثانية بدعوة نوري السعيد الى وحدة الهلال الخصيب عام ١٩٤٣.

واستمرت هذه الدعوة خلال الخمسينات ولكن لأسباب اختلفت عن أسباب فترة الاربعينات وتمثلت

(١) نفس المصدر ٢٤٣.

(٢) The Manchester Guardian, 15 February 1958.

(٣) لمزيد من التفصيلات راجع ممدوح الروسان/العراق والسياسة العربية (١٩٢١–١٩٤١) رسالة ماجستير غير مطبوعة/كلية الاداب جامعة القاهرة ١٩٧٢ الصفحات (٢١٢–٢٣٢)، (٣٦١–٣٦٤).

(٤) أوراق عوني عبد الهادي/ص ١٧٠.

هذه الأسباب بسيطرة الجيش السوري على مقاليد الحكم من ناحية، وتصدير منتجات النفط العراقي عبر الأراضي السورية من ناحية ثانية.

وهكذا مرت دعوة الاتحاد العراقي-السوري في الفترة ما بين (١٩٤١-١٩٥٨) في مرحلتين: الأولى وتشمل الفترة ما بين (١٩٤١-١٩٤٩) ويمكن تسميتها بمرحلة الهلال الخصيب والثانية وتشمل الفترة ما بين (١٩٤٩-١٩٥٨) ويمكن تسميتها بمرحلة الاتحاد العراقي السوري.

١ - مرحلة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى (١٩٤٣ - ١٩٤٩):

استغل نوري السعيد تصريح ايدن الأول ٢٩/مايو/١٩٤١ ولكن في وقت متأخر. فتقدم في يناير ١٩٤٣ بمذكرة الى وزير الدولة البريطانية في القاهرة المستر كيزي دعا فيها الى توحيد أقطار سوريا التاريخية أو بلاد الشام تمهيداً لاتحادها مع العراق بشكل اتحاد أو جامعة عربية كما أسلفنا الاشارة.

تناول نوري في مذكرته أوضاع الأقطار العربية في آسيا، فأشار الى الروابط اللغوية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أقطار سوريا الأربعة (سوريا وفلسطين ولبنان والاردن) وتجعل منها كتلة واحدة متماسكة.

وبعد أن استعرض حالة هذه الأقطار في العهد العثماني وما اعطي للعرب خلال الحرب العالمية الأولى من عهود ووعود، انتهت بوضع الأقطار العربية في ظل الانتدابات التي كانت سبباً للثورات والاضطرابات سعياً للاستقلال والوحدة تعرض للروابط التي تجمع بين هذه الأقطار والعراق كاللغة والدين والثقافة والاقتصاد الأمر الذي جعل العراق يشارك جاراته العربيات في مساعيها من أجل الوحدة التي بدونها لن يحتل العرب مكانهم اللائق، ولن يستعيدوا مجدهم الغابر[١].

وأضاف ان العراقيين يؤمنون بأن اتحاد العرب لا يمكن تحقيقه إلاّ بحصول العرب على الاستقلال الحقيقي لجميع الأقطار العربية التي ستختار مع الزمن شكل الاتحاد الذي يتفق ومصالحها، وكان العراقيون يدعمون باستمرار مطالب الأقطار العربية، وكل ما جرى في سوريا وفلسطين كان يتردّد صداه في العراق[٢].

ومضى يقول انه بالنظر لأهمية التكتل والوحدة بين الدول الصغيرة سواء بالنسبة لهذه الدول أو بالنسبة للعالم، لذا فان فكرة اقامة فلسطين مستقلة ولبنان وسوريا مستقلتين يجب غض النظر عنها والبحث عن حل جديد، وحيث أن بريطانيا العظمى وفرنسا وعدتا ووافقتا على استقلال سوريا التاريخية مستقبلاً، لذا فان من حقهم التضامن في دولة اتحادية والتعاون معاً في جامعة أو اتحاد، واذا كانت الدول الصغيرة لا تستطيع الدفاع عن نفسها الأمر الذي يعرضها وبالتالي يعرض سلام العالم للخطر فيجب أن يفرض عليها اتحاداً أو وحدة وبخاصة اذا كانت تؤلف بالفعل جماعة واحدة لغوياً وثقافياً واقتصادياً[٣].

---

(١) Fo.371/34962, Iraq Prime Minister Proposals relating to Arab Unity, pp.3-5, 8.

(٢) Ibid., pp.5-8.

(٣) Fo.371/34962, op. cit., pp.8-9.

ثم تطرق نوري السعيد الى فلسطين واستعرض سياسة بريطانيا ازاء عرب فلسطين وطالب بالعودة الى التعهدات القديمة المعطاة للشريف حسين، ونصح بعودة فلسطين الى سوريا حتى يمكن انشاء دولة متحدة من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن. وانتقل بعد ذلك الى الناحية الاقتصادية فامتدح تعاون البلاد العربية في اطار الاتحاد المقبل، وذلك بسبب وجود البترول في البلاد العربية الذي أعطاها موارد اقتصادية لم يتيسر مثلها من قبل. فبينما يحتاج العراق الى منفذ على البحر المتوسط لبتروله ومنتجاته تحتاج فلسطين ومنتجاتها الصناعية الى أسواق ووقود وهذه حقائق يجب أخذها بعين الاعتبار[1].

أما بالنسبة لمصر والعربية السعودية فقال: «انه على الرغم من عناصر اللغة والعادات والدين التي تقرب دول شبه الجزيرة العربية من العراق، فان اقتصادياتها مختلفة، أما مصر فان تعدادها يزيد كثيراً عن تعداد دول الهلال الخصيب ولها مشكلاتها الخاصة في السودان وغيره ولذلك فان هاتين الدولتين لن تميلا أول الأمر للانضمام الى جامعة أو اتحاد عربي، ولكن هذا لا يمنع من أن ينضما الى مثل هذه الجامعة لو نجحت بين العراق وسوريا»[2].

وختم نوري السعيد مذكرته بقوله ان الحل العادل في رأيه، ولضمان سلم دائم ورخاء وتقدم في المناطق العربية هذه (أي العراق وسوريا الكبرى) أن تعلن الأمم المتحدة ما يلي:

١ – اعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة.

٢ – يقرر سكان هذه الدولة بأنفسهم شكل الحكم فيها ملكياً كان أم جمهورياً وحدوياً أو اتحادياً.

٣ – انشاء جامعة عربية تنضم اليها العراق وسوريا مباشرة، ويمكن أن تنضم اليها الدول العربية الأخرى متى شاءت.

٤ – يكون لهذه الجامعة مجلس دائم تعين أعضاءه الدول الأعضاء، ويرأسه أحد حكام الدول ويتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن.

٥ – يكون مجلس الجامعة مسؤولاً عن الدفاع والشؤون الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات.

٦ – يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي، ويكون لهم الحق في ادارة أقاليمهم في المدن والريف بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس مع الخضوع لاشراف الدولة السورية.

٧ – تكون القدس مدينة لجميع الأديان، ولمعتنقيها حق الدخول اليها والحج والزيارة وتنشأ لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي جميع الأديان الثلاثة لضمان مثل هذا الأمر.

---

(١) Fo.371/34962, op. cit., pp.6-10.

(٢) Ibid., p.10.

٨ - يمنح الموارنة في لبنان نظاماً خاصاً اذا طالبوا بمثل الذي كان لهم أيام الحكم العثماني وتكون الفقرات (٦، ٧، ٨) مشمولة بضمانات دولية[١].

ولا يختلف مشروع نوري السعيد لتوحيد أقطار سوريا التاريخية عن مشروع الأمير عبد الله المعروف بمشروع سوريا الكبرى إلاّ فيما يتعلق بالنسبة لمصير الأقضية السورية الأربعة التي ضمت إلى لبنان فقد رأى المشروع الأردني وجوب سلخها عن لبنان في حالة رفضه الانضمام إلى الوحدة أو الاتحاد السوري هذا أولاً - وثانياً بالنسبة لمستقبل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد العربي، فقد أغفل نوري السعيد في مذكرته تفاصيل هذه العلاقة ولكنه فاتح القائم بالأعمال البريطاني أن هدفه من الوحدة العربية أن تكون جزءاً من تكتل أكبر لدول الشرق الأوسط يضم إليه تركيا وبريطانيا كما أسلفنا الاشارة إلى ذلك[٢].

أما فيما يتعلق بنظام الحكم فان مذكرة نوري السعيد تركت أمرها للمستقبل بحيث يختار سكان سوريا شكل النظام جمهورياً أم ملكياً، وحدة أو إتحاداً، في حين أن الملك عبد الله حدد شكل الحكم بالنظام الملكي ورشح نفسه للعرش السوري. وحتى في هذه الناحية فان نوري السعيد كان يسعى بدوره إلى ترشيح عبد الاله لعرش سوريا. ومصداق هذا مفاتحة وزير الخارجية العراقي بصفة سرية وشخصية للقائم بالأعمال السعودي في بغداد بموضوع العرش السوري، وطلبه مساعدة ابن السعود في هذه القضية التي تلقى ترحيباً من السوريين، قائلاً: ان تنصيب أمير هاشمي على عرش سوريا سيقضي إلى الأبد على الخلافات الهاشمية السعودية، إلاّ أن ابن السعود ابلغ المستر (وكلي Wikely) الممثل البريطاني في جدة ان ملكاً هاشمياً في سوريا يعتبر تهديداً للعربية السعودية وسوف يكون مسروراً إذا أوضحت الحكومة البريطانية موقفها تجاه هذه القضية وبأن تكون متفقة مع وجهة نظره. واذا كانت بريطانيا ستحمي مصالحه فليست هناك ضرورة لاتخاذ أي اجراء، أما اذا قالت ان هذه قضية خاصة، فان الملك (أي ابن السعود) سيكون حر التصرف في اتخاذ ما يلزم لحماية مصالحه، سيما وان القائم بالأعمال السعودي علم أن العراق تلقت دعماً من كورنوالس في هذه القضية[٣].

فجاء رد الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/مارس/١٩٤٣ يطلب الضغط على نوري أن يُفهم جميل المدفعي باتخاذ الحيطة المتناهية في أية اتصالات غير رسمية يمكن أن يجريها مع الزعماء السياسيين، وهي وان لم تدرس مذكرة نوري السعيد نظراً لضيق الوقت فان الخارجية تعارض بشدة أية دعاية يمكن ممارستها من أجل ترشيح الوصي لعرش سوريا. ومع أن الحكومة البريطانية واثقة من أن نوري أبلغ القائم بالأعمال السعودي بأن العراق لا يسعى لتنصيب أي ملك على سوريا إلاّ ان ما ذكر على لسان وزير الخارجية للقائم بالأعمال السعودي يشير إلى عكس ذلك، لذا يجب أن لا يكون هناك مجال للشك بأننا نرى أن الوصي يجب أن يكرس جهده لسنوات

---

(١) Fo.371/34962, op. cit., p.10.

(٢) راجع ما سبق ذكره في ص ١٤٠.

(٣) Fo.371/34955, E 1132/506/65, Telegram No.78, Jedda 24 February 1943, Mr. Wikely to F.O., Particular Secrecy.

طويلة قادمة لخدمة بلاده ، يضاف إلى ذلك أن حكومة جلالته لديها من الأسباب ما تجعلها تعتقد أن ترشيحه للعرش السوري يثير معارضة ابن السعود والأمير عبد الله الشديدتين ، وتأسف الحكومة اذا سمح للموضوع أن يثير الشقاق بين الدول العربية ، وتريد تأكيدات من أن نوري سوف يمنع أي عمل لدعم هذا المشروع ، ومن المرغوب فيه أن يجري نوري اتصالاته الخاصة مع السعودية[1].

واضح من هذه البرقيات أن الأمير عبد الله لم يكن راضياً عن مشروع الهلال الخصيب وبالأحرى عن مساعي نوري السعيد وبخاصة المتعلق منها بالعرش السوري وان القضايا التي أوردها الأمير عبد الله في مشروعه كقضية نوع وشكل الحكم والعلاقة مع بريطانيا ، لم يوردها نوري في مذكرته ولكنه راح يسعى عملياً لتحقيقها.

أما القول بأن مشروع نوري كان يحظى بتأييد بريطانيا تماماً كما كان الموقف بالنسبة لمشروع الأمير عبد الله ، كما يقول طربين[2]، ولنشوفسكي (كما اسلفنا الاشارة) فأمر ليس صحيحاً لأن تصريح ايدن الثاني صدر في يوم ٢٤/فبراير ١٩٤٣ أي في نفس اليوم الذي أبرق فيه المستر « وكلي » من جدة إلى الخارجية حول مخاوف ومعارضة ابن السعود لمساعي نوري ، فجاء تصريح ايدن بمثابة وضع مشروع نوري على الرف. وان صح أن بريطانيا كانت تشجع مساعي نوري السعيد ، ومساعي الأمير عبد الله فاعتقد ان الهدف من هذا التشجيع هو الضغط على الدول العربية للقبول بخطتها الجديدة التي راحت تدعو لها وهي الجامعة العربية ، فمشروع الأمير عبد الله مهدد لسوريا ولبنان وخطر على السعودية ، ومشروع نوري ومساعيه تحدٍ لمصر والسعودية فجاء تصريح ايدن يخاطب هذه الدول قائلاً: أمامكم ثلاثة مشاريع الهلال الخصيب ، سوريا الكبرى ، الجامعة العربية اختاروا أيها شئتم.

والسبب الرئيسي الذي دفع بريطانيا إلى تجميد مشروعي الأمير عبد الله ونوري السعيد (بالاضافة إلى معارضة مصر والسعودية وسوريا ولبنان) أن مشروع الجامعة يؤمن النفوذ البريطاني في منطقة أوسع من المنطقة التي يشملها المشروعان الهاشميان أولاً ، ولأن فكرة الجامعة كما خططت لها بريطانيا مطاطة جداً وشكلية بينما يدعو المشروعان إلى وحدة كاملة لا تريدها بريطانيا بأي شكل من الأشكال[3].

ويشبه مشروع نوري السعيد مشروع الكولونيل « نيوكمب » الذي دعا إلى توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة تشكل مع العراق جامعة عربية ، ويعطي المسيحيين في لبنان واليهود في فلسطين حكماً ذاتياً وتعلن البلاد تحت وصاية الأمم المتحدة وتعقد الجامعة معاهدة صداقة مع بريطانيا[4] كما دعا الأمير عبد الله.

---

(١) Fo.371/34955, E 1227/506/65, telegram No.167 F.O., 3 March 1943, to Baghdad, Particular Secrecy and Important.

وانظر أيضاً ص (٩١-٩٢) من هذه الدراسة.

(٢) أحمد طربين/الوحدة العربية/ص ٢٣٤.

(٣) أنيس صايغ/الهاشميون وفلسطين ص ٣٠٩.

(٤) Fo.371/24565, E 2571/31/31, Syria and Lebanon Situation 16 Sep. 1940.

ولقد التزم نوري بتعليمات الخارجية البريطانية فأوصى مبعوثيه إلى البلدان العربية بعدم الدعوة إلى ترشيح عبد الاله للعرش السوري، وأكد المدفعي (كما سبقت الاشارة) للسفير البريطاني انه لن يأت عملاً مخالفاً لارشادات الحكومة البريطانية. ولكن نوري بذل آخر محاولة لضمان تسوية مستقبل الحكم في بلاد الشام بما يتفق وخطوط مشروعه اثناء زيارته للقاهرة تلبية لدعوة النحاس يوليو ١٩٤٣، وخلال اجتماعه مع المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، ومع وكيل وزير الدولة البريطاني ولكنه لقي رداً غير مشجع[١] تخلى بعدها عن الدعوة لمشروعه وانخرط في مشاورات الوحدة التي أكدت استقلال وسيادة الأقطار العربية وفقاً للحدود السياسية القائمة، كما سبق أن درسنا ذلك خلال مشاورات الوحدة، ونجح بالتعاون مع الأردن خلال مشاورات الوحدة في وضع المادة التاسعة في الميثاق التي نصت على امكانية قيام تعاون أوثق بين أي دولتين من دول الجامعة.

وفي مقدمة الأسباب التي جعلت نوري يتخلى عن الدعوة لمشروعه (بالاضافة إلى الضغط البريطاني السالف الذكر) هو مساعي الأمير عبد الله المستمرة والمكثفة والمنوعة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. فلو أن نوري دعا إلى مشروعه لاتهم بالتعاون مع الأمير عبد الله، وتأييد سياسته التوسعية التي كانت تجابه بمعارضة شديدة. فما هو بالفعل موقف العراق من مشروع سوريا الكبرى؟ هل أيده باعتباره مقدمة لمشروع الهلال الخصيب، أم عارضه على أساس تبرئة نفسه من تهمة التواطؤ مع الأمير عبد الله من ناحية، ولأنه يتعارض وأماني الأمير عبد الاله من ناحية ثانية؟.

على أثر عودة نوري السعيد من القاهرة بعد محادثاته مع النحاس، وقبل أن ينهي النحاس محادثاته الثنائية التي توقفت بسبب الأزمة اللبنانية صرح نوري السعيد في المجلس النيابي في ٥/يناير/١٩٤٤، قائلاً: ليس بخافٍ على الرأي العام في العراق وخارجه انني من مؤيدي وحدة سوريا الكبرى «ولكنه تراجع عن هذا التصريح بعد أن أجرى النحاس محادثاته مع الوفد اللبناني فصرح في ١٧/فبراير ١٩٤٤ بقوله: ان العراق يحترم ويؤيد رغبات وأماني سكان جميع الأقطار العربية وبضمنها سوريا ولبنان مهما كانت، وعليه ليس لنا أن نخوض في البحث فيها الآن[٢]».

وأثناء محادثات اللجنة التحضيرية (سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٤) قال نوري السعيد بخصوص سوريا الكبرى: بعد أن خطونا هذه الخطوة واعترفنا باستقلال لبنان، وثبت هذا في كل مناسبة فلا داعي للتعرض للبنان، كذلك لا نستطيع أن نتعرض في الوقت الحاضر للأقسام الأخرى من سوريا الكبرى، لأن الظروف القائمة لا تمكننا من بحث هذا، والى أن تحل المشاكل الموجودة في هذه الأقطار والمشاكل الدولية ومن ضمنها قضية فلسطين لا يمكن لنا أن نبحث في هذا الشأن. أما إذا رغب أهل هذه الأقطار في الوحدة أو أرادوا تأليف حكومة مركزية فهذا يكون من شأنهم[٣].

---

(١) راجع ص (٩٦-٩٧) من هذه الدراسة.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٣/٤٤، الجلستين الثالثة ٥/١/١٩٤٤. والتاسعة عشرة ١٧/٢/١٩٤٤. الصفحات ٣٢، (٢٢٢-٢٢٣).

(٣) أحمد طربين/الوحدة العربية/ص ٢٨٢، الشقيري/حوار وأسرار/ص ٩٢، سامي الحكيم/المصدر السابق ص ٤٣.

كذلك قال وزير خارجية العراق رداً على سؤال لمراسل رويتر عما نشرته الصحف المصرية (البلاغ وآخر ساعة) حول نية العراق تكوين دولة واحدة من العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن قال: لم يسبق لحكومة العراق أن فكرت أو أوصت بتكوين دولة واحدة تضم العراق وجاراتها العربيات ولا هي الآن في هذا الصدد فالخبر مختلق من أساسه[1].

وأي تحرك لنوري السعيد وبخاصة خلال عامي ١٩٤٦/٤٥ اللذين شهدا زيارات متبادلة بين مسؤولي الأردن والعراق كان يرافقه اتهام للعراق بالسعي لتحقيق مشروع سوريا الكبرى ولكن نوري السعيد كان ينفي ذلك[2].

فلما تجددت دعوة الملك عبد الله للمشروع بعد حصوله على الاستقلال، وتجددت الحملات الصحفية في سوريا ولبنان ومصر ضد الأردن سارع العراق إلى التنصل من مؤازرة الملك عبدالله في دعوته فقال توفيق السويدي: ليس له (العراق) دخل فيه ولا يؤازره ولا شأن للعراق بسياسة الأردن وان العراق لا يزال شاعراً بمسؤولياته وواجباته نحو البلاد الشقيقة، وان ما يقال خلاف ذلك يجب أن تتلقاه تلك البلاد بالحذر وعدم الثقة[3].

كما صرح نوري السعيد على سؤال يتعلق «بسوريا الكبرى» بقوله: أنا كعراقي لا دعوة لي في هذا الشأن، ولست بصاحب الفكرة، وللشعب السوري ما يرى في مصلحته وأكرر قولي ان مشروع سوريا الكبرى يخص الشعب السوري نفسه، ويجب أن نحكّم رغبة هذا الشعب نفسه لا رغبة الأفراد[4].

ولقد لعب وزير خارجية العراق الدور الأكبر في اصدار بيان وزراء الخارجية العرب الذي أقفل باب المناقشة في المشروع ولو نظرياً. فقد أرسلت وزارة الخارجية العراقية كتاباً إلى الديوان الملكي حول مشروع سوريا الكبرى أوضحت فيه المساجلة التي دارت في الصحف المصرية بين وزيري خارجية لبنان والأردن، وحول حملة البرلمان السوري ضد المشروع وما ذكرته الأهرام من أن مجيء نوري السعيد الأب الروحي لمشروع سوريا الكبرى للحكم وحل البرلمان له صلة في الموضوع.

لذا طلبت الوزارة من وزير الخارجية أن يبذل مساعيه لعدم طرح الموضوع على مجلس الجامعة وبعد أن دارت مساجلة بين سعد الله الجابري والشريقي وشارك فيها مندوب لبنان تقلا، اقترح مندوب العراق احالة

---

(١) الأخبار ١٩٤٤/٨/١١.

(٢) انظر تصريحات نوري السعيد لمراسل «نيوزاوف ذي وورلد» ١٩٤٥/١١/٢٧ Birdwood, op. وتصريح وزير الخارجية الأخبار ١٩٤٥/١١/٣٠ (cit., p.200.) ١٩٤٥/١٢/٥ وانظر: Kirk, Cross Current Within the Arab League, The Great ~~Syria~~ Play World today, Jan. 1948, p.19.

انظر مذكرة حزب الاحرار السوري الذي دعا الى اتحاد سوريا مع العراق، وزارة الخارجية/ملف د/ ٦٠٠/٤٠٦/٤٠٦ كتاب مفوضية بيروت رقم ١٦/١٦/٢١٥ تاريخ ١٩٤٥/١٠/١٢.

(٣) مذكرات السويدي/ ص (٤٣١ - ٤٣٢).

(٤) جريدة العالم العربي/ ١٩٤٦/١١/٢٩.

الموضوع إلى اللجنة السياسية التي اجتمعت ثلاث مرات عدا المذكرات الشخصية. فطلب الجابري أن تسكت الأردن وذكر مردم أن سوريا مستعدة لضم الأردن إليها وتخصيص راتب للملك عبد الله إذا تنازل عن عرشها. وطلب مندوب لبنان باحترام استقلال بلاده، وذكر يوسف ياسين ضرورة التفاهم مع الملك عبد الله وانتهى الاجتماع بتصريح وزير خارجية العراق باسم وزراء خارجية الدول العربية ومما جاء فيه: «اثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى، فترتب على ذلك أن اجتمع وزراء الخارجية اجتماعاً خاصاً درسوا فيه الأمر من جميع وجوهه، فتبين أن أحداً لم يقصد من تناوله الموضوع التعرض لاستقلال سوريا أو سيادة احدى دول الجامعة أو لنيل نظام الحكم القائم فيها، وعليه فقد أكدوا أن كل دولة متمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً»[1].

وأصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية يوم ١٩٤٧/٢/١٧ بياناً أعلنت فيه أن جميع الجهات المختصة أكدت لها أنه لا يوجد مشروع يسمى مشروع سوريا الكبرى ولذا فان الأمانة العامة ترى من المصلحة العامة الكف نهائياً عن اثارة الموضوع[2]. وصرح الجمالي في لندن «لجون كيمش» أن العراق ليس له أي ضلع أو أية مصلحة في مشروع سوريا الكبرى[3].

ولم تكتف الحكومة العراقية بذلك، فقد راحت تنكر أي صلة لها بأي مساعي تبذل للمشروع من قبل بعض السوريين المتعاونين مع الملك عبد الله كالشيخ رمضان شلاش، والشيخ مشرف الدندل وولده دهام، ومصداق هذا برقية الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٧/٧/١٠ إلى مفوضيتها في بيروت حول ما نشرته البيرق البيروتية تحت عنوان «هل تآمروا مع العراق» اتهمت فيه العراق بالتآمر مع هؤلاء الذين اعتقلتهم السلطات السورية وعنوان البرقية: «بث بذور الشقاق بين البلاد العربية» تطلب فيها مراجعة السلطات لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تمادي الصحفيين في نشر مثل هذه الأراجيف. وقد ردت المفوضية في ١٩٤٧/٧/١٢ تقول: «الوزير المفوض قابل مدير الخارجية حول مزاعم البيرق فأبدى أسفه الشديد للحادث، وقال انها جريدة معارضة ووعد باتخاذ الاجراءات اللازمة بحقها»[4].

يضاف إلى ذلك ما ذكره نجيب الأرمنازي وزير سوريا المفوض من أنه اجتمع بالأمير عبد الاله في لندن بناء على تعليمات من رئاسة الجمهورية (على أثر رسالة الملك عبد الله لشكري القوتلي ١٩٤٧/٨/١٤ يدعوه فيها إلى الوحدة أو الاتحاد) لاطلاعه على مساعي عمه: فكان كلامه متحفظاً، وقد أبدى قلقه وقال ان رئيس الوزارة العراقية كلف بالذهاب إلى عمان ودمشق لتسوية الخلاف. وأضاف: أليس الأردن جزءاً من سوريا فلماذا

---

(١) وزارة الخارجية/ملف س/ ٨/١٧٩٨/١٧٩٨ ٣٠ ديسمبر/١٩٤٦. انظر تحفظ وزير خارجية الاردن على القرار. الكتاب الابيض الاردني/ص ٢٦٦، وحول المهاترات في الصحف وفي مجلس النواب الاردني والسوري انظر:
Khadduri, Fertile Crescent Unity, op. cit., pp.46-48.

(٢) الاخبار ١٩٤٧/٢/١٨.

(٣) الأخبار ١٩٤٧/٢/٢٢.

(٤) وزارة الخارجية/ملف س/ ٨/١٧٩٨/١٧٩٨.

لا يتحدان؟ فرد عليه الأرمنازي، ولكن الجزء في هذه الحال يتبع الكل، وأضاف الأمير لو أن الملك ابن السعود لم يتدخل في الموضوع، فقلت ان تعرض الملك عبد الله في شؤون سوريا سوغ رد الفعل ذلك. وقد علق الأرمنازي على تلك المقابلة بقوله: لقد علمت من مصادر عديدة أن الهاشميين لم يكونوا على وفاق تام في هذا الأمر، فوشائج القربى لا يجوز أن تكون عنصراً أساسياً في مقتضيات سياستهم (1).

ولقد وصف لونجرج موقف الحكومة العراقية تجاه سوريا الكبرى بقوله: كان موقف العراق الرسمي يتسم بالحذر، وعدم التورط، ولكن الساسة العراقيين دعموا المشروع بشكل فردي (2).

بقي علينا استكمالاً للموضوع أن نعرف موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى لأن موقفها لا بد أن ينعكس بدوره على موقف كل من الأردن والعراق.

لقد فهم الأمير عبد الله من رد الفعل البريطاني تجاه مشروعه عام ١٩٤٣ أن لا ضرر من بحث المشروع وأن يجعل ذلك سياسة طويلة الأمد كما يقول لينشوفسكي، ولذلك ناشد السوريين في مناسبتين عندما كانوا يتوجهون إلى صناديق الاقتراع عام ٤٣، ٤٧، وبعث وكلاءه الى دمشق، ولم يترك فرصة تمر دون أن يدعو فيها إلى مشروعه (3).

فلما تجددت دعوة الملك أواخر ٤٦، وبداية عام ١٩٤٧ استدعى الأمر من الحكومة البريطانية تحديد موقفها، وفعلاً أذاعت وكالة الأنباء العربية على لسان أمين جامعة الدول العربية: ان السفارة البريطانية في القاهرة أبلغته أن الحكومة البريطانية أصدرت في لندن بياناً رسمياً أكدت فيه أن لا علاقة لها مطلقاً بما يقال عن مشروع سوريا الكبرى، وانها لا تعلم شيئاً عنه وهي لا تؤيده ولا تفكر فيه (4).

كذلك فقد ذكر الأرمنازي أنه اتصل بوزير الدولة البريطاني المستر «مكنيل» والمستر «بتلر» الوكيل المساعد في ٢٣/مايو/١٩٤٧ بناء على تعليمات الخارجية السورية ١٩٤٧/٥/٢٠. فأوضح له الوزير البريطاني أنه لا يعرف شيئاً عن الكتاب الأبيض الأردني إلاّ ما نشرته الصحف، وانه سيحدد موقف الحكومة بالاتفاق مع المستر بيفن بشكل رد على سؤال برلماني.

أما المستر بتلر فقال: ان الحكومة البريطانية لا يمكن أن تكون وراء ما يسميه عبد الله بسوريا الكبرى،

---

(1) نجيب الأرمنازي/عشر سنوات في الدبلوماسية/جـ١/ص ١٢٨. حول موقف السعودية ذكر سبيرز لفاضل الجمالي في لندن ١٩٤٧/٤/٢١ أن السعودية مستعدة لخوض غمار حرب اذا بدأت حركة ما من الملك عبد الله: المركز الوطني/ملفات/ ١٩٤٧/١١/٢ وثيقة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٤٧/٤/٢٧.

(2) Longrigg, op. cit., p.339.

(3) Lenzowski, op. cit., p.56-8.

حول زيارات الدروز المتكررة لعمان ومقابلة الملك عبد الله للتزود بالمال اللازم للدعاية في جبل الدروز وغيره من الأماكن للدعوة لمشروع سوريا الكبرى انظر: وزارة الخارجية ملفع/١٦٨٦/١٦٨٦/٨. تقرير مفوضية دمشق رقم ٢٩٩/١/٦، تاريخ ١٩٤٧/٩/٨.

(4) الأخبار ١٩٤٧/٢/١٨.

وليس لها أن تتدخل في موضوع يخص العرب أنفسهم ، ويتوقف على جامعة الدول العربية أكثر مما يتوقف على بريطانيا . وأضاف أن حكومته لا تعير اهتمامها للدعوة إلى سوريا الكبرى .

وفي مجلس العموم أجاب المستر «ماكنيل» على سؤال متفق عليه حول الموضوع بقوله : استرعى انتباهي إلى انتشار بعض الأخبار القائلة أن حكومة جلالته تحبذ حركة سوريا الكبرى ، ولكني أوضح بصورة حاسمة أن هذه الأخبار لا أساس لها مطلقاً من الصحة ، وان حكومة جلالته تعتبر هذا الموضوع لا علاقه لأحد به من حيث الأساس غير سكان سوريا والبلاد الأخرى في تلك البقاع (قارن هذا بتصريحات نوري السعيد) وان لدى الموظفين البريطانيين في الشرق الأوسط التعليمات القاطعة التي تحدد موقف حكومة جلالته وهو الحياد المطلق ، وكل ما ترغبه هو أن يسود الاستقرار والطمأنينة في الشرق الأوسط[١] .

وقد علق الأرمنازي على هذا التصريح بقوله : إذا كانت الحكومة البريطانية تتحفظ في شأن مشروعات الملك عبد الله ، فانه كان يتمتع بعطف كبير من البريطانيين الرسميين وبعض الصحف[٢] .

وفي تعليق للايكونومست ١٠/مايو/١٩٤٧ حول المعاهدة العراقية الأردنية قالت فيه لم تضع المعاهدة شيئاً في المشروع المسمى سوريا الكبرى الذي يهدف إلى وحدة أكبر اتساعاً وأوثق صلة ، وبعد ان أبانت موقف السوريين المعارض للملكية أوضحت موقف جامعة الدول العربية من المشروع فقالت : المسيحيون في لبنان لا يعتقدون ان جواراً اسلامياً بهذا القدر من الاتساع يكون ملائماً لهم ، والمصريون يجدون في هذا المشروع ما يدل على الرغبة في ايجاد دولة تنافس مصر في مساحتها وأهميتها ، والملك عبد العزيز لا يريد اقامة محور على حدوده الشمالية ، وان الصهيونيين هم الذين يؤيدون الفكرة لأنها فرصة تسوغ تجزئة فلسطين ، وتقرير مصير القسم العربي بضمه إلى سوريا الكبرى[٣] .

ولو شاءت بريطانيا التي أطاحت بثلاثة كيانات عربية في شهرين ، وأن تسقط حكومة قطر رابع في ساعتين لو شاءت لوحدت سوريا مع الأردن ولصفق لها السّوريون وقتذاك كما يقول كلوب[٤] .

ويروي «سيل» على لسان حسن الأطرش انه دعا الأمير عبد الله في مارس ١٩٤٧ إلى دخول جبل الدروز وتنفيذ مشروعه ، ونقل كلوب الموضوع إلى لندن فجاء ردها غير مشجع[٥] فكيف بعد هذا يقال أن

---

(١) الأرمنازي/المصدر السابق/جـ١/ص (١٣١ – ١٣٢) . Cross Current within the Arab League pp.20-21.
The Kirk ,: ويقول «سيل» ان التشوق الى معاهدة مع مصر والرغبة في عدم اغضاب ابن السعود قد لعبا دوراً في توجيه السياسيين البريطانيين هذه الوجهة : Seal , op. cit., p.53.

(٢) الأرمنازي/نفس المصدر ص (١٣٣ – ١٣٤).

(٣) نفس المصدر/ ص (١٣٥ – ١٣٦)، ذكرت «هيرالدتربيون» ١٠/٥/١٩٤٧ أن الملك عبد الله اتصل بالصهيونيين واتفق معهم على تشكيل دولة صهيونية في جزء من فلسطين على شرط مساعدتهم بحمل الحكومة الأمريكية على تأييد مشروع سوريا الكبرى ، ويعتقد الجمالي الذي نقل الخبر في برقية الى وزارة الخارجية أن هذا مجرد دعاية . المركز الوطني ملفت/٢/٤/١٩٤٧ وثيقة رقم (٥١) تاريخ ١٤/٥/١٩٤٧ .

(٤) Glubb , op. cit., p.272.

(٥) Seal , op. cit., p.14 , Note 12.

بريطانيا هي التي أعطت الملك عبد الله الضوء الأخضر للدعوة إلى مشروعه في خطاب افتتاح مجلس الأمة كما يقول الصايغ [١] ؟

ولكن كما قال سبيرز في مقالته في «الديلي تلغراف» أن المشروع فيه حذر شديد من وجهة النظر البريطانية ، وهو وان لم يمكن قط اقناع العالم العربي بأنه غير موحى به من «الوايتهول» حيث سيبدو أنه يساند تلك الدولة العربية التي تتصل اتصالاً أوثق من اتصالنا بغيرها [٢] .

ولقد وصف «كيرك» موقف الحكومة البريطانية من مشروع سوريا الكبرى بأنه كان تجريبياً على وجه الخصوص ، فليست هناك سياسة ثابتة ، فهي من نوع انتظر وسوف ترى : "Waiting and Seeing"

وكانت هذه السياسة مفيدة لعبد الله (ملك شرق الأردن) وبريطانيا لو قام عبد الله بهجوم مفاجئ وفشل ، ولكنه إذا أصبح ملكاً لفلسطين العربية فان الشعب السوري ربما يرحب به ، والعراقيون باستثناء المتطرفين منهم سوف لا يعارضون بالفيدرالي السوري إذا تم بموافقة الأهالي [٣] .

٢ – مرحلة الاتحاد العراقي – السوري (١٩٤٩ – ١٩٥٨) :

لم تتجدد الدعوة إلى الاتحاد العراقي – السوري (منذ تجميدها عام ١٩٤٣) الا عام ١٩٤٨ على أثر هزيمة العرب في فلسطين ، وجاءت هذه المرة من قبل السوريين تماماً كما كانت عليه الحال في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن . ومصداق هذا ما قاله طه الهاشمي من أن مشروع الاتحاد العراقي السوري فكرة سورية بحتة ، فكر فيها رجال سوريا المسؤولون ، وغير المسؤولين حينما أدركوا أن الخطر احدق ببلادهم وتحدثوا فيه وطلبوا النجدة من العراق . ولم يكن العراق تجاه هذا إلا مرحباً ، برغبات السوريين المشروعة تمشيا مع سياسته الخارجية التي تستهدف أن تبقى سوريا مستقلة مصونة من خطر نفوذ المستعمر اليها أو اعتداء اسرائيل عليها [٤].

وهذا ما اشار اليه نوري السعيد أيضاً في محاضرته عن الاتحاد بين العراق وسوريا ومشروع الضمان الجماعي ١٩٥٠/٣/٦ من أن السوريين لم يظهروا بهذه الصورة الا بعد وجود اسرائيل ، فقد أثار هذا الموضوع بعض نواب سوريا في المجلس النيابي ، كما أثاره القوتلي مع جميل المدفعي [٥].

---

(١) الصايغ/الهاشميون وفلسطين/ ص ٣١٩ .

(٢) الأخبار ١٩٤٧/١/٨ .

(٣) Kirk, Cross Current within the Arab League, p.25.

(٤) جريدة العالم العربي ٣/مايو/١٩٥٠ .

(٥) جريدة الزمان ٧ ، ١٩٥٠/٣/٨ .

واضح من هذا أن المبادرة إلى الدعوة لاتحاد سوريا مع العراق جاءت من سوريا، وان السبب الرئيسي لها هو الخطر الاسرائيلي. فقد كان حزب الشعب السوري قد قدم مذكرة إلى القوتلي بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٣ يقول فيها: أن سوريا أصبحت في وضع يتعذر معه دفع الخطر الصهيوني، وانه آن الأوان لبذل المساعي فوراً لانشاء اتحاد عربي دولي يضم سوريا إلى غيرها من البلاد العربية (١)

فكان رد القوتلي على ذلك استدعاء خالد العظم من باريس طالباً منه تشكيل وزارة جديدة قائلاً: أن العراق ومن ورائه الانجليز يطمعون في بلادنا ويسعون إلى اقامة عرش لعبد الاله. والملك عبد الله لا يزال يحيك المؤامرات ليضع نفسه على عرش الأمويين اذا أرادوا توحيد سوريا مع شرق الأردن فلتكن جمهورية عاصمتها دمشق والشعب ينتخب رئيسها. لا مكان لعبد الله في سوريا، أنا هنا ادافع عن استقلال البلاد ولو بقيت وحدي (٢).

وليس من شك أن موقف القوتلي هذا الذي يرويه العظم لا يتفق مع ما قاله نوري السعيد من أن القوتلي فاتح المدفعي بموضوع الاتحاد، كما لا يتفق مع ما رواه عبد الجليل الراوي في شهادته أثناء محاكمة الداغستاني، من أن مزاحم الباجه جه رئيس الوزراء كتب اليه وهو في مصر ١٩٤٨ وطلب منه مقابلة القوتلي الذي أبلغه (شرط أن لا يبوح به لأحد الا لعبد الاله) انه مستعد أن يجتمع بعبد الاله في أي مكان يرغب للعمل سوياً في سبيل تعاون الجيشين والبلدين ليكون ذلك نواة لتعاون عربي كبير يقف في وجه اسرائيل (٣).

وعلى أية حال فسواء صحت رواية العظم، وفي هذه الحالة جاء انقلاب الزعيم ليفتح الطريق أمام التعاون مع العراق، واذا صحت رواية عبد الجليل الراوي يكون انقلاب الزعيم عاملا للحيلولة دون هذا التعاون، باعتبار أنه خطر لا على اسرائيل فحسب وانما على الكيانات العربية نفسها وقد تبدو الرواية الثانية هي الصحيحة نظراً للاتجاه الذي سار فيه الزعيم بعد فشل محاولته التعاون مع العراق التي لم يكن جاداً فيها والتي قابلها العراق بالتردد والاحجام.

وكانت جريدة اليقظة قبيل انقلاب الزعيم ١٩٤٩/٣/٢٨ قد دعت إلى انشاء دولة الهلال الخصيب لتقف في وجه الخطر الصهيوني، فقد قالت في دعوتها: ان المصلحة القومية العامة والمشتركة تنادي اليوم دول الهلال الخصيب بملء فيها، وتدعوها إلى الاتحاد، بل تدعوها إلى الوحدة ليكون من مجموعها «دولة الهلال الخصيب» التي اذا ما تحققت فانها ستكون الدولة الأولى بين دول الشعوب العربية، وستكون قادرة على رد أي اعتداء يوجه اليها، بل سيناط بها تحرير فلسطين، فهي ضرورة ملحة لحاضر العروبة اليوم، ومستقبلها غداً، فليعمل العرب على تحقيقها أن أرادوا العزة والكرامة (٤).

---

(١) مذكرات كبة ص ٣٠٥، حول اتجاهات حزب الشعب وارتباطه مع العراق انظر: Seal, op. cit., pp.30-31.

(٢) مذكرات العظم/جـ١/ص ٣٦٨-٣٦٩، تقول التايمز بتاريخ ٤٩/٨/١٥ ان القوتلي كان عقبة في وجه التقارب مع العراق: The Times, The Late Marshal Zaim's Plans for Reform, 15 August 1949.

(٣) محكمة الشعب /جـ١/ص ١٩٦.

(٤) جريدة اليقظة ١٩٤٩/٣/٢٨.

فلما قام انقلاب الزعيم في ١٩٤٩/٣/٣٠ ، بادر بالدعوة إلى التعاون مع العراق ولكن استجابة العراق كما أسلفنا الاشارة كانت بطيئة ، وانتهت الدعوة بالفشل وتحول الزعيم إلى معاداة العراق والتعاون مع مصر والسعودية . ولكن ذلك لم يمنع العراق على العمل من أجل الاتحاد مع سوريا ومصداق ذلك المقترحات التي تقدم بها فاضل الجمالي إلى الوصي بتاريخ ١٩٤٩/٧/٧ بمناسبة زيارة الوصي إلى لندن وتمثلت فيما يلي :

١ – ضرورة اتجاه البلاد العربية نحو الاتحاد ، واهمية اتحاد العراق مع سوريا والأردن مع القسم العربي من فلسطين.

٢ – ضرورة معاونة بريطانيا في تطمين مصر والسعودية ازاء هذا الاتحاد لأنه دفاعي تقتضيه مصلحة العرب بما فيه مصر والسعودية لصد خطر اسرائيل.

٣ – مساعدة العراق في تحديد الحدود مع الكويت والبحث في قضية جزيرة وربة وبوبيان لتسهيل انشاء ميناء عراقي[١] .

ذلك ان عبد الاله كان يولي موضوع الاتحاد مع سوريا شديد عنايته ، فقد ذكر الأيوبي أن الأمير كان حريصاً على تحقيق الاتحاد مع سوريا[٢] ، وما قاله محمد مهدي كبة الذي كان من دعاة الاتحاد ، ولكن تبين أن الهدف من تلك المحاولات كما هو واضح من حماس الوصي وبطانته هو ايجاد عرش يعوض عليه العرش الذي فقده في الحجاز ولذا كف حزب الاستقلال عن تأييد تلك الجهود[٣] . يضاف إلى ذلك رسالة فاضل الجمالي من القاهرة بعنوان «شخصي» بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٨ أي بعد الاطاحة بالزعيم وفيها يحدد الاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق الاتحاد وهي : الاتصال برجالات سوريا بصورة هادئة وغير رسمية بلا ضجة ولا دعاية وبخاصة الذين منهم يمثلون المجلس التأسيسي فيتفق على دستور يحقق أهداف القطرين[٤] . وأخيراً الاجتماع الذي دعا له أحمد مختار بابان في بيته وهاجم فيه مزاحم الباجه جي سياسة التدخل في سوريا فقال له الحاضرون كان يجب أن لا تهاجم هذا الموضوع لأنه يؤلم عبد الاله فقال لا يهمني أن يزعل عبد الاله[٥] .

فهذه الأدلة القاطعة توضح لنا اهتمام وحرص الأمير عبد الاله على تحقيق هذا الاتحاد كما توضح لنا الوسائل الواجب اتباعها سواء بالاتصال مع رجالات سوريا وبصورة غير رسمية ولعل ذلك ما يفسر لنا دعوة حزب الاستقلال العراقي الى المساهمة بالدعوة للمشروع لاضفاء صفة الشعبية على الموضوع ، وتبين لنا أن الساسة العراقيين منقسمون حول الموضوع فبينما الجمالي يمثل الموجه والمرشد لعبد الاله في الموضوع نجد مزاحم الباجه جي من أشد المعارضين له.

---

(١) محكمة الشعب /جـ٣/ ص (١١١٩ – ١١٢٠).
(٢) ذكريات الايوبي/ص ٢٧٥ .
(٣) مذكرات كبة/ص ٣١٠ .
(٤) محكمة الشعب/جـ٣/ص ١١١٧ .
(٥) محكمة الشعب/جـ٤/ص ١٤٤٥ .

فلما أبعد الزعيم وجاء الحناوي الذي قيل أن العراق وبريطانيا قدما له المساعدة (كما سبق لنا أن أوضحنا ذلك في أثناء الحديث عن العلاقات العراقية – السورية في عهد الانقلابات السورية) رحب به العراق فنشرت نيويورك تايمز تصريحاً للجمالي وزير خارجية العراق أعلن فيه أن العراق يرحب بالاتحاد مع سوريا، اذا رضي الزعماء السوريون والشعب السوري بذلك وان العراق لا يرغب في فرض الوحدة على سوريا، وانما الأمر متروك للسوريين [1]، وطبعاً هذا القول يتفق ورسالته الشخصية للأمير عبد الاله السالفة الذكر.

وقام وفد سوري برئاسة هاشم الأتاسي وأجرى مفاوضات مع المسؤولين العراقيين دون الالتزام بشيء باعتبار أن هذه المحادثات تمهيدية تهدف إلى وضع أسس الوحدة المقبلة التي ستكون رهناً بموافقة مجلس النواب السوري الجديد. وقد كشفت المحادثات عن اختلاف في وجهات النظر السورية والعراقية بخصوص شكل الوحدة فبينما كان البعض يصر على احتفاظ سوريا باستقلالها السياسي ونظامها الجمهوري، طالب آخرون ببقاء كل من الجيش السوري والسياسة الخارجية السورية مستقلة عن الجيش العراقي والخارجية العراقية [2].

ولكن تقرير شكل ونوع الاتحاد ترك للمجلس التأسيسي السوري الجديد، فقد جرت الانتخابات في نوفمبر، ورغم حرية الانتخابات فان حزب الشعب لم ينل الأغلبية المطلقة فقد حصل على ٤٢ مقعداً من أصل ١١٤ مقعداً، كما أن نسبة من ساهم في الانتخابات من الشعب كانت ضئيلة، واجتمع المجلس التأسيسي في ٤٩/١٢/١٢ وانتخب رشدي الكيخيا رئيساً للمجلس، وهاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية في ١٩٤٩/١٢/١٤، ودارت خطابات الأتاسي والكيخيا حول وضع الدستور والوحدة العربية [3].

وفي الجلسة الرابعة للمجلس التأسيسي بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٧ ظهرت مشكلة الكيان السوري، فالقسم الذي على رئيس الدولة أن يقسمه نصّ على: أقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه، وأصون أموال الدولة وأعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية «ودارت المناقشات حول تغيير العبارة الأخيرة بعبارةِ النظام الجمهوري أو رفعها أو اضافة عبارة تقول: وفق نظام جامعة الدول العربية [4]». فجاء انقلاب الشيشكلي يوم ١٩٤٧/١٢/١٩ ليضع حدا لهذه المناقشات، ولمشروع الاتحاد.

هذا في سوريا، أما في العراق فقد استقال نوري السعيد، وخلفه علي جودة الأيوبي بناء لرغبة السوريين الذين كانوا يرون أن نوري السعيد يشكل عقبة في سبيل الاتحاد. وقد قبل الأيوبي تشكيل الحكومة بعد تردد [5]، ولكن لم تمض أيام على توليه الحكم حتى قام الجيش السوري بانقلابه الثالث بقيادة الشيشكلي الذي أبعد الحناوي وأعلن معارضته للاتحاد العراقي السوري كما عارض في تعيين ناظم القدسي رئيساً للوزراء وتعيين خالد العظم بدلا منه، وأسندت الوزارات الثلاث المهمة إلى غير أعضاء حزب الشعب وهي الخارجية

---

(١) New York Times, 10 Sep. 1949.

(٢) Khadduri, The Scheme of Fertile Crescent Unity, p.161.

(٣) Ibid., p.162, Lenzowski, op. cit., p.297.

(٤) جريدة اليقظة ١٩٥٠/١/١١.

(٥) ذكريات الايوبي/ص (٢٧٥–٢٧٧). انظر حول تشكيل وزارة الأيوبي/مذكرات الجادرجي ص ٤٢١.

والدفاع والداخلية. وكان الناطق المدني الأول باسم الجيش هو أكرم الحوراني وزير الدفاع، ومنظم الكتلة الجمهورية التي تضم ٤٥ عضواً في المجلس التأسيسي[١].

وقد صرح العظم في المجلس النيابي في ٤/يناير ١٩٥٠ أن حكومته ستدافع عن استقلال سوريا وتحافظ على شكلها الجمهوري الديمقراطي، وأعلن موافقته على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وفي جلسة الثقة ٧/يناير ١٩٥٠ انتقده النواب بأنه أكثر من الكلام عن الجمهورية ولم يشر إلى موضوع الوحدة، فقال كانت الوحدة من الأماني التي عملت لها منذ وقت طويل، ولكنه استنكر أن تكون سوريا سلعة تعرض للبيع من قبل الأحزاب المتنازعة ونالت حكومته الثقة[٢].

ولقد نشرت اليقظة أسس الاتحاد العراقي السوري «بقلم عبد الرزاق شبيب» وهو حصيلة ما تم الاتفاق عليه من الجانب السوري وتقديمه إلى الجانب العراقي (وكان حزب الاستقلال قد أرسل وفداً مؤلفاً من عبد الرزاق شبيب المحاسب العام، وصديق شنشل أمين سر الحزب وسلمان الصفواني عضو اللجنة التنفيذية إلى سوريا بتاريخ ١٩٤٩/١١/٣٠) وأبرز ما جاء في مشروع الاتحاد ما يلي:

أولاً : يقوم الاتحاد على أساس الاتحاد العربي، وليس على أساس اتحاد العراق وسوريا فقط، وتكون عضويته مفتوحة لكافة الدول العربية وان يوضع هذا في صلب الدستور.

ثانياً : لدولة الاتحاد كيان دولي واحد بمعنى أن يكون لها وزير خارجية واحد، وتمثيل سياسي واحد ويحصر عقد المعاهدات والاتفاقيات بدولة الاتحاد وحدها.

ثالثاً : يكون لدولة الاتحاد رئيس واحد (على أن يكون لكل دولة داخل الاتحاد كيانها الداخلي من حيث رئيس الدولة ودستورها الخاص ومجلس تشريعي ووزارة تمارس كافة الأعمال باستثناء الصلاحيات التي تمارسها دولة الاتحاد) لذا اتجهت النية على أن يكون ملك العراق ملكاً لدولة الاتحاد مع احتفاظ سوريا برئيس دولتها سواء سمي برئيس دولة كما قررت الجمعية التأسيسية السورية ذلك وانتخبت هاشم الأتاسي بهذا الاسم تمهيداً لمشروع الاتحاد أم برئيس الجمهورية كما يتذرع المتآمرون.

رابعاً : تتمثل اختصاصات دولة الاتحاد (أو حكومة الاتحاد) إلى جانب الشؤون الخارجية، في الشؤون العسكرية والمالية، فلدولة الاتحاد وزارة دفاع واحدة وقيادة واحدة وخطط عسكرية واحدة وتدريب عسكري واحد وبالتالي جيش واحد.

أما الأمور المالية والاقتصادية فانها تتناول تأمين وحدة اقتصادية للبلدين بما فيها وحدة الجمارك والنقد، والموارد المالية والبترول والمعادن، فوحدة الرئاسة والشؤون الخارجية والعسكرية والمالية والاقتصادية تمارسها دولة الاتحاد أما الأعمال الأخرى فتمارسها دول الاتحاد حسب المعتاد.

---

(١) Lenzowski, op. cit., pp.292-300.

(٢) Khadduri, op. cit., pp.162-63.

خامساً : وزارة الاتحاد : تمارس أعمال دولة الاتحاد وزارة خاصة تتكون من رئيس وزراء، ووزير للخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد، ويكون نصف أعضائها من السوريين والنصف الآخر من العراقيين وتكون مسؤولة أمام مجلس خاص يسمى مجلس الاتحاد.

ويتألف مجلس الاتحاد من عدد متساوٍ من العراقيين والسوريين يجري انتخابه بالطريقة التي يتفق عليها من قبل أعضاء مجلس الأمة في الدولتين بانتخاب مباشر واختصاصه وضع دستور الاتحاد وتشريع قوانين دولة الاتحاد المتعلقة بالشؤون المار ذكرها ولا يكون هذا المجلس عرضة للحل.

سادساً : لتطبيق الدستور تطبيقاً سليماً يقوم إلى جانب مجلس الاتحاد محكمة عليا يكون نصف أعضائها من السوريين، والنصف الثاني من العراقيين يتمتع أعضاؤها بالحصانة التامة، ويكون من اختصاصها الغاء القوانين الصادرة من مجلس الاتحاد أو من المجالس التشريعية لدولتي الاتحاد اذا كانت مخالفة لدستور الاتحاد.

سابعاً : بخصوص المعاهدات والاتفاقيات وهي قسمان ما كان منها قبل الاتحاد ومنها ما سيعقد بعده وهذه يترك أمرها بالطبع إلى حكومة الاتحاد التي تملك ممارسة الشؤون الخارجية.

أما فيما يتعلق بالقسم الأول فيجتمع الداعون إلى الاتحاد على عدم وجوب سريان احكام المعاهدات والاتفاقيات على الدولة غير العاقدة، فلا تسري أحكام المعاهدة العراقية البريطانية مثلا على سوريا ولا تكون مسؤولة عن بند من بنودها بحال من الأحوال، وكذلك امتيازات النفط العراقية والتابلاين تظل الدولة العاقدة وحدها مسؤولة عنها على أن ينص على هذه الأمور في دستور الاتحاد. على أن المصلحة تقتضي قبل أن يتم الاتحاد توحيد الجهود للعمل على التخلص من المعاهدة العراقية البريطانية أو الاتفاق على عدم تجديدها، أو الاتفاق مع بريطانيا على التخلي عنها، واجمالاً ينبغي أن يكون الاتحاد فرصة سعيدة لتخليص العراق من قيود المعاهدات.

ثامناً: دستور الاتحاد : لتثبيت هذه المبادئ وضمان سلامتها لا بد من وضع دستور للاتحاديتناول هذه الشروط بالتفصيل، ويعين اختصاص كل سلطة من سلطات الاتحاد وعندئذٍ يتعين تعديل الدستورين العراقي والسوري بما يتلاءم ودستور الاتحاد وهكذا يوضع مشروع الاتحاد في قالب دستوري[1].

فمشروع الاتحاد كما هو واضح يحافظ على كيان سوريا، وعلى نظامها الجمهوري وعلى سياستها الخارجية، وبخاصة فيما له علاقة بالمعاهدة العراقية البريطانية وهذا المشروع وبخاصة فيما يتعلق برئاسته جاء استجابة لمخاوف السوريين، ومن الشواهد على صحة هذا المشروع كما نشرته اليقظة ما جاء في مذكرات الجادرجي بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٥ عندما زار رفائيل بطي مقر الحزب الديمقراطي، وأجاب عن سؤال حول موضوع الاتحاد بقوله : ان القضية اتجهت إتجاهاً آخر، فالمشروع القديم قضي عليه نهائياً، وحل محله مشروع آخر وهو يرمي الى ايجاد مجلس يسمى مجلس اتحاد المملكتين تحافظ كل مملكة على كيانها الداخلي، فالعراق ملكية وسوريا

---

(١) جريدة اليقظة ١٩٥٠/١/٣٠، حول مراحل المحادثات وما قيل حولها من آراء، انظر : الزمان ١٩٤٩/١٠/١٠، ومذكرات العظم جـ٢/ ص (٢١٨-٢١٩) وجريدة اليقظة ١٩٤٩/١٢/١٥، والأهرام ١٩٤٩/١٢/٣٠.

جمهورية ، وتوحد قيادة الجيش والتمثيل الخارجي وطلب ان يكون الموضوع سرياً. وهذا ما اكده أيضاً طه الهاشمي[1].

أما المقصود بالمشروع القديم فهو وحدة القطرين في ظل عرش واحد وفقاً لتعليمات الوصي الى الوفد العراقي كما ذكر «سيل»[2] على لسان شنشل وكما ذكر صديق شنشل لكاتب البحث وهو توحيد البلدين برئاسة الملك فيصل لا الأمير عبد الاله[3].

فلما تولت الحكم وزارة الايوبي (تلبية لرغبة السوريين كما اسلفنا) جاء انقلاب الشيشكلي ضربة موجعة لعبد الاله. ولذا لم تخط الحكومة الأيوبية خطوة واحدة في تحقيق المشروع ، بل على العكس عملت على احباطه. ومصداق هذا ما ذكره مزاحم الباجه جي في شهادته أثناء محاكمة أحمد مختار بابان بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٣ من أنه لما شكلت الوزارة الأيوبية وعرف باتصال ناظم القدسي بالأمير عبد الاله (بواسطة أحمد مختار بابان أثناء مقابلته للقدسي في دمشق) ورغبته بمثل هذه الوزارة تمهيداً للتفاوض معها بادر الباجه جي الى الابراق الى المفوضية في دمشق لإفهام السوريين أن العراق لا يتدخل قط في أمور سوريا ، فإذا كان للسوريين رغبات ومطالب فليعرضوها ، وطلب تسفير الذين أرسلوا من أجل الدعاية وحذر من دفع أي فلس الى هؤلاء وزعل عبد الاله.

ومضى الباجه جي يقول : انه رفض التدخل في شؤون سوريا ومناصرة الزعماء السوريين لأن هؤلاء أناس كذابون منافقون استغلاليون لأنهم عندما يكونون في الحكم لا يهتمون بأمر العراق ولا يتصلون بالعراق أبداً ، ولكن عندما يحصل انقلاب أو شيء من هذا القبيل ويصبحون خارج الحكم يتصلون بالعراق ، ويريدون أن يساعدهم في مؤامراتهم وطلبت عدم التدخل لأن ذلك مضر للمصلحة القومية[4].

اما الأيوبي فيذكر أن موقفه بالنسبة لمشروع الاتحاد العراقي السوري يتلخص بضرورة التفاهم مع مصر ومحاولة اقناعها بأن لا ضرر من التعاون العراقي – السوري بل ان هذه السياسة تحقق عدّة فوائد منها القضاء على الانقلابات العسكرية ، وما تجرّه من أضرار على العالم العربي وسوريا والعراق وطلب مساعدتها للتأثير على السعوديين وان عبد الاله وافق على ذلك[5].

وبالفعل سعى الأيوبي للتفاهم مع مصر ، حيث زار مزاحم الباجه جي القاهرة ، ووقّع اتفاقاً معها عُرف باتفاق الجنتلمان أو الكرام ، نص على عدم التدخل في شؤون سوريا الداخلية لمدة خمس سنوات ، الأمر الذي أغضب عبد الإله فاستقالت الوزارة كما سبقت الاشارة[6].

---

(١) مذكرات كامل الجادرجي/ ص (٣٩١ – ٣٩٤).

(٢) Seal, op. cit., pp.80-81.

(٣) حديث شخصي مع كاتب البحث في ٨ فبراير/١٩٧٦.

(٤) محكمة الشعب/جـ٤/ ص ١٤٤٠ ، حول تشكيل الوزارة الأيوبية تلبية لرغبة القدسي انظر ما قاله حسين جميل لسيل. Seal, Ibid., p.83.

(٥) ذكريات الأيوبي/ص ٢٧٨.

(٦) حول زيارة الباجه جي إلى القاهرة ، وموقف حكومة السويدي من المشروع العراقي – السوري راجع «اليقظة» و «الزمان» ١٩٥٠/٢/١٠ ، ومذكرات السويدي : ص ٤٨٤ ، ٤٩٠.

/

أما وزارة توفيق السويدي التي خلفت الأيوبي فاكتفت بالاشارة في منهاجها إلى توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول العربية على أكمل وجه ضمن أحكام ميثاق الجامعة ولا سيما مادته التاسعة.

وفي هذا الوقت جاءت اجتماعات جامعة الدول العربية للنظر في الأزمة الأردنية وكذلك في مشروع الضمان الجماعي العربي، وصدور البيان الثلاثي في ٢٥ (مايو) ١٩٥٠ وردود فعله في الأوساط العربية كما أسلفنا إلى ذلك خلال دراستنا لمشروع الضمان الجماعي العربي[١].

وهكذا فشل مشروع الاتحاد العراقي—السوري الذي طرحه حزب الشعب السوري في مذكرته للقوتلي في ١٩٤٨/١١/٢٣، وقبل بيان اسباب هذا الفشل لا بد لنا من استعراض موقف الاحزاب العراقية من المشروع.

كان حزب الاستقلال العراقي في مقدمة الأحزاب العراقية التي أيدت المشروع ووافقت وساهمت في الدعوة له والعمل على تحقيقه، وتمثلت مساهمة الحزب في أرسال وفد برئاسة فائق السامرائي، وعضوية صديق شنشل إلى سوريا إثر انقلاب الزعيم، للاتصال برجالات سوريا وأحزابها وقام الوفد بمهمته خير قيام وقدم السامرائي تقريراً للحزب عن اتصالاته في سوريا أوضح فيه أن موقف الشعب السوري بصفة عامة يؤيد الاتحاد وخاصة حزب البعث العربي، وحزب الشعب والحزب الوطني والكتلة الجمهورية وكذلك الشخصيات السياسية أمثال هاشم الأتاسي وفارس الخوري، كما أشار إلى موقف الحكومات الأجنبية من الاتحاد فالولايات المتحدة الأمريكية لا تعارض في الاتحاد وبريطانيا تحبذه، وتركيا لم يتضح موقفها، أما اسرائيل فتعارض الاتحاد هذا عدا معارضة مصر والسعودية[٢].

كذلك فقد قام السامرائي بزيارة للقاهرة، واجتمع مع وكيل الخارجية المصرية محمد صلاح الدين وغيره من الساسة المصريين، ولكن زيارته لم تسفر عن أي نجاح وربما يرجع السبب إلى أن زيارته لمصر كانت في نفس الوقت الذي زار فيها الباجه جي القاهرة، وهو المعروف بمعاداته للمشروع، ولعل هذا ما يفسر لنا تصريح السامرائي للأهرام، من أنه لا خلاف بين الشعوب العربية وانما الخلاف قائم بين الحكومات العربية[٣].

أما وسائل تحقيق الاتحاد في نظر السامرائي فتتمثل في أمرين: الأول تدخل عسكري، والثاني القيام

---

(١) راجع الصفحات ١٤٩—١٥٠ من هذه الدراسة.

مذكرات كبة/ ص (٣٠٦–٣٠٨)، وانظر حول موقف حزب البعث/نضال البعث/جـ٣/ ص (٣٣–٣٨) وجلال السيد /حزب البعث/ ص ٦٩ وحول موقف تركيا واسرائيل انظر /لواء الاستقلال ١٩٥٠/١/٣.

(٣) جريدة الأهرام ١٩٥٠/١/٢٥.

بحركة داخلية مهما كانت ضئيلة على أن يتحمل الجيش العراقي القسط الأكبر من العمل وحيث أن هذا يعرض العراق لمسؤوليات خطيرة فلا بد من تمهيد له ويتمثل في :

١ – تبديد سوء الفهم بين العراق ومصر وان كان مقتنعا أن في ذلك عسراً ، الا أن مصر ليس لها مصلحة في معارضة الاتحاد على أنها تسير في ركاب السعودية بناء على الجفاء بين العراق والسعودية ، ولشراهة فاروق للمال.

٢ – تعديل الوضع الوزاري في العراق وضم عناصر تبعث على الاطمئنان بين السوريين.

٣ – تغيير أشخاص في السلك الدبلوماسي في مصر وسوريا تبعث على الاطمئنان.

٤ – اذا حدث تدخل عسكري يجب أن ترافقه دعاية منظمة تؤكد للسوريين أن هذا التدخل لا يريد عودة النظام السابق بل عودة الحرية إلى السوريين[١].

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد أيد المشروع ومصداق هذا مقالة الأهالي بتاريخ ١٠/اكتوبر/١٩٤٩ ، التي قالت فيه : مهما كانت العوامل التي أثارت مشكلة الاتحاد سواء أكانت فزع الفئة الحاكمة في سوريا وخوفها من عدم الاستقرار ، أو لفزع الحكومات الغربية من بقاء سوريا في حالة لا يستطيعون معها توجيه تلك البلاد توجيها منظماً ، أو لخشية الفئة الحاكمة في بغداد من تعرض كيانها إلى أخطار مستقبلية فان واجب كل وطني عراقي يغار على بلاده ويهمه مستقبلها الا يكون متردداً في قبول الفكرة مبدئياً ، مهما كانت الأسباب التي دعت الفئات الحاكمة إلى السعي اليها سعيا حثيثا بعد أن كانت تناوئها في الماضي[٢].

كذلك فقد أجاب الجادرجي بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٧ عن سؤال لمراسل فرنسي حول الاتحاد العراقي السوري بقوله : ان الوحدة أو الاتحاد مع سوريا الغاية التي نسعى اليها ، واما بخصوص المعاهدة البريطانية فان سعي مملكتين (المملكة العراقية–والسورية) سيكون أقوى وأكثر تأثيراً من سعي مملكة واحدة للتخلص من الاستعمار سواء أكان بريطانيا أم أمريكيا[٣].

ولكن هذا لا يمنع وجود معارضة من بعض الشخصيات العراقية للاتحاد ومصداق هذا ما رواه الجادرجي في مذكراته إثر انقلاب الشيشكلي. ففي اجتماع في بيت يوسف ابراهيم بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١ حضره الجادرجي وطه الهاشمي، ولما أبدى الجادرجي أسفه لتلك الحركة التي أبعدت الاتحاد بين سوريا

---

(١) مذكرات مهدي كبة/ ص ٣٠٩. ويذكر رفائيل بطي لكامل الجادرجي بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٩ أن الزعيم الحناوي من أكبر مؤيدي المشروع. وانه كان قد قطع عهداً الى الحكومة العراقية اذا لم يتم هذا المشروع سلمياً فسوف يحققه الجيش السوري بالتعاون مع الجيش العراقي/مذكرات الجادرجي ص ٣٥٧.

(٢) جريدة الأهالي ١٩٤٩/١٠/١٠.

(٣) مذكرات الجادرجي ص (٣٣٧–٣٣٨).

والعراق أبدى الحاضرون ارتياحهم لها كفخري آل جميل، وناجي الأصيل، ويوسف ابراهيم ورفائيل بطي، لأنه لو تم على يد نوري والفئة الحاكمة لزاد تجبرهم وطغيانهم وتحكمهم ولاتحدوا مع الفئة الحاكمة في سوريا وأرهقوا الشعبين السوري والعراقي[1].

أما ردود الفعل العربية فكانت معادية لهذا الاتحاد، ولقد سبق لنا أن تعرضنا لموقف مصر والسعودية في فصول سابقة، حيث كانت الدولتان تعارضان هذا المشروع، بالاضافة إلى ما ذكره السامرائي في تقريره. ولذا فسوف أتناول بشيء من التفصيل موقف الأردن لسببين، الأول للعلاقة الخاصة بين الأسرتين الحاكمتين في البلدين، والثاني لأن سوريا كانت محور اهتمام الملك عبد الله، والاتحاد معها أو ضمها كان حلماً وأملاً له منذ قدومه إلى شرق الأردن عام ١٩٢١ واتفاقه مع تشرتشل حول هذا الموضوع في القدس ابريل/١٩٢١.

لقد بذل الملك عبد الله مساعي متعددة لافشال مشروع الاتحاد العراقي-السوري فقد أبرق إلى الأمير عبد الاله قبل أن يغادر لندن في طريقه إلى بغداد مارا بدمشق منذره بسوء العاقبة فيما اذا سار العراق للاتحاد مع سوريا دون أن يقيم وزناً لرأي شرق الأردن، ومن هنا لم يتعرض الوصي في زيارته لموضوع الاتحاد (كما تقول الأهرام)، وأضافت أنه بعث برسالتين إلى هاشم الأتاسي وناظم القدسي تحملان الاغراء والتهديد. ومحال الاغراء هو أن يتعهد خطيا بالتنازل عن مشروع سوريا الكبرى، والتهديد أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين حيال مشروعات يعتبرها ضارة بمكانته[2].

ولم يكتف بذلك فصرح في ١٣/اكتوبر لمراسل «الاسوشيتدبرس» قائلاً أن المقترحات المعروضة الآن لتوحيد سوريا والعراق بمثابة وضع «العربة أمام الجواد» مشيراً إلى أن مشروع سوريا الكبرى هو الخطوة الأولى للاتحاد وانهى تصريحه بقوله: لست أجيز لنفسي أو لغيري التدخل في شؤون سوريا[3].

وعندما حمل نجيب الأرمنازي رد هاشم الأتاسي على رسالة الملك عبد الله السالفة الذكر، وجده غير راض عن هذه الحركة، وصرح انه تخلى عن خطته السابقة واصبح يؤيد الجمهورية السورية قائلاً: اذا كانت مقتضيات الدفاع عن سوريا أو السعي لتوحيد البلاد العربية وغير ذلك مما يحتج به لتشريع هذا الاتحاد فما بال الداعين له لا يأخذون بنظر الاعتبار العلائق التي تربط سوريا بالأردن أكثر مما هي بين سوريا والعراق[4].

ويروي عوني عبد الهادي أنه زار عمان في ١٩٤٩/١١/٢١ وانه قابل الملك عبد الله ووصف اللقاء بقوله: كان يتدفق كالنهر في حديثه عن الاتحاد العراقي السوري، وأبدى عدم رضاه قائلاً: كيف يكون هذا، يريدون

---

(١) نفس المصدر ص (٤٤٢-٤٤٤).

(٢) الأهرام ١٩٤٩/١٠/١٢ وقد نفى أن يكون قد هدد الأمير عبد الاله، انظر الأهرام ١٩٤٩/١٠/١٨ وحول زيارة عبد الاله لسوريا ١٩٤٩/١٠/٥، انظر: Seal, op. cit., p.78.

(٣) الأهرام ١٩٤٩/١٠/١٤.

(٤) نجيب الأرمنازي/عشر سنوات في الدبلوماسية/جـ١/ص ١٢٩.

أن يلعبوا بطالب لا يزال تلميذاً صغيراً في المدرسة اني لا أمكنهم من ذلك أبداً، واني سألحق جبل الدروز، واذا لزم الأمر فاني أحارب العراق وتساءل لماذا لا يكلموني، لماذا لا يفكرون بالاتحاد معي[1].

وعندما تأزمت علاقات الأردن مع مصر بسبب حكومة عموم فلسطين، ومؤتمر أريحا، قام بزيارة لبغداد في الفترة ما بين (٤٩/١٢/٢٨-٨/يناير/١٩٥٠) وتباحث مع الحكومة الأيوبية حول الموقف من ضم القسم العربي من فلسطين، وتطرق إلى موضوع سوريا طالباً ضمها إلى الأردن تنفيذاً لتعهد فيصل له بالتنازل عن عرش سوريا له مقابل تنازله عن عرش العراق فأجابه مزاحم الباجه جي بما لا يرضيه[2].

ولذا فقد لجأ إلى تحسين علاقاته مع مصر لافشال مشروع الاتحاد العراقي السوري فتبادل سمير الرفاعي وزير البلاط الأردني الرسائل مع حسين سري رئيس الديوان الملكي المصري[3]، كذلك فان ابن سعود راح يدعم الموقف في سوريا بتقديم قرض مالي لها ليدق اسفينا في العلاقات بين الملك عبد الله والأمير عبد الاله[4].

هذا الموقف الأردني المتعاطف مع الموقف المصري فالسعودي من الاتحاد العراقي السوري هو الذي دفع (اليقظة) إلى نقل تعليق جريدة العهد البيروتية حول مواقف هذه الدول والذي تقول فيه: «**ان في مصر عرشاً لا يرتاح إلى قيام دولة عربية كبيرة إلى جواره، وان في عمان تاجاً لا يرى غضاضة في أن تحترق العروبة كلها ليشعل لفافته وان في السعودية صولجانا لا يرى غضاضة في أن يقول من بعدي الطوفان**[5]».

أما موقف الجامعة العربية، فقد اتهم الجمالي أمين عام جامعة الدول العربية بأنه حذر السوريين من الاتحاد مع العراق، وانه أبدى لهم من الصعوبات بحيث جعل الاتحاد بين القطرين أمراً يكاد يكون مستحيلاً وحثهم على التمسك بالنظام الجمهوري[6].

وفي الختام لا بد من بيان موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من المشروع. فبالرغم مما ذكره فائق السامرائي في تقريره عن موقفيهما وان الولايات المتحدة لا تعارض فيه وبريطانيا تحبذه[7]، الا أن هناك من يعارض هذا الرأى ولا يقره وخاصة الساسة السوريين، الذين يرون أن بريطانيا لا تحبذ المشروع وفي أحسن الأحوال لا تعارضه وموقفها أشبه بما رواه العسلي على لسان أحد الدبلوماسيين الانجليز

---

(١) أوراق عوني عبد الهادي، ص ١٧١.

(٢) راجع ص ١٥٨ وانظر أيضاً: The Times, 30 December 1949.

(٣) انظر نص الرسالتين المتبادلتين الاردنية بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩، والمصرية بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧، والملك عبدالله، الآثار الكاملة، ص (٣٠٤-٣٠٧).

(٤) ديكسن/الكويت وجاراتها/ ص ٢٦٠ حديث جرى بين ديكسن واحدى الشخصيات اللبنانية في بيروت ١٩٥٠/٨/٣١.

(٥) اليقظة ١٩٥٠/١/١٣.

(٦) سامي الحكيم/ميثاق جامعة الدول العربية/ ص ١٨٩.

(٧) ذكر الجادرجي في مذكراته بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٤ ان شخصاً مرموقاً اتصل بالسفير البريطاني بعد عودته من لندن حيث حضر اجتماع للسفراء البريطانيين في الشرق الأوسط فوجد أن السفير يدافع بطرف خفي عن نوري السعيد وعن مشروع الاتحاد العراقي-السوري /مذكرات الجادرجي/ ص ٣٢٢.

العاملين في بغداد وهو : أن الوحدة العربية كقطار تحاول دفعه أو ايقافه لكن لربما قفزنا إلى ظهره اذا ما رأيناه وقد بدأ يزيد من سرعته[1].

فالموقف البريطاني أشبه ما يكون بموقف الحياد ، وهذا ما ذكرته بريطانيا نفسها ، فعندما أذاع راديو لندن ليلة (٢٤/٢٣) يناير/١٩٥٠ خبراً مفاده أن : أمريكا ستقف موقف الحياد اذا ما اندمجت سوريا والعراق في دولة سوريا الكبرى ، علقت بريطانيا على هذا النبأ بقولها : ان موقف بريطانيا من التصريح الأمريكي الخاص بالاتحاد العراقي السوري هو أن الدول التي ترغب في عقد اتفاقيات من هذا النوع أو القبيل مع دولة أخرى لها مطلق الحرية في تحقيق عمل كهذا ، وان موقفنا هو الحياد[2].

من هذا العرض لمشروع الاتحاد العراقي–السوري في الفترة ما بين (نوفبر ١٩٤٨–مايو ١٩٥٠) يتبين لنا أنه واجه معارضة عراقية ، وعربية حالت تدون تحقيقه. ولعل في مقدمة الأسباب التي أفشلته عدم جدية واخلاص نوري السعيد ورغبته في الاتحاد ، ومصداق هذا ما قاله سلمان الصفواني من أنه خلال مناقشة موضوع الاتحاد في الاجتماع الذي دعا له الوصي وحضره الساسة العراقيون وزعماء الأحزاب عارض نوري قائلاً : أن الاتحاد يفقدنا صوتا في الأمم المتحدة ، فرد الوصي عليه وماذا عملت الأمم المتحدة لنا. وطلب اعطاء ملف الاتحاد إلى حزب الاستقلال[3].

كذلك فقد ذكر عبد الجليل الراوي في دفاعه أمام محكمة الشعب بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٣ : «أن نوري السعيد لا يعمل للاتحاد ، كل هذه مظاهر. نوري لا يؤمن الا بما يؤمن به الانجليز ، وهؤلاء لا يؤمنون بالاتحاد الا اذا كان تحت رحمتهم والسوريون بهذا الوضع لا يؤمنون»[4].

ويتفق مع عبد الجليل الراوي في اتهام نوري السعيد في عدم رغبته في الاتحاد أحمد مختار بابان[5] وكما ذكر «سيل»[6] على لسان العظم أن نوري تظاهر بأنه يعمل للاتحاد ولكن في أعماقه كان يفكر «كرجل انجليزي» ويقول حسين جميل أن نوري لم يكن راغباً في الاتحاد مع سوريا ولكنه لا يريد التصادم مع عبد الاله[7].

وبينما يتهم جلال السيد[8] وأكرم الحوراني[9] الفئات النافذة في العراق بعدم الجدية والاخلاص بالاضافة

---

(١) انظر حول آراء الساسة السوريين في موقف بريطانيا : Seal, op. cit., pp.82-83.

(٢) جريدة الزمان ١/٢٤/، ١٩٥٠/٢/٨.

(٣) مقابلة لكاتب البحث مع السيد سلمان الصفواني في بيته في بغداد بتاريخ ١٩٧٣/٧/١١.

(٤) محكمة الشعب/جـ٤/ص ١٦٥٩ ، راجع تصريحات نوري السعيد في العالم العربي بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٥ ، وفي الزمان ١٩٥٠/١١/١ حول مشروع الاتحاد العراقي–السوري.

(٥) محكمة الشعب/جـ٤/ص ١٤٩٨.

(٦) Seal, op. cit., p.82.

(٧) مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل في مكتبه في بغداد ١٩٧٤/٧/٢٢.

(٨) جلال السيد/حزب البعث/ ص ٣٦٠.

(٩) مقابلة شخصية مع كاتب البحث في بغداد ٨/فبراير/١٩٧٦.

إلى معارضة بعض الطوائف التي خشيت من مشاركة السوريين لها خيرات العراق نجد العراقيين بدورهم يتهمون السوريين بالتردد وعدم الجدية كما قال كل من سلمان الصفواني ، وصديق شنشل[1] ، وبالكذب والنفاق كما قال مزاحم الباجة جي .

كذلك فقد كان لأوضاع العراق الداخلية من الناحية السياسية من حيث جمود الوضع السياسي في العراق وعدم اتجاهه إتجاهاً حسناً في الإدارة ، وفي احترام الحريات السياسية والفردية مقرونة بأحوال البلاط وما يحيط به من أوضاع سيئة أصبحت معروفة للسوريين كان لهذه الأوضاع أثرها في نفوس السوريين كما قال طه الهاشمي في حديث له مع كامل الجادرجي[2] . وهذا ما طالبت به جريدة العالم العربي وجريدة الأهالي بقولها : ان من شروط نجاح الاتحاد أن نقنع من يريد مشاركتنا ، أن نقنعه عملياً ، أننا صالحون نزيهون في شؤوننا الخاصة[3] .

وإلى جانب هذه الأوضاع والمواقف الداخلية في كل من سوريا[4] والعراق كان لمواقف الدول العربية الأخرى مقرونة باتجاهات الدول الأجنبية اثرها ، ولقد تناولت جريدة صوت الأهالي التنافس الدولي على منطقة الشرق العربي في مقال لها تحت عنوان : «تزعزع الاستقرار في الشرق الأدنى والعوامل الخفية في حوادث سوريا» قالت فيه : بريطانيا تؤيد المشروع باعتبارها صاحبة النفوذ في العراق الذي يرى فيه نقطة جوهرية لسلامته وسلامة سوريا ، والسعودية تعارضه كنتيجة لتطاحنها الأسري مع العراق وتؤيدها في ذلك أمريكا التي تعارض إدخال سوريا في دائرة النفوذ البريطاني . أما مصر فتعارضه لأنها تخشى تأسيس دولة عربية كبيرة في هذا الجزء من العالم العربي قد تزاحمها الزعامة ، فاتفقت مصلحتها مع السعودية ، أما فرنسا فتقف مؤيدة لكل معارضة في حين أن تركيا لن تقف محايدة بحجة اضطراب الحالة في سوريا ، وقد يكون للأمريكيين علاقة في ذلك .

فهذا النزاع الدولي في الشرق العربي حوله الى بلقان الحرب العالمية الأولى وأدى إلى إنقسام الدول العربية إلى كتلتين متعارضتين ، فقد وقفت ضد المشروع مصر والسعودية وكذلك الأردن ولكن لسبب يختلف عن أسباب الرياض والقاهرة ويؤيد هذه الكتلة الأمريكيون والفرنسيون ولكن لأسباب تختلف في باريس عنها في واشنطن وأسباب باريس وواشنطن تختلف عن أهداف عمان والقاهرة والرياض ، ونال المشروع تأييد العراق

---

(١) مقابلة شخصية مع الصفواني في بغداد ١٩٧٣/٧/١١ ، ومع صديق شنشل في بغداد ٨/فبراير/١٩٧٦ .

(٢) مذكرات الجادرجي ، ص ٣٩٤ .

(٣) جريدة العالم العربي ١٩٤٩/١٠/٩ ، والأهالي ١٩٤٩/١٢/٢١ .

(٤) كان لازدياد نفوذ الجيش السوري في ادارة شؤون البلاد منذ الانقلاب الأول أثره في فشل الاتحاد انظر :
Khadduri, The Role of Military in Middle East Politics, American Political Science Review, Xlvii|1953, pp.518-20.

وبريطانيا لأسباب مختلفة أيضاً. وختمت الجريدة مقالها بقولها: أن الخروج من هذا المأزق لا يكون الآ في تكوين حكم شعبي يستطيع وحده مقاومة الدسائس الاستعمارية ويحول دون تعارض الفئات الحاكمة[١].

ورغم الفشل الذي مني به مشروع الاتحاد العراقي - السوري فإن المساعي والجهود لتحقيق الاتحاد بين البلدين لم تتوقف سواء من قبل الساسة السوريين أو من قبل الجهات العليا في العراق وبخاصة الأمير عبد الاله الذي زاد الحاحه في هذا الموضوع نظراً لانتهاء أو لقرب إنتهاء فترة وصايته.

وحيث كانت السلطة الفعلية بيد الشيشكلي لجأ حزب الشعب إلى اسلوب غير مباشر للدعوة إلى الاتحاد مع العراق، وتمثل ذلك في مشروع الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء السوري، الذي اقترح (على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٥١/١/٢٣) استبدال جامعة الدول العربية بالدول العربية المتحدة باعتبار أن هذا أفضل أنواع الاتحادات ومثلها الأعلى «ووصف جامعة الدول العربية بأنها كانت اسرافاً في المظاهر والأقوال، وجدباً في النتائج والأفعال ولم يشعر الفرد العربي بوجودها لأنها لا تؤمن له حاجة أو تحيي له أملا بالتطور والتقدم[٢].

ودعا المشروع إلى: اتحاد عربي يشمل جميع الدول العربية في شؤون الدفاع القومي والسياسة الخارجية والنواحي الاقتصادية، مبرراً دعوته بالأخطار التي تحيق بالأمة العربية، وبخاصة الخطر الصهيوني، وما يرافقه من ضغط خارجي من الشرق والغرب[٣].

وبالرغم من أن القدسي كان قد بعث بمذكرته إلى دول الجامعة العربية قبل اجتماع اللجنة السياسية، وفي اليوم التالي لتقديم القدسي مذكرته للجنة السياسية لم يتعرض أحد إلى دراستها فأعاد القدسي شرحها ولما اعترض القدسي على احالتها للدراسة صاح رئيس الجلسة: سيد شقيري انتقل الى الموضوع الثاني. واحيلت المذكرة السورية الى الحكومات العربية التي لم تعقب عليها، وأدخلت مخزن الجامعة[٤].

ويذكر الشقيري أنه استطلع القدسي عن الدوافع الحقيقية وراء هذا المشروع الذي قيلت حوله آراء مختلفة، فأفضى إلى اختلافات كانت تدور في صفوف حزب الشعب الحاكم وقتذاك فمن قائل باتحاد القطرين العراق وسوريا، ومن قائل بأن نوري يريد الاتحاد يوماً ويتنكر له يوماً آخر ومن قائل بأن الملك عبد الله قد يثب على سوريا عاجلاً أو آجلاً، ولم يكن بدأ أمام هذه الأسباب الآ المطالبة باتحاد عربي شامل. ويضيف القدسي أن هناك سبباً آخر وهو أن الشعب يدعو حزب الشعب إلى الحساب ويصرخ بالسؤال الكبير «أين الوحدة التي وعدتم بها، لقد دخلتم الانتخابات على أساس الوحدة العربية فأين وعدكم الذي وعدتم»[٥] أي أن المشروع مجرد رفع عتب أمام الحزب والشعب والعراق.

---

(١) صوت الأهالي ٢٧، ١٩٤٩/١٢/٢٨.
(٢) دروزة /الوحدة العربية/ ص ١٣٨، سامي الحكيم /ميثاق الجامعة/ ص ١٦٦ صدى الأهالي ١٩٥١/١/٢٨.
(٣) انظر نص مشروع القدسي الملحق (٦) الحكيم / نفس المصدر/ص (٢٤٩-٢٥٧).
(٤) الشقيري /حوار وأسرار/ ص ١٣٨.
(٥) الشقيري /المصدر السابق/ ص ١٣٥.

أما سامي الحكيم فيقول أن مشروع القدسي أمنية عزيزة يتوق لها كل عربي، ولكن الظروف التي وافقت عرضه أفقدته قيمته، فقد أخفي المشروع عن المتنفذين في السياسة السورية وأخذ العهد على أعضاء اللجنة السياسية بأن لا يذيعوا شيئاً عن المشروع الا بعد مناقشته واقراره وشاءت الظروف أن نشر المشروع في الأهرام ١٩٥١/١/٢٦، كيف ولماذا مما اضطر القدسي إلى الاسراع باطلاع المسؤولين السوريين عليه[1] ولكن كيف نصدق أن المشروع أخفي عن المسؤولين في دمشق في الوقت الذي ذكر القدسي أنه عرضه على الدول العربية قبل شهرين.

ويضيف سامي الحكيم أن القدسي كان يحس وهو يقدم المشروع بالرابطة القومية التي تجذبه نحو العراق لاقامة اتحاد بين البلدين، وقد يكون الهدف من وراء تقديم المشروع تمهيد الجو لاقامة الاتحاد الجزئي على أساس أن الاتحاد الكلي بين الدول العربية أمر بعيد المنال وكانت نتيجة ذلك ابعاد القدسي عن رئاسة الوزارة [2].

ولقد كان الوفد العراقي في القاهرة من أول المحبذين لاقتراح القدسي وأن نوري السعيد (كما قال وزير العراق المفوض للسيد حسن الحكيم الذي زار المفوضية العراقية مستفسراً عن وجهة نظر العراق) أبدى رأيه بصراحة في الموضوع مشيراً إلى أن العراق يفضل الوحدة أو الاتحاد الكليين، واذا تعذر ذلك لسبب من الأسباب فهو يرى أن يبدأ الاتحاد بين المؤيدين للفكرة على أن يترك الباب مفتوحاً لمن يريد الإنضمام ويضيف الوزير المفوض: أن هذه الفكرة لقيت قبولاً لدى مختلف المحافل السياسية والصحفية والشعبية[3].

كذلك فقد أرفق وزير العراق المفوض في كتابه السابق الذكر نسخة من جريدة القبس، ومقالها الإفتتاحي بعنوان «إذا لم نكن أقوياء فلنكن حكماء» وطلب من الخارجية أن تقوم الصحافة الوطنية في العراق بحملة مماثلة ومؤيدة لما ينشر في سوريا حول هذا الأمر الوطني الخطير وبالفعل أرسلت وزارة الخارجية كتاباً إلى مدير الدعاية وبطيه نسخة من جريدة القبس راجية ملاحظة ما جاء بافتتاحيتها والايعاز للصحف التي يستنسبها للقيام بحملة مماثلة ومؤيدة لما ينشر في سوريا [4].

ولقد تجدد نشاط حزب الشعب والأطراف المؤيدة للهاشميين بتواجد القوات العراقية في سوريا (إثر الإعتداءات الإسرائيلية على الحولة) فراحت تدعو منْ أجل «وحدة عربية إن لم تكن شاملة فجزئية» وتلقف وزير العراق المفوض في دمشق الموضوع، فصرح أن الخطوة الأولى هي جمع تلك البلاد التي ترتبط تاريخياً وجغرافياً ولها مصالح مشتركة، وجعلت القوات العراقية حزب الشعب أكثر جرأة على مهاجمة رئيس الوزراء خالد العظم متهمة اياه بالحرص على النشاط الفرنسي[5].

---

(١) (٢) سامي الحكيم /المصدر السابق/ ص ١٦٧ A.D., The Arab League, Development and difficulties, p.196.

(٣) وزارة الخارجية/ملف ش/٨/٣٧٧/٣٧٧ كتاب مفوضية دمشق رقم ١٠١/١١/٦ تاريخ ١٩٥١/٢/٢١.

(٤) وزارة الخارجية/ملف ش/٨/٣٧٧/٣٧٧ كتاب وزارة الخارجية الى مدير الدعاية العام رقم ش/٣٨٨٨/٨/٣٧٧/٣٧٧، تاريخ ١٩٥١/٢/٢٥.

(٥) Seal, op. cit., p.108.

وإثر الأزمة التي نشأت في الأردن في أعقاب اغتيال الملك عبد الله وما رافق ذلك وأعقبه من دعايات حول سعي العراق لضم الأردن، دعا حسن الحكيم رئيس وزراء سوريا الى توحيد البلاد العربية على أن تتناول وحدة الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية شريطة احتفاظ كل دولة عربية تدخل الاتحاد بكيانها، وبنظام الحكم فيها وبكامل سيادتها الداخلية والخارجية، على أن تدار الشؤون التي تبنى عليها معاهدة الاتحاد على يد مجلس أعلى مكون من أصوات متساوية ويكون لكل دولة مندوب وتكون الرئاسة سنوية [1].

كما أدلى الشيشكلي بتصريح إلى موفد الإذاعة السورية عن الوحدة العربية فقال: إذا كان العراق يود الوحدة معنا فنحن لا نعارض ذلك بل نرحب به كل الترحيب، ولا شك أنه خير لنا وأجدى أن نكون أمة حرة موحدة من (١٢) مليوناً من النفوس على أن تكون قواتنا (٤) ملايين. ان سوريا لا تعارض في شكل الحكم الذي يرتأيه السواد الأعظم من الشعب، فإذا أيد الملكية ونودي بالملك فيصل ملكاً على الدولة الموحدة فنحن معشر السوريين أول من يسير في ركاب جلالته ما دام في ذلك خير لهذه الأمة [2].

ولا أعتقد أن كلاً من حسن الحكيم والشيشكلي كان جاداً ولا مخلصاً في دعوته لأن سوريا كانت تسير في تنسيق مع السعودية، وأن الهدف هو توجيه أنظار الأردنيين قبل إجراء الانتخابات النيابية في الأردن وهذا أشبه ما يكون بميثاق الضمان الجماعي الذي طرحته مصر والسعودية في نوفمبر ١٩٤٩.

وفي نوفمبر إثر انقلاب الشيشكلي، واستقالة هاشم الأتاسي تأزمت العلاقات العراقية السورية، ورفضت العراق الاعتراف بالوضع الجديد، ولم ترجع عن قرارها إلاّ في أواخر عام ١٩٥٢؛ ومن الأسباب التي اضطرتها إلى الاعتراف بالوضع في سوريا استكمال خط أنابيب النفط ولكنها لم تول الشيشكلي ثقتها وراحت تعمل حتى نجحت في إسقاط حكم الشيشكلي في ٢٥/فبراير/١٩٥٤ كما سبقت الإشارة إلى ذلك [3].

وكان الجمالي قد مهد للوحدة مع نظام الحكم الجديد الذي سيخلف الشيشكلي بتقديم مشروعه للوحدة العربية إلى جامعة الدول العربية قبل اسقاط حكم الشيشكلي كي لا يفسر أنه وضع من أجل سوريا فيما لو طرحه بعد الإطاحة بالشيشكلي.

أوضح الجمالي في البيان الذي قدم به مشروعه أن الأمة العربية تكافح في سبيل أمرين التحرير والتوحيد، وأن الأخطار المحيطة بها وفي مقدمتها الخطر الصهيوني لا تجابه بجيوش دويلات عديدة. ولكن تجابه بجسم موحد وروح موحدة وجيش موحد. وإذا كانت الوحدة الشاملة والفورية غير ممكنة، فإنه من الممكن أن تتحد دولتان أو أكثر، وهكذا حتى تنضم الدول العربية جميعاً، وأن الاتحاد يجب أن يكون اتحاد الدولة الديمقراطية الحرة التي تريد ذلك، وأضاف: هناك بلاد تريد الاتحاد وتستطيعه فيجب أن تفعل ذلك لخير المجموعة العربية

---

(١) جريدة الرواد اللبنانية/١٢/٨/١٩٥١.

(٢) الرواد ٢٥/٨/١٩٥١.

(٣) راجع محكمة الشعب جـ١/ص ٢٥.

(وبالطبع يعني بهذه البلاد سوريا والعراق) وعلى هذه الدول ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الاتحاد أن تشرع فوراً وأن تمضي قدماً على أن تساندها الدول الأخرى ريثما تستطيع بلادها الإنضمام.

اما خطوات الاتحاد فتتم عن طريق مفاوضات بين الدول التي تستطيع وتريد الاتحاد وفقاً للأسس التي ترغب فيها على أن تبلغ جامعة الدول العربية بذلك ثم تشرع في سن دستور الاتحاد لتعرضه على برلمانها، على أن يستهدف وحدة السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية المشتركة وغير ذلك مما يتفق عليه المتفاوضون، وينص الدستور على الادارة الاشتراعية والتنفيذية للاتحاد.

وأبدى استعداد العراق للدخول في الاتحاد مع أي دولة من الدول الراغبة في دخول الأتحاد وإلى أن تنتمي جميع الدول الأعضاء في الجامعة للاتحاد تبقى الجامعة أداة تربط المجموعة العربية[١].

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/يناير/١٩٥٤ أكد أن الاتحاد بعيد عن النفعية، أو المصلحة الاقليمية، كما أنه بعيد عن مبدأ توازن القوى العربية، وانما هو لمصلحة قومية وليس لمصالح عائلية وهوليس من وحي الأجنبي ولا هو معاد للجامعة العربية[٢].

وإذا كانت الحكومة العراقية، كما هو واضح من لهجة الوزير العراقي وطريقة عرضه للموضوع تجامل الشعب العراقي في طموحه للوحدة وتداعب آماله في قيام دولة الوحدة كما قال الشقيري[٣]، فان المشروعين (أي مشروع القدسي والجمالي) كانا يستهدفان بالدرجة الأولى قيام اتحاد فوري بين سوريا والعراق يمكن أن تنضم اليه فيما بعد دولة عربية ثالثة فرابعة وهكذا تأسيساً على أن الاتحاد الشامل ـ لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة كما قال الدكتور وحيد رأفت[٤]. إلاّ أن بحث المشروعين سواء في اللجنة السياسية للجامعة العربية أو لدى الحكومات السبع ذاتها لم يؤد الى نتيجة عملية.

وفي حين انتقد النائب عبد الجبار الجومرد الجمالي بعدم اختيار الوقت المناسب لعرض مشروعه وعدم التمهيد له لدى الحكومات العربية مما أدى إلى فشله، وشبه عمل الجمالي بمن ألقى حجراً في بئر فلا صاد سمكاً ولا أبقى الماء صافياً طالب النائب «شاكر ماهر» الحكومة العراقية بالانسحاب من الجامعة العربية، إذا هي وقفت حجر عثرة في سبيل الاتحادات العربية بالنسبة الى اتحاد الأردن مع العراق أو العراق مع سوريا وأنها جاءت بحكومات تمثل اتجاهات شخصية يلعب بها الدولار والباون والليرة[٥].

---

(١) وزارة الخارجية/دعوة العراق الى الاتحاد/ص (١-٧) وذكريات وعبر/ ص (١٠٦-١٠٧) وانظر محضر الجلسة التاسعة بتاريخ ٢/١/١٩٥٤ من محاضر جلسات مجلس النواب حول الخطوات الواجب اتباعها للاتحاد العربي/ ص (١٥٢-١٥٣).

(٢) وزارة الخارجية /نفس المصدر/ ص (٨-١٢)، والمؤتمر الصحفي الثاني في ٢٤/فبراير/١٩٥٤ ص (١٤-١٦).

(٣) الشقيري /حوار وأسرار/ ص ١٣٨.

(٤) وحيد رأفت/شؤون الجامعة العربية كمنظمة اقليمية/وزارة الخارجية الكويتية الدورة الدبلوماسية الأولى/١٩٦٩/ ص ١٧٢.

(٥) محاضر جلسات مجلس النواب/محضر الجلسة (١٧) تاريخ ٢/٢/١٩٥٤ ص (٤٢٢-٤٢٣) ومحضر الجلسة (٢١)، ١٦/٢/١٩٥٤، ص ٤٧٧، يقول عبد الله بكر وزير خارجية الجمالي أن المشروع كان مرتجلاً ولم يدرس دراسة حقيقية/محكمة الشعب/ج٣/ ص ١٠١٧، انظر حول اسباب فشله: Lenzowski, op. cit., p.258.

وبينما اتهم كامل الجادرجي الجمالي بالخضوع في سياسته الخارجية لتوجيهات السياسة الأمريكية والانكليزية ، واشترط للاتحاد الفيدرالي مع سوريا تحرر العراق من المعاهدات والاتفاقات الثنائية(١) نجد جريدة السياسة تدافع عن المشروع وتهاجم معارضيه أمثال الشيشكلي والموتورين الذين يعتقدون أن العراق كان سبباً في ابعادهم عن مراكز هامة كانوا يظنون أن أحداً لا يبعدهم عنها(٢) .

وشاركت في الدفاع عنه جريدة الحياة البيروتية التي رأت في دعوة الجمالي للاتحاد ورقة ثمينة جداً للشعوب العربية التي ترى أن خلاصها في الاتحاد ، وحجة قاطعة تطالب بها حكوماتها بالمبادرة مع العراق ، ووردت الجريدة في مقال آخر على الذين يعارضون دعوة الجمالي بحجة ارتباط العراق مع بريطانيا لماذا لا يعملون على اتحاد سوريا مع لبنان وهما البلدان المتحرران نسبياً من المعاهدات(٣) .

ولقد كانت الظروف العراقية والسورية والعربية مواتية لتحقيق الاتحاد بين العراق وسوريا في الفترة التي أعقبت سقوط الشيشكلي. ففي سوريا حكومة برئاسة العسلي وبدعم من حزب الشعب المناصر للعراق ، وفي بغداد فاضل الجمالي من دعاة الوحدة بدعم من عبد الاله أما السعودية فقد أصابها الوهن بعد وفاة الملك عبد العزيز ، في حين كانت مصر منصرفة نحو الجلاء ومشغولة في الصراع بين ناصر ونجيب. ورغم ذلك لم تستغل هذه الفرصة. ويعلل «سيل» ذلك بانقسام حزب الشعب من ناحية ، وحذر نوري السعيد الذي كان يرى أن سوريا والعراق بلدان يصعب حكمها ، فاذا اتحدا فان المشكلة ستكون أعظم وفي حالة قيام وحدة سيسيطر السوريون على الحياة الاقتصادية في العراق فهم أكثر ثقافة ومهارة ومغالطة. فتفهم نوري للسياسة السورية كان أكثر عمقاً من تفهم عبد الاله والجمالي وبامكانه تحديد مدى الدعم الذي يمكن للساسة السوريين تقديمه للمشروع ، الذين كانوا يتجمهرون لاستلام الأموال ولكن قلما يسلمون سلعاً مقابل ذلك(٤) .

وكل ما كان يهم نوري من علاقة العراق مع سوريا هو تأمين وصول نفط العراق الى المتوسط وهذه المصلحة يمكن تأمينها في نظره عن طريق قيام دولة صديقة في سوريا بدون الوحدة السياسية للبلدين ولذا كان موقفه من المشروع فاتراً ان لم يكن معارضاً. وبخاصة أنه رأى آمال العراق تخيب المرة بعد المرة بسبب الانقلابات السورية. أما حماس الجمالي للمشروع فترجع إلى رغبته في كسب مساندة الوصي له على مسرح السياسة الداخلية في العراق(٥).

وحتى عبد الاله نفسه لم يكن قادراً على المضي في دعم السوريين ، ومصداق هذا ما ذكره سعيد حيدر في شهادته في محكمة الشعب في بغداد من أن عبد الاله بعد انقلاب الشيشكلي كان غير مرتاح وأن هناك

---

(١) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ ص ٣٤٤ ، صوت الأهالي ١٩٥٤/١/١٧ .
(٢) جريدة السياسة العراقية ١٩٥٤/٣/٥ .
(٣) الكاتب العربي الكبير/آراء في دعوة العراق الى الاتحاد/جريدة الحياة ١٩٥٤/٢/٩ . ١٩٥٤/٣/٨ .
(٤) Seal, op. cit., pp.83, 169-67, 266.
(٥) Ibid., pp.82-83.

عوامل لا أفهمها تجعل عبد الاله اما عاجزاً عن العمل أو غير راغب في السير في الطريق الصحيح نحو سوريا وهو تخليص العراق من المعاهدة مع بريطانيا أولاً ثم مد يده للسوريين كما كان يعدهم في ذلك[1] ولكن يبدو أن بريطانيا لم تكن تؤيده في ذلك أو على الأقل كانت محايدة كما سنوضح ذلك فيما يأتي.

فتردد العراقيين من ناحية، وطمع السوريين من ناحية ثانية وحياد بريطانيا من ناحية ثالثة مقروناً ذلك كله بمعارضة فرنسا والولايات المتحدة من ناحية رابعة هي التي حالت دون توحيد سوريا والعراق في أعقاب سقوط الشيشكلي.

وعلى الرغم من أبعاد الجمالي عن الحكم، فانه ظل يعمل من أجل الاتحاد العراقي السوري وقام بمساعي شملت الى جانب الساسة السوريين الانجليز والأمريكان، بتكليف من بعض المسؤولين على حد قوله، ومفهوم أن هؤلاء المسؤولين هم ولي العهد الأمير عبد الاله بالدرجة الأولى الذي ازداد تعلقه بسوريا بعد أن انتهت وصايته، ولم يبق له الآ ولاية العهد التي ستنتهي في حالة زواج الملك فيصل وانجابه طفلاً[2].

في ٣/مايو/١٩٥٤ بعث فاضل الجمالي برسالة الى «أرشد العمري» رئيس الوزراء تحت عنوان «سري للغاية وشخصي» شرح فيها اجتماعه مع وفد سوري بصورة مكتومة مؤلف من صبري العسلي رئيس الوزراء، وعبد الرحمن العظم وزير المالية، وحسني البرازي وعدنان الأتاسي، ودرسوا أوضاع سوريا وتساءلوا اذا كان العراق مستعداً لارسال قوة اذا قام الجيش بالعصيان، وذلك بعد أن يطلب رسمياً بصورة سرية من الآن تدخل العراق اذا حدث انقلاب في الجيش.

ومضى الجمالي في رسالته يقول: الكل مجمعون على أن دخول الجيش العراقي سواء لقمع حركة عصيان أو لمجابهة تحرش اسرائيلي هو أكبر ضمان للاتحاد بالاضافة إلى التفاهم مع أمريكا وانجلترا. أما معارضو الاتحاد فهم فرنسا والسعودية ومصر. وختم رسالته بقوله: مع أن رجال السياسة السوريين أكثرهم من دعاة الاتحاد الآ أنهم يخشون التظاهر بذلك، فاذا رأوا حكومة سورية تندفع بالأمر فلا بد من سيرهم معها[3].

أما الاتصال الثاني الذي أجراه الجمالي فقد اقتصر على صبري العسلي وفيه طالب أن يتعاون العراق مع الحزب الوطني وليس مع حزب الشعب، وأن وسيلة تحقيق الاتحاد تكون بتدخل الجيش العراقي بحجة حفظ النظام في سوريا أو حمايتها من اسرائيل، أما بخصوص شكل الاتحاد فانه سوف يشمل الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية، على أن يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وقد وافق العسلي على ذلك[4].

---

(١) محكمة الشعب/ج١/ ص ٢٢٥، وكان السويدي قد أبلغ سعيد حيدر أن العراق على استعداد لانهاء معاهدته مع بريطانيا/مذكرات السويدي ص (٥٣٢-٥٣٣). كان أكرم الحوراني قد صرح في عام ١٩٥١ قائلاً: أنا عربي ولكني أكفر بالعروبة الانجليزية الأمريكية وان لا وحدة، والبلاد العربية مستعمرة. /وزارة الخارجية ملف ش/٣٧٧/٣٧٧/٨ تقرير مفوضية دمشق رقم ١١/٦/هـ/١٥١، تاريخ ١٩٥١/٣/٨.

(٢) مذكرات ناجي شوكت/ص ٦١٣.

(٣) محكمة الشعب/ج٣/ص ١١٢٨.

(٤) محكمة الشعب/ج٤/ص ١٥٠٥، رسالة الجمالي لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩ (سري وشخصي).

واضح من اتصالات الجمالي انقسام وتنافس الساسة السوريين من ناحية وحرصهم على استخدام الجيش العراقي من ناحية ثانية من أجل انجاح المشروع وقد شجعت هذه الاتصالات الجمالي لاستشارة بريطانيا والولايات المتحدة في الموضوع.

فزار لندن، وفاتح سلوين لويد بالموضوع، وبعث برسالة الى الأمير عبد الاله بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٣ أبلغه فيها أن لويد يحبذ المشروع برئاسة ملك العراق، على أن تدخله الأردن وقد وعد بإعطاء الجواب(١).

كذلك زار واشنطن وفاتح دالس بالموضوع طالباً تأييد الولايات المتحدة الأمريكية له، فكان رد دالس أن أمريكا لا تستطيع تأييد المشروع في الوقت الحاضر لكي لا تثير مخاوف اسرائيل بعد توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع العراق. ويعلق الجمالي على اتصالاته بالانجليز والأمريكان بقوله: أن الترويج بأن المشروع استعماري لا يستند الى أي وثيقة لأن الدول الغربية لم تتطوع يوماً لتأييد أي اتحاد بين الدول العربية رغم الجهود التي قمنا بها(٢).

وعلى أثر زيارة صلاح سالم لبغداد اغسطس ١٩٥٤ أكدت مصادر عراقية رسمية (كما يقول الأرمنازي) أنه لا يوجد في العراق سياسة مقررة للاتحاد مع سوريا، وكان نوري مدفوعاً في تأييدها قبل الانقلاب الذي أطاح بحكم الشيشكلي بروح المقاومة لنظامه الذي لم يعترف به، وهو حريص بأن تحافظ سوريا على استقلالها لأن تظل حرة في جميع خطواتها، كما أنه حريص على أن تكون صلاته على ما يرام مع السعودية ويبذل جهده في سبيل ذلك(٣).

وإذا كان موقف نوري السعيد تجاه مشروع الاتحاد العراقي – السوري عام ١٩٥٤ قد تميز بالحذر والتردد متشجعاً في ذلك بمعارضة أو بحياد بريطانيا تجاه المشروع فان موقف نوري هذا والبريطانيين قد تبدل تجاه المشروع عام ١٩٥٥ على ضوء الصراع المرير على القوة مع عبد الناصر، وتدهور الوضع في سوريا من جراء سيطرة الجيش وميوله الشيوعية وما رافق ذلك من اشاعات عن اقامة قواعد سوفييتية في سوريا(٤).

وبينما منعت العداوة السعودية الفرنسية بريطانيا من تحقيق وحدة الهلال الخصيب في أوائل ما بعد الحرب العالمية الثانية، فان هذه العوامل لم تعد ذات قيمة في اواسط الخمسينات فقد ساءت العلاقات السعودية البريطانية بسبب النزاع على البريمي، في حين فقد الحاح فرنسا في الحصول على حقوق خاصة في سوريا واقعيته عندما لم تعد بريطانيا هي منافستها الوحيدة ولذا أبدت بريطانيا استعدادها لتقديم دعمها للعراق في ربيع عام ١٩٥٦ لاخراج سوريا من النفوذ المصري، أما بالنسبة لأمريكا فلم تكن تهتم بأحلام الهاشميين وإنما بتطويق

---

(١) محكمة الشعب/جـ٣/ص (١١٦١–١١٦٢) رسالة الجمالي لولي العهد من لندن ١٩٥٤/٦/٢٣.
(٢) فاضل الجمالي: ذكريات وعبر، ص١١٠.
(٣) نجيب الأرمنازي/عشر سنوات في الدبلوماسية/جـ٢/ص ١٢٧.
(٤) محكمة الشعب، ج١، ص٩٩٢، ج٤، ص١١٣٢.

المنطقة التي يسيطر عليها السوفييت فكانت المكتسبات الشيوعية في سوريا هي التي أدت الى التورط في التآمر وليس النفوذ المصري[1].

وإذا كان النظام الملكي يشكل عقبة في سبيل الاتحاد، فقد أبدى الملك فيصل استعداده للتنازل عن العرش والقبول بالجمهورية كما أكد هذا السويدي للساسة السوريين بتكليف من الملك نفسه[2].

بيد أن عبد الجليل الراوي نفى أن يكون عبد الاله صادقاً عندما أبدى استعداد ابن أخته للتنازل عن العرش، في حين قال الجمالي أنه لا يذكر أن عبد الاله قال ان إبن أخته سيتنازل عن العرش، وانما الذي قاله: نحن الملوك لا نقف عثرة في سبيل الأمة العربية اذا كانت الأمة تريد أن تتحد فيجب أن تتحد بدون عروش[3].

ولكن شروط نوري من أجل توجيه ضربة لعبد الناصر في سوريا والأردن لم تتحقق وهي عدم تعاون بريطانيا مع اسرائيل وفرنسا، ولذا فشلت مؤامراته على سوريا عام ١٩٥٦، ولكن ذلك لم يمنعه من استمرار العمل لتحطيم القيادة المصرية السورية باسلوب جديد هو التعاون مع أمريكا والسعودية وبريطانيا واستمرار الصراع بينه وبين عبد الناصر دائراً حول سوريا حتى قامت ثورة (يوليو) تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بنظام نوري، ولكنها لم تضع حداً للصراع على سوريا بين مصر والعراق إذ استمر حتى تم الانفصال عام ١٩٦١.

وهكذا باءت محاولات العراق للاتحاد مع سوريا بالفشل سواء جاءت تلك المحاولات بمبادرة سورية أم بمبادرة عراقية في الفترة ما بين (١٩٤٩ - ١٩٥٨).

وتمثلت أسباب هذا الفشل كما ذكرها الجمالي في مقالة له في جريدة العمل تحت عنوان لماذا تأخر العراق في مضمار الاتحاد[4] تمثلت في سياسة التوازن التي سادت العلاقات العربية، ومراعاة العراق لهذه الناحية اضطرته الى مجاملة الدول العربية هذا اولاً - وثانياً اختلاف الدول العربية الذي ولد أزمة ثقة بين بعض رجالات العراق ورجال الحكومات العربية الأخرى. ثالثاً - مقاومة بعض الدول الأجنبية ووجود اسرائيل واحتمال هجومها إذا قامت الدول العربية بالاتحاد. ورابعاً - ضعف عنصر المغامرة عند بعض ساسة العراق الذين يسعون دائماً وراء السلامة ولا يريدون سبباً للمجازفة في سبيل هدف سام. ولعل أكبر ميزة امتاز بها عبد الناصر هي ميزة المغامرة والمجازفة. ولا يعني هذا أن المجازفة أو المغامرة تنجح دائماً ولكنها ضرورية في بعض الأوقات أو المواقف ولا سيما إذا كان الهدف قومياً سامياً.

يضاف الى ذلك نشوء الحرص الزائد والاكتفاء الذاتي لدى بعض ساسة العراق منذ ارتفعت عائدات النفط وهذه النزعة الاكتفائية الانعزالية قد أضعفت حماسهم للاتحاد مع أي قطر عربي آخر لكي لا يشارك

---

(١) Seal, op. cit., pp.264-65.

(٢) مذكرات السويدي ص (٥٣٢-٥٣٣)، محكمة الشعب جـ٢/ص ٩٩١. جـ٤/ص ١٦٠٤.

(٣) محكمة الشعب/جـ٤/ص ١٧٠٥، جـ٦/ص ٢٣٢٩.

(٤) جريدة العمل العراقية ١٩٥٨/٢/١٤.

ذلك القطر العراق في واردات نفطه. ولا شك أن سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي غير ممكنة للعراق، كما أن سياسة عدم المشاركة والمساهمة وعدم البذل بعض الشيء تكاد تؤدي الى خسارة كل شيء.

أما اليوم (أي بعد الاتحاد مع الأردن) فيجب على العراق أن يسير بكل قوة واندفاع في سبيل تحقيق رسالته القومية الا وهي الاتحاد لا الدمج أو الضم، مندفعاً بدافع الايمان والعقيدة غير مبال بما يتطلبه ذلك من بذل وغير مكترث بخرافة التوازن العربي، وغير هياب ولا وجل من نتائج السير في سبيل تحقيق الأهداف القومية.

ثالثاً: العراق والوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨)*

ان اهتمام العراق بسوريا اتخذ أشكالاً متعددة بهدف قيام حكم موال أو صديق للعراق كحد أدنى، أو ضم سوريا والحاقها بالعراق بخلق عرش للأمير عبد الاله كحد أقصى[١].

ولقد زاد هذا الاهتمام في فترة الخمسينات عنه في فترة الأربعينات، وبخاصة بعد زيادة عائدات النفط ومرور أنابيب نفطه عبر سوريا لدرجة أن العراق حرّض أمريكا ودول حلف الأطلنطي على استخدام الضغط السياسي والاقتصادي لاجبار سوريا على اصلاح أنابيب النفط كما هو واضح من أهداف زيارة عبد الاله لأمريكا، ومن تعليمات الخارجية إلى ممثلها في الأمم المتحدة، حول دعم اقتراح دول الأطلنطي لاجبار سوريا على اصلاح أنابيب النفط. فقد ركّز كل من السويدي وفاضل الجمالي (اللذين رافقا عبد الاله في زيارته) على الخسارة التي لحقت بالعراق من جراء قطع النفط، وطلبوا مساعدة الأمريكان «فقد أصبحت سوريا خطراً على العراق»[٢].

ويؤكد هذا ما ورد في برقية السفارة العراقية في القاهرة بتاريخ ١٩٥٨/١/١٩ من أن ولي عهد العراق اتفق مع رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) على مطالبة المسؤولين في الحكومة الأمريكية باعداد العدة للقيام بضغط اقتصادي وسياسي على سوريا وحملها على تغيير سياستها[٣].

وكان من أبرز النتائج التي أعقبت فشل العدوان الثلاثي على مصر نوفمبر ٥٦ من ناحية وكشف المؤامرة العراقية للاطاحة بنظام الحكم السوري نوفمبر ٥٦ من ناحية ثانية زيادة التقارب بين مصر وسوريا وأخذ هذا التقارب في النمو خلال المؤامرة الأمريكية على سوريا والمعروفة بمؤامرة حلف بغداد خلال شهري آب/أيلول

---

* حول موقف العراق من وحدة الضفة الغربية مع الاردن راجع الصفحات (٣٢٥–٣٣٨).

(١) لمزيد من التفصيلات حول العلاقات العراقية–السورية (١٩٤٣–١٩٥٨)، انظر دراسة غير منشورة للبحث حول علاقات العراق السياسية مع دول المشرق العربي (١٩٤١–١٩٥٨).

(٢) محكمة الشعب جـ٣/ص ١١٣٢، جـ٦/ص ٢٤٦٩، وانظر مذكرات السويدي/ص ٥٥٩.

(٣) وزارة الخارجية /ملف ع/١٥٤/١٥٤/١٤، برقية السفارة العراقية في القاهرة ١٩٥٧/١/١٩.

مقروناً ذلك كله بنمو قوة اليسار فيها والاتجاه نحو روسيا[١]، كل ذلك حدد بشكل حاسم وقاطع توجه السوريين الى مصر، تماماً كما اتجه حسني الزعيم بعد فشل محادثاته مع العراق ابريل ١٩٤٩[٢].

فاذا كان العراق لا يسمح بقيام حكم معاد أو غير موال في سوريا، فكيف يمكن أن يقبل بأن ينتقل هذا الحكم إلى عبد الناصر الخصم رقم واحد لنظام الحكم في العراق، واذا كان نوري السعيد قد حرّض ايدن على الاطاحة بعبد الناصر وهو في القاهرة، فكيف يرحب به وهو في دمشق. واذا كانت مصر قد اعترضت سبيل أي تقارب بين سوريا والعراق باعتبار ذلك يضعف مركزها المتفوق في العالم العربي، فان العراق بدوره لم يكن يرضى بالوحدة المصرية السورية لأنها تضعف نفوذه في منطقة الهلال الخصيب.

وبالفعل فأن الحكم السوري وسعيه إلى التقارب فالوحدة مع مصر كان يقلق الحكم في بغداد حتى قبل قيام الوحدة، ومصداق ذلك برقية الخارجية العراقية إلى سفارتها في القاهرة بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٦ والتي تقول فيها: اشيع أن عبد الناصر سوف يلقي خطاباً في ١٩٥٧/٧/٢٣ يعلن فيه نبأ الاتحاد بين مصر وسوريا، يرجى التحري والوقوف على ما يتيسر لكم من معلومات.

فجاء رد السفارة في ١٩٥٧/٧/٢٠ يقول: برقيتكم في ١٦ الجاري بعد التحري علمنا انه من الجائز أن ينوّه عبد الناصر في خطابه عن صلاته بسوريا، وقد نفت الأوساط التي اتصلنا بها وجود فكرة تخص اتحاد سوريا ومصر[٣].

وفي اجتماعات حلف بغداد في أنقرة ديسمبر كان الوضع في سوريا محور المحادثات واتجهت المحادثات نحو الاطاحة بنظام الحكم القائم وتكليف العراق القيام بهذه المهمة لطرد الجيش السوري من الحكم وتسليم البلاد إلى الشعب وابعاد القوة العسكرية عن السياسة والهدف من هذا التدخل كما يقول السويدي كان صيانة استقلال سوريا، وانقاذ السلطة فيها من أيادي العناصر العسكرية الشيوعية وتسليمها للشعب بعد تأمين حرية تصرفاته في الحكم[٤].

---

(١) في ١٩٥٧/٨/٦ منح الاتحاد السوفياتي سوريا مساعدات اقتصادية، وفي ٥٧/٨/١٥ استبدل رئيس الأركان بآخر معروف بموالاته لروسيا (عفيف البزري) وحصلت اشاعات عدم الارتياح والقلق الأمريكي الى درجة سحب موظفي السفارة الأمريكية في دمشق وطلب سحب السفير السوري من واشنطن ثم زيارة هندرسن لدول المنطقة وتصريح دالس ١٩٥٧/٩/٧. انظر:
William, Polk, A Decade of discovery American in the Middle East, pp.74-75.

(٢) حول الظروف والأسباب التي قامت فيها الوحدة انظر: محمد حسنين هيكل ماذا حدث في سوريا: ص (٢٩-٤١) ومذكرات العظم جـ٣/ص (١٠٨-١١٣)، والعقاد/المشرق-المعاصر/ ص (١٣٠-١٣٤) وتشايلدرز /الطريق الى السويس/الفصل الرابع عشر/ ص (٣٩٣-٤٠٥) والحقيقة عن العالم العربي/ص ١٢٩، والعيسمي/الوحدة العربية/ ص ١٣١. **Survey of I.A. for 56-58, pp.364-365, Seal, op. cit., pp.310-326.**

(٣) وزارة الخارجية /ملف ع/١٥٤/١٥٤/١٤ انظر خطاب عبد الناصر في الزمان العراقية ١٩٥٧/٧/٢٧.

(٤) مذكرات السويدي/ ص ٥٥٧. **Survey of I.A., for 56-58, p.362.**

ومما جاء في كتاب تشكيل الوفد العراقي لاجتماعات حلف بغداد في أنقرة والخطط الرئيسية الأساسية التي وضعها نوري السعيد في جلسة ١٩٥٨/١/٢٨ يتضح لنا أن الوضع في سوريا كان مقلقاً ومزعجاً لنوري السعيد، فيذكر بخصوص سوريا: الاتحاد بين مصر وسوريا حركة شيوعية ويجب عرقلته فاذا رفضت سوريا تستطيع التدخل في سوريا وفرض الاتحاد على الأردن ولبنان والسعودية، وعلق سلوين لويد على ذلك بقوله: نظرية نوري هي الصحيحة في المدى البعيد.

وأضاف نوري: ومن الآن حتى يعلن الاتحاد في ٣١/يناير ماذا نفعل: هل نرحب؟ هذا غير صحيح نقاوم أفضل، ونعمل على هدمها بصورة مستعجلة ولكن كيف؟ لا يمكن اتخاذ عمل دبلوماسي، اتحاد العراق مع الأردن والسعودية هو خير جواب لهذه الحركة، تشجيع المقاومة السورية والدعاية ضد الاتحاد، وكيف أنه ضد مصلحة السوريين، وختم خطوطه الرئيسية بقوله: هذه ملحوظات ولا أظن بالامكان هدم هذا الاتحاد بدون اتخاذ عمل عسكري[1]

واضح تماماً من هذه الوثيقة أن خطة مواجهة اعلان الوحدة المصرية - السورية، قد تحددت قبل اعلانها وهي الاتحاد مع الأردن والسعي لفك ارتباط هذه الوحدة بالقوة العسكرية عند الضرورة.

فلما أعلنت الوحدة قابلتها الأوساط العراقية الرسمية أو شبه الرسمية بوجوم شديد واضطرب الأمير عبد الاله لهذه الأنباء أيما اضطراب، ومنعت الحكومة ارسال برقيات التهنئة المرسلة من الساسة العراقيين إلى دمشق والقاهرة وحالت بين تظاهرات الأفراح التي قام بها الطلاب ولم يسمح رئيس المجلس النيابي بتطيير أية برقية تأييد أو تبريك لهذا الحادث العظيم[2].

وجاء رد الفعل شبه الرسمي العلني بالكلمة التي كتبها فاضل الجمالي في جريدته يوم ٤/فبراير ١٩٥٨ تحت عنوان «تحد أم اتحاد»[3] قال فيها: لا يوجد قومي مخلص لا يفرح لاتحاد العرب، لأن الاتحاد قوة، وهدف من أهدافنا القومية التي نسعى إلى تحقيقها ولكن يجب أن يبدأ بين البلاد المترابطة جغرافيا والمتشابكة اقتصادياً والمكملة لبعضها عسكرياً أما أن يستبعد الاتحاد بين قطرين تتوفر فيهما جميع الشروط السابقة، كما هو الحال بين العراق وسوريا، ويستعاض عنه باتحاد قطرين منفصلين جغرافياً ولا مترابطين اقتصادياً ولا يمكن لأحدهما أن يدافع عن الآخر عسكرياً كما هو الحال بين مصر وسوريا فهذا أمر غير طبيعي وفيه تحد للمصلحة العربية ولطبيعة الأمور السياسية الدولية الحكيمة، كما أن فيه تحدياً لشعور العراقيين.

وأضاف: العراق سوق سوريا الطبيعي، وسوريا منفذ العراق الطبيعي إلى المتوسط، وفيه يمر نفطنا

---

(١) محكمة الشعب /جـ٦/ص (٢٤٧٣ - ٢٤٧٤)، وفي الجلسة الختامية لمجلس الحلف وصل تقرير أن مصر وسوريا قررتا الاتحاد ومع انه لم يكن مفاجئاً إلا أن الوفد العراقي بطبيعة الحال اهتم اهتماماً خاصاً وكان الانزعاج بادياً على وجه نوري السعيد أكثر من جميع أعضاء الوفد / غولمن / المصدر السابق / ص١٤٩ - ١٥٠.

وانظر أيضاً: حول احتمال اتحاد الأردن والسعودية للاتحاد مع العراق: The Guardian Feb., 4 1958.

(٢) خليل كنه/العراق أمسه وغده/ ص ٢٨٦، الحسني/جـ١٠/ص ١٩١.

(٣) جريدة العمل ١٩٥٨/٢/٤.

ويشترك الاثنان في فرات واحد وسلامة واحدة مترابطة، فهل أقتنع ساسة سوريا بأن سلامة سوريا ومصلحتها تقتضيان تحدي الطبيعة، وتحدي جميع الدول المحيطة بسوريا، وهل هذا الذي يريدونه تحد أم اتحاد؟

وفي المجلس النيابي [1] أعلن رئيس الوزراء (في ١٩٥٨/٢/٥) عبد الوهاب المرجان «أن العراق كان ولا يزال يعمل بوحي أهداف الثورة العربية ويدعو إلى التعاون فالاتحاد فالوحدة بين الأقطار العربية» وكان ينتظر استشارة العراق حول الوحدة المصرية السورية وأضاف قائلاً: إن أمر هذه الوحدة يخص الشعبين الشقيقين في مصر وسوريا اللذين نتمنى لهما التوفيق. ولم يزد على تكرار القول بأن العراق يسير على هدى الثورة العربية وأماني الأمة العربية.

وهو وان تجنب تحديد موقف العراق فان النائب علي كمال كان أكثر صراحة منه عندما قال: ان الأحداث التي وقعت في الأمس وضعت مقدراتنا النفطية بيد رجل واحد، ففي أي ساعة يستطيع أن يقطع شريان حياتنا كما فعل غيره بالأمس وطالب بأن يلح على الانجليز بالسماح للعراق بايصال النفط إلى الكويت وإلاّ التخلي عن ميثاق بغداد والانضمام لهذا الاتحاد.

وفي ١٠ فبراير عاد الجمالي فنشر كلمة تحت عنوان «الاتحاد العربي بين المنطق والعاطفة» قال فيها: ان العراق وسوريا قطران شقيقان لا يجوز أن يفترقا بل يجب أن يتحدا وان لم يتحدا فيجب أن يتحالفا، وان لم يتحالفا فيجب أن يتصافيا ويتعاونا، وأن تكون بينهما صلات غير عدائية على الأقل أما أن يحل البعاد والتباعد بينهما فليس من القومية بشيء وان العراق لن يصبر على ذلك لأن حياته مرتبطة بحياة سوريا [2].

وعلى أثر اعلان الاتحاد العربي بين الأردن والعراق كتب الجمالي يقول: على العراق أن يسير بكل قوة واندفاع في سبيل تحقيق رسالته القومية ألا وهي الاتحاد لا الدمج مندفعاً بدافع الايمان والعقيدة غير مبال بما يتطلبه ذلك من بذل وغير مكترث بخرافة التوازن العربي، وغير هيّاب ولا وجِل من نتائج السير في سبيل تحقيق الأهداف القومية الجليلة [3].

واضح في كلمته الرد على الوحدة المصرية - السورية عندما قال الاتحاد «لا الدمج» وكذلك أشارته «إلى التوازن العربي» التي كانت باستمرار تقاوم على أساسها أي وحدة ثنائية عربية باعتبارها تخلّ بتوازن القوى في المنطقة العربية.

وما كاد الملك فيصل الثاني يعلن قيام الاتحاد العربي حتى بادر عبد الناصر إلى ارسال برقية تهنئة كانت

---

(١) محاضر جلسات المجلس النيابي/محضر الجلسة (١٩) تاريخ ١٩٥٨/٢/٥ ص (٣٢٩-٣٣١)، راجع ص ١٧١، وانظر أيضاً الزمان ١٩٥٨/٢/٧.

(٢) جريدة العمل ١٩٥٨/٢/١٠.

(٣) جريدة العمل ١٩٥٨/٢/١٤.

بمثابة اعتراف من الجمهورية العربية المتحدة جاء فيها قوله : ان القومية العربية ستفخر وستعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمّان واثقاً أنها تقرب منا يوم الوحدة العظمى [١].

وكان من المنتظر أن يسارع عبد الاله فيوعز إلى الوزارة المرجانية الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة اعترافاً متبادلاً، ولكنه أصر على أن يتناسى العرف الدولي، وذكر برهان الدين باش أعيان أثناء محاكمته (١٩٥٨/١١/٦) أنه بادر عند وصول البرقية من عبد الناصر الاتصال برئيس الوزراء وألح عليه بضرورة ارسال برقية مماثلة لبرقية عبد الناصر والاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، وانه ورئيس الوزراء ووزير العدلية وضعوا برقية تضمنت الاعتراف القانوني، وأخذت إلى عبد الاله الذي رفض الموافقة عليها بحجة تغيب الملك عن بغداد، وبعد يومين أرسل البلاط برقية الملك فيصل التي كانت مجرد شكر لبرقية عبد الناصر دون الاعتراف [٢].

وكان هذا الرد، أقرب الى الهزء والسخرية (كما قال ناجي شوكت) منه إلى الرد الأخوي اللائق، حتى أن رئيس الوزراء الضالع مع عبد الاله ونوري السعيد قدم استقالته يوم ١٩٥٨/٣/٨ [٣].

أما يوسف كيلاني فقد ذكر أثناء شهادته (في محاكمة برهان الدين باش اعيان) أن الحكومة اتفقت على الاعتراف الواقعي وان تترك الاعتراف القانوني لحين تشكيل الاتحاد لسببين، الأول أن يكون الاعتراف متبادلاً وان يسبقه تفاهم متبادل والثاني أن الاعتراف القانوني سيكون من اختصاص حكومة الاتحاد [٤].

وفي حين يقول عبد الله بكر رئيس الديوان أن الأردن هو الذي طلب تأجيل الاعتراف نجد برهان الدين باش أعيان يقول أن عبد الاله أوعز إليه بأن لا يعترف العراق بهذه الوحدة، لا اعترافاً قانونياً ولا واقعياً، ولذا صرح أثناء وجوده في عمّان «ان العراق غير مرتاح لهذه الوحدة لأنها قامت بالاكراه» كما جاء في محضر اجتماع يوم ١٢/فبراير الذي عقد في عمّان قوله : من ناحية الاعتراف نفضل عدم الاعتراف وقد كتبنا للحكومات العربية بذلك [٥].

ولم تكتف الحكومة العراقية بذلك وانما أبرقت بالاتفاق مع الحكومة الأردنية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١ إلى

---

(١) الحسني /جـ١٠/ ص ٢٠٠. Survey of I.A. for 56-58, p.366.
كما رحبت الأهرام شبه الرسمية بالاتحاد قائلة يوماً ما نوري سوف يذهب، وكذلك سمير الرفاعي ولكن الوحدة ستبقى للعرب. Birdwood, op. cit., p.255. انظر تعليق التايمز اللندنية على برقية تهنئة عبد الناصر وانها مناورة لكسب الوقت لتقوية قبضته في سوريا، ثم لاتاحة الفرصة لعوامل الخلاف الموروثة في تمزق الاتحاد الهاشمي :
The Times, 17 February 1958.

(٢) محكمة الشعب /جـ٤/ ص ١٢٩٧.

(٣) مذكرات ناجي شوكت/ ص ٦٤٩.

(٤) محكمة الشعب /جـ٤/ص (١٢٤٢-١٢٩٢).

(٥) محكمة الشعب /جـ٤/ ص (١٢٩٦ - ١٣٨٤).

كافة المؤسسات العراقية قرارها بتأجيل الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة إلى ما بعد تأليف حكومة الاتحاد خلال ثلاثة أشهر وأسباب ذلك هي :

١ - لكي لا تواجه حكومة الاتحاد الجديدة بقرار سابق من احدى الحكومتين أو كليهما قد لا يتفق مع الموقف الجديد الذي تراه الحكومة الجديدة ضرورياً.

٢ - يتحتم التريث بالاعتراف لكي يتضح لنا حسن نواياها (الجمهورية العربية المتحدة) بجيرانها ومدى احترامها لالتزاماتها الدولية.

٣ - التريث لمعرفة مدى ما ستناله الدولة الجديدة من تأييد شعبي داخل سوريا ومصر.

٤ - ضرورة التأكد من سلامة أنابيب النفط.

أمّا الاعتراف الواقعي فلا مناص منه، ولكن يرجى الامتناع عن حضور الاحتفالات الرسمية التي تقام ابتهاجاً بقيام الجمهورية العربية المتحدة. كما طلبت البرقية السعي لدى رؤساء الدول التي أبرقت لها لتأجيل الاعتراف وهي : عمّان وبيروت وجدة والخرطوم وطرابلس وتونس[١].

وفي يوم ١٩٥٨/٢/٢٣ أبرقت إلى دول ميثاق بغداد حول نفس المعنى وهو السعي لدى المسؤولين بصورة فورية وجدية بمسايرة العراق، وأوضحت أن العراق يعتقد أن الاتحاد موجه ضد مصالح العراق وسلامته وأهدافه القومية، وضد سياسة العراق الخارجية المتمثلة في عضويته في ميثاق بغداد[٢].

بل انها منعت المواطنين من إرسال برقيات تهنئة أو تبريك ومصداق ذلك ما ذكره نجيب الصائغ من أنه كتب برقية بمناسبة انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية، فامتنعت دوائر البرق من ارسالها، فأرسلت إلى السفارة المصرية لتقوم بإرسالها، فلما أذيعت من القاهرة وصله كما وصل أكثر الموقعين كتب تهديد بالقتل تقول : إذا أقدمت على كتابة برقية أو توقيع مذكرة تهنئة أو غير تهنئة إلى جمال عبد الناصر الخائن فسوف تقتل اغتيالاً، وتبين أن هذه الكتب من صيغتها وورقها وأسلوبها انها صادرة من مصدر حكومي[٣].

وما كادت تنتهي اجراءات استكمال الاتحاد العربي من ناحية، والوحدة المصرية السورية من ناحية ثانية حتى بدأت الحملات بينهما. فبمناسبة زيارة عبد الناصر إلى دمشق شنّ هجوماً على حكومتي عمّان وبغداد واتهمها بالخيانة للقضية العربية ومراعاة المصالح الخاصة وكنتيجة لذلك قدم عبد الوهاب مرجان استقالته،

---

(١)و(٢) نفس المصدر، الصفحات (١٣٨٤ - ١٣٨٦) ولكن حكومات لندن وانقرة وكراتشي لم تلتفت الى طلب الحكومة العراقية وتوسلاتها فاعترفت كلها بالوحدة التي قامت بين مصر وسوريا وقد أعقبتها الحكومتان الأمريكية والسعودية فاللبنانية.

(٣) محكمة الشعب /جـ٤/ص ١٤٦٠.

وخلفه نوري السعيد، وقد اتسع هجوم عبد الناصر ليشمل السعودية اثر اكتشاف محاولة لاغتيال عبد الناصر بتحريض من الملك سعود[1].

وبهذه المناسبة قدم اثنان وأربعون سياسياً عريضة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد أوضحوا فيها ان العراق لا يمكن أن يفصل عن الأمة العربية، وانه لو كان حراً فسوف يتجه بكل قواه نحو الاتحاد الشامل مع سائر الدول العربية، وانهم لا يقرون عداء حكام العراق السافر لتحقيق خطوة كان العرب يعتبرونها حلماً بعيد المنال ألا وهي اتحاد مصر وسوريا. وتعجبوا من القول بأن هذه الوحدة تعتبر تحدياً للعراق، لأن وحدة العرب قوة ضد أعداء العرب كافة ثم كيف يتظاهر البعض برغبة في اقامة اتحاد بين سوريا والعراق وينكر اقامة اتحاد بين العراق من جهة وسوريا ومصر من جهة أخرى[2].

ولم يول نوري السعيد اهتمامه بمثل هذه العرائض، وجاء توليه للحكم بعد مرجان أشبه ما يكون بالدعوة إلى التعبئة العامة لمواجهة هجوم عبد الناصر على الاتحاد. وكما أسلفنا الاشارة فان موقف نوري تجاه الوحدة المصرية السورية كان قد تحدد قبل قيامها منذ يناير ١٩٥٨ وهو استخدام القوة عند الضرورة لفك ارتباط مصر مع سوريا.

ويذكر الحسني على لسان عبد الوهاب مرجان أن نوري بعد أن عاد من أنقرة اجتمع به وبولي العهد وحضور رئيس الديوان عبد الله بكر وقال: سوريا مقبلة على ثورات ومن الواجب على العراق اسناد سوريا، وان أدى الأمر إلى تدخل الجيش العراقي. فأجابه مرجان بأنه ليس من المصلحة زج الجيش العراقي في أحداث سوريا الداخلية، وان أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب الى سوريا سينقلب عليها فاستغرب نوري هذه المفاجأة وسأل مرجان: مَن قال لك ذلك؟ فأجابه: مدير الأمن العام بهجت العطية[3].

ويبدو أن هذا التحذير لم يمنع نوري السعيد من المضي في خطته، فيروي أيونيدس أنه سمع في التاسع من أيار (١٩٥٥) في بغداد حديثاً عن الوحدة بين مصر وسوريا يصفها بالمصطنعة، وانها لن تعمر طويلاً، ولم تكن مثل هذه الأقوال إلا إيحاء بأن العراق كان مستعداً للقيام بدوره في فصم الوحدة وإبعاد سوريا عن مصر وبخاصة بعد أن أصبح مؤكداً أن هناك عقبات تحول دون انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي وبذا أصبح الاصلاح متعذراً ووقف نوري وحسين وشمعون في جانب وعبد الناصر في الجانب الآخر[4].

وقبل أن يغادر نوري بغداد إلى لندن للتشاور دعا إلى المصالحة والتصافي فقد صرّح في اللجنة المالية

---

(١) Survey of I.A. for 56-58, p.368, Birdwood, op. cit., pp.255-56.

(٢) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ ص (٣٩٣-٣٩٤)، ويذكر الحسني أن هذه المذكرة نشرتها جريدة الشعب المصرية في ٤/نيسان/١٩٥٨ بعد أن منع نشرها في بغداد /الحسني جـ١٠/ ص (٢٠٧-٢٠٩).

(٣) الحسني/جـ١٠/ص ٢٠٢، وقد أكد عبد الله بكر هذه الرواية/محكمة الشعب/جـ٤/ ص ١٢٩٠ ويذكر السويدي أن الأمير عبد الاله كان يتكم بموضوع سوريا وتفاصيل العمل الذي أريد القيام به في ربيع ١٩٥٨/مذكرات السويدي/ص ٥٥٩.

(٤) أيونيدس/فرق تخسر/ ص ٢٧٥.

والاقتصادية للمجلس النيابي : أن سياسة الحكومة الخارجية تهدف إلى توثيق العلاقات الأخوية مع الدول الشقيقة ، وزيادة التعاون معها والتمسك بالمواثيق المعقودة فيا بينها ، ورغبة منها في تنسيق هذه السياسة فقد قامت الحكومة الحالية بالاتصالات الممكنة لايجاد الحل لتنقية الجو وتنسيق الجهود وأعادة العلاقات الأخوية بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة ، وأن يعترف كل منا بالآخر بشرط قبول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخاصة لكل قطر وضرورة إيقاف الحملات الاذاعية والصحفية [1].

وبالطبع لم يكن نوري جاداً ولا مخلصاً في هذه الدعوة فقد كان دعمه المالي والعسكري لشمعون قد بلغ درجة كبيرة ، بل انه أبدى استعداده إلى إرسال الجيش العراقي إلى لبنان في نفس اليوم الذي ألقى فيه خطابه وهو ١٩٥٨/٦/٢١ [2].

وفي لندن دعا نوري خلال تصريحه إلى «التايمز» اللندنية (٢٦ يونيو ١٩٥٨) بصورة غير مباشرة دعا أمريكا وبريطانيا إلى التدخل العسكري ، وكما قال «بيرد وود» جاء نوري إلى لندن يحدوه الأمل بالقيام بهجوم عسكري مشترك تسهم فيه أمريكا وبريطانيا والعراق لفصل سوريا عن مصر ، والاطاحة بنظام الحكم القائم في سوريا ، وخلق هلال خصيب في ظل العرش الهاشمي وظل الحكم البريطاني غير المباشر تبعاً لذلك [3].

ولكن دعوته لم تلق قبولاً لدى دوائر لندن ، فبالرغم من عطف الحكومة البريطانية على نوري السعيد ، وإدراكها لخطر عبد الناصر على الشرق الأوسط كما قال « بيرد وود » فان التردد كان يسود الوايتهول ، «ولم يصل العطف إلى درجة التشجيع وكان أقل من الدعوة للعمل الفعّال » [4].

ويفهم من كلام أيونيدس أن نوري أراد أن يضع الأمريكان والانجليز أمام الأمر الواقع فهو يقول : قرر نوري أن يرسل قواته عبر الصحراء إلى الأردن ، وانه اعتزم المغامرة في كل شيء مغامرة عسكرية أملاً في أن يسرع الأمريكان والبريطانيون إلى مساعدته عندما تحين ساعة الجد [5].

وربما يرجع تردد الأمريكان (إذا كانوا مخلصين في دعم نوري السعيد في خططه ، ذلك أني أشك في ذلك) إلى معارضة الجيش العراقي لخطط نوري . فقد ورد على لسان وكيل وزارة الخارجية الأمريكية « هيرتر » عندما ألحّ نوري السعيد بواسطة وزير خارجية الاتحاد توفيق السويدي على تقديم عدد من الطائرات لنقل ألفي جندي عراقي عبر تركيا إلى لبنان ، فكان ردّه : وهل أنت واثق من أن الجيش العراقي يساند حكومته [6] ؟.

---

(١) الزمان ١٩٥٨/٦/٢٢.

(٢) محكمة الشعب جـ٣/برقية ١٩٥٨/٦/٢١ ، ص(١١٤٥-١١٤٦)، جـ٦/برقية ١٩٥٨/٧/٦ ص(٢٤٨٢-٢٤٨٣).

(٣) (٤) Bird wood, op. cit., p.261.

(٥) ايونيدس/ ص ٢٨٨.

(٦) الحسني /جـ١٠/ ص(٢٥٩-٢٦٠)، ذكر السفير الأمريكي أن نوري قال له يوم ١٩٥٨/٧/١٢ انه متأكد من ولاء الجيش وانه يمكن الاعتماد عليه في اسناد الحكومة والعرش. غولمن/نجدة فتحي/صفوت/ص ٢٦٢.

ولا أعتقد أن نوري أهمل هذه الاشارات التي وردت/ حول عدم ولاء الجيش لحكومته سواء من قبل عبد الوهاب مرجان أو من قبل السفير الأمريكي ، ووكيل الخارجية الأمريكي ، ولم يجر فيها تحقيقاً ، أو على الأقل تجعله يتردد في تنفيذ خططه وهو المعروف عنه التخلي عن خطط التدخل العسكري إذا ما أبدى القادة العسكريون اعتراضاً ، وقد يكون الأمريكان على العكس هم الذين شجعوا نوري وورطوه في القضية وربما بمساعدة الانجليز بهدف إقامة نظام حكم جمهوري ذي صبغة يسارية يستطيع أن يواجه عبد الناصر بصورة فعالة كما أشارت إلى ذلك كتابات الانجليز[١] .

وعلى أي حال فقد كانت الأزمة اللبنانية (وقد سبق لنا أن تناولنا موقف كل من الجمهورية العربية المتحدة والعراق من الأزمة اللبنانية أثناء دراستنا للعلاقات العراقية – اللبنانية) الفرصة التي كان ينتظرها نوري ليرسل جيشه إلى لبنان لدعم شمعون عبر الأردن وسوريا ، وكان قراره هذا هو الذي أطاح بالعهد بالعراق ، وهنا فقط أسرع الأمريكان بانزال جنودهم في لبنان والانجليز في الأردن اعتقاداً منهم أن الثورة العراقية جاءت بتخطيط وعلم عبد الناصر[٢] .

ويذكر «بيردوود» أن هناك كثيراً من الدلائل على تورط مصر ، وان لم تكن مؤكدة. منها زيارة نجيب الربيعي من سفارته في جدة إلى القاهرة بدون سبب معروف ، كما أن الصوت الذي أعلن تحرير الشعب صباح يوم ١٤/تموز كان صوتاً مصرياً[٣] .

واذا كانت القاهرة تعرف بالثورة (كما قال القائم بالأعمال العراقي في لندن) ووافقت وشجعت عليها (كما قال كوبلاند) الا أن التخطيط لها لم يتم لا في موسكو ولا في القاهرة وانما في بغداد[٤].

والواقع أن ثورة العراق العسكرية المفاجئة التي وقعت عام ١٩٥٨ كانت (كما يقول خدوري) ظاهرة أقليمية لحركة ثورية أعم وأشمل تناولت الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية وأحدثت تغييرات ذات أثر عميق في المجتمع العربي بأقدار متفاوتة من حيث القوة وسعة الانتشار ، ولم تختلف طبيعة الثورة العراقية ولا أهدافها من ناحية عن طبيعة الثورات العربية الأخرى لأن القوى التي عملت على نشوب هذه الثورات العربية كانت واحدة في جوهرها[٥] .

فماذا كان موقف الجمهورية العربية المتحدة منها؟ ودورها في مساندتها؟

أسرع عبد الناصر يوم اعلان الثورة بالسفر إلى موسكو (بعد أن كان في طريق عودته من يوغسلافيا) بناء

---

(١) انظر : Glubb, op. cit., p.377, A Report by Gatham Study Group, p.124.

(٢) Marlow, op. cit., p.173, William Polk, op. cit., p.77.

الفرد ليلنتال/اسرائيل ذلك الدولار الزائف/ ص (٤٣٥–٤٣٦).

(٣) Bird wood, op. cit., p.272.

(٤) Ibid., Coupland, op. cit., pp.175-249.

(٥) مجيد خدوري/العراق الجمهوري/ص ٨ ، وحول أسباب الثورة انظر الصفحات (٩–١٠).

على دعوة من الاتحاد السوفياتي ليقوم بتقويم الموقف ويضمن التأييد للثورة العراقية، ومنها توجه إلى دمشق وأذاع راديو القاهرة تصريحاً لعبد الناصر إثر نزول القوات الأمريكية في لبنان جاء فيه: ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلن أن أي عدوان على الجمهورية العراقية يعتبر في نفس الوقت عدواناً على الجمهورية العربية المتحدة، وفي هذه الحال ستقوم الجمهورية العربية المتحدة بكافة التزاماتها تجاه الجمهورية العراقية وفقاً لميثاق الضمان الجماعي العربي [١].

وفي دمشق خطب يوم ٧/١٨ قائلاً: اليوم اتجه إلى اخوانكم في العراق وأقول لهم اننا معكم لأن معركتنا واحدة، ولأننا شعب واحد وأمة واحدة وأضاف، اننا سنحمل السلاح لندافع عن شعلة الحرية التي انتصرت في العراق [٢].

وفي ٧/١٩ زار وفد عراقي مؤلف من عبد السلام عارف وعبد الجبار الجومرد وصديق شنشل ومحمد حديد دمشق وأعلن أن عبد الناصر وعبد السلام اتفقا على:

١ – تأكيد ما يربط بين البلدين من عهد ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية.

٢ – تأكيد ما أعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولي وتصميمهما على الوقوف كبلد واحد في الدفاع ضد أي عدوان عليهما أو على أي منهما والبدء حالاً في اتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية.

٣ – التعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والعمل على تأييد ميثاق الأمم المتحدة ودعم السلام في الشرق الأوسط.

٤ – اتخاذ الخطوات العاجلة لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.

٥ – التعاون والتشاور المستمر بين البلدين في جميع الشؤون التي تهمهما [٣].

وفي نفس الوقت الذي كان فيه عبد السلام عارف في دمشق يوقع ميثاقاً للدفاع المشترك كان قاسم في بغداد يؤكد للدول الغربية الرغبة في صداقتها، والتعهد باستمرار تدفق النفط وعدم تأميمه [٤].

ورغم رفع شعار الوحدة فان القاهرة التزمت الصمت ولم يصدر عنها أية دعوة للوحدة أو أية اشارة، بل ان عبد الناصر بعد تسعة أيام من قيام الثورة أشار إلى مساوئ التسرع في تحقيق الوحدة على أسس غير مدروسة. وطار الجادرجي إلى القاهرة بعد أن رأى عارف وحزب البعث في العراق يناديان بتحقيق الوحدة علناً

---

(١) صلاح الشاهد/ذكريات/ ص (٣٢٢–٣٢٥) والزمان ١٩٥٨/٧/١٧.

(٢) الزمان ١٩٥٨/٧/١٩.

(٣) الزمان ١٩٥٨/٧/٢٠.

(٤) Bird wood, op. cit., p.272.

مع الجمهورية العربية المتحدة رافعين شعارها، وعاد بعد أن زالت من نفسه الشكوك بعد أن قابل عبد الناصر واقتنع أنه لا يريد وحدة عاجلة[1].

وهكذا اقتصرت العلاقات بين البلدين على التعاون المشترك، ولم تتجاوزها إلى الوحدة أو الاتحاد كما كان الناس يتوقعون. فقد كان عبد الناصر يريد الوحدة العملية على الوحدة النظرية العاجلة. وبالفعل اتخذت خطوات فعّالة لتنسيق شؤون الدفاع والتعليم والتخطيط الاقتصادي بين البلدين فقد استقرت وحدات من الطائرات العربية النفاثة في العراق، وكان طيّاروها يتولون تدريب العراقيين وذهبت بعثات تعليمية ووفود اقتصادية وزراعية عربية إلى العراق.

وكانت شروط عبد الناصر للوحدة إجراء مفاوضات ودراسات طويلة ودقيقة واعلان الغالبية الطاغية من الرأي العام العراقي رغبتها في الوحدة، ولذا اتفق على وقف الحديث عن الوحدة سواء أكان بالسلب أو الايجاب، ولكن هذا الصمت كان ينطوي على شيء من الخطأ فلو صدر بيان مشترك يدعو إلى وقف كل نقاش في الموضوع لتمكن عن طريق هذا البيان تجنب الكثير من المتاعب ولم يكن ممكناً أو معقولاً أن يصدر عبد الناصر بياناً منفرداً لأن قادة الثورة العراقية كانوا منقسمين في الموضوع[2].

وما حدث فيما بعد من تطور للعلاقات بين البلدين خارج عن نطاق هذه الدراسة.

---

(١) تشايلدرز/الطريق الى السويس/ ص ٤١٣.

(٢) تشايلدرز/الطريق الى السويس/ص ٤١٤، والحقيقة عن العالم العربي/ ص ١٥١، وحول معارضي الوحدة في العراق انظر: ص (٤١٦-٤١٧) والحقيقة عن العالم العربي ص (١٥٢-١٥٣).

الفصـــل الخامـــس

العـراق والقضيــة الفلسطينيــة
(١٩٤١ - ١٩٥٨)

القســم الأول

العراق والقضية الفلسطينية مايو/١٩٤١-مايو/١٩٤٨.

الدور الأول : مساعي العراق المنفردة والمشتركة ١٩٤١-١٩٤٥.

(أ) محادثات نيوكمب-نوري السعيد ١٩٤٠.

(ب) فلسطين في مشروع الهلال الخصيب ١٩٤٣.

(جـ) فلسطين ومشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣-١٩٤٥.

الدور الثاني : جهود العراق المشتركة مع الدول العربية ١٩٤٥-١٩٤٨.

(أ) لجنة التحقيق الانجلو-أمريكية ١٩٤٥-١٩٤٦.

(ب) مؤتمر انشاص وبلودان ١٩٤٦.

(جـ) مؤتمر لندن في دورتيه سبتمبر/٤٦-فبراير/١٩٤٧.

(د) فلسطين والأمم المتحدة ابريل/٤٧-ابريل/١٩٤٨.

(هـ) مؤتمرات جامعة الدول العربية عاليه/صوفر/القاهرة ، سبتمبر/٤٧-فبراير/١٩٤٨.

القســم الثاني

العراق والنزاع العربي-الاسرائيلي ١٩٤٨-١٩٥٨.

أولاً : دور العراق في الحرب العربية- الاسرائيلية ١٩٤٨.



(أ) استعداد العراق للحرب-الدور الذي لعبه خلالها.

(ب) الموقف من قرارات الهدنة الأولى والثانية.

ثانياً: العراق واتحاد الضفة الغربية مع الاردن.

ثالثاً: هجرة اليهود العراقيين.

العراق والهجرة اليهودية-قانون اسقاط الجنسية-تجميد ملاك اليهود.

رابعاً: العراق والنزاع العربي-الاسرائيلي.

(أ) العراق والاعتراف الدولي باسرائيل ١٩٤٩/٤٨.

(ب) التعاون العراقي-العربي لحل النزاع العربي - الاسرائيلي ١٩٥٤/٤٨

(جـ) حلف بغداد والنزاع العربي-الاسرائيلي ١٩٥٨/٥٥.

الفصل الخامس
العراق والقضية الفلسطينية
(١٩٤١ - ١٩٥٨)

سوف اقسم هذا الموضوع الى قسمين، أتناول في القسم الأول الجهود التي بذلها العراق من أجل حل القضية الفلسطينية في الفترة ما بين ١٩٤١-١٩٤٨، في حين أتناول في القسم الثاني موقف العراق من النزاع العربي-الاسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٥٨.

القسم الأول
العراق والقضية الفلسطينية (مايو ١٩٤١ - مايو ١٩٤٨)

كان اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية خلال هذه الفترة استمراراً لاهتمامه بهذه القضية خلا فترة الثلاثينات [١]، وترجع بواعث هذا الاهتمام الى عدّة عوامل حددها الدكتور فاضل الجمالي في البيان الذي القاه أمام لجنة التحقيق الانجلو-امريكية المشتركة في القاهرة ٢٨/فبراير/١٩٤٦ وتمثلت في [٢]:

أولاً: كون فلسطين الميناء الطبيعي للعراق على البحر المتوسط وبخاصة لتصدير نفطه.

ثانياً: ان حل قضيتها يحول دون حدوث اضطرابات ضد اليهود في العراق والبلاد العربية المجاورة.

ثالثاً: ان قيام دولة يهودية في فلسطين يعتبر خطراً جسيماً على كيان العراق السياسي والاقتصادي والقومي وبخاصة انه سيحول دون تحقيق الوحدة العربية باعتبار فلسطين قلب الوطن العربي.

رابعاً: انه ليس هناك أي مبرر لحرمان عرب فلسطين من أن تطبق عليهم مبادئ الحق والعدل والديمقراطية، سيما وانها كانت من الأقطار العربية الموعودة بالاستقلال في مراسلات حسين - مكماهون.

---

(١) حول عوامل ومظاهر اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية في فترة الثلاثينات راجع ممدوح الروسان/العراق والسياسة العربية (١٩٢١-١٩٤١) ص (٣٦٨-٤٠٩).

(٢) جريدة البلاد العراقية تاريخ ١٩٤٦/٣/٧، انظر ص (٢٥٤-٢٥٥) من هذه الدراسة.

فاهتمام العراق بفلسطين لا يرجع الى اهتمامات العراق القومية بقدر ما يرجع الى اهتمامه بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي كما أكد ذلك وزير خارجية العراق في كتابه الذي رفعه الى مجلس الوزراء العراقي في ١٩٤٤/٨/٨ [١] .

وهذا ما أشار اليه تقرير السفارة البريطانية في بغداد من أن اهتمامات العراق بالوحدة العربية ليس أكاديمياً أو عقائدياً ولكنه عملياً ، فهو ينظر الى البحر المتوسط كنافذة تجارية وبخاصة من أجل النفط ، ولذا فانه شديد القلق تجاه وقوع بعض موانئ المتوسط كطرابلس أو حيفا بل حتى بيروت تحت نفوذ دولة غير صديقة كالفرنسيين أو اليهود [٢] .

ولقد مرت جهود العراق من أجل التوصل الى حل لقضية فلسطين خلال هذه الفترة في دورين ، بذل العراق خلال الدور الأول منها (الذي شمل فترة الحرب العالمية الثانية فيما بين (١٩٤٠ – ١٩٤٥) جهوداً ومساعي منفردة من أجل التوصل الى حل يرضى به الفلسطينيون في اطار سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩). وتمثلت تلك الجهود والمساعي فيما يلي :

١ – محادثات نيوكمب–نوري السعيد : يوليو/اغسطس/١٩٤٠ :

على أثر سقوط فرنسا اشترط الوطنيون العراقيون والفلسطينيون أن تعلن بريطانيا استعدادها لتنفيذ الكتاب الابيض مقابل اعلان العراق الحرب على المحور الى جانب الحلفاء. ومن أجل ذلك وفد الكولونيل «نيوكمب» في تموز/١٩٤٠ الى بغداد بتكليف من وزير المستعمرات «لورد لويد» ليقابل الفلسطينيين الموجودين في بغداد من أجل التوصل الى اساس للتعاون بينهم وبين بريطانيا ، وقد حدّدت وزارة الخارجية البريطانية في برقيتها الى سفيرها في بغداد بتاريخ ١٧/يوليو/١٩٤٠ الخطوط العامة للمحادثات التي يمكن أن تجري حول تعديل الكتاب الابيض لصالح العرب ، مع اصدار عفو عن الفلسطينيين باستثناء المفتي وجمال الحسيني [٣] .

وفي ٢/اغسطس بعث نيوكمب برقية الى اللورد «لويد» عرض فيها لمطالب العرب وهي تحديد الهجرة بـ(٧٥ ألفاً) ، وتعديل قوانين الاراضي وفقاً لتقرير «وودهد» والبدء في وضع دستور الحكم الذاتي باسرع ما يمكن واصدار قانون عفو عام وشامل للجميع ، على أن تعلن بريطانيا استعدادها لتأييد أي تقارب أو اتحاد بين الدول العربية الراغبة في ذلك بشكل فيدرالي أو اقتصادي مقابل استخدام السعودية والعراق نفوذهما لتخفيف الدعاية المتعلقة بفلسطين. ومثل هذه الاجراءات لوتمت فانها سوف تخفف العبء على القوات

---

(١) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف جـ ١٩٤٤/٨/٢.

(٢) Fo.371/40042, E 7011/37/93 — Confidential: No.510, Baghdad, 31/10/1943, Report on situation in Iraq.

(٣) Fo.371/24549, E 2152/2029/65, Telegram No.327 — July 17, 1940, from F.O. to Mr. Newton, Baghdad.

البريطانية في فلسطين وتوفر قوات احتياط عربية للمساهمة في ليبيا أو الحبشة أو أي مكان آخر الى جانب الحلفاء[1] .

شارك في تلك المحادثات عن الجانب الفلسطيني جمال الحسيني ممثلاً للمفتي ، وموسى العلمي بناء على طلب «نيوكمب» والشيخ يوسف ياسين عن السعودية ، وقد عرض نوري السعيد نتيجة المحادثات على مجلس الوزراء العراقي الذي اتخذ قراراً في آب/١٩٤٠ يقضي باعلان الحكومة العراقية (مقابل هذه التسوية) الحرب رسمياً على المحور ، ووضع نصف قواته تحت قيادة الشرق الأوسط ، كما حمل نوري السعيد الاتفاق الى الجنرال «ويفل» في القاهرة الذي أحال الأمر إلى لندن التي لم تبعث بجواب (كما قال نوري السعيد) ولكنها أصدرت في ١٦/آب/١٩٤٠ بياناً أعلنت فيه أن الحكومة البريطانية لن تحيد عن سياستها المعلنة بخصوص فلسطين. كما رفض تشرتشل مقترحات «نيوكمب» واختلف مع اللورد «لويد» وزير المستعمرات ورحب بطلب الصهيونيين تزويدهم بالسلاح والعتاد للدفاع عن فلسطين[2] .

وعلى أثر عودة نوري السعيد من القاهرة خالي الوفاض اقترح (كما يقول خدوري على لسان العلمي) على موسى العلمي بدء مفاوضات مع المحور بغية الحصول على شروط أفضل بالنسبة للقضية الفلسطينية ولكن موسى العلمي وعادل ارسلان رفضا عرض نوري ، كما قابل المفتي عرض نوري بالاهمال . ويضيف خدوري قوله الى أن نوري كان صادقاً في محاولته لان رفض بريطانيا مقترحات «نيوكمب» التي حملها نوري السعيد الى القاهرة قوّض أو أضعف مركز نوري في العراق ولدى سائر الزعماء العرب الناقمين على بريطانيا[3] .

ولكن هذه الرواية لا تتفق مع ما ذكره «انتوني ناتنج» من أن نوري حاول اقناع زملائه بالوقوف الى جانب بريطانيا رغم سياستها في فلسطين، لان انتصار المانيا سيقضي على الحرية التي حصل عليها العراق ، فلما فشل في ذلك استقال في ديسمبر/١٩٤٠. ويصف محاولة نوري السعيد بأنها كانت مغامرة رديئة بالنسبة له لأن رفض بريطانيا أو قبولها لمقترحات نيوكمب يعتبر انتصاراً لرشيد عالي وجماعته[4] أما اللورد «بيردوود» فيذكر أن «نيوكمب» لم يكون ممثلاً معتمداً من قبل الحكومة البريطانية ، وان زيارته للعراق جاءت باعتباره صديقاً قديماً فزيارته ليست رسمية ، ويرجع السبب في فشل محادثاته الى معارضة تشرتشل من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية الأمر الذي أضعف مركز نوري وقوّى من مركز رشيد عالي[5].

---

(١) Fo.371/24549 , E 2152/2029/65 , Telegram No.409 , 3rd August 1940 , from Newton to F.O.

(٢) مجيد خدوري/عرب معاصرون ص (٤١٧–٤١٨)

Kirk , Middle East in the War (1939-46) , pp.237-38.

(٣) نفس المصدر/ص ٤٢٠ ، وانظر أيضاً مذكرات ناجي شوكت حول تحريض نوري لكامل كيلاني في انقرة على الاتصال مع ممثلي الدول بما فيها الشعب الالماني حول مستقبل فلسطين، واعتبار ذلك توريطاً ص (٤٢٨–٤٣٠).

(٤) Anthony Nutting , The Arabs , pp.339-40.

(٥) Bird wood , op. cit., pp.177-78.

وهذا بالطبع لا يتفق وبرقية وزارة الخارجية الى المستر نيوتن التي حددت لنيوكمب الخطوط العامة للمحادثات . وانظر أيضاً حول الموضوع – سامي الحكيم/ميثاق الجامعة العربية/ ص (٤٧–٤٨)، وأحمد طربين/الوحدة العربية/ ص ١٨٧ ولوكاز «هيرزوير» المانيا الهتلرية والشرق العربي/ ص (١١٤–١١٥).

ولم تقتصر جهود العراق ومساعيه خلال هذه الفترة لدى الدوائر البريطانية ، بل شملت الدوائر الصهيونية والأمريكية . فقد ذكر نوري السعيد أثناء الاجتماع الذي دعا له في القنصلية العراقية في دمشق ، وحضره المستر «جاردنر» القنصل البريطاني في سوريا ، انه تلقى رسالة من «شرتوك» يدعوه فيها الى العمل لاحلال السلام بين المسلمين واليهود ، وأضاف (نوري السعيد) انه سيحاول السعي من أجل ذلك ، سيما أن المسلمين مستعدون لقبول ترتيبات الكتاب الأبيض ، وبخاصة مسألة اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين بعد الحرب[١].

وعلى أثر نشاط الدعاية الصهيونية في أمريكا ممثلة في دعوة «ناحوم جولدمان» الى اقامة دولة يهودية أو كومنولث يهودي لا في فلسطين وحدها بل حتى في الاردن ، وفي مقالة وايزمن ، في مجلة الشؤون الخارجية يناير/١٩٤٢ ، وفي قرارات مؤتمر بلتيمور مايو/١٩٤٢ ، مقروناً ذلك كله بتأييد بعض الساسة الامريكيين للدعاية الصهيونية ، فقد نشرت نيويورك تايمز ، نداء مفتوحاً موقعاً من قبل وزير البحرية الامريكي ، والرئيس الامريكي السابق المستر هوفر وغيرهم من كبار الموظفين من أجل تأليف جيش يهودي[٢].

الأمر الذي اضطر وزير العراق المفوض في واشنطن الى مقابلة الموظف المختص في وزارة الخارجية الأمريكية لتسجيل استيائه على النداء ، كما طلب من حكومته في بغداد الاحتجاج لدى الوزير الأمريكي المفوض في بغداد أيضاً ، وبالفعل احتجت الحكومة العراقية فجاء الرد الأمريكي ان النداء لا يمكن اعتباره بأي حال من الاحوال بياناً رسمياً عن سياسة الحكومة الامريكية[٣].

كما سعى نوري السعيد خلال زيارته للقاهرة في أواخر ديسمبر لدى النحاس والملك عبد العزيز بن السعود لارسال التماسات الى حكومة الولايات المتحدة لاقناع مواطنيها حول عدم الادلاء ببيانات تعطف على الاماني الصهيونية . وقد اعترف ابن السعود بمساعي العراق هذه خلال مقابلته لوزير الدولة البريطاني في جدة فيما بين (٢٨ — ٣٠) ديسمبر ١٩٤٢ وافتخر بأنه رفض تقديم احتجاج لدى الدوائر البريطانية والامريكية باعتبار أن ذلك يعد عملاً من أعمال الطابور الخامس في البلاد العربية ضد مصلحة الحلفاء[٤].

أما بيانات العراق الرسمية تجاه القضية الفلسطينية فقد تميزت بالتلميح دون التصريح ومثال ذلك برقية نوري السعيد الى المستر تشرتشل في ١٩٤٣/١/١٧ بمناسبة اعلان العراق الحرب على المحور والتي جاء فيها قوله :

---

(١) Fo.371/24592, E 2227/2170/89, Telegram No.204, 4th July 1940, Mr. Gardener, Damascus to F.O. (Dcypher).

(٢) Kirk, Middle East in the War (39-46) pp.242-45.

(٣) المركز الوطني/الملفات/١١/٢/١ ، كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ش/ ١٣٠٠/١٣٠٠/١٣/١٣٥١٤ تاريخ ١٩٤٢/١٢/٢٨ .

(٤)
a) Fo.371/35147 E 411/69/25, Telegram No.42, Particular secrecy, Cairo — 30 December 1942, Minister of State to F.O.
b) Fo.371/35010, E 949/489/93, Confidential, No.24, Baghdad 22 Jan. 1943, Cornwallis to Mr. Eden.

«أما الأقطار العربية التي لم تتحرر حتى الآن فهي تتطلع الى الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن العراقيين، وبذلك تنجز بريطانيا الوعد الذي قطعته للعرب قبل ربع قرن [١]».

هذا التلميح هو الذي حدا بعوني عبد الهادي الى الكتابة الى نوري السعيد بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٩ طالباً أن تكون سياسة العراق تجاه فلسطين صريحة، وان لا تكون الاشارة اليها ضمن البلاد العربية الأخرى، وأضاف ان قضية فلسطين هي مسألة عراقية بالدرجة الأولى، وختم رسالته طالباً ان تنتهز العراق الفرصة السانحة فيشير بما يلقيه من بيانات بصورة صريحة وعدم الاشارة اليها ضمن الأقطار العربية [٢].

٢ - مشروع الهلال الخصيب والقضية الفلسطينية : ١٩٤٣ :

تبلورت مساعي نوري السعيد ومحادثاته مع المستر كيزي أواخر عام ١٩٤٢ بشكل مذكرة عن استقلال العرب ووحدتهم قدمها نوري السعيد الى وزير الدولة البريطاني في القاهرة (المستر كيزي) في ١٤/يناير/١٩٤٣. وقد أعد هذه المذكرة باجتهاد شخصي رغم تأييد الساسة العراقيين لما ورد فيها من آراء، ولذا لم يرغب أن يعتبرها بأي حال من الاحوال اتجاهاً رسمياً للحكومة العراقية، وهذا ما دعا المستر Hopkinson الذي رفع هذه المذكرة الى وزارة الخارجية بتاريخ ١١/فبراير/١٩٤٣ الى القول على لسان المستر «كيزي» ان مذكرة نوري السعيد رسالة شخصية لا رسمية [٣].

وبالطبع يعنيني من مذكرة نوري السعيد ما له علاقة بفلسطين، فقد حاول نوري السعيد حل القضية الفلسطينية في اطار وحدة الهلال الخصيب، فبعد أن تكلم نوري عن جذور المشكلة الفلسطينية، اشار الى أن العرب لا يكرهون اليهود ولكنهم يكرهون ويقاومون الصهيونية التي استهدفت سلب وطنهم، كما أشار الى ما لقيته وتلقاه الحركة الصهيونية من دعم مالي وسياسي من شخصيات بريطانية وأمريكية بارزة، في حين ان دعم الدول العربية لفلسطين ضعيف، وبدلاً من أن تفي بريطانيا بوعدها للعرب بمنح الدول العربية بما فيها فلسطين الاستقلال سلكت طريقاً آخر حيث شجعت وسهلت قيام الوطن القومي اليهودي [٤].

وبعد أن تعرض نوري لمشاريع التقسيم قائلاً انها غير عملية، اقترح امكانية انشاء منطقة يهودية داخل فلسطين يتمتع فيها اليهود بنوع من الحكم الذاتي، لان اقامة دولتين في فلسطين الضيقة الساحة أمر غير عملي، وحيث ان السنوات السابقة قد أثبتت ضعف الدول الصغيرة، وبما أن التسويات التي ستعقب الحرب ستقوم على اساس تجميع الدول الصغيرة في تحالفات أو اتحادات اقليمية تكون من القوة بحيث تحمي دولها من العدوان،

---

(١) جلال الأورفه لي/الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي/ ص (١٢٠ - ١٢١)، وحول صدى اعلان العراق الحرب على المحور انظر: Fo.371/35030, E 623/26/31, No.99, 26 Jan. 1943, (Secret) from Sir MacMichel (Palestine) to Secretary of State for Colonies.

(٢) أوراق عوني عبد الهادي/ص (١٢٨ - ١٢٩).

(٣) Fo.371/34955, E 1196/506/65, confidential copy No.27, Minister of State, Cairo 11th February 1943 to F.O. p.1.

(٤) Ibid., p.5.

ولذا يجب استبعاد الفكرة القديمة الداعية الى اقامة فلسطين مستقلة أو سوريا ولبنان مستقلتين. ويجب أن يفرض الاتحاد على أقطار سوريا التاريخية على اساس انها تشكل مجتمعاً موحداً لغوياً وثقافياً واقتصادياً[1].

وأضاف نوري السعيد، انه في ظل دولة سوريا الكبرى ستصبح حدود المنطقة اليهودية حدوداً ادارية، وباستطاعة العرب الذين تقع اراضيهم في المنطقة اليهودية أن يبقوا فيها، أو يخرجوا منها ويعيشوا في جزء آخر من اجزاء سوريا الموحدة. وسوف يتمتع اليهود بشبه حكم ذاتي داخل اطار هذه الدولة، ومضى يقول ان امكانية تنفيذ الكتاب الأبيض الآن متوافرة بسبب تحالف بريطانيا مع الولايات المتحدة الامريكية، علماً بأن ذلك يحقق أهداف العرب ويوفر الاستقرار للمنطقة ويقضي على الدعاية الصهيونية[2].

وحيث ان عرب فلسطين لا يختلفون عن عرب العراق وسوريا (كما قال مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات عام ١٩٣٩) ولذا فان ما يسري على عرب المنطقة الآخرين يجب أن يسري على الفلسطينيين. فحل القضية الفلسطينية على اساس التقسيم ليس عمليا، وان الحل الصحيح هو جعلها جزءاً من سوريا الكبرى، لان هذا الحل يجعل عرب فلسطين يتحدون مع عرب سوريا وبهذا يأمنون خطر التوسع اليهودي، كما انه يوفر للأقلية اليهودية الامان والاستقرار[3].

وفي ختام مذكرته، تقدم بعلاة مقترحات منها: ان يكون ليهود فلسطين شبه حكم ذاتي في منطقتهم الخاصة، والسماح لهم بتشكيل حكومة خاصة، وتتولى دولة سوريا الكبرى الاشراف العام على قطاعهم، على ان تكون القدس مدينة مفتوحة أمام جميع الطوائف الدينية، وتشكل لجنة خاصة تضم ممثلين عن الاديان الثلاثة للاشراف على ذلك. وفي حالة مطالبة اليهود بحقوق وامتيازات الاقلية فلا بد من منحهم ضمانات دولية تكفل لهم ذلك. وفي اطار هذه الخطة يجري البحث في أمر المستعمرات اليهودية وتحديد مواقعها بعد اعداد خارطة دقيقة لفلسطين وبيان عدد العرب واليهود في كل مدينة[4].

وفي رسالة نوري السعيد للمستر كيزي التي أرفقها مع مذكرته السالفة الذكر طالب بضرورة اصدار الامم المتحدة تصريحاً يشجب فكرة انشاء دولة يهودية في فلسطين، والتمسك بالكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، ورفض ما قد يبديه اليهود من معارضة رفضاً قاطعاً، وفي مثل هذه الحالة اقترح ضمان الأمم المتحدة مستقبل الوطن القومي اليهودي كما هو عليه الآن في فلسطين مع احتمال تطوره مستقبلاً الى شبه حكم ذاتي في اطار سوريا الكبرى أو جامعة عربية أو اتحاد عربي[5].

---

(١) Ibid., pp.6-8.

(٢) Fo.371/34955, E 1196/506/65, op. cit., p.8.

(٣) Ibid., pp.8, 10.

وقد علق سيسل حوراني على هذه النقطة قائلاً، ان اتحاد فلسطين مع سوريا قد يتيح الفرصة أمام اليهود كي يتغلغلوا في سوريا الكبرى وبخاصة من الناحية الاقتصادية: Cecil Hourani, op. cit., p.129.

(٤) Fo.371/34955, Ibid., pp.9-10.

(٥) Fo.371/34955, op. cit., p.2.

درس عوني عبد الهادي وموسى العلمي وحلمي رشيد الحاج مذكرة نوري السعيد، وأوضحوا في رسالة بعثها عوني الى نوري ان مشروعه يخلو من الاشارة الى مسألة الهجرة اليهودية، وأضاف عوني انه ليس من الحكمة عدم البحث في هذه القضية كما قد يتراءى لنوري السعيد، لأن السماح لليهود بالهجرة سيوقع فلسطين والبلاد العربية في مشاكل واخطار سياسية كبيرة، واذا كان نوري قد لمَّح في مذكرته الى ضرورة تصريح الحلفاء عن عزمهم على رفض مطالب الصهيونيين، والتمسك بسياسة الكتاب الأبيض، إلاّ أن البند السادس من مقترحاته يخلو من أية اشارة الى الكتاب الابيض، والهجرة اليهودية، واقترح بحث هذه المشكلة بشكل حاسم.

أما الموضوع الآخر الذي أشار له عوني فهو اعطاء اليهود شبه استقلال اداري، علماً بأن الكتاب الأبيض لم يمنح اليهود مثل هذا الاستقلال. وإذا كان الهدف هو إرضاء اليهود ولو في بعض ما يتوقون إليه إلاّ أن هذا لن يحسم النزاع بين العرب واليهود، فالعرب لا يخافون ان يكون لليهود حرية إدارة مدارسهم والإشراف على أمورهم الصحية في مناطقهم، إذ إنّ السماح بمثل هذه الحريات شيء، ومنحهم شبه إدارة مستقلة شيء آخر. وختم رسالته متسائلاً فيما إذا كان بالإمكان إرسال رسالة إلى المستر كيزي لتعضيد مشروع نوري السعيد[1].

ويرى «انتوني ناتنج» ان مشروع نوري السعيد يجمع بين امرين، وعد بلفور، والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، فالحكم الذاتي يحقق لليهود وطنهم القومي، بينما ينجو الفلسطينيون باتحادهم مع اخوانهم السوريين واللبنانيين من خطر تحولهم الى أقلية في ظل دولة يهودية. ومضى «ناتنج» يقول: ان مساعي نوري السعيد فشلت بسبب معارضة المصريين والبريطانيين والأمريكان. فالمصريون (حديثو العهد بالاهتمام بالشؤون العربية) لم يهتموا بالمشروع لأنه يمنح العراق مركزاً مرموقاً في العالم العربي، وينقل مركز الثقل في المنطقة العربية من القاهرة الى بغداد. أما بريطانيا فكانت تدعو الى خطة مغايرة لخطة نوري السعيد وهي اقامة جامعة عربية تشمل مصر والسعودية واليمن الى جانب العراق واقطار سوريا الأربعة، أما واشنطن فكانت تولي قضية فلسطين اهتماماً خاصاً خلال الحرب[2].

وبالرغم من المعارضة التي قوبل بها مشروع نوري السعيد لدى الدوائر العربية والبريطانية والأمريكية، فان ذلك لم يمنع نوري السعيد من مواصلة مساعيه خلال عام ١٩٤٣ من أجل حل القضية الفلسطينية وفقاً للكتاب الأبيض، وفي مقابل ذلك فقد عرض على السفير البريطاني في بغداد في ٨/فبراير/١٩٤٣ فكرة ارسال فرقة عسكرية عراقية الى فلسطين أو سوريا، ولكن السفير اعتذر عن قبول ذلك بحجة أن مثل هذا الاجراء سوف لا يقابل بترحاب لا من قبل الجيش العراقي ولا من الأهالي، وان كل ما تريده بريطانيا من العراق هو تأمين وحماية المواصلات البريطانية في أراضيه[3].

---

(١) أوراق عوني عبد الهادي/ص ١٣٠.

(٢) Nutting op. cit., pp.341-42.

ويقول الشقيري ان مشروع نوري السعيد لقي معارضة عارمة في البلاد العربية كلها/حوار واسرار/ص ٦٣.

(٣) Fo.371/35010, E 2239/489/93, Confidential No.III Baghdad, 28th March 1943, Cornwallis to Mr. Eden.

وعلى أثر صدور تصريح ايدن الثاني ٢٤/فبراير/١٩٤٣ وتجدّد مساعي العراق من أجل الوحدة العربية أعرب نوري السعيد للسفير البريطاني عن أمله بان تنفذ بريطانيا الكتاب الأبيض باعتبار ان ذلك يوطد الثقة بين العرب والحكومة البريطانية، ولكن السفير نصح نوري السعيد في عدم اثارة الموضوع لأن الشعب العراقي شديد التهيج بالنسبة للقضية الفلسطينية، الأمر الذي قد تستغله العناصر المشاغبة مما قد يعرض اليهود في العراق لاعمال السلب، وقد تعهد نوري السعيد بعدم السماح بأية تظاهرات أو اصدار أية منشورات تساعد على هياج الجماهير العراقية (١).

كذلك فقد تقدمت الحكومة العراقية بمذكرة الى الحكومة البريطانية والامريكية أبدت فيها عدم ارتياحها للدعاية الصهيونية واثرها على السكان في العراق. فجاء رد الحكومة البريطانية مكرراً تصريح وزير المستعمرات الذي أدلى به في مجلس اللوردات بتاريخ ٦/مايو/١٩٤٢، والذي أكد فيه حرص حكومة صاحب الجلالة على عدم ادخال أية ترتيبات حول مستقبل فلسطين بدون التشاور مع العرب واليهود. وأوضح السفير البريطاني في بغداد في برقيته الى الخارجية أن تنفيذ الكتاب الأبيض هو الشرط الاساسي لاقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين فلسطين وجيرانها، وأي تراجع عما ورد فيه وبخاصة فيما يتعلق بالهجرة سيكون له ردود فعل عنيفة الأمر الذي سيعرض المصالح البريطانية في فترة ما بعد الحرب للخطر (٢).

وعندها تجدّدت تصريحات الساسة الأمريكان المؤيدة للصهيونية بمناسبة انتخابات الرئاسة الامريكية ابتداء من تصريحات «واجنر» و«تافت» عضوي مجلس الشيوخ فبراير/١٩٤٤ وانتهاء بتصريحات مرشحي الرئاسة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يوليو/اغسطس/١٩٤٤ الداعية الى فتح فلسطين أمام المهاجرين اليهود، وتسهيل اقامة دولة يهودية، ونقض الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. ومن أمثلة ذلك رسالة روزفلت لرئيس المؤتمر الصهيوني السابع والاربعين في اتلانتك التي تلاها الشيخ «واجنر» في المؤتمر وجاء فيها قول روزفلت: «اننا نحبذ فتح فلسطين للهجرة والاستعمار اليهوديين غير المقيدين، ونحبذ كذلك سياسة من شأنها أن تؤدي الى تأسيس مملكة (وكومنولث يهودي، ودولة يهودية حرة وديمقراطية هناك وان الشعب الأمريكي يعضد هذا الهدف) (٣).

على أثر ذلك نصح وزير العراق المفوض في واشنطن حكومته قيام العراق بحركة احتجاجات من قبل مجلس الامة العراقي والقيام بحملة صحفية في العراق والبلاد العربية (٤). إلا ان نوري السعيد منع تشرب تلك الأنباء الى الصحافة العراقية، واتصل بوزير أمريكا المفوض في بغداد المستر «هندرسن» Henderson الذي

---

(١) Fo.371/34955, E 1465/506/65, Telegram No.252, 12 March 1943, (Cypher) Baghdad to F.O., Particular Secrecy.

(٢) Fo.371/35010, E 2755/489/93, "Most Secret" — Cornwallis to War Cabinet No.143, Baghdad, 26 April, 1943.

(٣) ملف الخارجية رقم د/٧٤٢/٧٤٢/٦٠٠. Evening Standard, 16 October 1944.

(٤) المركز الوطني/ملفات/٢/١١/١٩٤٣، كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ش/٣١٨/٣١٨/١٣/٩٢٣ تاريخ ٦/٢/١٩٤٤.

نصح نوري بأن لا تحتج الحكومة العراقية رسمياً على تصريحات «تافت» و«واجنر»، ولكن يمكن أن يأتي الاحتجاج من قبل رئيس مجلس النواب والاعيان العراقيين، وبالفعل أخذت العراق بهذه النصيحة التي تتفق ونصيحة وزيرها المفوض في واشنطن واحتج المدفعي، ومحمد رضا الشبيبي على تصريحات واجنر وتافت، وأبلغا ذلك للحكومتين المصرية والسورية ولوزير السعودية المفوض في بغداد، ولم يطلع الصحافة العراقية على هذا العمل إلاّ عندما اعلنت مصر انها احتجت على التصريحات الأمريكية فأصدر المدير العام للمطبوعات بياناً في الأول من مارس ١٩٤٣ حول احتجاجات رئيس مجلس النواب والأعيان العراقيين. فتناولت الصحف العراقية الموضوع بشيء من التحفظ ودعت حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الى تحديد سياستيهما تجاه فلسطين ليضعا حداً للقلق والتوتر الذي يشمل المنطقة[١].

وفي مجلس النواب العراقي أوضح نوري السعيد ان ما أثير في مجلس الشيوخ الأمريكي انما هو مجرد رأي فردي لن تتقيد به الحكومة الأمريكية وان الأمة الأمريكية لم تشترك في اية مباحثات سياسية، وهي مقيدة بميثاق الاطلنطي واذا كان رجال أمريكا سواء كانوا أعضاء في مجلس الشيوخ أو من رجال الاحزاب أو من الصحفيين قد ادلوا ببيان فليس معنى ذلك ان البلاد الأمريكية أو الحكومة الأمريكية تقيدت به، كما انها لم تتقيد بالكتاب الأبيض، وختم كلمته بقوله: «انا لا أتوقع من الشعب الأمريكي أن يقر سياسة ظلم وعدوان على أي جزء من البلاد العربية في يوم من الأيام»[٢]. ولقد اثبتت الاحداث خطأ توقع نوري السعيد.

أما بالنسبة لدعايات مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي التي نشرتها الصحف المصرية ومنها تسربت الى الصحف العراقية التي كتبت تعليقات أظهرت فيها سخطها على برامج الحزبين المؤيدة للصهيونية ولكن وزير الخارجية العراقي لعب دوراً في تحفظ الصحف العراقية على أساس أن تصريحات الحزبين هي مجرد دعايات انتخابية، ولذا فكلما قل الكلام عنها كلما ضعف أو قل احتمال تنفيذ الرئيس القادم لها سواء كان ديمقراطياً أم جمهورياً، ولذا نصح بأن يهدأ العرب الآن بالنسبة لفلسطين حتى اذا انتخب الرئيس الجديد يبدأ العرب دعاياتهم لدى الرأي العام في انجلترا والولايات المتحدة، وتمشياً مع هذا الاتجاه اقترح افتتاح مكاتب للدعاية العربية في لندن وواشنطن وتعيين سفير عراقي في كل من البلدين[٣].

---

(١) Fo.371/40041, E 2113/37/93, Confidential No. 124, Cornwallis to Mr. Eden, Baghdad 23 March 1944.

(٢) الاخبار ١٩٤٤/٣/١٩، وقد كتبت الاخبار مقالة افتتاحية بعنوان: عوامل اهتمام العرب بقضية فلسطين-أوضحت فيه حق عرب فلسطين وبطلان حق اليهود وضرورة الاتصال ببريطانيا لاصدار بيان يوضح سياستها/الاخبار ١٩٤٤/٣/٢.

(٣) Fo.371/40042, E 5285, No.332 — Report on the Situation in Iraq, Baghdad, 14 August, 1944, Mr. Thompson to Mr. Eden.

انظر مقال الاخبار حول موقف العراق من القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من المشكلة العربية بل والعالمية ومن حق العراق الاهتمام بها للروابط المختلفة التي تربطه بها/الاخبار ١٩٤٤/٩/٢٦.

وانظر حول برنامج الحزب الديمقراطي بخصوص تنفيذ وعد بلفور فتح ابواب الهجرة، واقتراح المستر «كوردهل» عدم ادخال القضية الفلسطينية في الانتخابات الامريكية.

Kirk, Middle East in the War (1939-1946) p.318.

ولقد تعرض النائب رزوق غنام في المجلس النيابي العراقي الى بيان مدير الدعاية العام الذي منع الصحف من البحث في قضية فلسطين بمناسبة ٢/نوفمبر/١٩٤٤ بالمرة بحجة أن المصلحة العراقية والفلسطينية تقضي ترك الموضوع في أيام الانتخابات الأمريكية. وأضاف قوله: «ان البحث يجب أن يقع زمن جريان هذه الانتخابات، لان منع الحكومة الصحف من بحث الموضوع معناه انها موافقة على قرارات مؤتمر الحزب الجمهوري في شيكاغو الداعية لفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية»[١].

ولقد لخص تقرير السفارة البريطانية في بغداد لعام ١٩٤٤ تهيج الرأي العام العراقي من الدعايات الصهيونية الأمريكية وبخاصة تصريحات واجنر وتافت، ومرشحي الرئاسة، واجراءات الحكومة العراقية لمنع الصحف من بحث القضية الفلسطينية واثارة الرأي العام العراقي (بتوجيه السفارة البريطانية طبعاً) واضاف التقرير، أن الشعب العراقي والحكومة العراقية متفقان في كراهيتهم للصهيونية، والكل مهتم بالشكل الذي ستحل فيه القضية الفلسطينية، وكلما تأخر الحل كلما زاد القلق واستمر، لأن العرب يشعرون انهم في سباق مع اليهود الذين يتفوقون عليهم الأمر الذي يزيد في مرارتهم، ولقد فشلت السلطات العراقية في منع تسرب الدعاية الصهيونية بسبب الحرية المتاحة لها في فلسطين بحيث يصعب الطلب الى الصحف العراقية بالاعتدال، فالصهيونية وفلسطين هما الموضوعان المهيمنان على الصحف. ومن المؤكد أن أي تسوية لقضية فلسطين غير عادلة سوف تجعل عمر الصداقة العراقية البريطانية قصيراً[٢].

٣- فلسطين في مشاورات الوحدة العربية:

حرصت بريطانيا خلال محادثات اللجنة التحضيرية التي اعقبت المحادثات التمهيدية في الفترة ما بين (٢٥/سبتمبر، ٧/اكتوبر/١٩٤٤) على عدم بحث مستقبل فلسطين وارجاء ذلك حتى نهاية الحرب. فاجتمع السفير البريطاني في بغداد مع رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته ونصحها بعدم البحث في مستقبل فلسطين، وقد وافقاه على رأيه[٣].

ويبدو من تقرير القنصلية البريطانية في جدة ان بريطانيا نصحت بعص الدول العربية وربما من بينها العراق لاقناع ابن السعود للمشاركة في محادثات الاسكندرية على اساس عدم بحث مستقبل فلسطين، ذلك ان ابن السعود رغم عدائه للصهيونية كعربي ومسلم إلاّ أنه كان يرى انه ليس من مصلحة العرب بحث قضية فلسطين خلال الحرب، وانه مارس بدوره ضغطاً على قادة سوريا واليمن ولبنان لتبني وجهة نظره، لتجنب قيام

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٤/٤٥ /الجلسة الثالثة/ تاريخ ٨/١/١٩٤٥ ص ١٠٨.

(٢) Fo.371/45302, E 608/195/93, Annual Report, Confidential No.15, Baghdad, 26 January 1945, Cornwallis to Mr. Eden.

(٣) Fo.371/40042, E 5285/37/93, op. cit.

أزمة سابقة لأوانها[١]. وطبيعي أن ترحب وزارة الخارجية البريطانية بوجهات نظر ابن السعود التي بالطبع تتفق ووجهة نظرها.

ولكي لا تُتهم العراق بأنها لا تريد بحث قضية فلسطين خلال المحادثات التي ستجري في الاسكندرية فقد وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٤٤/٨/١٥ على اقتراح وزير خارجية العراق الرامي الى فتح مكاتب دعاية للقضية الفلسطينية في لندن وواشنطن، وصرف المبالغ اللازمة مع دعوة الأقطار العربية الى المساهمة في ذلك[٢].

وفي الجلسة الثالثة من اجتماعات اللجنة التحضيرية في الأول من اكتوبر، وبعد ان حضر مندوب السعودية اقترح النحاس على اللجنة أن تقرر قبول السيد موسى العلمي عضو مؤتمر لندن ١٩٣٩ وممثل الأحزاب العربية في فلسطين للاشتراك في أعمال اللجنة فوافقت اللجنة على ذلك بالاجماع[٣].

وبعد أن وافقت اللجنة من حيث المبدأ على اقتراح العراق بانشاء مكتبين للدعاية من أجل فلسطين في لندن وواشنطن وتشكيل لجنة خاصة لدراسة الاقتراح، دعي موسى العلمي للكلام فسرد وضع العرب في فلسطين ومساعيهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية، ومجابهتهم الحكم البريطاني الرامي الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وختم حديثه مقترحاً ارسال وفد يمثل الدول العربية الى لندن وواشنطن وموسكو للاتصال بالدول الحليفة ليبين لها أخطار السياسة الرامية الى تقسيم فلسطين أو تحويلها الى كانتونات متساوية بين العرب واليهود مع بقاء باب الهجرة مفتوحاً أمام اليهود. ويزيل كل شك قد يكون عالقاً في ذهنها حول تخاذل العرب بخصوص فلسطين[٤].

ولكن اللجنة التحضيرية لم توافق على اقتراح العلمي وانما وافقت على اقتراح احتواه بروتوكول الاسكندرية باسم ملحق «فلسطين» متضمناً ما ورد في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ومما جاء فيه «ان التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة والمحافظة على الأراضي العربية، والوصول الى استقلال

---

(١) Fo.371/45546, E 952/952/25, Confidential 16726, Mr. Jordan to Mr. Eden, No.22, Jedda 27th Jan. 1945, Annual Report on Saudi Arabia for 1944, p.2.

(٢) المركز الوطني/ملف جـ/١٩٤٤/٨/٢ قرارات مجلس الوزراء.

(٣) طربين/الوحدة العربية/جـ١/ ص ٢٧١، كان نوري السعيد قد اقترح أن يمثل عرب فلسطين أولئك الذين شاركوا في مؤتمر لندن ١٩٣٩، الاخبار ١٩٤٤/٣/١٥، الحسن جـ٦/ص (٢٠٥-٢٠٦)، وحول اختيار الاحزاب الفلسطينية لموسى العلمي، ودعوة النحاس لموسى العلمي، وموقف السلطات البريطانية من هذه الدعوة، وموافقتها عليها شريطة أن يمثل عرب فلسطين لا فلسطين.
Geoffrey Fulong, Palestine is my Country, the story of Musa Alami, pp.132-35.

(٤) طربين/نفس المصدر/ص (٢٨٦-٢٨٨).

فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار»[1].

ويرى طربين ان ايفاد اللجنة التحضيرية وفدا الى عواصم الدول الكبرى الثلاث وفقاً لاقتراح العلمي لا يقل أهمية عن اشراك مندوب لفلسطين في اجتماعات اللجنة التحضيرية لأنه يثبت للحلفاء وحدة الشعور العربي ازاء فلسطين، واتفاق آراء الدول العربية السياسية المجتمعة في الاسكندرية[2].

وأثناء بحث دعوة مندوب فلسطين في اللجنة الفرعية اقترح نوري السعيد دعوة موسى العلمي باعتباره مندوب عرب فلسطين لا مندوب فلسطين كما اقترح عبد الرحمن عزام والنقراشي، وانتهى الرأي الى دعوته بدون صفة على أن يكون حضوره استشارياً، وله حق المناقشة فيما يتعلق بفلسطين دون أن يكون له حق التصويت، ولقد وافقت اللجنة الفرعية التحضيرية على اقتراح عزام في ١/مارس/١٩٤٥ على اشتراك فلسطين في جامعة الدول العربية المستقلة، على قدم المساواة على أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين، ويقول عزام ان اقتراحه ادخال فلسطين قوبل بالمعارضة من أكثرية الأعضاء[3].

وبعد عدّة مداولات انتهى الأمر الى ان تمثل فلسطين بمندوب عربي واحد وان لا يشترك إلاّ في المسائل الخاصة بفلسطين، اما التصويت فقد قرر المجلس أن يعهد للأمانة العامة وضع الاسس التي تراها مناسبة لذلك.

ويقول كيرك نقلاً عن المجلة الصهيونية بتاريخ (١٩٥١/٩/٨) أن ملحق فلسطين الذي تضمنه ميثاق الجامعة اثار ثائرة وايزمن، وجعله يبعث برسالة إلى المستر تشرتشل نيابة عن الوكالة اليهودية طلب فيها من وزارة الخارجية البريطانية اصدار بيان يوضح موقف الحكومة البريطانية من دعوى نوري السعيد الذي قال ان العرب عملوا بالتشاور مع بريطانيا ويقال ان بريطانيا سعت كي لا يدمج ملحق فلسطين في نص الميثاق وحاولت منع موسى العلمي من توقيعه[4].

ولقد سعى العراق خلال اجتماعات مؤتمر سان فرنسيسكو بالتعاون مع مصر والاتحاد السوفييتي والصين والفلبين لوضع نص في فصل الوصاية يضمن حق الاستقلال وتقرير المصير لكل الدول أو البلدان الخاضعة للانتداب أو الاستعمار.

فقد حاول الجمالي ومحمد عوض (مندوب مصر) في لجنة الوصاية وضع نص في الميثاق يحمي عرب فلسطين من الهجرة، ويضمن حقهم في الاستقلال، واستمر الصراع قرابة شهر بين الوفود العربية والوفد

---

(١) انظر نص ملحق فلسطين/سامي الحكيم/الملحق (١)/ ص(٢٠٣-٢١٠) ويقول تقرير السفارة البريطانية في بغداد ان الحكومة العراقية اظهرت تحفظاً شديداً تشكر عليه خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية كما انها لم تسمح للصحافة العراقية في التعليق على المؤتمر، وسمحت بمقالة واحدة عن فلسطين اما بقية المقالات فتناولت الموضوع بشكل عام:
Fo.371/40042, E 7011/37/93 — Confidential No.510, Report on the Situation in Iraq, Baghdad, 31 October 1944.

(٢) طربين/المصدر السابق/ ص ٢٨٩.

(٣) الحكيم/ص (٦١-٦٥)، الشقيري/حوار واسرار/ ص (٩٨-١٠٠).

(٤) Kirk, Middle East in the War (1939-46) p.342, Note (4).

الامريكي حول نص المادة (٨٠). فقد اراد العرب ان ينص فيها ما يضمن حقوق الاكثرية في أي بلد تحت الانتداب في تقرير مصيرها، ولكن الوفد الامريكي برئاسة الكوماندر «ستاسن» وقف وقفة عنيدة في مكافحة الاقتراح العربي ارضاء للصهيونيين، فجاءت المادة خلوا من هذا الضمان لحق عرب فلسطين [١].

وبناء على تعليمات مجلس الوزراء العراقي إلى رئيس الوفد العراقي في سان فرنسيسكو بأن لا يوقع على الميثاق اذا كان فيه ما يمس مصالح فلسطين، رفض رئيس الوفد التوقيع على الميثاق ولكن الحكومة العراقية عادت فوقعت على الميثاق [٢]. واثناء مصادقة المجلس النيابي على القانون الخاص بتصديق ميثاق الأمم المتحدة طالب النواب بحق الشعوب بتقرير مصيرها على أن يتحقق ذلك بالنسبة للشعب العربي في فلسطين وشرق الاردن وطرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش، ويعتبر ذلك شرطا للتدليل على صدق نية الأمم المتحدة الموقعة على هذا الميثاق [٣].

كما أن العراق كلم الحكومة البريطانية حول امكانية السماح للمفتي بالعودة إلى فلسطين، فارسل القائم بالأعمال البريطاني المستر ثمبسون رسالة إلى مدير الخارجية العام فاضل الجمالي اشار فيها إلى اعمال المفتي في يوغسلافيا [٤]. ولقد جاء اتصال وسعي الحكومة العراقية لدى السلطات البريطانية بناء على طلب وكيل الحزب العربي الفلسطيني في كتابه إلى القنصل العراقي في القدس حول ضرورة توسط العراق لاطلاق سراح وعودة الزعماء الفلسطينيين المنفيين بمن فيهم المفتي [٥].

تلك هي الجهود والمساعي التي بذلها العراق خلال الحرب العالمية الثانية من أجل فلسطين، والتي تمثلت بالسعي لدى الدوائر البريطانية خلال محادثات نيوكمب يوليو/اغسطس ١٩٤٠ وخلال الاتصالات المستمرة مع السفير البريطاني في بغداد من أجل تنفيذ الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، مقرونا ذلك بمحادثات نوري السعيد مع المستر كيزي التي تبلورت في مشروع الهلال الخصيب تحل في اطاره المشكلة الفلسطينية، ولكن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات نيوكمب، كما جمدت مشروع نوري السعيد. كذلك فقد وافق العراق على دعوة ممثل لعرب فلسطين إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية، ولكنها التزمت بتعليمات السفارة البريطانية في عدم البحث في مستقبل فلسطين، وجاء ملحق فلسطين امتداداً لمحتويات الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩.

---

(١) انظر فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ص ٢٥.
Khadduri, the Arab League as a regional arrangement, American Journal of International Law, Vol.40, October 1946, p.77.

(٢) المركز الوطني/ملفت/١٨/٢ وثيقة ٤٦، تاريخ ١٩٤٥/٧/١٤.
Khadduri, Independent Iraq p.205.

(٣) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء العراقي/ملف جـ/١/٣/٤٥-١٩٤٦.

(٤) المركز الوطني/ملفت/١١/٢ وثيقة رقم (١٠٢) كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ش ١٩٨/١٩٨/١٣/٩٦٨٥ تاريخ ١٩٤٥/٩/٢٥.

(٥) المركز الوطني/ملفت/١١/٢ وثيقة رقم (١٣٢).

أما الجهد الأكبر الذي بذله العراق فتمثل في اتخاذ الاجراءات لمنع تسرب الدعاية الصهيونية وبخاصة في امريكا، والمقرونة ببيانات الساسة الامريكان وبخاصة خلال انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٤ الداعية إلى فتح ابواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود، واقامة دولة أو كومنولث يهودي. فقد التزمت الحكومة العراقية بنصائح السفارة البريطانية لكبح جماح الصحف العراقية بحجة أن اثارة الموضوع يضر بالمصلحة العربية أكثر مما ينفعها، ويزيد من اعداد اعداء العرب أكثر من انصارهم، بل لقد وصل الأمر بالحكومة العراقية إلى حد استشارة وزير امريكا المفوض حول نية الحكومة العراقية في الاحتجاج على تصريحات واجنر وتافت.

واذا كان العراق صاحب المبادرة في تلك المساعي الا انه حرص على ابلاغ مصر والسعودية بمعظم الخطوات التي كان يخطوها، كما انه كان على اتصال بالزعماء الفلسطينيين سواء يوم كانوا في بغداد خلال محادثات نيوكمب، أو عن طريق الزيارات المتعددة التي كان يقوم بها ساسة العراق إلى فلسطين وسوريا بل لقد قيل أن نوري كتب إلى المفتي يدعوه إلى الاتصال بالانجليز وهو في منفاه في برلين[1].

أما بعد تأسيس جامعة الدول العربية فقد اقتصر دوره تجاه القضية الفلسطينية على المشاركة مع دولها في الاجتماعات التي كانت في معظمها رداً على محاولات امريكا وبريطانيا لحل القضية الفلسطينية وبخاصة في الفترة ما بين (١٩٤٥–١٩٤٨) وهو الدور الثاني من القسم الأول من دور العراق في حل القضية الفلسطينية.

واذا كان للعراق بعض المواقف النظرية المنفردة خلال هذه الفترة بدافع المزايدة، فإنه لم يحاول على الصعيد العملي تنفيذ تلك المواقف، فقد كان يزايد نظرياً، ويلتزم بقرارات جامعة الدول العربية عملياً وفقاً لمصالح العراق وامكاناته.

العراق والمساعي الانجليزية–الامريكية لحل القضية الفلسطينية

(١٩٤٥–١٩٤٧)

ازداد اهتمام امريكا بالقضية الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية بتأثير الدعاية الصهيونية[2]، وقد توجت تلك الدعاية بطلب ترومان (الرئيس الامريكي) من حكومة العمال (التي تولت الحكم في يوليو/١٩٤٥ إثر الانتخابات العامة) السماح بهجرة (١٠٠) الف يهودي حالاً إلى فلسطين[3]. على أساس ان حزب العمال

---

(١) انظر لوكاز هيرزويز/ ص ٢٧٧.

(٢) حول دوافع اهتمام امريكا المتزايد بقضية فلسطين انظر:

William Polk, A Decade of Discovery American in the Middle East (1947-1958) pp.53-54, Hurwitz, The struggle for Palestine, p.213.

(٣) حول موقف امريكا من الهجرة اليهودية الى فلسطين انظر:

Leonard, U.N. and Palestine, Appendix A, Section 6. PP747--48

انظر رسالة «البيت الأبيض» بتاريخ ١٩٤٥/٨/٣١ الى المستر اتلي رئيس الوزراء البريطاني حول الهجرة اليهودية:

Francis Williams, A Prime Minister: remember, pp.187-89.

البريطاني مشايع أو مؤيد للحركة الصهيونية ، فقد طالبت لجنته التنفيذية في يوليو/١٩٤٤ بانشاء دولة يهودية في فلسطين ، وترحيل السكان العرب إلى الاقطار العربية المجاورة[١] .

ولقد كان لتصريح ترومان ردود فعل لدى مختلف القطاعات والهيئات الرسمية والشعبية في العراق ، فقد استنكرها الوصي عبد الاله ، ورئيس الوزراء حمدي الباجه جي والصحف العراقية[٢] في حين دعت الاحزاب العراقية إلى اجتماع شعبي باسم يوم فلسطين بمناسبة وعد بلفور ١٩٤٥/١١/٢ اتخذ عدة قرارات بحق العرب في فلسطين ، والهجرة اليهودية ، وتكوين جمعية في بغداد باسم جمعية الدفاع عن فلسطين ، والدعوة لعقد مؤتمر عربي في بغداد يمثل الهيئات العربية المدافعة عن فلسطين وحل العصابات الصهيونية وتجريدها من السلاح ، وابلاغ هذه القرارات للحكومة العراقية وممثلي الحكومات العربية[٣] .

أما على المستوى الرسمي ، فقد نصحت المفوضية العراقية في واشنطن وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢ الاتصال مع الدول العربية للقيام بجهود موحدة للحيولة دون أي ضرر يلحق بحقوق العرب بأن توعز الحكومات العربية إلى ممثليها في واشنطن بالاتصال والاجتماع بوزير الخارجية الأمريكية والمستر ترومان بشكل كتلة واحدة لبيان الاخطار التي تنجم في المستقبل عن اتباع سياسة معادية للعرب ، والقيام بحملة دعاية منظمة في الصحف والاذاعة وغيرها لاطلاع الرأى العام العربي . وقد ابرقت الخارجية العراقية إلى مفوضياتها في العواصم العربية من اجل توحيد المساعي الدبلوماسية في العاصمة الامريكية ، وقد اجتمع الممثلون العرب مع وزير الخارجية الامريكي (Byrnes) في ١٩٤٥/١٠/١٢ وسلموه مذكرة اوضحوا فيها حق العرب في فلسطين ومعارضتهم هجرة (١٠٠) الف يهودي أو أي عدد آخر ، وكان وزير مصر المفوض هو الناطق باسمهم . ويبدو أن نجاح هذا المسعي كان جزئياً ، فقد اعلنت الخارجية الامريكية في ١٩٤٥/١٠/١٨ أن سياستها تجاه فلسطين تقوم على أساس عدم تأييد أي قرار نهائي للوضع فيها دون استشارة العرب واليهود ولكنها تصر على طلبها بخصوص هجرة ١٠٠ الف يهودي[٤].

أمام هذا الالحاح الامريكي على فتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية اقترح وزير الخارجية البريطاني المستر «بيفن» (Biven) تشكيل لجنة تحقيق انجليزية-امريكية للبحث في الوضع وتقديم مقترحات تحل على اساسها القضية الفلسطينية فكان ذلك ميلاد لجنة التحقيق الانجلو-امريكية.

---

(١) المركز الوطني/ملف د/٧٤٢/٧٤٢/٦٠٠ ، كتاب القنصلية العراقية في القدس رقم ٨٣/٨/٢ تاريخ ١٩٤٤/٧/٢ . وانظر : Kirk, the Middle East (45-50), p.317.

(٢) انظر تصريح عبد الاله لنيويورك تايمز/الاخبار ١٩٤٥/٨/٣١ ومقال الاخبار بعنوان : ترومان رئيس امريكا تعدى على حقوق فلسطين ١٩٤٥/٩/٢٧ . واحتجاج الباجه جي للمفوضية الامريكية الاخبار ١٩٤٥/١٠/٤ وخطاب العرش ١٩٤٥/١٢/١ .

(٣) الاخبار ١٩٤٥/١١/٧ .

(٤) حول مساعي العراق الدبلوماسية لدى العواصم العربية من أجل مسعى عربي مشترك لدى واشنطن انظر : المركز الوطني/ملف ت/١١/٢ الوثائق ١١٤ تاريخ ١٩٤٥/١٠/٣ ، ٩٨ تاريخ ١٩٤٥/١٠/١٧ ، ٩٤ تاريخ ١٩٤٥/١٠/٢١ .

١ - لجنة التحقيق الانجليزية - الامريكية :

(١٩٤٥ - ١٩٤٦) :

اضطرت حكومة العمال حرصاً منها على المصالح البريطانية في المنطقة العربية إلى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في مجال القضية الفلسطينية وفقاً لسياسة حكومة الحرب البريطانية الرامية إلى اقامة دولة يهودية وضم ما يبقى من فلسطين إلى شرق الاردن. فقد كانت الظروف الدولية لصالح الحركة الصهيونية ممثلة في التهديد الروسي لتركيا وايران، وزيادة حدة الارهاب الصهيوني في فلسطين [١].

وهكذا جرت مشاورات بريطانية امريكية حول القضية الفلسطينية، حيث دعت انجلترا الولايات المتحدة إلى التعاون معها في تشكيل لجنة مشتركة من الانجليز والامريكان يتبادل رئاسنها البلدان لفحص حال اليهود في اوروبا، ولاعادة النظر مرة أخرى في القضية الفلسطينية، وقد قبلت الولايات المتحدة الدعوة كما جاء ذلك على لسان «بيفن» في مجلس العموم بتاريخ ١٣/نوفمبر/١٩٤٥ وحدد مهمة اللجنة المشتركة بـ :/١/دراسة الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين./٢/دراسة احوال اليهود المضطهدين في اوروبا من خلال الاستماع إلى شهود عرب ويهود في فلسطين./٣/تقديم توصيات للحكومتين الامريكية والانجليزية حول تلك الدراسة [٢].

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدعو فيها بريطانيا الولايات المتحدة الامريكية إلى التعاون معها في مجال حل القضية الفلسطينية فقد سبق لتشرتشل ان دعا إلى ذلك في ٦/يوليو/١٩٤٥، وكرر نفس الدعوة في الاول من اغسطس ١٩٤٥ [٣].

كانت اهداف اللجنة الانجليزية - الامريكية المشتركة محددة، والقصد منها اضفاء الصبغة العلمية على مطالب ترومان وبخاصة انها ربطت بين مشكلة اليهود في اوروبا وفلسطين ولذا بادرت في زيارة اوروبا حيث اوصى احد اعضائها (Crum) بهجرة (١٠٠) الف يهودي قبل أن تطأ اقدام اللجنة فلسطين [٤].

ولقد كان لاعلان تشكيل اللجنة والمهمة التي أوكلت لها وبخاصة موضوع الهجرة اليهودية ردود فعل لدى العالم العربي وبخاصة في العراق. فقد بادر رئيس الوزراء حمدي الباجه جي بالاحتجاج لدى المفوضية

---

(١) حول الظروف الدولية الصالحة للحركة الصهيونية انظر : العقاد : الشرق العربي المعاصر ص ٣٧٩،
Wilson, Operation in the Middle East from 16th February 1943 to 8 January 1944 (supplement to London Gazette, 13 Nov. 1946) Col. 323, p.5593: Kirk the Middle East (1945-50), pp.4-6.

(٢) H.C. Deb., 5th Ser. Vol.415 Col.1929-30, 'Richard Allen, Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent, p.369.

حول موقف ترومان وصهيونيي أمريكا من دعوة بريطانيا لتشكيل لجنة مشتركة انظر :
Francis Williams, op. cit., p.193.

(٣) H.D. Deb., 5th Ser. Vol. 426, Col.1250-53.

(٤) Kirk, The Middle East (45-50), p.208.

الامريكية في بغداد، والسفارة البريطانية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٦، فجاء رد المفوضية الامريكية بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٨ مؤيداً شرعية تشكيل اللجنة، وداعياً العراق إلى مقابلة اللجنة، باعتبار أن هذه فرصة فريدة في بابها بان يعلن كل الفرقاء الذين يهمهم الامر رأيهم واستعداد اللجنة لسماع تلك الآراء[١].

اما رد السفارة البريطانية في بغداد فجاء بشكل تصريح للمستر «ادورد كريك» وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة بتاريخ ٦/يناير/١٩٤٦ جاء فيه: ان هذه القضية تعتبر بوجه عام مسألة تخص العرب واليهود، مع العلم أن هناك مصالح مسيحية في فلسطين لا يمكن للعالم المسيحي معها أن يتقبل ارهاباً نازياً، واضاف: أن بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة ستعمل على ارضاء الفريقين، ولكننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن اتخاذ أي قرار جديد في هذا الصدد[٢].

كذلك فقد اكد الجانبان العراقي والاردني في البيان الذي صدر في اعقاب محادثات نوري السعيد – الأمير عبدالله (٣–٥/فبراير١٩٤٦) بان فلسطين المقدسة ليست بلداً عربياً فحسب، بل ان التاريخ العربي والاسلامي بأكمله مستقر في هذا البلد الذي أجمع العرب والمسلمون أمرهم على الدفاع عن حقه وحريته بكل الوسائل المشروعة[٣].

أما على مستوى الجامعة العربية فقد نجحت مساعي العراق في عقد اجتماع لمجلس الجامعة بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٣١ رغم محاولة الحكومة المصرية تأجيل هذا الاجتماع لأسباب مجهولة[٤]، وقد تقرر في اجتماع ١٩٤٥/١٢/٣ الرد على الخطة البريطانية بالمطالبة بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وانهاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة، مع شجب الخطة التي ترمي إلى ربط مسألة فلسطين بقضية اليهود في اوروبا[٥].

كما القى الجمالي بياناً باسم الحكومة العراقية امام اللجنة في القاهرة بتاريخ ٢٨/فبراير/١٩٤٦، ركز فيه على عوامل اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية، وختم دفاعه بقوله: يجب أن تحكم فلسطين بموجب المبادئ

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١١/٢، كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ش /١٩٨/١٩٨/١٣/١٣٦٥٧ تاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠.

(٢) وزارة الخارجية/ملف د/٣٤٩/٣٤٩/٦٠٠، والمركز الوطني/ ملفات/١١/٢ مذكرة الاحتجاج العراقية الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٦، كتاب الخارجية رقم ش /١٩٨/١٩٨/١٣ ١٩٤٥/١٢/٣٠.

(٣) الاخبار ١٩٤٦/٢/٦ وانظر احتجاج مجلس النواب العراقي في جلسته بتاريخ ١٩٤٦/٢/٧ الاخبار ١٩٤٦/٢/٨.

(٤) حول مساعي العراق الدبلوماسية لدى العواصم العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة أو لجنتها السياسية وارسال ممثل للجامعة الى لندن للدفاع عن فلسطين انظر: المركز الوطني /ملفات/١١/٢ وثيقة رقم (١٠٣) كتاب الحكومة العراقية الى وزارة الخارجية رقم (٣٢٢٠) تاريخ ١٩٤٥/٨/٢٨، ووثائق رقم ٧٨، ٧٩ كتاب المفوضية العراقية في مصر رقم ٧/٩/٣٣٢ تاريخ ١٩٤٥/١٠/٣١.

(٥) الاخبار تاريخ ١٩٤٥/١٢/٤، وبينما وصف الحسني رد الجامعة العربية بالميوعة/ الوزارات /جـ٦/ ص ٢٨٤ قال مراسل الاخبار في القاهرة أن الوفد العراقي لعب دوراً بارزاً في محادثات الجامعة سواء بالنسبة الى القرارات التي اتخذت أو بالنسبة لتمثيل عرب فلسطين في الجامعة. الاخبار ١٩٤٥/١٢/١٠.

الديمقراطية وان يعترف باستقلالها، وان تحكم نفسها بنفسها بأسرع ما يمكن حسب روح ميثاق الأمم المتحدة[1].

وقد زارت اللجنة بغداد في الفترة ما بين ١٦ – ١٨ مارس ١٩٤٦ بناء على دعوة من الحكومة العراقية وقابلت خلال جلساتها الثلاث عدداً من الوزراء وممثلي الاحزاب والطائفة المسيحية واليهودية واتحاد الجمعيات النسائية وجمعية الهداية الاسلامية وجمعية الاتحاد العربي وصاحب جريدة البلاد وكانت الشهادات التي استمعت اليها اللجنة متصفة بالقوة والاخلاص والصراحة والاتزان[2].

وفي تعليق لجريدة الاخبار بمناسبة زيارة اللجنة لبغداد في كلمة افتتاحية تحت عنوان «لجنة التحقيق الانجليزية – الامريكية فصل جديد من مأساة فلسطين» أوضحت فيه أن الهدف منها ارضاء الارهابيين الصهاينة وإيهام العرب بان هناك محاولة جدية لحل قضية فلسطين وجميع القرائن تشير إلى ان تأليف اللجنة جارٍ ضد مصلحة العرب[3].

لقيت اللجنة بعض الصعوبات في التوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والامريكية ولكنها وفقت في النهاية في وضع توصياتها في ٢٠/ابريل/١٩٤٦ ونشرتها في الاول من مايو حيث قابلها القراء البريطانيون (كما يقول كيرك) بشيء من الشعور بخيبة الامل لما رأوا فيها من بعض النقاط التافهة الجوفاء والاغضاء من بعض الامور المهمة وتحاشي القطع برأي حاسم في البعض الآخر[4].

فمن الأمور التي طالب بها التقرير التجاوز في هذه الآونة عن مقترحات التقسيم والأخذ بفكرة استمرار الانتداب إلى ان تزول الروح العدائية بين العرب واليهود (الفقرتان ٣، ٤) وان يؤذن بهجرة (١٠٠) الف يهودي مع التسليم بأن فلسطين وحدها لا تفي بحاجات الضحايا اليهود، فالهجرة يجب ان تتفق مع الظروف الملائمة مع عدم المساس بحقوق الفئات الأخرى (الفقرات ٢، ١، ٦) مع اباحة شراء الاراضي. وتناولت الفقرة الثانية نقد المقترحات الصهيونية الخاصة بانشاء سلطة تختص بوادي الاردن، وفي الفقرة العاشرة شجبت اللجوء الى القوة ودعت الوكالة اليهودية إلى التعاون مع الدولة المنتدبة في القضاء على الارهاب. أما الفقرة التاسعة فدعت إلى ابعاد التعليم عن التعصب على ان تتم هذه التسويات في اطار ان فلسطين يجب أن لا تكون لا عربية ولا يهودية[5].

---

(١) البلاد ١٩٤٦/٣/٧ راجع/ص ٢٣٤ من هذه الدراسة.

(٢) الحسني/جـ٧/ ص ١٦ نقلاً عن الزمان ١٩٤٦/٣/١٩، وقد ذكر السويدي ان إثنين من اليهود قدما شهادتين الى لجنة التحقيق ولم تعرف الحكومة العراقية شيئاً عن شهادتيهما الاخبار ١٩٤٦/٣/٢٦.

(٣) الاخبار ١٩٤٦/٣/١٩، راجع حول هدف بريطانيا من تشكيل اللجنة، انظـر: مذكرة اتلي الى الرئيس ترومان نوفمبر ١٩٤٥:

Francis Williams, op. cit., pp.191-193.

(٤) Kirk, Short History of the Middle East, p.212.

(٥) انظر توصيات لجنة التحقيق

Cmd. 6808: Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the proposals of European Jewry and Palestine, pp.2-10.

ولقد انتقدت الصحف البريطانية توصيات اللجنة، فقالت الديلي تلغراف في ٢/مايو/١٩٤٦ أن التقرير لا يساعد على حل المشكلة، وتوقعت اللجنة الا ترضي الفريقين، في حين قالت الاسبكتيتر في ١٧/مايو/١٩٤٦ أن الفلسطينيين يرفضون الهجرة اليهودية، الا ان غاية الصهيونية النهائية جعل فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية واضافت قولها: ترى ماذا يكون موقف سكان بريطانيا الذين يبلغ عددهم (٤٥) مليوناً اذا اقترح ادخال مثل هذا العدد (١٠٠) الف مهاجر دفعة واحدة، فكيف يكون رد الفعل الطبيعي لبلد لا يتجاوز عدد سكانه المليونين[١]؟

ويقول كيرك أن دراسة اللجنة لمختلف جوانب القضية كان يهدف ارضاء مختلف الاطراف، فهي اوصت بالهجرة ولكنها عارضت فكرة إقامة دولة يهودية أو عربية، ورحبت بفكرة الوصاية في حين طالبت بمساعدة المهاجرين اليهود مع رفع قيود بيع الاراضي[٢].

فالاساس الذي انطلقت منه اللجنة هو مساواة العرب باليهود من حيث العدد. ولذا اعطت اليهود حقوقاً مساوية لحقوق العرب، واوصت بأن لا تكون فلسطين لا يهودية ولا عربية، في حين أن ما يستحقه اليهود هو حقوق الاقلية، فجاءت توصياتها نسفا للكتاب الابيض وليس اصدق في الدلالة على ذلك مما قاله ترومان في ٣٠/نيسان/١٩٤٦: انني مسرور جداً لان طلبي بقبول (١٠٠) الف يهودي إلى فلسطين سريعاً قد وافقت عليه لجنة التحقيق الامريكية الانجليزية بالاجماع، ومسرور أيضاً لان اللجنة قدمت توصية تؤدي إلى الغاء الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ المتضمن القيود الحاضرة على الهجرة وبيع الاراضي وسيساعد ذلك على توسيع الوطن القومي[٣].

ولقد كانت رسالة ترومان عملا غير ودي لحكومة اتلي التي طالبت «بلسان اتلي في مجلس العموم» بتجريد اليهود من السلاح ووقف اعمال الارهاب، وخشيت انكلترا على وضعها في الشرق الأوسط بسبب التهديدات الروسية لتركيا وايران مقروناً ذلك بمطالبة مصر جلاء القوات البريطانية عن اراضيها، ومضى اتلي يقول: ان الحكومة البريطانية ليست في وضع يساعدها على تنفيذ توصيات اللجنة بمواردها المالية والعسكرية[٤] فكأنها تناشد الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة الى مشاركتها في تنفيذ التوصيات، أو دعمها

---

(١) الارمنازي/عشر سنوات في الدبلوماسية/جـ١/ص (١٧١ - ١٧٢).

(٢) Kirk, The Middle East (45-50), p.214.

أنظر ما قاله اتلي للمثل البريطاني في اللجنة المستر كروسمان حيث اعتبر تقرير اللجنة جائراً لا بالنسبة للعرب أو اليهود بل بالنسبة لبريطانيا/الفرد ليلنتال/اسرائيل ذلك الدولار الزائف/ ص (٢٥١-٢٥٢).

(٣) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/فقرة ١٣٠، ص ٦ وانظر أيضاً:

Richard Allen, op. cit., p.373.

فأمريكا ايدت التوصيات التي تتفق ووجهة النظر الصهيونية في حين قالت عن التوصيات الأخرى انها تحتاج الى مشاورة ودراسة.

(٤) H.C. Deb., 5th Ser. Vol.422, Col.195-197.

انظر برقية اتلي لترومان في ١٠/مايو/١٩٤٦.

Francis Williams, op. cit., pp.194-95.

مالياً وعسكرياً للقيام بهذه المهمة. ولكن الرد الامريكي كما اوضحه وكيل الخارجية الامريكي (Dean Acheson) بتاريخ ١٠/مايو/١٩٤٦ كرر ما سبق لروزفلت أن اكده للملك عبد العزيز وهو عدم الاقدام على عمل بدون استشارة العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار بشأن فلسطين، وفي ٢٠/مايو طلب من العرب واليهود التقدم بوجهات نظرهم خلال شهر(١)، وهذه الدعوة كانت السبب في عقد مؤتمري انشاص وبلودان العربيين. وقبل أن نستعرض ما دار في هذين الاجتماعين نواصل رصد ردود الفعل العراقية تجاه توصيات لجنة التحقيق المشتركة الانجليزية الامريكية.

فقد استنكرت مختلف الهيئات الحكومية والحزبية والصحفية العراقية توصيات اللجنة. فاحتجت الحكومة العراقية للحكومتين البريطانية والامريكية على توصيات اللجنة، وطالبت في مذكرة احتجاجها أن تتمسك بريطانيا بالكتاب الأبيض وتوقف أية اجراءات قد تؤثر في مستقبل فلسطين ريثما تعرض قضيتها على الامم المتحدة(٢).

وفي المجلس النيابي قرر النواب ارسال برقيات احتجاج إلى الهيئات النيابية في العالم وإلى رؤساء الدول (ستالين–ترومان–وشاه ايران وملك الافغان) وطالب النائب (ابراهيم عطار باش) قطع العلاقات التجارية مع امريكا والغاء المعاهدة مع بريطانيا، وجلاء القوات الاجنبية عن جميع البلاد العربية، وقيام الجامعة العربية بالاجراءات الواجبة، وارسال وفود إلى جميع البلاد الاسلامية ودعوتها للجهاد والتعاون مع أية دولة تريد مساعدتنا والاحتفاظ بحقوقنا. في حين اقترح نواب آخرون بطرد اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ عام ١٩١٤، وقتل الـ(١٠٠) الف مهاجر واراحة أتلي وترومان منهم(٣).

اما الاحزاب العراقية فقد شكلت لجنة مشتركة بتاريخ ٣/٥/١٩٤٦ من احزاب الاستقلال والاحرار والوطني الديمقراطي والشعب، والاتحاد الوطني واصدرت نداءها في ٦/مايو/١٩٤٦ دعت فيه إلى وقف الهجرة اليهودية وإلى الاضراب العام في ١٠/مايو/١٩٤٦، كما ارسلت مذكرة إلى رئيس الوزراء جاء فيها: اعتبار العراق في حل من المعاهدة العراقية–البريطانية وجميع الاتفاقات المعقودة بين الطرفين وعرض القضية على الجامعة العربية وعلى مجلس الأمن الدولي على أن تؤيد الدول العربية العراق وان تتقدم الحكومة العراقية باقتراح إلى الجامعة العربية بأن لاحل لقضية فلسطين الا باعلان استقلالها دولة عربية ديمقراطية حرة(٤).

ويبدو أن الحكومة العراقية لم ترحب بنشاط الاحزاب العراقية من خلال لجنة الاحزاب، ولذا شكلت

---

(١) Kirk, The Middle East (45-50), p.217.

(٢) جريدة العالم العربي ٥/مايو/١٩٤٦.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة ٣٧ تاريخ ٦/مايو/١٩٤٦ ص (٣٠٧–٣٢٥)، الاخبار ٧/مايو/١٩٤٦.

(٤) منشورات حزب الاستقلال/التقرير السنوي الأول ص (٣٣–٣٤)، ومذكرات كبة/ص (١٢٥–١٢٨) وجريدة العالم العربي ٩/٥/١٩٤٦، وحول موقف الحزب الوطني الديمقراطي انظر: فاضل حسين الحزب الديمقراطي/ص (٤٣–٤٥).

جمعية باسم جمعية الدفاع عن فلسطين «هدفها كما جاء في مادتها الأولى اتخاذ جميع الوسائل والتدابير لانقاذ فلسطين ودرء ما يحيط بها من أخطار» وافتتح جلستها الأولى نوري السعيد[1].

تلك كانت ردود الفعل تجاه توصيات اللجنة الانكليزية - الامريكية المشتركة على مستوى العراق اما على مستوى الدول العربية الاعضاء في الجامعة فقد دعت إلى عقد مؤتمرين هما مؤتمر انشاص ومؤتمر بلودان مايو - يونيو ١٩٤٦.

٢ - مؤتمرا انشاص وبلودان (١٩٤٦):

عقد مؤتمر انشاص بناء على دعوة الملك فاروق في الفترة ما بين ٢٨، ٢٩/مايو/١٩٤٦ واكدت قرارات المؤتمر عروبة فلسطين، وخطورة الصهيونية عليها وعلى البلاد العربية، وان سبيل الحفاظ على عروبتها يتمثل في وقف الهجرة اليهودية ايقافاً تاماً. ومنع تسرب الأراضي العربية لليهود واعلان استقلالها وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع السكان.

وتحقيقاً لهذا الهدف فان الدول العربية سوف تعتبر أي سياسة تتبعها بريطانيا وامريكا تناقض استقلال فلسطين وعروبتها عملا عدوانياً تجاه الدول العربية جميعها يخولها اتخاذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن فلسطين ومساعدة اهلها بالمال لاغراض الدعاية والحفاظ على الأرض، ودعم عرب فلسطين بكل الوسائل الممكنة في حالة استمرار الغزو الصهيوني[2].

فكانت هذه القرارات بمثابة انذار لدولتي امريكا وبريطانيا من ناحية واستعداداً لتأييد عرب فلسطين من ناحية ثانية، ويبدو أن هذه القرارات لم تؤد الغرض منها ولذا دعت الجامعة إلى عقد مؤتمر جديد عقد هذه المرة في بلودان (سوريا) في الفترة ما بين (٨ - ١٢) حزيران ١٩٤٦.

انقسمت القرارات التي اتخذها إلى قسمين، قرارات علنية، وقرارات سرية. وقد تضمنت القرارات العلنية اتخاذ اجراءات[3]: /١/ دبلوماسية: تتمثل في ارسال مذكرات جوابية إلى كل من امريكا وبريطانيا حول الموقف من مقترحات اللجنة الانجليزية - الامريكية ومحور الرد يدور حول دعوة بريطانيا لانهاء الانتداب وعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة.

---

(١) الاخبار ٩/مايو/١٩٤٦، وانظر أيضاً التقرير السنوي الأول/ص (١١ - ١٢)، وحول موقف حكومة ارشد العمري من لجنة الاحزاب العراقية التي حلت نفسها بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٦ انظر: التقرير السنوي/٩ - ٤٤، والحسني جـ٧/ ص (١٠١ - ١٠٢) حول موقف الصحافة العراقية انظر: مقال العالم العربي في ٢/مايو/١٩٤٦.

(٢) تقرير اللجنة النيابية/الملحق (٢) ص (٥٣ - ٥٤)، وانظر نص البيان الذي صدر في اعقاب الاجتماع والذي اشار الى أن قضية فلسطين لا تخص الفلسطينيين، فهي قضية العرب جميعاً /الشقيري/ اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ ص (٢٦٨ - ٢٦٩) قارن هذه القرارات بمذكرة الاحزاب العراقية الى أمين عام جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٨/٥/١٩٤٦ /مذكرات كبة/ ص (١٣٩ - ١٤٢)، والاخبار في ١/٦/١٩٤٦.

(٣) انظر حول القرارات العلنية التي صاغها لجنة الشؤون الداخلية للمؤتمر/تقرير اللجنة النيابية/ الملحق رقم (٣)/ ص ٥٥.

ويذكر الجمالي أن الحكومة العراقية كلفته بعد العودة من بلودان أن يعد مذكرتين شديدتي اللهجة إلى الحكومتين الانجليزية والامريكية حول تساهلها في قضية فلسطين، وحول تقرير اللجنة الانجليزية-الامريكية مع تحميلها العواقب الوخيمة لهذه السياسة المنحازة، فما كان من السفير البريطاني في بغداد إلاّ أن رفض استلام المذكرة ورجا الجمالي بكل حرارة أن تبلغ الحكومة العراقية ما تريده للحكومة البريطانية شفوياً، وان لا يضع شيئاً قاسياً على الورق[1]. /٢/ اجراءات تنظيمية تشمل تشكيل لجنة أو هيئة لدول الجامعة العربية لمعالجة القضية الفلسطينية على أن تكون على اتصال مع هيئة فلسطينية تمثل عرب فلسطين. /٣/ اجراءات اقتصادية مالية وتتضمن احكام المقاطعة للبضائع الصهيونية، وانقاذ الأراضي، وتوفير المال اللازم عن طريق وضع طوابع بريدية، ومعاقبة السماسرة ومهربي الصهيونيين إلى فلسطين واعتبار ذلك خيانة وطنية، وتشكيل لجان للدفاع عن فلسطين. ولقد اقترح الوفد العراقي تخصيص مليون دِينار للاراضي، ومليوني دينار للدعاية وتنشيط الفلسطينيين فأبدى رئيس الوفد المصري عدم استطاعة مصر المساهمة في هذه المبالغ وتقرر اخيراً عدم ارتباط الدول بمبالغ معينة.

ولم يوافق الوفد العراقي على قرار المؤتمر القاضي باشراف الهيئة العربية العليا على اموال الدعاية والاراضي وطلب حرية العمل في هذا الموضوع مع استعداده لدفع حصته من المبالغ المقدمة للدعاية والاراضي. أما بخصوص تمثيل الفلسطينيين في الجامعة العربية فقد شكلت هيئة عربية عليا تتألف من اربعة اشخاص اثنان من الهيئة العربية العليا واثنان من الجبهة والرئاسة شاغرة للمفتي، ويقول تقرير اللجنة النيابية: ان المطلعين على احوال فلسطين ونحن نتفق معهم أن هذا التدبير غير موفق ولكن لا بأس[2].

اما القرارات السرية فتمثلت في:

١ - السماح للشعوب العربية بالتطوع بجميع الوسائل لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين.

٢ - في حالة قبول امريكا وبريطانيا توصيات اللجنة الانجلو-امريكية والشروع في تنفيذها تتخذ التدابير التالية:

(أ) عدم السماح لاي من الدولتين أو رعاياهما باي امتياز اقتصادي.

(ب) عدم تأييد مصالحها الخاصة في أي هيئة دولية.

(ج) المقاطعة الادبية.

---

(١) فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ ص ٢٨ انظر المذكرتين الاخبار ٢، ١٩٤٦/٧/٣ قارن هذا بما يقوله الشقيري من أن الحديث مع سفيري امريكا وانجلترا في غرف وزارات الخارجية العربية كان اعتذاراً في حقيقته وجوهره يختمه الدبلوماسي العربي بقوله: انتم تعرفون شعور الرأي العام العربي فكان لا بد لنا من أن نقول شيئاً ونحن على كل حال سنظل اصدقاء/اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، / ص ٢٧١.

(٢) تقرير اللجنة النيابية/ملحق (٥) ص (٥٨-٥٩) وهو التقرير الذي اعده الجمالي عن اعمال المؤتمر ص (٥٧-٦٠)، انظر أيضاً الشقيري/أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ص ٢٧١.

(د) النظر (لا العمل) في الغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية.

(٥) الشكوى إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وبعبارة أخرى مقاطعة الدولتين اقتصادياً وسياسياً وادبياً، وشكايتهما إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومن طبيعة هذه القرارات تبين لنا درجة الخوف ونوع الاستقلال الذي كانت تتمتع به الدول العربية، فحتى المقاطعة الادبية تعتبر قراراً سرياً.

ويذكر الجمالي مقرر لجنة الشؤون الخارجية للمؤتمر انه كان يرى أن تكون المذكرة لأمريكا مختصرة وان ليس من اختصاصها التدخل في شؤون فلسطين، ولكن بقية الوفود وبخاصة عزام عارضوا ذلك واصروا على ارسال مذكرة، اما بخصوص رفع القضية إلى مجلس الأمن فقد ظهر أن الوقت ليس مناسباً لذلك، اما بخصوص بقية القرارات السرية فانها لم تدون في المحاضر ولم تبلغ كتابياً، وقد اخرج السكرتاريون حين وضعت وقدمت صورتها بخط اليد[١].

وفي تعليق للجمالي على المؤتمر جاء فيه: أن العراق كان أكثر الدول اندفاعاً، ولا بد أن يشعر حكومة وشعباً بأن الحمل يجب أن يقع على عاتقنا قبل أي قطر آخر وفي سبيل ذلك يجب أن نستعد ونبذل ونضحي. ويلي العراق سوريا ولبنان ولكنهما حديثا عهد بالاستقلال ولا يريدان توريط نفسيهما في مشاكل بريطانيا وفرنسا. واما مصر فان فكرة انقاذ فلسطين لم تختمر فيها بعد ومساعدتها لحد الآن ادبية. اما السعودية فان مندوبها جاء بتصريح معناه الاستسلام لقوات امريكا وانكلترا، وطلب الرحمة والانصاف منهما، وعدم توريط عرب فلسطين بأي صدام مع هاتين الدولتين، ولكنه تراجع بسبب معارضة الوفد العراقي قائلا: امشوا فاننا نمشي معكم ولن نتخلف وما انا الا من غزية ان غزت[٢].

ذلك كان حماس الجمالي للمؤتمر ولقراراته يوم كان في سدة الحكم، ولكن رأيه فيه تبدل فيما بعد فقد وصف المؤتمر قائلاً: كان طبلاً فارغاً له صدى بعيد وفي داخله لا شيء، فقد رفض المؤتمر الموافقة على مبدأ قطع النفط عن الدول التي تساند الصهيونية[٣].

ولقد قارن الشقيري[٤] بين مؤتمر بلودان الشعبي عام ١٩٣٧، ومؤتمر بلودان الرسمي عام ١٩٤٦ قائلاً: في المؤتمر الأول كانت تتجلى المصارحة والمكاشفة والشجاعة، بينما اتسم المؤتمر الرسمي بطابع التهامس وراء الكواليس والاجتماعات الجانبية لا لدرء الخطر عن فلسطين، ولكن لدرء الخطر الذي تلقيه قضية فلسطين على عاتق الدولة العربية، فقد كان كل وفد يقول في الداخل غير ما يقوله في الخارج للصحافة والتجمعات

---

(١) تقرير اللجنة النيابية الملحق/(٥) ص (٥٧ - ٥٨).
(٢) المصدر السابق/ ص ٦٠، انظر تصريحات الجمالي الاخبار ٢١/٦/١٩٤٦.
(٣) فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ص ٢٧.
(٤) الشقيري/اربعون عاماً/ص ٢٧٠.

الشعبية ، ولم تكن هذه المداولات تشغل في وضع خطة لانقاذ فلسطين بقدر ما كانت تشغل في وضع خطة لانقاذ الدول العربية من الورطة التي أنزلتها بها قضية فلسطين.

بينما علق تقرير اللجنة النيابية على قرارات المؤتمر بقوله : ظهرت الخلافات في شكل الاجراءات الاقتصادية والسياسية الواجب اتخاذها تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا وأصبح واضحاً ان الدول العربية لا تختلف في تفاصيل الوسائل الناجعة لانقاذ فلسطين، بل تختلف في حقيقة موقفها من القضية ودرجة استعدادها لتحمل الخسارة والتضحية وكان أمام الجامعة أحد طريقين :

إما الظهور بمظهر الاتفاق وهذا يقتضي القبول بخطة أضعف اعضائها وأقلهم تضحية ، واما المصارحة ووضع خطة لا يمكن انقاذ فلسطين بدونها ، والقبول بخطة المستعدين للتضحية دون السماح للمتباطئين باعاقة تنفيذها وقد آثرت الجامعة الطريق الأول [١].

٣ - مؤتمر لندن أيلول ١٩٤٦ فبراير (١٩٤٧) :

أوصى الخبراء الانجليز والأمريكان الذين درسوا توصيات لجنة التحقيق الانجلو أمريكية انه في حالة الموافقة على مقترحاتهم فيجب تقديمها إلى ممثلي العرب واليهود كأساس لمفاوضات تجري في مؤتمر تعقده حكومة المملكة المتحدة. وبالفعل وجهت الحكومة البريطانية الدعوة في ١٩٤٦/٧/٢٥ إلى حكومات الدول العربية والوكالة اليهودية في فلسطين والهيئة العربية العليا ، وبعض زعماء فلسطين من العرب ، والأمين العام لجامعة الدول العربية ، وممثلين عن يهود بريطانيا وفلسطين [٢].

وفي ١٩٤٦/٧/٣١ أعلن المستر موريسون نائب رئيس الوزراء البريطاني أن فلسطين بأجمعها يجب أن لا تكون لا عربية ولا يهودية وانه من المستحيل التوفيق بين أماني العرب واليهود السياسية ولذلك لا يمكن تأسيس دولة موحدة بينهم ، وان الحل الوحيد هو وضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية ، وعليه يجب تقسيم فلسطين إلى منطقتين احداهما عربية ، والأخرى يهودية ومنطقة ثالثة تشمل القدس وما جاورها والنقب [٣] ، وطلب ان تكون هذه الخطة بمثابة جدول أعمال للمؤتمر المقبل.

رفعت وزارة الخارجية العراقية دعوة الحكومة البريطانية في كتاب إلى مجلس الوزراء العراقي بتاريخ

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/الملحق رقم ٣/ ص ٥٥.

(٢) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ ص (٦٢-٦٤).

(٣) Cmd. 7044, proposals for future of Palestine, July 1946 — February 1944, pp.4-7.

وعرفت هذه الخطة بمشروع موريسون-جريدي (السفير الامريكي في لندن)

Richard Allen, op. cit., p.376.

حول موقف الولايات المتحدة والمعارضة البريطانية من مشروع موريسون انظر :

Hurwitz, the struggle for Palestine: p.258.

١٩٤٦/٧/٢٨ ، وقد اجتمع المجلس بتاريخ ١٩٤٦/٨/٦ للنظر في كتاب الخارجية ، وعلى ضوء بيان المستر موريسون في ١٩٤٦/٧/٣١ فقد قرر مجلس الوزراء ان ليس في وسع الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ما لم تتأكد من النقاط التالية :

/١/رفض التفاوض مع اليهود .

/٢/عدم الاعتراف بأي صفة رسمية للحكومة الأمريكية في موضوع فلسطين فالحكومة الأمريكية متطفلة .

/٣/ان لا تقوم المفاوضات على توصيات لجنة التحقيق ولا على الخطة المقترحة من الخبراء الانجليز والأمريكان .

/٤/يستنكر مجلس الوزراء الاقتراح القائل بتعويض عرب فلسطين بملايين الدولارات بعد قبول الاقتراح بتقسيم بلادهم وكذلك يستنكر تقديم القروض للدول العربية اسكاتاً لها إذ ليس هناك مَن يسكت عن المطالبة بحق العرب الصريح .

/٥/ ترى الحكومة العراقية عدم الرد على الحكومة البريطانية حتى ينجلي الموقف في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الاسكندرية ، وقرر تخويل وزير الخارجية عرض هذه الخطة على وزراء خارجية الدول العربية ، واستشارة الحكومة في بغداد حول أي تعديل ، وسوف يحتفظ بسرية هذا القرار لكي لا يكون إحراجاً لبعض الدول العربية بالرغم من أن الكتمان والسكوت يسببان توجيه النقد للحكومة العراقية[١] .

ولقد قرر وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم في الاسكندرية بتاريخ ١٢ – ١٣/أغسطس/ ١٩٤٦ رفض أي خطة للتقسيم أو الحكم الفيدرالي كأساس للبحث خلال المؤتمر المقبل ولبوا دعوة الحكومة البريطانية للتباحث معها حول فلسطين في مؤتمر يعقد في لندن[٢] ، وعقد المؤتمر على مرحلتين الأولى في أيلول سبتمبر ١٩٤٦ ، والثانية في فبراير ١٩٤٧ .

افتتح المؤتمر في ١٠ أيلول ١٩٤٦ بحضور ممثلي الدول العربية المستقلة والأمين العام لجامعة الدول العربية ، ولم يحضره أحد من اليهود أو من عرب فلسطين ، والسبب في عدم تمثيل الفلسطينيين في المرحلة الأولى للمؤتمر يرجع إلى اصرار الحكومة البريطانية على اختيار ممثلي فلسطين من الذين لا يملكون حق محاسبتها على سياستها الجائرة في فلسطين كما قال المفتي في مذكراته[٣] ، خلافاً لما ذكره كيرك من أن الفلسطينيين رفضوا حضور المؤتمر إلا إذا اختاروا ممثليهم على أن يكون المفتي الذي هرب من فرنسا واحداً منهم[٤] .

---

(١) المركز الوطني كتاب الخارجية الى مجلس الوزراء رقم ش/١٣/٥٣/٥٣ تاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨ قرارات مجلس الوزراء العراقي/ملف جـ/١٩٤٦/٨/٢ وثيقة رقم ١٠ تاريخ ١٩٤٦/٨/١١ .

(٢) Hurwitz, the Struggle for Palestine, p.259.

(٣) مذكرات المفتي/مجلة فلسطين/عدد ١٥٦/مارس/١٩٧٣ .

(٤) Kirk, Short History of the Middle East, p.215, Hurwitz, Ibid.

أما الوكالة اليهودية فقد قبلت من حيث المبدأ حضور المؤتمر ولكنها اشترطت أن يكون البحث فيه في اطار انشاء دولة يهودية قادرة على الاحتفاظ بكيانها في رقعة من الأرض وافية تشمل ٨٥٪ من مساحة فلسطين[١].

وقد طرح الوفد البريطاني خطة الحكم الذاتي الاقليمي (كما يسميها فاضل حسين) أو خطة الكانتونات (كما يسميها أنيس صايغ) أو مشروع موريسون الذي أعلنه في ١٩٤٦/٧/٣١، مشيراً على لسان وزير الخارجية المستر بيفن: إلى ان الحكومة البريطانية غير مستعدة للنظر في أي حل لا يعمل حساباً لوجود (٦٠٠) ألف يهودي هناك متمسكين بحقوقهم السياسية بوصفهم مجموعة قائمة بذاتها، كما انه لا يغفل ضرورة مساهمة فلسطين في ايجاد حل لمشكلة اللاجئين[٢].

ويدعو مشروع موريسون إلى اقامة كانتونين (عربي - يهودي) وقضاءين تابعين لبريطانيا مباشرة (في القدس والنقب) واعطاء كل كانتون سلطة تحديد عدد المهاجرين إليه، ونص المشروع على جعل الحدود بين الكانتونين ادارية فقط، وعلى اقامة حكومة مركزية واحدة تشرف على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك والضرائب مع ادخال (١٠٠) ألف يهودي. وقد عارض اليهود والأمريكان والعرب بمن فيهم الملك عبد الله المشروع. ولكن نوري السعيد الذي وضع خطوطه العريضة وأوحى به للمسؤولين في لندن عاد فاستنكره لما أجبرته المعارضة الشعبية كما يقول الصايغ[٣]. ولكن هذا الرأي يناقض موقف نوري السعيد من فكرة التقسيم التي كان يعارضها وقد فاتح السفير البريطاني بهذه المعارضة في ديسمبر ١٩٤٤[٤].

وهذه الخطة ليست جديدة بالنسبة للانجليز والأمريكان فقد وضعتها وزارة المستعمرات البريطانية في عهد حكومة الحرب كبديل لفكرة التقسيم، وتبين انها لم تكن عملية، ويومها اقترح تشرتشل على الحكومة ضرورة افهام الولايات المتحدة بأنها إذا لم تقدم لتحمل المسؤولية، فان الحكومة البريطانية ستنهي انتدابها وترفع القضية للأمم المتحدة[٥]. والخطة جمعت مساوئ التقسيم وحرمت من حسناته كما يقول الارمنازي وهي صورة مصغرة عن مشروع تقسيم ١٩٣٧ كما تقول «آن وليامز[٦]».

أما الممثلون العرب فتقدموا (في ١٩٤٦/٩/٣٠) بخطة مقابلة تقوم على أساس أن:

---

(١) راجع شروط الوكالة اليهودية وعرب فلسطين لحضور المؤتمر.
Hurwitz, Ibid., pp.260-62.

(٢) Kirk, Short History, op. cit., p.216.
وفاضل حسين/المذكرة البريطانية/ص ٦٢ و Cmd.7044, pp.4-8
انظر برقية اتلي الى ترومان بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٨ Francis Williams, op. cit., pp.199-200.

(٣) انيس صايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٢٢١.

(٤) راجع ص ١٢٩ من هذه الدراسة.

(٥) Kirk, the Middle East (45-50), pp.224-25.

(٦) Ann Williams, Britain and France, op. cit., p.86.
الارمنازي/جـ١/ص ١٧٤.

١/تكون فلسطين دولة موحدة ذات أكثرية عربية دائمة وتنال استقلالها بعد فترة انتقالية قصيرة (سنتان أو ثلاث سنين) تحت الانتداب البريطاني.

٢/يكون لليهود ضمن هذه الدولة ممن نالوا الجنسية الفلسطينية (بعد اقامة عشر سنوات) كل الحقوق المدنية كما لجميع المواطنين الفلسطينيين الآخرين مع تهيئة ضمانات خاصة لحماية حقوق الطائفة اليهودية الدينية والثقافية.

٣/تعمر وتصان قدسية الأماكن المقدسة من أجل حرية العبادة في جميع فلسطين.

٤/تعطى الطائفة اليهودية عدداً من مقاعد المجلس التشريعي بنسبة عدد المواطنين اليهود في فلسطين بشرط أن لا يزيد عدد ممثلي اليهود عن ثلث مجموع عدد الأعضاء مهما كانت الظروف.

٥/كل التشريعات الخاصة بالهجرة وبيع الأراضي تتطلب موافقة العرب في فلسطين كما تعبر عنها أكثرية الأعضاء العرب في المجلس التشريعي.

٦/لا يمكن تعديل الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة إلا بموافقة الأمم المتحدة، ولا تعدل الضمانات الخاصة بالطائفة اليهودية إلا بأكثرية الأعضاء اليهود في المجلس التشريعي.

وتضمنت الخطة وضع دستور على أساس هذه المبادئ خلال الفترة الانتقالية، حيث يعين المندوب السامي حكومة مؤقتة من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود. وتتخذ الاجراءات لانتخاب مجلس تأسيسي من (٦٠) عضواً يقوم خلال ستة أشهر بوضع دستور، واذا لم يفلح في اتمام عمله خلال هذه المدة تقوم الحكومة المؤقتة بنشر الدستور ليضمن استمرار تنفيذ الخطة إذا قاطعها اليهود. ولا يكون خاضعاً لفيتو المندوب السامي، وبعد الموافقة على الدستور ينتخب مجلس تشريعي ويعين أول رئيس لدولة فلسطين المستقلة، ثم ينقل المندوب السامي صلاحياته إلى رئيس الدولة، وتعقد معاهدة تعين العلاقات المستقبلية بين الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين[١].

ولكن جلسات المؤتمر أجلت من أجل حضور جلسات الأمم المتحدة، على ان تستأنف في وقت لاحق[٢]، وعلى أثر عودة وزير الخارجية العراقي ١٩٤٦/١٠/١٣ بمناسبة تأجيل جلسات المؤتمر أصدر مدير الدعاية العام بياناً رسمياً حول موقف الوفد العراقي في مؤتمر المائدة المستديرة وكيف كان موقفاً صريحاً حازماً يتفق كل الاتفاق مع رغائب ومصالح الشعب الفلسطيني، وان التآزر بين الوفود العربية والاتفاق في الكلمة

---

(١) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ص(٦٤–٦٥) و .Cmd.7044, op. cit., pp.9-11

(٢) حول اسباب تأجيل المؤتمر انظر: .Hurwitz, the Struggle for Palestine, p.264

كانا من أبرز ظواهر المؤتمر ، فالعرب لم يألوا جهداً قط في جميع الظروف والأحوال في العمل على نيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة[1] .

وجرت خلال فترة تأجيل المؤتمر محاولات لتضييق شقة الخلاف بين الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية وبخاصة بعد أن تولى «جريش جونز» Creech Jones المعروف بميوله الصهيونية وزارة المستعمرات بموجب تعديل وزاري في ٤/أكتوبر/١٩٤٦ ولكن تصريح ترومان المؤيد لمشروع الوكالة اليهودية باقامة دولة يهودية قادرة على الحياة a viable Jewish State مع هجرة (١٠٠) ألف يهودي في الحال كحل للمشكلة اليهودية أفسد خطة التسوية بين بيفن والوكالة اليهودية[2] .

وعلى أثر عقد المؤتمر الصهيوني العالمي في بازل ٩/ديسمبر/١٩٤٦ الذي رفض خطة الحكم الذاتي الاقليمي لأنها ستمنع استقرار اليهود في القسم الأكبر من فلسطين ، اشترط لحضور المؤتمر في حالة استئنافه جعل فلسطين جمهورية يهودية كجزء من بناء العالم الديمقراطي ، وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية ، وتخويل الوكالة اليهودية الاشراف على الهجرة وتعمير البلاد[3] .

ولقد نبه وزير العراق المفوض في واشنطن السيد علي جودة الايوبي وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٨ إلى التعاون الأمريكي – الانجليزي قائلاً : ان هناك اتفاقاً بين البلدين لتحقيق سياسة مقررة بشأن فلسطين والشرق الأدنى ، وان انشاء دولة صهيونية في فلسطين أو في جزء منها سيحقق اشراك أمريكا في الدفاع عن هذه المنطقة[4] .

دور الانعقاد الثاني لمؤتمر لندن يناير/فبراير (١٩٤٧) :

استؤنفت جلسات مؤتمر لندن في يوم ٢٧/يناير ١٩٤٧ ، وحضر المؤتمر مندوب الهيئة العربية العليا ، فقد أوضحت الهيئة العربية العليا للدول العربية وللجامعة العربية ضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني في الدورة الثانية ، بعد أن حال تعنُت الحكومة البريطانية دون ذلك في دور الانعقاد الأول للمؤتمر ، وناشدت الدول العربية ان تمتنع من إرسال مندوبيها إلى المؤتمر اذا لم توجه الدعوة الى الهيئة العربية العليا ، وبالفعل استجابت الحكومة البريطانية لطلب الدول العربية[5] .

وقد استنكر حزب الاستقلال العراقي بمناسبة انعقاد المؤتمر عدم توجيه الدعوة للحاج أمين كممثل لفلسطين ، في الوقت الذي دعت فيه زعماء اليهود المتصلين بالحركة الارهابية[6] . كما حضر المؤتمر وفد يمثل

---

(١) جريدة العالم العربي/تاريخ ١٥/اكتوبر/١٩٤٦ .

(٢) Kirk, The Middle East (45-50), pp.229-30.

(٣) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ص (٦٥ – ٦٦).
و Kirk, Ibid., 223-31.

(٤) ذكريات علي جودة/ص ٢٦٨ .

(٥) وزارة الخارجية/مؤتمر لندن الخاص عام ١٩٤٧ ، ملف ع/٧٠ ١٣/٢٣٧/١٠ انظر رسالة السفير البريطاني رقم (٥٧) الى وزارة الخارجية العراقية حول موافقة بريطانيا على دعوة وفد يمثل الفلسطينيين في مؤتمر لندن وثيقة رقم ٣٠ ، ومذكرات المفتي/مجلة فلسطين/آذار/١٩٧٤ .

(٦) منشورات حزب الاستقلال/التقرير السنوي الأول/ملحق (٣٠) ص (٤٧ – ٤٨).

الوكالة اليهودية ، ودارت أعمال المؤتمر بشكل جلسات عربية – بريطانية ومحادثات غير رسمية مع وفد الوكالة كما لو كان وفداً استشارياً للوفد البريطاني يوجهه حول ما يقبله اليهود وما لا يقبلوه .

اتفقت كلمة الوفود العربية على أن لا يتكلم الوفد الفلسطيني إلا بعد أن تبدي الحكومة البريطانية رأيها في المشروع العربي الذي قدم في ١٩٤٦/٩/٣٠ (في آخر جلسات دور الانعقاد الأول للمؤتمر) لكي لا تتخذ الحكومة البريطانية من موقف الوفد عذراً لرفض المشروع ، فاذا كان ردها ايجابياً وقفت الوفود إلى جانب الوفد الفلسطيني ، وعندها بامكانه أن يعرض ما يريد من تحفظات[١] .

ويصف لنا الدكتور الجمالي ما دار في جلسات المؤتمر خلال برقياته التي كان يرسلها إلى وزارة الخارجية العراقية طيلة فترة انعقاد المؤتمر ، وتشير برقيته بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٥ (أي قبل انعقاد المؤتمر) إلى انه تلقى رسالة سرية من سبيرز (Spears) يقول فيها : «ان تطرف العرب في الاعتدال قد كان لحد الآن في صالحهم ، إلا انه يلاحظ الآن ان هذا الموقف المعتدل أصبح يفسر بالعجز ، ويستغل للاحتجاج بأن العرب سوف لا يحركون ساكناً ازاء أي حل يغاير مصلحتهم كالتقسيم مثلاً (فكأنه يوحي إليه بالتشدد وبمعارضة التقسيم) واضاف : اني لا أزال أشعر كما شعرت دائماً ان العرب لا يسعهم التنازل ولو عن شبر واحد من أرضهم[٢] .

افتتح بيفن المؤتمر في كلمة أوضح فيها أهمية القضية الفلسطينية قائلاً : ان الوقت قد حان لايجاد حل لها ، فاذا عجزنا عن ذلك أصبح من واجب الأمم المتحدة ان تجد هذا الحل ، ورحب بالوفد الفلسطيني ورغب في الاطلاع على وجهة نظره . وقد ألقى جمال الحسيني كلمة ركز فيها على حق العرب ، ومعارضتهم للتقسيم خاتماً كلمته بقوله : ان لا حل لقضية فلسطين إلا على أساس مبادئ العدل والحق الطبيعي وتنفيذ الوعود المقطوعة للعرب» وقد رحبت الوفود العربية بهذه الكلمة وان لم تلق ترحيباً من المستر بيفن[٣] .

ولقد اعتذر «بيفن» عن تحديد موقف الحكومة البريطانية من المشروع العربي بحجة ان ذلك يستدعي مشاورة اليهود ، باعتبار ان المشروع المشروع يعارض الهجرة ، ويبقي اليهود أقلية وهذان أمران صعبان وأشار إلى ان التقسيم بشكل كانتونات قد يكون أحسن حل سيما وانه نجح في سويسرا .

وفي الجلسة الثانية ألقى «بيفن» بياناً عرض فيه وجهة نظر بريطانيا في حل القضية الفلسطينية على أساس استمرار الهجرة والتقسيم الأمرين اللذين يقبل بهما اليهود . فرفض العرب ذلك واعتبروا ذلك الحل مخالفاً للعدالة ، ويعطي اليهود أكثر مما أعطاهم وعد بلفور . وفي معرض رد الجمالي على وزير المستعمرات الذي

---

(١) وكان جمال الحسيني قد صرح ان الوفد سيذهب الى لندن غير مقيد بأي قيد أو شرط عدا ما تقتضيه المصلحة الوطنية ، وان الوفد سيرفض فكرة التقسيم/الاخبار ١٩٤٧/١/١٢ .

(٢) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٠٧٠/ ١٣/٢٣٧/٢٣٧ ، كتاب الخارجية رقم س/١٣/٢٣٧/٢٣٧ تاريخ ١٩٤٧/٢/١ وثيقة رقم ١ .

(٣) مذكرات المفتي/مجلة فلسطين/آذار ١٩٧٤ ، وبمناسبة افتتاح المؤتمر كتبت صحيفتا التايمز والجارديان تقترحان تقسيم فلسطين ، والتعاون مع الامم المتحدة من أجل تنفيذ المشروع/الاخبار ١٩٤٧/٢/٣ ، انظر أيضاً تعليق التايمز في ٥/فبراير/١٩٤٧ .
Kirk, The Middle East, (45-50), p.236.

اتهم العرب بالمبالغة بالخطر الصهيوني قال : ان مخاوف العرب لها أسس حقيقية في تاريخ الصهيونية وان اطماعها لن تقف عند حد وستهدد كيان العرب[١].

ويروي المفتي ان «بيفن» حاول الايقاع بين الوفود العربية كي تتراجع عن معارضتها للتقسيم والهجرة عندما قال : ان بعض الدول العربية مستعدة للقبول بالتقسيم كحل لقضية فلسطين، ولكنها لا تبدي موافقتها علناً في المؤتمر، وانه يريد أن يستوثق من صحة المعارضة لفكرة التقسيم. فكان كلامه أشبه بقنبلة حاول «بيفن» أن يوقع فيها بين الدول العربية، ولكن الجمالي وقف وأعلن : ان مجلس الجامعة الذي هو رئيسه في دورته الأخيرة قرر بالاجماع رفض جميع الحكومات العربية لمشروع التقسيم وانه يعلن الآن باسم الحكومات العربية والجامعة العربية رفض التقسيم، واذا كان هناك عربي يقول بالتقسيم فانه لا يمثل إلاّ نفسه[٢].

وفي هذه الأثناء تقدمت الحكومتان السورية واللبنانية باقتراح يقضي بمقابلة ممثلي الدول العربية في لندن مجتمعين أو منفردين ،ملك بريطانيا، أو ارسال الحكومات العربية رسائل إلى الحكومة البريطانية من أجل المطالبة بحل قضية فلسطين حلاً عادلاً[٣].

وقد رحبت وزارة الخارجية العراقية في برقياتها إلى مفوضياتها في دمشق وبيروت ولندن بالفكرة مع بعض التحفظ خوفاً من أن تكون التقاليد المتبعة لا تسمح بذلك. ونصحت بضرورة درس مبعوثي الدول العربية السياسيين في لندن الموضوع مجتمعين، والاتفاق على ما ينسبونه في هذا الشأن. وفي ٦/فبراير/١٩٤٧ أبرق الجمالي يقول : بالنظر لغياب ملك انكلترا لم تبق حاجة لأي مقابلة، ولم نر حاجة للاتصال بنائب الملك، وأضاف لا بأس من توجيه برقيات شخصية إلى الملك أو نائبه إذا اتفق رؤساء الدول العربية على ذلك[٤].

ولقد علت الحكومتان السورية واللبنانية كما جاء في برقيتي مفوضيتي العراق في دمشق وبيروت تلك الحركة «بالأخبار الواردة من لندن حول القضية الفلسطينية» ولعل المقصود بذلك ما قاله «بيفن» من ان بعض الدول العربية تؤيد التقسيم سراً، ولكنها لا تستطيع أن تعلن ذلك وربما كان المقصود من هذا القول الأردن، الأمر الذي جعل البلدين يخشيان من مساعي الملك عبد الله ومحاولته ضم القسم العربي من فلسطين كخطوة أولى نحو مشروع سوريا الكبرى.

ويبدو ان «بيفن» حاول استمالة الجمالي ليؤيد وجهة نظره، في الاجتماع الذي عقد بينهما قال «بيفن» لا بد أن تساهم فلسطين في مشكلة اللاجئين في أوروبا، فرد الجمالي : ان فلسطين تحملت أكثر من طاقتها،

---

(١) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/١٠٧٠ برقية الجمالي للخارجية رقم (٦) تاريخ ١٩٤٧/١/٣١ وثيقة (٥).
(٢) مذكرات المفتي/المصدر السابق. ولم يشر الجمالي في برقياته الى هذا الموقف.
(٣) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/١٠٧٠، برقية المفوضية العراقية في بيروت ومرفق معها مذكرة رئيس الجمهورية اللبنانية وثيقة رقم (٩) وبرقية مفوضية دمشق رقم (١) تاريخ ١٩٤٧/١/٣٠ وثيقة رقم ١١.
(٤) المصدر السابق وثائق ١٤، ١٥ تاريخ ١٩٤٧/٢/٢، ١٧، ١٨ تاريخ ٤، ٤٧/٢/٦.

وان كل ما تقرر لحد الآن في مصلحة العرب لم ينفذ ، بينما نفذ كل ما تقرر لليهود وزيادة وأضاف « بيفن » قوله : أعدك يا جمالي انه لن يصدر مني شيء مثل وعد بلفور[1] .

أما الوفد اليهودي فقد تقدم بثلاثة اقتراحات تدور حول جعل فلسطين دولة يهودية ، مع السماح بالهجرة اليهودية إلى الحد الأقصى الذي تسمح به قوة استيعاب البلاد الاقتصادية ، أو اقامة دولة يهودية قادرة على البقاء في مساحة كافية من فلسطين[2] .

أمام هذين الموقفين المتضاربين لممثلي العرب واليهود تقدم « بيفن » في ٧/فبراير/١٩٤٧ بمقترحات تضمنت وضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات لتهيئة البلاد للاستقلال ، وتقسيم فلسطين إلى وحدات ادارية شبيهة بما اشتمل عليه مشروع موريسون ، مع استمرار الهجرة بمعدل أربعة آلاف شهرياً لمدة عامين (بمعنى السماح بهجرة (٩٦) ألف يهودي خلال عامين) وتكون الهجرة فيما بعد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية ، ويحتفظ المندوب السامي بمسؤولية حماية الأقليات ، ويسعى لتأليف مجلس استشاري وبعد مضي أربع سنوات ينتخب مجلس تأسيسي ، فاذا حصل اتفاق بين أكثرية ممثلي العرب واليهود ستقوم دولة مستقلة دون تأخير ، واذا لم يحصل اتفاق يطلب من مجلس الوصاية في الأمم المتحدة أن يبدي رأيه فيما يجب اتخاذه من اجراءات . وقد اعتبرت الحكومة البريطانية ان هذه المقترحات تتفق مع نصوص انتداب عصبة الأمم والمادة السادسة والسبعين من ميثاق الأمم المتحدة ، وأضافت ان هذه المذكرة وضعت لاجل اعطاء الشعبين فرصة لاثبات قدرتها على العمل معاً لخير فلسطين وبذلك يتهيأ الأساس الثابت لدولة مستقلة[3]

وقد لخص الجمالي مشروع « بيفن » في برقيته لوزارة الخارجية العراقية في ٨/فبراير/١٩٤٧ قائلاً : رأيي الشخصي ان لا فائدة كبيرة من الاستمرار في المفاوضة ، وان القضية يجب أن تعالج في الأمم المتحدة وطلب رأي الخارجية ، فاجابته بقولها : اننا لا نؤمل خيراً من نظر قضية فلسطين في الأمم المتحدة فاذا كانت أكثرية الدول العربية راغبة في ذلك لا مانع لدينا[4] .

أما الممثلون العرب فقد رفضوا مشروع « بيفن » وتقدموا برد « وضعته لجنة ثلاثية كان الجمالي أحد أعضائها » خلاصته : تمسك العرب بحقهم في فلسطين ، وعدم شرعية الانتداب وظلم تطبيقه ، ورفض الهجرة وفكرة التقسيم ، ولا مبرر لعرض القضية على الأمم المتحدة الا اذا ارادت بريطانيا ذلك . فلما كرر بيفن القول أن بعض الزعماء العرب موافقون على التقسيم أجابه الجمالي قائلاً : ان العرب جميعاً متفقون على رفضه ، ولما أشار

---

(١) نفس المصدر السابق ، برقية الجمالي رقم ١٢ ، تاريخ ١٩٤٧/٢/٧ وثيقة رقم ١٩ .

(٢) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ ص ٦٧ وراجع
Kirk, Short History of the Middle East, p.217.

(٣) فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ ص ٦٧ وراجع
Cmd.7044, pp.12-14, Kirk, The Middle East (45-50), pp.236-37.

(٤) وزارة الخارجية/ملفع/١٠٧٠/١٣/٢٣٧ برقية الجمالي الى الخارجية رقم ١٣ ، تاريخ ١٩٤٧/٢/٨ وبرقية الخارجية رقم ٥ ، تاريخ ١٩٤٧/٢/١٠ .

«بيفن» الى أن بعض الزعماء العرب قد أعطوا اليهود وعداً في فلسطين مشيراً الى اتفاق فيصل – وايزمن ، رد الجمالي : أن ذيل الاتفاقية يلغيها من أساسها ، لأن ما اراده فيصل أن يكون اليهود رعايا في دولة عربية كبيرة[1] .

وعندما سأل بيفن عن امكانية اجتماع العرب مع اليهود اجابه الجمالي بأنه لا يمانع شريطة اعلان بريطانيا أن الانتداب لم ينجح ولا يمكن استمراره ، وفضل جمال الحسيني تخلي بريطانيا عن فلسطين ، في حين فضل الجمالي وكميل شمعون تنفيذ المشروع العربي ، ولما احتج بيفن بأن ذلك يحتاج الى قوة اجابه الجمالي أن الدول العربية تكفل حفظ الأمن الداخلي في فلسطين[2] .

وفي جلسة المؤتمر الاخيرة أعرب «بيفن» عن أسفه لعدم التوصل الى حل يرضي الطرفين وأن الحكومة البريطانية قررت عرض القضية على الأمم المتحدة بدون التوصية بحل محدد ، ورجا أن تعيد الدول العربية النظر في المشروع البريطاني ، فأجابه كل وفد أن الدول العربية ترفض التقسيم واستمرار الهجرة بأي شكل من الأشكال ، وتكلم الجمالي داعياً الى عدم معالجة قضية فلسطين بشكل يضعف الصداقة والسلام في الشرق ، وان تعلن بريطانيا فشل الانتداب لأنه منافٍ لروح العدالة والديمقراطية[3] .

ولقد رحبت الوفود العربية بقرار بريطانيا احالة قضية فلسطين الى الأمم المتحدة فقال جمال الحسيني : هذا اعدل قرار يمكن أن تتخذه بريطانيا ما دامت غير مستعدة لقبول المقترحات العربية وما كنا نريده على الأقل هو اقناع بريطانيا باستحالة التقسيم ، فاذا عرضت بريطانيا الوثائق على هيئة الأمم المتحدة فقد كسبنا شيئاً ولو أنه نصر سلبي ولكنه نصر على كل حال. أما الجمالي فقال : علينا أن نؤمل الخير في هيئة الأمم المتحدة وهذا ما يتيسر للمرء اليوم قوله[4] . وحول فشل المؤتمر في التوصل الى حل يرضي به الطرفان قال الجمالي : ان فشل المؤتمر كان متوقعاً لأن الحكومة البريطانية كانت تستهدف التوفيق بين مطالب العرب الحقة والاطماع الصهيونية العدوانية وهذا أمر مستحيل ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تحمل الصهيونية على الاذعان[5].

ولكن ماذا سيكون موقف الدول العربية المقبل في الأمم المتحدة ، هل ستلتزم مقدما بقرارات الأمم المتحدة وهل ستعرض عليها المشروع العربي الذي قدمته في لندن الذي رفضته بريطانيا ، أم انها ستعرض مشروعاً آخر؟ أجاب الجمالي على هذه التساؤلات بقوله : أن جامعة الدول العربية ستجيب على هذه التساؤلات خلال اجتماعها في الشهر القادم ، وأضاف : مهما تقرر الأمم المتحدة فإن حق العرب سيبقى حقاً للعرب ، وهم لم يقبلوا الانتداب لا أدبياً ولا قانونياً ، وإذا جاء قرار الأمم المتحدة ضدهم فاني واثق أنهم سيبذلون قصارى جهدهم وكل ما في وسعهم لمقاومته[6].

---

(١) المصدر السابق/برقية الجمالي رقم ٢٨ تاريخ ١٩٤٧/٢/١٥ .

(٢) المصدر نفسه/برقية الجمالي رقم ١٥ تاريخ ١٩٤٧/٢/١٣ .

(٣) وزارة الخارجية/الملف ع/١٠٧٠/١٣/٢٣٧ . برقية الجمالي رقم ١٦ تاريخ ١٩٤٧/٢/١٥ .

(٤) الاخبار ١٩٤٧/٢/١٦ .

(٥) العالم العربي ١٩٤٧/٢/٢٣ . انظر أيضاً Francis, Williams, op. cit., pp.200-201.

(٦) الأخبار ١٩٤٧/٢/١٩ .

وفي ٢٥/فبراير/١٩٤٧ القى «بيفن» بياناً في مجلس العموم وصف فيه قضية فلسطين بالمعقدة وأن العرب تشددوا في طلب منع الهجرة، وانتقد موقف أمريكا لتدخلها، وتصريحات ترومان التي زادت المشكلة تعقيداً، وأضاف: أن المسألة ليست مسألة ادخال (١٠٠) ألف يهودي لأن اليهود يتكلمون عن هجرة الملايين، وأن بريطانيا بصفتها دولة منتدبة لا تستطيع أن تفرض حلاً بالقوة ولذلك ترى نفسها مضطرة لرفع القضية الى الأمم المتحدة لتفرض الحل الذي تراه، أما وزير المستعمرات المستر «جريش جونز» فقال: لسنا ذاهبين الى الأمم المتحدة لإنهاء الانتداب ولكن لاستشارتها حول الشكل الذي سنمارس فيه الانتداب[١].

أما الفائدة التي حققها مؤتمر لندن في نظر الجمالي فتمثلت في اظهار العرب بمظهر الساعين الى الحل السلمي المؤدي الى حل قضيتهم من ناحية، وبمظهر المتحدين رفضاً للدعاية الصهيونية التي أكدت أن العرب أو بعضهم يفضلون التقسيم للتأثير على بريطانيا بأن العرب غير جادين في مقاومة الصهيونية من ناحية ثانية[٢].

ولقد كان لقرار بريطانيا رفع قضية فلسطين الى الأمم المتحدة ردود فعل لدى الدول العربية فجرت مشاورات بين العواصم العربية للاتفاق حول خطة موحدة لمواجهة هذا الموقف الجديد وقد جاءت المبادرة من العراق حيث ابرقت الخارجية العراقية الى مفوضياتها في القاهرة ودمشق وبيروت وعمان وجدة بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٨ حول ضرورة عقد اجتماع لمجلس الجامعة للنظر في القضية الفلسطينية. وجاء رد العواصم العربية بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢ يفيد أن الحكومة البريطانية لا يمكنها الذهاب الى الأمم المتحدة قبل عدة أشهر (كما جاء في برقية القنصلية العراقية في القدس) ولم يرحب بالدعوة لاجتماع مجلس الجامعة سوى السعودية شريطة موافقة الدول العربية[٣].

وفي ١٩٤٧/٣/٤ أفادت برقية المفوضية العراقية في واشنطن أن السكرتير العام للأمم المتحدة يحاول تشكيل لجنة دولية من الدول الخمس الكبرى على أن تكون فيها احدى الدول العربية واقترحت التوسط لدى بريطانيا لترشيح العراق لعضوية اللجنة، فابرقت الخارجية العراقية الى مفوضياتها في العواصم العربية في ١٩٤٧/٣/٦ تقترح عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب قبل عقد مجلس الجامعة. وقد وافقت الدول العربية على الاقتراح ولكنها اختلفت في تحديد مكان الاجتماع ما بين القاهرة أو دمشق أو عمان. وقد اقترحت مصر أن يعقد مجلس الجامعة في ٣/١٧ في القاهرة، على أن يسبقه أجتماع وزراء الخارجية في ٣/١٢ في دمشق[٤].

---

(١) H.C. Deb., Vol.433, Col.992-93, 2013.

مذكرات المفتي/مجلة فلسطين/آذار/١٩٧٤، فاضل حسين/المذكرة البريطانية/ص ٦٨/خطاب بيفن في ١٩٤٧/٢/١٨ حول الاسباب التي دفعت بريطانيا لرفع قضية فلسطين للامم المتحدة انظر: A Report by Gatham House Study Group: British Interest in Mediterranean and Middle East, p.11.

(٢) الاخبار ١٩٤٧/٢/٢٧.

(٣) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ برقيات الخارجية الى العواصم العربية تاريخ ١٩٤٧/٢/٢٨ وردود تلك العواصم بواسطة المفوضيات العراقية بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢.

(٤) نفس المصدر/برقية المفوضية في واشنطن، وبرقيات الخارجية العراقية الى العواصم العربية بتاريخ ٣/٦ وردود العواصم العربية عليها بتاريخ ٩، ١٩٤٧/٣/١٠.

ولقد أبرقت المفوضية العراقية في واشنطن بتاريخ ١٩٤٧/٣/٧ الى الخارجية العراقية تقول ان السيد موسى العلمي يرى أن اقتراح تعيين لجنة جديدة لبحث قضية فلسطين يعتبر انتصاراً للصهيونية للاسباب التالية :

أولاً : أنه يمنع هيئة الأمم من بحث قضية فلسطين بالتفصيل من أساسها وأنها ستجابه بقرار من قبل لجنة التحقيق يطلب منها فيه إما اقراره أو تعديله تعديلاً طفيفاً.

ثانياً : في الوقت الذي اعترفت فيه بريطانيا بأن الانتداب غير قابل للتنفيذ ويجب الغاؤه وانشاء دولة فلسطينية موحدة فان تعيين هذه اللجنة يعتبر بمثابة تثبيت للانتداب أو للوصاية بنفس الشروط وعلى غرار اللجان العديدة التي سبقتها.

ثالثاً : ان هم الصهيونيين كان عدم مجابهة هيئة الأمم في اجتماعها المقبل بوجهة نظر بريطانيا ، ولذا فان تعيين لجنة تحقيق جديدة لتعطي قراراً في الأمر يعتبر قضاء على وجهة نظر بريطانيا.

رابعاً : انه اذا كانت هناك ضرورة لتعيين لجنة تحقيق بواسطة منظمة الأمم المتحدة فيجب أن يكون ذلك بعد اجتماع هيئة الأمم المتحدة القادم في أيلول ، وبعد بحث القضية من جميع نواحيها بحيث يكون لجامعة الدول العربية الرأي النافذ في تعيين أعضائها وتحديد صلاحياتها.

خامساً : ان تشكيل اللجنة وتحديد صلاحياتها يعد سابقة خطرة ويعتبر مخالفاً للأسس الديمقراطية التي بنيت عليها الأمم المتحدة[١] .

وقد ابرقت الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠ الى السكرتير العام للأمم المتحدة حول عدم جدوى تشكيل لجنة خاصة بفلسطين واختيار أعضائها ، وبعثت بنسخ منها الى المفوضيات العربية والأجنبية بما في ذلك السفارة البريطانية في بغداد ، وجاء رد المفوضية المصرية في بغداد بتاريخ ١٢/مارس/١٩٤٧ يفيد أن مصر بلغت وزيرها المفوض في واشنطن أن يبلغ السكرتير العام معارضة مصر لتشكيل لجنة تحقيق دولية وأن البلاد العربية تشاركها في ذلك وأنها طلبت من وزيرها توحيد الجهود مع الدول العربية. كما وافقت سوريا ولبنان على برقية العراق للسكرتير العام. أما السعودية فترى ضرورة عرض القضية على مجلس الجامعة قبل تقديم الاعتراض للاتفاق على صيغة الاعتراض لأن ذلك أقوى وأنفع[٢] .

وقد أفادت برقية المفوضية العراقية في لندن بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٤ أن الحكومة البريطانية تحبذ فكرة تشكيل لجنة خاصة بفلسطين توفيراً للوقت ، وأن ليس هناك أي احتمال لسيطرة اليهود على اللجنة كما أكد ذلك معاون

---

(١) وزارة الخارجية/الدائرة العربية/كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ٣٢١٤/١٣/٢٣٧/٢٣٧ ، تاريخ ١٩٤٧/٣/١٠ سري ومستعجل.

(٢) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ ، رد سوريا ولبنان بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٣ ، ورد السعودية بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٦ الوثائق رقم ٢٧ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧١.

وزير الخارجية البريطاني المستر (روبرت هد) لوزير العراق المفوض. وأن الانجليز متفاهمون في ذلك مع الفرنسيين والروس[١].

وفي ١٩٤٧/٣/١٧ اجتمع موسى العلمي مع السكرتير العام للأمم المتحدة فأوضح له ضرورة النظر في طلب بريطانيا عقد اجتماع خاص لهيئة الأمم المتحدة، أو تعيين لجنة تحقيق لتقدم تقريرها في الاجتماع العادي للامم المتحدة في أيلول ١٩٤٧، لأن عقد اجتماع خاص للجمعية العمومية سوف يكلف نصف مليون دولار ولذا فمن المفضل الاتفاق على أعضاء اللجنة الآن بدلاً من تعيينهم من قبل الجمعية العمومية. وأضاف أن هناك ضغطاً على دول أمريكا الجنوبية، وأنه مستعد لاخراج بريطانيا من اللجنة على أن لا يدخلها أحد من الصهيونيين أو العرب وسوف يقصر أعضاءها على الدول الصغرى، وعلى الدول العربية ارسال من تريد لاعطاء افادات أمام اللجنة، وهذا أقوى من أن يكون للعرب مندوب في اللجنة لا يستطيع أن يغير مجرى التحقيق أو أن يؤثر في القرار، وليست أمامنا الآن سوى ثلاثة أمور: إما قبول اللجنة، أو قبول فكرة جلسة خاصة، أو اجتماع خاص، أو السعي لدى بريطانيا لسحب طلبها لعقد اجتماع خاص. ويضيف العلمي: ان السكرتير العام يجهل القضية العربية ومع حسن نيته يستطيع خصومنا أن يسيطروا عليه إما رأساً أو بواسطة الموظفين اليهود الذين عنده في السكرتارية. وقد أبرقت الخارجية بهذه المعلومات الى الجمالي في القاهرة حيث كان يحضر اجتماعات الجامعة العربية[٢].

أما اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي اجتمعت في القاهرة فقد اتخذت قراراً سرياً بتاريخ ٢٢/مارس/١٩٤٧ ولكنها لم تبلغه الى الدول العربية الا في ٩/نيسان/١٩٤٧ وفيه قررت:

أولاً: أن تقوم وزارة الخارجية في كل دولة من دول الجامعة بمسعى دبلوماسي واسع النطاق بقصد افهام الدول الأجنبية أن عروبة فلسطين واستقلالها مسألة أساسية وحيوية بالنسبة للدول العربية جميعاً. فتتكلف كل حكومة من الحكومات العربية ممثليها لدى الدول الأجنبية عرض قضية فلسطين على تلك الدول بالمعنى سالف الذكر، وتقوم وزارة الخارجية في كل دولة عربية بذات المسعى لدى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين عندها.

ثانياً: ايفاد وفود إلى نواحي العالم المختلفة بقصد تنوير الرأي العام العالمي بعدالة قضية العرب في فلسطين[٣].

ولم تكتف الحكومة العراقية بالمشاركة مع الدول العربية سواء باجتماعات الجامعة العربية أو بالاحتجاج

---

(١) وزارة الخارجية/نفس الملف/القسم الثاني/وثيقة رقم ٢.

(٢) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ القسم الثاني/برقية المفوضية العراقية في واشنطن رقم (١٩) تاريخ ١٩٤٧/٣/١٧، وثيقة رقم ٤، وقد رجا اعتبار هذه المعلومات في غاية الكتمان. وهذا ما أكدته برقية المفوضية رقم (٢٢) تاريخ ٤٧/٣/٢١ اعتبار هذه المعلومات شخصية مع شخص ليست له صفة رسمية.

(٣) وزارة الخارجية/الدائرة العربية/كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ع/٢٧٣/٢٧٣/١٣/٦٣٢١ مرفق فيه مذكرة الامانة العامة للجامعة العربية رقم ٦٠/٨/٥/٣ س تاريخ ١٩٤٧/٤/٩.

لدى السكرتير العام للأمم المتحدة، ومفوضيات الدول الأجنبية المعتمدة في بغداد وانما دعت الى عقد جلسة مشتركة لمجلس النواب والاعيان العراقيين في ٢٤/مارس/١٩٤٧ انتهت باقتراح الحصول على قرار اجماعي من جامعة الدول العربية من اجل ضمان حقوق العرب في فلسطين يتضمن ما يلي:

أولاً: ابلاغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن، وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة.

ثانياً: الذهاب الى منظمة الأمم المتحدة لاعلان استقلال فلسطين كدولة عربية، وفي حالة الفشل فان دول الجامعة تجد نفسها مضطرة الى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في الاجتماع غير العادي في بلودان والمتضمنة اعادة دول الجامة العربية – بصورة جماعية – النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

ثالثاً: منع تصدير المواد الأولية التي تغذي المعامل الصهيونية في حالتي ما اذا كان منشأ هذه المواد محلياً، أم ماراً بطريق الترانزيت، هذا فضلاً عن مقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بصورة حازمة.

وختم القرار بالعبارة الآتية: ان مجلس الأمة العراقي يعلن على رؤوس الاشهاد تمسكه باقتراحاته هذه ويجعل العراق في حل من تحمل كل مسؤولية تنتج عن عدم الأخذ بها[١].

وقد علق صادق البصام على هذا القرار بقوله: ليس الهدف من القرار احراج جامعة الدول العربية وبالتالي الانسحاب منها، فالحكومات العراقية المتعاقبة على اختلاف ميولها ومشاربها قد اتخذت السياسة القومية اساساً لسياستها الخارجية، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من سياستها الوطنية لأن العراق حكومة وشعباً يعتقد اعتقاداً جازماً بأن استقلال أي قطر من الأقطار العربية يتوقف أولاً وقبل كل شيء على استقلال الأقطار العربية الأخرى[٢].

ويرى خدوري أن السبب في هذه الجلسة المشتركة لمجلس النواب والأعيان العراقيين هو الاختلاف بين وجهات نظر الدول العربية حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه القضية الفلسطينية وبخاصة بعد فشل مؤتمر لندن وقرار بريطانيا رفع القضية الى الأمم المتحدة. وقد أشار ممثل السعودية يوسف ياسين الى هذا الاختلاف يوم افتتاح اجتماعات مجلس الجامعة العربية في ١٩٤٧/٣/١٧ بقوله: يوجد هناك من يعيق عمل مجلس الجامعة، ووصفهم باعداء العرب، فجاء رد العراق (بسبب المعارضة للسياسة الهاشمية) في قرار مجلس الأمة العراقي الداعي الى اتخاذ موقف صلب تجاه القضية الفلسطينية[٣].

---

(١) الاخبار ١٩٤٧/٣/٢٥، وزارة الخارجية/ ملف ع/٢٩٠٣/١٣/٢٣٧، برقية الخارجية الى وزير الخارجية العراقي في القاهرة بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٦ وابلاغ وزارات الخارجية في سوريا ولبنان والسعودية، نفس الملف، الوثائق ١٧، ١٨، ١٩.

(٢) الاخبار ١٩٤٧/٣/٢٨، انظر منهاج وزارة صالح جبر الذي جاء فيه قوله: لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين قضيته فسنعمل على انقاذ هذا الجزء من الوطن العربي بكل ما لدينا من وسائل الاخبار ١٩٤٧/٤/١١.

(٣) Khadduri, Fertile Crescent Unity, op. cit., p.154.

وبالطبع فان اتهام السعودية موجه بالدرجة الأولى للأردن وبالدرجة الثانية للعراق وبخاصة إثر توقيع معاهدة التحالف والأخوة بين البلدين، مقروناً ذلك بالتقارب العراقي–التركي والأردني–التركي الأمر الذي أعتبرته كل من سوريا والسعودية خطراً يتهددهما.

وقد رحبت الهيئة العربية العليا باسم فلسطين والشعب العربي قاطبة بالقرار التاريخي العظيم الذي قرره مجلس الأمة العراقي بشأن فلسطين، وأعلنت أنها أصبحت أقوى يقيناً من أي وقت مضى باندفاع العراق وسائر الأقطار العربية في العمل الجدي الحازم لتحقيق حرية فلسطين واستقلالها وصيانة عروبتها[1].

أما جريدة السجل فقد كتبت كلمة افتتاحية تحت عنوان: هذه نتيجة غضبة فخامة نوري السعيد، اتخاذ قرارات أبلغت الى الجامعة العربية التي شكرت العراق على غضبته، ثم هدأت العاصفة، وانقطع الطلب، ولم تتخذ أية تدابير فعالة في تطبيق قرارات بلودان، ولم تواصل الحكومة العراقية جهودها، وتصرمت الأيام والناس في حيرة من غضبة نوري، وفي ارتياب من سكوته الذي يوشك أن يكون طويلاً[2].

وفي ١٩٤٧/٣/٢٩ تقدمت بريطانيا الى السكرتير العام للأمم المتحدة بطلب لعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للنظر في قضية فلسطين وتشكيل لجنة خاصة للبحث في هذه القضية بعد أن حصلت على موافقة الولايات المتحدة[3].

٤ – العراق وفلسطين في الأمم المتحدة (ابريل ٤٧ – ابريل ١٩٤٨).

ان رغبة بريطانيا أو تفكيرها في احالة قضية فلسطين الى الامم المتحدة ترجع الى أيام حكومة الحرب البريطانية، يوم وضعت خطة الحكم الاقليمي كبديل لتقسيم فلسطين، فرفضتها أمريكا، فاوضح تشرتشل أنه اذا لم تقبل أمريكا الخطة فسوف يرفع القضية الى الأمم المتحدة[4]. وعلى أثر طلب ترومان السماح بهجرة (١٠٠)الف يهودي كتبت نيويورك تايمز في ١٩٤٥/٩/٢٣ تقول أن الحكومة البريطانية قررت احالة قضية فلسطين الى الأمم المتحدة[5].

وخلال جلسات مؤتمر لندن في دورتيه سبتمبر ٤٦، فبراير ١٩٤٧ هددت بريطانيا باحالة القضية الى الأمم المتحدة، وقد أعلن «بيفن» في آخر جلسات المؤتمر عن أسفه من التوصل الى حل يرضي الطرفين، وأن حكومته قررت احالة القضية الى الأمم المتحدة، وقد أشار الى هذا القرار في خطابيه في مجلس العموم بتاريخ ١٨، ٢٥/فبراير/١٩٤٧ كما اسلفنا الاشارة.

---

(١) جريدة الشعب ١٩٤٧/٣/٢٧.

(٢) جريدة السجل ١٩٤٧/٤/٣٠.

(٣) وزارة الخارجية/ملفع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ برقية المفوضية العراقية في واشنطن رقم ٢٥، اما كيرك فيذكر ان بريطانيا تقدمت بطلبها في ٢ ابريل/١٩٤٧:

Kirk, The Middle East (45-50), p.239 Leonard, op. cit., p.615.

(٤) Kirk, Ibid., pp.224-25.

(٥) المركز الوطني/ملفت/٢/١١/٤٢–٤٦، برقية المفوضية العراقية في واشنطن تاريخ ١٩٤٥/١٠/٢.

أبلغ نائب السكرتير العام للأمم المتحدة «فكتور هو» العراق أن بريطانيا تقدمت بطلب لعقد اجتماع خاص للجمعية العمومية واستفسر عن رأي العراق، فرد فاضل الجمالي موضحاً موقف حكومته بتاريخ ١٩٤٧/٤/٥ قائلاً: أن الحكومة العراقية أوضحت رأيها في برقيتها الى السكرتير العام بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠، بعدم وجود حاجة لتعيين لجنة خاصة لدرس قضية فلسطين، وأضاف أن حكومته لا تزال متمسكة برأيها، وانها لا توافق على الدعوة لجلسة خاصة للجمعية العمومية لهذا الغرض، أما اذا كانت الدعوة لغرض تنفيذ مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة على سكان فلسطين الشرعيين وإقرار اعلان استقلالها فوراً، فان حكومته ترحب بالدعوة لهذه الجلسة الخاصة. وأبرقت الخارجية العراقية بنفس المعنى الى مفوضياتها في العواصم العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية فجاء رد دمشق وبيروت والأمانة العامة الانتظار لمعرفة رأي فارس الخوري (مندوب سوريا في مجلس الأمن) ودعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى اجتماع لبحث الموضوع في ١٩٤٧/٤/١٢، وقد وافقت العراق على ذلك[١].

وفي أثناء مناقشة منهاج وزارة صالح جبر، أوضح الجمالي في المجلس النيابي اهتمام العراق بفلسطين قائلاً: أن لا استقلال لأي قطر عربي، ولا جامعة عربية ما لم تضمن عروبة فلسطين، وأضاف: أن الدول العربية الآن تستعد للذهاب الى الأمم المتحدة وهي واضعة نصب أعينها أنهاء الانتداب المشؤوم على فلسطين واعلان استقلالها[٢].

وبالفعل اجتمع السفير العراقي في واشنطن يوم ١٩٤٧/٤/٢٠ بممثلي الدول العربية، وقدم في اليوم التالي طلباً الى السكرتير العام للأمم المتحدة باسم الحكومة العراقية لدرج قضية انهاء الانتداب على فلسطين والاعلان عن استقلالها في جدول أعمال الجمعية العمومية، وقد أعلم السكرتير العام السفير بأنه سيدرج هذا الطلب في القائمة الإضافية[٣].

ولقد رفضت بريطانيا اقتراح العراق والدول العربية الى السكرتير العام القاضي بانهاء الانتداب، واعلان استقلال فلسطين، لأنها تريد تأجيل البحث في مطالب العرب واليهود[٤].

وفي دمشق التقى رئيس الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية (في القاهرة في ١٩٤٧/٤/٢٠) مع وزير بريطانيا المفوض في دمشق الذي أوضح لرئيس الوفد العراقي (أثناء مروره في دمشق) أن حكومته لا تتفق مع الحكومات العربية حول تشكيل لجنة خاصة، وأنها مستعدة للتعاون مع العرب حول

---

(١) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ برقية نائب السكرتير العام .K 260-153/150, 2-2029 برقية الجمالي الى السكرتير العام وثيقة ٣٦، وبرقياتها الى العواصم العربية القاهرة، دمشق، جدة، وثائق ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٤٩. تاريخ ١٩٤٧/٤/٧.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة (١٠) تاريخ ١٩٤٧/٤/١٧ ص (١٥٠ – ١٥١).

(٣) وزارة الخارجية/الدائرة العربية/كتاب الخارجية الى الديوان رقم ٦٥٦٥/١٣/٢٣٧/٢٣٧، تاريخ ١٩٤٧/٤/٣٠ وقد تقدمت كل من مصر وسوريا ولبنان بنفس الطلب بتاريخ ٢٣، ١٩٤٧/٤/٢٤ نفس المصدر.

(٤) Leonard, op. cit., pp.616-17.

صلاحيات تلك اللجنة ، وأضاف أن بريطانيا لا تعتبر نفسها ملزمة بالأخذ بأي قرار تتخذه الأمم المتحدة وأن له صفة استشارية[1] .

وبعد أن فشل السكرتير العام للأمم المتحدة في تشكيل لجنة خاصة بدون الدعوة لاجتماع خاص للجمعية العمومية ، لأن ذلك يعد مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ، حدد يوم ١٩٤٧/٤/٢٨ موعداً للاجتماع الخاص للجمعية العمومية[2] . وقد طلبت الخارجية العراقية من وزير الافغان المفوض في بغداد وقوف حكومته (عند عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة في ١٩٤٧/٤/٢٨) بجانب الدول العربية ، وقد زار وزير الافغان مدير الخارجية العراقي يوم ٤/٢٣ وأبلغه استعداد حكومته لاجابة طلب الحكومة العراقية[3] .

أعرب فاضل الجمالي في خطابه الذي القاه يوم ١٩٤٧/٤/٢٩ في الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن حق أهل فلسطين بالاستقلال ، وأضاف أن كل ما تحتاجه القضية اعلان استقلال فلسطين على أسس ديمقراطية يتمتع فيها جميع المواطنون الشرعيون بحقوق متساوية ، وأن نقطة الخلاف الأساسية هي ، هل يجب أعتبار سكان فلسطين الشرعيين بشراً لهم حق التمتع بحقوق البشر ، أم أن عليهم أن يعيشوا تحت سيطرة الغرباء الذين فرضوا على بلادهم بالقوة؟ ولكي نجيب على هذا السؤال لا نحتاج الى تشكيل لجنة ، بل كل ما علينا مطالبة تطبيق الميثاق ، فعلى ضوء هذه المبادئ تقترح حكومتي انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين[4] .

واضح من خطاب الجمالي أنه لم يشر الى فلسطين العربية ، ولا الى سكانها العرب ، وانما أشار الى فلسطين ، وسكانها الشرعيين دون أن يقرنهم بصفة العروبة أو اليهودية . وفي خطابه يوم ٦/مايو/١٩٤٧ طلب ضرورة السماح لممثلين عن فلسطين العربية حضور اجتماعات الجمعية اسوة بالسماح للوكالة اليهودية بحضور الجلسات[5] .

وعندما وافقت الجمعية العمومية على اقتراح تشكيل لجنة دولية خاصة . بدون الموافقة على اقتراح الدول العربية انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين[6] انتابت الحيرة الوفود العربية حول تشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين ، فطالب المندوب العراقي فاضل الجمالي بدراسة الانتداب ، لبيان مدى انطباقه والمبادئ الديمقراطية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لأن النقص في صك الانتداب وليس في سكان فلسطين ، وحدد صلاحية اللجنة فيما يلي :

---

(١) وزارة الخارجية/ملف ع/ ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣ ، برقية المفوضية العراقية في القاهرة رقم ٣٣ ، تاريخ ١٩٤٧/٤/٢٠ ، وثيقة رقم ٦٠ .

(٢) Leonard, op. cit., p.615.

(٣) المركز الوطني/ملف ت/١٩٤٧/١٢/٢ ، وثيقة ٢٣ ، تاريخ ١٩٤٧/٤/٢٣ .

(٤) المركز الوطني/ملف ت/١٩٤٧/١١/٢ ، وثيقة ٦١ ، ٦٢ ، ولم تخرج خطاباته في الجلسة الثانية بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣٠ ، وفي ١٩٤٧/٥/١ عن هذا الاطار . راجع الوثائق (٥٣-٥٩) .

(٥) المصدر السابق/وثيقة رقم (٦٤-٦٥) تاريخ ٢١/مايو/١٩٤٧ .

(٦) المركز الوطني/ملف ت/١١/٢ ، برقية رئيس الوفد العراقي بتاريخ ١٩٤٧/٥/٦ ، وثيقة رقم ٣٦ .

١ – أن تزود اللجنة باوسع الصلاحيات لجمع الحقائق.

٢ – أن تفحص اللجنة تطور الوضع في فلسطين على ضوء المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق بغية تعيين الحقوق والادعاءات.

٣ – أن تسمع الشهادات بكل الوسائل التي تراها مناسبة من الحكومات والوكالات غير الحكومية والافراد الذين قد ترى لزوماً لاستشارتهم (قارن هذا بآراء الجمالي السابقة التي ضمنها في برقيته الى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ٣/١٠، ١٩٤٧/٤/٥، وخلاصتها ان ليست هناك ضرورة لتشكيل لجنة، ولا توجد أمور فيها بحاجة الى دراسة).

٤ – ان تسترشد اللجنة بالمبدأ القائل بأن استقلال فلسطين هو الغرض الأساسي من أية خطة لحكومة فلسطين المقبلة.

٥ – أن تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار عند درسها موضوع حكومة فلسطين المقبلة علاقة وضع فلسطين بالتعاون الدولي والسلم والأمن في الشرق الأوسط (كأنه يريد أن يقول أن حكومة فلسطين ستحالف بريطانيا كما جاء في المشروع العربي الذي قدم في مؤتمر لندن ١٩٤٦/٩/٣٠) [١].

ودار نقاش في اللجنة الفرعية السياسية حول تحديد صلاحيات اللجنة ومهمتها، فقد وافقت اللجنة على صيغة تقول: تستهدف اللجنة في أي خطة نضعها في النهاية استقلال سكان فلسطين ولم يرد في الصيغة استقلال فلسطين (كما اقترح الجمالي) ويفهم من كلمة سكان امكان تقسيم فلسطين. فعارض المندوب الروسي وطالب بالاشارة إلى إعلان استقلال فلسطين. وتدخل شرتوك قائلاً: أن المصلحة التي يجب مراعاتها هي مصلحة اليهود في العالم. ولم يرد أحد من المندوبين العرب عليه. وعندها أوضح المندوب العراقي أن سياسة الولايات المتحدة (كما قال الرئيس الأمريكي) يجب أن تقوم على أساس تأييد الشعوب الحرة التي تقاوم الخضوع لاقلية مسلحة مؤيدة بضغط من الخارج وأضاف: إن ذلك ينطبق على فلسطين، فان هناك شعباً يقاوم الخضوع لأقلية مسلحة مؤيدة بضغط من الخارج، وأن فلسطين ليست على استعداد لقبول أناس يردونها لا كلاجئين بل كمسيطرين، وطالب بدرس قضية فلسطين على أساس الأمن والطمأنينة في البلاد العربية [٢].

وعلى أثر موافقة الجمعية العمومية على تشكيل اللجنة الخاصة وتحديد مهمتها بتاريخ ١٥/مايو/١٩٤٧ [٣] رفض الجمالي التصويت على التوصيات الخاصة بصلاحيات اللجنة (وهي جمع وتسجيل الحقائق مقرونة بدراسة جميع المشكلات والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين) قائلاً: أن موقف حكومتي يتلخص في طلب وحدة فلسطين واستقلالها على اساس ديمقراطي، فكان من الواجب درج نص الوحدة والاستقلال والديمقراطية، ولما لم ترد

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١١/٢، برقية الجمالي رقم ١٦ تاريخ ١٩٤٧/٥/١١، وثيقة رقم ٥٠.

(٢) المصدر السابق وثيقة رقم (٣٥) تاريخ ١٤/مايو/١٩٤٧، وحول موقف روسيا انظر:

Kirk, The Middle East, (45-60), p.239.

(٣) Leonard, op. cit., Appendix D. pp.768-69.

هذه المبادئ فإن الوفد العراقي يصوت ضدها ويحتفظ بحق حكومته في اتخاذ الموقف الذي تختاره إزاء لجنة التحقيق وتوصياتها وقد وافقه المندوبان المصري واللبناني[1].

كذلك فقد استنكفت الوفود العربية عن التصويت في اختيار أعضاء اللجنة ، وأعلنت أنها تحتفظ في النهاية بحق حكوماتها في اتخاذ الموقف الذي تراه مناسباً تجاه اللجنة ونتيجة تحقيقاتها[2].

وكان الجمالي قد أوصى حكومته بالاتصال بالحكومة الايرانية حالاً ، واتخاذ الوسائل الممكنة بما في ذلك النفوذ الديني لحملها على تعيين عضو في اللجنة يكون مدافعاً عن حقوق فلسطين العربية . وبالفعل قابل وزير العراق المفوض في طهران مدير الخارجية العام وفاتحه بشأن اختيار الحكومة الايرانية ممثلاً في لجنة التحقيق الدولية مدافعاً عن حقوق فلسطين العربية . فأخبره أن الحكومة الايرانية أخبرت مندوبها بوجوب معاضدة الدول العربية في قضية فلسطين، وأنها قررت انتخاب السيد انتظام ليكون ممثلاً عنها في لجنة التحقيق في قضية فلسطين ، وقد أصدرت اليه التعليمات اللازمة بالدفاع عن قضية فلسطين العربية[3].

كما وردت برقية من القنصلية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية العراقية تفيد أن الخارجية الفرنسية أصدرت التعليمات اللازمة الى مندوبها في الأمم المتحدة بصدد قضية فلسطين، وأن ليس من سياستها تشكيل دولة يهودية ، غير أنها لا تستطيع تأييد العرب في طلبهم المقدم بشأن استقلال فلسطين حالاً نظراً لموقف حكومة الولايات المتحدة من هذه القضية ، كما أنه ليس بامكانها رفض القرار الذي ستتخذه الأمم المتحدة بتأليف لجنة تحقيق ، ولكنها ستساعد العرب بقدر ما تسمح به الظروف العالمية[4].

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ٢/يونيو ١٩٤٧ لتحديد موقف الدول العربية من لجنة التحقيق الدولية. فالهيئة العربية العليا دعت الى مقاطعتها وأيدتها في ذلك مصر والسعودية ، في حين حاول فاضل الجمالي التأثير على اللجنة على أساس أن أمريكا وانجلترا (كما تبين له ذلك خلال اتصاله بهما) تؤيدان التعاون مع اللجنة ، كما نوه بنصيحة سبيرز بوجوب القيام بضغط سياسي على حكومتي انجلترا وأمريكا. أما الجانب السوري فاقترح مقاطعة فلسطينية وتعاوناً عربياً. أما الحكومة العراقية فقد أبلغت الجمالي بأنها تتقيد بقرار مجلس الأمة العراقي (١٩٤٧/٣/٢٤) الذي يحذر من الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة والمبلّغ لجامعة الدول

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١٩٤٧/١١/٢ ، وثيقة رقم (٦٧)، تاريخ ١٩٤٧/٥/١٩ . وكانت اللجنة السياسية في جلسة ١٢/مايو قد وافقت على اقتراح المندوب الامريكي بحذف الفقرة الخاصة باستقلال سكان فلسطين تمشياً مع رغبة اليهود/المصدر السابق/وثيقة ٧١ . تاريخ ١٩٤٧/٥/١٨ . وبخصوص النقاش حول استقلال فلسطين انظر :

Leonard, Ibid., pp.626-27.

(٢) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ ، وثيقة رقم (٦٨) تاريخ ١٩٤٧/٥/١٨ واعضاء اللجنة اختيروا من دول كندا ، بيرو ، ارغواي ، السويد ، هولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، ايران ، يوغوسلافيا ، الهند ، استراليا. وقد اختارت اللجنة القاضي السويدي "Enil Sandstrom" رئيساً لها في ١٩٤٧/٦/٢ .

Leonard, Ibid., pp.630.

(٣) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ الوثائق ٦٨ ، ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ وثيقة ٤١ ، تاريخ ١٠/مايو/١٩٤٧ .

العربية. وطلبت فيه أن يصوت مع الأكثرية على أن يسجل تحفظه، وأن يصوت إلى جانب عرب فلسطين عند توازن الأصوات[1].

وقد أبرقت الخارجية العراقية الى قنصليتها في القدس تقول أنها لا تعارض في زيارة لجنة التحقيق للعراق، كما وافقت على اقتراح الممثل الايراني بعدم ربط قضية فلسطين بالقضية اليهودية العالمية[2]. وعندما استشارت الخارجية فاضل الجمالي حول امكانية مقابلة اللجنة للادلاء بالشهادة أمامها رد على الخارجية أن اللجنة السياسية قررت في اجتماعها الأخير الادلاء بالشهادة أمام اللجنة فيما اذا طلبت اللجنة ذلك من الدول العربية، فلا مجال لمقاطعتها ونحن أعضاء في الأمم المتحدة[3].

ولذا وافقت العراق وسوريا ولبنان على الاجتماع بلجنة التحقيق في بيروت بناء على اقتراح الحكومة اللبنانية، وطلبت الخارجية من فاضل الجمالي وزير الخارجية القدوم الى بيروت من لندن لحضور اجتماعات اللجنة السياسية هناك للادلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق الدولية في يوم ١٩٤٧/٧/٢٣[4].

وبالفعل حضر الجمالي الى بيروت وقدم مذكرة باسم العراق في اجتماع اللجنة السري في صوفر (لبنان) يوم ١٩٤٧/٧/٢٣، وفيها أوضح أن الحكومة العراقية متفقة في الرأي مع كل ما جاء في المذكرة التي قدمتها الدول العربية، وتكلم في مذكرته عن حقوق العرب وأمانيهم، وعن أهداف الصهيونية وادعاءاتها وأساليبها، والاخطار التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين.

وبعد أن أوضح بطلان وعد بلفور، وحق وأهلية شعب فلسطين في الحرية والاستقلال، وبطلان صك الانتداب، أشار الى عوامل اهتمام العراق بفلسطين قائلاً: أن هذا الاهتمام لا يرجع فقط إلى ما يرتبط به العراق مع عرب فلسطين من روابط الأمة الواحدة فحسب، بل لأن فلسطين واقعة من الوجهة الجغرافية في مركز حيوي للعراق من الوجهتين الاقتصادية والسوقية. فضلاً عن أن في العراق (١٥٠) الف يهودي ترتبط مصالحهم ورفاهيتهم بمصالح البلاد ورفاهيتها بصورة عامة، وقد عاش اليهود والمسلمون في وئام قروناً عديدة الا أن الصهيونية سممت جو الوفاق بين اليهودي العراقي وأخيه العراقي غير اليهودي[5].

---

(١) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ وثيقة رقم (١١٠) تاريخ ١٩٤٧/٦/١٢، انظر مقال جريدة الشعب الافتتاحي بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٠ تحت عنوان: هل صحيح أن هناك خلافاً بين الدول العربية حول موقفها من لجنة التحقيق الدولية، وفيه نقلت تصريح سمير الرفاعي الذي جاء فيه: «ان الامر تم باجماع الآراء في اللجنة السياسية على عدم مقاطعة اللجنة».

(٢) وزارة الخارجية/ملفع/٢٩٠٣/١٣/٢٣٧/، برقية ١٦/تاريخ ١٩٤٧/٦/٢٤.

(٣) نفس المصدر/برقية رقم (٥١) من لندن، تاريخ ١٩٤٧/٧/١٦.

(٤) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ برقيتا قنصليتي القدس ١٩٤٧/٧/١٤، وبيروت ١٩٤٧/٧/٢١، حضرت جميع دول الجامعة العربية اجتماع بيروت مع اللجنة الدولية باستثناء الاردن:

Hurwitz, The Struggle for Palestine, p.295.

(٥) وزارة الخارجية العراقية–مذكرة العراق عن قضية فلسطين، قدمها بالانجليزية فاضل الجمالي وزير الخارجية الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين في اجتماعها السري المنعقد في صوفر (لبنان) بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٣. ص (٢–٥).

وتعرض لمطامع الصهيونية كما وردت في برنامج بلتيمور، وحقوقهم التاريخية والروحية في فلسطين. وفند مزاعم الصهيونية حول مناصرة العرب لاخوانهم الفلسطينيين، وأن الذين يقاومونها هم الأفندية النازيون أصحاب النفوذ الإقطاعيون قائلاً: أن العرب لم يتحدوا في شيء كاتحادهم في مقاومة الصهيونية ودرء خطرها، وهذا لا يصدق على عرب فلسطين فحسب، بل على العرب في العالم العربي [1].

وأنهى مذكرته بمجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات هي:

١ - ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والعرب هم أصحابها الشرعيون، ولن يتخلوا عنها وفي استطاعة العرب واليهود العيش معاً.

٢ - أن الانتداب ليس له أساس أدبي أو قانوني.

٣ - الصهيونية هي مصدر القلق، ولا سلام في فلسطين ما لم يقلع الصهيونيون عن سياستهم، وهذا سهل لو صرحت الأمم المتحدة بأن مطامع الصهيونية خطر يهدد السلام والأمن في الشرق.

٤ - ليس هناك أي وعد قطع بانشاء دولة يهودية وان لا مكان لتأسيسها في فلسطين.

٥ - يجب انشاء دولة ديمقراطية موحدة (Unitary) في فلسطين يقطنها شعب فلسطين في سلم ووئام بغض النظر عن عنصرهم ودينهم.

٦ - ان العرب لن يقبلوا التقسيم مهما كان شكله، وأنهم سيحاربونه ويقاومونه، كما أنه لا يمكن تنفيذه وستفشل الدولة لأسباب اقتصادية، فالعرب يحاربون فكرة التقسيم أسوة بفكرة الدولة اليهودية.

٧ - الهجرة وإن كانت ممكنة فيجب أن لا تجري من دون موافقة عرب فلسطين ورضاهم، وان يسمح لجميع الفئات من المسيحيين والمسلمين واليهود الذين يرغبون في المجيء إلى فلسطين.

٨ - على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعترف بفلسطين كدولة ديمقراطية مستقلة على أن تصبح عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة [2].

أما مذكرة الجامعة العربية التي قدمت للجنة فقد ركزت على نقطتين، حق فلسطين الطبيعي في تقرير مصيرها، والمحافظة على السلام في المنطقة وطالبت اللجنة أن توصي بحل يزيل الاضطراب السائد اليوم ويؤمن العدالة والسلام في المستقبل على أن يكون مستمداً من المبادئ الديمقراطية مع وقف الهجرة اليهودية في الحال [3].

---

(١) المصدر السابق/ص (٦ - ١٢).

(٢) نفس المصدر/ص (١٥ - ١٧).

(٣) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ وثيقة رقم (٩٩) تاريخ ١٩٤٧/٧/٣١. انظر مذكرة الهيئة العربية العليا لوزراء الخارجية بمناسبة قدوم اللجنة الى بيروت في ١٩٤٧/٧/١٧، مذكرات المفتي/مجلة فلسطين نيسان/١٩٧٤.

وبعد أن عادت اللجنة الى أمريكا أعلنت توصياتها في ١٩٤٧/٨/٣١ . بشكل مشروعين عرف أحدهما بمشروع الأكثرية ويدعو الى إقامة دولتين مع وحدة اقتصادية ، ومشروع الأقلية ويدعو الى إقامة دولة اتحادية فيدرالية ، خلال فترة انتقال تكون السلطة البريطانية خلالها مسؤولة أمام الأمم المتحدة ، وفي إطار انهاء الانتداب ، وإعلان إستقلال فلسطين في ظل حكم ديمقراطي يتفق وميثاق الأمم المتحدة. والمشروعان يحققان الأهداف الصهيونية من حيث الهجرة ، وامتلاك الأراضي وقيام الدولة اليهودية [١].

وجاء رد فعل العراق سريعاً تجاه توصيات لجنة التحقيق الدولية ، فقد سارع صالح جبر رئيس الوزراء الى الاتصال تليفونياً في ١٩٤٧/٩/٢ برؤساء وزراءسوريا (جميل مردم) ولبنان (رياض الصلح) والأردن (سمير الرفاعي) وبوزير السعودية في بغداد ، والقائم بأعمال المفوضية المصرية من أجل عقد اجتماع لرؤساء الحكوماتَ العربية للتداول في توصيات لجنة التحقيق وقد حدد لذلك يوم ١٩٤٧/٩/١٦ في صوفر بلبنان [٢]. وأدلى بتصريح قال فيه : أنه طلب اجتماع مجلس جامعة الدول العربية لمعالجة الحالة بصورة جريئة وجدية وحازمة [٣]. وعلّق على توصيات لجنة التحقيق الدولية وهو في طريقه إلى صوفر لحضور اجتماعات مجلس الجامعة بقوله : الاقتراح ظالم وجائر على حقوق العرب فقط وغير عملي وغير ممكن التطبيق [٤] .

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في صوفر (١٦ - ١٩٤٧/٩/١٩) :

افتتح صالح جبر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في صوفر باعتباره موجه الدعوة مقترحاً :

١ - تنفيذ قرارات بلودان السرية فوراً عندما تقرر هيئة الأمم المتحدة قراراً في غير صالح العرب وتبليغ ذلك إلى بريطانيا وأمريكا.

٢ - تهيئة وسائل الكفاح من قبل أهل فلسطين والعرب للقيام بعمل حازم وسريع في حالة عدم انصافهم مردداً قرار مجلس الأمة العراقي (في ١٩٤٧/٣/٢٤) كدليل على مدى استعداد العراق للعمل من أجل فلسطين [٥].

وعندما حاول المندوب السعودي ان يحاور ويناور (بعد أن أبدى المجتمعون موافقتهم) أبدى ممثل العراق استعداد بلاده لإلغاء امتيازات النفط بدون تردد في حالة تنفيذ قرار ضد صالح عرب فلسطين وانه شخصياً قد

---

(١) حول توصيات لجنة التحقيق الدولية راجع : الجبوري/لجنة فلسطين/ ص (١٠١-١٠٣) العقاد /المشرق العربي المعاصر/ ص ٤٠٣ .

Posalyn Higgins , U.N. Peace Keeping (1946-1967) Documents and Commentary , The Middle East , pp.8-10 , G AR 181 , II , Leonard , op. cit. , pp.636-39 , Kirk Short History of the Middle East , p.22.

(٢) المركز الوطني/ملف ت/١١/٢ وثيقة (٢٢٤) تاريخ ١٩٤٧/٩/٧ .

(٣) الاخبار ١٩٤٧/٩/٧ .

(٤) الاخبار ١٩٤٧/٩/١٥ .

(٥) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين/خطاب صالح جبر/ملحق ١٢ ، ص (٧٩ - ٨١).

هدد بذلك منذ ثلاثة أشهر. ولقد تقدم رياض الصلح في جلسة يوم ١٩٤٧/٩/١٩ باقتراح تأجيل تبليغ القرارات إلى حين مراجعة الحكومات العربية، على أن يعود المجلس للانعقاد في ٧/أكتوبر، وجاء هذا الاقتراح بهدف اتاحة الفرصة للمندوب السعودي لكسب الوقت [١].

وهكذا انفض الاجتماع بعد أن أعد مذكرة تبليغ لبريطانيا وأمريكا، ولكنه أجّل تبليغها إلى حين رجوع الممثلين إلى حكوماتهم، كما أعد مشروع بيان يذاع على الرأي العام.

تضمن مشروع مذكرة التبليغ:

١ - عدم وفاء بريطانيا بوعدها في منح الفلسطينيين الاستقلال.

٢ - شجب أهل فلسطين والدول العربية لقرارات لجنة التحقيق الدولية وانه ليس من حق أي سلطة اقتطاع أي جزء من فلسطين لصالح الصهيونية بشكل يهدد الدول العربية.

٣ - استعداد أهل فلسطين لمقاومة أي إجراء يحول دون وحدة بلادهم واستقلالها بدعم البلاد العربية شعوباً وحكومات لهم بالمال والسلاح وبكل ما لديها من امكانيات وتحملها مسؤولية كل ما قد يرافق ذلك من احداث في حالة اتخاذ قرار يمس حق فلسطين في الاستقلال [٢].

وقد وجهت الخارجية العراقية بتاريخ ١٩٤٧/٩/٢٢ مذكرتين إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية في بغداد حول قرارات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٤٧/٩/١٩، محملة الدولتين مسؤولية ما ينجم في البلاد العربية من أخطار نتيجة اتخاذ الأمم المتحدة قراراً يتعارض واعلان استقلال فلسطين كدولة عربية مستقلة [٣].

أما البيان الذي سيذاع على الرأي العام فلا يكاد يختلف في اطاره العام عن مشروع المذكرتين وهو استنكار توصيات لجنة التحقيق، وخطورتها على فلسطين والدول العربية، واستعداد أهل فلسطين والبلاد العربية لمقاومة تنفيذ تلك التوصيات مقروناً ذلك بتبليغ قرارات بلودان السرية لأمريكا وبريطانيا (تبليغ لا تنفيذ) أي تهديد الدولتين بمقاطعتها اقتصادياً وسياسياً وأدبياً، كما شكلت لجنة فنية دائمة مقرها القاهرة للتعرف على حاجات فلسطين الدفاعية وتنسيق وتنظيم المعونة المالية، ومراقبة صرفها وقد رصد مليون دينار لذلك [٤].

ولقد عارض مندوب العراق في أن يكون انتخاب مندوب في اللجنة الفنية من قبل الهيئة العربية العليا،

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/محضر الجلسة الرابعة/ص (٩١-٩٢).
(٢) نفس المصدر/الملحق/(٧)/ ص (٧١-٧٢).
(٣) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/ مذكرة الخارجية رقم ١٣/٢٣٧/٢٩٠٣/٤ وثيقة رقم ٢٥٩ تاريخ ١٩٤٧/٩/٢٢.
(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ملحق رقم (٨) ص (٧٢-٧٤)، والملحق (٩)/ ص ٧٥، والملحق (١٠)/ ص ٧٦ والملحق ١١/ ص ٧٧. راجع مذكرات المفتي/مجلة فلسطين/عدد (١٥٧) نيسان/١٩٧٤.

وطلب ترك أمر انتخابه لعرب فلسطين لاحتمال تعذر الاتفاق، وحصول خلاف بين أهالي فلسطين بسببه وقد وافقت اللجنة على عدم التعيين والاكتفاء بذكر مندوب فلسطين[1].

وعلى أثر عودة صالح جبر من اجتماعات صوفر قال في مؤتمر صحفي ان دور الأقوال قد انتهى وبدأ دور العمل، وأعتقد ان دور العمل كان يجب أن يبدأ قبل الآن[2].

وفي نفس الوقت الذي عقدت فيه اجتماعات مجلس الجامعة العربية في صوفر، عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة في ١٦/أيلول/١٩٤٧ وتولت دراستها اللجنة السياسية حيث تقرر ايداعها في ٢٣/أيلول إلى لجنة خاصة عقد أول اجتماع لها في ٢٥/أيلول برئاسة وزير خارجية استراليا وأنيط بها دراسة المسائل التالية:

١ - طلب الحكومة البريطانية الحصول على توصيات بشأن مستقبل فلسطين.

٢ - تقرير لجنة التحقيق الدولية التي عينتها الجمعية العمومية في اجتماعها الخاص ابريل/مايو/١٩٤٧.

٣ - اقتراح السعودية والعراق، انهاء الانتداب على فلسطين والاعتراف باستقلالها دولة واحدة[3].

وفي ٢٦/أيلول/١٩٤٧ أعلن وزير المستعمرات البريطاني ان حكومته تشعر بعدم استطاعتها تنفيذ سياسة غير مقبولة من العرب واليهود على السواء، وانها ستضطر إلى اتخاذ التدابير العاجلة لسحب القوات والادارة البريطانية من فلسطين، فأعلن رئيس القسم الأمريكي في الوكالة اليهودية في ٢/أكتوبر/١٩٤٧ انه في حالة انسحاب القوات البريطانية يقوم الشعب اليهودي في فلسطين في الحفاظ على الأمن[4].

وقد ألقى نوري السعيد وفاضل الجمالي خطابين في اجتماع لجنة فلسطين الخاصة يوم ٦/أكتوبر/١٩٤٧ فتكلم نوري السعيد عن تاريخ فلسطين السياسي، واصفاً تقرير لجنة التحقيق بأنه أغرب من قصص ألف ليلة وليلة، وانه غير قابل للتنفيذ منددا بالصهيونية واطماعها قائلاً ان الحل الوحيد للقضية هو استقلال فلسطين بشرط اخراج الارهابيين. أما الجمالي فقال ان فلسطين للفلسطينيين، وان حق تقرير المصير وتطبيق النظام الديمقراطي وتقرير الهجرة أمر يعود إلى أهل البلاد[5].

---

(١) تقرير لجنة التحقيق/ ص ٦٤، وقد وصف كيرك مقترحات صوفر بأنها تفتقر الى النظرة السياسية البناءة.
Kirk, The Middle East, (45-50), p.277.

(٢) الاخبار ١٩٤٧/٩/٢٣.

(٣) Leonard, op. cit., p.640.

(٤) Kirk, Short History of the Middle East, pp.220-222.

(٥) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ كتاب وزارة الخارجية الى الديوان ع/١٩٤٢/٧٠٠٣/١٣/٢٣٧ تاريخ ١٩٤٧/١١/٣ وثيقة (٢٩٠) وقد طلبت الحكومة من وفدها في الامم المتحدة أن يطلب من بريطانيا أن تضع فلسطين تحت وصاية الامم المتحدة حتى يحين عهد الاستقلال، وان تعلن بأن تجزئة فلسطين تتعارض وحقوق الأغلبية وسكان البلاد كما تتعارض والوعود التي اعطيت للعرب. الأخبار، ١٩٤٧/١٠/٦.

ولقد بحثت الوفود العربية امكانية التفاهم مع روسيا لكسب أصوات جبهتها ، ولكن الجمالي أمر بالتريث خوفاً من خسران بعض الأصوات ، كما فاتح المندوب الأمريكي في الموضوع بحضور نوري السعيد وفيصل السعود وفقاً لما ورد في الوثائق العراقية[1] .

وهذا بالضرورة لا يتفق مع ما يرويه الجمالي في ذكرياته ، من انه وافق الوفد السوري على الاتصال بالكتلة السوفيتية قائلاً : اننا مستعدون أن نسير مع السوفيات في الأمم المتحدة إلى أبعد الحدود اذا ضمنا وقوفهم إلى جانبنا في التصويت ضد التقسيم ، وأضاف : ان اتصالات فارس الخوري نيابة عن العرب مع السوفيات لم تثمر فقد طلع «جروميكو» على المنبر يعلن عطف السوفيات على اليهود الذين اضطهدهم هتلر ، وانهم يستحقون انشاء دولة لهم في فلسطين وانه يؤيد التقسيم[2] .

وكانت برقية المفوضية العراقية في موسكو بتاريخ ١٩٤٧/٤/١٩ قد أشارت إلى ان الاصطدام سوف ينشأ بين السياسة الروسية والولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه يجب مراعاة ومجاراة بريطانيا والولايات المتحدة الجانب العربي كي لا ينجرفوا نحو التيار الروسي[3] .

فهل حاول العرب استغلال هذا الصراع بين الشيوعية العالمية ، والسياستين الأمريكية والبريطانية ؟ يبدو انهم كانوا مترددين في ذلك كما هو واضح من برقية الجمالي لا ذكرياته .

وفي ١٦/اكتوبر ألقى فاضل الجمالي خطاباً في الأمم المتحدة أشار فيه إلى الضغط الذي يمارسه الصهيونيون ، والدعاية الواسعة التي يمارسونها في كثير من البلدان وبخاصة الولايات المتحدة ، وأضاف : اننا ندهش من اعلان سياسة الولايات المتحدة حول تقسيم فلسطين ، لأن الشعب الأمريكي خاضع للدعاية الصهيونية ، وأوضح ان اقتراح التقسيم غير مطابق لمبادئ الديمقراطية والعدالة وهو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، كما ان الهيئة لا تملك سلطة بأن توصي بتنفيذ حلٍ مخالفٍ للميثاق . علماً بأنه سيخلق صعاباً جديدة أمام حفظ السلام والأمن . وهو غير ممكن من الناحية الاقتصادية (أي انه غير سليم قانونياً وأمنياً واقتصادياً) . واقترح ارسال لجنة من الخبراء لفحص امكانية اجراء التقسيم قبل التوصية به ، وختم كلمته قائلاً : هل يمكننا أن نسترشد بمبادئ الميثاق ونتحاشى أي توصيات لن تؤدي إلى السلم والحياة الديمقراطية[4] .

وقد أبرق الجمالي من نيويورك إلى الخارجية يقول : يوجد لدى اللجان الفرعية المشكلة لمعالجة قضية فلسطين اقتراح عراقي لا يزال مكتوماً وتحت الدرس باحالة القضية إلى الملك عبد العزيز يساعده ممثلون من

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ ، وثيقة رقم (٢٩٢) تاريخ ١٩٤٧/٨/١١ ، وقد اطلع المندوب الامريكي الجمالي على الخطاب الذي سيلقيه والداعي الى قبول التقسيم والهجرة فقال له الجمالي بان هذا الخطاب بمثابة اعلان حرب على الامة العربية. وقد نشرت الصحف الامريكية في ١٩٤٧/١٠/١٢ تؤيد المشروع الامريكي/المصدر السابق وثيقة (٢٩٦) تاريخ ١٩٤٧/١٠/١٤ .

(٢) الجمالي/ذكريات وعبر/ص (٣٧ - ٣٨).

(٣) وزارة الخارجية/ملف ع/١٣/٢٩٠٣ برقية (٦) وثيقة ٣٦ .

(٤) المركز الوطني/ملفات/١١/٢ كتاب الخارجية العراقية للديوان الملكي ٤ ع/١٩٤٢/٢٣٧/١٣/١٨١٠٦ وثيقة ٦١ .

الدول العربية المفاوضة مع أمريكا لحل قضية فلسطين، ولقد لقي هذا الاقتراح تأييد جميع الدول العربية التي توالي اجتماعاتها لتوحيد مساعيها هناك[1].

وقد يكون الجمالي يشير في هذا إلى المشروع الذي أشيع أن نوري السعيد حمله إلى الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية على أساس الكتاب الأبيض، بان تضطلع انكلترا وأمريكا بمهمة حفظ الأمن في فلسطين خلال تنفيذ السياسة التي يفرضها الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، وان يعهد إلى مؤسسة تقيمها هيئة الأمم المتحدة بتنفيذه. وكان الجمالي قد نفى أثناء اجتماعه بجمال الحسيني ومعين الماض وجود مثل هذا المشروع[2].

اجتماع مجلس الجامعة العربية في عاليه (١٧اكتوبر/١٩٤٧):

في الوقت الذي كانت فيه الامم المتحدة تنظر في مقترحات لجنة التحقيق الدولية، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في عاليه (لبنان) تنفيذاً لقرار اجتماع صوفر/ سبتمبر ٤٧ حيث شكلت لجنة فرعية للنظر في القرارات التي اتخذت في صوفر وتوصلت اللجنة الى القرارات التالية:

١ - تنفيذ قرارات بلودان السرية في حالة اتخاذ قرار يمس فلسطين بأن تكون دولة عربية مستقلة وقد جاء هذا القرار بالحاح من الوفد العراقي (كما يقول صالح جبر رئيس الوفد).

٢ - اتخاذ الاجراءات العسكرية على حدود فلسطين اثر اعلان بريطانيا عن رغبتها بالانسحاب وانهاء انتدابها على فلسطين وان تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون.

٣ - المبادرة الى اداء المساعدات المادية والمعنوية لعرب فلسطين لتمكينهم من الدفاع عن فلسطين.

ويذكر صالح جبر أن المفتي وصل إلى لبنان خلال الاجتماعات، وبدأ اتصالاته ببعض الوفود بهدف تشكيل حكومة فلسطينية برئاسته، الا ان صالح جبر اعترض على الفكرة وقاومها بحجة ان ذلك يعتبر استفزازاً للرأي العام العالمي في هيئة الأمم المتحدة التي تقاوم نشاطه ودعايته من ناحية ولأن الموقف لم يحن لتشكيل مثل هذه الحكومة لما في ذلك من اعتراف بالامر الواقع بقبول فكرة التقسيم واعطاء الفرصة للصهيونيين لاعلان انشاء دولة صهيونية من ناحية ثانية. يضاف إلى ذلك أن المفتي ليس مؤهلاً لهذا العمل الذي سوف يؤدي إلى انقسامات بين الفلسطينيين انفسهم، وبينه وبين الدول العربية. واعلن صالح جبر ان العراق لا يتعاون مع

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/ وثيقة ١٥، تاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٢، وقد يكون ذلك على اساس ضم فلسطين الى شرق الاردن مقابل تنازل الملك عبد الله عن مشروع سوريا الكبرى /الجمالي/ المصدر السابق/ ص ١٤.

(٢) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/ وثيقة (٢٧٧) تاريخ ١٩٤٧/٩/١٤، عندما سأل «ووذر وورث» المندوب الامريكي فاضل الجمالي عن الحل في حالة فشل أو عدم نجاح مشروع التقسيم اجابه بقوله: «انه يرى اقصاء القضية عن الامم المتحدة ومعالجتها بين العرب والحكومتين الامريكية والبريطانية على اساس رفض التقسيم وايقاف الهجرة على أن يضمن العرب حقوق اليهود كأقلية». المركز الوطني/ملفات/١١/٢/، وثيقة (٦٤) تاريخ ١٩٤٧/١١/٣٠.

المفتي نظراً لقناعته بفشل قيادة المفتي، وقد قبل اعتراض العراق وصرف النظر عن حكومة فلسطين لحين تحريرها[1].

واعتقد ان معارضة صالح جبر لزعامة المفتي انما هي مظهر من مظاهر سياسة المحاور بين المعسكرين الهاشمي (بغداد - عمان) والمصري السعودي المقرون بتأييد سوريا ولبنان، فلم يكن ممكناً ان يوافق العراق على اقتراح يحول بين الملك عبد الله وبين امانيه في حكم فلسطين كتعويض عن فشله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، والغريب أن ما رفضه العراق بلسان صالح جبر في أكتوبر ١٩٤٧ وهو تشكيل حكومة فلسطينية، سوف يعترف به العراق بلسان مزاحم الباجه جي في اكتوبر ١٩٤٨ فعدم اتفاق الساسة العرب على مستقبل فلسطين مقروناً بانقسام الفلسطينيين هو الذي حال ولا يزال حتى الآن دون تحقيق اماني الفلسطينيين في الاستقلال والوحدة[2].

ويبدو ان زيارة المفتي إلى لبنان خلال اجتماعات مجلس الجامعة قد اثارت مخاوف وشكوك الملك عبد الله، ولذا فقد رتب صالح جبر بعد انتهاء اجتماعات عاليه زيارة المجتمعين إلى عمان بهدف تمتين العلاقات بين الملك عبد الله واعضاء جامعة الدول العربية فذهب عزام إلى عمان وعاد يحمل دعوة الملك عبد الله لرؤساء الوفود لزيارة عمان، فقبلوا الدعوة باستثناء المندوب السوري جميل مردم الذي تردد القوتلي بالموافقة على سفره[3].

وعقد في الحلة مؤتمر عشائري لنصرة القضية الفلسطينية حضره أكثر من الفي شخص من العرب والأكراد واتخذ المؤتمرون قرارات منها: فلسطين قلب البلاد العربية وجزء لا يتجزأ من كيانها ومقاومة محاولة تجزئة فلسطين -كل حل لا يتفق وحقوق العرب خطر على الامن والسلام- معاداة كل دولة تؤيد قيام الدولة اليهودية والقضاء على مصالحها المختلفة، والاستعداد لحمل السلاح وتبليغ القرارات للامم المتحدة والحكومات العربية والدول الكبرى.

وقد حضر المؤتمر صالح جبر رئيس الوزراء والقى خطاباً قال فيه أن الحكومات العربية عازمة عزماً اكيداً على انقاذ فلسطين[4].

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص٦٥، وبرقية صالح جبر رقم (١٦) تاريخ ١٩٤٧/١٠/١١ كتاب وزارة الخارجية غ/١٩٤١/ ١٦٤٠٩/١٣/٤١، تاريخ ١٩٤٧/١٠/١٨.

(٢) حول الدور الذي لعبه المفتي بتأييد مصر والسعودية بهدف الوقوف في وجه مساعي الملك عبد الله بالاضافة الى المساعدة التي قدمتها فرنسا وبخاصة بالنسبة لهرب المفتي انظر:

Lenzowski, op. cit., p.508, Kirk, The Middle East (45-50), p.220.

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص٦٧.

(٤) الاخبار ١٩٤٧/١٠/٢٣ ويقول الحسني ان صالح جبر شجع القبائل على عقد المؤتمر بل ربما كان الموعز لهم بذلك وبذل في سبيل ذلك الشيء الكثير، وسمح لهم بعقد المؤتمر في ساحة حامية الحلة. الوزارات/جـ٧/ص ١٩٢.

قرار تقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧):

بحثت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في الفترة ما بين ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ورغم ما بذلته الوفود العربية من جهود لجعل التقسيم مرفوضاً، فإن الجمعية وافقت على القرار نتيجة تدخُّل ترومان وضغطه على بعض الدول المحتاجة للعون الأمريكي ضغطاً قاهراً قَلَب القدر الذي طبخته الوفود العربية في الأمم المتحدة على حدّ تعبير الجمالي[١]. وهذا ما أكّدته الصحف البريطانية كالمانشستر جاردين، والتايمز، ونيويورك تايمز[٢].

ولقد سعت الحكومة العراقية لدى الحكومة الفرنسية لضمان معارضتها لقرار التقسيم، فقد اتصل وزير العراق المفوض في باريس بالسفير التركي وطلب منه الاتصال بالفرنسيين للتأثير عليهم من اجل الحيلولة دون الموافقة على قرار التقسيم، وقد ابلغ المندوب الفرنسي رئيس الوفد العراقي انه سيصوت إلى صالح التقسيم لأنه لا يوجد قرار آخر، فطلب منه التريث، وكسب صداقة العرب، ورغم مقابلة الممثلين العرب في باريس رئيس الجمهورية الفرنسية لهذا الغرض، فان وكيل الخارجية الفرنسي ابرق إلى ممثل فرنسا في الامم المتحدة بالموافقة على قرار التقسيم[٣].

اوصى قرار التقسيم بانهاء الانتداب على فلسطين، وباعلان استقلال البلاد مع تقسيمها سياسياً إلى دولتين منفصلتين تمام الانفصال على أن تبلغ مساحة الدولة اليهودية ٥٥٪ من مساحة فلسطين وتضم الجليل والنقب ومعظم السهل الساحلي، ولم يكن اليهود يملكون خمس هذه المنطقة وما تبقى من فلسطين تقوم فيه دولة عربية، وهذا التقسيم شبيه بما طلبه الصهيونيون في مذكرة الوكالة اليهودية إلى مؤتمر لندن[٤].

وعلى اثر اعلان قرار التقسيم علق الجمالي بقوله: ان الحكومة العراقية لا تعترف بمشروع القرار وتحتفظ بحرية العمل لمقاومته، وتلقي بالمسؤولية على عاتق الذين وقعوا القرار، واقترح وهو في طريق عودته إلى بلاده على حكومته:/١/ضرورة اقامة دولة عربية لفلسطين باجمعها منذ الآن تعترف بها الحكومات العربية على أن تستند رئاستها للحاج امين الحسيني./٢/ارسال وفود عربية إلى الولايات المتحدة ودول العالم لتنفيذ قرار التقسيم[٥].

---

(١) الجمالي/ذكريات وعبر/ص ٣٦٧. حول موقف الوفود العربية اثناء النظر في مشروع التقسيم انظر الارمنازي جـ١/ص ١٩٨.

(٢) The Manchester Guardian, 29 January, 1948, The Times, 20 January 1948, Kirk, Short History of the Middle East, op. cit., p.222.

وقد وصف رئيس الجامعة الامريكية في بيروت الموقف الامريكي بانه صفحة من اسود الصفحات في تاريخ السياسة الامريكية هنري كتن/فلسطين في ضوء الحق والعدل/ ص ٢٨.

(٣) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ وثائق ٦٦ تاريخ ١٩٤٧/١٢/٣، ٧٨ تاريخ ١٩٤٧/١٢/٤.

(٤) الصايغ/الهاشميون وفلسطين ص ٢٢٣.

وانظر قرار التقسيم:

Leonard, op. cit., p.644, Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.2 pp.281-95.

(٥) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ وثائق ٨١ تاريخ ١٩٤٧/١٢/٧. ٩٧ تاريخ ١٩٤٧/١٢/٢١.

فما هي ردود الفعل العربية عامة والعراقية خاصة تجاه قرار التقسيم؟ اغتنمت حكومة العراق فرصة افتتاح مجلس الامة العراقي لتعرب في خطاب العرش في ١٩٤٧/١٢/١ عن اهتمامها بالقضية الفلسطينية، وتعاونها مع الدول العربية بشكل يدعو إلى الغبطة في هذا المجال[١]. في حين صرح رئيس الوزراء بقوله: ان العراق الذي انقذ فلسطين على يد صلاح الدين سينقذها من الصهاينة والاستعمار، بينما قال صادق البصام: ايها العرب تحرك الرتل الخامس فاحذروه. أشار فيه إلى قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين واثره في دفع العرب إلى القتال والدفاع بالدم والحديد للعيش شرفاء[٢].

كما قامت تظاهرات شعبية واحتجاجات واصدرت وزارة الداخلية بياناً اعلنت فيه سخطها ودعت الشعب إلى الهدوء والسكينة، مؤكدة انها لا تزال عند تصريحاتها السابقة فيما يختص توجيه الشعب العراقي توجيهاً صحيحاً لمؤازرة عرب فلسطين، وصرح رئيس الوزراء بان دور الكلام انتهى وجاء دور العمل[٣].

وقد علقت جريدة اليقظة على موقف الحكومة العراقية وتصريحات رئيس وزرائها بقولها: في الوقت الذي يقول فيه رئيس الوزراء ان حكومته مستعدة لارسال أكبر عدد من المتطوعين العراقيين إلى فلسطين مدربين ومسلحين بالاسلحة الحديثة والعتاد الكامل تمنع وزارة الداخلية التظاهرة التي قرر ارباب الصحف القيام بها يوم ١٩٤٧/١٢/٧ بحجة أن الشعب عبر عن شعوره بما فيه الكفاية، وخوفاً من أن تدخل بعض العناصر غير المرغوب فيها[٤].

وكانت جريدة اليقظة قد طالبت دول جامعة الدول العربية بالانسحاب من الامم المتحدة وقطع علاقاتها السياسية مع الدول التي وافقت على قرار التقسيم[٥]. كما بحث المندوبون العرب في الامم المتحدة موقف امريكا من قرار التقسيم وما يمكن عمله (عدا تنفيذ قرارات بلودان السرية) كايقاف خطوط الطيران وتوقيف اعمال النفط[٦].

هذا على الصعيد العراقي، اما على الصعيد العربي فقد دعت جامعة الدول العربية **الى اجتماع يعقد في القاهرة بتاريخ ٨/ديسمبر/١٩٤٧** ومثل العراق في هذا الاجتماع صالح جبر ونوري السعيد، في حين مثل

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب/محضر الجلسة الأولى لعام ١٩٤٧. تاريخ ١٩٤٧/١٢/١ صفحة (١).

(٢) جريدة الرأي العام ١٩٤٧/١٢/٤، انظر تصريح رئيس الوزراء للاسوشيتدبرس: من ان مشروع التقسيم سيسبب اعظم مجزرة بشرية وان الشعب العراقي مستعد كل الاستعداد لخوض كفاح دموي لا حدود له. ولن يتحقق تقسيم فلسطين قبل فنائنا وليدرك المسؤولون في امريكا اننا نقصد ما نقول ونعنيه. اليقظة ١٩٤٧/١٢/١.

(٣) الحسني/جـ٧/ص ١٩٥.

(٤) جريدة اليقظة ١٩٤٧/١٢/٨.

(٥) جريدة اليقظة ١٩٤٧/١٢/١. وقد كتبت كلمة تحت عنوان «لولا الانجليز» حملتهم مسؤولية ما حدث في فلسطين وكشفت الاعيبهم، فهؤلاء يؤيدون كل قرار تصدره هيئة الامم ولكنهم لا يشتركون في تنفيذه. وفي نفس الوقت لا يسمحون للعرب باتخاذ أي اجراء لتقوية مركزهم. اليقظة ١٩٤٧/١٢/٧.

(٦) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/١١ وثيقة ٦٧ تاريخ ١٩٤٧/١٢/٣.

الجانب السعودي الأمير فيصل، والسوري جميل مردم ودار البحث حول احباط مشروع الدولة اليهودية وتباينت وجهات نظر المجتمعين (وكانت الجلسات سرية ولم يدون لها محاضر).

فالعراق الذي كان في نفس الوقت يمثل وجهة النظر الاردنية، (فقد زار صالح جبر عمان في ١٩٤٧/١٢/٤ وهو في طريقه إلى القاهرة) كان يرى ان احباط مشروع الدولة اليهودية يكون بـ:

اولاً – تنفيذ قرارات بلودان السرية، بأن تسارع العراق والسعودية في توقيف اعمال شركات النفط كافة والغاء الامتيازات عملاً بهذه المقررات، وان العراق مستعد لتنفيذ هذه القرارات على أن تجاريه السعودية والدول العربية الاخرى التي فيها مثل هذه الشركات.

ثانياً – مواجهة القوات الصهيونية بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرياً مع تأمين الانتفاع بالقوات الفلسطينية غير النظامية، وبالعصابات (المتطوعين) إلى اقصى حد وفقاً لتقرير اسماعيل صفوت المقدم إلى امين عام جامعة الدول العربية في ١٩٤٧/١٢/٧، واضاف: ان هذا العمل كفيل باحباط مشروع التقسيم لأسباب قانونية، لأنه ليس من صلاحية هيئة الأمم تقسيم فلسطين. واذا لم توافق الدول العربية على ذلك فان العراق سيقوم بسلوك كل الطرق التي يراها ضرورية وناجحة لاحباط مشروع التقسيم وبالتالي تأسيس الدولة اليهودية[1].

وكان صالح جبر قد صرح لجريدة المصري اثناء وجوده في القاهرة بقوله: ان الجيوش العربية لن تدخل فلسطين في الحال ولكنها سترسل فرقاً مسلحة لحرب العصابات لشد ازر العرب، ولن تتدخل القوات العربية الا اذا تدخلت قوات اجنبية او اذا تعرضت القوات غير النظامية للخطر[2] وكانت السفارة العراقية في واشنطن قد اقترحت مناصرة عرب فلسطين وتقويتهم، وتشجيع حركات التطوع بكل الطرق والوسائل تماماً كما تناصر امريكا اليهود بالمال والسلاح والمتطوعين[3].

اما الفريق الثاني من الدول العربية فكان يرى ان احباط مشروع التقسيم ومشروع الدولة اليهودية يكون باقامة ادارة مدنية برئاسة المفتي، على أن يقتصر دور الدول العربية بالدعم دون استخدام القوات النظامية[4].

فاختلاف وجهات النظر بين موقف العراق والاردن من ناحية، ومصر والسعودية تشايعهما سوريا من ناحية ثانية هو الذي حال دون الاتفاق. فتدخل القوات النظامية في نظر الفريق الاول يعطيها الحق في تقرير مستقبل فلسطين حيث أن قوات البلدين وامكانياتهما وموقعهما تمكنهما من إحراز النصر. ولعل ادراك الفريق الثاني السعودي – المصري لهذه الحقيقة جعله يتردد في قبول هذه الخطة والتركيز على القوات غير النظامية، وهذا

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/مذكرة صالح جبر التي قدمها في اجتماع مجلس الجامعة يوم ١٩٤٧/١٢/١٥ ص (٢٤-٢٥). وتقرير صالح جبر الملحق (٦)/ ص (٦٢-٧٠).

(٢) الاخبار – العراقية ١٩٤٧/١٢/٩.

(٣) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/ كتاب السفارة العراقية واشنطن/رقم/ متفرقة/ ٢٩٤/١٤ وثيقة (١٠٩).

(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ملحق (٦).

يفسر بحث موضوع الادارة المدنية واقحام اسم المفتي، وقيام المفتي بحركة مسرحية شبيهة بما قام به في اجتماعات عاليه.

ولقد انفض اجتماع القاهرة دون نتيجة حاسمة باستثناء اتخاذ عدة قرارات وصفت بالسرية لا تتناسب وخطورة الحالة وتمثلت في:

١ - احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بها عربية مستقلة (لكن كيف يتم ذلك)؟

٢ - تزويد اللجنة الدائمة لجامعة الدول العربية بالاسلحة، وارسال المتطوعين على أن تتكفل كل دولة بتسليح متطوعيها.

٣ - دفع مليون دينار لصرفها على شؤون الدفاع، وتشكيل لجنة فنية عسكرية تحت اشراف الأمين العام مهمتها تدريب وتنظيم وتسليح المتطوعين، بالاضافة إلى بعض الاجراءات الفنية والادارية المتعلقة باعمال التدريب والتسليح والانفاق، ونقل المعونات والتبرعات وتكليف امانة الجامعة باعمال الدعاية [١].

هذه القرارات هي التي اشار إليها رئيس الوزراء العراقي صالح جبر في المجلس النيابي رداً على خطاب النائب عبد المجيد القصاب (الذي طالب بترك لغة المؤتمرات والمفاوضات) قائلاً: هناك قرارات سرية وارجو عدم اتهام الجامعة العربية بأنها السبب في قضية فلسطين [٢].

والواقع انه لم تكن هناك اي خطة للعمل محددة لدى الدوائر السياسية العراقية، بحيث تعمل الحكومات العراقية المتوالية بخاصة حكومة صالح جبر على تنفيذها، فالجمالي في تصريحاته الصحفية، واثناء لقاءاته مع الدبلوماسيين الاجانب، وفي برقياته إلى وزارة الخارجية العراقية كان يقترح حلولاً مختلفة فتارة يقول بتوسط ابن السعود، واخرى بالتفاوض مع الحكومتين الانجليزية والامريكية على اساس الكتاب الابيض وثالثة يقترح تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة المفتي.

بينما راح رئيس الوزراء يدلي بتصريحات عنترية تصل إلى حد الفناء من اجل فلسطين حيناً، والدعوة لإحالة قضية فلسطين إلى محكمة العدل الدولية حيناً آخر [٣]. وبالطبع فإن هذه المواقف لا تنفرد بها الحكومة العراقية بل تشاركها فيها الحكومات العربية باستثناء الأردن الذي كان يرى الحل في اتحاده مع فلسطين كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ملحق (١٣)/ ص (٩٥- ٩٦).

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة الخامسة/تاريخ ١٩٤٧/١٢/٣١، ص ٢٩.

(٣) اليقظة/١٩٤٧/١٢/٩. وانظر تصريح نوري السعيد الذي حضر اجتماعات الجامعة في ديسمبر/اليقظة/ ١٩٤٧/١٢/١٩.

اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة (فبراير/١٩٤٨):

في ديسمبر ١٩٤٧ اعلنت بريطانيا أن يوم ١٥/مايو ١٩٤٨ سيكون نهاية انتدابها على فلسطين[1]، الأمر الذي دعا جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة في فبراير ١٩٤٨، وكانت حكومة صالح جبر قد استقالت إثر انتفاضة الشعب العراقي احتجاجاً على معاهدة بورتسموث يناير/١٩٤٨، وخلفتها حكومة محمد الصدر.

ودار البحث في الاجتماع حول تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذت في عاليه اكتوبر ١٩٤٧ حول تدخل القوات النظامية، واحتمال تمثيل الهيئة العربية العليا في القيادة العامة، وتقديم الاسلحة والمتطوعين من ناحية، واقامة ادارة محلية لفلسطين برئاسة المفتي، وما يتطلب ذلك من توفير المال اللازم. وقد احيل موضوع تدخل القوات النظامية إلى مؤتمر لرؤساء الاركان يعقد في ١٢/مارس/١٩٤٨، ورفض كل ما يتعلق بالادارة المحلية، وتمثيل الهيئة العربية العليا في القيادة العامة أو الادارة المحلية مع التوصية بعدم منح امتيازات نفطية جديدة.

ويشير تقرير لجنة التحقيق النيابية انه لم يكن للعراق موقف خاص خلال جلسات المؤتمر كما كان الحال في اجتماعات الدول العربية السابقة، ولعل السبب يرجع إلى الحوادث الداخلية التي وقعت في العراق من ناحية، او لما لاحظته الحكومة من تعرض سياسة الحكومة السابقة للفشل من ناحية ثانية او لكلا الأمرين معاً[2].

ويقول مهدي كبة أن الهدف من محاولة عقد معاهدة بورتسموث في هذا الوقت إما محاولة لصرف الرأي العام عن قضية فلسطين واشتغاله بالمعاهدة، واما استغلال انشغال العراق بأمر فلسطين لامرارها بشكل يقيد السياسة العراقية واما الامرين معاً[3]. في حين ربطت جريدة اليقظة بين التطورات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية سواء في مصر أو العراق او سوريا او لبنان او اليمن قائلة: هل حدثت كل هذه المشكلات في وقت واحد مصادفة، ام ان هناك سياسة استعمارية موحدة مرسومة الخطط والاتجاهات والغايات لاشغال العرب جميعهم في آن واحد عن قضية فلسطين، وهي تجتاز اهم ادوارها[4].

هذا رد فعل العراق على المستوى الرسمي، اما على المستوى الشعبي فقد ذكرت الصحف العراقية من ناحية وتقارير المخابرات البريطانية من ناحية عن تطوع المئات من العراقيين وسفرهم إلى فلسطين. فقد

---

(١) Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Africa, pp.88.

(٢) تقرير لجنة التحقيق النيابية/تقرير حمدي الباجه جي/ملحق (١٤) ص (٩٧ - ١٠٤). وقد رفضت السعودية التوقيع على قرار اللجنة السياسية بعدم منح امتيازات نفط جديدة في السعودية والعراق. بحجة أن اليهود أقوياء وأذكياء وأغنياء بينما السعودية والعرب عزل من السلاح وفقراء كما جاء على لسان يوسف ياسين. القصري/حرب فلسطين عام ١٩٤٨/جـ١/ ص ١٥٩. وانظر ما رواه الحسني/على لسان رشيد عالي الكيلاني/ جـ٧/ص ٣٠٩.

(٣) مذكرات كبة/ ص ٢٢٦. ويقول فاضل حسين انهم اختاروا صالح جبر الشيعي بهدف احداث انشقاق بين السنة والشيعة/الحزب الوطني الديمقراطي/ص ٢١٦.

(٤) جريدة اليقظة. تاريخ ١٠/٣/١٩٤٨. وراجع ايضاً مقالها تحت عنوان (ازمات وزارية) تاريخ ٣١/١٢/١٩٤٧.

ذكرت الاخبار العراقية تقول أن الكتيبة الاولى من المجاهدين العراقيين وصلت إلى سوريا في طريقها الى فلسطين بقيادة محمود فهمي درويش وعبد الرحمن خضر ممثلاً جمعية انقاذ فلسطين [1].

في حين اشار تقرير المخابرات البريطانية بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٧ ان الكولونيل عبد الوهاب وصل منطقة حيفا مع مائة من العراقيين الذين كانوا جنوداً نظاميين، واستقالوا مؤقتاً من اجل المشاركة في حرب فلسطين، كما كان القائد يعمل في بغداد قائداً لكتيبة دبابات وشارك في حركة المربع الذهبي ولا يميل إلى الانجليز [2].

كما قامت تظاهرات طلابية هاجمت مكتب الاستعلامات الامريكي، وقاد الامير رعد ابن الامير زيد احدى تلك التظاهرات الطلابية [3].

فما هو موقف بريطانيا من قرار التقسيم، وهل صحيح انها كانت تشايع العرب وتعمل على تنفيذه؟ تتهم الدوائر الصهيونية بريطانيا بانها كانت تعارض تنفيذ قـرار التقسيم ويورد تقرير الـ «Nation» العديد من التصريحات الرسمية البريطانية المقرونة بالاجراءات العملية التي اتخذتها السلطات البريطانية في فلسطين سواء بالنسبة للهجرة اليهودية، ووصول الاسلحة، بالاضافة الى تغاضيها عن اعتداءات العرب المتكررة على التجمعات اليهودية، وسماحها للمتطوعين من البلاد العربية المجاورة بالدخول إلى فلسطين، كما انها كانت على معرفة تامة باعدادهم واسلحتهم وانتماءاتهم. يضاف إلى ذلك مشاركتها في اجتماعات جامعة الدول العربية (كما اوضح ذلك النائب العمالي كروسمان في مجلس العموم بتاريخ ١١/ديسمبر ١٩٤٧) وعدم وفائها بوعدها بسحب قوات الجيش الاردني من فلسطين [4].

كذلك فقد ذكرت التقارير الدبلوماسية ان هناك خطة لاستبدال مشروع التقسيم. فقد ذكر وزير لبنان المفوض في لندن بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٩ نقلاً عن الدوائر السياسية في لندن ان هناك فكرة لتكوين دولة فيدرالية بين العرب واليهود، في حين ذكر وزير امريكا المفوض في بيروت في ١١/فبراير ١٩٤٨ «ان هناك خطة لاستبدال مشروع التقسيم بخطة جديدة بشكل دولة فيدرالية او دولة يهودية في اطار فلسطين الكبرى» [5] (Greater Palestine).

الا ان «اليزابث مونرو» تنفي نفياً قاطعاً أن تكون بريطانيا معارضة لاقامة دولة يهودية، لأن ذلك يحرمها

---

(١) الاخبار ١٩٤٨/١/٢٠. وراجع نداء جمعية انقاذ فلسطين الاخبار ١٩٤٨/١/١٠. وانظر لواء الاستقلال ١٩٤٨/٣/٢.

(٢) The British Record on Partition, as revealed by British Military Intelligence and other official sources, supplement to the Nation, 8 May 1948, pp.8, 12, 15.

(٣) الاخبار ٥ .١٩٤٧/١٢/٦. Longrigg, op. cit., p.349.

(٤) The British Record, Ibid., pp.5-7, 13, The Times, 19 February, 1948.

(٥) The British Record, Ibid., p.7.

من العون الامريكي الذي كان بالنسبة لها قضية حياة او موت لا من الناحية المالية فقط ، وانما بالنسبة للوضع في المانيا من ناحية ثانية[1] .

وفي ٢١/يناير ١٩٤٨ توصلت الولايات المتحدة الامريكية إلى أن قرار التقسيم لم يكن عملياً ، وانها ليست ملزمة بدعمه وتنفيذه اذا كان ذلك يحتاج إلى القوة ، وليست لديها قوات احتياطية بدون اعلان التعبئة الجزئية . ولذا اتخذت خطوات لسحب القرار . في ٢٤/فبراير ١٩٤٨ تقدم السناتور «وارن اوستن» Waren Austin الى مجلس الامن باقتراح بأن يعلن الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالاجماع ان هناك تهديداً للسلام والامن ، وقبل الاقتراح الامريكي في ٥/مارس/١٩٤٨ . وفي ٣/١٩ اعلن المندوب الامريكي (خلافاً لموقف الاتحاد السوفياتي الذي دعا إلى تنفيذ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧) ان مجلس الامن ليس مستعداً للعمل على تنفيذ الخطة ، واقترح باسم حكومته وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية[2] .

وعندما تذاكر ممثلو الدول الكبرى في مجلس الأمن في موضوع الوصاية ، قال «تريجفي لي» ، ان العرب واليهود كليهما يقاومان الخطة الجديدة ، وان تنفيذ الوصاية يحتاج إلى قوة عسكرية أكثر مما يحتاجه قرار التقسيم . وتساءل عما اذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لدعم مشروعها الجديد بالقوة . فأجابه «اوستن» انها مستعدة لدعم ما تقرره الامم المتحدة ، فاستغرب السكرتير العام قائلاً : لماذا لا يكون الدعم اذاً لقرار التقسيم[3] ؟

وفي باريس اشار كتاب المفوضية العراقية إلى أن فرنسا تؤيد المشروع الأمريكي من حيث المبدأ ، ولكنها تتساءل عن الطريقة التي يمكن بواسطتها تنفيذ المشروع ، فهي لن تساهم في ارسال قوة إلى فلسطين لتنفيذ المشروع[4] . وقد ابرق رئيس الوفد العراقي في الامم المتحدة يقول : يبدو ان الاقتراح لم يلق قبولاً وانه لا يتوقع نتيجة ايجابية حسنة من الامم المتحدة وان العمل الحاسم هو في فلسطين نفسها ، وان الموقف العسكري وحده كفيل بتقرير القضية نهائياً[5] .

علل بعض الباحثين الاقتراح الامريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية بخشية الولايات المتحدة من الغاء العرب لامتيازات النفط في البلاد العربية ، ولعل ما يؤيد تخوف امريكا من قطع النفط العربي سؤال ممثل الصين في الامم المتحدة لوزير العراق المفوض (وربما كان بتحريض او توجيه من امريكا) عن استعداد العراق لعقد هدنة في فلسطين . فأجاب وزير العراق بقوله ان العراق غير مستعد للتآزر في أي أمر يؤدي بالنتيجة إلى

---

(١) Monroe, Britain Moment in the Middle East, p.169.

(٢) Kirk, The Middle East (45-50) pp.258-59.

(٣) الارمنازي/عشر سنوات في الدبلوماسية/جـ١/ ص (٢١٢-٢١٦).

(٤) المركز الوطني/ملفـات/١١/٢/ كتاب المفوضية في باريس رقم ٥٢/٣/١ تاريخ ١٩٤٨/٣/٢٦ .

(٥) نفس المصدر/وثيقة رقم (٢٠٩) تاريخ ١٩٤٨/٣/٢٢ برقية رئيس الوفد العراقي في الامم المتحدة.

قرار التقسيم ، فالغاء التقسيم يعني وقف سفك الدماء. وعن استعداد العراق لمقاطعة الدول الغربية في قضايا النفط اجاب بقوله : يمكننا التضحية بمنافع كثيرة في سبيل حفظ كرامتنا وحريتنا[١] .

ويقول العقاد ان امريكا استخدمت النفط كأداة للتضليل ، فقد اتصل احد مديري شركة الارامكو بالحكومة السعودية التي رفضت اقتراحاً عراقياً بايقاف تصدير النفط ريثما تنكشف المواقف الدولية في قضية فلسطين[٢] .

ويرى الفريق الثاني من الباحثين أن تراجع امريكا المؤقت كان مناورة سياسية قصد بها تخدير العرب حتى يتوقفوا عن الجهود العسكرية التي اخذت تؤتي ثمارها في ذلك الحين ، وان بريطانيا تآمرت في الخديعة الكبرى فتوسطت لدى عزام لسحب السلاح من الجيش الفلسطيني على اساس التدخل المرتقب للجيوش العربية ، ثم عادت الولايات المتحدة إلى موقفها السابق[٣] .

ولعل تأجيل مصر لاجتماع رؤساء اركان حرب الجيوش العربية الذي كان مقرراً في ١٢/مارس/١٩٤٨ جاء بتأثير هذه الخديعة. ومصداق هذا ما ورد في برقية المفوضية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية حول سبب التأجيل فهي تقول : ان ذلك (اي عقد الاجتماع) يعني مظاهرة عسكرية قد يظهر اثرها سيئاً في قضية فلسطين التي تبحث الآن في مجلس الامن ، حيث سيعتبر ذلك الاجتماع تهديداً للأمن الدولي ، وترى الحكومة المصرية ان تقف الدول العربية الآن موقف السكون والانتظار وقد دلت اتصالات الخارجية مع العواصم العربية انها موافقة على ذلك[٤] .

ولقد علقت الاخبار في مقال افتتاحي على الاقتراح الامريكي تحت عنوان : احبولة الوصاية على فلسطين. اوضحت فيه ان اقتراح امريكا جاء بسبب أن الوقت غير مناسب لتنفيذ التقسيم بسبب موقف الرأي العام العربي وزيادة الخطر الشيوعي ، واضافت : اذا كان لا بد من الوصاية فلتكن للدول العربية ، وختمت كلمتها بقولها ، ونحن اذ ننبه الدول العربية إلى هذا الخطر الكامن في الاحبولة الأمريكية ، نرجو مرة اخرى مواصلة الكفاح المسلح والدبلوماسي ضد الصهيونية حتى تلفظ انفاسها وتنال فلسطين حريتها واستقلالها[٥] .

وبعد أن تفاقمت الاعمال العسكرية في فلسطين وكثر استنجاد عرب فلسطين ، وجهت الدعوة لعقد اجتماع

---

(١) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/١١ . وثيقة رقم (١٨٨) تاريخ ١٩٤٨/٣/٢٠ . وكان صالح جبر قد صرح للرأي العام العراقية ١٩٤٧/١٢/١٤ بقوله : ان اعادة النظر في امتيازات شركات النفط يكفي وحده لحل قضية فلسطين. واضاف : نحن على استعداد للتضحية بكل شيء حتى الاخلال بتعهداتنا لشركات البترول ومنعها من نقل البترول واستغلاله.

(٢) العقاد/المشرق العربي المعاصر ص ٢٣٤ وحول قصة اتصال مدير شركة الارامكو في القاهرة بأمين عام الجامعة. وبالأمير فيصل آل السعود انظر التقرير الذي اعده "James Terry Duce"، ونشر تحت عنوان : "Blood and Oil" Aramco's Report on Palestine, The Nation 26 Jan. 1948.

(٣) العقاد/المرجع السابق / ص ٤٣٣ - نقلاً عن خيري حماد/قضايانا في الامم المتحدة/ص ١٧٠ .

(٤) الجبوري/محنة فلسطين/ص (١٢١ - ١٢٢).

(٥) الأخبار ١٩٤٨/٣/٣٠ .

لرؤساء اركان حرب الجيوش العربية في عمان اثناء اجتماع اللجنة السياسية في نهاية نيسان/١٩٤٨، واوضحوا انهم بحاجة إلى خمس فرق عسكرية، و ٦ اسراب من الطائرات، على أن تكون تحت قيادة موحدة. وعرضوا الأمر على اللجنة السياسية التي كانت مجتمعة في عمان ولم تؤخذ هذه القرارات مأخذ الجد، اعتقاداً من اعضائها أن العسكريين يبالغون في القوات اللازمة، واصروا على الشروع في العمل وفقاً للقوات المتيسرة، اعتقاداً منهم انه بمجرد حشد القوات النظامية وشروعها او تظاهرها بالحركات فان ذلك سيؤدي إلى تدخل الدول الكبرى، ويرغمون اليهود سياسياً على قبول المطالب العربية، وهذا ما يفسر تحرك العرب بنصف القوات المقررة، علماً بأن التقارير العسكرية التي اعدت في القاهرة خلال اجتماعات (فبراير/مارس ١٩٤٨) وفي عمان (نيسان ١٩٤٨) اوضحت ان اليهود جادون في اقامة دولتهم، وان الجيوش العربية النظامية هي وحدها القادرة على مقاومتهم، وان الضرورة تستدعي استكمال ما ينقصها، وكل ذلك كان واضحاً وملموساً للقادة السياسيين[١].

ولقد انتقدت جريدة لواء الاستقلال سياسة الحكومة العراقية التي تقوم على الخطب والاجتماعات قائلة: ان الواجب والمصلحة العامة تقضي على الحكومة أن تصارح الشعب بأنها تريد أن تعمل لانقاذ فلسطين، اما سياسة اللف والدوران فهذه اساليب عهدناها، وعليها أن تباشر العمل لانقاذ فلسطين[٢].

وفي ابريل زار الوصي عمان والقاهرة مع وزراء الدفاع والمالية والشؤون الخارجية، وتظاهر الطلبة في بغداد طالبين ارسال الجيوش الى فلسطين، واغلاق أنابيب النفط إلى حيفا[٣]. واجاب الوصي على سؤال لمندوب جريدة المصري حول الموقف في فلسطين بقوله: لا يجوز أن نتكلم بعد اليوم وقد آن لنا أن نترك الاعمال تتكلم خصوصاً بعد أن اجمعت كلمة الدول العربية جميعها على ذلك[٤].

واشارة الوصي إلى اتفاق كلمة الدول العربية تتفق مع ما ورد في برقية المفوضية العراقية في القاهرة، من أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ابدت رغبتها في دخول الجيوش العربية بصورة فعلية على اثر دراستها للتقارير الواردة من فلسطين[٥].

مما سبق يتضح لنا أن العراق لم يتخلف عن الاستجابة لحضور أي اجتماع دعت له الجامعة العربية لبحث القضية الفلسطينية، بل كان احياناً هو الذي يبادر بالدعوة لتلك الاجتماعات، كما قال جمال بابان نائب رئيس الوزراء في المجلس النيابي: ان العراق هو الذي دعا إلى اجتماعات جامعة الدول العربية في صوفر وعاليه والقاهرة[٦].

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص (٣٤-٣٦).

(٢) جريدة لواء الاستقلال ١٩٤٨/٤/٢٨. وانظر ما كتبته جريدة الاخبار بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٤ «اسمع جعجعة ولا أرى طحناً» أوضحت فيه تقاعس الدول العربية حتى ان الجبهة المتحدة التي تألفت في العراق لانقاذ فلسطين لم تعمل إلاّ القليل. وقالت عن الدول العربية انها لم تبذل إلاّ القليل من العون الحقيقي. والكثير من الكلام والأكثر من التظاهر بالدفاع عن فلسطين والذود عنها ويتجلى هذا في اجتماعات مجلس الجامعة ولجنتها السياسية.

(٣) Longrigg, op. cit., p.349.

(٤) جريدة الاخبار ١٩٤٨/٤/٢٩.

(٥) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/١١. وثيقة رقم (٢١٨) تاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦.

(٦) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة الثالثة/تاريخ ١٩٤٨/١/١٠. ص ١١٦.

ولم تخرج قرارات تلك الاجتماعات سرية كانت أم علنية ، ابتداء من اجتماع انشاص حزيران ١٩٤٦ وانتهاء باجتماع عمان نيسان ١٩٤٨ مروراً باجتماعات بلودان ، صوفر ، عاليه ، القاهرة ، لم تخرج قرارات تلك الاجتماعات عن اطار : تأكيد عروبة فلسطين ، وحقها في الاستقلال والوحدة واستعداد اهلها للقتال بدعم وتأييد الدول والشعوب العربية لهم بالمال والسلاح والمتطوعين وبكل ما لديها من امكانيات بما في ذلك الدعوة لمقاطعة بريطانيا وامريكا اقتصادياً وسياسياً وادبياً (قرارات بلودان وصوفر السرية) مقروناً ذلك كله بشجب واستنكار مساعي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية ابتداء بتصريح ترومان ١٩٤٥/٨/٣١ الداعي إلى السماح بهجرة ١٠٠ الف يهودي ، وانتهاء بقرار التقسيم ٢٩/نوفمبر ١٩٤٧ مروراً بتشكيل وتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية ، ومؤتمر لندن في دورتيه ، وتشكيل لجنة التحقيق الدولية .

واذا كان العراق قد انفرد احياناً بالقيام بمسعى دبلوماسي لدى بعض الدول من أجل تأييد القضية الفلسطينية ، الا انه على المستوى العملي لم يحاول الانفراد بأي عمل لنصرة القضية الفلسطينية ، فقد سئل السويدي في المجلس النيابي عن موقف الحكومة العراقية فيما اذا نشبت ثورة في فلسطين كان يمدها بالسلاح أو بالمتطوعين كما حدث عام ١٩٣٦ ، فلم يعط جواباً ، وطلب من المجلس النيابي ان ينتظر ما يقرره مجلس الجامعة العربية باعتبار أن العراق لا ينفرد وحده بمعالجة هذه القضية ، بل ينسق جهوده مع جهود جامعة الدول العربية[1] .

في حين عارض العراق في معظم ان لم يكن في جميع اجتماعات جامعة الدول العربية وبتنسيق مع الأردن ، محاولات المفتي في اقامة حكومة فلسطينية ، أو اقامة ادارة محلية باشراف الهيئة العربية العليا ، وتمثيلها في القيادة العامة ، ورفض اشرافها على الاموال الخاصة بالدعاية والاراضي ، وكان لهذا الاختلاف اثره في عدم جدية وتنفيذ القرارات التي اتخذت .

فسياسة توازن القوى بين العروش والحكومات العربية كانت ولا تزال وستظل السبب في فشل العرب في حل قضية فلسطين والوحدة العربية .

---

(١) محاضر جلسات المجلس النيابي/الجلسة (٣٣) تاريخ ١٩٤٦/٥/٦ . ص (٣١٧ – ٣٢٥).

القسم الثاني
العراق والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٥٨)

أولاً : دور العراق في الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٤٨

ان فكرة استخدام الجيش لتحرير فلسطين ترجع الى أوائل الاربعينات يوم كان العراق يعمل أو يسعى لحل قضيتي سوريا وفلسطين أيام حكومة الكيلاني، ولكن بريطانيا عارضت فكرة التدخل العراقي السياسي والعسكري بشؤون فلسطين، وتوجت هذه المعارضة باحتلال العراق خلال وأعقاب حركة الكيلاني مايو/١٩٤١.

اعقب حركة الكيلاني تقليص أو تجميد دور العراق السياسي والعسكري في الساحة العربية واقتصرت جهود العراق على المشاورات والمساعي الدبلوماسية المنفردة والمشتركة من أجل التوصل الى حل للقضية الفلسطينية، فلما فشلت هذه المحاولات، وأصبح مؤكداً تقسيم فلسطين واقامة الدولة اليهودية، بعثت العراق فكرة التدخل العسكري في فلسطين، ولكنه تدخل عربي في هذه المرة، وليس تدخلاً عراقياً منفرداً كما كان الحال في أوائل الاربعينات.

اقترح رئيس وزراء العراق «صالح جبر» في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في عاليه اكتوبر/١٩٤٧ ضرورة استخدام القوات النظامية العربية من أجل احباط مشروع التقسيم، واقامة الدولة اليهودية ويومها لم ترحب الدول العربية بالفكرة وبخاصة مصر والسعودية ولبنان والهيئة العربية العليا التي كانت ترى اقتصار الدعم العربي على مد الفلسطينيين ودعمهم بالمال والسلاح والمتطوعين، واقتصرت قرارات عاليه على التوصية بأن تبادر الدول العربية الى اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين(١).

وعاد صالح جبر يلح في اجتماعات القاهرة ديسمبر/١٩٤٧ على أهمية استخدام القوات النظامية تنفيذاً لما ورد في الفقرة الثانية من التقرير العسكري الذي اعده اسماعيل صفوت(٢) والتي نصت على: استحالة التغلب على المقاومة الصهيونية في فلسطين بقوات غير نظامية، وحرب عصابات، وطالب بوجوب مجابهتها بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرياً (القوات النظامية لدول جامعة الدول العربية) مع تأمين الانتفاع بالقوات الفلسطينية غير النظامية الى أقصى حد كما أسلفنا الاشارة.

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية الملحق (١١) قرار سري عاليه/ ص ٧٨ وحول دعم الفلسطينيين انظر:
Ann Williams, op. cit., p.89.

(٢) تقرير لجنة التحقيق النيابية الملحق (ح). ص (١٣٤-١٣٦). تقرير اسماعيل صفوت في ٤٧/١١/٢٧ انظر أيضاً الجبوري. ص (١١٢-١١٤). راجع ايضاً ص (٢٩٧-٢٩٨) من هذه الدراسة.

ولكن الدول العربية لم تأخذ برأيه واكتفت بطلب توفير عشرة آلاف بندقية، وإعداد وتجهيز ثلاثة آلاف متطوع واعتماد مليون دينار لشؤون الدفاع[1].

ويتهم المفتي تبني العراق فكرة استخدام القوات النظامية انها جاءت بتوجيه وايحاء من بريطانيا فهو يقول: «ان الانجليز بمساعدة بعض الدول العربية، اتخذوا كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة لابعاد الفلسطينيين عن ميادين القتال، ونجح الانجليز في ذلك، وعملوا على تعديل خطة الدول العربية وحملوا بعضها على ادخال جيوشها الى فلسطين لابعاد المجاهدين الفلسطينيين عن ميدان معركتهم»[2].

ولكن هذه التهمة تناقض ما ذكره محمد مهدي كبه (وزير التموين في حكومة الصدر). فقد زاره كلاتيون في مكتب الوزارة وسأله عما اذا كان من الأفضل لمصلحة العرب في فلسطين ألاّ تدخل الحكومات العربية الحرب بصورة رسمية، وتترك ذلك لابنائها»، وهي تقف من ورائهم وتساندهم وتمدهم بالمتطوعين والسلاح والعتاد وأضاف: «ألا ترون أن ذلك سيعفي الحكومات العربية من القيود والالتزامات والمسؤوليات الدولية، ويتيح لعرب فلسطين ومن ورائهم اخوانهم في البلاد العربية القيام بتحرير فلسطين»[3].

ولكن اذا كان صالح جبر من خلال بياناته جاداً في استخدام القوات النظامية المسلحة تسليحاً عصرياً، والمدربة تدريباً حديثاً لمقاومة الصهيونية وانقاذ فلسطين، فهل اتخذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق هذا الهدف؟.

يروي صالح جبر[4] ان حكومته بعد أن يئست من امكانية مشاركة الدول العربية في عمل عسكري حاسم وفعال في فلسطين قررت القيام بعمل منفرد وبالتعاون مع الاردن بوضع خطة تكفل بقاء فلسطين عربية موحدة، لا يهودية عربية مجزأة بعد أن رفضت الدول العربية استغلال امكانياتها الاقتصادية (البترول) والعسكرية (القوات النظامية).

فعلى الصعيد الداخلي كانت حكومته عازمة على تعبئة موارد البلاد وامكاناتها المالية والبشرية تعبئة عامة، سواء أكانت تلك الامكانات ملكاً للأفراد أو للدولة لخدمة المعركة حتى ولو استدعى ذلك سن قوانين استثنائية قاسية.

وعلى الصعيد الخارجي فقد سعت الحكومة للحصول على السلاح من بريطانيا بما يكفي لتكوين فرقة كاملة، بالاضافة الى القوات العراقية المتيسرة ومن أجل ذلك عقد اجتماع خاص باسم فلسطين في لندن بين المستر «بيفن» والوفد العراقي المفاوض برئاسة صالح جبر وعضوية نوري السعيد وفاضل الجمالي.

ولقد أوضح فاضل الجمالي ما دار في هذا الاجتماع الخاص في دفاعه أمام محكمة الشعب عام ١٩٥٨

---

(١) المصدر السابق/الملحق (١٣)، قرارات سرية بشأن فلسطين ص (٩٥-٩٦).
(٢) مذكرات المفتي/مجلة فلسطين عدد ٩٨/ايار/١٩٦٩، محمد فائز القصري/ص ٩٥، والحسن/جـ ٧ ص (٢٨٩-٢٩٠).
(٣) مذكرات محمد مهدي كبه/ ص (٢٥٦-٢٥٧). وراجع اقتراح السفارة العراقية في واشنطن، ص ٢٩٧ من هذه الدراسة.
(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ ص (٢٨-٢٩).

بقوله : «ان المستر بيفن لم يرتح لتقسيم فلسطين وتأسيس أو اقامة دولة اسرائيلية ، وتم الاتفاق بيننا وبين المستر «بيفن» على ان يسلح (٥٠ ألف) فلسطيني بسلاح يرسل للشرطة العراقية ، ويسلح الجيش العراقي بأسلحة حديثة ، ويرسل الى فلسطين حيث تستلم هذه القوة كل منطقة فلسطينية تحتلها الجيوش البريطانية حتى يستلم العرب كل فلسطين ولا تؤسس دولة يهودية . ولكن استقالة الحكومة أوقف كل شيء»[١].

وهذه الخطة تتفق بشكل عام مع ما جاء في برقية الوزير المفوض العراقي في عمان . فقد ذكر ان الملك عبد الله أوضح للسفير البريطاني انه لصيانة الأماكن المقدسة لا بد من احتلال القدس ولتأمين هذه الغاية من الضروري احتلال ألوية الخليل وبئر السبع ونابلس ، وبعد أن يتم احتلال هذه الأقسام سيتوجه الجيش الاردني إلى القسم الذي يسكنه العرب واليهود معاً ، وبمساعدة السكان العرب سيضغط الجيش الأردني على اليهود إلى أن يضطرهم إلى الإذعان والاندماج مع العرب ضمن الحكومة الفلسطينية[٢].

صحيح انه لم ترد في الخطة العراقية كما رواها الجمالي ، اية اشارة للتعاون مع الاردن كما لم ترد أية اشارة مماثلة في الخطة الاردنية كما ذكرها وزير العراق المفوض ، فانه من غير الممكن ان تنفذ أي من الخطتين دون التعاون بين البلدين كما سبق واشار صالح جبر . لأن الملك عبد الله كان يعتبر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من شرق الاردن ، فقد نشرت جريدة الجزيرة الاردنية بتاريخ ١٩٤٨/٣/٨ نقلاً عن جريدة تايم الأمريكية تصريحاً للملك عبد الله جاء فيه : ينبغي أن أستولي على المراكز الاستراتيجية في فلسطين ، فهي ضرورية لشرق الاردن من الوجهتين العسكرية والاقتصادية ، ولا استطيع التنازل عن المرافئ الفلسطينية . وانني اعتبر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من شرق الاردن[٣].

ولو صح ما ذكره الجمالي من أن بريطانيا كانت تنوي تزويد القوات العراقية بأسلحة حديثة فاني استبعد أن يكون الهدف انقاذ فلسطين ومقاومة التقسيم وتأسيس الدولة اليهودية ، لان قيام هذه الدولة يعتبر عربوناً

---

(١) محكمة الشعب/جـ٣/ ص١٠٩٣ ، فاضل الجمالي/ذكريات وعبر/ص ٣٢ .

(٢) المركز الوطني/ملفات/١١/٢/ ص(٤٧-٤٨) كتاب الخارجية للديوان الملكي رقم ٧٣٥/١٣/٢٣٧/١٠٧ تاريخ ١٩٤٨/٤/٧ وثيقة ١٦٠ .

(٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ١٧٣ / تاريخ ١٩٤٨/٣/١٣ ، وقد كذبت الحكومة الأردنية الخبر ، وثيقة رقم ٧٤ ، أنظر أيضاً ما قاله الملك عبد الله لموسى العلمي (فبراير / ١٩٤٨) من أنه لن يقاتل إلاّ عند الضرورة المطلقة . (Geoffrey Furlong, op. cit., p.152.) . وقد أكّد نوري السعيد أن الخطة تقوم على التعاون مع الأردن وتتمثل في حصار حيفا وتل أبيب بفرقة كاملة ، على أن يكون الجيش العراقي في مؤخرة الجيش البريطاني . أنظر ردّ نوري السعيد على عبد الجبار الجومرد / محاضر جلسات مجلس النواب / الجلسة ٢٤ / تاريخ ١٩٤٩/٥/٥ ، ص (٥٤٢ - ٥٤٣) . وانظر «الديلي ووركر» التي قالت ان التسهيلات الجمركية بموجب معاهدة بورتسموث سوف تجعل العراق مركزاً لتهريب الأسلحة من قبل الوكلاء الانجليز إلى عرب فلسطين ، (The Daily Worker, 23 Jan. 1948.) .

للحصول على الدعم الأمريكي لبريطانيا كما أوضحت ذلك «اليزابث مونرو»[1] من ناحية ولأن انتزاع فلسطين من العرب قد بت فيه تشرتشل مع روزفلت بالاتفاق مع زعماء اليهود في المؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء عام ١٩٤٢، وفيه تقرر انشاء دولة يهودية في فلسطين قوامها (٢٠ مليوناً) من يهود العالم كما يقول صادق البصّام[2].

ويتهم الصايغ حكومة صالح جبر بعدم اخلاصها للعمل من أجل فلسطين، فقد منعت جمعية انقاذ فلسطين من ممارسة أي نشاط، كما امتنع العراق والاردن عن دفع أكثر من ١٢٪ من ميزانية الجامعة، ورفض البلدان تشكيل لجنة عسكرية للاشراف على ادارة القتال وتدريب عرب فلسطين ومضايقة جيش الانقاذ[3].

أما تقرير اللجنة النيابية فقد علق على ما أورده صالح جبر عن عزم حكومته على اتخاذ اجراءات داخلية وخارجية بقوله: «ان الوزارات المتعاقبة لم يكن لها خطة ثابتة ومستقرة في معالجة القضية الفلسطينية. فلكل وزارة خطة تحاول السير بموجبها، فاذا ما انتهى حكمها انطوت معها خطتها وسياستها ولذلك لم تلاحظ ما يفيد استمرار هذه الخطة أو استكمالها وحتى بحثها»[4].

فلما جاءت وزارة الصدر وشاركت وزارته في مؤتمر القاهرة فبراير/١٩٤٨ كررت الدول العربية توصيتها في اجتماع عاليه وهي وجوب اتخاذ اجراءات عسكرية احتياطية على حدود فلسطين مع دعوة الدول العربية إلى دفع حصصها المالية وإعداد المتطوعين مع الامتناع عن منح امتيازات نفط جديدة[5].

وصرح حمدي الباجه جي وزير الخارجية لمندوب آخر ساعة ونقلته الثغر البصرية بقوله: «ان سياسة الحكومة تجاه فلسطين مبنية على أساس دعم مقاومة العرب هناك وتطمين رغباتهم وتحقيق امانيهم التي لا شك في انها اماني ورغبات حقة وعادلة، وهذه الوزارة ستعمل على تحقيق اماني عرب فلسطين بكل ما لديها من وسائل»[6].

ولكن ما ذكره تقرير لجنة التحقيق لا يتفق لا مع ما ذكره صالح جبر، ولا مع ما ذكره الباجه جي، فهو يقول: «انه في الفترة ما بين صدور قرار التقسيم، واعلان بريطانيا انسحابها لم يلاحظ في البلاد العربية عامة والعراق خاصة ما يشعر باقبال البلاد على حرب تحريرية، فلم تعبأ قوى وموارد البلاد لا كلياً ولا جزئياً ولـم تستكمل النواقص الكثيرة التي صارت تعاني منها وحداتنا، ولم تتصل الجهود التي بذلت في لندن ولم تتخذ

---

(١) راجع ص ٣٠٢ من هذه الدراسة.

(٢) جريدة الجبهة الشعبية/تاريخ ١٩٤٨/١/٢٨.

(٣) أنيس صايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٢٤٣.

(٤) تقرير اللجنة النيابية، ص (٢٨-٢٩).

(٥) راجع ص (٢٩٩-٣٠٠) من هذه الدراسة- ذكرت الاهالي أن دخول القوات المسلحة العربية سيقتصر على احلال الأمن أولاً. ثم انشاء دولة عربية ديمقراطية مستقلة تراعي فيها حقوق الاقليات. وان القوات العربية ستنسحب من فلسطين بعد انجاز هذه المهمة/الاهالي ١٩٤٨/٣/٢٩.

(٦) جريدة الثغر البصرية/تاريخ ٢٠/فبراير/١٩٤٨. انظر بيان الصدر في ٤/فبراير/١٩٤٨ الحسني/جـ٧/ ص ٢٨٦. لقد قال رئيس وزراء العراق لموسى العلمي أن كل ما نحتاجه هو بعض المكانس لقذف اليهود في البحر/ Geoffrey, op. cit., p.152.

الاحتياطيات الفردية لحماية أي مجهود حربي لمواجهة الدولة اليهودية ، واكثر من هذا لم تنظم ميزانية حرب تنهض باعباء العمليات الحربية الوشيكة الوقوع . وفي الجملة لم يتخذ من الاجراءات ما ينبئ بأن البلاد العربية مقدمة على حرب تحريرية[1] .

ويقول الشقيري : « في اجتماعات الجامعة العربية كان واضحاً ان الأردن والعراق متحفزان للحرب ولا شيء غير الحرب ، الأهداف مكتوبة ومعلومة ، وسوريا مستعدة أن تضع إمكاناتها ، وما أقل هذه الإمكانيات ، ولبنان يسير مع القافلة ، والسعودية تفعل ما تفعله مصر ، ومصر يقول نقراشيها صراحة لا نستطيع أن نحارب ومشاكلنا مع بريطانيا كثيرة »[2] .

ورغم ما أوضحته التقارير العسكرية من استعداد اليهود من أجل إقامة دولتهم ، ومن نقص في الأسلحة الذي تعاني منه القوات العربية النظامية بما فيها العراقية ، فلم تعمل وزارة الدفاع العراقية على استكمال النقص في اسلحة الجيش العراقي قبل الاشتراك الرسمي في تحرير فلسطين كما أكد ذلك تقرير لجنة التحقيق النيابية ، ولم تستأنف الحكومة العراقية طلبها لاستكمال النقص إلاّ في سبتمبر/١٩٤٨[3] أي بعد انتهاء حرب فلسطين.

ومما ذكره رئيس اركان حرب الجيش العراقي/صالح صائب الجبوري عن تجميع القوات التي ارسلت الى فلسطين من أماكن عديدة من البصرة والديوانية وكركوك ، مقروناً ذلك بما ذكره الحسني على لسان نور الدين محمود قائد القوة الآلية التي ارسلت الى فلسطين وما كان يعانيه افرادها من نقص في خبرة استخدام المدافع والدبابات ، وما كانت تعانيه من قلة العتاد والتموين والاعاشة[4] ، من ذلك يتبين لنا عدم استعداد العراق وبالتالي عدم وجود النية الصادقة في الحرب من أجل تحرير فلسطين.

رغم كل ذلك فقد قررت الدول العربية الاشتراك في حرب فلسطين ، كما قرر المجتمعون في قصر الرحاب في بغداد بتاريخ ١٩٤٨/٥/٩ ، وهم : عبد الإله ، جميل مردم (رئيس وزراء سوريا) ، ورياض الصلح (رئيس وزراء لبنان) إسناد القيادة العامة لنور الدين محمود ، على أن يساعده اسماعيل صفوت ؛ ووافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق بتاريخ ١١/مايو/ ١٩٤٨ على ذلك[5] .

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص ٣٣ ، انظر خطاب الجمالي في المجلس النيابي الجلسة ٣٢ تاريخ ١٩٤٩/٥/٣ وفيه يقول : ان تعاون الدول العربية ما كان يمكن تحقيقه ولم تكن الدول العربية مستعدة الاستعداد الكافي/المحاضر ص ٤٦٦ .

(٢) الشقيري/أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ ص ٢٨٨ حول اسباب دخول مصر الحرب ، انظر القصري/ص ١٥٣ .

(٣) انظر تقارير اللجنة العسكرية الثاني بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٧ ، والثالث ١٩٤٧/١٢/٧ الجبوري /محنة فلسطين/ ص (١١٢ - ١١٥). وانظر تقرير اللجنة النيابية/السؤال الثاني لوزارة الدفاع/ص (١٦٠ - ١٦٣). ذكر الحسني على لسان حسن مصطفى الملحق العسكري في لندن انه ابرق الى وزارة الدفاع العراقية بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٨ حول اتفاقه مع وزارة الحربية البريطانية على تزويد العراق بالاسلحة ، وكيف أن رئيس الاركان العراقي ابقى البرقية في جيبه حتى صدر قرار حظر الاسلحة /الحسني/ جـ٧/ ص ٣١١ .

(٤) انظر : الجبوري/نفس المرجع/ ص (١٣٤ - ١٣٨)، والحسني/ جـ٧/ ص ٢٩٧/ هامش ٢ الصايغ /المصدر السابق/ ص ٢٥٣ .

Kirk, The Middle East (45-50), p.272, Longrigg, op. cit., p.350.

(٥) الجبوري/نفس المصدر/ ص (١٦٦ - ١٧٠)، وقد اعفى نور الدين محمود نفسه من القيادة العامة في ١٩٤٨/٦/٨ . انظر الجبوري/نفس المصدر/ ص ١٩٩ ، ويقول نور الدين محمود أن تعيينه قائداً للقوة الآلية العراقية لم يكن باستشارته . وتمت بدون علمه. مقابلة شخصية مع نور الدين محمود في بيته في بغداد بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٠ .

وبالفعل فقد تحركت القوات العراقية تنفيذاً لقرار اللجنة السياسية واخذت مواقعها على الاطراف الغربية من شرق الاردن، ودخلت القطاع المخصص لها في فلسطين في يوم ١٥/مايو/١٩٤٨ في الوقت الذي اعلن فيه قيام دولة اسرائيل.

وبهذه المناسبة أوضحت مديرية الدعاية العامة اسباب انسحاب بريطانيا من فلسطين، وما يترتب عليه من عدوان العصابات الصهيونية على الشعب الفلسطيني، وحيث ان هذه الحالة بدوامها تهدد المملكة العراقية كتهديدها البلاد العربية الأخرى، فقد قضت الضرورة الماسة بدخول الجيش العراقي إلى جانب جيوش الدول العربية إلى فلسطين بهدف إنقاذ فلسطين لأهلها وصيانة الأماكن المقدسة[1].

كذلك أرسلت جامعة الدول العربية في يوم ١٦/مايو/١٩٤٨ مذكرة الى الامم المتحدة أوضحت فيها أن الهدف من دخول الجيوش العربية الى فلسطين وضع حد للفوضى، واعلان استقلال فلسطين ومنحها حق تقرير المصير، لان الحل الوحيد والعادل هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية[2].

تألفت القوات العراقية التي دخلت فلسطين يوم ١٥ / مايو / ١٩٤٨ من لواء مدرع مؤلف من كتيبة بمدفعية آلية، وكتيبة مدرعات وسرية هندسة، وثلاثة أفواج من المشاة[3]. ويقول اسماعيل صفوت ان العراق قذف بمعظم قوة الجيش العراقي في الميدان[4]، وقد قدّر الصايغ هذه القوة بثلاثة آلاف جندي[5]. في حين ذكر الملك عبد الله للوفد البرلماني العراقي الذي زار عمان في اغسطس / ١٩٤٨ : ان القوة التي ساقتها حكومة الصدر لم تكن كافية ولهذا عجزت عن احتلال قلعة كيشر[6].

ولكن العراق قام بتعزيز قواته تدريجياً وابلغها الى أربعة امثال ما كانت عليه[7]، وقد اعتبر الوفد البرلماني تحشد القوات العراقية التدريجي عاملاً من عوامل الهزيمة العسكرية في حرب ١٩٤٨، لان التحشد يعتبر من أهم مبادئ القتال[8].

---

(١) لواء الاستقلال تاريخ ١٩٤٨/٥/١٦. انظر ما كتبته الاخبار في يوم ١٤. ١٩٤٨/٥/١٥ تحت عنواني : اليوم خمر وغداً أمر. دقت ساعة العمل الحاسم.

(٢) الحسني/جـ٧/ ص (٣٠٤-٣٠٨). وشاكر الدبس/الدول العربية في منظمة الامم المتحدة/ ص (٤٣٩-٤٤٤).

(٣) مذكرات كبه/ص ٢٦١.

(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص ١٨١. قدرت قوات الجيش العراقي عام ١٩٤٨ بـ(٣٥) ألف مقاتل موزعة على ثلاث فرق وقواته الجوية كانت تتألف من (١٠٠) طائرة. بالاضافة الى قواته البوليسية وعددها (٢٠) ألف جندي. اما اسلحته فكانت من أحدث الانواع البريطانية انظر:

Maurice Moyal, Post Mortem on the Arab League World Affairs, Vol.3, 1949, p.187-88.

(٥) انيس صايغ/الهاشميون وفلسطين/ص ٢٥٣. وانظر تصريح النقراشي عن القوات العربية الى جريدة الاساس وهي (١٢) ألف اردني. (٥٠) ألف عراقي، (١٠) آلاف سوري. (٥٠) ألف مصري. (٧) آلاف جيش تحرير. الاخبار ١٩٤٨/٥/١٥.

(٦) المركز الوطني/ملفات/٥/٥/٤٧-٤٨. تقرير المفوضية العراقية في عمان تاريخ ١٩٤٨/٨/٧ كتاب الخارجية العراقية الى الديوان الملكي رقم ٤٨/٤/٢ تاريخ ١٩٤٨/٩/١٢ وثيقة رقم ٨٩.

(٧) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ السؤال الرابع لوزارة الدفاع/ص (١٩٥-١٩٦).

(٨) تقرير الوفد البرلماني العراقي الى جبهات القتال/ص ١٣/سري/أوراق الحسني الخاصة.

اقتصرت تحركات الجيش العراقي خلال الفترة الأولى من القتال والتي شملت الفترة ما بين ١٥/مايو-١١/يونيو/١٩٤٨ على مهاجمة قلعة كيشر يوم ١٥/مايو، ولما لم يستطع اقتحامها تحول عنها الى نابلس يوم ٢٣/مايو [١]. وعندما هاجم اليهود جنين في ٢٨/مايو تصدى لهم الجيش العراقي يومي (٢-١٩٤٨/٦/٤) وأوقع بهم خسائرفادحة، واندفع قسم من القوات العراقية نحو تل أبيب ولكنه اوقف بأمر القيادة العراقية انتظاراً لموعد الهدنة الأولى [٢] وهذا ما حدا بأنيس صايغ الى وصف موقف الجيش العراقي بالمتفرج [٣]، بينما وصف الشقيري تحركات الجيش العراقي بالتلكؤ والتباطؤ [٤].

كذلك فقد ساند الجيش العراقي، الجيش الاردني، فقام بتحركات على محور نتانيا- طولكرم بهدف تخفيف ضغط اليهود على الجيش الاردني في اللطرون [٥].

أما واجبات القوات العراقية المتواجدة في منطقة نابلس فقد حدّدتها برقيتا القيادة العامة بتاريخ ٥/٢٦، ٥/٣٠، وهي مسك النقاط المهمة واستلامها من جيش الانقاذ والجيش الاردني، وبعد انجاز هذه المهمة تقوم بغارات باتجاهات مختلفة على المستعمرات القريبة في المنطقة المحدودة وتتحرك على محورين، محور نابلس-طولكرم، ومحور الهوارة-قلقيلية، وتقتصر التحركات على اجراء غارات بأرتال سيارة قوية ضد المستعمرات وتخريبها وابادتها، وعلى النقاط الأخرى كالجسور وتقاطع الطرق المجاورة حسبما ترتئيه قيادة القوات، وقد أبرق نور الدين محمود بتاريخ ٦/٨ يقول: «ان القوات العراقية محتفظة في مواقعها الحالية، وسوف تبقى في حالة دفاعية في الوقت الحاضر وان قوتها تكفي للقيام بهذا الواجب الدفاعي [٦].

وفي لقاء لكاتب البحث مع نور الدين محمود في بيته، في بغداد بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٠ أوضح ان مهمة الجيش العراقي تمثلت في الحفاظ على منطقة المثلث العربي، وعدم القيام بأي استفزازات أو أية حركات عسكرية خارج المنطقة المعسكر فيها الجيش، علماً بأن القوات الاسرائيلية لم تكن في البداية تملك من

---

(١) ذكر بلاغ وزارة الدفاع أن الجيش العراقي احتل قلعة كيشر/الاخبار ١٩٤٨/٥/١٨ في حين ذكر تقرير الوفد البرلماني ان الجيش العراقي اضاع ١٥ يوماً أمام قلعة كيشر. ويقول الصايغ ان حصار كيشر جاء بتوجيه من الملك عبد الله/نفس المصدر/ ص ١٩٦.

(٢) يذكر كبه أن أوامر القيادة كانت تحول دون تقدم القوات العراقية ومهاجمة اليهود ص ٢٧٢.

(٣) الصايغ/المصدر السابق/ص ٢٥٤.

(٤) الشقيري/أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ ص ٩١. حول اعداد القوة العراقية. وما قامت به من نشاط. وحول ما تدعيه المصادر الصهيونية من أن الجنود العراقيين كانوا يفتقرون الى الحماسة في القتال. انظر:

Howard, M. Sacher, Europe Leaves the Middle East (1936-1954), p.535.

(٥) حول تحركات الجيش العراقي خلال هذه الفترة انظر: تقرير لجنة التحقيق النيابية/ ص (١٩٩- ٢٠٠) ومذكرات كبه/ ص ٢٦١. ومحمد فائز القصبري/ ص (١٨٣- ١٨٤) وبلاغات وزارة الدفاع العراقية جريدة الاخبار/ما بين ١٩- ٢٩/مايو/١٩٤٨.

(٦) راجع برقيات القيادة وتقرير نور الدين محمود/الجبوري/المصدر السابق/ ص (١٨٥- ١٨٦). ص (٢٠٠- ٢٠١).

الاسلحة ما يمكن مقارنته بما لدى الجيش العراقي ، ورغم ذلك لم يقم بأية محاولة لأن الأوامر كانت تطلب عدم القيام بأية حركات .

طالب مجلس الأمن بوقف القتال يوم ٢٢/مايو ولكن جميع الاطراف تجاهلت ذلك القرار وعلقت جريدة الإستقلال على مجلس الأمن بقولها : «مجلس تعكير الأمن والاخلال بالأمن يطلب وقف القتال وطالبت بأن لا يأبهوا لقراراته»(١) .

وعاد مجلس الأمن وطالب بوقف القتال في ١٩٤٨/٥/٢٩ ولم توافق الاطراف على الالتزام بهذا القرار إلاّ يوم ١١ / يونيو / ١٩٤٨(٢) .

لقد اختلفت الآراء حول اسباب قبول العرب وبخاصة العراق للهدنة الأولى ، ومهما كانت تلك الاسباب فانها لا ترجع قطعاً الى اسباب عسكرية وانما ترجع الى دوافع سياسية ومصداق هذا ما ذكره رئيس اركان حرب الجيش العراقي صالح الجبوري في تقريره بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٥ ، فقد ذكر ان الموقف من الوجهة العسكرية كان في صالح العرب عند اعلان الهدنة التي تمت ولا شك من جراء تأثيرات سياسية ، وأضاف : «انه لو بذلت جهود أخرى من الحكومات العربية لكان في الامكان تضييق الخناق على الصهاينة وربما لإنهاء الحركات بعد فترة غير طويلة ولكن تدخل امريكا أدى الى قبول العرب الهدنة الأولى»(٣) .

وتشير معظم التقارير الى ان قرار الهدنة لم يكن صواباً ، وانه كان خطأً جسيماً وقعت فيه الحكومات العربية لدواعي واسباب غير مبررة ولا تزال مجهولة وهي لم تكن أسباباً عسكرية ، ولم توضح وزارة الصدر اسباب قبول الهدنة ، وقال نصرة الفارس وزير الخارجية في وزارة الصدر ، انهم قبلوا الهدنة وهم أبعد ما يكونون عن قبولها حرصاً على وحدة الصف العربي من أن يصدعها الخلاف في موضوع الهدنة(٤) .

ويروي محمد مهدي كبه ان مجلس الوزراء العراقي اجتمع في بيت وزير الخارجية نصرة الفارس قبل سفره الى دمشق لحضور اجتماعات وزراء الخارجية لبحث موضوع الهدنة ، ومالت أكثرية الآراء الى ان يبذل وزير الخارجية جهده لحمل ممثلي الدول العربية على رفض الهدنة ، وان يصر على الرفض اذا اتفقت معه في

---

(١) الاستقلال ١٩٤٨/٥/٢٨ .

(٢) Leonard, op. cit., Appendix "G" pp.773-74.

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية / ص(٣٨-٣٩) ، Musa Al-Alami, The Lesson of Palestine, The Middle East Journal, October 1949, III No.4, pp.384-85.

وانظر السؤال السادس حول اسباب قبول الهدنة . وكل ما ذكرت وزارة الدفاع في اجابتها عليه ان القبول جاء لأسباب سياسية لا عسكرية/تقرير لجنة التحقيق/ص ٢٠١ . وحول الضغط البريطاني . والدول الأخرى . والامم المتحدة لقبول الهدنة . انظر :

The Economist, 5 March, 1949.

(٤) تقرير لجنة التحقيق/ص ٣٨ . وتقرير الوفد البرلماني العراقي/ ص ٢٥ ويقول كلوب أن الموقف العسكري عند توقيع الهدنة كان لصالح العرب .

Glubb, op. cit., p.288, Kirk, The Middle East (45-50), p.279.

الرفض دولة واحدة، وألا يوافق إلاّ اذا اصرت كل الحكومات العربية على قبول الهدنة وهذا ما حدث بالفعل (وهو ما فسره وزير الخارجية بوحدة الصف العربي). ويضيف كبه أن مصر كانت قد هدّدت بلسان رئيس وزرائها بعقد هدنة منفردة مع اليهود اذا لم توافق الدول العربية الأخرى على قبول الهدنة، كما اصرت حكومة شرق الأردن على قبولها وهدّدت بقطع تموين الجيش العراقي إذا أصر على عدم قبولها وأظهرت سوريا والسعودية ميلاً إلى قبولها[1].

واذا كانت المصادر العراقية تحمّل الدول العربية مسؤولية قبول الهدنة، بل والضغط على العراق لقبولها، فان الشقيري يتهم الوفدين العراقي والاردني في اجتماعات الجامعة العربية بالمطالبة باحترام قرار مجلس الأمن، وبالتأكيد على ان الوضع العسكري ليس في صالح العرب، وان جيشيهما لا يستطيعان الاستمرار في القتال إلاّ بعد أن يستكملا استعدادهما[2].

أما خطاب العرش فقد علّل قبول الهدنة بالرغبة في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية، فقد أوضح: «ان جيوش الدول العربية تمكنت من السيطرة على الموقف العسكري في فلسطين بمدة وجيزة ولذلك فان تلبية الدول العربية رغبة مجلس الامن بوقف اطلاق النار في هذه المرحلة لم تقدم عليه إلاّ رغبة في اقامة البرهان مرة أخرى على صدق نيتها في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية»[3].

استغل اليهود الهدنة استغلالاً كبيراً فحصلوا على اسلحة جديدة متنوعة، ومتطوعين من مختلف الاقطار وكسبوا الرأي العام العالمي الى جانبهم وعرفوا مواطن ضعف وحجم القوات العربية وحسنوا مواقعهم فطهروا بعض جيوب المقاومة العربية التي كانت تضعف مركزهم وتهدّد خطوط مواصلاتهم مثل محور قرى جبع - اجزم - عين غزال التي احتلوها يوم ١٦/٦/١٩٤٨[4].

واذا كان العرب قد اضاعوا مدة الهدنة ولم يستفيدوا منها لتعزيز موقعهم العسكري لا من حيث الاستطلاع ولا من حيث استقدام قوات وأسلحة جديدة التزاماً بقرار وقف اطلاق النار، فان العراق كما يقول تقرير لجنة التحقيق النيابية: «لم يتوان في الاستفادة من فترة الهدنة في ارسال ما امكنه من الاسلحة والاعتدة والمهمات الحربية تحت ستار الملابس والأغذية، وبذلك فقد ارسل الى شرق الاردن وفلسطين بين بدء الهدنة وانتهائها احدى عشرة قافلة لهذا الغرض[5].

---

(١) مذكرات كبة/ ص (٢٦٣ - ٢٦٤).

(٢) الشقيري/اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية/ص ٢٩١.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب/الجلسة الأولى في الاجتماع غير العادي بتاريخ ٢١/٦/١٩٤٨ ص (١ - ٢) انظر الاخبار ٢٣/٦/١٩٤٨.

(٤) Kirk, The Middle East, (45-50), 223.

وتقرير لجنة التحقيق النيابية/ص ٤٠، وقد صرح رئيس الوزراء في المجلس النيابي يوم ٢٨/٦/١٩٤٨. ان الوزارة ستعمل كل ما في وسعها من أجل ابقاء فلسطين عربية/ محضر الجلسة ٣/محاضر جلسات مجلس النواب/ص ١٤ لعام ١٩٤٨.

(٥) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص ٢٤١، وتقارير وزارة الدفاع الملحقة بها ص (٢٠٢ - ٢٠٣).

وعندما حاول برنادوت تمديد فترة الهدنة في يومي ٣ ، ٥/يوليو/١٩٤٨ رفضت الدول العربية تلك المحاولة كما تقدمت بريطانيا في يوم ٧/يوليو بنفس الطلب الى مجلس الأمن ، وأبدت اسرائيل استعدادها لتمديد الهدنة ، كما حثت الحكومة البريطانية كل من شرق الاردن والسعودية والعراق ولبنان للموافقة على تمديد فترة الهدنة ولكن سوريا ومصر أصرتا على استئناف القتال فاضطرت الدول العربية الى مجاراتهما[١].

وتعلل الايكونومست اصرار الحكومة المصرية على استئناف القتال باستجابتها للرأي العام المصري نتيجة الدعايات المضللة عن الانتصارات الباهرة التي أحرزتها الجيوش العربية في فلسطين[٢].

وبمناسبة استئناف القتال ، وجه الوصي «عبد الاله» كلمة الى القوات العراقية جاء فيها قوله : «أما الآن وقد باءت الجهود التي بذلت لسوق العصاة الى سواء السبيل ، فقد انفسح المجال أمامكم لتظهروا بالقوة الحق ، وتزهقوا الباطل. أيها الأبطال ان العراق بأجمعه يرمقكم الآن باعجاب وتقدير ويؤمل منكم الخير[٣].

ويصف تقرير لجنة التحقيق النيابية استئناف الجيوش العربية القتال (على لسان وزارة الدفاع العراقية) بقوله : «لم تتمكن الجيوش العربية من القيام بأي حركة هجومية ، واضطرت الى التزام موقف الدفاع ، بل لم تتمكن من المحافظة على المواقع التي تحت سيطرتها ، ولذا فقدت كثيراً من تلك المواقع العسكرية والمدن الكاملة كاللد والرملة ، وانتقل التفوق العسكري من العرب الى اليهود وجعل الجيوش العربية بحالة لا تسمح لها باستمرار القتال دون انتكاسات أكثر خطورة»[٤].

وبينما يذكر «كبه» على لسان اللواء مصطفى راغب وهيئة اركانه (ومنهم غازي الداغستاني) انهما ابلغا قيادة الجيش الاردني بتحركات اليهود لاحتلال بلدتي اللد والرملة ، واستعداد الجيش العراقي لانجاد الجيش الاردني والدفاع عن البلدتين ، فكان رد القيادة الاردنية انها ليست في حاجة الى المساعدة ، وانتهى الأمر باحتلال البلدتين دون أن تطلق طلقة واحدة على المهاجمين اليهود[٥]. نجد انيس صايغ يتهم العراقيين والاردنيين في عدم مد العون للمناضلين عن البلدتين[٦] في حين يحمل الملك عبد الله مسؤولية ضياع اللد والرملة للدول العربية من ناحية ، وبقلة عدد أفراد الجيش العربي من ناحية ثانية[٧].

---

(١) انظر نص الرد العربي الذي اذاعته الامانة العامة لجامعة الدول العربية في يوم ٨/يوليو/١٩٤٨ شاكر الدبس/المرجع السابق/ ص (٤٥٥ - ٤٥٧)

(٢) The Economist, 5 March, 1949.

(٣) الاخبار ١٩٤٨/٧/١١.

(٤) تقرير لجنة التحقيق النيابية/السؤال التاسع لوزارة الدفاع العراقية وفيه لم تحدد موقف القوات العراقية خلال فترة استئناف القتال . والانتكاسات التي تعرضت لها ص ٢٠٩.

(٥) مذكرات كبه/٢٧٤.

(٦) الصايغ/المصدر السابق/ ص ٢٦٢.

(٧) المركز الوطني/ملفات/٥/٥/٤٧-١٩٤٨ . تقرير المفوضية العراقية في عمان لشهري يوليو واغسطس كتاب الخارجية الى الديوان الملكي رقم ١٤٩/٤/٢ تاريخ ١٩٤٨/٩/١٢ . وثيقة رقم ٨٩.

وسارع مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة «فيليب Jossap» في يوم ١٣/يوليو الى اقتراح وقف اطلاق النار خلال ثلاثة أيام مع احتمال فرض عقوبات وفقاً للباب السابع من الميثاق، فوافق مجلس الأمن على الاقتراح في يوم ١٥/يوليو على ان يعتبر نافذاً من يوم ١٨/يوليو وبهذا كسب شعب اسرائيل خلال عشرة أيام ثلاثة أمثال ماكسبه خلال شهر، وبدأ الخلاف والانقسام بين الدول العربية [١].

عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعاً في بيروت لبحث قرار وقف اطلاق النار وقد ابرق رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي من بيروت إلى مجلس الوزراء بخصوص موقف العراق من وقف اطلاق النار بتاريخ ١٧، ١٨/يوليو/١٩٤٨، فابرق مجلس الوزراء إلى رئيسه في بيروت داعياً إلى ضرورة الاتفاق مع الدول العربية بخصوص استمرار القتال، وان الحكومة العراقية تفضل رفض الهدنة [٢].

بذل الوفد العراقي جهده لرفض فكرة الهدنة املا بأن تستطيع الجيوش العربية تحت قيادة واحدة حقيقية ومساندة حكوماتها مساندة جدية خالصة في ادامة مجهودها الحربي، فتقوم بحركات موحدة مثمرة فتصحح أخطاءها وتحسن موقفها (كما جاء في تقرير لجنة التحقيق) [٣]، ويذكر الحسني ان الباجه جي اقترح على اللجنة السياسية الانسحاب من الأمم المتحدة واصر على مواصلة القتال ولكنه لم يوفق [٤].

الا أن اللجنة السياسية وافقت على وقف القتال شريطة وقف الهجرة اليهودية، واعادة العرب الذين اخرجوا من ديارهم، وتحديد مدة الهدنة بدلاً من جعلها إلى أجَل غير معين، وأشار راديو لندن إلى ان القرار لم يكن بالاجماع [٥].

أما العراق فقد عارضتِ الموافقة على الهدنة، وابرق رئيس الوزراء باستقالته من بيروت بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٨ ولم تمض ثلاثة اسابيع لتوليه السلطة، وجاء في برقية استقالته أن قبول الهدنة يعني اقرار التقسيم، واقامة دولة يهودية، ورفض العراق الهدنة يحتم استمرار الجيش العراقي في القتال، واضاف: ان تذبذب القيادة وترددها، وانسحاب الجيوش العربية الأخرى من ميادين القتال، يعرض من غير شك جيشنا لاضرار فادحة، ولما لم يكن من الذين قرروا السياسة القديمة لفلسطين، وحيث انه غير مسؤول عن الأخطاء

---

(١) Kirk, The Middle East (45-50), p.282.
وانظر قرار مجلس الأمن ١٥/يوليو/١٩٤٨.
Leonard, op. cit., Appendix (H), pp.774-75.

(٢) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف جـ/١/٧. تاريخ ١٩٤٨/٧/١٨.

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية/السؤال العاشر لوزارة الدفاع/ ص ٢١١.

(٤) الحسني/جـ٨/ص ٣٣.

(٥) الاخبار ١٩٤٨/٧/٢٠. وقد كتبت مقالاً تحت عنوان «هذه هدنة الحكومات لا هدنة الشعوب» عرّضت بمجلس الأمن. ووصفته بمجلس الاطماع واتهمت مصر بالتسرع بالموافقة على قرار وقف اطلاق النار قبل اذاعة قرارات اللجنة السياسية المنعقدة في بيروت. وطالبت الحكومة العراقية ببيان الحقيقة. انظر أيضاً مقال جريدة اليقظة تحت عنوان: نصيحتي انسحبوا من هيئة الامم المتحدة. ١٩٤٨/٧/٢٧.

التي لازمت هذه السياسة ، وليس من الميسور اصلاحها الآن فانه غير مستعد لتحمل تبعات نتائجها . ولم يشأ الوصي قبول هذه الاستقالة[1] .

ولقد اوضح رياض الصلح في رسالة بعثها بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٤ إلى مزاحم الباجة جي رئيس وزراء العراق ظروف موافقة الدول العربية على وقف اطلاق النار وقبول الهدنة الثانية فقد جاء فيها قوله : ان قبول وقف اطلاق النار الثاني تم لا خوفا من مجلس الأمن ، ولا عقوباته ولا خوفاً من اليهود ، ولكن لان حكومة شرق الاردن اعلنت قبل صدور قرار مجلس الأمن انه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها ، وقد اعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي في حالة انسحاب الجيش الاردني ، ينسحب هو الآخر من الميدان . فلما علمت مصر ارسلت عزام إلى عمان ، وبحثا امكانية مساعدة الجيش العراقي لاسترداد اللد والرملة . ولكن صالح صائب الجبوري ونور الدين محمود اصرا على عدم الاستمرار في القتال . وان الجبوري نصح بقبول الهدنة بحضور عبد الاله والملك عبد الله . فقرار وقف اطلاق النار تقرر في عمان ولم تكن اجتماعات بيروت الا النتيجة الطبيعية لما استقر في عمان[2] .

واضح من برقية استقالة الباجة جي ، ورسالة رياض الصلح أن مسؤولية وقف اطلاق النار وقبول الهدنة الثانية يتحملها الاردن ، الذي هدد بالانسحاب في حالة الاستمرار في القتال بحجة قلة العتاد ، وقد اعترف الملك عبد الله بقلة العتاد لدى الجيش الاردني ، واستحالة استمرار الجيش العراقي في القتال اثناء الحديث الذي دار بينه وبين الوفد البرلماني العراقي الذي زار جبهات القتال فقد ذكر : أن جميع الدول العربية بما فيها الاردن وافقت على الهدنة ، ولذا فانه ليس بامكان الجيش العراقي وحده أن ينجز المهمة ، خصوصاً بعد ان تخلف الانجليز عن امداده وغيره من الجيوش العربية بالاسلحة والعتاد ، واضاف : أن الجيش الاردني لم يكن لديه من العتاد يوم تقررت الهدنة أكثر من (١٠٠) قنبلة مدفع ، ولو قدر أن يستمر القتال يوماً واحداً آخر لما رأيتمونا هنا ، وربما اضطررتم لمحاربة اليهود على ضفاف الفرات ، ولذا وجدت نفسي مضطراً إلى قبول الهدنة[3] .

ولكن إلى أي حد يمكن الاخذ بالرواية الاردنية وهي قلة العتاد كسبب لوقف اطلاق النار ، وهي الاسطوانة التي راحت ترددها العراق أيضاً كمبرر لعدم استمرار القتال ومصداق هذا كتاب وزارة الدفاع العراقية إلى

---

(١) الحسني/جـ٨/ ص (٥٧-٥٨) . ويقول لونجرج ان رفض العراق للهدنة جاء لاسباب سياسية تتعلق بالكرامة :
Longrigg , op. cit. , pp.350-353.

اما العقاد فيقول ان رفض الهدنة والتظاهر بمساعدة مصر كان بمجرد مظاهرة أمام الجماهير /المشرق المعاصر/ ص ٤٥٦ .

(٢) محمد فائز القصري/حرب فلسطين عام ١٩٤٨/ص (٢٠٥-٢٠٦) رسالة رياض الصلح الى مزاحم الباجه جي بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٤ أثر حديث جرى بينه وبين الملك عبد الله ونشرته الحياة اللبنانية بتاريخ ١٩٥١/٩/١٦ .

(٣) المركز الوطني/ملفات/٥/٥/٤٧-١٩٤٨ . تقرير المفوضية العراقية في عمان لشهري تموز/اغسطس/١٩٤٨ . كتاب الخارجية الى الديوان رقم ١٤٩/٤/٢ . تاريخ ٤٨/٩/١٢ . راجع ما قاله توفيق ابو الهدى رئيس وزراء الاردن لكلوب باشا بانه لن يكون هناك قتال . وانه والنقراشي متفقان على هذا :

Howard , op. cit. , p.545.

مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٨ وفيه قائمة بالاسلحة والعتاد التي يحتاجها الجيش العراقي، وقد بحثها المجلس برئاسة وكيل رئيس الوزراء جلال بابان [١].

فارسال هذا الكتاب في هذا الوقت بالذات، وفي نفس اليوم الذي ابرق فيه رئيس الوزراء باستقالته انما قصد به تبرير القبول بوقف اطلاق النار، ووسيلة للضغط على رئيس الوزراء لسحب استقالته باعتبار أن القبول بوقف اطلاق النار جاء لاسباب عسكرية.

ولكن الشواهد تدل على أن قلة العتاد كانت مجرد اختلاق لتبرير وقف القتال سواء من قبل الاردن، او من قبل العراق. فقد اتهم وزير الدفاع العراقي «صادق البصام امريكا وانجلترا بالتآمر ضد العرب وتأييد الصهاينة، ودعا إلى التوجه إلى الدول الشرقية. وقد علق نوري السعيد على تصريح البصام، بقوله: ان صادق البصام ضرب رأسه بطبر وانتحر» وقد عوقب البصام على تصريحه بتقديم استقالته، ولم يستوزر بعد ذلك في أية وزارة [٢].

ويؤيد اتهام البصام لامريكا وانجلترا بالضغط على العرب، ما ذكره وزير الدولة البريطاني إلى أحد اعضاء البرلمان البريطاني من ان ممثلي بريطانيا الدبلوماسيين في العواصم العربية اعطوا تعليمات للضغط من أجل هدنة تحت أية شروط [٣].

واذا كان قبول الاردن لوقف اطلاق النار، وقبول الهدنة يرجع إلى قلة العتاد، فكيف نفسر محاولة الاردن بالتعاون مع العراق للاستيلاء على القدس واسترداد الرملة كخطوة اولى من أجل التقدم إلى تل ابيب للقضاء على المقاومة اليهودية، فقد عقد اجتماع برئاسة الملك عبد الله في قصره في عمان صباح يوم ١٩٤٨/٩/١٨ (أي بعد مضي شهرين على قبول الهدنة) وحضره وزير الدفاع الاردني فوزي الملقي، ووزير العراق المفوض جميل الراوي ورئيس اركان الجيش العراقي صالح الجبوري، وامير اللواء نور الدين محمود (قائد القوات العراقية في فلسطين)، بهدف معرفة الامكانيات التي ترمي إلى اتخاذ خطة حاسمة وسريعة في فلسطين لتحقيق الاهداف المذكورة اعلاه. وقد ابدى العراق استعداده للتعاون مع الجيش الاردني وامداده بالمدافع والعتاد [٤].

فمن اين حصل الجيشان العراقي والاردني على العتاد الذي كانا يفتقران اليه؟ كما هو واضح في حديث

---

(١) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/كتاب وزارة الدفاع رقم د/٢٥٢/٣/٢٦ تاريخ ١٩٤٨/٧/١٨ ملف جـ/١٩٤٨/٧/١. وثيقة رقم ٤٨.

(٢) مذكرات كبة/ص ٢٦٥. وقد نفى رئيس الوزراء ان تكون استقالة البصام ترجع الى خلاف حول سياسة الحكومة بالنسبة لفلسطين واضاف: ان مقررات الحكومة كانت رفض الهدنة. وكانت تزودني بها وانا خارج البلاد وكلها تشير باستئناف القتال ورفض الهدنة. كنا ولا زلنا نطلبه/محاضر جلسات مجلس النواب/محضر ١٣/ الاجتماع غير العادي تاريخ ٤٨/٩/٢٨.

(٣) Kirk, The Middle East (45-50), pp.272-74.

(٤) المركز الوطني/ملفت/٥/٥/٤٧–١٩٤٨. تقرير المفوضية العراقية في عمان تاريخ ١٩٤٨/٩/٢٢. وثائق (٩٠–٩١).

الملك عبد الله للوفد البرلماني العراقي، وكما جاء في رسالة رياض الصلح لمزاحم الباجه جي، وكتاب وزارة الدفاع العراقية إلى مجلس الوزراء العراقي.

بل ان الجبوري يناقض نفسه، فبعد ان ابدى استعداد العراق لمساندة الاردن خلال اجتماع عمان برئاسة الملك عبد الله بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٨ السابق، يعود فيكرر في تقريره بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢١ عدم امكانية الجيش العراقي في المساهمة بأي عمل بحجة أن قواته تعمل في منطقة واسعة جداً وترابط وحداته في جبهات متباعدة تستنزف معظم قواته، بالاضافة إلى حاجته الى بعض انواع من الاسلحة والى قوة جوية، وختم تقريره بقوله: ان القيام بأي حركة منفردة من قبل أحد الجيوش أو من قبل قسم منها لا تكون مأمونة العواقب(١).

والحقيقة ان عوامل قبول الهدنة الثانية قلما تختلف عن عوامل قبول الهدنة الأولى، وانها ترجع إلى عوامل سياسية أكثر منها عوامل عسكرية، وان هناك مبالغة فيما ذكر حول قوة اليهود، وضعف العرب، وحاجتهم إلى العتاد، وهذا ما اكده رياض الصلح في رسالته إلى مزاحم الباجة جي بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٤ فهو يقول: من المؤسف حقا، ان يكون الوضع الحربي عند وقف القتال قد اظهر الأمور على عكس حقيقتها، فاظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة، وان اليهود بحالة قوة ليست حقيقية ايضاً، كما ان شكوانا اجمالا من قلة العتاد كانت لا تخلو من مبالغة وان الجيش العراقي في مواقعه الحاضرة اصبح في حصن يصونه المفاجآت(٢).

ويعلل .A.D تصرف الملك عبد الله خلال الجولة الثانية لاستئناف القتال في الفترة ما بين (٨-١٨/يوليو ١٩٤٨) إلى انه كان يشك في موقف مصر، وانها كانت تريد تمزيق أو اضعاف جيشه ليسهل عليها فيما بعد احتلال فلسطين وتسليمها إلى المفتي، ويضيف قوله: لقد كشفت الحقائق ان مصر لم تكن تناور ولكنها لم تكن مهيأة للقتال(٣). وهذا ما قاله ايضاً «موريس مويل» من أن الملك عبد الله لم يستخدم كل امكانياته وانه احتفظ بها كوسائل للضغط ليس ضد اليهود فقط وانما أيضاً ضد الدول العربية(٤).

ولقد ارسل مجلس الأمن بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨ وفداً إلى بغداد لحمل الحكومة العراقية على قبول الهدنة، فرد رئيس الوزراء عليهم بقوله: ارجوكم أن ترجعوا، وعندما يصبح في مجلسكم قوة لتنفيذ قراراته عندئذ بالامكان التكلم معكم، واضاف أن العراق حكومة وشعباً سيستمر على انقاذ فلسطين بكل واسطة ممكنة، وان الغاية ليست التوسط، بل تأييد تأسيس كيان الدولة اليهودية في فلسطين(٥).

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية/ص (١٦٨-١٧٠). ان مسؤولية هذا النقص في الاسلحة يتحملها رئيس الاركان نفسه /راجع هامش (٣)/ ص ٣١٢ من هذه الدراسة.

(٢) محمد فائز القصري: رسالة رياض الصلح لمزاحم الباجه جي بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٤، ص (٢٠٥-٢٠٦) علماً بأن الجيش العراقي زاد قوته إلى عشرة آلاف مقاتل، وأرسل كميات من العتاد والأسلحة وارتفع عدد القوات العربية في فلسطين من ٢٥ إلى ٤٥ ألف مقاتل. أنظر: (Howard, op. cit., p.545.) وما سبق ذكره في ص ٣٢٠.

(٣) A.D., The Arab League, Development and Difficulties, World Today, May 1951, p.192.

(٤) Maurice Moyel, op. cit., p.191.

(٥) الحسني/جـ٨/ ص ٣٩. راجع ايضاً ما ذكر في ١٩٤.

والسؤال الذي يطالعنا الآن هو هل أدى الجيش العراقي واجبه القومي تجاه فلسطين؟ نترك المصادر العراقية نفسها تجيب على هذا السؤال. فخطاب العرش في ١٩٤٨/١٢/١ يذكر أن العراق قد عمل ما في امكانه لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني والاحتفاظ بعروبتها واقامة دولة واحدة فيها. واضاف ان انقاذ فلسطين لا يتم الا على سواعد ابنائها وايمانهم بعدالة قضيتهم غير ناظرين إلى معاونات وهمية، ومساعدات طارئة، وان حكومتنا قد اكدت عزمها على المضي في كفاحها من أجل فلسطين على هذه الاسس بالتعاون مع الدول العربية[1].

واذا كان خطاب العرش قد اشار بشكل عام إلى ما بذله العراق في حدود امكانياته من ناحية وإلى سياسته المستقبلية تجاه فلسطين من ناحية ثانية، فان بيان الحكومة العراقية الذي اذاعته بمناسبة عودة القوات العراقية الى العراق في مايو/١٩٤٩ أوضح بشكل محدد الدور الذي لعبه الجيش العراقي في حرب ١٩٤٨ فهو يقول: لقد اخذ الجيش العراقي على عاتقه المساهمة بتحرير فلسطين وذلك حسب قرار جامعة الدول العربية، وقد قام خلال وجوده في الاراضي المقدسة بواجبه احسن قيام، ولم يخسر أية معركة اشتبك فيها مع العدو، بل على العكس كبد العدو خسائر فادحة بقيامه بهجمات مقابلة مما جعله مرهوب الجانب، فلم يجرأ الجيش الاسرائيلي بعد ذلك على القيام بأي هجوم آخر حتى الهدنة الأخيرة، وكانت معركة جنين التي تمكن فيها الجيش العراقي من القضاء على قوات اسرائيلية تفوقه اضعافاً وانقاذه قضاء جنين من براثن الصهيونية مثالا لما تمكن عليه هذا الجيش من العمل، وتمكن من الاحتفاظ بالمثلث العربي وسلمه كاملاً غير منقوص. اما اذا كانت النتائج العامة غير ما ترتضيه الشعوب العربية فان لذلك اسباباً هي خارج مقدرة الجيش السيطرة عليها. وانتهى البيان إلى القول: ان الجيش العراقي جاهز دوماً للذود عن اراضي الوطن أو لمساعدة أي دولة عربية مهددة[2].

واضح من هذا البيان ان مهمة الجيش كانت دفاعية تنحصر في صد الهجمات التي يتعرض لها والحفاظ على المثلث العربي وتسليمه كاملاً غير منقوص (طبعاً للقوات الاردنية). وسوف أترك الرد على هذا البيان لعريضة وفد شباب نابلس التي قدمت إلى الوفد البرلماني العراقي الذي زار جبهات القتال (يوليو/اغسطس ١٩٤٨) ومما جاء فيها: ان الفلسطينيين اذا كانوا يجدون عذراً لاي جيش في عدم ادائه واجبه كاملاً في حرب فلسطين فانهم لا يعذرون الجيش العراقي، ولا سيما ارتداده عن كوكب الهوا، وكيشر وبيسان والعفولة، واللجون، وملبس وكفريونا وناتانيا وقاتون، وتعسكره قرب محطة سكة الحديد في منطقة طولكرم وهو الحد الفاصل بين المنطقة اليهودية والعربية[3].

أما تقرير الوفد البرلماني فقد ذكر: ان الأهالي متذمرون وبخاصة في جنين ويلتمسون العون من البلاد العربية وبخاصة العراق، وكان الجو يسوده الاستياء والنقمة على الدول العربية وجيوشها لانها لم تقم بما يجب

---

(١) محاضر جلسات/مجلس النواب لعام ١٩٤٨/الجلسة الأولى/تاريخ ١٩٤٨/١٢/١ ص ١.

(٢) الحسني/جـ٨/ص ٧٥.

(٣) مذكرات كبة/ص ٢٧٩.

(كما قال رئيس بلدية جنين سليم عبد الرحمن)، فالجيوش العربية لم تقاتل بصورة جدية وهي مستقلة عن بعضها البعض، ولم تحل دون سقوط المدن والقرى بيد اليهود، ولم تسترجع موقعاً واحداً خسره الفلسطينيون[1].

ويقول عوني عبد الهادي: اما العراق والاردن فقد رضي رؤساؤهما بأن تحتل جيوشهما القسم العربي من فلسطين الذي يحد القسم المخصص للمنطقة اليهودية. فالجيوش العراقية بعد أن طردت اليهود من جنين وتوغلت في اراضي الشمال إلى ما بعد زرعين، عادت ورجعت إلى الوراء بناء على اوامر السلطات العليا إلى مراكزها في جنين ونابلس والمثلث المعروف الذي اغتصبه اليهود بعد الهدنة[2].

وهذا يتفق مع ما ذكرته جريدة اليقظة العراقية: من انه لم يحدث في المنطقة الاردنية العراقية (ما عدا القدس) سوى مناوشات قليلة، فالجيش الاردني والعراقي احتلا الاراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم واعتصما فيها[3].

وكانت جريدة اليقظة قد نشرت في ٢٤/فبراير/١٩٤٨ نص التقرير السري الذي قدمه الجنرال كلايتون بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٤ إلى السفير البريطاني في مصر، وفيه اشار إلى مقترحات رئيس وزراء الاردن بتدخل القوات الاردنية لفلسطين بحجة انقاذها من الصهيونيين على ان يقتصر احتلاله للمناطق العربية الواردة في قرار التقسيم والقيام بهجمات خفيفة بين وقت وآخر على القرى اليهودية لمنع الشبهات. وبعد احتلال المنطقة العربية من فلسطين تقوم الحكومة الاردنية بالاتصال بزعماء اليهود لحملهم لتقديم ضمانات بعدم توسيع دولتهم.

فرد كلايتون على الرفاعي بقوله: قد تحاول المملكة في المستقبل الهجوم على سوريا ولبنان لتحقيق فكرة سوريا الكبرى الأمر الذي يخلق اضطرابات في هذه المنطقة، فاجابه الرفاعي: كيف لنا أن ننفذ هذه الفكرة ونحن خاضعين لكم[4].

ورغم تكذيب المفوضية الاردنية في بغداد للتقرير الذي نشرته اليقظة[5]، فان الواقع أثبت صحته، وهذا ما أكده أيضاً «موريس مويل» من أن الملك عبد الله لم يهاجم أية منطقة منحت من قبل الأمم المتحدة لليهود وفقاً لقرار تقسيم الأمم المتحدة[6].

وتعطينا ارقام الاسرى من العرب واليهود خلال الحرب صورة عن هذه الحرب العربية الاسرائيلية كما اوردها مراسل التايمز في القاهرة بتاريخ ١١/فبراير/١٩٤٩، فقد بلغ عدد الاسرى العرب ٥٤٥٨ موزعين بنسبة

---

(١) تقرير الوفد البرلماني العراقي الى جبهات القتال «سري» أوراق الحسني الخاصة ص (٣-٥).
(٢) أوراق عوني عبد الهادي/ص ١٤٥.
(٣) اليقظة تاريخ ١٩٤٩/٣/١.
(٤) اليقظة ١٩٤٨/٢/٢٤ رقم التقرير (١٩٤٧/٤٥). في رواية أخرى رئيس وزراء الاردن هو توفيق أبو الهدى وليس سمير الرفاعي (عارف العارف) النكبة/جـ١ ص (٦٥-٦٧).
(٥) اليقظة ١٩٤٨/٣/١.
(٦) وحول نفس الموضوع: انظر ما قاله توفيق أبو الهدي لبيفن ربيع ١٩٤٨. وما قاله الملك عبد الله، أيضاً:
Maurice Moyal, op. cit., p.191, Howard, op. cit., p.539.

٦٧,٨٪ الأردن والعراق ، ٣٠,٢٪ مصر ، ١,٤٪ سوريا ، ٠,٦٪ لبنان ؛ وبلغ عدد اسرى اليهود ٩٤٢ موزعين بنسبة ٧٧,٥٪ الأردن والعراق ، ١٦,٨٪ مصر ، ٥,٧٪ سوريا ، ٠,٥٪ لبنان[١].

ولقد وصف الكوماندر (Hatchison) الحرب العربية الاسرائيلية بقوله : لقد كانت حرباً قصيرة تميزت بتدخل من الخارج وبتفرق كلمة العرب ، وبمساعدات غير محدودة تلقتها اسرائيل من الغرب فضلا عن شحنات كبيرة منظمة من السلاح وردت من وراء الستار الحديدي وخاصة تشيكوسلوفاكيا ، وهذه المساعدات التي وصلت على الرغم من اوامر الأمم المتحدة كانت كافية لتغيير مجرى المعركة وتمكين اسرائيل من تحقيق مكاسب اقليمية[٢].

أما كامل الجادرجي فقد كتب في جريدة صوت الأهالي مقالا تحت عنوان «سبع دول وشرذمة» جاء فيه قوله : ان الامر ليس كما قد يتراءى للعالم الخارجي وهو ان سبع دول بحكوماتها وشعوبها هبت لنجدة فلسطين ، وانما الحقيقة هي أن الفئات الحاكمة في البلاد العربية تظاهرت بنجدة فلسطين تحت ضغط الرأي العام العربي ، بعد أن كالت الوعود جزافاً لشعوبها ، ولم يكن العمل الذي قامت به يعتبر أكثر من عمل ثانوي أخر الوضع السياسي القائم آنذاك وتركه أسوأ مما كان بمراحل[٣].

ذاك هو موقف أو دور العراق الرسمي خلال حرب عام ١٩٤٨ أو خلال الحرب العربية الاسرائيلية التي استمرت قرابة الاربعين يوماً أو أقل من ذلك في جولتيها الأولى (١٥ مايو–١١/يونيو ١٩٤٨) والثانية (٨–١٨ يوليو ١٩٤٨) ، وقد تبين لنا من خلالها أن العراق الرسمي وان كان من المبادرين إلى الدعوة لاستخدام القوات النظامية لاحباط مشروع التقسيم ، والاطاحة بمشروع الدولة اليهودية فانه لم يتخذ الاجراءات ولم يؤد من الاعمال ما يدل على انه كان جادا فيما يقول وانه شأن بقية الدول العربية الأخرى كان يناور ويزايد ويتظاهر أمام الرأي العام العراقي والعربي.

أما موقف الشعب العراقي حزبياً كان ام جماهيريا فلم يكن ليتخلف عن مواقف الشعوب العربية الاخرى. فالاحزاب العراقية حددت موقفها من قضية فلسطين نظرياً في برامجها بشكل محدد وواضح منذ سمح لها بالعمل عام ١٩٤٦ . ولم تتجاوز في مواقفها العملية نطاق التظاهرات أو لجان التبرعات مقرونة بالتعليقات الصحفية ، وارسال البرقيات الاحتجاجية.

فمنذ صدور توصيات لجنة التحقيق الدولية الداعية لتقسيم فلسطين سارعت إلى الابراق إلى اللجنة

---

(١) Kirk , The Middle East (45-50) , p.280.

ولقد ذكر عبد الرحمن عزام أن عدد قتلى العراق من أول الحرب لنهايتها لم يتجاوز سبعة قتلى :
Yin'am , op. cit. , p.354.

(٢) هنري كتن/فلسطين في ضوء الحق والعدل/ترجمة وديع فلسطين/ ص (٣٨–٤٠).

(٣) جريدة صوت الاهالي بتاريخ ٢٩–١٩٤٨/٩/٣٠ . وانظر مذكرات الجادرجي/ص ٢٣٣ . اما جريدة اليقظة فقالت ان الجيوش العربية بريئة من هذه النتائج الاليمة التي آلت اليها قضية فلسطين. والجندي العربي لم يغلب في الحرب ولم يهزم والسر عند حكومات الهدنة ١/مايو/١٩٤٩.

السياسية المجتمعة في صوفر تستنكر توصيات لجنة تحري الحقائق طالبة من الدول العربية اعلان استقلال فلسطين، واتخاذ التدابير اللازمة بخصوص ذلك[1].

وبينما هاجم حزب الشعب الاستعمارين الامريكي والبريطاني بسبب تأييدهما للصهيونية والهجرة اليهودية مطالباً حل قضية فلسطين على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[2]، طالب حزب الاستقلال اعتبار المجاهدين العرب في فلسطين محاربين لهم الحقوق الممنوحة للمحاربين، وقطع العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الاربع انكلترا وفرنسا وروسيا وامريكا والحيلولة عسكرياً دون تنفيذ قرار التقسيم[3].

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد دأبت جريدته صوت الأهالي في الفترة ما بين ٣/١-١٩٤٨/٤/٢٧ على الدعوة لدخول القوات العربية إلى فلسطين باعتبار ذلك واجباً قومياً وضرورة لانقاذ فلسطين ومقاومة الصهيونية، وان تقوم الحكومة العراقية مشتركة مع الحكومات العربية أو منفردة بالتدابير السابقة واتخاذ موقف حازم من الدول التي تساند الصهيونية واعترفت بدولة اسرائيل بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[4].

ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعي العراقي الذي (كما يقول الحسني) كان ينادي بأعلى صوته «نحن اخوان اليهود» وكان يستنكر كل مقاومة للصهيونية، وعلى أثر تطور الأحداث في فلسطين اصدر بياناً قال فيه: ان حكومة واشنطن تستعمل هجوم الجيوش العربية على دولة اسرائيل للضغط على الشعب اليهودي، فلتسقط الحرب بين العرب واليهود في فلسطين. وليحيا التعاون والتحالف بين الوطنيين الديمقراطيين العرب واليهود لإحباط خطط الاستعمار والرجعية ولتحيا الصداقة العربية الاسرائيلية[5].

ولقد سارعت جريدة صوت الأهالي بالرد على البيان الشيوعي تحت عنوان: شيوعيو العراق وقضية فلسطين جاء فيه: ان مبادئ هذا الحزب الذي يسمونه بالحزب الشيوعي العراقي خرجت عن كونها مبادئ سياسية واجتماعية منبعثة من الحزب نفسه إلى مبادئ لا تخرج عن كونها تقليداً لسياسة حزب اجنبي ودولة اجنبية أخرى هدفها الأول والاخير الدفاع عن الاتحاد السوفييتي مهما كلف الأمر ومهما كان في هذا الدفاع من تحـد للمصالح القومية الكبرى والوطنية. وظهر تناقض الشيوعيين في العراق في قضية حساسة هي قضية فلسطين، فبعد صدور قرار التقسيم اصدر الحزب الشيوعي منشوراً سرياً بلغت بأصحابه القحة والجرأة المطالبة بوقف القتال وسحب الجيوش العربية ترديداً لسياسة الاتحاد السوفييتي ومطالب ممثله في مجلس الأمن[6].

وعلى أثر توقيع الهدنة طالب «محمد حديد» بتنظيم ميزانية خاصة للدفاع عن فلسطين وطالب حسين

---

(١) الرأي العام العراقية ١٩٤٧/٩/١٦.

(٢) جريدة الرأي العام تاريخ ١٩٤٧/٩/٨.

(٣) الحسني/جـ٧/ص ١٩٧.

(٤) راجع اعداد صوت الاهالي بتاريخ ٣/١٠. ٣/٢٩. ٤/١٤. ٤/٢٢. ٤/٢٦. ١٩٤٨/٤/٢٧. ومذكرات الجادرجي ص (٢٣٢-٢٣٣).

(٥) الحسني/جـ٧/ص ١٩٨.

(٦) صوت الاهالي تاريخ ١٩٤٨/٧/١٤.

جميل بالغاء امتيازات النفط ، أما صوت الأهالي فطالبت بوقف ضخ النفط إلى حيفا وعدم الانصياع لاوامر مجلس الأمن في فرض الهدنة لان قبول الهدنة اقرار بقيام دولة اسرائيل (١).

ودعت الاحزاب إلى تظاهرة صامتة قامت في يوم ١٩٤٨/٧/٢٣ ، وأبرق رؤساء الاحزاب إلى رؤساء وزارات الدول العربية في العواصم العربية محتجين على قبول الهدنة وطالبين استمرار القتال (٢).

ويشير كتاب وزارة الدفاع السري المؤرخ بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٨ إلى ان عدداً كبيراً من طلاب المدارس العراقية على اختلاف مستوياتها التحقوا بصفوف المجاهدين العرب في فلسطين وما زالوا فيها وبالنظر لما تكبده هؤلاء الطلاب من مشاق فقد وافق مجلس الوزراء على التسهيلات المتعلقة بامتحانات هؤلاء الطلاب وفقا لما جاء في/كتاب وزارة التربية بتاريخ ١٩٤٨/٧/٧ (٣).

كذلك فقد ورد في تقارير المخابرات البريطانية ما يشير إلى اشتراك عدد من المجاهدين العراقيين بقيادة ضباط عراقيين متقاعدين مثل الكولونيل عبد الوهاب في منطقة حيفا ، كما شارك المجاهدون العراقيون في احتلال آبار رأس العين التي تمد القدس بالماء ، واحتلال منطقة هداسا (٤).

اما بالنسبة إلى موقف القبائل العراقية فانها تلكأت وتراجعت عندما دخلت الجيوش العربية فلسطين ، حتى انها لم تمد المتطوعين من المدنيين بالسلاح ؛ ولما حلت النكبة وشرد مليون لاجئ لم يتقدم للاسعاف من القبائل الا عدد قليل من الرؤساء الذين ساهموا في عقد مؤتمر الحلة ، ويذكر الحسني انه وحكمت سليمان والسيد جعفر حمندي ذهبوا لجمع البطانيات الممزقة فلم يجدوا من الرؤساء ومن غيرهم غير الصدود والاحجام (٥).

كما اصدرت طائفة السريان بياناً اوضحت فيه الغاء كافة المراسيم الرسمية من معايدات وافراح بمناسبة عيد ميلاد المسيح المصادف في ١٩٤٧/١٢/٢٥ شرقي ١٩٤٨/١/٧ غربي حداداً واحتجاجاً على قرار تقسيم فلسطين (٦).

---

(١) فاضل حسين/الحزب الوطني الديمقراطي/ص ٢٣٤ .

(٢) وقد سارت احزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والاحرار في شوارع العاصمة وهي تطالب بالانسحاب من الامم المتحدة ورفض قبول الهدنة . ومواصلة القتال والغاء الامتيازات النفطية/الاخبار ١٩٤٨/٧/٢٤ . لواء الاستقلال ١٩٤٨/٧/٢٥ .

(٣) المركز الوطني / قرارات مجلس الوزراء / ملف جـ /٧/١ كتاب وزارة الدفاع رقم د/٢٥٢/٣/٢٦ تاريخ ١٩٤٨/٧/١٨ ، وثيقة (٢٦) ، كما قرر مجلس الوزراء ١٩٤٩/٣/٢ الموافقة على تخويل وزير المالية بدفع رواتب (١٩٤٠) مناضلاً فلسطينياً التحقوا بالقوات العراقية ، ولم تستطيع امانة الجامعة دفع مرتباتهم / المركز الوطني / قرارات مجلس الوزراء / ملف جـ/ ١٩٤٩/٣/١ وثيقة (٢) ، قارن هذا بموقف حكومة صالح جبر ، الحسني /جـ٧/ ص (١٩٨ - ١٩٩) .

(٤) The British Record, op. cit., pp.12-15.

(٥) الحسني/جـ٧/ص ١٩٢ . انظر نداء جميل المدفعي رئيس الجبهة المتحدة للدفاع عن فلسطين مناشداً القبائل تقديم المعونات من مال وسلاح وغذاء . لواء الاستقلال ١/مايو/١٩٤٨ .

(٦) الأخبار ١٩٤٨/١/٤ .

ثانياً : العراق وضم الضفة الغربية للأردن (١٩٤٨ - ١٩٥٠)

اتخذت الدول العربية في ١٩٤٨/٤/١٧ قراراً ، أوضحت فيه أنها تهدف من تدخلها العسكري في فلسطين إلى انقاذها من الصهيونية ، وتسليمها إلى شعبها وليس توسيع أملاك أي من الدول العربية . ولكن هزيمة الدول العربية ، وتوقيع اتفاقات الهدنة ، وانسحاب الجيشين السوري واللبناني ، مقروناً بتخلي الجيش العراقي عن المناطق التي كان يشغلها لصالح الأردن ، أوجد وضعاً جديداً . فهي اما أن تنفذ قرار ابريل/١٩٤٨ ، واما أن تضع خطة جديدة من أجل فلسطين العربية أو ما تبقى منها .

ونتيجة للخلافات السياسية بين دول جامعة الدول العربية وبخاصة بين المعسكر الهاشمي والمعسكر المصري السوري السعودي فقد تقرر العودة إلى قرار ابريل بحيث تسلم المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل الجيشين الأردني والمصري إلى حكومة عربية باسم عموم فلسطين. أعلن تشكيلها في غزة في ١٩٤٨/٩/٢٠ برئاسة أحمد حلمي وقرر مجلس وزرائها اعتبار فلسطين دولة مستقلة وانتخب الحاج أمين رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٤٨/١٠/١ (١) .

والواقع ان فكرة تشكيل حكومة فلسطينية كان وارداً في أذهان الساسة العرب بما فيهم العراقيين فعلى اثر صدور قرار التقسيم في ٢٩/نوفمبر/١٩٤٧ ، أبرق الجمالي وهو في طريق عودته إلى بلاده من نيويورك يقترح : اقامة دولة عربية لفلسطين بأجمعها تعترف بها الحكومات العربية من تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ على أن تسند رئاستها للحاج أمين الحسيني(٢) .

وخلال اجتماعات الجامعة العربية في فبراير/١٩٤٨ أجاب حمدي الباجه جي وزير الخارجية العراقية على سؤال حول اقامة حكومة فلسطينية بقوله : ان الأمر هو انقاذ الدول العربية فلسطين من الصهيونية وتجنب بحث كل ما يعرض هذه المصلحة للخطر وبعد الانتصار على الصهيونية فأمر حكومة ودولة يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم وهذا حقهم الصريح والحكومات العربية لن تتدخل(٣) .

فماذا كان رد فعل الأردن والعراق تجاه اعلان تشكيل حكومة عموم فلسطين سبتمبر/١٩٤٨ ؟ لقد كان الملك عبد الله قد حذر من نتائج تشكيل مثل هذه /الحكومة قبل اعلانها في برقية بعثها إلى المرشّح إلى رئاستها أحمد حلمي «الحاكم العسكري للقدس» أوضح فيها أن الحكومة الأردنية لا تسمح بأي تشكيل يقطع على أهل فلسطين حريتهم ، وسوف لا تسمح في مجالها العسكري وفي مناطق أمامها من الحدود المصرية إلى الحدود

---

(١) Khadduri, The Scheme of Fertile Crescent Unity, p.168.

(٢) المركز الوطني /ملف ت/١١/٢/ وثيقة رقم (٦٧) تاريخ ١٩٤٧/١٢/٣ ، انظر موقف صالح جبر من تشكيل حكومة فلسطينية برئاسة المفتي ، ص (٢٩٣ - ٢٩٤) من هذه الدراسة .

(٣) جريدة الثغر المصرية ١٩٤٨/٢/١٧ وانظر برقية المفوضية في بيروت التي أشارت الى أن النية تتجه الى تشكيل حكومة عربية في فلسطين مع مجلس وطني/المركز الوطني/ ملف ت/١١/٢/٤٧/٤٨ وثيقة (١٤١) تاريخ ١٩٤٨/١/٢٠ .

اللبنانية السورية لأي – تشكيل يرمي لمنافع أشخاص غير المسؤوليات التي تتحملها كل دولة عربية في مجالها العسكري وعلى يد قواتها وقوادها أنفسهم لا غير. وبعث لعزام أمين الجامعة ببرقية مماثلة، وأعقب ذلك في برقية أخرى لأحمد حلمي يقول فيها: «وددنا لو كان غيرك كبش النطاح في هذه البادرة»[1].

وفي ١٩٤٨/٩/٣٠ أبرق إلى رياض الصلح يقول: ان اقامة دولة واهنة لعموم فلسطين في غزة هو تخلٍ عن المسؤوليات كما يقول الناس، وان معناه قبول التقسيم وتنفيذه وان ذلك من اصرار الهيئة العربية العليا[2].

كما عقد مؤتمر في عمان في الأول من اكتوبر ١٩٤٨ فوض الملك عبد الله التحدث باسم الفلسطينيين بينما عقد في الأول من ديسمبر مؤتمر أريحا (خشية اعتراف الأمم المتحدة بحكومة عموم فلسطين) ونادى بالملك عبد الله ملكاً على فلسطين والأردن ومعلناً ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن[3].

ولقد مهدت الأردن لهذه الخطوة بالدور الذي لعبته في حرب عام ١٩٤٨، ثم في التفاوض باسم العراق على المناطق التي كان يشغلها الجيش العراقي في منطقة المثلث مقروناً ذلك باحراج موقف المصريين واضطرارهم إلى إخلاء منطقة الخليل، وحصارهم في الفالوجا والتوقيع على الهدنة وأخيراً في تصفية جيوب المقاومة الفلسطينية الممثلة في الجهاد المقدس[4].

أما الحكومة العراقية فقد بادرت إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين المؤقتة في غزة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٩ [5]، تمشياً مع الاتفاق الذي تم بين رئيس الوزارة العراقية والمصرية كما جاء في كتاب مدير الدعاية العام بمناسبة الاعتراف[6].

وقد رحبت جريدة صوت الأهالي باعتراف الحكومة العراقية بحكومة عموم فلسطين باعتبار ذلك من عوامل صيانة الوحدة العربية واعتبرت ذلك أهم من اعتراف مصر وسوريا بالنظر للاعتقاد السائد بأن العراق لا ينحرف في سياسته عن سياسة شرقي الأردن وطالبت الدول العربية مجتمعة أو منفردة على حمل الأردن للاعتراف بهذه الحكومة[7].

---

(١) المركز الوطني/ملف ت/٥/. كتاب المفوضية العراقية في عمان رقم ١٧٨/٤/٢ تاريخ ١٩٤٨/١٠/٩ وثيقة رقم (١٠٨).

(٢) الملك عبد الله/الآثار الكاملة/ ص (٢٤٣ – ٢٤٥).

(٣) Kirk, The Middle East (45-50), p.283.

(٤) عباس مراد/الدور السياسي للجيش الاردني/ص (٥٩ – ٦٢). وحول جلاء القوات المصرية من منطقتي الخليل وبيت لحم لصالح الجيش الاردني: انظر: المركز الوطني ملف ٦/٨. نص الرسالتين المتبادلتين بين توفيق أبي الهدى رئيس وزراء الاردن. وابراهيم عبد الهادي رئيس وزراء مصر بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٧ وثائق رقم ١٤. ١٥.

(٥) المركز الوطني/قرارات مجلس الوزراء/ملف ج/١/١٩٤٨/١٠/١.

(٦) الأخبار ١٩٤٨/١٠/١٢. وهذا ما قاله لونجرك من أن اعتراف العراق جاء ارضاء لمصر Longrigg, op. cit., p.351.

(٧) صوت الأهالي ١٩٤٨/١٠/١٣. اما اليقظة فقالت: قرار حازم يجب أن يعقبه عمل حازم ١٩٤٨/١٠/١٩.

ولكن مؤتمر أريحا وقراراته [1] زادت شقة الخلاف بين الأردن وبقية الدول العربية ونظراً لادراك العراق للنتائج التي يمكن أن تترتب على ضم الأردن للقسم العربي من فلسطين وبخاصة مقاومة الدول العربية الشديدة لمثل هذا الاجراء، لذا أرسلت الحكومة العراقية وفداً إلى عمان مؤلفاً من نوري السعيد والمدفعي وجمال بابان وصالح صائب الجبوري وقابل الملك عبد الله في الشونة (١٥/١٢/١٩٤٨) وحضر الاجتماع عن الجانب الأردني توفيق أبي الهدى وفوزي الملقي وسعيد المفتي، ورجا نوري السعيد الملك عبد الله ارجاء الموافقة على تلك القرارات [2].

وعلى أثر عودة الوفد، عقد مجلس البلاط اجتماعاً حضره رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وقسم من رؤساء الوزارات وصدر بعد الاجتماع بيان رسمي بتوقيع وكيل مدير الدعاية جاء فيه: ان سياسة الوزارة القائمة بصدد فلسطين سبق أن أعلنت وأذيعت داخل مجلس الأمة وخارجه وفي اجتماعات اللجنة السياسية ونشرت في الصحف وهي باقية دون أن يطرأ عليها أي تغيير لانسجامها مع سياسة الدول العربية ولهذا فليس من الممكن أن تؤثر عليها المؤثرات والاجتماعات السابقة واللاحقة، فالوزارة مع انتهاجها تلك السياسة وتنفيذها لقرار مجلس الأمة في ٢٨/١١/١٩٤٨ ستواصل جهدها لازالة عوامل الشقاق والخلاف بين بعض الجهات العربية متوخية في ذلك تقريب وجهات النظر تحقيقاً للوحدة [3].

واضح من هذا البيان أن الحكومة لم تضع النقاط على الحروف فلم تحدد موقفها من قرارات مؤتمر أريحا بشكل دقيق، ولجأت إلى التلميح دون التصريح ولعل ذلك هو ما دفع النائب عبد الوهاب محمود ليكون أكثر وضوحاً من الوزارة. فقد شن هجوماً عنيفاً على الأردن قائلاً: انها تنفذ السياسة البريطانية بسبب تبنيها مشروع سوريا الكبرى ومؤتمر أريحا وتهنئة المهدي في السودان وبهذا تكون حكومة شرقي الأردن قد تحدت الأماني القومية. وأضاف يجب على العراق أن يكون صريحاً في سياسته تجاه مؤتمر أريحا لينفي عن نفسه تهمة متابعة حكومة شرقي الأردن، وليثبت للأمة العربية أنه هو الذي يجب أن يتولى قيادة الأمة العربية في توجيهها إلى نيل المجد والرفعة لا شرقي الأردن، تلك الدولة الصغيرة التي لا تزيد مساحتها عن مساحة قضاء القورنة [4].

---

(١) حول مساعي الملك عبد الله لضم القسم العربي من فلسطين منذ الهدنة الأولى ١١/٦/١٩٤٨ وزياراته للقاهرة والرياض. انظر اليقظة ١/٧/١٩٤٨. وحول موافقته على مقترحات برنادوت ٢٧/٦/١٩٤٨ انظر:

Khadduri, The Scheme of Fertile Crescent Unity, p.155.

والارمنازي/المصدر السابق/جـ١/ص ٢٤٠. وحول موقف الجامعة العربية انظر/الجبوري/المصدر السابق ص (٢٤٦-٢٤٧) وحول ما دار في اجتماعات الأمم المتحدة بخصوص مقترحات برنادوت. وبخاصة موقف روسيا. وموقف الدول العربية:

Kirk, The Middle East (45-50), p.280, 290.

(٢) الجبوري/المصدر السابق/ ص (٣٣٦-٣٤٠).

(٣) اليقظة ١٦/١٢/١٩٤٨. يروي الحسني أن شروط الملك عبد الله لعدم المضي في مشروعه أن تمتنع الدول العربية عن تقديم أي معونة مادية أو معنوية لحكومة عموم فلسطين/جـ٨/ ص ٣٦.

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٨/٤٩. الجلسة السادسة/تاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨/ ص ٣.

كما هاجمت صوت الأهالي موقف العراق تجاه مؤتمر أريحا فكتبت تحت عنوان: سياسة شرقي الأردن نقطة ضعف في الوحدة العربية «واجب العراق اتباع سياسة مستقلة عن السياسة الأردنية» جاء فيه قولها:

«لقد سايرت الحكومة العراقية موقف الحكومة الأردنية منذ العدوان الصهيوني الأول على النقب، ثم وقفت تجاه مؤتمر أريحا موقفاً غامضاً»[1].

هذا الهجوم الذي تعرضت له الحكومة في المجلس النيابي، وعلى صفحات جريدة صوت الأهالي جعل رئيس الوزراء يحدد موقف حكومته بشكل محدد وواضح من خلال اجابته على سؤال بخصوص موقف العراق من مؤتمر أريحا فقد أجاب بقوله: أصرح للمجلس العالي بأن الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر أريحا ولا بأي قرار أصدره سابقاً أو لاحقاً، فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية ولا يمكن لها أن تشذ في وقت من الأوقات عن مقررات الجامعة المذكورة[2].

وعندما استقالت وزارة مزاحم الباجه جي وجاء نوري السعيد إلى الحكم عادت الحكومة العراقية إلى التلميح دون التصريح، فعندما سأل مراسل المصري بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٩ جميل المدفعي (مندوب نوري السعيد للتفاوض مع الحكومة المصرية من أجل تنسيق الموقف السياسي والعسكري بين البلدين) عما إذا كان العراق توافق حتماً على ضم فلسطين إلى شرقي الأردن أجاب بقوله: ليس لي علم بهذا النبأ، على أن فلسطين تختص بأهلها قبل كل واحد وقد أجمعت الدول العربية ومن بينها العراق على تحرير هذا القطر لأهله فيختار أهله ما يشاؤون من حكم[3]. وهذا بالطبع يناقض ما كان قد قاله في دمشق أثناء زيارته لها في ٢٠/يناير/١٩٤٩ من أنه لا يرى وسيلة لتخليص الموقف الحاضر إلا بضم ما تبقى من القسم الذي لا يشغله اليهود إلى الأردن[4].

وقبل أن نتابع معركة ضم القسم العربي من فلسطين للأردن (والذي سوف نسميه من الآن باسم الضفة الغربية) في الجامعة العربية لا بد من بيان موقف مصر وبريطانيا من هذا الاجراء باعتبار أن موقف كل منهما سينعكس على مواقف الدول العربية الأخرى وبخاصة سوريا والسعودية، كما أن موقف بريطانيا سيكون له أثره على موقف العراق تجاه هذه القضية.

ان تأييد بريطانيا لفكرة تقسيم فلسطين، وضم القسم العربي منها إلى الأردن ظهرت في عدة مناسبات منها مشروع تقسيم لجنة بيل/١٩٣٧، وبعد صدور قرار التقسيم ٢٩/نوفمبر/١٩٤٧، ذكر مراسل النداء المصرية الخاص في لندن: ان خطة بريطانيا بقاء قوات شرقي الاردن في فلسطين هو تحقيق السيطرة على فلسطين ويلقى هذا المشروع تأييد الخارجية البريطانية لأنه سيجعل فلسطين المضطربة بلداً مستقراً تابعاً لمملكة مستقرة يشملها

---

(١) صوت الأهالي/١٩٤٨/١٢/٢٦.

(٢) محاضر جلسات مجلس النواب/العام ٤٩/٤٨ محضر الجلسة التاسعة تاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠ ص ١٣٢.

(٣) أوراق عوني عبد الهادي/ ص ١٥٦.

(٤) نفس المصدر ص ١٥٥.

الرفاه هي مملكة عبد الله.، وتقول الثغر التي نقلت الخبر ان مشروع التقسيم سيتم ليس كما أرادته الأمم المتحدة وانما عن طريق شرقي الأردن. وبمساعدة بريطانيا وتأييدها تأييداً كاملاً في وجه معارضة العرب وربط ذلك بسياسة العراق ربطاً وثيقاً[1].

وفي ١٩٤٨/٦/٢١ قال «فرنك روبرتس» ان الحل الذي يميل إليه البريطانيون ويمكن الوصول إليه في الظروف الحاضرة هو توسيع شرقي الأردن «جاء ذلك خلال حديث جرى بينه وبين الارمنازي[2] في حين صرح بيفن بقوله: لا معنى لبقاء حكومة عربية صغيرة، فالخير لها أن تنضم إلى شرقي الأردن»[3] كما أيدت بريطانيا في ١٩٤٨/١٢/٣ توصية برنادوت الداعية إلى ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن[4].

أمّا بالنسبة لموقف الحكومة المصرية فقد أوضحه النقراشي في حديث جرى بينه وبين برنادوت في ١٩٤٨/٨/٢ وفيه قال ان ضم هذا الجزء من فلسطين إلى مملكة شرق الأردن من شأنه أن يفسد التوازن القائم بين الأقطار العربية، ولا يجوز اقتسام هذا الجزء بين الدول العربية المجاورة، لأن حلاً كهذا يفسح المجال لأعداء العرب كي يشنوا عليها هجمات شعواء ويصفونها بأنها خاضت الحرب الفلسطينية لجر الغنم لها[5].

وفي رسالة الياهو ساسون رئيس الوفد الاسرائيلي إلى محادثات لوزان التي أرسلها إلى موسى شاريت بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢١ أن رئيس الوفد المصري عبد المنعم مصطفى قال: ان سياسة حكومته تقوم على أساس اقامة حـاجز بين اسرائيل ومصر، وبينها وبين شرقي الأردن، ويمكن تحقيق هذا بجعل النقب الشمالي والجنوبي عربياً، عربياً فلسطينياً وليس عربياً مصرياً أو عربياً أردنياً وان اقامة هذا الحاجز بين اسرائيل ومصر في النقب بأسره ستساعدنا على أمرين:

١ - توطين جزء كبير من اللاجئين في فلسطين بالذات.

٢ - جعل الأجزاء العربية من فلسطين جديرة بالاستقلال الأمر الذي سيمنع شرقي الأردن من أن يضم إليه المثلث الفلسطيني[6].

واذا كانت مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩ مقرونة بالأحداث التي جرت في سوريا قد فرضت هدنة مؤقتة بخصوص معركة ضم الضفة الغربية فان هذه المعركة قد تجددت بمناسبة اجتماعات جامعة الدول العربية في آذار/١٩٥٠ وبخاصة بعد ما أشيع أن الملك عبد الله يفاوض اسرائيل لعقد صلح منفرد. فطالبت مصر بطرد الأردن من الجامعة واستغل النحاس فرصة تغيب الأردن واقترح دعوة أحمد حلمي رئيس حكومة غزة لحضور

---

(١) جريدة الثغر/ ١٩٤٨/٢/٩.٨.

(٢) الارمنازي/عشر سنوات من الدبلوماسية/جـ١/ص (٢٣٤ - ٢٣٥).

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٨/٤٩/ ص ١٧٠. الجلسة ١٣ تاريخ ١٩٤٨/٩/٢٨.

(٤) Kirk, The Middle East (1945-50), p.290.

(٥) محمد فائز القصري/حرب فلسطين عام/١٩٤٨. جـ١/ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٦) عادل مالك/من رودس الى جنيف/ ص (٨١ - ٨٢).

الدورة فأقر الاقتراح ، الأمر الذي حمل عبد الله على تغيير موقفه فأصدر أمره إلى وزيره في القاهرة بهاء الدين طوقان بحضور الجلسات على أن يمتنع عن المناقشة اذا ما قرر المجلس الخوض في موضوع التسوية الاقليمية في فلسطين[١] .

في حين أبرق السويدي رئيس وزراء العراق ورئيس مجلس الجامعة إلى الأردن يقول : ان الباب لا يزال مفتوحاً أمام الأردن ونصح الملك عبد الله بالتخلي عن أي ترتيبات يفكر باجرائها مع اسرائيل وبالتعاون في سياسة مشتركة مع الجامعة العربية ، وأضاف : لا يوجد اعتراض على ضم الملك عبد الله للأجزاء العربية من فلسطين إلى شرقي الأردن ولكن يجب استشارة السكان العرب في فلسطين[٢] .

ذاك كان موقف العراق العلني ، أما موقفه خلال الاجتماعات فقد أوضحته برقية ممثل العراق في الجامعة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٦ – التي يقول فيها : وضع الأردن يزداد تفاقماً ، ويعرقل التفاهم ، وقد حاولنا التنصل من الاشتراك بسياستها وتحمل أي مسؤولية عن أعمالها[٣] .

ولكن نداء السويدي لم يلق اذناً صاغية من الملك عبد الله فمضى في اجراءات ضم الضفة الغربية وأعلن ضم أو توحيد الضفتين رسمياً في ٢٥/نيسان/١٩٥٠[٤] ، فعلقت اليقظة على ذلك بقولها : رغم أنه لم يصدر قرار رسمي في هذا الموضوع فالرأي السائد في أوساط السياسة العراقية هو أن يقابل هذا القرار بالصمت ، وبالأحرى بالتجاهل فلا يعتبر الوضع الجديد في شرقي الأردن حادثاً يستلزم اجراءات معينة لأن الأردن كان ولا يزال ممثلاً لشرقي فلسطين[٥] .

فدعت مصر اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى اجتماع في ٩/مايو/١٩٥٠ ، حيث بعث السويدي باسم اللجنة السياسية يسأل الملك فيما إذا كان يوافق على اعتبار فلسطين العربية وديعة لدى المملكة الأردنية إلى أن تتم تسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية . فأبرق ممثل الأردن يسأل ويرجو الملك الموافقة . فلما تلكأ الأردن طالبت مصر بتنفيذ قرار فصل الأردن من الجامعة ، فوافقت اللجنة في ١٥/مايو/١٩٥٠ بالاجماع على قرار ينص على أن اتحاد الأردن مع القسم العربي من فلسطين يعتبر نقضاً لقرار جامعة الدول العربية بشأن فلسطين

---

(١) Lenzowski, op. cit., p.512.

(٢) اليقظة/١٩٥٠/٣/٣٠ ، راجع مقترحات الجمالي التي قدمها للأمير عبد الاله بمناسبة زيارته للندن ١٩٤٩ . ص ١٩٦ من هذه الدراسة .

(٣) المركز الوطني/ملف٧/٨ ، وثيقة رقم ١٦/تاريخ ١٩٥٠/٣/٢٦ .

(٤) راجع القرار التاريخي بوحدة الضفتين في ٢٤/نيسان/١٩٥٠ ، الملك عبد الله /الآثار الكاملة/ ص (٢٥٠ – ٢٥٥) . وحول اجراءات الضم انظر :

Esmond Wright: Abdallah's Jordan, Middle East Journal (M.E.J), p.457-58, 460.

وحول ردود فعل الدول العربية التي اعتبرت ذلك اخلالاً بتوازن القوى في المنطقة انظر :

Hurewitz, Arab Israel Tension, proceeding of The Academy of Political Science, Vol.24, 1950, p.79.

(٥) اليقظة ١٩٥٠/٤/٢٥ .

وسلامتها الاقليمية بتاريخ ١٧/نيسان/١٩٤٨[١] ولكن العراق واليمن رفضا الموافقة على العقوبة الواجب توقيعها على الأردن وهي الفصل من الجامعة، في حين وافقت مصر والسعودية وسوريا ولبنان. وارجئ تنفيذ القرار إلى اجتماع يعقد في حزيران. ويقال أن السويدي أبرق إلى عبد الاله يرجوه التوسط لدى عمه للحيلولة دون انقسام الدول - العربية. أما الشريقي وزير خارجية الأردن فقال: ان الأردن لن ينسحب من الجامعة ولن يبدل سياسته تجاه فلسطين ووحدة القطرين[٢].

ولقد وصف Yin'am موقف العراق بالفتور، وبأنه لا يتناسب وموالاة العراق وتأييده للأردن، وأقل مما كان يتوقعه الملك عبد الله[٣]. بينما كان موقف مجلس النواب العراقي أكثر تأييداً للأردن، فقد حمل النائب رشدي الحلبي (أثناء مناقشة الميزانية العامة) على الجامعة العربية واتهمها بعرقلة كل مشروع للاتحاد وان ما قام به الأردن لا يعدو انقاذ ما يمكن انقاذه من فلسطين العربية برغبة أهلها[٤].

وفي ١٩٥٠/٥/٢١ عاد مجلس النواب لمناقشة موضوع ضم الضفة الغربية واقترح النواب ارسال برقية تهنئة إلى مجلس النواب الأردني إلاّ أن رئيس الوزراء (توفيق السويدي) طلب عدم الاستعجال بالأمر لأن ذلك يعرقل أعمال الحكومة، والأعمال التي يقوم بها الجميع لايجاد تسوية، واقترح الاكتفاء بارسال برقية يوضح فيها أشياء عامة أما تأييد الضم بصراحة فانه يعرقل جهود التسوية والعراق الآن يحتفظ بدور الوسيط[٥].

وطبيعي أن يتبنى السويدي هذا الموقف، فهو كما سبقت الاشارة كان من الساسة العراقيين الذين نادوا باستقلال سياسة العراق عن الأردن منذ عام ١٩٤٦، وفي نفس الوقت لا يريد أن تتأزم علاقات العراق مع مصر وبخاصة أن حكومته كانت متورطة، في قضية اسقاط الجنسية عن يهود العراق المهاجرين إلى اسرائيل. فدور العراق في علاقة الأردن مع الجامعة العربية هو دور الوسيط.

وبالفعل أرسلت الحكومة العراقية صالح جبر وزير الداخلية إلى عمان للتوسط في حل الأزمة وقد علقت اليقظة على ذلك بقولها ليس من المستبعد فيما إذا أصرت الأردن على موقفها وواصلت العراق موقفها المائع المتردد محاولة التوفيق تارة، والانضمام إلى الأردن تارة أخرى، ليس من المستبعد أن تفاجأ بحلف عسكري واقتصادي بين دمشق والقاهرة والرياض وتبقى الأردن والعراق في حالة عزلة قاتلة تحت نير بريطانيا[٦] وهذا ما تحقق بالفعل عام ١٩٥٥ كما سنوضح ذلك.

---

(١) يقول وحيد رأفت ان اجراء الاردن يعتبر مخالفاً لميثاق الجامعة الذي كفل لفلسطين في ملحقه كياناً مستقلاً. وزارة الخارجية الكويتية/ الدورة الدبلوماسية الأولى لعام ١٩٦٩/ ص ١٦٢.

(٢) اليقظة ١٩٥٠/٥/١٧، الحسني/جـ٨/ص ١٧٣، Lenzowski, op. cit., p.511.

(٣) Yin'am, Iraq Politics (1948-52), Middle Eastern Affairs, pp.356-57.

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٩/٥٠/ محضر الجلسة (٢٩) بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩.

(٥) اليقظة ٢٢، ١٩٥٠/٥/٢٤. وانظر أيضاً محاضر جلسات مجلس النواب/محضر الجلسة (٤٠) تاريخ ١٩٥٠/٦/٣ الصفحات (٦٠٠-٦٠١)، ٦٨٥.

(٦) اليقظة ٢٩/مايو/١٩٥٠.

وقد زار صالح جبر عمان في ١٩٥٠/٥/٢٣ ومنها ذهب إلى دمشق وبيروت ليخفف حدة التوتر محاولاً تأجيل دعوة مجلس الجامعة إلى ١٢/حزيران. وفي ١١/حزيران اصطحب السويدي صالح جبر معه إلى اجتماعات مجلس الجامعة حيث قدم اقتراحاً ينطوي على أمرين :

الأول : ان توحيد ضفتي الأردن كان قد أملته ظروف فلسطين العسكرية والاقتصادية وهو لا ينطوي على أي تجزئة لفلسطين لأن هذه الأجزاء من فلسطين لا تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها وان وضعها يتطلب الحماية من العدوان الاسرائيلي.

والأمر الثاني : ان هذا الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين فحين تظهر التسوية يعاد النظر في قرار الضم[١] وقد علقت الأهرام على ذلك بقولها من أجل حفظ مصر لماء وجهها تقدمت العراق بدعم من السعودية بفرضية رفضها الأردن بمعاملة فلسطين كأمانة بيد الأردن حتى تحل القضية نهائياً بما يحقق مصالح سكانها[٢]. وهذا ما أشار له توفيق السويدي في مجلس النواب ٦/٢٩ من أنه عرض تسوية على الأردن فاذا لم يقبلها يصار النظر في موقف الأردن في أكتوبر[٣].

والأمر الذي يدعو إلى الدهشة والاستغراب من موقف دول الجامعة تجاه ضم الأردن للضفة الغربية، ان تلك الدول استجابة لالحاحات لجنة التوفيق الدولية حول مصير المنطقة العربية من فلسطين وقعت وثيقة في اجتماع عقدته في ٣/مايو/١٩٤٩ (ما عدا العراق) جاء فيه : «ان مصير القسم العربي من فلسطين أمر يعني العرب وحدهم ولا علاقة لليهود به لأنه خارج عن نطاق التسوية، واذا أصرت اللجنة على معرفة مصيره، واضطر الوفد الأردني أن يقول أن القسم العربي في فلسطين لا يصلح أن يكون كياناً مستقلاً بذاته، فان الوفود العربية الأخرى تسكت عن ذلك ولا تعارض»[٤].

واضح تماماً أن ما عرضه صالح جبر في اجتماعات مجلس الجامعة في يونيو/١٩٥٠ انما كان مستمداً من هذه الوثيقة، وكأنه كشف عنها بصورة غير مباشرة، وبالفعل سكتت الدول العربية، وهذا أيضاً ما كان قد أشار له بيان المفوضية الأردنية في بغداد بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٨ من أن وجهات النظر مع جميع الحكومات المصرية المتتابعة منذ أواخر ١٩٤٨ إلى أواخر ١٩٤٩ كانت متفقة على مصير القسمين العربيين الشرقي والجنوبي الغربي من فلسطين، وعلى التعاون للحصول على أرض تصل بينهما، بل وجد مبدأ الاستفادة من ميناء غزة وان هذه المبادئ كانت كذلك مقبولة لدى الحكومتين السورية واللبنانية كما كانت غير معترض عليها من الحكومة العراقية[٥].

---

(١) الحسني/جـ٨/ص ١٧٤. قارن الأمر الأول بما ورد في أوراق عوني عبد الهادي في رسالة بعث بها له أكرم زعيتر من القاهرة بتاريخ ١٩٤٩/٩/٣٠/ ص (١٤٧-١٤٨).

(٢) الأهرام ١٩٥٠/٦/٢٢.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٤٩/٥٠. محضر الجلسة (٤٩) تاريخ ١٩٥٠/٦/٢٩. ص (٧٥٢-٧٥٤).

(٤) المركز الوطني/لجنة فلسطين لعام (١٩٥٠/٤٨) ملف٧/٨. وثيقة رقم ١٨.

(٥) المركز الوطني/ملف٧/٨ لجنة فلسطين لعام (١٩٥٠/٤٨) وثيقة ١٣ حول حاجة الاردن الى منفذ على البحر. انظر حديث للملك عبد الله بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٣ /ظبيان/ الملك عبد الله كما عرفته ص ١٦١.

ولقد استمرت المساعي والزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الأردن والعراق فزار سمير الرفاعي وزير البلاط ومحمد الشريقي وزير الخارجية بغداد في ١٩٥٠/٦/٢٤ واجتمعا بالوصي ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، وشرحا لهم رأي الملك عبد الله في توحيد الضفتين كما قام الوصي بصحبة وزير الداخلية بزيارة عمان في ٢٦/حزيران لبذل مساعيهما لاقناع الملك عبد الله لملاينة الظروفَ وبقيت قضية موقف الأردن من الجامعة بين الأخذ والرد حتى تنوسيت [١].

وفي حديث للملك عبد الله بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٣، علق فيه على موقف الدول العربية من توحيد الضفتين التي هي نموذج عملي لكل وحدة يمكن أن تقوم بين هذه الأقطار وتساءل قائلاً: ماذا يريدون مني؟ أيريدون أن يظل ذلك الجزء الغالي من فلسطين هدفاً للاعتداءات اليهودية وعرضة للضياع كما جرى في الأجزاء الأخرى؟ وما هي الاعتبارات التي تحول دون ضم ذلك الجزء إلى الجزء الآخر، وهل ثمة فوارق دينية أو اجتماعية أو جغرافية تمنع هذا الضم، وختم حديثة قائلاً: انني ماض في طريقي لا يهمني الحكام العرب رضوا أم غضبوا ما دمت اعتقد أن ما اتخذته من اجراءات هو الصواب [٢].

ويقول لونجرج [٣] ان وحدة فلسطين مع الأردن قد بحثت باستمرار من قبل الوصي الذي عمل أكثر من وزرائه المترددين لتشجيع هذا العمل قدر ما يستطيع. ونختم هذه القضية بتساؤل العقاد [٤] عن الحل البديل لضم القسم العربي من فلسطين للأردن. هل تقام دويلة صغيرة تصبح أشد عجزاً عن مواجهة جارتها اسرائيل، ويضيف قوله: ان هذه التوصية تصبح سليمة لو كانت نية الحرب مع اسرائيل قائمة أما وان شيئاً من ذلك لم يكن جارياً بالفعل فان ضم الضفة الغربية في حد ذاته لا يستدعي هذه المخاصمة، وقد أيد موسى العلمي الضم بعد أن يئس من مواصلة الكفاح.

ذلك كان موقف العراق الرسمي تجاه ضم الأردن للضفة الغربية، أما موقف الأحزاب العراقية وبخاصة حزب الاستقلال، والوطني الديمقراطي (الذي كان محمداً) فقد استنكرا اجراءات الأردن كما جاء في بيان حزب الاستقلال. بينما لم تكتف جريدة صدى الأهالي بذلك، وانما طالبت العراق بأن يقف موقفاً مستقلاً كل الاستقلال عن الأردن، ومشاركة الدول العربية في أي اجراء تراه للحيلولة دون قيام الأمر الواقع الذي تريده الحكومة الأردنية، وطرد الأردن من الجامعة وان تعتبرها واسرائيل منطقة محرمة وتقاطع حالاً مقاطعة اقتصادية تامة وبدون تردد كما تقاطع سياسياً [٥].

أما أمريكا وبريطانيا فقد أيدتا اجراءات الأردن، ولما صدر قرار الجامعة في ١٩٥٠/٥/١٥ بطرد الأردن

---

(١) الحسني/جـ٨/ص ١٧٤، وحول زيارة الوصي وصالح جبر الى الاردن. انظر ظبيان/المصدر السابق.

(٢) ظبيان/نفس المصدر/ص ١٦٠.

(٣) Longrigg, op. cit., 351.

(٤) العقاد/المشرق العربي المعاصر/ص ٥٢٠.

(٥) بيان حزب الاستقلال/الرأي العام ١٩٥٠/٤/٢٦. ومقال صدى الأهالي ٢٤/نيسان/١٩٥٠ وراجع اعداد ٣/٢٨، ١٩٥٠/٤/٣. وانظر مقالها بعنوان الأمة العربية وتصرفات الملك عبد الله ١٩٥٠/٦/١٣/١٢.

من الجامعة أسرع سفيراهما بمقابلة النحاس وأعربا عن رغبتهما في عدم الاجهاز على المملكة الأردنية الهاشمية وفصلها من الجامعة وأعلن المستر بيفن معارضته لقرار الفصل لأن الظروف الدولية تستدعي جمع صفوف العرب لا تفريقها [(١)].

وفي ٢٥/مايو/١٩٥٠ صدر البيان الثلاثي الذي دعا إلى الحفاظ على الأوضاع الراهنة وفقاً لخطوط الهدنة ولقد تعددت الأقوال حول أهداف هذا البيان. وانه لم يهدف فقط إلى منع استئناف الأعمال العدائية بين الدول العربية واسرائيل، بل أيضاً بين الدول العربية نفسها. وتوفير حماية للأردن من أية اجراءات تأديبية قد تتخذها دول الجامعة [(٢)].

وقد علق خالد العظم على اشتراك فرنسا في التصريح الثلاثي بقوله: انه يهدف للحيلولة دون استيلاء اليهود على سوريا ودون تنفيذ مشروع سوريا الكبرى ومشروع اتحاد سوريا مع العراق خوفاً من اتساع نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط وحلولها محل فرنسا [(٣)].

وقد هاجمت صدى الأهالي البيان الثلاثي في ١٩٥٠/٥/٢٨ باعتباره تشجيعاً لاسرائيل على العدوان، وتقسيماً للمنطقة إلى منطقتي نفوذ أمريكية وانجليزية، واعادة لنفوذ فرنسا في سوريا ولبنان، وارهاقاً لميزانية الدول العربية بسبب التسلح وتجميدا لدور الأمم المتحدة [(٤)].

واذا كانت العلاقات العراقية – الأردنية قد تميزت تجاه قضية ضم الضفة الغربية بالفتور كما قال «ينعام» أو بالميوعة كما قالت «اليقظة» أو بالتأييد المعنوي كما قال «الصايغ» [(٥)] فان صلابة هذه العلاقات انكسرت في موضوع تدويل مدينة القدس [(٦)].

---

(١) الحسني/جـ٨/ص ١٧٣. والارمنازي/جـ١/ص ٢٥٠. وصدى الأهالي ١٩٥٠/٤/٢٨ وفي ١ ابريل ١٩٥٠ اعترفت بريطانيا بالأمر الواقع ومدت نطاق تعهداتها للاردن لتشمل القسم العربي من فلسطين:

Kirk, The Middle East (45-50), p.224.

(٢) حول البيان الثلاثي وأهدافه انظر: Kirk, Ibid., p.224.

وأبونيدس/فرق تخسر/ص (١٠٣ – ١٠٥). Seal, op. cit., p.102.

Hurewitz, Arab Israel Tension, op. cit., p.74.

وخطاب انتوني ناتنج في مجلس العموم البريطاني في ١٩٥٦/٣/٦

Document for International Affairs for (56-58), The Baghdad Pact, pp.12-13.

(٣) مذكرات العظم /جـ٢/ ص ٢٤٩.

(٤) صدى الأهالي ١٩٥٠/٥/٢٨.

(٥) الصايغ/الهاشميون وفلسطين/ ص ٢٧١.

(٦) حول تدويل مدينة القدس وموقف العراق منها انظر /ممدوح الروسان/ دراسة غير منشورة علاقات العراق مع الدول العربية في المشرق العربي (١٩٤١/١٩٥٨).

ثالثاً : موقف العراق الرسمي من اليهود العراقيين

إن موقف العراق من هجرة اليهود إلى فلسطين قبل قيام الدولة الاسرائيلية قامت على أساس معارضة الهجرة ، فجميع محادثات العراق المنفردة أو المشتركة ، واتصالاتها الدبلوماسية وتصريحات مسؤوليها ومواقف أحزابها وصحفها حول القضية الفلسطينية كانت تشجب الهجرة اليهودية ومقاومتها ، ويقصد بها الهجرة القادمة من أوروبا ، حيث لم يكن وارداً في تلك الأثناء هجرة اليهود العرب لدى الدوائر الصهيونية بشكل منظم وواسع .

بل ان العراق كان يعارض مرور المهاجرين اليهود في أراضيه ، فقد رفض السماح لـ (٥٠٠) طفل يهودي بولندي بمغادرة إيران الى فلسطين عبر العراق ، رغم مساعي المستر «ويلسن» الوزير المفوض الأمريكي في بغداد ، وتوسط رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية فقد حدد وزير العراق المفوض في واشنطن موقف حكومته بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢٠ حول الموضوع بقوله : هناك وجهة سياسية لهذه القضية ، وهي تناقض سياسة الحكومة العراقية ، كما أنها ليست في صالح الأمم المتحدة. وتساءل : لماذا يراد إرسال هؤلاء اليهود إلى فلسطين وليس الى بلد آخر ، وهناك بلدان كثيرة تؤمن سلامتهم[١] ؟.

وقد أثار هذا الرفض استياء وكيل الخارجية الأمريكية «سمنر ويلز» ونسبه إلى الدعاية المحورية التي أخذت تسود العراق ، في الوقت الذي لم يظهر في العراق أي شعور معاد للسامية ، فقد كان اليهود المقيمون فيه يعاملون بدون أي تمييز ، ولم تثر أية صعوبة بسبب أية كارثة عنصرية ، ولذا فان الموقف الذي اتخذته الحكومة مؤخراً سيكون تعقيداً جديداً في تقرير حالة فلسطين المستقلة[٢] .

كما أن العراق كان يفرض قيوداً على هجرة اليهود العراقيين الى فلسطين خلال هذه الفترة ، ومصداق هذا ما ذكرته جريدة «الجويش كرونيكل» في ١٩/يناير/١٩٤٥ ، من أن العراق يفرض قيوداً على رعاياه اليهود لا مبرر لها كطلبه ممن يود السفر من اليهود ايداع مبلغ (٥٠٠٠) دينار ، فضلاً عن أن جوازات سفرهم موسومة بعبارات تشير الى أن حامليها من اليهود ، وأن هذه التفرقة جزء من الثقافة النازية الواسعة الانتشار ، ولامت الحكومة البريطانية لدعوتها العراق لحضور مؤتمر لندن[٣].

كذلك فقد سعت الحكومة العراقية لدى الحكومتين السورية واللبنانية كي لا تمنحا سمات مرور للمهاجرين اليهود من تركيا عبر أراضي البلدين.

وقد ردت الحكومتان السورية واللبنانية على المسعى العراقي بقولها : أن أمر السماح بالمرور لم يكن بيد

---

(١) المركز الوطني/ملفت/١١/٢/١١ (٤٦/٤٢). كتاب الخارجية العراقية رقم ق/١/١/١٠٠ الموجه الى وزارة الداخلية العراقية بتاريخ ١٩٤٣/١/٩ وثيقة رقم ٣٤/ ومرفقاتها.

(٢) مذكرات وكيل الخارجية الامريكية «سمنر ويلز» ترجمة نجدة فتحي صفوة/باسم العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب/ص ٨٩.

(٣) وزارة الخارجية/ملف د/٣٩٤٩/٣٤٩/٦٠٠ .

السلطات السورية واللبنانية قبل هذا الوقت ، ووعدتنا باتخاذ ما يقضي لرفض الطلبات المماثلة في المستقبل بعد أن تسلمتنا الصلاحيات بهذه الشؤون في ١٧/تموز/١٩٤٤[١].

ولكن يبدو أن الحكومتين السورية واللبنانية لم تفيا بوعدهما ، مما حدا برئيس الحزب العربي الفلسطيني (جمال الحسيني) بالكتابة إلى رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٠ للتدخل لدى السلطات السورية واللبنانية بسبب الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود الذين يربو عددهم على الألف شهرياً ، وسيما أن بعض الرجال الرسميين في سوريا بالإضافة إلى بعض رجال الدرك يسهلون تهريب اليهود الى فلسطين مقابل رسوم معينة يتقاضونها من الشخص الواحد[٢].

ومما هو جدير بالملاحظة أنه رغم كثرة الكتب التي كانت ترد إلى الخارجية العراقية من قنصليتها في أنقرة واستانبول حول تعاون تركيا وسماحها بمرور المهاجرين اليهود من أراضيها وموانئها ، فلم ترد أية اشارة عن أية محاولة عراقية أو مسعى عراقي لدى السلطات التركية لحملها على عدم الموافقة بالسماح للمهاجرين اليهود بالمرور من الأراضي التركية[٣].

أمّا بالنسبة لموقف العراق من السياستين الأمريكية والانجليزية المؤيدة للهجرة اليهودية كما جاءت في تصريحات الساسة الأمريكان وقرارات اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني وتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية فقد سبق لنا أن تعرضنا لها في الصفحات السابقة[٤].

ولقد سعت العراق لدى مصر من أجل الاحتجاج لدى السلطات الأمريكية على تصريحات الساسة الامريكان ، على أن يأتي الاحتجاج من قبل الهيئات النيابية في البلدين تمشيا مع نصيحة وزير أمريكا المفوض في بغداد ، ولكن مصر رفضت فكرة اشراك الهيئات التشريعية في الاحتجاج على المساعي الصهيونية ، وطالبت أن يقتصر الاحتجاج على الجهات الحكومية الرسمية فقط بحجة تفادي ما قد تقوم به المحافل الصهيونية ودعاتها من أعمال مماثلة ، وقد علق وزير العراق المفوض في مصر الذي نقل رأي النحاس ومحمد صلاح الدين الى حكومته بقوله : يلوح لنا أن النحاس يفضل الانفراد باسماع صوت مصر في شخصه وحكومته باعتباره زعيم مصر والعروبة ، ولكن هناك بعض الشخصيات ميالة للاشتراك بالمساعي مثل عبد الستار الباسل ونادي الاتحاد

---

(١) المركز الوطني / ملف /ت/١١/٢/ كتاب الخارجية العراقية للديوان الملكي رقم ق/١٢٠/١٢٠/١٠٠/٦٤٩٥ تاريخ ١٩٤٤/٧/١٩م.

(٢) المركز الوطني/ملف ت/١١/٢ وثيقة رقم ٩١.

(٣) انظر مراسلات القنصليتين العراقيتين في أنقرة واستانبول في الملف ت/١١/٢ عن شهور مارس /ابريل/مايو/آب ١٩٤٤. ويناير ١٩٤٥.

(٤) راجع الصفحات (٢٣٧--٢٣٨) من هذه الدراسة.

